دفاع عن الكافي

دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني

الجزء الثاني

تأليف
ثامر هاشم حبيب العميدي

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

دفاع عن الكافي

٢

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ/١٩٩٥م

الكتاب : دفاع عن الكافي
تأليف : ثامر هاشم العميدي
الناشر : مركز الغدير للدراسات الإسلامية
مطبعة [illegible] /قم
طبع منه ٣٠٠٠ نسخه

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثالث

البَداءُ وما أُثيرَ حَولَهُ مِن تُهَمٍ وٱفتراءاتٍ

الفصل الأوّل :
أصول البَداء
الفصل الثاني :
اتّهام الشيعة بنسبة الجهل إلى الله تعالى !
الفصل الثالث :
موقع البَداء ومعناه عند الشيعة
الفصل الرابع :
أضواء على أحاديث البَداء

الفصل الأوّل

أُصُولُ ٱلبَدَاءِ

البَداء في اللغة والاصطلاح

البَداء ـ بالفتح والمد ـ **لغة**: ظهور الشيء بعد خفائه، وهو مصدر الفعل الثلاثي (بَدَا)، يقال: بَدَا الشيء يَبْدُو بَدْواً وَبُدُوّاً وَبَدَاءً، أي: ظهر ظهوراً بيّناً[1]. وَبَدَا له في هذا الأمر بَدَاءٌ، أي: تغيّر رأيه عمّا كان عليه بعد أن ظهر له فيه رأي آخر[2]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾[3]، أي: ظهرت لهم قبائح أعمالهم أو عقوبات أعمالهم، ومنه أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿ . . وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ * وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾[4]، أي: ظهر لهم من سخط الله ﷻ وعذابه ما لم يكن قط في حسابهم ولم يحدّثوا به أنفسهم من قبل.

ومنشأ البَداء ـ بهذا المعنىٰ ـ هو الجهل بعواقب الأُمور، لأنّه يعني حصول العلم بالشيء بعد الجهل به، والله سبحانه يتنزّه عن ذلك، قال تعالىٰ:

﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلبَرِّ وَٱلبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن

---

(١) كتاب العين ٨: ٨٣، جمهرة اللغة ١: ٣٠٢، تهذيب اللغة ١٤: ٢٠٢، مفردات الراغب: ٤٠، لسان العرب ١٤: ٦٥، تاج العروس ١٠: ٣١.

(٢) مجمل اللغة ١: ١١٩، القاموس المحيط ٤: ٣٠٢، كليات أبي البقاء: ٢٤٨، مجمع البحرين ١: ٤٥.

(٣) الجاثية: ٣٣/٤٥.

(٤) الزمر: ٤٧/٣٩ ـ ٤٨.

وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[١]. وغيرها من الآيات الكثيرة التي تؤكّد أنَّ علم الله تعالىٰ بالأشياء بعد كونها كعلمه بها قبل كونها. ولهذا سنرىٰ تصريح الكافي بكفر من يطلق البداء بمعناه اللغوي بحقه تعالىٰ مع وجوب البراءة منه لخروجه عن الإسلام.

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفه بعضهم بأنّه أثر يصدر عنه تعالىٰ لم يعلم أحد من خلقه قبل صدوره عنه أنّه يصدر عنه[٢]، وله معان أُخرىٰ يصح إطلاقها جميعاً بحقه تعالىٰ كما سيأتي بيانها في: (معنى البداء عند الشيعة الإمامية).

---

(١) الأنعام: ٥٩/٦

(٢) شرح الأُصول والروضة /المازندراني ٤: ٣١٦، بحار الأنوار ٤: ٩٣ هامش/ ٢.

إساءة فهم البَداء

تمهيد

إنَّ من يطّلع علىٰ حقيقة ما تقوله الشيعة الإمامية بمسألة البداء ـ وعلىٰ ضـوء ماصرَّح به أعلامهم وما رووه عن أهل البيت عليهم‌السلام ـ لا يشك في أنَّ لغة البحث لم تكن هادفة في إبراز الحقائق كما هي عند من شنّع على الشيعة الإمامية بهذه المسألة في غابر الزمان وحاضره، ورماهم بما هم براء منه.

بل وحتىٰ من لم يطّلع علىٰ تلك الحقيقة وعرف عقيدة الشـيعة في صـفات الله تعالىٰ وتنزيهه عن التشبيه بمخلوقاته، وردّ القول بالتجسيم، والرؤية، والحـلول، والمجيء، والاستواء، ونفي كلّ نقص عنه تعالىٰ، واتفاقهم جميعاً علىٰ وصفه سبحانه بالكمال المطلق، لايشك أيضاً في أنَّ مسألة البداء قد دُرست بعيداً عن الموضوعية، ولوّنها التعصب بلونه القاتم، وأخرجها عـن إطـارها المـعقول في عـقيدة الشـيعة الإمامية.

وممّا يزيد الأمر وضوحاً هو إهمال آراء عـلماء الشـيعة تمـاماً في البـداء، مـع اقتصارهم علىٰ معناه اللغوي كما يظهر من كلام الأشـعري، والبـلخي، والرازي، والآمدي، والشهرستاني وغيرهم. ذلك المعنى الذي يرفضه جميع الشيعة، ويكفِّرون من يطلقه بحقه تعالىٰ بلا تأويل.

ومن الغريب أن يقتفي الباحثون ـ بنقدهم روايات الكافي في البداء ـ آثار من

تقدَّمهم من سلفهم، تلك الآثار التي لم يتثبت أصحابها من صحَّتها، مع تركهم آراء علماء الشيعة أيضاً، المسجلة في عشرات الكتب والرسائل والبحوث التي تحمل عنوان: (البداء) كما يبدو من إحصائها في الذريعة[١]، ناهيك عن كثرة ورود مصطلح البداء في كتب العقائد الإمامية، ووفرة ما كتبه المفسّرون، وأوضحه الأُصوليون ـ كما في مباحث النسخ ـ وسجّله المحدّثون من أحاديث تكشف عن حقيقة البداء ومعناه.

ولعلَّ من أكثر المؤآخذات على هؤلاء الباحثين هو التجنّي على كتاب الكافي ومؤلفه، إذ أخذوا ما أُجمل في (باب البداء) منه، وتركوا ما فصّل هذا الإجمال. واستعانوا بما أُبهم، وتناسوا الواضح والمبين!!

هذا مع إنكارهم مثبتات القول بالبداء في الإسلام، وإرجاعهم فكرة القول بالبداء إلى أُصول غير إسلامية تارة، وإلى اتهام (أئمة الرافضة) بوضع مقولة البذاء ـ كما يزعمون ـ تارة أُخرىٰ، متّخذين من أحاديث الكافي مبرراً لهذا الطعن وغيره، وهذا هو ما سنقف عليه ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ بهذا الفصل مبتدئين بدراسة وتقويم ما ادّعوه، وعلى النحو الآتي:

(١) راجع: الذريعة / الطهراني ٣: ٥١ ـ ١٣١/٥٧ ـ ١٥١، ١١: ٧٩٠/١٢٧، ٢٦: ٤١٩/٨٧، وهناك بعض الكتب التي أُلفت مؤخراً في مسألة البداء، مثل: البداء عند الشيعة / السيد علي الفاني الأصفهاني، والبداء عند الشيعة الإمامية / السيد محمد علي كلانتر، والبداء في ضوء الكتاب والسُنّة / الشيخ جعفر السبحاني، وهناك رسالتان في البداء إحداهما للشيخ البلاغي، والأُخرىٰ للإمام الخوئي قدس سره قام بإعدادهما وتحقيقهما السيد محمد علي الحكيم.

اِدِّعاء أنَّ البداء عقيدةٌ يهوديةٌ

المشهور شهرة واسعة عند الشيعة الإمامية أنَّ من بين الأسباب المؤدية إلىٰ تمسّكهم بالقول بالبداء وإصرارهم عليه هو الردّ على اليهود الذين أنكروا البداء وما يترتب علىٰ هذا الإنكار من سلب القدرة عن الله تعالىٰ ومنحها إلىٰ جبروت القدر وسلطانه في كلّ شيء.

بيد أنَّ أصحاب هذا الادِّعاء يدَّعون علىٰ عكس ذلك تماماً، ويزعمون أنَّ عقيدة الشيعة في البداء هي عقيدة يهودية محضة استعارتها الشيعة منهم تخلّصاً من تبعة دعوىً من دعاويها، وإليك نصّ كلماتهم:

١ ـ قال في الوشيعة بعد هجومه علىٰ روايات البداء في الكافي وغيره، ونقده هذه العقيدة عند الشيعة في الصحائف ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٢ و الصحائف ١١٤ ـ ١١٨ ما لفظه: «وبداء الشيعة في كتبها عقيدة يهودية محضة سلكته الكتب عن ألسِنة الأئمة في قلوب الشيعة تخلّصاً من تبعة دعوىٰ من دعاويها، وأدب الأئمة خالص من كلّها بريء»[1].

وهو في الوقت الذي ينزّه ساحة الأئمة عليهم السلام عن هذه العقيدة اليهودية ـ بزعمه ـ ويتّهم شيعتهم بترويجها، تراه قد نسب هذه الفرية ـ قبل ذلك ـ إلى الأئمة عليهم السلام

(١) الوشيعة / موسىٰ جار الله: ١٢٠.

أنفسهم، فقال: «حدثت في مذهب الإسلام عقيدة يهودية محضة: عقيدة البداء لله، فإذا قال إمام قولاً، أو أخبر أنَّه سيكون له قوة وظهور، ثم لا يقع ما قاله أو يقع خلافه، فكان الإمام يقول: بدا لله في ذلك الأمر فأتى بغيره»(١) !!

وهذا يكشف عن مدىٰ تناقضه في تنزيه الأئمة عليهم السلام تارة، واتّهامهم تارة أُخرىٰ بوضعهم مفهوم البداء في شريعة الإسلام، متأثراً بما نقلناه عن الرازي في باب التقية ـ ولم يشر إليه ـ حيث قال في كتابه المحصل: «ولنختم هذا الكلام بما يحكىٰ عن سليمان بن جرير الزيدي أنَّه قال: إنَّ أئمة الرافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظفر معهما أحد عليهم:

الأوّل [الأُولى]: القول بالبداء، فإذا قالوا إنَّه سيكون لهم قوة وشوكة، ثم لا يكون الأمر علىٰ ما أخبروه، قالوا: أبداً [بدا] لله تعالىٰ فيه ـ ثم نقل أبياتاً لزرارة وقال ـ:

والثاني [والثانية]: التقية، فكلّما أرادوا أشياءً [شيئاً] يتكلّمون به، فإذا قيل لهم: هذا خطأ، وظهر بطلانه قالوا: إنما قلناه تقية»(٢) !!

ثم أكَّد صاحب الوشيعة علىٰ أنَّ عقيدة البداء مستعارة من اليهود، وأنَّ قول الشيعة: بأنَّ اليهود أنكرت البداء، هو من القول الباطل ـ في زعمه ـ واستدلَّ بما جاء في التوراة من التصريح بالبداء، فقال:

« تقول كتب الشيعة: إنَّ القول بالبداء هو ردٌّ لليهود، إذ يقولون: إنَّ الله قد فرغ

---

(١) الوشيعة: ١٠٤.

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين / الرازي: ٣٦٥، ونقل هذا الكلام من غير الأبيات الشهرستاني في الملل والنحل ١: ١٥٩ ـ ١٦٠، واكتفى الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام ٣: ١٠٢ بنقل الأبيات فقط.

من الأمر. وهذا القول من الشيعة خدعة وحيلة في إغفال الجاهل، ونقوّل على اليهود باطل، وقد قدّمت في ص (١١٢) آيات التكوين في هذه المسألة، وما استعارات الشيعة عقيدة البداء إلَّا من أسفار التوراة، فدعوى الردِّ بالبداء كفران للنعمة المستعارة»[١].

٢ ـ وقال محمد مال الله عن عقيدة البداء ـ بعد أن استدلَّ علىٰ وجودها في التوراة بعدد من آيات التكوين في التوراة نفسها ـ: «ولقد تسرَّبت تلك العقيدة الفاسدة إلى الفكر الشيعي، أو بمعنى أصحّ: استعارتها منهم، وتسمّىٰ تلك العقيدة عند الشيعة بالبداء، وهو عبارة عن استصواب شيءٍ عُلِم بعد أن لم يُعلَم»[٢]، ثم كذب بوقاحة على الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء بما لم يقله ـ كما سيأتي في محلّه ـ وعرض بين يدي بحثه نموذجاً من روايات الكافي في البداء.

---

(١) الوشيعة: ١١٥.

(٢) موقف الشيعة من أهل السُنّة / محمد مال الله: ٢٧.

جواب هذا الادّعاء

أولاً ـ الدليل لا يدلّ على المدعىٰ :

المعروف عن اليهود أنَّهم لا يعتقدون ببعض ما في التوراة، إذ أنكروا بعض ما أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّهم موسى عليه السلام جهلاً وعناداً وبغياً منهم. حتىٰ إنَّ القرآن الكريم ذلك الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه قد وصفهم بأدقّ الوصف لما كانوا عليه، فقال تعالىٰ: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١].

فكما أنَّ الحمار لا يدرك ما حمّل عليه من النفائس والأعلاق، ولا يفرّق بين التبر والتبن فكذلك مثل اليهود، لا يعلمون بما في هذه التوراة من هداية ونور.

فقد بشَّرت سائر الأديان والكتب السماوية بمجيء نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بما في ذلك التوراة، ولكنَّ اليهود ـ لعنهم الله تعالىٰ ـ حرَّفوا ذلك وأنكروه، كما وقع النسخ في توراتهم، ولكنَّهم أنكروا جوازه على الله تعالىٰ، كما أنكره بعض المسلمين، ويأتي في مقدّمتهم عالم المعتزلة ومفسّرهم في عصره محمد بن بحر المعروف بأبي مسلم الأصفهاني (ت/٣٢٢هـ)، ولا أحد يقول ممّن ينتمي إلى الإسلام بتسرّب إنكار جواز النسخ إلى المسلمين من قبل اليهود. أو استعارته منهم.

وهذا القياس مع الفارق ؛ لأنَّ أدلة إنكار النسخ عند من أنكر جوازه من المسلمين ـ مع سبق اليهود إلىٰ بعضها ـ هي ليست كأدلة إثبات البداء بالمعنى الذي يقول به علماء الشيعة، كما أنَّ نسبة القول بالبداء إلى اليهود هي (تقوُّل على اليهود باطل) لأنَّهم ما أنكروا النسخ إلَّا لاعتقادهم بأنَّه من البداء، كما صرَّحت بذلك كتب التفسير والأُصول عند أهل السُنّة، وهذا ما سيتَّضح في الفقرة الثانية من فقرات جواب هذه الدعوىٰ.

ثم ، إنَّ ما نُقل من التوراة لدعم هذه الفرية، لم يكن خافياً علىٰ علماء الشيعة وكتّابهم قديماً وحديثاً، ولكن قد خفي على المستدلّ بأنَّ مثل هذا الاستدلال لا يوجب طعناً في عقيدة البداء عند الشيعة حتىٰ مع فرض اعتقاد اليهود بالبداء ؛ لأنّ الكلام المستدلّ به من التوراة لا يخلو من أحد افتراضين :

فهو إمَّا أن يكون محرَّفاً، وإمَّا غير محرَّف. ولا يوجب أيّ من الافتراضين طعناً في عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية، ولا يلزمهم إنكاره، كما يلزم اليهود ضرورة الإقرار به وعدم إنكاره ـ كما سيأتي إثباته ـ لوجوده في توراتهم كما هو المدّعى.

وعلى التقدير الأوّل ـ فرض وقوع التحريف ـ فإنَّ علماء الشيعة قاطبة تُكفِّر من يقول بصحَّة ما جاء في التوراة من نسبة الجهل إلى الله تعالىٰ، أو الندامة، أو السآمة، ولا تقول بهذا المعنىٰ للبداء، وتعتقد اعتقاداً خالصاً بأنَّ تلك الآيات التكوينية قد حُرِّفت وُبدِّلت وما أنزل الله تعالىٰ بها من سلطان. إذ كيف يصحّ عند من ينزّه الباري ﷻ عن كلّ شائبة ونقص أن يُصدِّق بنسبة الجهل والغفلة والنسيان، أو التعب والندامة إلى الله تعالىٰ، ويتخذها عقيدة له ؟!! كما هو ظاهر بعض آيات التكوين التي استدلّ بها صاحب الوشيعة وغيره على اعتقاد اليهود بمسألة البداء، ومن ثم تسرّبها إلىٰ عقائد الشيعة الإمامية !

نعم، إنَّ علماء الشيعة وكتّابهم إذ يقولون بمسألة البداء لا يخفىٰ عليهم ما حرَّفه

اليهود وما وضعه زنادقة أحبارهم ليضلوا به الناس من غير علم، وممّا يستدلون به علىٰ وقوع التحريف والتبديل المستمرين من قبل اليهود هو اختلاف الآية الواحدة من هذا القبيل في نسخ التوراة المطبوعة، فضلاً عن كونها تصف الله تعالىٰ بصفات النقص التي هي من لوازم المخلوق ويتعالىٰ عنها الخالق علوّاً كبيراً .

وسنذكر مثالاً واحداً لآية واحدة في نسختين مطبوعتين من التوراة، إحداهما باللغة الفارسية ـ طبع فاضل خان ـ لندن ١٨٥٦م ـ ١٢٧٢هـ. والأُخرىٰ باللغة العربية ـ طبع بيروت ١٨٨١م.

فقد جاء في الأُولىٰ كما في الإصحاح السادس من سفر التكوين ما نصُّه: «پس خداوند از براى ساختن انسان در زمين تغيير بارادهٔ خود داد ودر قلب خود رنج كشيد پس خداوند گفت انسانى كه خلق كردهام از روى زمين محو مينمايم از انسان واز بهائم واز حشرات تا بمرغان هوا زيرا كه در خصوص ساختن ايشان تغيير به اراده ام دادم»[1].

وترجمته هي: حين خلق الرَّب الإنسان على الأرض بإرادته قام بالتغيير وقلبه يتعذّب، ولهذا قال الله: سأمحو ما خلقته على الأرض من: الإنسان، والبهائم، والحشرات، وحتىٰ طير الهواء؛ لأنّه تغيرت إرادتي بخصوص ما صنعته.

بينما جاء النصّ المذكور في النسخة الثانية ـ العربية ـ هكذا: «فحزن الرَّب؛ لأنّه عمل الإنسان في الأرض، وتأسّف في قلبه، فقال الرَّب: أمحو عن وجه الأرض: الإنسان الذي خلقته، مع بهائم، ودبابات، وطيور السماء؛ لأنّي حزنت أنّي عملتهم»[2].

(١) نقلاً عن: البداء عند الشيعة / السيد علي الفاني الأصفهاني: ٣٤.
(٢) نقلاً عن: البداء عند الشيعة: ٣٤.

ومن مقارنة هذا النصّ مع ترجمته السابقة عن الأصل الفارسي، أو مفارنة الأصل المذكور مع ترجمة هذا النصّ إلىٰ لغته يظهر مدى الاختلاف الحاصل في آية واحدة من التوراة، فكيف حال التوراة كلّها بعدئذٍ ؟!

وإليك ترجمة النصّ العربي إلى الفارسية: (او انسان را ساخت در زمين ودر قلب خود متأسف شد پس خداوند گفت محو مينمايم از روى زمين انسانى را كه آفريده ام او را انسان با حيوانات وجانوران و پرندگان آسمان براى اينكه من از ساختن آنها محزون هستم).

إذاً وجود البداء بهذه الصورة في التوراة، مع إجماع اليهود علىٰ إنكاره كما يبدو من تصريح علماء أهل السُنّة بذلك، وتأكيد القرآن الكريم بأنّهم رفضوا قدره الله تعالىٰ بقولهم: ﴿ يَدُ ٱللهِ مَغْلُولَةٌ ﴾[(١)]، يقطع بجهل المستدلّ علىٰ أنَّ البداء عقيدة يهوديه.

وأمّا على التقدير الثاني ـ فرض عدم التحريف ـ فلا بُدّ من تأويل ما في هذه الآيات لكي ينسجم المعنىٰ مع تفرّده سبحانه بالكمال المطلق، كما هو الحال في وجوب تأويل بعض الآيات القرآنية الكريمة التي يدلّ ظاهرها علىٰ نسبة الانفعالات النفسية إليه عزّ شأنه، كالتحسّر والتأسّف وأمثالها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى ٱلعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾[(٢)]، وكقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[(٣)].

ناهيك عن كثرة ما ورد في القرآن الكريم ودلَّ بظاهره على التشبيه والتجسيم، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَدُ ٱللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[(٤)]، أو الاستواء، كقوله تعالىٰ:

---

(١) المائدة: ٦٤/٥.

(٢) يس: ٣٠/٣٦.

(٣) الزخرف: ٥٥/٤٣

(٤) الفتح: ١٠/٤٨.

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾(١) أو الحلول والمجيء كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً ﴾(٢) وما إلىٰ ذلك من أُمور أُخرىٰ هي من صفات المخلوقين.

وإذا تقرر هذا المعنىٰ فلا ضير على المسلم أن يعتقد الاعتقاد الصحيح بما كان مشتركاً بين الأديان وأمثلته لا حصر لها كالاعتقاد بعدالة الله سبحانه، وإحاطته بكلِّ شيءٍ علماً، وقدرته المطلقة على التصرّف في سلطانه، مع الاعتقاد بصدق الأنبياء عليهم السلام، والبعث والنشور، والعقاب والثواب في الآخرة، وما إلىٰ ذلك من عقائد وأحكام مشتركة بين سائر الأديان السماوية، لا فرق فيها بين التوراة والإنجيل، والقرآن.

وهذا هو ما صرَّح به علماء أهل السُنّة أنفسهم.

قال الشاطبي: «وكثير من الآيات أُخبر فيها بأحكام كلية كانت في الشرائع المتقدِّمة، وهي في شريعتنا، ولا فرق بينهما»(٣).

كما غفل من استدلّ علىٰ تسرّب عقيدة اليهود بالبداء إلى الشيعة عن عدم اجتماع القول بإنكار النسخ مع القول بالبداء؛ لأنَّ كلا المعنيين -عند اليهود- يفيدان التغيير والتبديل، ولا فرق بين النسخ والبداء عندهم كما سيتَّضح من:

ثانياً - إنكار اليهود للنسخ والبداء:

إنَّ السبب الحقيقي وراء إنكار اليهود جواز النسخ هو للبقاء علىٰ دينهم، وعدم الأخذ بما جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وآله، والذي جعله الله تبارك وتعالىٰ خاتمة لسائر

---

(١) يونس: ٣/١٠.

الأديان. قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلإِسْلَامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴾[١]، وإلَّا فيلزمهم عدم التعبد بشريعة نبيهم موسى عليه السلام.

والذي يظهر من تصريح أرباب الأُصول وغيرهم من أهل السُنّة كالغزالي، والرازي، والفقيه المالكي ابن الحاجب، والبيضاوي، والبدخشي، والأسنوي، والأرموي، وابن أمير الحاج وغيرهم، بأنَّ إنكار اليهود جواز النسخ إنما هو لاعتقادهم بأنَّه خلاف الحكمة، ولا يصدر إلَّا عن جهل بالمصالح والمفاسد[٢]، وهذا المعنى الذي فهمه اليهود من النسخ لا يلغي السبب الحقيقي وراء إنكار جوازه؛ لأنه سيؤدي إلىٰ بقائهم علىٰ شريعتهم.

ولما كان البداء ـ بمعناه السلبي ـ يلتقي مع فهم اليهود للنسخ، فلا بُدّ وأن يكون عندهم دالّاً علىٰ خلاف الحكمة كالنسخ أيضاً، وإلَّا فمن غير المعقول أن يؤمنوا بالبداء ويرفضوا النسخ مع أنَّ شبهتهم في البداء أوْلىٰ!

ومن هنا جاء تصريح علماء أهل السُنّة بعدم تفريق اليهود بين النسخ والبداء فأنكروا الإثنين معاً، وإليك طائفة من أقوالهم:

صرَّح السرخسي في أُصوله بأنَّ رفض اليهود النسخ إنَّما هو لاعتقادهم بأنَّ القول بجوازه يعني القول بجواز البداء، وذلك إنَّما يُتصور بحق من يجهل عواقب

---

(١) آل عمران: ٣/٨٥.

(٢) أُنظر: المستصفىٰ من علم الأُصول/ الغزالي ١: ١١١، المحصول في علم أُصول الفقه/ الرازي ١: ٥٤٣، منتهى الوصول والأمل في علمي الأُصول والجدل/ ابن الحاجب: ١٥٤ ـ ١٥٥، منهاج العقول/ البدخشي، وبهامشه نهاية السؤول/ الأسنوي، وكلاهما في شرح منهاج الوصول في علم الأُصول للبيضاوي ٢: ٢٣٠، التحصيل من المحصول/ محمود بن أبي بكر الأرموي ٢: ١٠، التقرير والتحبير/ ابن أمير الحاج ١: ٣٥٢. كما نصَّت كتب التفسير علىٰ هذا المعنىٰ كما في تفسيري ابن كثير والآلوسي وغيرهما وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ البقرة: ٢/١٠٦، فراجع.

الأُمور، والله تعالىٰ يتعالىٰ عن ذلك[١].

وذكر الآمدي في أحكامه ـ بعد اتّهامه الشيعة بالبداء علىٰ وفق ما فهمه من معنىً كفته الشيعة من مؤونة الاستدلال علىٰ رفضه ـ بأنّ اليهود رفضوا جواز النسخ ؛ لأنّه كالبداء عندهم[٢].

وقال القرطبي في تفسير الآية: ١٠٦ من سورة البقرة: «وجعلت اليهود النسخ والبداء شيئاً واحداً، ولذلك لم يجوّزوه فضلّوا»[٣].

أمّا الغزالي فقد حاول أن يستكشف بأُسلوب الافتراض الشرطي (إن قلت: كذا.. قلت:) حجج اليهود في رفض النسخ ليدحضها، فكان من أهم ما استكشفه تذرّعهم بأنّ النسخ يدلّ على البداء، فقال: «وقد أنكر اليهود جواز النسخ... فإن قالوا: النسخ يدلّ على البداء. قلنا: إن عنيتم أنّه يدلّ علىٰ تبيين شيء بعد استبهام شيء، فلبس كذلك. وإن قلتم: يؤدي إلى افتتاح أمر لم يكن فالله تعالىٰ يبدّل الأحوال: يحيي ويميت، ويحرّك ويسكّن»[٤].

وقال الزركشي في البرهان: «والنسخ ممّا خص الله به هذه الأُمّة في حكم من التيسير، ويفرّ هؤلاء من القول بأنّ الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل بـه، وهـذا مذهب اليهود في الأصل ظناً منهـم أنّه بداء، كالذي يرى الرأي ثم يبدو له، وهو باطل ؛ لأنّه بيان مدّة الحكم، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحّة وعكسه، والفقر بعد الغنىٰ وعكسه ؟ وذلك لا يكون بـداءً، فكـذا الأمـر

---

(١) أُصول السرخسي ٢: ٥٤ ـ ٥٥، ٢: ٥٩.
(٢) الإحكام في أُصول الأحكام/الآمدي ٣: ١٠٢.
(٣) الجامع لأحكام القرآن/القرطبي ٢: ٦٤.
(٤) المنخول من تعليقات الأُصول/الغزالي: ٢٨٨، ومثله في: الإحكام في أُصول الأحكـام لابـن حـزم الظاهري ٤: ٤٧.

والنهي»[١]، وتابعه علىٰ ذلك في الإتقان[٢].

وقال الشهرستاني في الباب الثاني ـ الفصل الأوّل (اليهود خاصة) في كتابه الملل والنحل ما نصُّه: «ولم يجيزوا النسخ أصلاً قالوا: فلا يكون بعده شريعة أصلاً؛ لأنَّ النسخ في الأوامر بداء، ولا يجوز البداء على الله تعالىٰ»[٣].

وقال الدكتور صبحي الصالح: «وقد فرَّ اليهود من قبل من القول بالنسخ لئلّا يقودهم إلى القول بالبداء، فقد حسبوا أنَّ نسخ الشيء بعد نزوله والعمل به يرادف تغيير الله للأحكام بما يبدو له بعد أن لم يك بادياً، ولا يجوز نسبة شيءٍ من هذا إلى الله، وتسرَّع بعض الباحثين المسلمين في القديم والحديث ففرّوا من النسخ كما فرَّ منه اليهود، وعدّوه من قبيل البداء»[٤].

وبهذا تنكشف مواقع النظر في كلامي صاحب الوسيعة و محمد مال الله وغيرهما، إذ لو سلّمنا بصحَّة ما ادّعوه، فمعناه الإيمان بالمتناقضات، وتكذيب أنفسنا، وسائر علماء الإسلام، ولكن من يشغل نفسه بقراءة ما في كتب العهدين ويدع قراءة ما كتبه المسلمون، يرىٰ ما لا يراه الناظرون!

ثالثاً ـ مخالفة الادّعاء لصريح القرآن الكريم:

صرَّح القرآن الكريم بكثير من اعتقادات ومزاعم اليهود الباطلة، ومن بين تلك المزاعم التي لُعنوا عليها بنصِّ القرآن الكريم قولهم: بأنَّ يد الله تعالىٰ مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء، فكأنَّ ما جرىٰ في قلم التقدير والقضاء يزاحم

---

(١) البرهان في علوم القرآن/ الزركشي ٢: ٣٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن/ السيوطي ٣: ٦٧.

(٣) الملل والنحل/ الشهرستاني ١: ٢١١.

(٤) مباحث في علوم القرآن/ د. صبحي الصالح: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

عندهم قدرة الله تعالىٰ على الأشياء حين إيجادها، وهذا هو الباطل المحض الذي حملهم علىٰ مقولتهم تلك والتي أصبحت سُبّة عليهم ولعنة إلىٰ أبد الآبدين. قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِما قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾(١).

قال الطوسي: «وقال البلخي: يجوز أن يكون اليهود قالوا قولاً واعتقدوا مذهباً معناه يؤدي إلىٰ أنَّ الله يبخل في حالٍ ويجود في حالٍ أُخرىٰ، فحكى الله تعالىٰ ذلك علىٰ وجه العجب منهم والتكذيب لهم». ثم نقل عن الحسين بن علي المغربي أنّه قال: «حدَّثني بعض اليهود الثقات منهم بمصر أنَّ طائفة قديمة من اليهود قالت ذلك بهذا اللفظ»(٢).

وقد بيَّن الرازي في تفسير هذه الآية وجوهاً، حملها جميعاً على الصحَّة، منها:

الوجه الرابع: قال: «لعلَّه كان فيهم من كان علىٰ مذهب الفلسفة وهو أنَّه تعالىٰ موجب لذاته، وأنَّ حدوث الحوادث عنه لا يمكن إلَّا علىٰ نهج واحد وسنن واحد، وأنَّه تعالىٰ غير قادر علىٰ إحداث الحوادث علىٰ غير الوجوه التي عليها تقع، فعبَّروا عن عدم الاقتدار علىالتغيير والتبديل بغلِّ اليد»(٣).

ويؤيد هذا الوجه ما جاء في تفسير العياشي بسنده، عن أبي عبد الله عليه السلام بأنَّهم يعنون أنَّه تعالىٰ قد «فرغ من الأمر»(٤).

كما روى الصدوق في كتاب التوحيد بسنده، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال في هذه

---

(١) المائدة: ٥/٦٤.

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٣: ٥٨٠.

(٣) التفسير الكبير ١٢: ٤١.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٤٦/٣٣٠، وبحار الأنوار ٤: ٩٨ ذيل الحديث/٦.

الآية: «لم يعنوا أنَّه هكذا، ولكنَّهم قالوا: قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص، فقال الله جل جلاله تكذيباً لقولهم: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[1]. ألم تسمع الله ﷻ يقول: ﴿ يَمْحُو ٱللّٰهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ ٱلكِتَابِ ﴾[2]»[3].

ولهذا نرى الإمام الرضا عليه السلام يقول في مناظرته مع سليمان المروزي ـ متكلّم خراسان ـ بمجلس المأمون العباسي بشأن البداء: «أحسبك قد ضاهيت اليهود في هذا الباب، قال: أعوذ بالله من ذلك، وما قالت اليهود؟ قال عليه السلام: قالت: ﴿ يَدُ ٱللّٰهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ يعنون أنَّ الله قد فرغ من الأمر فليس يحدث شيئاً، فقال الله ﷻ: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ﴾ ـ إلىٰ أن قال المروزي للمأمون ـ: يا أمير المؤمنين لا أنكر بعد يومي هذا البداء ولا أكذب به إن شاء الله»[4].

ويستفاد من تفسير هذه الآية أمور، لعلّ أهمها ما يلي:

١ ـ إنَّ قول اليهود هذا قد جُعل سبباً للعنهم.

٢ ـ إنَّ كلّ من يقول بقولهم أو يقرب منه فهو مستحق للّعن أيضاً، لما ثبت في الأُصول بأنَّ السبب لا يخصّص المورد.

٣ ـ إنَّ لله ﷻ القدرة المطلقة على التصرّف، فله تعالىٰ أن يمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء، ويغيّر ما يشاء، ويبدّل ما يشاء، بحسب ما تقتضيه المصلحة ووفقاً لحكمته المتعالية.

---

(١) المائدة: ٦٤/٥.

(٢) الرعد: ٣٩/١٣.

(٣) التوحيد: ١/١٦٦، وعنه في البحار ٤: ١٠٤/١٧.

(٤) التوحيد: ١/٤٤١ ـ باب ٦٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١/١٧٩.

٤ ـ إنَّ الآية الكريمة: «أصل في تكفير من صدر منه في جناب الباري تعالىٰ ما يؤذن بنقص»[1]. وأيّ نقص أكبر من اتّهام الله تعالىٰ في قدرته ؟!

وبعد..

أيّ خدعة وحيلة في (إغفال الجاهل) ـ كما يدّعيه صاحب الوشيعة ـ بقول الشيعة: إنَّ اليهود قالوا: إنَّ الله قد فرغ من الأمر ؟! فهذا الرازي وغيره قد وافقهم.

وهل تسرَّبَ القول بـ: (غل اليد) إلىٰ من أطلق قدرته ﷻ في الأشياء كلّها، أو إلىٰ من جعل القدر حاكماً عليها ؟

وأيّ من الأمرين يعني (كفران للنعمة المستعارة): التمسّك بعقيدة البداء، أو رفضها؟

---

(١) محاسن التأويل / القاسمي ٦: ٢٧٧.

افتراء أنَّ البَداء من وضع «أئمة الرافضة»

مرَّ في الشبهة السابقة ما حكاه الرازي عن سليمان بن جرير، وتابعه غيره كما تقدَّم في افترائهم على الأئمة عليهم السلام، بأنَّهم وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظفر معهما أحد عليهم: التقية، والبداء !!

جواب هذا الافتراء

إنَّ هذا الافتراء الباطل هو اتِّهام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهل بيته، إذ أوجب الرجوع إليهما بعده كما في حديث الثقلين الذي اعترف العشرات من علماء أهل السُنّة بوروده بلفظ: (وعترتي) كما مرَّ في مصادره في البحوث التمهيدية. وكأن ما يعنيه أمر الرجوع إليهم عليهم السلام بنظر مروّجي هذا الافتراء هو الرجوع إلىٰ ندٍ في الدين.

ومن المؤسف حقاً أن يردِّد هذا الافتراء ـ على الله ورسوله ـ من بعد الرازي، الشهرستاني ثم يتلقفه عنهما بعض المعاصرين من دون حريجة في الدين باتِّهام حماته، وكأنَّهم لم يسمعوا قوله تعالىٰ: ﴿ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[1] ولم يعوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن

---

(١) الشورىٰ: ٤٢ / ٢٣.

جنه عدن غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي، وليوال وليّه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي، فإنّهم عترتي خلقوا من طينتي، ورزقوا فهمي وعلمي، فويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي» [١].

وهذا غيض من فيض ممّا جاء علىٰ لسان جدهم المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم بحقهم عليهم السلام، الذي لم يترك فرصة إلّا وأشار فيها إلىٰ عظيم منزلتهم عند الله تعالىٰ، وهذا ما عرفه جميع العلماء من نقلة الآثار وحملة الأخبار، حتىٰ إنّهم أفردوا كتباً كثيرة في بيان فضائلهم ومناقبهم لما رأوا الناس قد ابتعدوا عنهم وقصّروا في حق آل بيت نبيهم.

فهذا المقريزي ـ أحد أعلام أهل السُنّة ـ يقول في مقدّمة كتابه: فضل آل البيت: «وبعد؛ فاني لما رأيت أكثر الناس في حق آل البيت مقصّرين، وعمّا لهم من الحق معرضين، ولمقدارهم مضيعين، وبمكانتهم من الله تعالىٰ جاهلين، أحببت أن أُقيّد في ذلك نبذة تدلّ علىٰ عظيم مقدارهم، وترشد المتقي لله تعالىٰ علىٰ جليل أقدارهم، ليقف عند حدّه، ويصدّق بما وعدهم الله ومنَّ به عليهم من صادق وعده» [٢].

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٨، كنز العمال ٦: ١٥٥، المناقب/الخوارزمي: ٣٤، ينابيع المودّة: ١٤٩، حلية الأولياء ١: ٨٦، تاريخ ابن عساكر ٢: ٩٥.

وقد أشار الدكتور محمد التيجاني السماوي بكتابه: ثم اهتديت ص ١٦٢ ـ بعد نقله الحديث المذكور من مصادره، وقد أخذنا ذلك عنه ـ إلىٰ قول ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة، بعد أن خرّج الحديث: «قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي، وهو واهٍ». ثم علق بعد إشارته تلك بقوله: «إنَّ يحيى بن يعلى المحاربي هو من الثقات الذين اعتمدهم الشيخان: مسلم، والبخاري، وتتبعت بنفسي فوجدت البخاري يخرج له أحاديث في باب غزوة الحديبية من جزئه الثالث في صفحة عدد/٣١، كما أخرج له مسلم في صحيحه في باب الحدود من جزئه الخامس في صفحة عدد/١١٩، والذهبي نفسه ـ علىٰ تشدده ـ أرسل توثيقه إرسال المسلّمات، وقد عدّه أئمة الجرح والتعديل من الثقات، واحتج به الشيخان. فلماذا هذا الدس والتزوير، وتقليب الحقائق، والطعن في رجل ثقة احتج به أهل الصحاح؟ أَلِأنّه ذكر الحقيقة الناصعة في وجوب الاقتداء بأهل البيت. فكان جزاؤه من ابن حجر التوهين والتضعيف»؟!!

(٢) فضل آل البيت/المقريزي: ١٧.

والغريب من الرازي أنَّه تجاهل بما حكاه بحق الأئمة عليهم السلام جميع فضائلهم ومناقبهم، وكان عليه ـ لو كان منصفاً ـ أن يردَّ مثل هذا الافتراء، ولو بمنقبة أو فضيلة واحدة من تلك المناقب والفضائل التي سجّلها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وأقرّها المحدِّثون قديماً وحديثاً، وأفرد لها بعض علماء أهل السُنّة كتباً وأبواباً، من أمثال: الأئمة الاثنا عشر لابن طولون، وإحياء الميت في الأحاديث الواردة في آل البيت للسيوطي، والاتحاف بحب الأشراف للشبراوي الشافعي، وإسعاف الراغبين للصبّان، وأسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب للمقرئ الشافعي، وتذكرة الخواص للعلّامة سبط ابن الجوزي الحنفي، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، والخصائص للنسائي، وذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ لمحب الدين الطبري، وفرائد السمطين للجويني الشافعي، والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي، وفضل آل البيت للمقريزي، وكفاية الطالب للكنجي الشافعي، ومطالب السؤول في مناقب آل الرسول للقرشي الشافعي، والمناقب للخوارزمي، والمناقب لابن المغازلي الشافعي، والمناقب لابن الوليد الكلابي المعروف بابن أخي بتول (ت/٣٩٦هـ)، ونور الأبصار في مناقب آل النبيّ الأطهار للشبلنجي، ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي، وينابيع المودّة للقندوزي الحنفي، وعشرات غيرها.

فهذه الكتب وما تقدَّم في فصول البحث من أقوال فقهاء وأئمة المذاهب الأربعة بشأن الأئمة من آل البيت عليهم السلام الذين أسماهم الرازي (أئمة الرافضة)!! فهي وإن كانت كافية لإسكات كلّ من نصب العداء لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وإلقامه حجراً، إلَّا أنَّه من الضرورة الوقوف علىٰ آراء علماء أهل السُنّة من محدِّثين ومفسّرين وغيرهم بشأن إمكان حصول التغيير والتبديل في القضاء والقدر الإلهيين؛ لأنَّهما موضوع البداء، لكي يتّضح بعد هذا إلىٰ أيّ مدى قد ذهب الرازي في حكاية الافتراء المذكور.

أمّا عن (مقالة التقية) التي حكى الرازي وضعها من قبل الأئمة عليهم السلام فقد مرّ في باب التقية، أنّ من شرّعها هو الله سبحانه في كتابه الكريم وقد أقرّ بذلك الرازي نفسه وسائر المفسّرين من أهل السُنّة، وأنّ من استعملها هو رسول الله صلى الله عليه وآله(١) كما استعملها الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم، وأقرّها فقهاء وأئمة المذاهب الإسلامية جميعاً.

وأمّا عن (مقالة البَداء)، فنقول:

إنّ من يعتقد بإمكانية حصول التغيير والتبديل ببعض ما جرىٰ عليه قلم القضاء، ـ كالرازي ـ يقبح منه أن ينكر من غيره ما اعتقده هو!

---

(١) مرّ في باب التقية ما يؤيد ذلك موثقاً بمصادر الجمهور، ولقد وقفت علىٰ كلام لابن قتيبة بهذا الخصوص لم نذكره هناك، ولابأس من التعرض إليه هنا.

قال في كتابه: المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، ط ١، دار ابن كثير للطباعة، دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص: ٢٢٢ ـ في معنىٰ قوله تعالىٰ ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ المائدة: ٦٧/٥ ـ ما لفظه:

«والذي عندي في هذا، أنّ فيه مضمراً يبيّنه ما بعده، وهو أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوقىٰ بعض التوقي، ويستخفي ببعض ما يؤمر به علىٰ نحو ما كان عليه قبل الهجرة، فلما فتح الله عليه مكة وأفشى الإسلام أَمَرَهُ أن يبلغ ما أُرسل إليه مجاهراً به غير متوقّ ولا هائب ولا متألف، وقيل له: إن أنت لم تفعل ذلك علىٰ هذا الوجه لم تكن مبلّغا لرسالات ربك، ويشهد لهذا قوله بعد: ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ أي: يمنعك منهم. ومثل هذه الآية قوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾» [الحجر: ٩٤/١٥]، انتهىٰ.

أقول: إنّ وضوح أمر التقية في الآيتين ممّا لا ريب فيه، ولكن ليست هذه الآية كتلك، فسورة الحجر نزلت بمكة، وقد أمر الله نبيّه كما تقدّم في باب التقية بإجهار الدعوة إلى الإسلام كما تدل عليه الآية الثانية وقد فعل صلى الله عليه وآله ما أُمر به، ثم قويت شوكة الإسلام، واندحرت فلول الشرك. أمّا الآية الأُولىٰ، فمدنية نزلت في أواخر حياة النبيّ صلى الله عليه وآله، ولقد كان جبرئيل عليه السلام يهبط بالآيات بين زمن الآيتين المذكورتين فتُبلَّغ بلاخشية ولا تقية من أحد، حتىٰ إذا ما أقفل النبيّ صلى الله عليه وآله راجعاً من حجة الوداع نزلت: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ .. ﴾ لما سبق منه صلى الله عليه وآله من تريث لا عن توان وإنما خشية من العتمة التي بددتها شمس الغدير، و (في طلعةِ الشمسِ ما يُغنيكَ عَنْ زُحَلِ).

ولم يكن الرازي بدعاً عن غيره من علماء أهل السُنّة في هذا الاعتقاد بل اتفق الجميع علىٰ ذلك، ووسّع بعضهم دائرة التغيير والتبديل فأدخل فيها جميع ما خطه قلم التقدير والقضاء بلا استثناء، حتىٰ وإن كان المقدَّر ممّا كُتب في اللوح المحفوظ!! ذلك اللوح الذي لا يعتريه التبديل والتغيير، ولا المحو أو الإثبات في عقيدة الشيعة قط كما صرَّح به أئمتهم عليهم السلام.

نعم، إنَّ ما يعتقده علماء أهل السُنّة من تغيير القضاء ـ كما هو مصرَّح به في أُمهات مصادرهم ـ يفتح باب التساؤل إزاء اتّهام الرازي (لأئمة الرافضة) بمسألة البداء.

فهل كان البداء الذي لا يعني ظهور أمر لله تعالىٰ بعد أن كان خافياً عليه كما نادىٰ به الشيعة قديماً وحديثاً، ونقلوا تصريحات أئمتهم عليهم السلام بذلك، بل هو ظهور أمر لنا منه تعالىٰ لم يكن مرتقباً، يعد مساوقاً للقول بتغيير القضاء كما هو عند أهل السُنّة، أو أقل منه، أو أكثر؟

وهل القول بالبداء المتعلق بالقضاء الموقوف في روايات الأئمة عليهم السلام هو كالقول بتغيير مطلق القضاء، أو أقل منه، أو أكثر؟

ثم إذا كان مفهوم البداء موضوعاً من قبل (أئمة الرافضة)، فما بال غيرهم يعتقد التغيير والتبديل والمحو والإثبات في القضاء والقدر؟ فهل كان هذا الاعتقاد موضوعاً أيضاً علىٰ لسان أئمة أهل السُنّة وعلمائهم؟ أو كان ذلك المفهوم مشتركاً بين سائر المسلمين علىٰ تفاوت بين مذاهبهم في تفسيره وتسميته؟

وإذ كان المعنىٰ واحداً واختلف المسمّىٰ، فهل يوجب هذا الاختلاف مثل هذه الطعون والدعاوى العريضة المشحونة بالتشنيع على الشيعة، مع أنَّهم مجمعون خلفاً عن سلف علىٰ نزاهة ساحته تعالىٰ عن كلّ نقص؟

إنَّ هذه التساؤلات تفرضها طبيعة المقارنة الموضوعية بين ما ورد في أصحّ كتب الحديث، وأهم كتب التفسير عند أهل السُنّة من روايات وأقوال حول إمكان حصول التغيير والتبديل -بطريق المحو والإثبات- في القضاء والقدر، بما يشكل مجموع هذه الروايات والأقوال عقيدة لهم، وبين معنى البداء عند الشيعة الإمامية الذي سيتم بحثه بعد الفراغ من مناقشة الشبهات والطعون المثارة من خلال روايات البداء في كتاب الكافي إن شاء الله تعالىٰ. وفيما يلي دراسة لعقيدة التغيير والتبديل والمحو والإثبات فيما قضي وقدر عند أهل السُنّة، ننطلق فيها أوّلاً من صحيح البخاري.

إمكان تغيير القضاء والقدر عند أهل السُنّة

أولاً ـ حديث المعراج :

نصَّ البخاري في هذا الحديث ـ الذي رواه بإسناده عن أنس بن مالك ـ علىٰ صعود نبينا محمد ﷺ إلى السماء، واجتماعه بالأنبياء عليهم السلام، وقد كان من بينهم موسىٰ عليه السلام الذي قدَّم النصح لنبينا ﷺ في أن يراجع ربَّه عزّ وجلّ في التخفيف عن أُمته فيما فرضه الله تعالىٰ عليها من الصلوات الخمسين في كلّ يوم، فرجع إلىٰ ربّه آخذاً بنصيحة موسى، فخفَّف منها عشراً، ثم أخبر موسىٰ صلى الله عليهما، فأشار عليه ثانية بطلب التخفيف، فاستجاب لمشورته، وراجع ربّه فخفّف منها عشراً أُخرىٰ، ثم أخبر موسىٰ فأشار عليه. وهكذا في كلّ مرة حتىٰ أوصلها البخاري إلىٰ خمس مرات، لم يستجب نبينا ﷺ في آخرها لموسى عليه السلام، وقنع بالصلوات الخمس[(١)].

وهذا الخبر الصريح بتغيير ما فُرض وقُدّر أربع مرات متوالية في آن واحد، هو حجَّة حتىٰ عند النافين لوقوع النسخ قبل التمكّن من وقت العمل كالمعتزلة، وأبي بكر الأصم من أصحاب الشافعي، وبعض أصحاب أحمد بن حنبل على الرغم من وصفهم له بأنَّه من أخبار الآحاد التي لا يمكن إثبات مثل هذه المسألة به كما صرَّح بذلك الآمدي عند مناقشة حججهم[(٢)]، فكيف الحال مع غيرهم ؟

---

(١) صحيح البخاري ١: ٩٨ ـ كتاب الصلاة و ٩: ١٨٢، باب قوله: وكلم الله موسىٰ تكليماً ـ كتاب التوحيد.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام/الآمدي ٣: ١١٥ و ١٢٠.

وسواء عُدّ هذا الخبر مثالاً لنسخ الحكم قبل التمكّن من وقت العمل، أو من باب عدم النسخ إذ وقع بشفاعة النبيّ ﷺ ـ كما في بعض التأويلات ـ فإنّه لا ينفي عنه تغيير ما كُتب وقدِّر؛ لأنَّ الحكم قبل نسخه كان مقدَّراً مكتوبا، والمسفوع فيه كذلك، وهذا لا يعني عدم التفريق بين النسخ والبداء والسفاعة بقدر ما يعنيه تعلق هذه الثلاث بدرجة ما بمسألة التغيير والتبديل.

وإذا جاز عندهم مثل هذا، فلم لا يجوز ما هو أقل منه، علىٰ أنّ في هذا الخبر من العلة القادحة ما يحكم بردّه، إذ تضمن الطعن الصريح على الأنبياء بالإقدام على المراجعة تلو المراجعة في الأوامر المطلقة كما نبه عليه المحقق الحلي ﵀ في معارج الأُصول[1].

ثانياً ـ حديث الاستسقاء:

أخرج البخاري عن شريك بن عبدالله بن أبي عمر أنّه سمع أنس بن مالك يذكر: «إنَّ رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وُجاه المنبر، ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً فقال: يا رسول الله ! هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه وقال: «اللهم اسقنا».

قال أنس: ولا والله ما نرىٰ في السماء من سحابة ولا قزعة ولا شيئاً وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت، قال: والله ما رأينا الشمس ستاً، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائماً فقال: يا رسول الله ! هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يمسكها، قال:

---

(١) معارج الأُصول: ١٦٩.

فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «**اللّهمّ حوالينا ولا علينا، اللّهمّ على الآكام والجبال والآجام والضراب والأودية ومنابت الشجر**»، قال: فانقطعت، وخرجنا نمشي في الشمس»[١].

وهذا الحديث قد بيّن أمرين لا يمكن إغفالهما، وهما:

الأوّل: أنَّ التغيير المفاجئ بإنزال الغيث ـ الذي هو من سبوغ النعم ـ كان من الله سبحانه وتعالىٰ، ولكن هذا التغيير قد اختص بما كان مشترطاً في التقدير، ويؤيده ما جاء في القرآن الكريم من إخبار نوح عليه السلام قومه بقوله: ﴿ **اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِدْرَاراً** ﴾[٢].

الثاني: أنَّ التوجّه إلى الله سبحانه بالدعاء والتوسّل قد جُعل سبباً من أسباب التغيير في مراتب القدر من حيث الزمان، من غير لزوم تغيير وتبديل القضاء، وليس فيه أدنىٰ محذور؛ لأنّ إسناد المتغيرات والمتبدلات في الأطوار الإيجادية والأحكام الكونبة إلى الباري ﷻ مع علمه بها قبل ذلك، لا يدلّ علىٰ ظهورها له ـ سبحانه ـ بعد الخفاء، ولا علىٰ تعقّب الرأي، لأنّها من المكتوب والمقدّر أيضاً، لا كما فهمه أحد جفاة الأعراب حين أنشد بمسمع من سليمان بن عبد الملك الأُموي في سنة قحط:

رب العباد ما لنا وَمَا لَكَا قد كنت تسقينا فما بَدا لكا
أنزل علينا القطر لا أبا لكا !![٣]

ونظير حديث الاستسقاء ما ذكره الصفدي في نَكْتِ الهميان بعد أن روىٰ

---

(١) صحيح البخاري ٢: ٣٤، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، ورواه من طرق أُخرىٰ وألفاظ مختلفة في الصحائف: ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من الجزء المذكور.

(٢) نوح: ٧١/١٠ ـ ١١.

(٣) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ١: ١٨٣.

حديث الأبرص والأعمىٰ والأقرع الآتي، حيث استدلّ بأثر الدعاء علىٰ تغيير المصير بقصة الصحابي حبيب بن فورك الذي ابيضت عيناه فلم يعد يبصر بهما شيئاً، فأخذه أبوه الىٰ رسول الله ﷺ فنفث في عينيه، فأبصر من ساعته، وأنّه كان يدخل الخيط في الإبرة ـ علىٰ حد تعبير الصفدي ـ وهو ابن ثمانين سنة.

ثم روىٰ قصة عين قتادة بن النعمان الذي ذهبت عينه في أُحد، وأنّه قال: «فأخذت حدقتي بكفي، فسعيت بها في كفي إلىٰ رسول الله ﷺ، فلما رآها رسول الله ﷺ في كفي دمعت عيناه، فقال: اللّهمّ إنَّ قتادة فدىٰ وجه نبيك بوجهه! فاجعلها أحسن عينيه وأحدَّهما نظراً». وفي هذه المناسبة قال الخِرْنِقُ الأوسي:

وَمنّا الذي سَالتْ عَلَى الخَدِّ عَينُهُ ... فرُدَّتْ بكفِّ المصطفىٰ أحسَنَ الرّدِّ
فَعَادتْ كَما كَانتْ لأحسَنِ حَالها ... فَيا حسنَ ما عينٍ ويا حسنَ ما ردُّ[1]

وما يقال عن شفاء عيني ابن فورك، ورد عين قتادة ببركة دعاء النبيّ ﷺ، هو ما قيل في حديث الاستسقاء.

ثالثاً ـ حديث الأبرص والأعمىٰ والأقرع:

أخرج البخاري من طريق أحمد بن إسحاق بسنده، عن أبي هريرة، وأخرجه من طريق محمد، عن عبد الله بن رجاء بسنده، عن أبي هريرة أيضاً أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ ثلاثة في بني إسرائيل أبرص، وأقرع، وأعمىٰ بَدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى الأبرص فقال: أيّ شيء أحبّ إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، قد قذرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه، فأُعطي لوناً حسناً، وجلداً حسناً، فقال: أيّ المال أحبّ إليك؟ قال: الإبل.. فأُعطي ناقة عشراء، فقال: يبارك لك فيها...» وهكذا الحال مع الأقرع إذ أتاه

---

(١) نَكْتِ الهميان في نُكَتِ العُميان / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: ٣٨ ـ ٣٩ من المقدمة الخامسة.

وقال له ما قال للأول، وكذا مع الأعمىٰ حيث ردّ شَعر الأقرع، ونظر الأعمىٰ مع ما أحبّا من الأنعام حتىٰ صار لكلّ منهم وادياً منها، ثم أتاهم بعد حين بصورة رجل مسكين يطلب ممّا أغناهم الله، فبخل عليه الأبرص والأقرع، فدعا عليهما بزوال ما أنعم الله عليهما، وأمَّا الأعمىٰ فقد أكرمه فقال الملك: «أمسك مالك، فإنَّما ابتليتم، فقد رضي الله عنك، وسخط علىٰ صاحبيك»[1].

قال ابن الأثير في النهاية: «وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمىٰ: بدا لله ﷻ أن يبتليهم: أي قضىٰ بذلك، وهو معنى البداء هاهنا؛ لأنَّ القضاء سابق، والبداء: استصواب شيءٍ عُلِم بعد أن لم يُعلم، وذلك على الله ﷻ غير جائز»[2].

وهذا الخبر قد وقع في إسناده، جملة من رواة الحديث كأحمد بن إسحاق، وعمرو بن عاصم، وهمام، وإسحاق بن عبدالله، وعبد الرحمن بن أبي عمرة، ومحمد، وعبد الله بن رجاء زيادة علىٰ أبي هريرة، ولم يعقّب أيّ منهم علىٰ هذا الحدث بشيءٍ يذكر، ومخرجه البخاري قد شهد بصحّة أحاديثه، فلا مناص إذاً من القول باعتقاده بالبداء الذي رفضه ابن كثير.

ولا نشكّ في أنَّ البخاري لا ينسب الجهل إلى الله تعالىٰ قط، ولا يرتضيه، ويكفِّر من يعتقده، وكذلك سائر المسلمين.

إذاً فما معنىٰ قوله: «بدا لله أن يبتليهم»؟

وأيّ فرق بين هذا الكلام وحديث الكافي «بدا لله في أبي محمد عليه السلام..»؟ وهل من الإنصاف أن لا يُرىٰ «بدا لله» في البخاري، ويُرىٰ بكتاب الكافي وحده ؟!! أو

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ـ كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٢) النهاية في غريب الحديث ١: ١٠٩.

أن يُحمل الأوّل علىٰ أحسن الوجوه والمحامل، ويُترك الثاني علىٰ ظاهره لتُتّخذ أداة للتشنيع على الكليني ومذهبه ؟! مع أنَّ صاحب الكافي لم يترك هذا اللفظ ـ كما تركه غيره ـ بلا بيان كما سيأتي في القسم الرابع من: (أضواء علىٰ أحاديث البداء) ص١٩٨.

لم يُرد البخاري ـ بما رواه ـ معنىٰ: ظهر لله ما لم يكن في علمه تعالىٰ، بناءً علىٰ تفسير الشيعة لمعنى البداء، أمَّا علىٰ تفسير غيرهم فلا بُدّ من رفض حديث البخاري وضربه عرض الجدار، وما يستتبع ذلك من اتّهام نسخ المحدِّثين بنسبة الجهل إلى الله تعالىٰ وهذا ما لا يقوله أيّ من الفريقين.

رابعاً ـ حديث أنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء:

أخرج البخاري عن ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [١] أنَّه قال: «إنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء، وإنَّ ممّا أحدث أن لا تكلّموا في الصلاة» [٢].

وقد ورد تفصيل أكثر لمعنىٰ هذه الآية في روايات أُخرىٰ لم يخرجها البخاري، ولا بأس من التعرُّض لها في هذا المقام، وهي:

أخرج الحاكم من طريق أبي بكر محمد بن عبدالله الحفيد بإسناده عن ابن عباس في تفسير الآية المذكورة أنَّه قال: «إنَّ ممّا خلق الله لوحاً محفوظاً من درّة بيضاء، دفّتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور. يُنظر فيه كلّ يوم ثلاث مائة وستين نظرة أو مرة، ففي كلّ نظرة منها: يخلق، ويرزق، ويحيي، ويميت، ويعزّ، ويذلّ، ويفعل مايشاء. فذلك قوله تعالىٰ: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ ـ قال الحاكم ـ صحيح

---

(١) الرحمن: ٥٥/٢٩.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٨٧ ـ باب قول الله تعالى: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾.

الإسناد ولم يخرجاه»[١].

وروى البغوي عن مقاتل أنّه قال في الآية: إنّها «نزلت في اليهود حين قالوا: إنّ الله لا يقضي يوم السبت شيئاً ـ ثم قال ـ قال المفسّرون: من شأنه أن يحيي، ويميت، ويرزق، ويعزّ قوماً، ويذلّ قوماً، ويشفي مريضاً، ويفكّ عانياً، ويفرّج مكروباً، ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويغفر ذنباً إلىٰ ما لا يحصىٰ من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء ـ ثم أخرج عن ابن عباس ما تقدَّم عن الحاكم ـ»[٢].

وهذا القول المنسوب إلى المفسّرين قد اتفق علىٰ صحّته المحدِّثون أيضاً، فقد أشار السيوطي إلىٰ وجوده في روايات البزار، والطبراني، وأبي الشيخ في العظمة، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن عساكر[٣].

وهذه الروايات صريحة علىٰ أنَّ الله سبحانه لم يفرغ من الأمر بعد كما ادَّعت اليهود، ولا يمنعه يوم السبت ولا غيره من النظر إلىٰ صالح أعمالنا وطالحها، ومن ثم تبديل مصائرنا وتغييرها طبقاً لقوله الحق: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾[٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾[٥].

خامساً ـ أحاديث صلة الرحم والصدقة:

أخرج البخاري عن أبي هريرة أنّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) مستدرك الحاكم ٢: ٤٧٥ ـ كتاب التفسير.

(٢) معالم التنزيل ٥: ٢٧٤.

(٣) الدر المنثور ٧: ٦٩٩، وانظر: الإتقان في علوم القرآن ٤: ٢٨٦.

(٤) الرعد: ١١/١٣.

(٥) الأنفال: ٥٣/٨.

«من سرّه أن يُبسط له في رزقه، وأن يُنسأ له في أثره فليصل رحمه»[١].

وقد وردت أحاديث كثيرة في أهمية صلة الرحم والصدقة، وما لهما من تأثير في تغيير الآجال، ودفع البلاء، ومنع إماتة السوء، وإطفاء غضب الرب. وفيما يلي جملة من هذه الأحاديث المثبتة لهذا المعنىٰ في كتب الجمهور:

روى الفقيه السمرقندي الحنفي عن الضحاك بن مزاحم في تفسير هذه الآية: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٢]، أنَّه قال: «إنَّ الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة أيام، فيزيد الله في عمره ثلاثين سنة، وأنَّ الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة، فيحطه الله إلىٰ ثلاثة أيام».

ثم قال: «وقال كعب الأحبار: والذي فلق البحر لموسىٰ عليه الصلاة والسلام ولبني إسرائيل، أنَّه مكتوب في التوراة: إتّقِ ربك، وبرّ والديك، وصل رحمك. أمدُّ لك في عمرك، وأُيسّرك في يسرك، وأصرف عنك عسرك»[٣].

وأحاديث الصدقة وصلة الرحم لم تكن كلّها من المرسل كحديث الضحاك، أو الموقوف كحديث كعب الأحبار، حتىٰ يقال مثلاً لا حجّة فيها، بل أُسند الكثير منها وبطرق مختلفة إلى النبيّ ﷺ كما يظهر من الأحاديث المسندة التالية:

١ ـ «صدقة القليل تدفع البلاء الكثير»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ٨: ٦ ـ باب من بُسط لَهُ في الرزق بصلة الرحم.

(٢) الرعد: ٣٩/١٣.

(٣) تنبيه الغافلين / أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الفقيه الحنفي: ٦٨، وقال في ص ٧٠ من كتابه المذكور: «واعلم بأنَّ في صلة الرحم عشر خصال محمودة، أولها: أنَّ فيها رضا الله تعالىٰ؛ لأنه أمر بصلة الرحم ـ إلى أن قال ـ والسادس: زيادة في العمر..».

(٤) كسف الخفاء / العجلوني ٢: ٣٠.

٢ ـ « صدقة المرء المسلم تزيد في العمر، وتمنع ميتة السوء »(١).

٣ ـ « صلة الرحم تزيد في العمر »(٢) أو: « صلة الرحم زيادة في العمر »(٣).

٤ ـ « صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفئ غضب الرب »(٤).

وقد يُشكَل علىٰ هذه الأحاديث المتفق علىٰ صحَّتها، بالأصل المسلّم به، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾(٥)، إذ كيف تزيد صلة الرحم في أجلٍ لا يؤخَّر ولا يُقدَّم البتة ؟ وهذا التعارض الظاهر بين تلك الأحاديث والآية الشريفة، قد أُجيب عنه بأجوبة كثيرة، المختار منها عند ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، والقرافي في الفروق كما نصَّ عليه الشاطبي في الاعتصام هو: «أن يكون في علم الله أنَّ هذا الرجل إن وصل رحمه عاش مائة سنة، وإلَّا عاش ثمانين سنة، مع أنَّ في علمه أنَّه يفعل لا بُدّ، أو أنَّه لا يفعل أصلاً. وعلىٰ كلا الوجهين إذا جاء أجله لا يستأخر ساعة ولا يستقدم»(٦).

وبموجب هذا التأويل يقتضي أن تكون الأعمار ثابتة لا زيادة فيها ولا نقصان؛ لأنَّ صلة الرحم أو قطعها من المعلوم عند الله تعالىٰ أزلاً، ولما كان لها مثل هذا الأثر في الأعمار زيادةأو نقصاناً، فلا بُدّ وأن تكون تلك الزيادة الناتجة من العلم بصلة الرحم قد أُضيفت في التقدير، وذلك النقصان الناتج من قطعها قد حسم منه في الأزل.

وعليه يبقى الإشكال قائماً من حيث عدم جدوى الحثّ علىٰ صلة الرحم، أو

---

(١) كنز العمال ٦: ١٦٠٦٢/٣٦١.

(٢) مسند السهاب: ١٠٠، السلسلة الصحيحة/الألباني: ١٩٠٨.

(٣) مجمع الزوائد/الهيثمي ٣: ١١٥.

(٤) كنزالعمال ٣: ٦٩٠٩/٣٦٥، كشف الخفاء ٢: ٤١، الترغيب والترهيب/المنذري ٢: ٣٣، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٥: ١٩١، الدر المنثور ١: ٣٥٤.

(٥) يونس: ٤٩/١٠.

(٦) الاعتصام/الشاطبي ٢: ٣١٦.

التحذير من قطعها، ما دام العمر مقدّراً مكتوباً؛ لأنَّ مثل هذا الحثّ أو التحذير لا يعني سوىٰ إمكان حصول التغيير والتبديل فيما كُتب وقُدّر مع العلم المسبق بمسببات مثل هذا التغيير. اللّهمّ إلَّا أن يُقال علىٰ تفسير الشيعة لمعنى البداء، بأنَّ ذلك ممّا يتعلق بلوح المحو والإثبات، والقضاء الإلهي المسمّىٰ بالقضاء الموقوف عندهم ـ كما سيأتي في محله ـ وإلَّا فإنَّ هذا الجمع ـ بهذه الطريقة ـ بين الأحاديث والآية الشريفة لا يحلّ الإشكال أصلاً.

سادساً ـ حديث غفران الذنب في ليلة القدر:

أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «من صام **رمضان إيماناً واحتساباً، غُفر له ما تقدَّم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه**»[1].

وهذا الحديث صريح بضرورة التوجه إلى الله سبحانه بالعبادة الخالصة، لما في ذلك من غفران للذنوب، ولا يُنسىٰ في هذا المقام ما للدعاء والشكر من أثر بالغ في تغيير المصير، وتبديل الأحوال، وكشف الضر، وزيادة النعم، وغفران الذنوب أيضاً، قال تعالىٰ: ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ ٱلرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ .. ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[4].

ولهذا قال القصيمي ـ في معرض حديثه عن البداء ـ «والمُعرِض المبعَد عن ربّه

---

(١) صحيح البخاري ٣: ٥٩ ـ باب فضل لبلة القدر.

(٢) الأنبياء: ٢١/٨٣ ـ ٨٤.

(٣) إبراهيم: ١٤/٧.

(٤) غافر: ٤٠/٦٠.

إذا ما أراد التوبة، والرجوع إليه، فما عليه إلَّا أن يخلص له قلبه وعمله، ويبسط إلٰه تعالىٰ يد المتاب، فيقبله ويغفر له ذنوبه وإن كان [كانت] عدد ذنوب الخلق جميعاً»[1].

وما يقال هنا: إنَّ هذا المُعرِض المبعد عن ربِّه، هل أُحصبت ذنوبه عليه وسُجلت في الكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلَّا أحصاها، أم تُركت سدىً وتغافل عنها الكرام الكاتبون ؟!

ثم كيف يُغفر ما تقدَّم من ذنب لمن صام رمضان، أو قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً من دون أن يغيِّر شيء ما أو يبدل ؟!

أليس المراد من غفران الذنب محو أثره بالكلية ؟

وإذا كان الأمر كذلك ـوهو كذلك ـ فكيف جاز لمن يقول: «والمُعرِض المبعَد عن ربّه إذا ما أراد التوبة والرجوع إليه... إلىٰ آخره» وهو لا يؤمن بتغيير المصير بل ويسخر ممّن يقول أنَّ الدعاء يردّ القضاء، ومن ثم يكفِّره ويخرجه عن حضيره الإسلام ؟!! مع أنَّ الوارد عن ابن عباس قوله: «لا ينفع الحذر من القدر ، ولكنَّ الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر»[2].

قال ابن قتيبة عن أقسام الدعاء: «والثالث: الدعاء بالصحَّة والعافية، وبالأمن والسرور، والفرج من الغم وأشباه ذلك ممّا جعل الإجابة إليه في تأسيس الدنيا وحكمها، فهو يعطي من ذلك ما يشاء، ويجيب بالدعاء من يشاء، ويحرمه من يشاء لخير يريد به خير له ممّا سأل، أو لمعصية منه يستحق بها الحرمان»[3].

---

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية / القصيمي: ٤.

(٢) الدر المنثور ٤: ٦٦.

(٣) المسائل والأجوبة / ابن قتيبة: ٢٦٦.

وقد أكّد البخاري أثر الدعاء في ردّ القضاء بحديث الصخرة التي أطبقت على ثلاثة رجال حتى استيقنوا بالموت الأكيد لأنّها قد سدّت عليهم منافذ الحياة جميعاً، فاستعرض كلّ واحد منهم حسناته ودعا الله تعالىٰ بعمل من صالح أعماله أن يرفع عنهم تلك الصخرة، فارتفعت بدعائهم، وخرجوا من تحتها سالمين بعد ما أشرفوا على الموت ويئسوا من الحياة(١).

كما روىٰ مسلم في صحيحه من طريق زياد بن يحيى الحساني بسنده عن أنس قال: «إنَّ رسول الله ﷺ عاد رجلاً من المسلمين قد خفت فصار مثل الفرخ، فقال له: «هل كنت تدعو بشيء، أو تسأله إياه؟» قال: نعم، كنت أقول: اللّهمّ ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا. فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله! لا تطيقه، أو لا تستطيعه. أفلا قلت: اللّهمّ آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار؟» قال: فدعا الله له فشفاه»(٢).

سابعاً ـ حديث اعملوا فكلّ مُيسَّر:

أخرج البخاري بسنده عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أنّه قال: «كنا جلوساً مع النبيّ ﷺ، ومعه عود ينكت في الأرض وقال: ما منكم من أحد إلّا كُتب مقعده من النار أو من الجنة، فقال رجل من القوم: ألَا نتّكل يا رسول الله؟ قال: لا، اعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾(٣)»(٤).

---

(١) صحيح البخاري ٨: ٣ ـ باب إجابه دعاء من برَّ والديه، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٥٥ ـ باب أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٣ ـ باب كراهة الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا.

(٣) الليل: ٥/٩٢ ـ ٧.

(٤) صحيح البخاري ٨: ١٥٢ ـ باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

ولا يخفىٰ ما في هذا الحديث من النهي عن الاتّكال على القدر الذي أعطاه نفاة البداء سلطة مطلقة تزاحم قدرته تعالىٰ على الحدوث والإيجاد.

ثامناً ـ ما يبرم من القضاء في كلّ عام:

وممّا يدلّ علىٰ هذا المعنىٰ في كتب الجمهور هو ما جاء في تفسيرهم لقوله تعالىٰ: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[1].

فقد روى البغوي عن ابن عباس أنّه قال: «يكتب من أُمّ الكتاب في لبلة القدر ما هو كائن في السَنة من الخير والشر والأرزاق والآجال، حتى الحجاج، يقال: يحج فلان، ويحج فلان. قال الحسن، ومجاهد، وقتادة: يبرم في ليلة القدر في شهر رمضان كلّ أجل، وعمل، وخلق، ورزق، وما يكون في تلك السَنة. وقال عكرمة: هي ليلة النصف من شعبان، يُبرم فيها أمر السَنة، وتنسخ الأحياء من الأموات، فلا يزاد فيهم أحد، ولا ينقص منهم أحد»[2].

وقال الرازي في تفسيره: «فيها يفرق: أي في تلك الليلة» ثم أسار إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ يخصّ كلّ أحد في ليلة القدر بحالة معينة من العمر، والرزق، والسعادة، والشقاوة وغير ذلك. ثم روىٰ عن ابن عباس أنّه قال: «إنَّ الله يقضي الأقضية في ليلة النصف من شعبان، ويسلّمها إلىٰ أربابها في ليلة القدر»[3].

ومع عطف هذا التفسير علىٰ ما تقدّم في حديث: غفران الذنب في ليلة القدر، وحديث: اعملوا فكلٌّ ميسّر، يتّضح أثر الأعمال الصالحة والطالحة فيما يُقضىٰ ويُفرق في تلك الليلة من الأمر الحكيم.

---

(١) الدخان: ٤٤/٤.

(٢) معالم التنزيل ٥: ١١١.

(٣) التفسير الكبير ٢٧: ٢٤٠.

المحو والإثبات في نظر مفسري الجمهور

أكّد مفسّرو أهل السُنّة حصول المحو والإثبات الإلهيين، وبيّنوا اعتقاد جملة من الصحابة ـ وعلىٰ رأسهم عمر بن الخطاب ـ في إمكانية حصول التغيير والتبديل فيما كتبه الله وقدّره وفقاً لمشيئته وإرادته تعالىٰ، وذلك في تفسيرهم لقوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾[1].

وبالنظر لأهمية هذه الآية الكريمة، وعلاقتها الوطيدة بموضوع البحث، وورودها في أحاديث البداء بكتاب الكافي، ونقد تلك الأحاديث، وإنكار المحو والإثبات إنكاراً كلّياً بعد وفاة الرسول ﷺ، وادّعاء أنَّ المحو والإثبات هو ممّا يختص بالناسخ والمنسوخ، كالدكتور البنداري الذي ردّ علىٰ ما قاله المازندراني في شرحه لحديث في أُصول الكافي حول البداء[2] من أنَّ المحو يتعلّق بالموجود، والإثبات يتعلق بالمعدوم، قال: «هذا الرأي مقبول، فيصحّ المحو والإثبات فيما يُتعلّق بالتشريع الإلهي، وفيما جاء علىٰ لسان رسول الله ﷺ، وهو ما يُعرف بالناسخ والمنسوخ، أمّا وقد انقطع وحي الله، وكمل القرآن، وتوفي رسول الله ﷺ فقد

---

(١) الرعد: ١٣/٣٩.

(٢) والحديث بخصوص قول الإمام الصادق عليه السلام: «وهل يُمحىٰ إلّا ماكان ثابتاً، وهل يثبت إلّا ما لم يكن» في جواب من سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾.

أُنظر: أُصول الكافي ١: ٢/١١٣ ـ كتاب التوحيد، باب البداء، وشرح الأُصول والروضة / المازندراني ٤: ٢/٣١٩.

كملت الشريعة واستقرت، فلا محو ولا إثبات»[١].

لذا ستكون لنا وقفة مطوّلة ـ نوعاً ما ـ مع النصوص التفسيرية التالية لهذه الآية الكريمة في أُمهات كتب التفسير عند أهل السُنّة والتي لم يرها ـ مع الأسف ـ الأُستاذ الدكتور محمد البنداري الذي كان كحاطب ليل إذ لم يتثبّت في كثير من آرائه التي أشرنا لها في فصول البحث، ولم يتأكّد على الأقل من مخالفتها لما اشتهر بين علماء أهل السُنّة، وهذه واحدة من فلتاته الأكثر مغبّة لاعتماد الهوىٰ فيها والرأي المجرّد في تفسير الكتاب العزيز، فضلاً عن مخالفتها لإجماع المفسّرين من أهل السُنّة في تفسير هذه الآية، وإليك أقوال أشهرهم:

١ ـ الرازي:

قال ـ وكأنّه نسي ما حكاه بحق الأئمّة عليهم السلام ـ: «المحو: ذهاب أثر الكتابة، يقال: محاه يمحوه، إذا أذهب أثره ـ إلىٰ أن قال ـ في هذه الآية قولان:

القول الأوّل: إنّها عامّة في كلّ شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ. قالوا: إنّ الله يمحو من الرزق ويزيد فيه، وكذا القول في الأجل، والسعادة، والشقاوة، والإيمان، والكفر. وهو مذهب عمر، وابن مسعود. والقائلون بهذا القول كانوا يدعون ويتضرّعون إلى الله تعالىٰ في أن يجعلهم سعداء لا أشقياء، وهذا التأويل رواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

القول الثاني: إنّ هذه الآية خاصة في بعض الأشياء دون بعض، وعلىٰ هذا التقدير ففي الآية وجوه:

الأوّل: المراد من المحو والإثبات: نسخ الحكم المتقدّم وإثبات حكم آخر بدلاً عن الأول.

---

(١) التشيّع بين مفهوم الأئمّة والمفهوم الفارسي / د. محمد البنداري: ٢٣٣.

الثاني: أنَّه تعالىٰ يمحو من ديوان الحفظة ما ليس بحسنة ولا سيئة؛ لأنَّهم مأمورون بكتابة كلّ قول وفعل، ويثبت غيره.

الثالث: أنَّه تعالىٰ أراد بالمحو أنَّ من أذنب أثبت ذلك الذنب في ديوانه، فإذا تاب عنه مُحي من ديوانه.

الرابع: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ وهو من جاء أجله، ويدَع من لم يجئ أجله ويثبته.

الخامس: أنَّه تعالىٰ يثبت في أوّل السَنة حكم تلك السَنة، فإذا مضت السَنة مُحيت وأُثبت كتاب آخر للمستقبل.

السادس: يمحو نور القمر، ويثبت نور الشمس.

السابع: يمحو الدنيا، ويثبت الآخرة.

الثامن: أنَّه في الأرزاق، والمحن، والمصائب يثبتها في الكتاب ثم يزيلها بالدعاء والصدقة، وفيه حثٌّ على الانقطاع إلى الله تعالىٰ.

التاسع: تغيّر أحوال العبد، فما مضىٰ منها فهو المحو، وما حصل وحضر فهو الإثبات.

العاشر: يزيل ما يشاء، ويثبت ما يشاء من حكمه لا يُطْلع علىٰ غيبه أحداً، فهو المنفرد بالحكم كما يشاء، وهو المستقلّ بالإيجاد، والإعدام، والإحياء، والإماتة، والإغناء، والإفقار بحيث لا يُطلِع علىٰ تلك الغيوب أحد من خلقه.

واعلم أنَّ هذا الباب فيه مجال عظيم»[1].

---

(١) التفسير الكبير ١٩: ٦٤ ـ ٦٥.

٢ـ ابن كثير :

لقد نقل ابن كثير في تفسيره أقوالاً كثيرة جدّاً عن الصحابة والتابعين فيما يمحىٰ وينبت عند تفسيره لآية المحو والإثبات، نذكر منها :

ـ عن مجاهد، قال: «يقضي في ليلة القدر ما يكون في السَنة من رزق أو مصيبة، ثم يقدِّم ما يشاء، ويؤخِّر ما يشاء».

ـ نقل عن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن مسعود بأ نَّهما كانا يقولان: اللّهمّ إن كتبتنا أشقياء فامحه واكتبنا سعداء، ونحو ذلك.

ـ عن ثوبان، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «إنَّ الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ولا يرد القدر إلَّا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلَّا البر» قال: وثبت في الصحيح أنَّ صلة الرحم تزيد العمر.

ـ عن أبي الدرداء قال: «قال رسول الله ﷺ: «يفتح الذِّكر في ثلاث ساعات يبقين من الليل في الساعة الأُولىٰ منها ينظر في الذِّكر الذي لا ينظر فيه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت».

ـ عن ابن عباس: «الكتاب كتابان فكتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت وعنده أُمّ الكتاب» وعنه أيضاً ﴿ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾، قال: «يبدّل ما يشاء فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا يبدّله».

ـ قال ابن كثير: «ومعنىٰ هذه الأقوال: إنَّ الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها، ويثبت منها ما يشاء»[١].

---

(١) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٢: ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

٣ـ القرطبي:

قال في تفسير الآية: «أي: يمحو من ذلك الكتاب ما يشاء أن يوقعه بأهله ويأتي به. ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ ما يشاء، أي: يؤخّره إلىٰ وقته».

ثم نقل أقوالاً بهذا المعنىٰ، نذكر منها:

ـ ما ذكره عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأبي وائل، وكعب الأحبار، وغيرهم من أنّهم كانوا يدعون الله ويتضرّعون إليه أن يمحو الشقاء ويحوّله إلىٰ سعادة.

ـ نقل عن ابن عباس تغيير الآجال بصلة الرحم.

ـ نقل عن مالك بن دينار أنّه قال في المرأة التي دعا لها: «اللّهمّ إن كان في بطنها جارية فابدلها غلاماً فإنّك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أُمّ الكتاب».

ـ ثم ردَّ علىٰ ما زعمه ابن عمر بقوله: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **يمحو الله ما يشاء ويثبت إلّا السعادة والشقاوة والموت** ».

فقال: «قلت: مثل هذا لايُدرك بالرأي والاجتهاد وإنّما يؤخذ توقيفاً، فإن صحّ فالقول به يجب ويوقف عنده، وإلّا فتكون الآية عامّة في جميع الأشياء وهو الأظهر»[1].

٤ـ السيوطي:

أشار السيوطي في تفسير قوله تعالىٰ ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو اللهُ**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ٩: ٣٢٩ـ ٣٣٠.

﴿ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[1] إلىٰ ما أخرجه المحدِّثون وأئمة الحفّاظ من روايات بشأن الآيتين نقتبس منها:

ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن مجاهد قال: قالت قريش حين أنزل ﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾: ما نراك يا محمد تملك من شيء، ولقد فرغ من الأمر!! فأُنزلت هذه الآية تخويفاً لهم ووعيداً لهم: ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ إنّا إن شئنا أحدثنا له من أمرنا ما شئنا. ويحدث الله تعالىٰ في كلّ رمضان فيمحو الله ما يشاء ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ من أرزاق الناس ومصائبهم، وما يعطيهم، وما يقسم لهم.

ـ وعن عليّ عليه السلام أنّه سأل الرسول عن تفسير هذه الآية فقال: «لأُقرّن عينيك بتفسيرها، ولأُقرّن عين أُمّتي بعدي بتفسيرها: الصدقة علىٰ وجهها، وبر الوالدين، واصطناع المعروف يحوّل الشقاء سعادة، ويزيد في العمر، ويقي مصارع السوء».

ـ وعن ابن عباس: «لا ينفع الحذر من القدر، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر».

ـ وعن الكلبي قال: «يمحو الرزق ويزيد فيه، ويمحو من الأجل ويزيد فيه».

ـ وعن قيس بن عباد قال: «العاشر من رجب هو يوم يمحو الله فيه ما يشاء».

ـ وعن عمر بن الخطاب أنّه قال وهو يطوف بالبيت: «اللّهمّ إن كنت كتبت عليّ شقاوة أو ذنباً فامحه، فإنّك تمحو ما تشاء وتُثبت وعندك أُمّ الكتاب، فاجعله سعادة ومغفرة».

ـ وعن ابن مسعود قال: «إن كنت كتبتني عندك في أُمّ الكتاب شقياً فامحُ عنّي

---

(١) الرعد: ١٣/٣٨ـ٣٩.

اسم الشقاء، واثبتني عندك سعيداً، وإن كنت كتبتني عندك في أُمّ الكتاب محروماً مقتّراً عليَّ رزقي، فامحو حرماني، ويسّر رزقي، واثبتني عندك سعيداً موفقاً للخير، فإنّك تقول في كتابك الذي أنزلت: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ »، ومثل دعاء ابن مسعود دعاء شقيق بن أبي وائل.

ـ ما ذكره عن قصة أبي رومي، وكيف أنّه كان من شرِّ أهل الأرض حتىٰ إنّ النبيّ ﷺ كان يقول: « لئن رأيت أبا رومي في بعض أزقة المدينة لأضربنّ عنقه »، وكيف تاب أبو رومي، وقُبلت توابته، وبشّره النبيّ ﷺ بقوله: « إنَّ الله قد حوّل مكتبلك إلى الجنّة فقال: ﴿ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ »[(١)]

٥ ـ ابن الجوزي:

قال: « واختلف المفسّرون في المراد بالذي يمحو ويثبت علىٰ ثمانية أقوال: أحدها: إنّه عامّ في الرزق والأجل والسعادة والشقاوة، وهذا مذهب عمر، وابن مسعود، وأبي وائل، والضحاك وابن جريج ». ثم نقل الأقوال الأخرىٰ علىٰ غرار ما تقدّم عند الرازي وغيره[(٢)].

٦ ـ أبو السعود:

قال في الآية ﴿ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ : « أي: ينسخ ما يشاء نسخه من الأحكام لما تقتضيه الحكمة بحسب الوقت ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ بدله ما فيه المصلحة أو يبقيه علىٰ حاله غير منسوخ، أو يثبت ما يشاء إثباته مطلقاً أعم منهما ومن الإنشاء ابتداءً »، ثم عدّد أقوال المفسّرين في مسألة المحو والإثبات وقال: « ولا أنساك لعميم كلّ من المحو

---

(١) الدر المنثور / السيوطي ٤: ٦٥٩ ـ ٦٦٢.

(٢) زاد المسير / ابن الجوزي ٤: ٣٣٧.

والإثبات ليشمل الكل»[١].

٧ـ البيضاوي:

ذكر أيضاً في تفسير الآية الأقوال المتقدِّمة، ولم يعقّب علىٰ أيٍّ منها برفض، وظاهر كلامه هو اختيار العموم[٢].

٨ـ الواحدي:

ردَّ الواحدي علىٰ من استثنى السعادة والشقاوة من المحو والإثبات بعد أن استعرض ما مرَّ عن عمر وابن مسعود وغيرهما بقوله: «وظاهر الآية يدلّ على العموم»[٣].

٩ـ الشوكاني:

قال في قوله تعالىٰ: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾: «أي لكلِّ أمر ممّا قضاه الله، أو لكلِّ وقت من الأوقات التي قضى الله بوقوع أمر فيها كتاب عند الله يكتبه علىٰ عباده ويحكم به فيهم... وليس الأمر علىٰ حسب إرادة الكفّار واقتراحاتهم، بل علىٰ حسب ما يشاؤه ويختاره. ﴿ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ أي: يمحو من ذلك الكتاب ويثبت ما يشاء منه... وظاهر النظم القرآني العموم في كلّ شيء ممّا في الكتاب، فيمحو ما يشاء محوه من شقاوة، أو سعادة، أو رزق، أو عمر، أو خير، أو شرّ. ويبدّل هذا بهذا، ويجعل هذا مكان هذا ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾»[٤].

---

(١) تفسير أبي السعود المعروف بإرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم ٥: ٢٧.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل / البيضاوي ١: ٥٢٢.

(٣) الوجيز في تفسير القرآن العزيز / الواحدي ١: ٤٣٠ ـ مطبوع بهامش تفسير النووي المعروف بمراح لبيد.

(٤) الأنبياء: ٢١/٢٣.

وإلىٰ هذا ذهب عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وأبو وائل، وقتادة، والضحاك، وابن جريج وغيرهم» ثم عدّد كثيراً من الأقوال واختار العموم مبيناً أولويته بقوله: «كما تفيده ما في قوله ﴿ مَايَشَآءُ ﴾ من العموم، مع تقدُّم ذكر الكتاب في قوله: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾، ومع قوله: ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الكِتَابِ ﴾ أي أصله وهو اللوح المحفوظ. فالمراد من الآية: أنَّه يمحو ما يشاء ممّا في اللوح المحفوظ فيكون كالعدم ويثبت ما يشاء ممّا فيه، فيجري فيه قضاؤه وقدره علىٰ حسب ما تقتضيه مشيئته، وهذا لا ينافي ما ثبت عنه ﷺ من قوله: «جفّ القلم»؛ وذلك لأنَّ المحو والإثبات من جملة ما قضاه الله سبحانه، وقيل: إنَّ أُمّ الكتاب هو علم الله تعالىٰ بما خلق وما هو خالق»[1].

١٠ ـ سليمان بن عمر الشافعي:

قال في توضيح ما ورد في تفسير الجلالين بأنَّه ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَايَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ أي: ما يشاء من الأحكام وغيرها. قال: «وقوله: (وغيرها) أي: غير الأحكام الفرعية كالعمر حيث يزيد بالصدقة، وكالسعادة، والشقاوة»[2].

١١ ـ البرسوي:

قال في آية المحو والإثبات: «وفي الأثر: أنَّ الرجل يكون قد بقي من عمره ثلاثون سنة فيقطع رحمه فيردّ إلىٰ ثلاثة أيام، ويكون قد بقي من عمره ثلاثة أيام فيصل رحمه فيردّ إلىٰ ثلاثين سنة».

---

(١) فتح القدير / الشوكاني ٣: ٨٨، وقد ذكرناه هنا لاعتماده آراء أهل السُنّة ونقلها في تفسيره وإن كان زيدياً.

(٢) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية / سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل ٢: ٥١١ ـ وبهامشه تفسير الجلالين.

وقال في موضع آخر: «واعلم أنّ الله تعالىٰ علّق كثيراً من العطايا على الأعمال الصالحة، وأمر العباد بها، وفي الحديث: «الدعاء ينفع ممّا نزل، ومما لم ينزل». وفي الإحياء: إن قيل: ما فائده الدعاء، والقضاء لا مردّ له؟

قلنا: إنّ من جملة القضاء كون الدعاء سببا لردّ البلاء، واستجلاب الرحمة، وصار كالترس، فإنه لما كان لردّ السهم لم يكن حمله مناقضاً للاعتراف بالقضاء فكذا الدعاء، فقدر الله الامر وقدر سببه»

١٢ـ الآلوسي

إنّ ما ذكره الآلوسي في تفسيره من أدلة التغيير والتبديل والمحو والإثبات في القضاء الإلهي يقضي على ادّعاء كلّ متشبّث بسلطان القضاء والقدر، ويردّ كلّ من ادعىٰ أن لا محو ولا إثبات بعد وفاة النبيّ ﷺ؛ لاكتمال شريعته السمحاء، كما زعمه الدكتور البنداري فيما تقدّم.

وسنوقف أولئك المتشنّعين على الشيعة بموضوع البداء على ما نقله الآلوسي من رسالة قد أُلّفت في هذه المسألة. وعلى الرغم ممّا في كلامه من تطويل سنأتي على آخره، ليكون خاتمة في إبطال ما زعمه الرازي بحق الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وما تخرّصه غيره بحق شيعتهم.

واختصاراً لوقت القارئ الكريم نفسح المجال للآلوسي (علّامة العراق) ـ كما خط على غلاف تفسيره ـ ليتحدّث عن التغيير والتبديل والمحو والإثبات في عقيدة واحد من أفاضل أهل السُنّة.

قال: «ورأيت في نسخة لبعض الأفاضل كانت عندي، وفقدت في حادثة

---

(١) روح البيان/إسماعيل حقي البرسوي ٤: ٣٨٥.

بغداد، أُلِّفت في هذه المسألة ـ أي مسألة تغيير القضاء الإلهي ـ وفيها أنّه ما من شيء إلّا ويمكن تغييره وتبديله حتى القضاء الأزلي واستدلّ لذلك بأُمور:

منها: إنّه قد صحّ من دعائه ﷺ في القنوت: «وقني شر ما قضيت». وفيه طلب الحفظ من شرّ القضاء الأزلي، ولو لم يمكن تغييره ما صحّ طلب الحفظ منه

ومنها: ما صحّ في حديث التراويح من عذره ﷺ عن الخروج إليها ـ وقد اجتمع الناس ينتظرونه لمزيد رغبتهم فيها ـ بقوله: «خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها» فإنّه لا معنى لهذه الخشية لو كان القضاء الأزلي لا يقبل التغيير، فإنّه إن كان قد سبق القضاء بأنّها ستفرض فلا بُدّ أن تفرض، وإن سبق القضاء بأنّها لا نفرض فمحال أن تفرض علىٰ ذلك الفرض.. فما معنى الخشية بعد العلم بذلك لولا العلم بإمكان التغيير والتبديل ؟

ومنها: ما صحّ أنّه ﷺ كان يضطرب حاله الشريف ليلة الهواء الشديد حتىٰ إنّه لا ينام، وكان يقول في ذلك: «أخشى أن تقوم الساعة» فإنّه لا معنىٰ لهذه الخشية أيضاً مع إخبار الله تعالى أن بين يديها ما لم يوجد إذ ذاك كظهور المهدي عليه السلام، وخروج الدجّال، ونزول عيسى عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، ودابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك، ممّا يستدعي تحققه زمناً طويلاً، فلو لم يكن عليه الصلاة والسلام يعلم أنّ القضاء يمكن تغييره، وأنّ ما قُضي من أشراطها يمكن تبديله ما خشي ﷺ ذلك

ومنها: إنّ المبشرين بالجنة كانوا من أشدّ الناس خوفاً من النار حتىٰ إنّ منهم من كان يقول: ليت أُمي لم تلدني، وكان عمر يقول: لو نادي منادٍ: كل الناس في الجنة إلّا واحداً، لظننت أني ذلك الواحد. وهذا ممّا لا معنىٰ له مع إخبار الصادق الأمين [ﷺ] وتبشيره له بالجنة والعلم بأنّ القضاء لا يتغير

ومنها : إنَّه لولا إمكان التغيير للغا الدعاء، إذ المدعو به أمَّا أن يكون قد سبق القضاء بكونه فلا بُدّ أن يكون، وإلَّا فمحال أن يكون، وطلب ما لا بُدّ أن يكون، أو محال أن يكون، لغو، مع أنَّه قد ورد الأمر به. والقول بأنَّه لمجرد إظهار العبودية والافتقار إلى الله تعالىٰ وكفىٰ بذلك فائدة، يأباه ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿ **ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ** ﴾[1].

وأيضاً أخرج الحاكم وصحَّحه، عن ابن عباس قال: لا ينفع الحذر من القدر ولكنَّ الله تعالىٰ يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر [ثم نقل آثاراً أُخرىٰ بهذا الصدد] وقال: وهذا لا يكاد يُعقل علىٰ تقدير أنَّ القضاء لا يتغير، وفي الأخبار والآثار ممَّا هو ظاهر في إمكان التغير ما لا يحصىٰ كثرة»[2]، انتهىٰ بلفظه.

ولعلَّ أغرب ما وقفت عليه في هذا المجال، هو تجويز ما لا يجوز على الله تعالىٰ أن يأمر به أو يفعله عقلاً، لأنَّه من القبيح المحض. فقد قال ابن حزم الأندلسي: «إنّ الله ﷻ قادر علىٰ أن ينسخ التوحيد، وعلىٰ أن يأمر بالتثنية والتثليث وعبادة الأوثان، وأنَّه تعالىٰ لو فعل ذلك لكان حكمة وعدلاً وحقاً، ولكان التوحيد كفراً وظلماً وعبثاً... وأنَّه لو أراد أن يتّخذ ولداً لاصطفىٰ ممّا يخلق ما يشاء»[3] !!

أقول : قال ذلك ردّاً علىٰ من ذهب إلىٰ عدم جواز النسخ في الأوامر، معلّلاً هذا المنع بأنَّه تعجيز لله تعالىٰ وتحكّم عليه، وأنَّه يؤول بالنتيجة إلى الكفر المجرَّد والشرك المحض، متّهما أصحابه بالجهل والجنون !! وعلى الرغم ممّا في كلامه من إسراف إلَّا أنَّه ينحىٰ إلى الاعتقاد بالقدرة المطلقة علىٰ تغيير كلّ شيء، حتىٰ ولو كان التغيير من الحسن إلى القبيح !! مع ما في كلامه من الاعتقاد بتغيير الإرادة،

---

(١) غافر ٤٠/٦٠.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/الآلوسي ١٣: ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام/ابن حزم ٤: ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

حيث أمر الله تعالىٰ بتوحيده، فقال: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1]، فكيف يأمر بما لا يريد فيما لو أمر بالشرك ونبذ التوحيد ؟

ثم ، هل الله سبحانه أراد منّا أن نوحّده مطلقاً ؟ أو في زمان دون آخر ؟ أو لم يرد ذلك أصلاً ؟

وعلى القول الأوّل: فكيف يصح أن يقال بأنّه تعالىٰ لو أمر بالشرك لكان عدلاً ؟ وهل هذا إلّا هو النهي عمّا أراد ؟ وما في ذلك من سلب الحكمة عنه، وتجديد إرادته، وتحوله من عزم لآخر ـ يتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وعلى الثاني: فهو تكذيب للقرآن الذي أخبر ببقاء الإسلام إلىٰ يوم القيامة، ولبّ الإسلام هو التوحيد.

وعلى الثالث: فكيف يجوز أن يأمر بما لا يريد ؟

وبالتالي فلا مناص من الدخول في مذاهب المجبّرة بهذا الاعتقاد علىٰ كلّ حال. كما أنَّ فرض ابن حزم في مجال القدرة صحيح من جانب، وخطأ من جانب آخر.

صحيح من جانب كون القدرة الإلهية الثابتة لذاته تعالىٰ لا حدود لها كما قال تعالىٰ: ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]. في أكثر من ثلاثين آية من آياته المباركة. وهذا يعني شمول قدرته ﷻ لجميع الأشياء حسنة كانت أو قبيحة ؛ لأنَّ المقتضي للقدرة علىٰ جميع الممكنات، هو ذاته، ونسبتها إلىٰ جميع الممكنات متساوية، وإذا ثبتت علىٰ بعضها ثبتت على البعض الآخر.

وخطأ من جانب أنَّ المراد من قدرته تعالىٰ على الحسن والقبيح، هو أن يدعو

---

(١) الإخلاص: ١/١١٢.

(٢) المائدة: ١٢٠/٥.

إلى الحسن بدون أن يكون له صارف عنه، أمّا القبيح ـ فمع أنّه داخل تحت قدرته تعالىٰ كغيره من الممكنات ـ فإنّه لا داعي له إلىٰ فعله، بالإضافة إلى وجود الصارف عنه، وعدم صدور القبيح عنه تعالىٰ، لا يدل على نفي القدرة عنه ، فهو مقدور عليه باعتبار ذاته، وممتنع عليه عرضاً لوجود الصارف.

كما أنّ قول الأندلسي: لو فعل ذلك لكان عدلاً وحقاً، خطأ آخر منشؤه التزام الأشاعرة والمحدِّثين والفقهاء من أهل السُنّة على طول تاريخهم بفكرة أنّ القبيح هو المنهي عنه شرعاً، والحسن هو ما لم يرد فيه نهي من الشارع، وهذه مغالطة سافرة لا ترتكز علىٰ منطق صحيح، ولا يؤيدها دليل أو برهان، وهي على خلاف ما تحكم به العقول من وجود أشياء حسنة لذاتها وإن لم يرد بها أمر شرعي، وأُخرىٰ قبيحة يستحق فاعلها الذم واللوم وإن لم يرد بها نهي من الشارع، إذ لو كانت أوامر الشارع ونواهيه هي الأساس في حسن الأفعال وقبحها لما حُكِمَ بحسن الصدق والإحسان وقبح الكذب والظلم والطغيان، من ينكر وجود الله أصلاً، ويعبد الأوثان، ولا يعترف بشيءٍ من الشرائع والأديان.

إذاً القول الحق في المسألة: هو أنّ الله قادر علىٰ كلّ شيءٍ ولكن لا يفعل إلّا الأصلح والأتم والأكمل، وهذا ما يتناسب في عقيدة الشيعة الإمامية مع إثبات الكمال المطلق لذاته تعالى وتنزيهه سبحانه عن كلّ نقص وعيب.

خلاصة المحو والإثبات عند مفسري أهل السُنّة

يمكن استخلاص آراء مفسّري أهل السُنّة حول مسأله المحو والإثبات بالأُمور التالية:

١ ـ إنّ لله سبحانه أن يجدِّد القضاء في كلّ سنة. ولكلّ عام حكمة وكتابه الذي يختلف عمّا لسائر الأعوام من كتب وأحكام، وذلك بحسب التفسيرات التالية:

أ ـ القضاء يكون في ليلة القدر، ويثبت في تلك الليلة ما يكون في كامل السَنة.

ب ـ المحو والإثبات يكون في الساعات الأخيره من الليل، وهو يشمل كلّ ما شاء الله تعالىٰ أن يمحوه أو يثبته في ذلك العام.

ج ـ إنّ الله سبحانه يحدث ما يشاء في رمضان، فيمحو ما يشاء، ويثبت من أرزاق الناس ومصائبهم وما يعطيهم وما يقسم لهم. وهكذا في كلّ رمضان

د ـ العاشر من رجب هو يوم يمحو الله فيه ما يشاء من القضاء

هـ ـ إنّ الأقضية تكون في ليلة النصف من شعبان، وتسلّم إلى أربابها في ليلة القدر.

٢ ـ يمحو الله تعالى الرزق، ويزيد فيه. ويحول الشقاء إلىٰ سعادة، والفقر إلىٰ غنى، والكفر إلىٰ إيمان. وهو مذهب عمر، وابن مسعود، وابن عباس وأبي وائل، وقتادة، والضحاك، وابن جريج وغيرهم.

٣ ـ يمحو الله الذنوب من ديوان من يتوب.

٤ ـ إزالة المصائب نتيجة الدعاء بعد أن كانت مثبتة في كتاب.

٥ ـ الدعاء يردّ القدر، وتُبدَّل به الأُنثىٰ إلىٰ ذكر.

٦ ـ اِستبدال الشرِّ بالخير.

٧ ـ تغيير الأعمار زيادة أو نقصاناً تبعاً لصلة الرحم أو قطعها، فقد يبقىٰ من عمر قاطع الرحم ثلاثين سنة فتغير إلىٰ ثلاثة أيام، وقد يبقىٰ من عمر من يصل الرحم ثلاثة أيام فتبدّل إلىٰ ثلاثين سنة.

٨ ـ للصدقة، وبرِّ الوالدين، واصطناع المعروف تأثير مباشر في تحويل الشقاء إلىٰ سعادة، وأنَّها تزيد في العمر وتقي مصارع السوء.

٩ ـ العمل يغيّر المصير، إن كان خيراً فخيراً، وإن كان شرّاً فشراً.

١٠ ـ لكلّ قضاء كتاب، والمحو والإثبات يكون في ذلك الكتاب.

١١ ـ الأقدار كالأحكام، فكما أنَّ الأحكام تنسخ، فكذلك الأقدار يمحو الله ما يشاء منها ويثبت، بمعنىٰ أنَّ النسخ يكون تارة في التشريع، وأُخرىٰ في التكوين.

١٢ ـ آية المحو عامَّة في جميع الأشياء، فله تعالىٰ إزالة ما شاء، وإثبات ما شاء من إيجاد وإعدام، وغيرهما.

١٣ ـ ما من شيء إلَّا ويمكن تغييره حتى القضاء الأزلي، وفيه: أنَّ من بُشّر بالجنة قد يكون من أهل النار[١].

(١) قال أبو الحسن الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: ٤٧١: « واختلفوا في قول

ومن توعّده النبيّ ﷺ بالقتل، قد يحوّل الله مكتبه إلى الجنة، كما في قصة أبي رومي. وكلاهما مخالف لقول من لا ينطق عن الهوىٰ !!

١٤ ـ إنَّ الله قادر علىٰ أن يكذِّب أنبياءه، فيبدّل ما جاؤوا به، ويبعث نبياً يدعو الناس إلىٰ ما دعا إليه أبو لهب.

وإنَّ من ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾(1) قادر علىٰ أن يتخذ صاحبة، ويريد نسلاً، بلا صارف له عن ذلك، بل وبتثبيت الدواعي لها لو أراد !!!

هذه هي خلاصة أقوال مفسِّري أهل السُنّة لمسألة المحو والإثبات في القضاء الإلهي لم نزد عليها معنى، ولم نتقوّل علىٰ أيّ منهم، علىٰ أنَّ القول الأخير ليس لمفسِّر، وإنما لأُصولي معروف كما تقدَّم في محله.

وبهذا نترك للمنصف أن يزن كلام الرازي المتقدِّم مع ما فيه من اتِّهام لا يصدر من سوقة الناس ورعاعهم بحق أئمة الدين، ومنارة التقىٰ، وأعلام الهدىٰ. كما نترك للدكتور البنداري حرية الاختيار في اصطفاء ما شاء من الأقوال المتقدِّمة، لعلّه يجد فيها ولو قولاً واحداً يخالف المازندراني في شرحه حديث البداء في الكافي الخاص بمسألة المحو والإثبات ؛ ليكون مؤيداً له في ردّه.

ولو لم نعرف قصده بـ(التشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي) لاعتذرنا عنه بأنّه لم يطّلع علىٰ ما في كتب الجمهور.

النبيّ ﷺ : عشرة في الجنة. فقال قائلون: هو فيهم علىٰ شريطة إن لم يتغيروا عمّا كانوا عليه حتىٰ يموتوا وإن ماتوا علىٰ الإيمان».

وهذا القول ـ مع التسليم بحديث العشرة ـ هو الصحيح، والتغيير فيه عمّا هو في لوح المحو والإثبات، لا هو عمّا في لوح القضاء الأزلي الذي لا يعتريه التبديل والتغيير، وإلّا فما معنىٰ قول عمر لو نادىٰ منادٍ: كلّ الناس في الجنة إلّا واحداً، لظننت أني ذلك الواحد ؟ كما مرَّ عن الآلوسي.

(١) الإخلاص: ١١٢/٣.

الفصل الثاني

اتِّهامُ ٱلشيعَةِ بِنسبَةِ ٱلجهْلِ
إلى اللهِ تَعالىٰ

كثرت الأقوال المشنّعة على الشيعة بنسبة الجهل إلى الله تعالىٰ بسبب قول الشيعة بالبداء ـ وخرج بعضها عن آداب البحث إلى الشتم والسبّ والافتراء بأُمور أُخرىٰ لا علاقة لها بالبداء، كما ابتعد بعضها الآخر عن منهج بحثنا في مناقشة ما أُثير من شبهات وطعون حول روايات البداء في كتاب الكافي. ممّا يتطلب ذكرها جميعاً الدخول في تفاصيل أُخرىٰ قد لا تمت بصلة إلىٰ أصل البحث، فضلاً عمّا تشغله من صحائف كثيرة لا يسعها صدره.

ويمكن أن يقال: بأنَّ القاسم المشترك بين جميع الأقوال المشنّعة على الشيعة بالبداء هو فهم أصحابها للبداء علىٰ أساس أنَّه يعني ظهور أمر لله بعد الخفاء ـ يتعالى الله عن ذلك ـ وهذا ما ينافي بطبيعته اعتقاد كلّ من نطق الشهادتين بأنَّه سبحانه عالم بالأشياء قبل إيجادها، وأنَّه لا تخفىٰ عليه خافية في السموات السبع والأرضين.

وإذا كان لفظ البداء يفيد هذا المعنىٰ في نفسه، فإنَّ إطلاقه بحقه تعالىٰ لا يعني إرادة هذا المعنىٰ قط عند الشيعة، إذن كيف نُسب إليهم معنى البداء المرفوض شرعاً وعقلاً ؟ والجواب لا يخلو من أحد أمرين أو كليهما، وهما:

الأوّل ـ الافتراء في تعريف البداء:

نعم، لقد اختُلق تعريف للبداء، يستحيل إطلاقه بحقه تعالىٰ، ونُسب إلى الشيعة

زوراً بعد أن عُمِّيَ علىٰ عبارة في كتاب شيعي معروف لدىٰ سائر المسلمين، مع التمهيد لهذا الاختلاق بإضفاء طابع الأمانة العلمية، وادّعاء منهجية البحث في النقل من المصادر المعتمدة والموثوقة لدى الشيعة أنفسهم ؛ لكي تروّج من خلال هذا التعريف المختلق هذه النسبة، مع دعمها بأحاديث من الكافي، وبذلك ينقطع عذر الشيعة في إنكارها، ما دام التعريف مقتبساً من كتاب: أصل الشيعة وأُصولها!! ومؤيداً بكتاب الكافي !!

وهذا الموقف المشين هو ما وجدناه في كتابات محمد مال الله.

قال في كتابه: موقف الشيعة من أهل السُنّة: «والبداء عند الشيعة: أن يظهر ويبدو لله عزّ شأنه أمر لم يكن عالماً به».

مشيراً بهامشه ـ وهو رقم / ٥ ـ إلىٰ كتاب (أصل الشيعة وأصولها) تأليف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ص:٢٣١[١].

وقد كرَّر هذا التعريف للبداء ـ حرفاً بحرف ـ في كتابه الآخر: الشيعة وتحريف القرآن، مشيراً بهامشه وهو رقم/ ٢ إلىٰ (كتاب أصل الشيعة وأُصولها ص ٢٣١، أيضاً)[٢]. ناهيك عمّا رافق هذا التعريف وما بنىٰ عليه من اتّهامات بحق الشيعة سنذكرها بعد الوقوف علىٰ حقيقة الأمر في: (أصل الشيعة وأُصولها).

تزييف هذا التعريف

قبل بيان حقيقة هذا التعريف للبداء المختلق على الشيعة يحق لنا التأكيد علىٰ أمرين:

---

(١) موقف الشيعة من أهل السُنّة: ٢٨.

(٢) الشيعة وتحريف القرآن: ١٢.

أحدهما: ادِّعاء محمد مال الله الأمانة العلمية في النقل من المصادر الشيعية، حيث قال في كتابه (الشيعة وتحريف القرآن): «وربما يكابر بعض الشيعة في إنكار هذه العقيدة، ولكن أنقل من المصادر الموثوقة عندهم والمعتمدة لديهم»[١]، مكرِّراً هذا الزعم بكتابه الآخر (موقف الشيعة من أهل السُنّة)، بقوله: «ربما يكابر بعض الشيعة في إنكار هذا الاعتقاد، ومن منطلق الأمانة العلمية، ومنهجية البحث ننقل من المصادر المعتمدة والموثوقة لديهم»[٢].

والآخر: ترحيب الكاتب بأيّ نقدٍ، أو ردٍّ يعتمد الأساليب العلمية الخالية من القذف والتجريح؛ لأنَّهما من العصبية والحمق كما قال فيكتابه (الشيعة وتحريف القرآن): «وأنا أُرحِّب بأيّ نقد، أو ردٍّ علىٰ هذه الرسالة المتواضعة، وكلّ ما أرجوه أن يعتمد الناقد في نقده الأُسلوب العلمي الخالي من التجريح والقذف، فالحقائق لا تُعرف بالعصبية والحمق، ولا بالسبِّ والقذف، إنَّما بالأُسلوب الهادئ العلمي الموضوعي»[٣].

وهذه الأقوال تعني اطّلاعه علىٰ كتاب (أصل الشيعة وأُصولها)، وأخذه (تعريف البداء) منه مباشرة، كما يدلّ عليه تحديده لموضع الاقتباس منه بتسجيل رقم الصحيفة، دون الإشارة إلىٰ توسط كتاب آخر إليه، وهذا ما يُشكر عليه لو كان به أميناً.

وانطلاقاً من رغبته في النقد الهادئ نقول:

إنَّ كتاب (أصل الشيعة وأُصولها) لمؤلفه الشيخ محمد الحسين آل كاشف

(١) الشيعة وتحريف القرآن: ١٢.

(٢) موقف الشيعة من أهل السُنّة: ٢٨.

(٣) الشيعة وتحريف القرآن: ٨.

الغطاء ﷺ، قد طُبع ما لا يقل عن ثلاثين طبعة في مختلف البلاد الإسلامية، وقد تُرجم إلىٰ غير العربية أيضاً، ويكفي أن تعلم بأنَّ الطبعة الخامسة عشرة لهذا الكتاب قد مضىٰ عليها ربع قرن حيث كانت في سنة ١٩٦٩م في النجف الأشرف ـ المطبعة الحيدرية، أمَّا آخر طبعة للكتاب فربما تكون هي طبعة قم لسنة ١٩٩٠م/ ١٤١٠هـ، علىٰ أنَّ قسماً من هذه الطبعات قد شاهدها المصنِّف في حياته، حيث انتقل ﷺ إلىٰ جوار ربّه تعالىٰ سنة (١٣٧٣ هـ) وهذا ما يقطع بعدم وجود الاختلاف بين طبعاته، إلَّا ما كان من غلط المطبعة، وعليه سنعرض تعريف محمد مال الله للبداء علىٰ أربع من الطبعات وهي:

١ ـ (الطبعة العاشرة)، مطبوعات مكتبة النجاح ـ المطبعة العربية، الناشر: مرتضى السيد محمد الرضوي عضو رابطة الأدب الحديث بالقاهرة ـ القاهرة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، ص: ٢٣١.

٢ ـ (الطبعة الخامسة عشرة)، المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٩٦٩م، ص: ١٧٩.

٣ ـ طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٩٨٢م، ص: ١٤٨.

٤ ـ طبعة دار القرآن الكريم ـ قم / إيران ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (أُوفست) عن طبعة القاهرة، ص: ٢٣١[1].

---

(١) قام أحد الباحثين ممّن تربطني معه أواصر البحث وصلات المودّة، وهو الأُستاذ علاء آل جعفر بمهمة تحقيق الكتاب المذكور، وقد قطع فيه شوطاً طويلاً، وأوشك عمله أن يتم، وقد ذكرت له تعريف البداء المدعىٰ علىٰ (أصل الشيعة وأُصولها) فوعدني بفضح أمر هذا الافتراء بمقدمة التحقيق، وحيث لم تتوفر لدي من طبعات الكتاب سوىٰ طبعة القاهرة، فقد قام مشكوراً بمراجعة طبعاته الأُخرىٰ، والتأكد من موافقتها لما في طبعة القاهرة وأمدّني بمعلومات الطبعات الثلاث الأخيرة (النجف ـ بيروت ـ قم) فجزاه الله عني خيراً.

فقد جاء في هذه الطبعات المذكورة وبأرقام الصحائف المؤشّرة إزاء كلّ طبعة وبلا أدنى اختلاف يذكر، وتحت عنوان: (خاتمة) ما نصُّه:

«ممّا يشنّع به الناس على الشيعة ويزدري به عليهم أيضاً أمران:

(الأوّل): قولهم (بالبداء) تخيّلاً من المشنّعين أنَّ البداء الذي تقول به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبدو لله عزّ شأنه أمراً لم يكن عالماً به!

وهل هذا إلَّا الجهل الشنيع، والكفر الفضيع لاستلزامه الجهل على الله تعالىٰ، وأنَّه محلّ للحوادث والتغيّرات، فيخرج من حضيرة الوجوب إلىٰ مكانة الإمكان؟

وحاشا (الإمامية)، بل وسائر فرق الإسلام من هذه المقالة التي هي عين الجهالة، بل الضلالة، اللّهمّ إلَّا ما ينسب إلىٰ بعض المجسّمة من المقالات التي هي أشبه بالخرافات منها بالديانات، حتىٰ قال بعضهم ـ فيما ينسب إليه ـ: اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عمّا شئتم.

أمَّا البداء الذي تقول به الشيعة، والذي هو من أسرار آل محمد ﷺ، وغامض علومهم ـ حتىٰ ورد في أخبارهم الشريفة: أنَّه ما عُبد الله بشيءٍ مثل القول بالبداء.. إلىٰ كثير من أمثال ذلك ـ فهو عبارة عن إظهار الله جلّ شأنه أمراً يُرسم في ألواح المحو والإثبات، وربما يُطلع عليه بعض الملائكة المقرَّبين أو أحد الأنبياء والمرسلين، فيخبر الملك به النبيّ، والنبيّ يخبر به أُمّته، لم يقع بعد ذلك خلافه؛ لأنَّه محاه وأوجد في الخارج غيره.

وكلّ ذلك كان ـ جلّت عظمته ـ يعلمه حقّ العلم، ولكن في علمه المخزون المصون الذي لم يطّلع عليه لا ملك مقرَّب، ولا نبيّ مرسل، ولا وليّ ممتحن.

وهذا المقام من العلم هو المعبَّر عنه في القرآن الكريم (بأُمّ الكتاب) المشار إليه،

وإلى المقام الأوّل: بقوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[1].

ولا يتوهّم الضعيف، أنَّ هذا الإخفاء والإبداء يكون من قبيل الإغراء بالجهل وبيان خلاف الواقع، فإنَّ في ذلك حكماً ومصالحَ تقصُر عنها العقول، وتقف عندها الألباب.

وبالجملة فالبداء في عالمالتكوين كالنسخ في عالم التشريع، فكما أنَّ لنسخ الحكم وتبديله بحكم آخر مصالحَ وأسراراً بعضها غامض، وبعضها ظاهرفكذلك في الإخفاء والإبداء في عالم التكوين. علىٰ أنَّ قسماً من البداء يكون من اطّلاع النفوس المتصلة بالملأالأعلىٰ على الشيء، وعدم اطّلاعها علىٰ شرطه ومانعه... إلىٰ آخره».

كما صرَّح الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ﷺ بهذا في كتابه: الدين والإسلام أيضاً، وقد أفرد للبداء فيه صحائف كثيرة عاتب فيها المشنّعين على الشيعة برقيق الكلام وليّنه[2]، كما هو ديدنه ﷺ في السعي المتواصل إلى ائتلاف المسلمين وجمع شملهم، واتحاد كلمتهم، وتشخيص دائهم ودوائهم. فكان جزاؤه من محمد مال الله هذا التحريف البشع الذي يأباه كلّ من يهمه إماتة الباطل وإظهار الحق، والتحلي بآداب البحث وقول الصدق.

وقد يحتمل البعض صدور هذا التحريف سهواً أو غفلة، وأنَّه لم يكن عن تحامل وتغافل مقصودين، بتقدير أنَّ نظر الكاتب لم يقع إلَّا علىٰ هذا اللفظ بعينه في (أصل الشيعة وأُصولها) !!

ويردّ هذا الاحتمال (أُسلوبه العلمي الخالي من التجريح والنقد) كما يظهر من أقواله التالية:

---

(١) الرعد: ٣٩/١٣.

(٢) الدين والإسلام / الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ١: ١٧٠، وما بعدها.

١ ـ «فعبادة الشيعة عبادة لربٍّ جاهل، وكيف يُعبد من هو جاهل ولا يعرف مصالح عباده؟ ويترتب علىٰ ذلك أنَّ كافة أحكامه جهل عن جهل، ولا يَتعبَّد بالجهل إلَّا جاهل، وهذا الاعتقاد يجد أرضاً خصبة في عقول اعتراها الجهل، مثل عقول أحفاد ابن سبأ، وأبي لؤلؤة المجوسي»[(١)].

٢ ـ «وعند الشيعة أنَّ من يرمي الله بالجهل فله أجر عظيم إن داوم علىٰ هذا الاعتقاد ونشره بين الناس»[(٢)].

٣ ـ «الله تعالىٰ ـ عند الشيعة ـ يفاجأ بأشياء لم يكن قد علمها، أو خلاف ما كان يعلمها الله، تعالىٰ عن ذلك علواً كبيراً»[(٣)].

٤ ـ «فالرسل عليهم السلام جميعهم عند الشيعة يقرّون بأنَّ الله تعالىٰ جاهل.. وأنَّ الأقوام الذين كذبوا رسلهم وعصوا أمر ربهم ربما كانوا يظنون بأنَّ الله تعالىٰ ـ حسب اعتقاد الشيعة ـ ربما يقرّ ويرضىٰ بعبادتهم للأصنام، حيث إنَّ عبادتهم لهم ما هي إلَّا لتقرّبهم إليه زلفىٰ، وهذا كفر ما بعده كفر، فنعوذ بالله من هذا المعتقد، ونبرأ من كلّ من اعتقده، ورضي به كائنا من كان»[(٤)].

علىٰ أنَّ هذه الأقوال الأربعة هي بمثابة الشرح عنده لما انتقاه من أحاديث البداء في كتاب الكافي، إذ ذكر إزاء كلّ قول منها حديثاً من الكافي أردفه بمثل هذا التعليق، بل (النقد الخالي من التجريح والقذف)، وليته اكتفىٰ بتعريف البداء، ولم يتناول في (رسالته المتواضعة) دراسة حقائق الكافي، تلك الحقائق التي (لا تُعرف

---

(١) الشيعة وتحريف القرآن: ١٢ ـ ١٣، وموقف الشيعة من أهل السُنّة: ٢٨.

(٢) الشيعة وتحريف القرآن: ١٣ ـ ١٤، وموقف الشيعة من أهل السُنّة: ٣٠.

(٣) الشيعة وتحريف القرآن: ١٣.

(٤) الشيعة وتحريف القرآن: ١٣.

بالعصبية والحمق، ولا بالسبّ والقذف، إنّما بالأُسلوب الهادئ العلمي الموضوعي) !!

كما أنَّ تركه لأحاديث الكافي الأُخرى المبيّنة رأي أئمة الشيعة عليهم السلام في البداء ـ من أمثال حديث: «إن الله لم يبدُ له من جهل»، وحديث الصادق عليه السلام في جواب من سأله: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال: «لا، من قال هذا فأخزاه الله». وغيرهما من الأحاديث الأُخرى التي ستأتي في دحض هذه النسبة ـ يبيّن (منهجية البحث، والأمانة العلمية) في (رسالته المتواضعة)، ويلقي ضوءاً علىٰ (تعريف البداء) المنتقىٰ من كتاب أصل الشيعة وأُصولها. اللّهمّ إنَّك تعلم السِّر وأخفىٰ، فاشهد أنّه بهتان عظيم، ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[1].

الثاني ـ التشنيع على الشيعة بالبداء المرفوض عندهم :

إذا كان محمد مال الله قد نسب ما اختلقه إلى الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء بدوافع غير مجهولة كشفتها لغة الشتم، فإنَّ غيره ممّن لمعت أسماؤهم في تراث الإسلام قد أساؤوا التحقيق في معنى البداء عند الشيعة، فأخذوا منه هذا المعنى الذي ترفضه الشيعة، ولم ينسبوه إلىٰ قائل منهم، بل عمّموه على الشيعة برمّتهم، وربما يكون فعلهم هذا من دون قصد إلّا أنّه ترك تبعة ثقيلة بافتعال عقيدة سهلة الطعن علىٰ لسان كلّ من لا يتحرّى الحق، وعلىٰ مرِّ الأجيال.

فهذا البلخي قد نقل عنه الطوسي ـ كما في مقدّمة التبيان ـ بأنّه قال: «قال قوم ـ ليسوا ممّن يُعتبرون ولكنّهم من الأُمّة علىٰ حال ـ إنَّ الأئمة المنصوص عليهم ـ بزعمهم ـ مفوَّض إليهم نسخ القرآن وتدبيره، وتجاوز بعضهم حتىٰ خرج من الدين بقوله: إنَّ النسخ قد يجوز علىٰ وجه البداء، وهو أن يأمر الله عزّ وجلّ عندهم

---

(١) الشعراء: ٢٦/٢٢٧.

بالشيء ولا يبدو له، ثم يبدو له فيغيّره، ولا يريد في وقت أمره به أن يغيّره هو ويبدّله وينسخه، وتعجرفوا فزعموا أنَّ ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة !!

قال الطوسي: وأظنّ أنَّه عنىٰ بهذا أصحابنا الإمامية، لأنَّه ليس في الأُمّة من يقول بالنصّ على الأئمة عليهم السلام سواهم، فإن كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب عليهم؛ لأنَّهم لا يجيزون النسخ علىٰ أحد من الأئمة عليهم السلام، ولا أحد منهم يقول بحدوث العلم، وإنَّما يحكىٰ عن بعض ما تقدَّم من شيوخ المعتزلة كالنظّام والجاحظ وغيرهما، وذلك باطل.

وكذلك لا يقولون: إنَّ المتأخِّر ينسخ المتقدِّم إلَّا بالشرط الذي يقوله جميع من أجاز النسخ، وهو: أن يكون بينهما تضادٌّ وتنافٍ لا يمكن الجمع بينهما، وأمَّا علىٰ خلاف ذلك فلا يقوله محصّل منهم»[(١)].

ثم جاء من بعده **الرازي المفسّر** ـ الذي مرَّ ما حكاه عن سليمان بن جرير بحق الأئمة من آل البيت عليهم السلام ـ وقد نبز الشيعة بالرافضة، وكأنَّه لم يفسّر قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ ﴾[(٢)]. فقال: «فقالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالىٰ، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أنَّ الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسّكوا فيه بقوله: ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾. واعلم أنَّ هذا باطل؛ لأنَّ علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك كان دخول التغيير والتبدل فيه محالاً»[(٣)].

وهكذا نجد مثل هذا القول عند **الغزالي** الذي نبز الشيعة بالروافض أيضاً،

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ١: ١٣، من المقدّمة.

(٢) الحجرات: ٤٩/ ١١.

(٣) التفسير الكبير ١٩: ٦٦.

واتّهمهم بقصور الفهم، حيث ارتكبوا البداء بمعناه عند البلخي وغيره ثم قال: «ونقلوا عن عليٍّ عليه السلام أنّه كان لا يخبر عن الغيب مخافة أن يبدو له تعالىٰ فيه فيغيّره، وحكوا عن جعفر بن محمد أنّه قال: «ما بدا الله في شيء كما بدا له في إسماعيل»، أي: في أمره بذبحه، وهذا هو الكفر الصريح»[(١)].

كما نجده عند **الآمدي** الذي لفّق من كلامي الرازي والغزالي ما رآه مناسباً بحق (الرافضة) الذين قرنهم باليهود، بعد أن أشار إلىٰ ما يُنسب إلى الإمام الصادق عليه السلام من القول: «ما بدا الله في شيء كما بدا له في إسماعيل»، ثم زعم بأنّه ألزم (الروافض) بنسبة الجهل إلى الله تعالىٰ فقال: «ولزم الروافض علىٰ ذلك ـ أي القول بالبداء ـ وصف الباري تعالىٰ بالجهل»[(٢)].

أقول:

أمَا كان من الإنصاف أن يقال مع هذا الكلام ـ ولو بنفس الحدة ـ مثلاً: إلّا أنّ بعض الروافض يرفضون هذا المعنىٰ للبداء، ولهم في ذلك تأويلات واهية يحاولون من خلالها دفع هذه العقيدة عنهم؟!! اقتداء ـ على الأقل ـ بأبي الحسن الأشعري[(٣)].

---

(١) المستصفىٰ ١: ١١٠، وسيأتي ما في هذه الرواية وغيرها في (أضواء علىٰ أحاديث البداء) ص ١٧٣.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام/الآمدي ٣: ١٠٢.

(٣) قال أبو الحسن الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: «وافترقت الرافضة، هل الباري يجوز أن يبدو له إذا أراد شيئاً، أم لا؟ علىٰ ثلاث مقالات:

فالفرقة الأُولىٰ منهم يقولون: إنّ الله تبدو له البداوات، وإنّه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يحدثه؛ لما يحدث له من البداء...

والفرقة الثانية منهم يزعمون: أنّه جائز على الله البداء فيما علم أن يكون حتىٰ لا يكون، وجوّزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده بأنّه لا يكون، كما جوّزوه فيما لم يُطلع عليه عباده.

والفرقة الثالثة منهم يزعمون: أنّه لا يجوز على الله تعالى البداء، وينفون ذلك عنه». أُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: ٣٩.

ولعلَّ عذرهم بأنَّهم لم يطّلعوا علىٰ آراء الشيعة، وبتعبير أدق بأنَّهم لم يتمكّنوا من الاطّلاع علىٰ آراء الشيعة تبعاً لظروفهم آنذاك.

ولكن ما عذر الآخرين الذين طعنوا الكافي، والكافي نفسه قد بيَّن بصريح العبارة وبسند معتبر عن أبي عبدالله عليه السلام بأنَّه قال: «**ما بدا لله في شيء إلَّا كان في علمه قبل أن يبدو له**»[1].

وما ذنب الكليني إذا لم يفهم رواياته إحسان إلهي ظهير وغيره ؟! لا عن قصور في الذهن، بل لكونها شيعية المولد، وكأنَّ روايات الشيعة أصدرت عليها الـ... أمراً بأن لاتُفهم !!

نعم، قال في **الشيعة والسُنّة**: «وكانت من الأفكار التي روّجها اليهود، وعبدالله ابن سبأ: أنَّ الله يحصل له البداء، أي النسيان والجهل ـ تعالى الله عمّا يقولون علواً كبيراً ـ فالكليني محدِّث الشيعة بوَّب باباً مستقلاً في الكافي بعنوان: البداء، وروىٰ تحت هذا الباب عدة روايات عن أئمته المعصومين ـ كما يزعم»[2].

ثم ساق من روايات البداء في الكافي ما استدلَّ به علىٰ صحَّة مدَّعاه، ثم علّق عليها بقوله: «فقد تثبت هذه الروايات معنى البداء بأنَّه علم ما لم يكن يعلمه الله من قبل، وهذا ما يعتقده الشيعة في الله، حيث إنَّ الله يبيّن عن علمه بقوله علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام: ﴿ **لَايَضِلُّ رَبِّي وَلَايَنْسَىٰ** ﴾[3]، ووصف نفسه بقوله: ﴿ **هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ** ﴾[4]، وبقوله: ﴿ **قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلْمَاً** ﴾[5]،

---

(١) أُصول الكافي ١: ٢١٤/٩ ـ كتاب التوحيد، باب البداء.

(٢) الشيعة والسُنّة / إحسان إلهي ظهير: ٦٣.

(٣) طه: ٥٢/٢٠.

(٤) الحشر: ٢٢/٥٩.

(٥) الطلاق: ١٢/٦٥.

ولكنَّ الشيعة بعكس ذلك، لا يعتقدون في الله ذلك فحسب،بل ويمجّدون من يعتقد في الله معتقدهم الباطل، فيروي الكليني...»[١] ثم ساق رواية الكافي بشأن كرامة عبد المطلب عليه السلام عند الله تعالى، وسيأتي الحديث عنها وما استدلّ به عن الكافي في المبحث الأخير من هذا الباب.

وفي **أحوال أهل السُنّة في ايران**: «وكذلك من نصوصهم التي تخالف نصوص الكتاب والسُنّة قولهم بالبداء على الله سبحانه وتعالىٰ عمّا يشركون، والبداء عندهم يعني نسبة الجهل والخطأ والنسيان إلى الله، وقد جاء في كتاب الكافي لصاحبه الكليني وهو من أهم كتبهم، كما هو مشهور. ولقد بوّب باباً مستقلاً فيه بعنوان البداء، وروىٰ تحت هذا الباب عدة روايات عن أئمتهم المعصومين ـكما يزعمونـ منها: عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا (علي بن موسىٰ الإمام الثامن عندهم) يقول: ما بعث الله نبياً قط إلّا بتحريم الخمر، وأن يقر لله بالبداء»[٢]. إلىٰ أن قال: «ففي الواقع تجد الرجل الشيعي لا يصلّي ولا يصوم، ولا يعمل عملاً من واجبات الشريعة طول السّنة»[٣] !!

وقال في **بطلان عقائد الشيعة**: «والبداء بمعنييه ـيريد: الظهور بعد الخفاء، أو نشأة رأي جديد لم يكن من قبلـ يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محال على الله عزّ وجلّ.. والشيعة ذهبوا إلىٰ أنَّ البداء متحقّق في الله عزّ وجلّ، كما تدلّ عليه العبارات الآتية من مراجعهم الأساسية»[٤]ثم أخذ من روايات الكافي ما سيأتي نبأه بعد حين.

---

(١) الشيعة والسُّنة: ٦٤، وما بعدها.

(٢) أحوال أهل السُنّة في إيران / عبد الحق الأصفهاني: ٨٦.

(٣) أحوال أهل السُنّة في إيران: ٩٠.

(٤) بطلان عقائد الشيعة / محمد عبد الستار التونسي: ٢٣.

كما أشار **الدكتور صبحي الصالح** إلىٰ فساد هذا المعنىٰ للبداء، وقبحه، ودلالته على الجهل. ملمحاً بخلط الشيعة بينه وبين النسخ؛ وذلك في حديثه عن ولع العلماء من أهل السُنّة بالتوسّع في مسألة النسخ، وما قام به آخرون من أهل الغيرة علىٰ كتاب الله من استبعاد شبحه المخيف، فقال: «كأنَّه في نظرهم يعادل البداء، أو كأنَّه ـعلى الأقل ـ معبر طبيعي إلى القول بالبداء، والإذن للجهلة في كلّ زمان ومكان بالخلط بين النسخ ـبأسراره الحكيمة ـ والبداء بكلّ قبحه، وفساده، ودلالته على الجهل»[1].

إلىٰ غير ذلك من الأقوال الأُخرى التي سنقف علىٰ أربابها في (أضواء علىٰ أحاديث البداء)، ولا حاجة لنا فيها بعد وضوح الصورة واكتمال إطارها لدىٰ هؤلاء في فهم عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية.

---

(١) مباحث في علوم القرآن/ د. صبحي الصالح: ٢٧١.

القول الفصل في ردّ الاتّهام

أولاً ـ من القرآن الكريم

لا شكَّ بأنَّ الكثير من الآيات الكريمة قد دلّت دلالة قطعية علىٰ إحاطة علمه تعالىٰ بالأشياء جميعها، قديمها وحديثها، موجودها ومعدومها، وأنَّه تعالىٰ يستحيل أن تخفىٰ عليه خافية في السماوات السبع والأرضين بأيّ وجه من الوجوه.

ولقد أولىٰ عزَّ وجلَّ هذا الجانب ـ المهم في تكوين عقيدة الناس بعلمه تعالىٰ ـ عناية خاصة في كتابه الكريم، إذ تكرَّرت الآيات الدالة علىٰ كونه تعالىٰ عالم الغيب والشهادة، وأنَّه أحاط بالأشياء علماً منذ الأزل في أكثر سور القرآن الكريم.

وهذه الآيات المتضمنة لحقيقة علمه تعالى المعبَّر عنها بمختلف الوسائل اللغوية والأساليب البلاغية، لم تكن من المتشابه الذي تتكافأ معانيه في درجة علاقاتها بلفظ الآي ولا ترجيح لأحدها على الآخر إلَّا بقرينة خارجة عن إطار اللفظ يصعب معرفتها على الآخرين، بل هي ـ غالباً ما تكون ـ من النصوص المحكمة ذات الدلالة القطعية علىٰ كون المراد منها هو هذا المعنىٰ لا غير.

وأمَّا غير المحكم منها، فهو: إمَّا أن يكون من الآيات الظاهرة في إرادة هذا المعنى

المميز دون سواه، فيكون حجّة ؛ لأنَّ الثابت في علم الأُصول لدى الشيعة الإمامية -بل وغيرهم أيضاً- حجّية ظواهر الكتاب العزيز.

وإمَّا أن يكون المعنىٰ غير ظاهر من لفظ الآي، فيكون اللفظ من المتشابه الذي يُردّ تأويله إلى المحكم. وهو نادر جداً فيما نحن بصدده إذ لم أجد في كتب تأويل متشابه القرآن سوىٰ عدد يسير من الآيات القرآنية المتضمنة لعلمه تعالىٰ وقد أُوِّلت في تفاسير الشيعة بما يوافق المحكم في علمه تعالى، اعتماداً على المأثور عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، حيث لا وجود للمتشابه في تفسيرهم عليهم السلام، إذ المعروف عندهم: أنَّ المتشابه ما اشتبه علىٰ جاهله.

فالرجوع إذاً إلىٰ رحاب القرآن الكريم هو القول الفصل في جواب هذا الاتّهام وما تفرّعت عنه من اتّهامات أُخرىٰ تقدّمت بحق الكافي ومؤلفه. ولتيسير مهمة وقوف القارئ الكريم على احتجاجات الشيعة الإمامية بالقرآن الكريم في إثبات علمه تعالى اللامتناهي، سنذكر عدداً من الآيات المعتمدة لدى الشيعة في المقام -مع بيان مواضع تفسيرها في مصادرهم ومراجعهم التفسيرية- بحسب ترتيبها في المصحف الشريف، وهي:

قال تعالىٰ:

١ - ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ - [البقرة: ٢/٢٩][1].

---

(١) راجع تفسيرها لدى الشيعة الإمامية في: تفسير علي بن إبراهيم القمي ١: ٣٥، التبيان في تفسير القرآن/ الشيخ الطوسي ١: ١٢٤، مجمع البيان في تفسير القرآن/ الطبرسي ١: ٧١، جوامع الجامع/ الطبرسي أيضاً: ١١، البرهان في تفسير القرآن/ البحراني ١: ٧٢، تفسير الصافي/ الفيض الكاشاني ١: ٩٣، بيان السعادة في مقامات العبادة/ سلطان محمد جنابذي ١: ٧١، تفسير كنز الدقائق/ ⟵

٢ ـ ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ـ [البقرة: ٢/٣٣][1].

٣ ـ ﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ـ [البقرة: ٢/٧٧][2].

٤ ـ ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ـ[البقرة:٢/١١٥][3].

٥ ـ ﴿ .. وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ـ [البقرة ٢: ٢١٦ و ٢٣٢][4].

↵ المشهدي ١: ٢١٦، تفسير نور الثقلين/الحويزي ١: ٤٦ الوجيز في تفسير القرآن العزيز/ابن أبي جامع العاملي ١: ٥٧، تفسير القرآن الكريم/السيد عبدالله شبر: ٤٤، الجوهر الثمين في تفسير الكتاب المبين/السيد عبد الله شبر أيضاً ١: ٨٥، الكاشف/محمد جواد مغنية ١: ٧٧، الميزان في تفسير القرآن/الطباطبائي ١: ١١٣، الجديد في تفسير القرآن المجيد/محمد بن حبيب الله السبزواري النجفي ١: ٥٧، تقريب القرآن إلى الأذهان/السيد محمد الشيرازي ١: ٥٥، الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن والسُنّة/محمد صادقي ١: ٢٦٧، مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر/مير سيد علي الحائري الطهراني ١: ١٠٦.

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ٣٥، التبيان ١: ١٤٤، مجمع البيان ١: ٧٩، جوامع الجامع: ١٢، البرهان ١: ٧٣، الصافي ١: ١٠١، بيان السعادة ١: ٧٧، كنز الدقائق ١: ٢٢٩، نور الثقلين ١: ٥٠، الوجيز ١: ٩٧، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٤٥، الجوهر الثمين ١: ٨٨، الكاشف ١: ٧٩، الميزان ١: ١١٥، الجديد ١: ٦١ تقريب القرآن ١: ٥٩، الفرقان ١: ٢٧٨، مقتنيات الدرر ١: ١١٢.

(٢) كذلك في: تفسير القمي ١: ٥٠، التبيان ١: ٣١٦، مجمع البيان ١: ١٤٣، جوامع الجامع: ١٨، البرهان ١: ١١٥، الصافي ١: ١٣١ بيان السعادة ١: ١٠٥، كنز الدقائق ١: ٢٨٠، الوجيز ١: ١٢٠، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٥١، الجوهر الثمين ١: ٢٤٠، الكاشف ١: ١٣٣، الميزان ٢: ٢٤٤، الجديد ١: ٩، تقريب القرآن ١: ٨٧، الفرقان ٢: ٣٢، مقتنيات الدرر ١: ٢١٠.

(٣) كذلك في: التبيان ١: ٤٢١، مجمع البيان ١: ١٩٠، جوامع الجامع: ٢٤، البرهان ١: ١٤٥، الصافي ١: ١٦٥، بيان السعادة ١: ١٣٩، كنز الدقائق ١: ٣٢٣، الوجيز ١: ١٣٥، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٥٧، الجوهر الثمين ١: ١٣٨، الكاشف ١: ١٨٥، الميزان ١: ٢٥٩، الجديد ١: ١٣٢، تقريب القرآن ١: ١١٤، الفرقان ٢: ١٠، مقتنيات الدرر ١: ٢٨٧.

(٤) كذلك في: تفسير القمي ١: ٥٩، التبيان ٢: ٢٠٢ و ٢٢٥، مجمع البيان ١: ٣١٠ و ٣٣٢، جوامع ↵

٦ ـ ﴿ . . وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ـ [البقرة: ٢/٢٣١][1].

٧ ـ ﴿..وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ...﴾ ـ[البقرة:٢/٢٣٥][2].

٨ ـ ﴿ . . وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ـ [البقرة: ٢/٢٤٤][3].

٩ ـ ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ـ [البقرة: ٢/٢٥٥][4].

↩ الجامع: ٣٩ و ٤٢، الصافي ١: ١٢٧ و ٢٣٩، بيان السعادة ١: ١٩٢ و ٢٠٥، كنز الدقائق ١: ٥١٤ و ٥٥٢، الوجيز: ١٨٠ و ١٩١، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٧٠ و ٧٥، الجوهر الثمين ١: ٢١٦ و ٢٣٤، الكاشف: ١٢٢ و ٣٥٣، الميزان ٢: ١٦٣ و ٢٣٩، الجديد ١: ٢٥٦ و ٢٨٥، تقريب القرآن ٢: ٧٠ و ٨٥، الفرقان ٣: ٢٦٥ و ٤: ٧٦، مقتنيات الدرر ٢: ٥٣ و ٧٥.

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ٧٦، التبيان ٢: ٢٥٠، مجمع البيان ١: ٣٣١، جوامع الجامع: ٤٢، الصافي ١: ٢٣٩، بيان السعادة ١: ٢٠٣، كنز الدقائق ١: ٥٥١، الوجيز ١: ١٩٠، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٧٤، الجوهر الثمين ١: ٢٣٣، الكاشف ١: ٣٥١، الميزان ٢: ٢٣٦، الجديد ١: ٢٨٤، تقريب القرآن ٢: ٨٣، الفرقان ٤: ٦٩، مقتنيات الدرر ٢: ٧٤.

(٢) كذلك في: التبيان ٢: ٢٦٥، مجمع البيان ١: ٣٣٧، جوامع الجامع: ٤٣، الصافي ١: ٢٤٤، بيان السعادة ١: ٢٠٧، كنز الدقائق ١: ٥٦٠، نور الثقلين ١: ٢٥٩، الوجيز ١: ١٩٤، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٧٥، الجوهر الثمين ١: ٢٤٠، الكاشف ١: ٣٦٣، الميزان ٢: ٢٤٤، الجديد ١: ٢٩٤، تقريب القرآن ٢: ٨٩، الفرقان ٤: ١٠٧، مقتنيات الدرر ٢: ٨٠.

(٣) كذلك في: التبيان ٢: ٢٨٣، مجمع البيان ١: ٣٤٧، جوامع الجامع: ٤٤، الصافي ١: ٢٥١، بيان السعادة ١: ٢١١، كنز الدقائق ١: ٥٧٩، الوجيز ١: ١٩٨، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٧٦، الجوهر الثمين ١: ٢٤٧، الكاشف ١: ٣٧٤، الميزان ٢: ٢٨٣، الجديد ١: ٣٠٦، تقريب القرآن ٢: ٩٦، الفرقان ٤: ١٥٤، مقتنيات الدرر ٢: ٩١.

(٤) كذلك في: تفسير القمي: ١: ٨٤، التبيان ٢: ٣٠٧، مجمع البيان ١: ٣٦٢، جوامع الجامع: ٤٦، متشابه القرآن ومختلفه/ابن شهر آشوب ١: ٤٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٩ و ٩٠ و ٩١ و ١٠٦، ٢: ١١٨، ↩

١٠ ـ ﴿ . . إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ـ [آل عمران: ٣/١١٩] (١) .

١١ ـ ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيماً ﴾ ـ [النساء: ٤/٧٠] (٢) .

١٢ ـ ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَاتَكْسِبُونَ ﴾ ـ [الأنعام: ٦/٣] (٣) .

١٣ ـ ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ـ [الأنعام: ٦/٥٩] (٤) .

البرهان ١: ٢٤٠، الصافي ١: ٢٥٩، بيان السعادة ١: ٢٢١، كنز الدقائق ١: ٦٠٧، نور الثقلين ١: ٢٥٦، الوجيز ١: ٢٠٤، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٧٨، الجوهر الثمين ١: ٢٥٩، الكاشف ١: ٣٩٣، الميزان ٢: ٣٢٨، الجديد ١: ٣٢٣، تقريب القرآن ٣: ١٣، الفرقان ٤: ١٩٠، مقتنيات الدرر ٢: ١٠٨.

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ١١٠، التبيان ٢: ٥٧٢، مجمع البيان ١: ٤٩٣، جوامع الجامع: ٤٦، الصافي ١: ٣٤٥، بيان السعادة ١: ٢٩٥، كنز الدقائق ٢: ١١٠، الوجيز ١: ٢١٠، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٩٨، الجوهر الثمين ١: ٣٦٥، الكاشف ٢: ١٤٦، الميزان ٣: ٣٨٣، الجديد ٢: ١٣١، تقريب القرآن ٤: ٣٠، الفرقان ٥: ٣٥٣، مقتنيات الدرر ٢: ٢٥٦.

(٢) كذلك في: التبيان ٣: ٢٥٠، مجمع البيان ٢: ٧٢، جوامع الجامع: ٩٠، الصافي ١: ٤٣٤، بيان السعادة ٢: ٣٥، كنز الدقائق ٢: ٥٢٨، الوجيز ١: ٣٢٥، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ١١٩، الجوهر الثمين ٢: ٦٦، الكاشف ٢: ٢٧٢، الميزان ٤: ٤٠٨، الجديد ٢: ١٣١، تقريب القرآن ٥: ٥٦، الفرقان ٧: ١٦٨، مقتنيات الدرر ٣: ١٣٠.

(٣) كذلك في تفسير القمي ١: ١٩٤، التبيان ٤: ٧٨، مجمع البيان ٢: ٢٧٣، جوامع الجامع: ١٢٢، متشابه القرآن ومختلفه ١: ١٠٣، البرهان ١: ٥١٨، الصافي ٢: ١٠٧، بيان السعادة ٢: ١٢٣ كنز الدقائق ٣: ٢٤٣، نور الثقلين ١: ٧٠٤، الوجيز ١: ٤١٠، تفسير القرآن الكريم/شبر: ١٥٠، الجوهر الثمين ٢: ٢٣٦، الكاشف ٣: ١٥٩، الميزان ٧: ١١، الجديد ٣: ١٠، تقريب القرآن ٧: ٥٧، الفرقان ٩: ٣٣٥، مقتنيات الدرر ٤: ١٣٥.

(٤) كذلك في: تفسير القمي ١: ٢٠٣، التبيان ٤: ١٥٤، مجمع البيان ٢: ٣١٠، جوامع الجامع: ١٢٧، متشابه القرآن ومختلفه ١: ٥٥، البرهان ١: ٥٢٨، الصافي ٢: ١٢٥، بيان السعادة ٢: ١٣٤، كنز

١٤ ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهارِ..﴾ ـ [الأنعام: ٦/ ٦٠][(١)].

١٥ ـ ﴿ .. وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ـ [الأنعام: ٦/ ٧٣][(٢)].

١٦ ـ ﴿ .. وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ ـ [الأنعام: ٦/ ٨٠][(٣)].

١٧ ـ ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ـ [الأنعام ٦/ ١٠١][(٤)].

الدقائق ٣: ٢٩٣، نور الثقلين ١: ٧٢٢، الوجيز ١: ٤٢٢، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٥٥، الجوهر الثمين ٢: ٢٦٧، الكاشف ٣: ٢٠٠، الميزان ٧: ١٢٤، الجديد ٣: ٣٩، تقريب القرآن ٧: ٩٨، الفرقان ١٠: ٥٧، مقتنيات الدرر ٤: ١٨١.

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ٢٠٣، التبيان ٤: ١٥٦، مجمع البيان ٢: ٣١٠، جوامع الجامع: ١٢٧، البرهان ١: ٥٢٩، الصافي ٢: ١٢٦، بيان السعادة ٢: ١٣٤، كنز الدقائق ٣: ٢٩٥، الوجيز ١: ٤٢٢، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ١٥٦، الجوهر الثمين ٢: ٢٦٨، الكاشف ٣: ٢٠١، الميزان ٧: ١٣٠، الجديد ٣: ٤٠، تقريب القرآن ٧: ١٠٠، الفرقان ١٠: ٦٦، مقتنيات الدرر ٤: ١٨٣.

(٢) كذلك في: التبيان ٤: ١٧١، مجمع البيان ٢: ٣٢٠، جوامع الجامع: ١٢٩، البرهان ١: ٥٣٠، الصافي ٢: ١٣٠، بيان السعادة ٢: ١٣٦، كنز الدقائق ٣: ٣٠٩، الوجيز ١: ٤٢٦، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ١٥٧، الجوهر الثمين ٢: ٢٧٦، الكاشف ٣: ٢١٠، الميزان ٧: ١٤٦، الجديد ٣: ٤٩، تقريب القرآن ٧: ١١٠، الفرقان ١٠: ٩١، مقتنيات الدرر ٤: ٩٣.

(٣) كذلك في: تفسير القمي ١: ٢٠٨، التبيان ٤: ١٨٧، مجمع البيان ٢: ٣٢٦، جوامع الجامع: ١٣٠، البرهان ١: ٥٣٤، الصافي ٢: ١٣٥، بيان السعادة ٢: ١٣٨، كنز الدقائق ٣: ٣٢٤، الوجيز ١: ٤٢٨، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ١٥٨، الجوهر الثمين ٢: ٢٨٠، الكاشف ٢: ٢١٦، الميزان ٧: ١٩٢، الجديد ٣: ٥٧، تقريب القرآن ٧: ١١٥، الفرقان ١٠: ١١٥، مقتنيات الدرر ٤: ٢٠٢.

(٤) كذلك في: تفسير القمي ١: ٢١٢، التبيان ٤: ٢٢٠، مجمع البيان ٢: ٣٤٢، جوامع الجامع: ١٣٣، متشابه القرآن ومختلفه ١: ٥٠، البرهان ١: ٥٤٥، الصافي ٢: ١٤٤، بيان السعادة ٢: ١٤٥، كنز الدقائق ٣: ٣٥٢، الوجيز ١: ٤٣٥، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ١٦٠، الجوهر الثمين ٢: ٢٩٦، الكاشف ٣: ٢٣٨، الميزان ٧: ٢٩١، الجديد ٣: ٧٣، تقريب القرآن ٧: ١٣٣، الفرقان ١٠: ١٧٣، مقتنيات الدرر ٤: ٢٢٨.

١٨ ـ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ ـ[الأنعام: ١١٧/٦][(١)].

١٩ ـ ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ ٱللهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ ٱللهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ـ[التوبة: ٧٨/٩][(٢)].

٢٠ ـ ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي آلسَّمَآءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ـ [يونس: ٦١/١٠][(٣)].

٢١ ـ ﴿ . . يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ـ[هود: ١١/٥ ـ ٦][(٤)].

---

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ٢١٥، التبيان ٤: ٢٥٠، مجمع البيان ٢: ٣٥٦، جوامع الجامع: ١٣٥، الصافي ٢: ١٥١، بيان السعادة ٢: ١٥٠ كنز الدقائق ٣: ٣٧٣، الوجيز ١: ٤٤٠، تفسير القرآن الكريم/شبر: ١٦٣، الجوهر الثمين ٢: ٣٠٦، الكاشف ٣: ٢٥٣، الميزان ٧: ٣٣١الجديد ٣: ٨٣، تقريب القرآن ٨: ١٥، الفرقان ١٠: ٢٤٣، مقتنيات الدرر ٤: ٢٤٦.

(٢) كذلك في: تفسير القمي ١: ٣٠٢، التبيان ٥: ٢٦٥، مجمع البيان ٣: ٥٢، جوامع الجامع: ١٨٣، الصافي ٢: ٣٦١، بيان السعادة ٢: ٢٦٩، كنز الدقائق ٤: ٢٤٣، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٢٠٨، الجوهر الثمين ٣: ٩٩، الكاشف ٤: ٧٤، الميزان ٩: ٣٥١، الجديد ٣: ٩٩، تقريب الفرآن ١٠: ١٢٦، مقتنيات الدرر ٥: ١٦٤.

(٣) كذلك في: التبيان ٥: ٣٩٩، مجمع البيان ٣: ١١٨، الصافي ٢: ٤٠٨، بيان السعادة ٢: ٣٠٨، كنز الدقائق ٤: ٣٧٩، نور الثقلين ٢: ٣٠٨، الجوهر الثمين ٣: ١٦٩، الكاشف ٤: ١٧٤، الميزان ١٠: ٨٨، الجديد ٣: ٤٣٦، تقريب القرآن ١١: ١١٧، مقتنيات الدرر ٥: ٢٦٤.

(٤) كذلك في: نفسبر القمي ١: ٣٢١، التبيان ٥: ٤٥٠، مجمع البيان ٣: ١٤٤، جوامع الجامع: ٢٠١، متشابه القرآن ومختلفه ٢: ٨٩، البرهان ٢: ٢٠٦، الصافي ٢: ٤٣١، بيان السعادة ٢: ٣١٩ و ٣٢٠،

☜

٢٢ ـ ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ * عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ * سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌ بِٱلنَّهَارِ ﴾ ـ [الرعد: ١٣/٨ ـ ١٠][(١)].

٢٣ ـ ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ـ [النحل: ١٦/٧٤][(٢)].

٢٤ ـ ﴿ .. إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ ـ [النحل: ١٦/٩١][(٣)].

٢٥ ـ ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ـ [طه: ٢٠/٧][(٤)].

ﻫ كنز الدقائق ٤: ٤٣٦، نور الثقلين ٢: ٣٣٤، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٢٢٧، الجوهر الثمين ٣: ١٩٨، الكاشف ٤: ٢٠٥، الميزان ١٠: ١٤٧، الجديد ٣: ٤٦٦، تقريب القرآن ١١: ١٦٢ و ١٢: ١١، مقتنيات الدرر ٥: ٢٩٥.

(١) كذلك في: تفسير القمي ١: ٣٦٠، التبيان ٦: ٢٢٣، مجمع البيان ٣: ٢٧٩، جوامع الجامع: ٢٢٥، متشابه القرآن ومختلفه ٢: ٤٨٥، البرهان ٢: ٢٨٢، الصافي ٣: ٦٠، بيان السعادة ٢: ٣٧٨، كنز الدقائق ٥: ٨١، نور الثقلين ٢: ٤٨٥، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٢٥٢، الجوهر الثمين ٣: ٣٢١، الكاشف ٤: ٣٨٣، الميزان ١١: ٣٠٥، الجديد ٤: ١١٠، تقريب القرآن ١٣: ٨٠، الفرقان ١٣: ٢٦٧، مقتنبات الدرر ٦: ٧٨.

(٢) كذلك في: تفسير القمي ١: ٣٨٧، التبيان ٦: ٤٠٧، مجمع البيان ٣: ٣٧٣، جوامع الجامع: ٢٤٦، الصافي ٣: ١٤٦، بيان السعادة ٢: ٢٤٠، كنز الدقائق ٥: ٣٥٦، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٢٧٣، الجوهر الثمين ٣: ٤٣٢، الكاشف ٤: ٥٣٢، الميزان ١٢: ٢٩٨، الجديد ٤: ٢٤٤، تقريب القرآن ١٤: ١٢٤، الفرقان ١٤: ٤١٩، مقتنيات الدرر ٦: ١٨١.

(٣) كذلك في: تفسير القمي ١: ٣٨٩، التبيان ٦: ٤١٨، مجمع البيان ٣: ٣٨١، جوامع الجامع: ٢٤٨، البرهان ٢: ٣٨٢، الصافي ٣: ١٥٢، بيان السعادة ٢: ٤٢٤، كنز الدقائق ٥: ٣٨٨، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٢٧٥، الجوهر الثمين ٣: ٤٤٢، الكاشف ٤: ٥٤٥، الميزان ١٢: ٣٣٤، الجديد ٤: ٢٥٢، تقريب القرآن ١٤: ١٣٩، الفرقان ١٤: ٤٦٦، مقتنيات الدرر ٦: ١٩١.

(٤) كذلك في: تفسير القمي ٢: ٥٩، التبيان ٧: ١٦٠، مجمع البيان ٤: ٢، جوامع الجامع: ٢٧٩، البرهان ٣: ٣٣، الصافي ٣: ٣٠٠، بيان السعادة ٣: ١١٧، كنز الدقائق ٦: ٢٥٧، نور الثقلين ٣: ٣٧٣، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٣٠٦، الجوهر الثمين ٤: ١٥٤، الكاشف ٥: ٢٠٥، الميزان ١٤: ٢٢، الجديد ٤: ٤٢١، تقريب القرآن ١٦: ٨٨، الفرقان ١٧: ٢٦، مقتنيات الدرر ٧: ٦٧.

٢٦ ـ ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ * قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَىٰ﴾ ـ [طه: ٢٠/٥١ ـ ٥٢][1].

٢٧ ـ ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً ﴾ ـ[طه:٢٠/١١٠][2].

٢٨ ـ ﴿ . . وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾ ـ [الأنبياء: ٢١/٨١][3].

٢٩ ـ ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ ـ [الحج: ٢٢/٧٠][4].

٣٠ ـ ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ

---

(١) كذلك في: التبيان ٧: ١٨٧، مجمع البيان ٤: ١٣، جوامع الجامع: ٢٨٢، الصافي ٣: ٣٠٩، بيان السعادة ٣: ٢٥، كنز الدقائق ٦: ٢٨٣، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٣٠٨، الجوهر الثمين ٤: ١٥٤، الكاشف ٥: ٢٢٢، الميزان ١٤: ١٧١، الجديد ٤: ٤٤١، تقريب القرآن ١٦: ١٠٦، الفرقان ١٧: ١٢١، مقتنيات الدرر ٧: ٨٨.

(٢) كذلك في: التبيان ٧: ٢٠٩، مجمع البيان ٤: ٣٠، جوامع الجامع: ٢٨٦، البرهان ٣: ٤٤، الصافي ٣: ٣٢١، بيان السعادة ٣: ٧٣، كنز الدقائق ٦: ٣١٩، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٣١٢، الجوهر الثمين ٤: ١٧٣، الكاشف ٥: ٢٤٥، الميزان ١٤: ٢١٢، الجديد ٤: ٤٦٦، تقريب القرآن ١٦: ١٣٧، الفرقان ١٧: ١٩٦، مقتنيات الدرر ٧: ١١٩.

(٣) كذلك في: التبيان ٧: ٢٦٩، مجمع البيان ٤: ٥٨، جوامع الجامع: ٢٩٤، الصافي ٣: ٣٥٠، بيان السعادة ٣: ٥٧، كنز الدقائق ٦: ٤١٩، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٣٢٠، الجوهر الثمين ٤: ٢١٠، الكاشف ٥: ٢٩٣، الميزان ١٤: ٣١٣، الجديد ٤: ٥١٧، تقريب القرآن ١٧: ٥٩، الفرقان ١٧: ٣٤٣، مقتنيات الدرر ٧: ١٧٩.

(٤) كذلك في: التبيان ٧: ٣٣٧، مجمع البيان ٤: ٩٤، جوامع الجامع: ٣٠٣، البرهان ٣: ١٠٣، الصافي ٣: ٣٨٩، بيان السعادة ٣: ٨٤، كنز الدقائق ٦: ٥٥٨، تفسير القرآن الكريم/شبر: ٣٢٩، الجوهر الثمين ٤: ٢٥٨، الكاشف ٥: ٣٤٨، الميزان ١٤: ٤٠٦، الجديد ٥: ٤٢، تقريب القرآن ١٧: ٣٦، الفرقان ١٨: ١٧١، مقتنيات الدرر ٧: ٢٥٦.

وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ـ [النمل: ٢٧/ ٧٤ ـ ٧٥][١].

٣١ ـ ﴿..أَوَلَيْسَ ٱللهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ ـ [العنكبوت: ٢٩/ ١٠][٢].

٣٢ ـ ﴿..وَٱللهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ ٱللهُ عَلِيماً حَلِيماً ﴾ ـ [الأحزاب: ٣٣/ ٥١][٣].

٣٣ ـ ﴿ إِن تُبْدُواْ شَيْئاً أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ﴾ ـ [الأحزاب: ٣٣/ ٥٤][٤].

٣٤ ـ ﴿ .. وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللهِ يَسِيرٌ ﴾ ـ [فاطر: ٣٥/ ١١][٥].

---

(١) كذلك في: التبيان ٨: ١١٣، مجمع البيان ٤: ٢٣١، جوامع الجامع: ٣٤٠، الصافي ٤: ٧٣، بيان السعادة ٣: ١٨٠، كنز الدقائق ٧: ٣٦٨، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٣٦٨، الجوهر الثمين ٤: ٤٣٩، الكاشف ٦: ٣٧، الميزان ١٥: ٣٨٩، الجديد ٥: ٢٥١، تقريب القرآن ٢٠: ٢٠ الفرقان ٢٠: ٢٥٢، مقتنيات الدرر ٨: ١٠٨.

(٢) كذلك في: التبيان ٨: ١٨٨، مجمع البيان ٤: ٢٧٤، جوامع الجامع: ٣٥١، الصافي ٤: ١١٢، بيان السعادة ٣: ٢٠٢، كنز الدقائق ٧: ٥٠٨، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٣٧٩، الجوهر الثمين ٥: ٥٠، الكاشف ٦: ٩٧، الميزان ١٦: ١٠٥، الجديد ٥: ٣١٧، تقريب القرآن ٢٠: ١٠٨، الفرقان ٢١: ٢٥، مقتنيات الدرر ٨: ١٧٠.

(٣) كذلك في: التبيان ٨: ٣٥٣، مجمع البيان ٤: ٣٦٧، جوامع الجامع: ٣٧٥، الصافي ٤: ١٩٧، بيان السعادة ٣: ٢٥١، كنز الدقائق ٨: ٢٠٠، تفسير البصائر/ يعسوب الدين رستگار الجويباري ٣٢: ٣٠٨، تفسير القرآن الكريم/ شبر: ٤٠٣، الجوهر الثمين ٥: ١٥٥، الكاشف ٦: ٢٣٢، الميزان ١٦: ٣٣٥، الجديد ٥: ٤٨٨، تقريب القرآن ٢٢: ٣٣، الفرقان ٢٢: ١٨١، مقتنيات الدرر ٨: ٣١٧.

(٤) كذلك في: التبيان ٨: ٣٥٣، مجمع البيان ٤: ٣٦٦، جوامع الجامع: ٣٧٥، الصافي ٤: ١٩٩، بيان السعادة ٣: ٢٥٣، كنز الدقائق ٨: ٢٠٩، البصائر، ٣٢: ٣١١، الجوهر الثمين ٥: ١٥٩، الكاشف ٦: ٢٣٦، الميزان ١٦: ٣٣٨، الجديد ٥: ٤٥١، تقريب القرآن ٢٢: ٣٩، الفرقان ٢٢: ١٩٤، مقتنيات الدرر ٨: ٣١٧.

(٥) كذلك في: التبيان ٨: ٤١٧، مجمع البيان ٤: ٤٠٣، جوامع الجامع: ٣٨٧، الصافي ٤: ٢٣٤، بيان

٣٥ ـ ﴿ .. إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ـ [يس: ٧٦/٣٦][1].

٣٦ ـ ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ـ [يس: ٧٩/٣٦][2].

٣٧ ـ ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي ٱلصُّدُورُ ﴾ ـ [غافر: ١٩/٤٠][3].

٣٨ ـ ﴿ .. وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ﴾ ـ [محمد ﷺ: ١٩/٤٧][4].

٣٩ ـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ـ [الحجرات: ١٨/٤٩][5].

﴾ السعادة ٣: ٢٧٦، كنز الدقائق ٨: ٣٢٩، الجوهر الثمين ٥: ٢٠٠، الكاشف ٦: ٢٨١، الميزان ١٧: ٢٦، الجديد ٥: ٥٠١، تقريب القرآن ٢٢: ١٠٩، الفرقان ٢٢: ٣١٤، مقتنيات الدرر ٩: ٤٣.

(١) كذلك في: تفسير القمي ٢: ٢١٧، التبيان ٨: ٤٧٦، مجمع البيان ٤: ٤٣٣، جوامع الجامع: ٣٩٥، البرهان ٤: ١٣، الصافي ٤: ٢٦٠، بيان السعادة ٣: ٢٩٢، كنز الدقائق ٨: ٤٣٢، الجوهر الثمين ٥: ٢٣٩، الكاشف ٦: ٣٢٥، الميزان ١٧: ١١١، الجديد ٦: ٣٩، تقريب القرآن ٢٣: ٣٢، الفرقان ٢٣: ١٠٧، مقتنيات الدرر ٩: ٩٨.

(٢) كذلك في: التفسير المنسوب الى الامام ابي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام: ٥٢٨، التبيان ٨: ٤٧٦، مجمع البيان ٤: ٤٣٤، جوامع الجامع: ٣٩٥، البرهان ٤: ١٣، الصافي ٤: ٢٦١، بيان السعادة ٣: ٢٩٢، كنز الدقائق ٨: ٤٣٣، نور الثقلين ٤: ٣٩٤، الجوهر الثمين ٥: ٢٤٠، الكاشف ٦: ٣٢٦، الميزان ١٧: ١١٢، الجديد ٦: ٤١، تقريب القرآن ٢٣: ٣٤، مقتنيات الدرر ٩: ٩٨.

(٣) كذلك في: التبيان ٩: ٦٤، مجمع البيان ٤: ٥١٨، جوامع الجامع: ٤١٦، متشابه القرآن ومختلفه ١: ٥٠، البرهان ٤: ٩٥، الصافي ٤: ٣٣٨، بيان السعادة ٤: ٢١، كنز الدقائق ٩: ١١٤، نور الثقلين ٤: ٥١٧، الجوهر الثمين ٥: ٣٣٩، الكاشف ٦: ٤٤٥، الميزان ١٧: ٣٢٠، الجديد ٦: ٢٠٦، تقريب القرآن ٢٤: ٥٣، الفرقان ٢٣: ٤٢٦، مقتنيات الدرر ٩: ٢٤٩.

(٤) كذلك في: التبيان ٩: ٢٩٧، مجمع البيان ٥: ١٠١، جوامع الجامع: ٤٤٩، الصافي ٥: ٢٧، بيان السعادة ٤: ٨٥، كنز الدقائق ٩: ٥٠٨، الكاشف ٧: ٧١، الميزان ١٨: ٢٣٧، الجديد ٦: ٤٦٠، تقريب القرآن ٢٦: ٦٧، الفرقان ٢٧: ١١٣، مقتنيات الدرر ١٠: ٤٦.

(٥) كذلك في: التبيان ٩: ٣٥٤، مجمع البيان ٥: ١٣٩، جوامع الجامع: ٤٥٩، الصافي ٥: ٥٧، بيان ﴿

٤٠ ـ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ ـ [ق: ٥٠/١٦][1].

٤١ ـ ﴿ .. يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ـ [الحديد: ٥٧/٤][2].

٤٢ ـ ﴿ هُوَ ٱللهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ـ [الحشر: ٥٩/٢٢][3].

٤٣ ـ ﴿ .. وَأَنَّ ٱللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَاً ﴾ ـ [الطلاق: ٦٥/١٢][4].

٤٤ ـ ﴿ .. إِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ﴾ ـ [الأعلىٰ: ٨٧/٧][5].

↲ السعادة ٤: ١٠٧، كنز الدقائق ٩: ٦٢٥، نور الثقلين ٥: ١٠٤، الكاشف ٧: ١٢٦، الميزان ١٨: ٣٣١، الجديد ٦: ٥١٩، تقريب القرآن ٢٦: ١٣٤، الفرقان ٢٧: ٢٦٤، مقتنيات الدرر ١٠: ٢٠٤.

(١) كذلك في: التبيان ٩: ٣٦٢، مجمع البيان ٥: ١٤٣، جوامع الجامع: ٤٥٩، الصافي ٥: ٦٠، بيان السعادة ٤: ١٠٩، كنز الدقائق ٩: ٦٣٧، الكاشف ٧: ١٣٢، الميزان ١٨: ٣٤٦، الجدبد ٧: ١١، تقريب القرآن ٢٦: ١٤٦، الفرقان ٢٧: ٢٧٩، مقتنيات الدرر ١٠: ٢١٣.

(٢) كذلك في: تفسير القمي ٢: ٣٥٠، التبيان ٩: ٥١٧، مجمع البيان ٥: ٢٢٩، جوامع الجامع: ٤٨٠، الصافي ٥: ١٣٢، بيان السعادة ٤: ١٤٤، كنز الدقائق ١٠: ٢٤٦، نور الثقلين ٥: ٢٣٧، البصائر ٤٤: ٢٩، الكاشف ٧: ٢٣٩، الميزان ١٩: ١٤٦، الجديد ٧: ٩٩، تقريب القرآن ٢٧: ١٣٥، الفرقان ٢٨: ١٢٥، مقتنيات الدرر ١١: ٤١.

(٣) كذلك في: التبيان ٩: ٥٧٢، مجمع البيان ٥: ٢٦٦، جوامع الجامع: ٤٨٨، الصافي ٥: ١٥٩، بيان السعادة ٤: ١٦٧، كنز الدقائق ١٠: ٣٦٠، البصائر ٤٥: ١١١، الكاشف ٧: ٢٩٥، الميزان ١٩: ٢٢١، الجديد ٧: ١٣٧، تقريب القرآن ٢٨: ٥٩، الفرقان ٢٨: ٢٦٠، مقتنيات الدرر ١١: ١٠٠.

(٤) كذلك في: التبيان ١٠: ٣٩، مجمع البيان ٥: ٣١٠، جوامع الجامع: ٤٩٨، متشابه القرآن ومختلفه ١: ٥١، البرهان ٤: ٣٥٠، الصافي ٥: ١٩٢، بيان السعادة ٤: ١٨٦، كنز الدقائق ١٠: ٤٩٩، البصائر ٤٧: ٢٥٢، الكاشف ٧: ٣٥٨، الميزان ١٩: ٣٢٥، الجديد ٧: ١٨٣، تقريب القرآن ٢٨: ١٤٨، الفرقان ٢٨: ٤١٨، مقتنيات الدرر ١١: ١٧٧.

(٥) كذلك في: تفسير القمي ٢: ٤١٧، التبيان ١٠: ٣٢٨، مجمع البيان ٥: ٤٧٤، جوامع الجامع: ٥٣٨، ↵

ونكتفي بهذا القدر من الآيات القرآنية الكريمة التي احتجّ بها الشيعة الإمامية قديماً وحديثاً في إثبات علمه تعالىٰ بكلّ شيء، وأنّه تعالىٰ لا يجهل شيئاً ولا يلهو ولا يغلط ولا يضلّ ولا ينسىٰ.

وسيتّضح لكلٍّ من يراجع تفاسير الشيعة التي تقدّم بعضها في هامش كلّ آية، مع تحديد أماكن تفسيرها في تلك المصادر والمراجع، أنّ الشيعة متّفقون علىٰ أنّ علم الله تعالىٰ بالجزئيات كعلمه بالكليات، وعلمه بالمعدوم كعلمه بالموجود، كما أفصحت عنه هذه الآيات المحكمة التي لا يُشكّ بوضوح المراد منها لأنّها نصّ في هذا المعنىٰ لا غير، وقد أشرنا إلىٰ دلالة المحكم على المراد دلالة قطعية عند سائر الأُصوليين من الشيعة الإمامية.

وأمّا من حيث ظهور بعضها في إفادة هذا المعنىٰ فلا يبعدها عن الحجّية ؛ لثبوت حجّية ظواهر الكتاب العزيز عندهم.

وأمّا من لم يجز العمل بغير النصّ القرآني إلّا إذا كان مفسَّراً تفسيراً محدّداً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، أو من أحد الأئمّة المعصومين عليهم السلام لاحتمال كونه من المتشابه المنهي عنه ـ كما هو المحكي عنهم في حلقات الشهيد الصدر رحمه الله[1] ـ فهم قائلون بهذا المعنىٰ قطعاً لما تقدّم من كون أغلب الآيات الدالة علىٰ علمه تعالىٰ هي من الآيات المحكمة: بل وحتىٰ مع فرض عدم وجود المحكم في تلك الآيات وأنّها جميعاً من المتشابه، فهم لا ينكرون هذا المعنىٰ أيضاً لورود عشرات الروايات عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وأهل بيته عليهم السلام في تفسير هذه الآيات كما نصّ عليه المفسّرون لا لأنّها كذلك، وإنّما

✪ البرهان ٤: ٤٥١، الصافي ٥: ٣١٧، بيان السعادة ٤: ٢٤٨، كنز الدقائق ١١: ٣٠٧، البصائر ٥٤: ٥٣٠، الجوهرالثمين ٦: ٣٩٦، الكاشف ٧: ٥٥٢، الميزان ٢٠: ٢٦٦، الجديد ٧: ٣٥٤، تقريب القرآن ٣٠: ١١٧، الفرقان ٣٠: ٢٨٥، مقتنيات الدرر ١٢: ١٢٤.

(١) دروس في علم الأُصول ـ الحلقة الثانية / الشهيد الصدر: ١٨٤.

لحصول المناسبة بين الرواية والنص.

ثانياً ـ من السُنّة القولية:

هناك بعض الأقوال الواردة عن النبيّ ﷺ، وأهل بيته الأطهار عليهم السلام ـ غير التي ذكرها المفسّرون في تفسير هذه الآيات ـ تعكس مدىٰ إيمان الشيعة العميق في علمه تعالىٰ بكلِّ ما مضىٰ وما هو آت وبالنحو الأعلىٰ والأتم الذي لا تعتريه شائبة أو نقص، وهي:

١ ـ قول الرسول ﷺ في علم الله تعالىٰ:

جاء في دعاء الجوشن الكبير ـ وهو المروي عن رسول الله ﷺ وهو مائة فصل، كما ذكرته سائر كتب الأدعية لدى الشيعة ـ: «يا عالماً لا يجهل.. يا أعلم من كلّ عليم.. يا من يعلم مراد المريدين، يا من يعلم ضمير الصامتين»[1].

٢ ـ قول أمير المؤمنين عليه السلام:

قال عليه السلام: «علم ما يمضي وما مضى، مبتدع الخلائق بعلمه، ومنشؤها بحكمته»[2].

وقال عليه السلام: «ولا يعزب عنه عود قطر الماء، ولا نجوم السماء، ولا سوافي الريح في الهواء، ولا دبيب النمل على الصفاء، ولا مقيل الذر في الليلة الظلماء، يعلم مساقط الأوراق، وخفي طرف الأحداق»[3].

وقال عليه السلام: «يعلم عجيج الوحوش في الفلوات، ومعاصي العباد في الخلوات، واختلاف الحيتان في البحار الغامرات، وتلاطم الماء بالرياح العاصفات»[4].

---

(١) المصباح / الكفعمي: ٢٥١، مفاتيح الجنان ٩١ ـ ٩٥ (الفصول ٣١ و ٣٣ و ٦٣ من دعاء الجوشن).

(٢) نهج البلاغة / خطبة رقم: ١٩١.

(٣) نهج البلاغه / خطبة رقم: ١٧٨.

(٤) نهج البلاغة / خطبة رقم: ١٩٨.

وله عليه السلام خطبة عظيمة في هذا المجال، اعتنى الكليني رحمه الله بروايتها وشرحها أيضاً، وهي بخصوص استنهاض الناس في حرب معاوية في المرة الثانية، وقد جاء فيها:

«الحمد لله الواحد الأحد، الصمد الفرد... وحار في ملكوته عميقات مذاهب التفكير، وانقطع دون الرسوخ في علمه جوامع التفسير، وحال دون غيبه المكنون حجب من الغيوب، تاهت في أدانيها طامحات العقول في لطيفات الأُمور، سبحانه هو وصف نفسه، والواصفون لا يبلغون نعته، وحدّ الأشياء كلها عند خلقه، إبانةً لها من شبهه، وإبانةً له من شِبهِهَا، لم يحلل فيها فيقال: هو فيها كائن، ولم ينأ عنها فيقال: هو منها بائن، ولم يخل منها فيقال له: أين؟ لكنّه سبحانه أحاط بها علمه، وأتقنها صنعه، وأحصاها حفظه، لم يعزب عنه خفيات غيوب الهواء، ولا غوامض مكنون ظُلَم الدّجىٰ، ولا ما في السماوات العلىٰ إلى الأرضين السفلىٰ، لكلّ شيءٍ منها حافظ ورقيب، وكلّ شيءٍ منها بشيء محيط، والمحيط بما أحاط منها...

وكلّ عالم فمن بعد جهل تعلم، والله لم يجهل ولم يتعلم، أحاط بالأشياء علماً قبل كونها فلم يزدد بكونها علماً، علمه بها قبل أن يكوّنها كعلمه بعد تكوينها...

علم ما خلق وخلق ما علم لا بالتفكير في علم حادث أصاب ما خلق، ولا شبهة دخلت عليه فيما لم يخلق، لكن قضاء مبرم، وعلم محكم، وأمر متقن...

بذلك أصف ربّي، فلا إله إلّا الله من عظيم ما أعظمه، ومن جليل ما أجلّه، ومن عزيز ما أعزّه، وتعالىٰ عمّا يقولُ الظالمون علواً كبيراً»[1].

---

(١) أُصول الكافي ١: ١٠٤ ـ كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد. قال الكليني رحمه الله بعد رواية هذه الخطبة: «وهذه الخطبة من مشهورات خطبه عليه السلام حتىٰ لقد ابتذلها العامة، وهي كافية لمن طلب علم التوحيد إذا تدبرها وفهم ما فيها، فلو اجتمع ألسِنة الجن والإنس ليس فيها لسان نبي علىٰ أن يبينوا التوحيد بمثل ما أتىٰ به ـ بأبي وأُمي ـ ما قدروا عليه..»، ثمَّ أخذ يشرح مفردات هذه الخطبة الطويلة التي أخذنا منها موضع الحاجة. ولا ريب أنَّ تصدي ثقة الإسلام لهذه الخطبة بالشرح والإيضاح، وما قاله عنها يمثلان عقيدته في التوحيد، فهل ـ بعد هذا ـ يا ترىٰ يصح أن يقال: إنَّ الكليني ينسب الجهل إلى الله تعالىٰ؟!

وله عليه السلام في دعائه المعروف بدعاء كميل الذي يُقرأ في مشاهد أئمة الشيعة عليهم السلام في كلّ ليلة جمعة بدموع جارية كثيراً ما يصحبها النشيج علىٰ مرأىٰ ومسمع جميع الزائرين، وهم يردّدون: « ... اللّهمّ إنّي أسألك برحمتك التي وسعت كلّ شيء ... وبعلمك الذي أحاط بكلّ شيء، يارب ارحم ضعف بدني، ورقة جلدي، ودقة عظمي ... أم كيف يشتمل عليه زفيرها وأنت تعلم ضعفه، أم كيف يتغلغل بين أطباقها وأنت تعلم صدقه ... يا عليماً بضري ومسكنتي، يا خبيراً بفقري وفاقتي ... يا سابغ النعم، يا دافع النقم، يانور المستوحشين في الظلم، يا عالماً لا يُعَلّم صلّ علىٰ محمد وآل محمد ... »[١].

ولقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في مناجاته لربّه تعالىٰ كما حفظته عنه الشيعة: « إلهي كفىٰ بي عزاً أن أكون لك عبداً، وكفىٰ بي فخراً أن تكون لي ربّاً، أنت كما أُحب، فاجعلني كما تحب »[٢].

٣ ـ قول الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام :

قال في خطبة له بعد استشهاد أبيه أمير المؤمنين عليهما السلام: « .. ربنا اللطيف بلطف ربوبيته، وبعلم خبره فتق، وبإحكام قدرته خلق جميع ما خلق، فلا مبدّل لخلقه، ولا مغيّر لصنعه .. »[٣].

ومن قنوته عليه السلام: « .. يا حاضر كلّ غيب، وعالم كلّ سر »[٤].

وقد روى الشيعة خطبة له عليه السلام، خطبها في محضر من أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وبطلب منه، تناول فيها صفات الله تعالىٰ وبيّن أنّها فوق ما يصفه الواصفون، حتىٰ

(١) إقبال الأعمال / ابن طاووس: ٧٠٦، مفاتيح الجنان / المحدِّث الشيخ عباس القمي: ٦٧.
(٢) مفاتيح الجنان: ١٣١.
(٣) بحار الأنوار ٤٣: ٦/٣٦٣.
(٤) مهج الدعوات / ابن طاووس ـ قنوت الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام .

إنَّ أمير المؤمنين قد أُعجب بها جداً وقبّل بين عينيه ثمَّ قال : ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ واللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

٤ ـ قول الإمام الحسين عليه‌السلام :

قال عليه‌السلام في دعائه يوم عرفه : « .. يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وغيب ما تأتي به الأزمنة والدهور » (٢) .

٥ ـ قول الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليهما‌السلام :

للإمام السجاد عليه‌السلام أقوال كثيرة في صفات الله تعالىٰ والتي تدلّ علىٰ عظمته اللامتناهية ، قد أودعها عليه‌السلام في صحيفته السجادية ، تلك الصفات التي عبَّر عنها ـ كما في رواية الكافي ـ بقوله عليه‌السلام : « لو اجتمع أهل السماء والأرض أن يصفوا الله بعظمته لم يقدروا » (٣) ، وبالإمكان الرجوع إلىٰ تلك الصحيفة ـ المطبوعة عشرات المرات ـ والوقوف علىٰ مناجاة الإمام عليه‌السلام لله والتضرّع إليه ، والتوسّل إليه بصفاته تعالى التي وصف بها نفسه ، من العلم اللامتناهي ، والقدرة المطلقة ، وما إلىٰ ذلك من صفات جليلة أُخرىٰ .

٦ ـ قول الإمام محمد بن عليّ الباقر عليهما‌السلام :

قال عليه‌السلام : « إنَّ الله لم يدع شيئاً كان أو يكون إلّا كتبه في كتاب ، فهو موضوع بين يديه ينظر إليه ، فما شاء منه قدَّم ، وما شاء منه أخَّر ، وما شاء منه محا ، وما شاء منه كان ، وما لم يشأ لم

---

(١) آل عمران : ٣ / ٣٤ ، وانظر خطبته عليه‌السلام في تفسير فرات الكوفي : ٢٠ ، وعنه في بحار الأنوار ٤٣ : ٣٥٠ / ٢٤ .

(٢) إقبال الأعمال : ٣٤٠ ، ومفاتيح الجنان : ٢٦٥ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٧٩ / ٤ ـ كتاب التوحيد ، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالىٰ .

يكن »[١] .

وهذا الحديث صريح بأنَّ ما يُحدثه الله تعالىٰ هو في علمه قبل إحداثه، وأنَّه لا شيء البتة خارج عن علمه الذي أحاط بكلِّ شيء، ويوضّحه ما بعده.

وقال عليه السلام : **« كان الله عزّ وجلّ ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما يكون، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه »**[٢] .

أقول : هذا الحديث الذي رواه الكليني يُلقي ضوءاً علىٰ معنى البداء في رواياته الأُخرىٰ بشكل لا يخفىٰ علىٰ من يتحرى الحق، كما لا يرتاب المنصف المتدبِّر في أنَّ قول الشيعة بالبداء لا يعني نسبة الجهل إلى الله تعالىٰ كما فهمه غيرهم.

وقال عليه السلام : **« .. لم يزل عالماً وسامعاً وبصيراً، وهو الفعال لما يريد ... ليس كمثله شيء، ولا يشبهه شيء، لم يزل عالماً بصيراً »**[٣] .

٧ ـ قول الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام :

قال عليه السلام : **« إنَّ الله يقدِّم ما يشاء، ويؤخِّر ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويُثبِتُ ما يشاء، وعنده أُمّ الكتاب »** . وقال : **« فكلّ أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلَّا وقد كان في علمه، إنَّ الله لا يبدو له من جهل »**[٤] .

وليت شعري، ماذا يقول هؤلاء الكتَّاب بعد؟ فهل يعني البداء ـ بعد هذا الوضوح والتأكيد ـ ظهور شيء لله لم يعلمه من قبل ؟!! وهل تصحّ بعد ذلك نسبة

(١) تفسير العياشي ٢: ٦١/٢١٥، وعنه في البحار ٤: ٥٤/١١٨.
(٢) أُصول الكافي ١: ٢/٨٣ ـ كتاب التوحيد، باب صفات الذات.
(٣) أُصول الكافي ١: ١/٦٧ و ٢ ـ كتاب التوحيد، باب أدنى المعرفة.
(٤) تفسير العياشي ٣: ٧١/٢١٨، وعنه في البحار ٤: ٦٣/١٢١.

الجهل المختلقة إلي الشيعة ؟!! وحسبك بما سيأتي بعده من أمره عليه السلام بـالبراءة ممّـن يصف الله تعالىٰ بالجهل.

قال عليه السلام : «من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فابرأوا منه» [(١)].

وفي رواية الصدوق، عن منصور بن حـازم وقـد سأل الإمـام الصـادق عليه السلام : «أرأيت ما كان وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، أليس كان في علم الله ؟ قال: فقال: «بلىٰ، قبل أن يخلق السموات والأرض»» [(٢)].

وفي رواية الكافي، عن منصور بن حازم أيضاً قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام : هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال: «لا، من قال هذا فأخـزاه الله». قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، أليس في علم الله ؟ قال: «بلىٰ، قبل أن يخلق الخلق»» [(٣)].

وقال عليه السلام : «ما بدا الله في شيءٍ إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له» [(٤)].

وعنه عليه السلام ، وقد سئل عن معنىٰ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [(٥)]، فكان من جوابه عليه السلام كما في رواية الكافي: «.. لا ينسىٰ، ولا يلهو ولا يغلط، ولا يلعب، ولا لإرادته فصل، وفصله جزاء، وأمره واقع، لم يلد فيورث، ولم يولد فيشارك، ولم يكن له كفواً أحد» [(٦)].

ومن دعاء الإمام الصادق عليه السلام في ليالي شهر شعبان: «.. يامن إليه ملجأ العباد في

---

(١) كمال الدين / الصدوق: ٧٠، في اعتراض الزيدية على الإمامة والجواب عـنه، وعـنه في البـحار ٤: ٣٠/١١١.

(٢) التوحيد / الصدوق: ٥/١٣٥ ـ باب العلم.

(٣) أُصول الكافي ١: ١١/١١٥ ـ كتاب التوحيد، باب البداء.

(٤) أُصول الكافي ١: ٩/١١٥ ـ باب البداء.

(٥) الإخلاص: ١/١١٢.

(٦) أُصول الكافي ١: ٢/٧١ ـ كتاب التوحيد، باب النسبة.

المهمات، وإليه يفزع الخلق في الملمات... يا عالم الجهر والخفيات، يامن لا تخفىٰ عليه خواطر الأوهام، وتصرّف الخطرات...» [(١)].

ومن دعائه عليه السلام في شهر رمضان المبارك، ما ذكره المجلسي في زاد المعاد، وهو دعاء طويل جداً قد تخللته آيات كثيرة دالة علىٰ سعة علمه تعالىٰ وإحاطته التامة بجميع الأشياء بأكثر ممّا تتحمله كلمة الإحاطة، نذكر منه ما له صلة بعلمه تعالىٰ، فقد جاء فيه:

«..﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي ٱلصُّدُورُ ﴾ [(٢)]..ولا يستتر منه بستر، ولا يواري عنه جدار، ولا يغيب عنه برّ ولا بحر، ولا يَكِنُّ منه جبل ما في أصله، ولا قلب ما فيه، ولا جنب ما في قلبه، ولا يستتر منه صغير ولاكبير، و﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [(٣)]...ويسقط الورق بعلمه.

سبحان الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلّا في كتاب مبين [(٤)].

سبحان الذي ﴿ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ * سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ * لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللهِ ﴾ [(٥)].

---

(١) إقبال الأعمال/ابن طاووس: ٦٩٦.

(٢) غافر: ١٩/٤٠.

(٣) آل عمران: ٥/٣.

(٤) هذا من قوله تعالىٰ في سورة يونس: ٦١/١٠: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ... ﴾.

(٥) الرعد: ٨/١٣ـ ١١.

سبحان الذي يميت الأحياء ويحيي الموتىٰ ويعلم ما تنقص الأرض منهم [١]، ويقر في الأرحام ما يشاء الىٰ أجل مسمى [٢]..

سبحان الذي ﴿ عِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [٣].

سبحانه كما أثنىٰ علىٰ نفسه ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [٤].

سبحان الذي ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ [٥] ولا يشغله ما يلج في الأرض وما يخرج منها عمّا ينزل من السماء وما يعرج فيها، ولا يشغله ما ينزل من السماء وما يعرج فيها عمّا يلج في الأرض وما يخرج منها، ولا يشغله علم شيء عن علم شيء، ولا يعادله شيء ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [٦]..

سبحان الله الذي ﴿ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُواْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٧] » [٨].

---

(١) هذا من قوله تعالىٰ في سورة ق: ٥٠/٤: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ.. ﴾.

(٢) هذا من قوله تعالىٰ في سورة الحج ٢٢/٥: ﴿ .. وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾.

(٣) الأنعام: ٦/٥٩.

(٤) البقرة: ٢/٢٥٥.

(٥) سبأ: ٣٤/٢.

(٦) الشورىٰ: ٤٢/١١.

(٧) المجادلة: ٥٨/٧.

(٨) زاد المعاد/ المجلسي ـ طبعة حجرية بلا ترقيم، ضياء الصالحين: ١١٦/١٢٠.

ومن أدعيته عليه السلام في كتاب الكافي: «.. وأنت الله لا إله إلّا أنت بكلِّ شيءٍ عليم..»[(١)]. «.. أحصيت عدد الرمال، ووزن الجبال، وكيل البحور»[(٢)]! «.. يا موضع كلّ شكوىٰ، ويا سامع كلّ نجوىٰ، ويا شاهد كلّ ملاء، وعالم كلّ خفيّة..»[(٣)]. «.. وأنَّ الله قد أحاط بكلِّ شيءٍ علماً، وأحصىٰ كلّ شيءٍ عدداً..»[(٤)].

٨ـ قول الإمام موسىٰ بن جعفر الكاظم عليهما السلام:

قال الكاهلي: «كتبت إلىٰ أبي الحسن عليه السلام في دعاء: الحمد لله منتهىٰ علمه!! فكتب إليَّ عليه السلام: «لا تقولنَّ منتهىٰ علمه، فليس لعلمه منتهىٰ، ولكن قل: منتهىٰ رضاه»»[(٥)].

وكتب أيوب بن نوح إليه عليه السلام يسأله عن الله عزّ وجلّ: «أكان يعلم الأشياء قبل أن خلق الأشياء وكوّنها، أو لم يعلم ذلك حتىٰ خلقها وأراد خلقها وتكوينها فَعَلِمَ ما خلق عندما خلق، وما كوّن عندما كوّن؟

فوقّع بخطه عليه السلام: «لم يزل الله عالماً بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء، كعلمه بالأشياء بعدما خلق الأشياء»»[(٦)].

٩ـ قول الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام:

سأل الحسين بن بشار الإمام الرضا عليه السلام: «أيعلم الله الشيء الذي لم يكن أن لو

---

(١) أُصول الكافي ٢: ١٨/٤٢٥ ـ كتاب الدعاء، باب دعوات موجزات لجميع حوائج الدنيا والآخرة.
(٢) أُصول الكافي ٢: ٢٣/٤٢٦ ـ الباب السابق.
(٣) أُصول الكافي ٢: ١٥/٤٠٨ ـ باب الدعاء للكرب والهم والخوف والحزن.
(٤) أُصول الكافي ٢: ١٩/٤٠٩ ـ الباب السابق.
(٥) أُصول الكافي ١: ٣/٨٣ ـ كتاب التوحيد، باب صفات الذات.
(٦) أُصول الكافي ١: ٤/٨٣ ـ الباب السابق.

كان كيف كان يكون، أو لا يعلم إلّا ما يكون ؟ فقال عليه السلام : « إنَّ الله تعالىٰ هو العالم بالأشياء قبل كون الأشياء ، قال عزّوجلّ : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[١] ، وقال لأهل النار : ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾[٢] . فقد علم عزّوجلّ أنّه لو ردّهم لعادوا لما نُهوا عنه . وقال للملائكة لما قالوا : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٣] ، فلم يزل الله عزّوجلّ علمه سابقاً للأشياء قديماً قبل أن يخلقها ، فتبارك ربّنا تعالىٰ علوّاً كبيراً . خلق الأشياء وعلمه بها سابق لها كما شاء ، كذلك لم يزل ربّنا عليماً سميعاً بصيراً »[٤] .

وقال عليه السلام في بيان الفرق بين المعاني التي تطلق على الخالق كما تطلق على المخلوق في حديث جاء فيه : « .. كما أنّا لو رأينا علماء الخلق إنّما سمّوا بالعلم لعلم حادث ، أو كانوا فيه جهلة ، وربما فارقهم العلم بالأشياء فعادوا إلى الجهل . وإنّما سُمّي الله عالماً لأنّه لا يجهل شيئاً »[٥] .

١٠ ـ قول الإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام :

قال عليه السلام في دعاء له : « .. يا عالم الخفيات كلّها في البر والبحر والأرض والسماء والجبال .. لم يزل بالعلوم عالماً ، وعلى العلوم واقفاً ، وللأُمور ناظماً ، وبالكينونة عالماً .. »[٦] .

---

(١) الجاثية : ٤٥/٢٩ .

(٢) الأنعام : ٦/٢٨ .

(٣) البقرة : ٢/٣٠ .

(٤) بحار الأنوار ٤ : ٧٨ ـ رواه عن التوحيد وعيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق .

(٥) أُصول الكافي ١ : ٢/٩٤ ـ كتاب التوحيد ، باب الفرق بين المعاني التي تحت أسماء الله تعالىٰ وأسماء المخلوقين .

(٦) مهج الدعوات / ابن طاووس : ٤٠ .

١١ ـ قول الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام :

قال عليه السلام : « .. إنَّ الله تعالىٰ علم من أنّا لا نلجأ في المهمات إلّا إليه ، ولا نتوكّل في الملمات إلّا عليه . » (١) .

وقال عليه السلام : « .. الواحد الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، منشئ الأشياء ، مجسّم الأجسام ، وهو السميع العليم ، اللطيف الخبير ، الرؤوف الرحيم ، تبارك وتعالىٰ عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً » (٢) .

وجاء في دعاء له عليه السلام : « .. لم تزل سيدي ، ولا تزال لا يتوارىٰ عنك متوارٍ في كنينٍ أرض ولا سماء ولا تخوم ولا قرار ... أتقنت إنشاء البرايا فأحكمتها بلطف التقدير ، وتعاليت في ارتفاع شأنك عن أن ينفذ فيك حكم التغيير ، أو يحتال منك بحالٍ يصفك به الملحد إلىٰ تبديل .. » (٣) .

أقول : كيف يمكن تصوّر البداء بمعنىٰ ظهور شيء لله بعد خفائه عليه ، أو أنّه يعني التبديل من عزم إلىٰ آخر ، وتغيير الإرادة عند الشيعة ، وهذه هي أقوال أئمتهم عليهم السلام بحقه عزّ وجلّ ؟!!

ومن دعاء آخر له عليه السلام قال فيه : « .. يا كبير كلّ كبير ، يا من لا شريك له ولا وزير ... يا عالماً بذات الصدور ... يا من لا يشغله شغل عن شغل ، يا من لا يتغير من حال إلىٰ حال .. يا من يعلم ما في ضمير الصامتين .. » (٤) .

---

(١) بحار الأنوار ٥٠ : ٥/١٢٧ ـ رواه عن أمالي الطوسي .

(٢) بحار الأنوار ٥٠ : ٥٦/١٨٠ ـ رواه عن كشف الغمة للإربلي .

(٣) الإمام الهادي من المهد إلى اللحد / السيد محمد كاظم القزويني : ٤٧٤ ، وقد وصف المؤلف هذا الدعاء بكلام جاء فيه : « ويعتبر ـ أي هذا الدعاء ـ من أحسن دروس العقائد من توحيد الله تعالىٰ : من الحمد ، والتهليل ، والتكبر ، والتسبيح ، وأنواع الثناء ، والتمجيد ، وتنزيهه عمّا لا يليق به . وأفضل المعارف الإلهية في مجال بيان قدرة الله وإحاطته بجميع الكائنات وعالم الوجود » .

(٤) الإمام الهادي من المهد إلى اللحد : ٤٦٨ .

وفي دعائه عليه السلام على المتوكّل العباسي: «.. تعلم مستقرّنا ومستودعنا، وتعلم منقلبنا ومثوانا وسرّنا وعلانيتنا، وتطّلع علىٰ نيّاتنا، وتحيط بضمائرنا، علمك بما نبديه كعلمك بما نخفيه، ومعرفتك بما نبطنه كمعرفتك بما نظهره، ولا ينطوي عنك شيء من أُمورنا، ولا يستتر دونك حال من أحوالنا... تعلم ما حلّ به قبل أن يشكوه إليك، وتعرف ما يصلحه قبل أن يدعوك له..» (١).

١٢ ـ قول الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام :

جاء في حديث محمد بن صالح الأرمني ـ كما في رواية الطوسي ـ قال: «فنظر إليَّ أبو محمد [أي العسكري] عليه السلام فقال: «تعالى الجبّار العالم بالأشياء قبل كونها» (٢).

ومن مواعظه عليه السلام: «واعْلَمْ أنَّ المدبِّر لك أعلمُ بالوقت الذي يصلح حالك فيه» (٣).

ومن قنوته عليه السلام: «يا عالم الضماير المستخفيات، وسعتَ كلّ شيءٍ رحمة وعلماً... اللّهمّ إنّك حاضر أسرار خلقك، وعالم بضمايرهم... تعلم يا ربّ ما أسرّه وأبديه، وأنشره وأطويه، وأُظهره وأخفيه علىٰ متصرفات أوقاتي، وأصناف حركاتي، من جميع حاجاتي» (٤).

١٣ ـ قول الإمام المهديّ محمد بن الحسن عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف :

قال عليه السلام في دعاء له في شهر رجب: «يا من لا ينعت بتمثيل، ولا يمثل بنظير، ولا يغلب بظهير...» (٥).

---

(١) مهج الدعوات: ٢٦٧.
(٢) كتاب الغيبة / الطوسي: ٤٢١/٤٣١.
(٣) الإمام الحسن العسكري من المهد إلى اللحد / السيد محمد كاظم القزويني: ٢٨٣.
(٤) مهج الدعوات: ٦٢ ـ ٦٣.
(٥) إقبال الأعمال: ٦٤٥.

وهذه الجمل الثلاث علىٰ قصرها قد انطوت تحتها معانٍ شتىٰ، لعلَّ أيسر ما يُفهم منها هو الاعتقاد بكمال الله تعالى المطلق في كلّ شيء، وأنَّه يستحيل على المحدود الممكن بغيره أن يتصوّر الكمال اللامتناهي للواجب بذاته تقدَّست أسماؤه.

وله عليه السلام الدعاء المعروف عند الشيعة باسم دعاء الافتتاح والذي يُقرأ في كلّ ليلة من ليالي شهر رمضان، جاء فيه: «.. **فإن أبطأ عني، عتبت بجهلي عليك، ولعلَّ الذي أبطأ عنّي هو خير لي لعلمك بعاقبة الأُمور...**»[1].

وكيف يكون جاهلاً من يعلم بعاقبة الأُمور؟ تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

هذا ما أحببت أن أُقدِّمه بين يدي البحث في جواب من يزعم أنَّ عبادة الشيعة: (عبادة لربٍّ جاهل) !!، وإن كان يكفي الاستدلال بالقرآن الكريم ـ الذي اتخذه الشيعة وسائر المسلمين دليلاً علىٰ عقائدهم وأحكامهم ـ علىٰ دحض هذا الافتراء العظيم، إلَّا أنَّ ادِّعاء مخالفة نصوص الشيعة لما في القرآن العظيم كان حافزاً في تسجيل هذه الأقوال ابتداءً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وانتهاءً بآخر الأئمة المعصومين عليهم السلام في عقيدة الشيعة.

ورُبّ غافل لا يدري ما يقول، أو متغافل يزعم أنَّ علماء الشيعة قد خالفوا أئمتهم عليهم السلام في مسألة العلم الإلهي، لا سيّما وقد مرَّ نظير هذا الزعم في باب التقية، وسيأتي مثله في باب التحريف أيضاً !!

وتحسّباً لمثل هذه المزاعم، وبياناً لإجماع علماء الشيعة ومفكريهم علىٰ ما مضىٰ عليه أئمتهم عليهم السلام، كان من الضروري الوقوف علىٰ آراء وأقوال علماء الشيعة أنفسهم في علم الله تعالىٰ أولاً، وفي تكفير من يعتقد بالبداء بمعنى العلم بعد الجهل

---

(١) إقبال الأعمال: ٥٨.

ثانياً، وفي الصفات الإلهية ثالثاً؛ لكي توزن مع أقوال المتسنّعين على الشيعة بكفّتي ميزان عدل، ويتّضح عندها لأيّ منهما وزن ونقل.

ثالثاً ـ من أقوال علماء الشيعة في علمه تعالىٰ:

من الصعب جداً استقصاء جميع أقوال علماء الشيعة ومفكريهم في علمه تعالىٰ لكثرتهم، مع كون المخطوط من تراثهم لا يقلّ عن عدد المطبوع منه لحد الآن!! تشهد بذلك فهارس المخطوطات لكتب الشيعة، حيث لا يزال القسم الأعظم منها لم ير النور بعد، مع أنَّ المطبوع منها قد ملأ الخافقين.

ومع هذا يمكن القول بأنَّهم مجمعون علىٰ علمه تعالى الواسع الذي لا يتناهىٰ عند حدٍّ معين، ولا يجهل شيئاً أبداً، وإنَّ كلَّ ما كان، وما هو كائن، وما سيكون وإلى الأبد هو ممّا أحاط به علمه تعالىٰ منذ الأزل، وإن لم نطّلع علىٰ سائر الأقوال، إذ لو كان فيهم مخالف لذاع أمره واشتهر بين هؤلاء، فكما يستطيع الباحث أن يجزم باتفاق فقهاء الإسلام على الحكم بطهارة ماء البحر مثلاً مع أنَّه لم يطّلع إلّا علىٰ أقوال بعضهم ـ وهذا قياس مع الفارق، إذ يندر وقوع الاختلاف في مسائل العقائد في المذهب الواحد بخلاف مسائل الفروع التي هي محلّ لنظر الفقيه ـ فكذلك الحال هنا أيضاً؛ لتحصيل الغرض المطلوب من أقوال بعضهم، وهم:

١ ـ قول ثقة الإسلام الكليني (ت/ ٣٢٩هـ):

قال ﷺ تحت عنوان (جملة القول في صفات الذات وصفات الفعل): «إنَّ كلَّ شيئين وصفت الله بهما وكانا جميعاً في الوجود، فذلك صفة فعل»، ثمَّ مثّل لذلك ببعض صفات الفعل، مثل: الحبّ، والبغض قائلاً: «ولو كان ما يحبّ من صفات الذات، كان ما يبغض ناقضاً لتلك الصفة». ثمَّ بيَّن بعد ذلك صفات الذات، وهي

التي لا يجوز سلبها عنه تعالىٰ بحال من الأحوال ممثلاً لها بالعلم والقدرة. فقال: «ألا ترىٰ أنّا لا نجد في الوجود ما لا يعلم، وما لا يقدر عليه ؟ وكذلك صفات ذاته الأزلي، لسنا نصفه بقدرة وعجز، وعلم وجهل وسفه، وحكمة وخطأ، وعزٍّ وذلة ـإلىٰ أن قال ـ وصفات الذات تنفي عنه بكلِّ صفة منها ضدّها، يقال: حيٌّ، وعالمٌ، وسميعٌ، وبصيرٌ، وعزيزٌ، وحكيمٌ، غنيٌّ، ملكٌ، حليمٌ، عدلٌ، كريمٌ ؛ فالعلم ضدّه الجهل، والقدرة ضدّها العجز... الخ»[١].

وهذا القول صريح جداً بأنَّ صفة العلم هي من صفات ذاته تعالىٰ باعتقاد الكليني، ولا يمكن بموجب هذا الاعتقاد أن تسلب منه هذه الصفة، وبالتالي يكون القول بسلب هذه الصفة مساوقاً للقول بسلب صفة الوجود عنه تعالىٰ، فكما لا يصحُّ بموجب هذا الاعتقاد أن يقال: إنَّ الله تعالىٰ موجود وغير موجود ، فكذلك لا يصحُّ أن يقال: إنَّ الله تعالىٰ عالم وجاهل ؛ لأنّه سبحانه وتعالىٰ موجودٌ لا يفنىٰ، وعالمٌ لا يجهل.

علىٰ أنَّ هذه العقيدة هي عقيدة الشيعة بأجمعهم كما سيأتي الحديث عنها في محلّه.

٢ـ قول الشيخ تقي الدين أبي الصلاح الحلبي (ت/٣٧٤هـ):

صرَّح الشيخ الحلبي بإحاطة علمه تعالىٰ لجميع الأشياء منذ الأزل، واستدلّ علىٰ كونه تعالىٰ عالماً، ببعض الأدلة، منها دليل الإحكام في صنع كلّ شيء في هذا الوجود والذي يُنبئ عن كون الصانع خبيراً عالماً، قال: «ولا بُدّ من كونه تعالىٰ عالماً لثبوت صفة الإحكام»[٢].

---

(١) أُصول الكافي ١: ٨٦ ذيل الحديث/ ٧ـ كتاب التوحيد، باب الإرادة أنّها من صفات الفعل و سائر صفات الفعل.

(٢) تقريب المعارف/الحلبي: ٤١.

٣ـ قول الشيخ المفيد (ت/٤١٣هـ):

قال في أوائل المقالات، وتحت عنوان: (القول في علم الله تعالىٰ بالأشياء قبل كونها) ما لفظه:

«أقول: إنَّ الله تعالىٰ عالم بكل ما يكون قبل كونه، وإنَّه لا حادث إلَّا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلَّا وهو عالم بحقيقته، وإنَّه سبحانه لا يخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وبهذا اقتضت دلائل العقول، والكتاب المسطور، والأخبار المتواترة من آل الرسول ﷺ. وهو مذهب جميع الإمامية»[(١)].

٤ـ قول السيد المرتضىٰ (ت/٤٣٦هـ):

لعلّ خير ما يمثل رأي السيد المرتضىٰ في علمه تعالىٰ بالأشياء قبل حدوثها هو ما ذهب إليه من حسن تكليف الله تعالىٰ من يعلم أنَّه يكفر[(٢)]. إذ فيه دلالة على الاعتقاد بعلمه تعالىٰ بما لم يكن بعد، وأمَّا الاعتقاد بعلمه بما كان فهو من باب أولىٰ، وله كلام آخر بهذا الخصوص سيأتي في تفسير البداء عند الشيعة.

٥ـ قول الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠هـ):

قال: «الله تعالىٰ عالم بمعنىٰ: أنَّ الأشياء واضحة له، حاضرة عنده، غير غائبة عنه، بدليل أنَّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من كان كذلك فهو عالم بالضرورة»[(٣)].

---

(١) أوائل المقالات / الشيخ المفيد: ٦٠.

(٢) الذريعة / السيد المرتضىٰ ١: ١٢٨.

(٣) الرسائل العشر / الطوسي: ٩٤ ـ المسألة السادسة.

كما أوجب الشيخ الطوسي الاعتقاد في كون الله تعالىٰ عالماً بجميع المعلومات، إذ لا مخصّص له ببعضها دون بعض، فيجب من ذلك كونه عالماً بما لا يتناهىٰ، وقد استدلَّ ببعض الأدلة علىٰ صحَّة ما أوجبه من اعتقاد[١].

٦ ـ قول الشيخ ابن شهر آشوب (ت/٥٨٨هـ):

قال مبيّناً الفرق بين علم المخلوق وعلم الخالق ﷻ: «.. وإنَّما يجوز أن يعلم من وجه دون وجه من كان عالماً بعلم يستفيد العلم حالاً بعد حال، فأمّا من كان عالماً لنفسه، فلا يجوز أن يخفىٰ عليه شيء بوجه من الوجوه... إنَّه ـ تعالىٰ ـ يعلم الأشياء كلّها قديمها وحديثها، موجودها ومعدومها»[٢].

٧ ـ قول نصير الدين الطوسي (ت/٦٧٢هـ):

قال في مجال الاستدلال علىٰ علمه تعالىٰ: «والإحكام، والتجرّد، واستناد كلّ شيء إليه دلائل العلم، والأخير عام، والتغاير اعتباري، ولا يستدعي العلم صوراً مغايرة للمعلومات عنده؛ لأنَّ نسبة الحصول إليه أشد من نسبة الصور المعقوله لنا. وتغير الإضافات ممكن».

وقال في صفة الحياة: «وكلّ قادر عالم، حيّ بالضرورة»[٣].

٨ ـ قول العلّامة الحلي (ت/٧٢٦هـ):

بيّن العلّامة الحلي ﵀ الوجه الثالث من أدلة نصير الدين الطوسي علىٰ كونه تعالىٰ عالماً فقال: «أقول: الوجه الأخير من الأدلة الثلاثة الدالة علىٰ كونه تعالىٰ

---

(١) الاقتصاد الهادي إلىٰ طريق الرشاد/الطوسي: ٣٩ وما بعدها.

(٢) متشابه القرآن ومختلفه/ابن شهر آشوب ١: ٥٠.

(٣) تجريد الاعتقاد/نصير الدين الطوسي: ١٩٢.

عالماً يدلّ علىٰ عمومية علمه بكلٍّ معلوم، وتقريره أنَّ كلَّ موجود سواه ممكن، وكلّ ممكن مستند إليه فيكون عالماً به سواء كان جزئياً أو كلياً، وسواء كان موجوداً قائماً بذاته، أو عرضاً قائماً بغيره، وسواء كان موجوداً في الأعيان أو متعقلاً في الأذهان؛ لأنَّ وجود الصورة في الذهن من الممكنات أيضاً فيستند إليه، وسواء كانت الصورة الذهنية، صورة أمر وجودي أو عدمي، ممكن أو ممتنع. فلا يعزب عن علمه شيء من الممكنات ولا من الممتنعات. وهذا برهان شريف ساطع»[(١)].

وقال أيضاً: «وعلمه ـ تعالىٰ ـ يتعلق بكلّ معلوم؛ لتساوي نسبة جميع المعلومات إليه»[(٢)].

٩ ـ المقداد بن عبد الله السيوري (ت/٨٢٦هـ):

قال في شرحه لكلام العلّامة السابق ما لفظه: «أقول: الباري تعالىٰ عالم بكلٍّ ما يصح أن يكون معلوماً، واجباً كان أو ممكناً، قديماً كان أو حادثاً، خلافاً للحكماء حيث منعوا من علمه بالجزئيات علىٰ وجه جزئي لتغيرها المستلزم لتغيّر العلم الذاتي.

قلنا: المتغير هو التعلق الاعتباري لا العلم الذاتي»[(٣)].

وقال في شرح نهج المسترشدين للعلّامة الحلي في إثبات عموم علمه تعالىٰ: «الباري تعالىٰ عالم بكلٍّ ما يصح أن يكون معلوماً، واجباً كان أو ممكناً أو ممتنعاً، قديماً كان أو حادثاً، كلياً كان أو جزئياً، متناهياً كان أو غير متناه»[(٤)].

---

(١) كشف المراد في تجريد الاعتقاد / العلّامة الحلي: ٣١٠.

(٢) الباب الحادي عشر / العلّامة الحلي: ١٣.

(٣) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر / المقداد السيوري: ١٣ ـ مطبوع بهامش الباب الحادي عشر.

(٤) إرشاد الطالبين إلىٰ نهج المسترشدين / المقداد السيوري: ١٩٧.

١٠ ـ قول المحقق الداماد الحسيني (ت/١٠٤١هـ):

أفرد السيد الداماد كلاماً طويلاً جداً في علمه تـعالىٰ، وذلك في كـتابه الرائـع (القبسات)، نأخذ منه الأقوال التالية:

قال ﷺ: «علمه سبحانه بالأشياء كلّها من تلقاء علمه التام بنفس ذاته الحقة، التي هي العلة الفاعلة التامة لنظام الوجود برطبه ويـابسه، ولا مـدخل لوجـود المعلوم المعلول في علمه سبحانه، بماهيته ووجوده، فلا محالة علمه سبحانه بكـلِّ شيء قبل وجوده وكونه، كعلمه به حين وجوده وكـونه، فـهو سـبحانه لم يـزدد بوجود الأشياء وكونها علماً وخُبراً»(١).

وقال أيضاً: «وهو بنفس ذاته ـ تعالىٰ ـ مستحق اسم العالِم بكلِّ شيء، واسم المريد المختار لكلِّ خير، من غير رويّة، وهمّة، وتفكر، وقصد... وعين الذات الحقة الواجبة التي هي بعينها العلم المحيط بكلِّ شيء»(٢).

وقال أيضاً: «فذاته الأحد الحق من كلّ جهة عين العلم التام، وفوق التمام بجميع الأشياء... فعلمه التام الحـضوري بكلِّ شيء قبل وجود الأشـياء وعـند وجـود الأشياء، علىٰ سبيل واحد»(٣).

١١ ـ قول الفيلسوف الشيرازي (ت/١٠٥٠هـ):

تحدَّث الشيرازي في حكمته المتعالية عن علم الله ﷻ، واسـتدلَّ عـلىٰ إثـبات إحاطة علمه تعالىٰ بكلِّ شيء بأدلة كثيرة، مـفنداً فـيها آراء الفـلاسفة، وبـعض المتكلمين من المعتزلة في إنكار علمه تعالىٰ بالجزئيات، ولا مجال لاستعراض أدلته،

---

(١) القبسات / السيد مير داماد الحسيني: ١٣٥.

(٢) القبسات: ٣٢٥.

(٣) القبسات: ٤١٨.

إذ يكفي قوله:

«فواجب الوجود لكونه فوق ما لا يتناهىٰ بما لا يتناهىٰ، كان وزان عـاقليته لذاته علىٰ هذا الوزان. فنسبة عاقليته في التأكد إلىٰ عاقلية الذوات المجردة لذواتها، كنسبة وجوده في التأكد إلىٰ وجودها.

فعلم الموجود الحق بذاته أعمّ العلوم وأشدها نورية، وجلاءً وظهوراً. بل لا نسبة لعلمه بذاته إلىٰ علوم ما سواه بذواتها كما لا نسبة بين وجوده ووجودات الأشياء.

وكما أنَّ وجودات الممكنات منطوية في وجوده فكذلك علوم الممكنات منطوية في علمه بذاته تعالىٰ.. أنَّ وجوده حقيقة الوجود التي لا يخرج عنها شيء من العلوم والمعلومات»[1].

١٢ ـ قول السيد عبدالله شبر (ت/١٢٤٢هـ):

قال بعد أن استدلَّ علىٰ علمه تعالى المحيط الواسع بجملة من الآيات الكريمة، ما لفظه: «ويكفي في ثبوت علمه تعالى الآيات المتضافرة، والأخبار المتواترة... أنَّ الله تعالىٰ يعلم الأشياء قبل وجودها كعلمه بها بعد وجودها، لا تخفىٰ عليه خـافية، يعلم السر واخفىٰ، وما تكنّ الصدور، ولا يجهل شيئاً»[2].

هذا زيادة علىٰ أقواله الأُخرى التي أشرنا إلىٰ مواضعها في تـفسيرَيه للـقرآن الكريم، وذلك في هوامش الآيات المتقدِّمة.

١٣ ـ قول الشيخ محمد جواد البلاغي (ت/١٣٥٢هـ):

للشيخ البلاغي رسالة في البداء أوضحت بجلاء عن عقيدته في علم الله تعالىٰ،

---

(١) الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ٦: ١٧٥ ـ السفر الثالث، في العلم الإلهي.

(٢) حق اليقين / السيد عبدالله شبر ١: ٦٣.

وممّا قاله في هذه الرسالة: «وهو جلّ شأنه عالم منذ الأزل بما تؤدي إليه مشيئته من المحو والإثبات»[١].

وهذا القول ـ على قِصره ـ عبَّر عن الكثير، فهو يريد بأنَّ علم الله سبحانه سابق علىٰ وجود الأشياء وإفنائها بمراتب. وسيأتي توضيح هذه المراتب في الحديث الأخير من أحاديث البداء في الكافي، ذلك الحديث الذي لم يشر إليه أحد ـ لا من قريب ولا من بعيد ـ ممّن نعىٰ على الشيعة وسفّه عقولهم لقولهم بالبداء؛ لأنَّ الإشارة إليه أو إلىٰ نظائره من أحاديث البداء في الكافي ستأتي علىٰ بنيانهم من القواعد. وهل يلام الباحث علىٰ إساءة الظنّ بهم بعد أن وضعوا أنفسهم موضع الاتّهام؟

وليتهم توقفوا إذ لم يحسنوا البحث، أو ـ على الأقل ـ اطّلعوا علىٰ كلمات علماء الشيعة ومنهم شيخنا البلاغي ﷺ.

لقد ترك البلاغي تفسيراً للقرآن الكريم، فلبىٰ نداء ربه قبل أن يتمّه، وقد أودع فيه أقوالاً جمة تفصح عن عقيدته الراسخة في إحاطة علمه تعالىٰ بكلِّ شيء، وعلىٰ حدّ تعبيره: «بكلِّ ما مضىٰ وما هو آت»[٢].

١٤ ـ قول السيد محسن الأمين العاملي (ت/١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م):

قال في ردّه على اتّهام صاحب الوشيعة للشيعة في مسألة البداء: «وعلمه تعالىٰ محيط بجميع الأشياء إحاطة تامة جزئياتها وكلّياتها، لا يمكن أن يخفىٰ عليه شيء»[٣].

---

(١) مسألة في البداء / الشيخ البلاغي: ١٨ ـ ضمن (رسالتان في البداء) ـ تحقيق محمد علي الحكيم.

(٢) آلاء الرحمن / البلاغي ١: ٢٢٧ ـ في تفسير الآية: ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٣) نقض الوشيعة / محسن الأمين: ٥١٥.

١٥ ـ قول الشيخ محمد جواد مغنية (ت/١٤٠١هـ):

قال في معالم الفلسفة: «إنَّ الله تعالىٰ يعلم ذاته، ويعلم الكون بما فيه من أحداث كلية وجزئية، ولا يتقيد علمه بزمان ولا مكان، كما أنَّ علمه بالجزئيات كعلمه بالكليات، لا يبدّل شيئاً من تفرّده ووحدانيته، ولا ذاته ولا صفاته»[١].

وقال أيضاً: «فإنَّ الله ـ تعالىٰ ـ يعلم الكليات والجزئيات بذواتها وأسبابها ويعلم الجواهر القائمة بغيرها، ويعلم الموجودات الخارجية والذهنية، ويعلم الأعدام الممكنة والممتنعة ﴿ عَالِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[٢]»[٣].

١٦ ـ قول العلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ت/١٤٠٢هـ):

قال في بداية الحكمة: «إنَّ للواجب تعالىٰ علماً حضورياً بذاته، وعلماً حضورياً تفصيلياً بالأشياء في مرتبة ذاته قبل إيجادها، وهو عين ذاته، وعلماً حضورياً تفصيلياً بها في مرتبتها وهو خارج من ذاته. ومن المعلوم أنَّ علمه بمعلولاته يستوجب العلم بما عندها من العلم»[٤].

ناهيك عمّا جاء في تفسيره الميزان من كثرة أقواله الأُخرى المصرِّحة بأنَّه تعالىٰ ما من غائبة تخفىٰ عليه في أيّة جهة كانت من جهات العالم، وأنَّه تعالىٰ كما قال عزّ من قائل: ﴿ وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ »[٥].

---

(١) معالم الفلسفة الإسلامية / محمد جواد مغنية: ١١٢.

(٢) سبأ: ٣٤/٣.

(٣) معالم الفلسفه الإسلامية: ١١٤، وتجد نظير هذا الفول في: الأشاعرة بين الشيعة والمعتزلة / هاشم معروف الحسني: ١٥٦، مع الاستدلال عليه.

(٤) بداية الحكمة / الطباطبائي: ١٦٤.

(٥) النمل ٢٧: ٧٥، وانظر تفسيرها في الميزان ١٥: ١٨٩.

١٧ ـ قول السيد علي الفاني الأصفهاني (ت/١٤٠٩هـ) :

قال ـ بعد أن ساق جملة من كلمات علماء الشيعة في علمه تعالىٰ ـ : « قد ظهر من كلمات علمائنا أنَّ الكلّ متفقون علىٰ أنَّ الله تعالىٰ كان عالماً قبل خلقه الخلق بما يجري من الحوادث إلى الأبد، وهو الآن عالم بما كان وما يكون إلى الأبد، وسيكون عالما كذلك، ولا تغيير في علم الله، ولا تبديل في إرادته »(١) .

أقول : سيأتي عن علماء الشيعة أيضاً اتفاقهم علىٰ تكفير مَن لم يقل بهذا، وبعد أليس من المعقول أن يكون معنى البداء عندهم منسجماً مع إصرارهم علىٰ هذه الأقوال واتفاقهم عليها وتكفير من خالفها ؟!

١٨ ـ قول السيد الخوئي ﷺ (ت/١٤١٣هـ) :

قال الإمام الراحل ـ طابت نفسه الزكية ـ : « وقد اتفقت كلمة الشيعة الإمامية علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لم يزل عالماً قبل أن يخلق الخلق بشتىٰ أنواعه بمقتضىٰ حكم العقل الفطري، وطبقاً للكتاب والسُنّة »(٢) .

ولعمري، كيف لا يقول بمثل هذا وهو يعتقد : « أنَّ حسن الفعل وكماله ينشأ من حسن الفاعل وكماله، والله سبحانه هو الكامل المطلق الذي لا نقص فيه من جهة أبداً، ففعله هو الفعل الكامل الذي لا نقص فيه أبداً. وأمَّا غيره فلا يخلو عن نقيصة ذاتية بل نقائص.. والفعل الحسن المحض يختص به سبحانه، ويمتنع صدوره من سواه، فهو المختص بالحمد، ويمتنع أن يستحقه أحد سواه... إنَّ كلمة (الله) : علم للذات المقدسة المستجمعة لجميع صفات الكمال »(٣) .

---

(١) البداء عند الشيعة / السيد علي الفاني الأصفهاني : ٦٣، الفصل الرابع .

(٢) محاضرات في أُصول الفقه / الفياض ـ تقريراً لبحث آية الله العظمى السيد الخوئي ﷺ : ٥ : ٣٣٣ .

(٣) البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي : ٤٥٤ ـ ٤٥٥ .

نعم، للإمام الخوئي ـ طاب ثراه ـ كلمات كثيرة من هذا القبيل تتدفق منها حرارة الإيمان، وله بحث عن البداء أثبت فيه ما تقوله الشيعة بأجمعها من أنَّ «الله سبحانه عالم بجميع الأشياء منذ الأزل لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء»[(١)].

١٩ ـ قول السيد محمد علي كلانتر (مؤسس جامعة النجف الدينية):

للسيد محمد علي كلانتر ـ حفظه الله تعالىٰ ـ أقوال كثيرة في علمه تعالىٰ أودعها كتابه المسمىٰ بـ (البداء عند الشيعة الإمامية) مبيّنا فيه أنَّ علمه تعالىٰ محيط بالأشياء كلّها وبلا استثناء إحاطة تامة وواقعية، وفوق ما تحتمله لفظة (الإحاطة) علىٰ حدِّ تعبيره، مستدلاً بذلك بآيات عديدة من الذكر الحكيم، كما بيّن أنَّ صفة العلم هي من صفات الذات عند الشيعة الإمامية، والتي لا يصح سلبها عنه تعالىٰ بحال من الأحوال، إذ لا يمكن أن يقال: عليم وليس بعالم، كما أنَّ علم الله تعالىٰ لا يوصف بالعلم المتناهي، لعدم تناهي ذاته المقدسة[(٢)].

٢٠ ـ قول الشيخ جعفر السبحاني:

تناول الشيخ السبحاني مسألة العلم الإلهي بأكثر من كتاب، ولا سيما في كتبه الثلاثة: الإلهيات، ومفاهيم القرآن، والبداء في ضوء الكتاب والسُنّة، وقد بحث جذور هذه المسألة بحثاً تفصيلياً، لا عند الشيعة فحسب بل حاول استقصاء ما لدى الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من علماء المذاهب الإسلامية، وما يهمنا هنا هو موافقة قوله لما تقدَّم عليه من أقوال علماء الشيعة الإمامية.

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٣٩٠ ـ مبحث البداء في التكوين، وقد طبع هذا البحث مع رسالة في البداء للشيخ البلاغي، بعنوان رسالتان في البداء / تحقيق السيد محمد علي الحكيم: ٤٠.

(٢) البداء عند الشيعة الإمامية / السيد محمد علي كلانتر: ٥٦، وما بعدها.

فقد قال في الإلٰهيات: «اتفقت الإمامية ـ تبعاً لنصوص الكتاب والسُنّة والبراهين العقلية ـ علىٰ أنّه سبحانه عالم بالأشياء والحوادث كلّها، غابرها وحاضرها ومستقبلها، كلّيها و جزئيها، لا يخفىٰ عليه شيء في السمٰوات والأرض»[١].

وقال في مفاهيم القرآن: «لم يقع لفظ (عالِم) وصفاً له سبحانه في الذكر الحكيم إلَّا مضافاً تارة إلى الغيب والشهادة، وأُخرىٰ إلى الغيب وحده، وثالثة إلىٰ غيب السمٰوات والأرض. فقد جاء (عالم الغيب والشهادة) عشر مرات، و(عالم الغيب) مرتين، و (عالم غيب السموات والأرض) مرة واحدة. والكلُّ يشير إلىٰ علمه الوسيع لكلِّ شيء، سواء أكان مشهوداً للناس بالأدوات الحسية أو كان غائباً عنهم، أمَّا لامتناع وقوعه في إطار الحس، أو لضعف الحس»[٢].

وقال أيضاً: «إنَّ الله ـ تعالىٰ ـ المجرّد عن الزمان والمكان، المجرّد عن كلِّ حدٍّ وقيد بما أنَّه لا يحيط به شيء بل هو المحيط بالأشياء جميعاً لا يصح في مجال علمه تقديم و تأخير، وماض أو حاضر ومستقبل، بل العالَم بأجمعه حاضر لديه، وهو محيط بجميع ما خلق دونما استثناء»[٣]، وقد مرَّ أنَّ هذا الدليل علىٰ علمه تعالىٰ هو الدليل الثاني عند الفيلسوف نصير الدين الطوسي الذي عبَّر عنه بالتجرّد.

كما استدلَّ السبحاني بدليل الصنع والإتقان العجيب في جميع المخلوقات علىٰ علمه تعالىٰ، فقال:

«إنَّ المصنوع بما فيه من إتقان ودقة، وتركيب عجيب، ونظام بديع، ومقادير

---

(١) الإلهيات / الشيخ السبحاني: ٥٦٦.
(٢) مفاهيم القرآن / الشيخ السبحاني ٦: ٢٩٥.
(٣) مفاهيم القرآن ٦: ٣٣٠.

معينة يحكي عن أنَّ صانعه مطّلع علىٰ هذه القوانين والرموز، عارف بما يتطلبه ذلك المصنوع من مقادير وأنظمة.

ومن هنا يشهد الكون ابتداءً من الذرة الدقيقة إلى المجرة الهائلة، ومن الخلية الصغيرة إلىٰ أكبر نجم بما يسوده من أنظمة وقوانين وتخطيط بالغ الدقة وتركيب بالغ الإتقان، علىٰ أنَّ خالق الكون عالم بكلِّ ما تنطوي عليه هذه الأشياء، وما يسودها من أسرار وقوانين، وأنَّ من المستحيل الممتنع أن يكون جاهلاً»[١].

وحق له أن يقول في كتاب البداء: «اتفقت الإمامية ـ علىٰ بكرة أبيهم ـ بأنَّه سبحانه عالم بالأشياء والحوادث غابرها وحاضرها و مستقبلها، لا يخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء»[٢].

ونكتفي بهذا القدر من أقوال علماء الشيعة الإمامية بمختلف عصورهم، وأمّا ما لم نذكره من أقوال مفسريهم التي أشرنا إلىٰ مواضعها في هامش ما احتجّوا به من الآيات القرآنية علىٰ إثبات علمه تعالىٰ فهو أضعاف هذه الأقوال.

ولا أظنّ بعد ذلك أن يرتاب الباحث المنصف في إثبات الشيعة لعلمه تعالىٰ بعد وقوفه على احتجاجاتهم بكتاب الله ﷻ، وقول الرسول الكريم ﷺ، وأقوال الأئمة من أهل البيت ﻉ، وهم الثقل الذي تركه النبيّ ﷺ في أُمته، مع تصريحات علماء الشيعة بعلمه تعالىٰ طبقاً للكتاب العزيز والسُنّة المطهّرة. وهم إذ أثبتوا هذا العلم لله تعالىٰ بالوصف المتقدِّم وفي مختلف عصورهم، فمعناه أنَّهم ينفون الجهل عنه نفياً قاطعاً، إذ لا يُشكّ في أنَّ إثبات الشيء يعني النفي لنقيضه، ولو صحَّ ما يقال عن الشيعة الإمامية بأنَّهم ينسبون الجهل لله تعالىٰ في مقولتهم بالبداء لما

(١) مفاهيم القرآن ٦: ٣٣٢، وانظر أدلته في الإلهيات: ١١٣ علىٰ إثبات علمه تعالىٰ بالأشياء قبل كونها.
(٢) البداء في ضوء الكتاب والسُنّة ـ محاضرات للشيخ السبحاني بقلم هادي جعفر: ١٣.

وجدنا لمثل هذه الأقوال عيناً ولا أثراً في مؤلفات الشيعة، ولكان تمسّكهم بالقرآن الكريم لغواً، إذ لو جاز عندهم الجهل على الله تعالىٰ لكان مشابهاً لعبيده ـ يتعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً ـ والحال في عقيدتهم: ليس كمثله شيء.

رابعاً ـ من الافتاء بتكفير من يعتقد بتلك النسبة والبراءة منه:

المعروف عن الإجماع السكوتي عند المذاهب الإسلامية الأربعة (المالكية، والأحناف، والحنبلية، والشافعية) هو أن تصدر فتوى من فقيه ما في مسألة معينة، ثمّ لم تظهر بعد ذلك أدنىٰ معارضة لهذه الفتيا من قبل أيّ فقيهٍ آخر، لا في عصر صاحب الفتيا، ولا فيما بعده، مع إتاحة الفرصة الكافية لجميع الفقهاء للاطلاع علىٰ هذه الفتيا وإبداء الرأي، مع ارتفاع الموانع عن إبداء المعارضة. وأمّا عن اعتبار هذا الإجماع أو عدم اعتباره، فقد قال الأكثر بحجيته، وردّهُ الشافعي كما هو المشهور من قوله: لا يُنسب إلىٰ ساكت قول.

ولكي يتّضح لأتباع أيّ مذهب من المذاهب الإسلامية الأربعة أنّه يلزمهم الإقرار بأنَّ الشيعة الإمامية لا يمكن أن تنسب الجهل إلى الله تعالىٰ، نحتمل الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأوّل: أن يكون هناك سؤالاً مطروقاً علىٰ أحد أعلام أو أئمة الشيعة بخصوص استكشاف رأيه بمن يقول بأنَّ الله تعالىٰ يبدو له الشيء عن جهل، وأن يكون هناك جواباً عليه.

الاحتمال الثاني: هو سكوت، أو إمضاء علماء الشيعة لهذا الرأي والقول بموجبه، أو رفضه.

أمّا عن الاحتمال الأول، فقد تحقق فعلاً وذلك برواية الصدوق عن أبي عبد الله

جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنّه قال: «من زعم أنَّ الله عزّ وجلّ يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فابرأوا منه».

وفي رواية الكافي عنه عليه السلام: «..من قال هذا فأخزاه الله» وقد مرّت كلتا الروايتين في: قول الإمام الصادق عليه السلام في علمه تعالىٰ، بعد أن سُئِل عنه.

ولما كان التبرّي من المؤمنين لا يصح بنصّ القرآن الكريم، قال تعالىٰ:

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[١]، وكيف يخزون ﴿ وَلِلَّهِ ٱلعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ ٱلمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٢]. وإنّما يكون التبرّي من المشرك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[٣] وأنّهم ﴿ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي ٱلآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٤].

إذن يُستفاد من قولَي الإمام الصادق عليه السلام: (فابرأوا منه) و (أخزاه الله)، أنَّ حكم من يقول بذلك لا يقل عن حكم المشرك الكافر، وهذا هو ما فهمه علماء الشيعة من قول الإمام عليه السلام كما سيأتي بعد قليل.

ومن هنا يتبين أنَّ وقوع الاحتمال الأوّل مفروغٌ عنه لدى الشيعة الإمامية.

أمّا عن الاحتمال الثاني ـ وهو في استكشاف موقف الشيعة من قول الإمام الصادق عليه السلام المتمثل بهاتين الروايتين ـ فمع فرض سكوت فقهاء وعلماء الشيعة جميعاً إزاء مضمون الروايتين منذ عهد الإمام الصادق عليه السلام وإلى الآن، فيلزم منه بمقتضىٰ من يقول بحجّية الإجماع السكوتي نفي نسبة الجهل إلى الله تعالىٰ عن الشيعة قطعاً

---

(١) التوبة: ٧١/٩.

(٢) المنافقون: ٨/٦٣.

(٣) التوبة: ٣/٩.

(٤) البقرة: ١١٤/٢.

لتحقق هذا الإجماع بموجب هذا الفرض.

كما يلزم (فرض الإمضاء والموافقة) من لا يقول بحجّية الإجماع السكوتي هذا الإقرار أيضاً ؛ لأنّه صار إجماعاً آخر لا ينكر حجّيته الشافعي ولا غيره.

وأمّا عن فرض الرفض، فمردود. إذ لو كان قد صدر عنهم، لوصل إلينا. والثاني باطل ؛ لأنَّ المتيقن عدم وصوله لعدم صدوره، فالأول مثله.

ولعلّ فيما ذكرناه من استدلالات الشيعة بالقرآن الكريم علىٰ إثبات علمه تعالىٰ، وبقول الرسول الكريم ﷺ، وأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام، زيادة على تصريحاتهم في إثبات علمه تعالىٰ يؤكّد حقيقة اتفاقهم علىٰ تنزيه الباري تعالىٰ عن أيّ نقص.

وزيادة في إثبات هذه الحقيقة التي لا ينبغي لكلٍّ مسلم واع الشك بها سنذكر بعض أقوال فقهاء وعلماء الشيعة الإمامية التي تثبت براءتهم ممّا شنّع به عليهم مع تبرّيهم وتكفيرهم لكلٍّ من يقول أو يؤدي قوله إلىٰ نسبة الجهل إلى الله تعالىٰ، وهي:

قال الشيخ الصدوق: «وعندنا من زعم أنَّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس فهو كافر، والبراءة منه واجبة»[(١)]، ثمَّ استدلَّ علىٰ ذلك بما رواه عن الإمام الصادق عليه السلام ونقلناه عنه كما مرَّ آنفاً.

أمّا الشيخ المفيد فقد نزّه الله تعالىٰ عن ذلك القول الباطل، فقال في معرض حديثه عن البداء: «وليس هو الانتقال من عزيمة إلىٰ عزيمة، ولا من تعقب الرأي، تعالى الله عمّا يقول المبطلون علوّاً كبيراً»[(٢)].

---

(١) التوحيد / الصدوق: ١٣٥ ـ باب العلم.

(٢) تصحيح الاعتقاد / المفيد: ٢٠٠.

وقال الشيخ الطوسي: «والوجه في هذه الأخبار [أي أخبار البداء] ما قدمنا ذكره من تغيير المصلحة فيه واقتضائها تأخير الأمر إلىٰ وقت آخر علىٰ ما بيناه، دون ظهور الأمر له تعالىٰ، فأنّا لا نقول به ولا نجوّزه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً»(١).

وقال أيضاً: «فأمَّا من قال: بأنَّ الله تعالىٰ لا يعلم بشيء إلَّا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التوحيد»(٢).

وقال الشيخ المازندراني: «ومن زعم خلاف ذلك، واعتقد بأنّه بدا له في شيء اليوم مثلاً ولم يعلم به قبله، فهو كافر بالله العظيم، ونحن منه براء»(٣).

وقال الشيخ المجلسي في مناقشة اتهام الرازي للشيعة بالبداء ـ كما مرَّ ـ مالفظه: «ولا أدري من أين أخذ هذا القول الذي افترىٰ به عليهم، مع أنَّ كتب الإمامية المتقدِّمين عليه كالصدوق، والمفيد، والشيخ، والمرتضىٰ و غيرهم رضوان الله عليهم مشحونة بالتبرّي من ذلك.. والإمامية ـ قدس الله أسرارهم ـ يبالغون في تنزيهه تعالىٰ ويفحمونهم بالحجج البالغة... ولو فرض أنَّ بعضاً من الجهلة المنتحلين للتشيّع قال بذلك، فالإمامية يتبرؤون منه ومن قوله»(٤).

وقال السيد عبدالله شبر عن معنى البداء المرفوض، وهو ظهور الشيء بعد خفائه، الذي يدلُّ علىٰ حصول العلم بعد الجهل: «واتفقت الأُمّة على امتناع ذلك على الله سبحانه إلَّا من لا يُعتدُّ به، ومن نسب ذلك إلى الإمامية من النواصب فقد

---

(١) كتاب الغيبة / الطوسي: ٤٣١ ـ ذيل الحديث / ٤٢٢.

(٢) كتاب الغيبة: ٤٣٠ ـ ذيل الحديث / ٤٢٠، وأيده في البحار ٤: ١١٥ ـ ذيل الحديث / ٤٠.

(٣) شرح الأُصول والروضة من الكافي / المازندراني ٤: ٣٣٢ ـ في شرح الحديث التاسع من أحاديث البداء.

(٤) بحار الأنوار ٤: ١٢٥ ـ كتاب التوحيد، باب البداء.

افترىٰ عليهم كذباً، والإمامية منه براء»[١].

وقال الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : «ليس المراد به ـ أيّ : البداء ـ ظهور الشيء لله جلّ شأنه بعد خفائه عنه ـ معاذ الله ـ وأيّ ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المظلة ؟!»[٢].

وقال السيد محسن الأمين العاملي عن هذا المعنىٰ للبداء : «وقد أجمع علماء الشيعة في كلّ عصر وزمان علىٰ أنَّه بهذا المعنىٰ باطل ومحال على الله ؛ لأنَّه يوجب نسبة الجهل إليه تعالىٰ ، وهو منزّه عن ذلك تنزيهه عن جميع القبائح»[٣].

وقال السيد محمد علي كلانتر : «والشيعة الإمامية تتبرأ من البداء بهذا المعنىٰ في حقه تعالىٰ كبراءة الذئب من دم يوسف الصدّيق عليه السلام»[٤].

إلىٰ غير ذلك من الأقوال الكثيرة الأُخرى التي أعرضنا عنها لأجل الاختصار[٥].

خامساً ـ من عقيدة الشيعة الإمامية في الصفات الإلهية :

المعروف عن عقيدة الشيعة الامامية ، هو تقسيم الصفات الإلهية إلىٰ : صفات الذات ، وصفات الفعل .

---

(١) مصابيح الأنوار / عبدالله شبر ١ : ٣٣.

(٢) الدين والإسلام / محمد الحسين آل كاشف الغطاء ١ : ١٧٤ .

(٣) نقض الوشيعة / محسن الأمين : ٥١٥ .

(٤) البداء عند الشيعة الإمامية / محمد علي كلانتر : ٢٤ .

(٥) تجد بعضاً من هذه الأقوال في حواشي الشعراني علىٰ شرح الأُصول والروضة من الكافي للمازندراني ٥ : ٣٣ ، وفي هامش السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني علىٰ أوائل المقالات للشيخ المفيد : ٩٢ ، وكذلك في هامش البحار ٤ : ٩٢ .

وممّا يجدر التنبيه عليه قبل الحديث عن هذين القسمين هو أنّ الشيعة الإمامية قد نفوا عن الله سبحانه نوعاً من الصفات نفياً قاطعاً ، مع الاستدلال علىٰ نفيها عنه بالكتاب العزيز ، والسُنّة المطهّرة ، ودليل العقل ، وتسمىٰ هذه الصفات عندهم بالصفات السلبية ، أي : التي يجب سلبها عن الذات المقدسة ، ولا يجوز ـ شرعاً وعقلاً ـ إثباتها بحقه تعالىٰ . لأنّها نقائص تضاد الكمال ، والله سبحانه يتنزّه عن كلّ نقص ، لهذا اطلقوا عليها اسم : الصفات التنزيهية أيضاً .

ومن أمثلة هذه الصفات : الظلم[1] ، والجهل ، وغيرهما من الصفات التي تضاد صفات الكمال التي هي بعينها صفات الذات .

أمَّا عن صفات الذات ، فهي : «صفات ثابته لله سبحانه بوجه عام من دون استثناء وقت أو فرد ، كالعلم فإنه عزّ شأنه بكلٍّ شيء عليم ، عليم في كلّ أين وآن ، وفي كلّ مكان وزمان ، لم يزل عالما بكلّ شيء ولا يزال»[2] .

أمَّا صفات الفعل فهي تلك الصفات التي تقع وسطاً بين صفات السلب ، وصفات الذات . فلا هي كلية السلب ؛ لأنَّها ليست نقائص . ولا هي كلية الثبوت ؛ لإمكان وصفه تعالىٰ بأضدادها ، فهي متعلقة بأفعاله تعالىٰ ، وهي تجب بوجود فعله تعالىٰ ، ولا تجب قبله . من ذلك صفة الرزق ، إذ يصح وصفه تعالىٰ بأنّه رازق في حال ، وغير رازق في حال أُخرىٰ ، وكذلك المغفرة لأنّه غافر للذنب ، ولكن غير غافر لمن يشرك به ، وغير ذلك من الصفات المتعلقة بأفعاله تعالىٰ .

ويلزم التأكيد هنا علىٰ أنَّ اتصاف الله سبحانه بالصفات الفعلية لا يعني حصول

---

(١) من الجدير بالإشارة هو أنّ المذهب الأشعري الذي يمثل آراء المذاهب الأربعة في العقائد قد أسقط أصل العدل من الأُصول الاعتقادية لتجويزه الظلم على الله تعالىٰ !! .

(٢) من تعليقة السيد هبة الدين الشهرستاني علىٰ كتاب تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد : ١٨٥ .

تغير في الذات الإلهية ولا تبدل في علمه تعالىٰ ، بل يعني ذلك وجود إضافة ونسبة بين الذات الإلهية والمخلوقات بشكل عام من زاوية خاصة وفي ظل شروط معينة ، ينتزع من خلالها مفهوم إضافي معيّن هو أحد الصفات الفعلية[(١)] .

ونخلص من ذلك إلىٰ أنّ صفات الذات قد امتازت عن صفات الفعل بما يلي :

١ ـ إنّها صفات كمال لله سبحانه ، وهي كلية الثبوت بحقه تعالىٰ من كلّ وجه ، فهو تعالىٰ حيّ ، قادر ، عالم ، سميع ، بصير ، بينما صفات الفعل نسبيّة الثبوت .

٢ ـ لا يصح سلبها عنه تعالىٰ بحال من الأحوال ، ولا يخلو منها طرفة عين ولا أقل من ذلك ، فلا يقال مثلاً : حيّ وغير حيّ ، وقادر وغير قادر ، وعالم وغير عالم ، بعكس صفات الفعل .

٣ ـ لا يصح وصفه تعالىٰ بنقائضها مطلقاً ، فلا يقال مثلاً : حيّ وميت ، وقادر وعاجز ، وعالم وجاهل ، بل يصح ذلك في صفات الفعل .

علىٰ أنّ هذا لا خلاف فيه عند الشيعة الإمامية وقد صرّحت به جميع كتبهم العقائدية والكلامية والفلسفية ، وقد عرف علماء المذاهب الإسلامية هذه العقيدة كما يظهر من كتابات الأشعري ، والرازي ، وابن روزبهان ، وابن تيمية ، واللايجي ، والتفتازاني وغيرهم ممّن تعرض في كتاباته لمسألة الصفات .

وإذا كانت صفة العلم عند الشيعة الإمامية هي صفة كمال ثابتة بحقه تعالىٰ ولا يصح سلبها عنه ، ولا يخلو منها طرفة عين ، ولا يتصف بنقيضها ، فمن أين عرف هؤلاء الكتّاب أنّ الشيعة تنسب الجهل إلى الله عزّ وجلّ لأنّها تقول بالبداء ، وهل خفي ذلك علىٰ علماء الشيعة من أمثال : الشيخ المفيد الذي كان ينصب له كرسي الكلام

---

(١) راجع في توضيح هذا المعنىٰ : دروس في العقيدة الإسلامية / محمد تقي اليزدي ١ : ١١٠ .

ببغداد ، والسيد المرتضىٰ علم الهدىٰ ، وشيخ الطائفة الذي احتلَّ مكانة مرموقة في عصره وأخذ دور أُستاذيه المفيد والمرتضىٰ في الفقه والأُصول والعقائد والكلام والحديث والرجال ، فكان القطب الذي تدور حوله حركة العلم والعلماء . وغيرهم مئات بل الآف من علماءالشيعة وكتّابهم ، ترىٰ هل غفل الجميع عمّا يزعمه هؤلاء الكتّاب ، أم عرفوا ذلك وتساهلوا فيه لمجرد ورود روايات البداء في كتاب الكافي والفقيه ، وغيرهما من كتب الحديث ؟!

أنَّ من يريد الحقيقة يدركها بلا عناء ، فقد مرَّت أقوال علماء الشيعة في تكفير من يقول إنَّه يبدو لله عن جهل ، مع التبرّي منه ومن قوله ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّهم لم يغفلوا عن هذا المعنىٰ ، كما غفل غيرهم عمّا عندهم من معنىً !!

أمّا وقد انتهى الكلام إلىٰ معنى البداء عند الشيعة ، سنتركه قليلاً بعودة إلىٰ صفات الذات ، ووقفة قصيرة تلزم الخصم الإقرار بأنَّ ما نسبوه إلى الشيعة هو في عقيدتهم وإن لم يكن مقصوداً لديهم .

إنَّ ممّا اختلف به مذهب الشيعة الإمامية عن بقية المذاهب الإسلامية ، هو قول علماء المذهب الإمامي ـبل إجماعهم أيضاًـ علىٰ أنَّ صفات الذات هي عين الذات ، بمعنىٰ أنَّ تلك الصفات الكمالية لا تكثر فيها في عقيدة الشيعة الإمامية ، أي القول بوحدة الصفات الذاتية وعدم انفصالها عن الذات ، فهو تعالىٰ حيّ بذاته ، قادر بذاته ، عالم بذاته...

ومعنىٰ عالم بذاته ، أي : يعلم بذاته المقدسة جميع الأشياء دونما استثناء ، من غير توسط أيّ شيء زائد على الذات ؛ لأنَّ ذلك يعني أنَّ الغني بذاته عمّن سواه مفتقر إلىٰ غيره . كما ذهب إليه الأشعرية حيث اعتقدوا بأنَّ تلك الصفات هي صفات وجودية قديمة زائدة على الذات !! كما نصَّ عليه القاضي عضد الدين الإيجي

وغيره[١].

وفيه:

١ ـ إنّه لو كان العلم صفة وجودية زائدة علىٰ ذاته تعالىٰ، لزم أن يكون علمه بعلمه زائداً علىٰ علمه، وهكذا تتسلسل العلوم الموجودة إلىٰ ما لا نهاية له، ومن يعتقد بذلك فعليه إثبات علوم وجودية قائمة بذاته تعالىٰ غير متناهية بتسلسلات غير متناهية أيضاً، ثمّ يثبت في كلّ مرتبة من مراتب التسلسل علوم غير متناهية أيضاً، وهذا غير معقول[٢].

٢ ـ إنّ صفة القدم هي أخص صفة لله سبحانه وتعالىٰ، ومشاركة الله تعالىٰ بهذه الصفة يعني المشاركة بالأُلوهية، والقول بزيادة هذه الصفات على الذات مع قدمها يستلزم منه تعدد القدماء، وبالتالي تعدد الآلهة.

٣ ـ لو كانت تلك الصفات زائدة على الذات فلا بُدّ وأن تكون حادثة إذ لا قديم سواه، ولمّا كان كلّ حادث مسبوقاً بالعدم فمعنىٰ ذلك تجرد الذات الإلهية المقدسة عن هذه الصفات قبل حدوثها مع أنّه تعالىٰ واجد لها، فكيف يمكن أن يكون فاقد الشيء موجداً له؟

ثمّ إنّ معنىٰ تجريد الصفات عن الذات المقدسة: أنّ الله تعالىٰ غير عالم، غير قادر، غير حيّ، غير سميع، غير بصير[٣].

بينما لا ترد جميع هذه الإشكالات علىٰ عقيدة من لا يفرق بين تلك الصفات والذات.

---

(١) شرح المواقف للإيجي/الجرجاني ٨: ٤٤.

(٢) دلائل الصدق/المظفر ١: ٢٨٩.

(٣) البداء عند الشيعة الإمامية/كلانتر ٥٨ ـ ٥٩.

قال الدكتور حامد حفني داود ـ أحد كبار أساتذة الجامعات المصرية ، في كلمته عن كتاب (عقائد الشيعة الإمامية للشيخ محمد رضا المظفر) ، عند حديثه عن موضوع الصفات عند الشيعة والمعتزلة ـ ما لفظه : «.. وأصحاب هذين المذهبين لهم عذرهم في ذلك عندي ، إذ التفرق بين الذات والصفات كثيراً ما يحمل العقول إلى الالتباس ، ويدفع الأذهان في معنى الإشراك . وهذا [أي رأي الشيعة والمعتزلة في الصفات] ـ ممّا لا شكَّ فيه ـ من روائع تأملاتهم في التوحيد»(١) .

أقول : لا التباس لدى العقول في فصل الصفات عن الذات ، وما كانت تلك التأملات روائعاً لو لم تستمد مقومات روعتها من مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : **«أوّل الديانة به معرفته ، وكمال معرفته توحيده ، وكمال توحيده نفي الصفات عنه ، بشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف ، وشهادة الموصوف أنّه غير الصفة ، وشهادتهما جميعاً بالتثنية الممتنع منه الأزل ، فمن وصف الله فقد حدّه ، ومن حدّه فقد عدّه ، ومن عدّه فقد أبطل أزله ... »**(٢) .

ومن هنا يتبين الموقع الطبيعي للاتهام الساخر بحق الشيعة ، ويتضح انطباق (رمتني بدائها وانسلّت) على من يقول : (وعبادة الشيعة عبادة لربٍّ جاهل) تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً .

على أننا لا نتهم أحداً بمقولة السفهاء ، إذ الكلّ ـ من الشيعة وأهل السُّنة ـ قائل : بأنَّ الله تعالى عالم لا يجهل ، وغاية ما في تفسير الصفات ، خطورة مقامها ودقته الذي زلت فيه ـ من غير قصد ـ أقدام كثيرة ، ولكنها لم تزل عابدة لربٍّ عالم .

---

(١) نظرات في الكتب الخالدة / الدكتور حامد حفني داود : ٣٦ .
(٢) أُصول الكافي ١ : ٦/١٠٩ ـ كتاب التوحيد ، باب جوامع التوحيد .

الفصل الثالث

مَوقِعُ ٱلبَداءِ وَمعنَاهُ عندَ ٱلشيعَةِ

نوع القضاء والقدر الذي يقع فيه البداء

وممّا يردّ الاتهام المذكور في الفصل السابق هو تحديد نوع القضاء والقدر الذي يقع فيه البداء ، لأنَّ التصور الخاطئ للقضاء والقدر هو من جملة الأسباب المؤدية إلىٰ إنكار البداء والتقوّل فيه على الشيعة .

ولا شكَّ أنَّ ممّا يرعب الإنسان شعوره بأنَّه محاط بقوة لامتناهية ، وأنَّه يحيىٰ حياته كلها ـ من المهد إلى اللحد ـ في ظل قدرة خارقة جبارة قوية قاهرة مسلطة علىٰ جميع أفعاله بلا استثناء ، ووجوده في قبضتها تتحكم فيه بما تشاء .

وممّا يرعبه أيضاً شعوره بأنَّه مسلوب الإرادة وحرية الاختيار حتىٰ فيما يلبس ويأكل ويشرب ، لأنَّه وجود مكبّل لا يملك من أمره شيئا !! فكما أنَّ الحجر لا إرادة له ولا اختيار ، ولا يتحرك إلَّا بقوة دفع خارجة عنه ، فكذلك من يشعر بأنَّه ساكن ما لم يدفعه القضاء والقدر !!

ولا ريب في أنَّ من يعتقد بهذا الشعور ، سوف لن يجد مبرراً للقول بـإمكانية تغيير المصير ، مادام كلّ فعل أو ترك في الوجود محتماً أمره بيد القضاء والقدر .

وأمَّا من لم يشعر بمثل هذا الشعور الغريب ، فأنَّه يعتقد بوجود القضاء والتقدير الحتميين إلىٰ جانب القضاء والتقدير غير الحتميين ، وأنَّ الأوّل غير قابل للتغيير والتبديل ، والثاني هو الذي يحصل فيه التغيير والتبديل والمحو

والإثبات ، كما أكّده القرآن الكريم بقوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَابِ ﴾[1] .

والبداء الذي تقول به الشيعة واقع في هذا النوع من القضاء والقدر الإلهـيين ، وسوف تتضح حقيقة هذا النوع ووجوده وذلك من خلال جواب ما قد يرد عليه من اعتراض ، أو ما ورد عليه فعلاً .

(١) الرعد : ٣٩/١٣، وانظر : خلاصة المحو والإثبات عند أهل السُنّة ص : ٦٣ من هذا الباب .

الاعتراض الوارد على القضاء والقدر غير الحتميين

إنَّ من أهم الاعتراضات التي يمكن تصور صدورها علىٰ لسان نفاة البداء ، هو أنَّ جميع الحوادث في هذا الوجود لا تخلو من احتمالين ، فهي أمَّا أن يكون العلم الإلهي قد تعلّق بها منذ الأزل ، أو لا . وعلى الاحتمال الأوّل ، فلا بُدّ من وقوعها حتماً ، ولا معنىٰ لوجود القضاء والقدر غير الحتميين ، وإلَّا فيقتضي من تخلف وقوعها عدم مطابقة علمه تعالىٰ للواقع ، وهو محال ، ولا يخفىٰ بأنَّ البداء لا وجود له في هذا الاحتمال .

وعلى الثاني ، فلا بُدّ من إنكار القضاء والقدر ، وهذا باطل لمعارضته عشرات الآيات المصرحة بتسجيل كلّ شيء في كتاب ، زيادة على الآيات المثبتة لعلمه تعالىٰ بكلِّ ما هو كائن وما سيكون وإلى الأبد ، إذن لا بُدّ من القول بوجود نوع واحد من القضاء والقدر الحتميين ، وبداهة أن لا يحصل فيهما أيّ بداء .

وبعبارة أُخرىٰ : أنَّ القضاء والقدر عبارة عن انبعاث كلّ العلل والأسباب منه تعالىٰ ، وقانون العلية العامَّة يوجب الحتمية والضرورة ؛ لأنَّ لازم هذا القانون هو أن يكون وقوع الحوادث في شرائطها المخصوصة الزمانية والمكانية قطعياً وحتمياً ولا يقبل التخلف ، كما أنَّ عدم وقوعها في غير تلك الشرائط أيضاً حتمي ولا يقبل التخلف أيضاً .

ولمَّا كان القضاء والقدر هو إيجاب الحوادث وتقديرها عن طريق العلل والمعاليل

في نظام الأسباب والمسببات ، فالقضاء والقدر إذن هما عين الحتمية والضرورة ، فكيف يمكن بعدئذ تقسيم القضاء والقدر إلىٰ حتمي غير قابل للتغيّر، وآخر غير حتمي قابل للتغيير ؟

وهذا هو ما حمل الأشاعرة على القول بنوع واحد من القضاء والقدر ، وهو ذلك النوع الحتمي الذي لا يقبل التغيير ، ولا يتبدل بموجبه مصير الإنسان عمّا رسم له ، وبالتالي فلا قدرة علىٰ تغيير المصير ، ولا إرادة وحرية في الاختيار[1] .

ولهذا نجد الشيخ أبا زهرة يقول في كتابه الإمام الصادق ـ ذلك الكتاب الذي صرَّح فيه مراراً بعدم قبول أحاديث الكافي ، ورفضها من غير دراسة ، كما سيأتي ذلك عنه في شبهة التحريف ـ : « .. إن كان البداء هو التغيير في المقدور ، فذلك ما لم يقله أحد من أهل السُنّة ؛ لأنَّه تغيير لعلمه ـ تعالىٰ ـ وذلك لا يجوز »[2] .

---

(١) وهذا هو ما حمل المعتزلة أيضاً على التفريط بإنكار تأثير القضاء والقدر فيما يدخل تحت قدرة الإنسان وإرادته واختياره.
أُنظر : محاضرات في أُصول الفقه / محمد إسحاق الفياض ـ تقريراً لبحث السيد الخوئي ﷺ ٢ : ٨٦ ، وكذلك : الإنسان والقضاء والقدر للشهيد المطهري ﷺ : ٧٤ ـ ٧٥ .
(٢) الإمام الصادق / أبو زهرة : ٢٣٩ .

جواب الاعتراض من جهتين

إنَّ ما يجمع بين الاعتراض المذكور علىٰ لسان نفاة البـداء ، والإشكـال الذي أثاره الشيخ أبو زهرة ، هو اتحادهما من جـهتين ، إحـداهمـا : في الالتـباس في فهم القضاء والقدر ، والأُخرىٰ : في الخلط بين التقدير والعلم ، وأنَّ لازم التغيير في الأوّل يعني عدم ثبات الثاني . ولهذا سيكون الجـواب مـن حـيث اتحـدا بهـاتين الجهتين.

أوّلاً ـ الالتباس في فهم القضاء والقدر :

إنَّ ممّا يوضّح حصول الالتباس الذهني في فهم القضاء والقدر عند المعترضين هو تصور معنى القضاء والقدر غير الحتميين أن يوجب العلم الإلهي والإرادة الإلهـية وجود شيء ، ثمَّ يقوم عامل آخر مستقل لم ينشأ من القضاء والقدر بـإيجاد ذلك الشيء بالشكل المعاكس لما أوجبه العلم الإلهي والإرادة الإلهية ، وهذا هو الحال عند من يقول بنوعي القضاء والقدر .

وممّا يوضّحه أيضاً ، هو أنَّ لازم كلام المعترض يعني بأنَّ معنى التغيير والتبديل في القضاء والقدر غير الحتميين ، هو أنَّ العلّية العامّة قد توجب شيئاً ، ثمَّ يوجد عامل في قبال هذه العلّية ويمنعها من التأثير ، بل ينطوي الاعتراض علىٰ إنكار لمبدأ العلّية ، ونظام الأسباب والمسببات ، ويجعل من وقوع الأشياء أو عدم وقوعها أمراً

حتمياً بمنأى تام عن العلل والأسباب ، وهذا هو عين المحال عند من يقول بنوعي القضاء والقدر .

والحق أنَّ جميع العوامل المؤثرة في الوجود تنشأ من علم الله تعالىٰ وإرادته ، وليس بإمكان أيّ عامل منها أن لا يكون مظهراً لعلم الله وإرادته ، وأن لا يوافق تأثيره قضاء الله تعالىٰ وقدره ، كما أنَّ جميع العوامل المؤثرة محكومة بالانصياع لقانون العلّية .

ولا معنىٰ لتصور قيام عامل مستقل لم ينشأ من القضاء والقدر ليس مظهراً لتجلي الإرادة الإلهية وآلةً لاجراء قضائها وقدرها ، غير الالتباس الذهني في فهم القضاء والقدر(١) .

ولا معنىٰ أيضاً لتصور عامل خارج عن قانون العلّية ، ومقابل في التأثير له ، غير الالتباس الذهني في فهم التغيير في غير المحتم من القضاء والقدر الإلهيين .

ولكن كيف يمكن إثبات وجود القضاء والقدر غير الحتمي ، بل وكيف يمكن إثبات ما يبدو غريبا أوّل الأمر من أنَّ سبب التغيير هو من مظاهر القضاء والقدر؟

قال الشهيد المطهري : «أمّا تغيير المصير بمعنىٰ أن يكون سبب التغيير هو بنفسه من مظاهر القضاء والقدر ، وحلقة من حلقات العلّية ، أي : تغيير المصير وتبديل القضاء والقدر بحكم القضاء والقدر ، فرغم أنَّه أمر يبدو غريباً ومشكلاً، إلَّا أنَّه حقيقة »(٢) .

---

(١) الإنسان والقضاء والقدر / الشهيد المطهري : ٧٨ ، وانظر : مبدأ العلّية في : فلسفتنا / الشهيد الصدر : ٣٠٢ـ ٣٣١.

(٢) الإنسان والقضاء والقدر : ٨٠.

إثبات وجود غير المحتم من القضاء والقدر :

إنَّ حقيقة وجود القضاء والقدر غير الحتميين قد نبّه عليها الأئمة من أهل بيت الرسول ﷺ ، وذلك بروايات كثيرة ، روتها أُمهات كتب الشيعة الإمامية في الحديث والتفسير وغيرها .

وإذا كانت روايات الشيعة الإمامية في نظر الآخرين ليست بحجّة وإنْ تواتر نقلها ، فإنَّ الشيعة لا تحتج ـ فيما أشرنا إليه في الفصول المتقدِّمة ـ في مقام إثبات ما تعتقد بصحّته من عقائد وأحكام بمروياتها فحسب ، وإنَّما تجد من نظائر ما تحتج به في كتب الصحاح والمسانيد ما يبرر منطقها ويدعم حجّتها .

غاية الأمر أنَّ مذهب الشيعة الإمامية يرىٰ في أهل البيت عليهم السلام المثل الأعلىٰ بعد رسول الله ﷺ ، وأنَّ سنّتهم عليهم السلام أهل للاقتداء بها لأنَّها سُنّة جدهم الرسول الأعظم ﷺ .

لهذا كان ولا زال المذهب الإمامي الاثني عشري ، هو المذهب الوحيد الذي لم يغل فيهم ، ولم يبتعد عنهم أو يزهد في أحاديثهم ، ولهذا نجد علماء المذهب ، وعلىٰ أساس الاهتداء بهدي كلمات أهل آية المباهلة ، والتطهير ، والقربىٰ ، وأهل الثقلين، وباب حطّة ، وسفينة النجاة عليهم السلام استطاعوا الوصول إلىٰ هذه الحقيقة التي سيبرهن البحث علىٰ وجودها اقتداءً بأحاديث أهل البيت عليهم السلام :

١ ـ فعن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا جعفر ـ أي محمد بن عليّ الباقر عليه السلام ـ يقول : «**من الأمور أُمور موقوفة عند الله ، يقدِّم منها ما يشاء ، ويؤخر منها ما يشاء**»[(١)] .

٢ ـ وعن عبد الله بن مسكان ، عن الأئمة : الباقر ، والصادق ، والكاظم عليهم السلام

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٧/١١٤ ـ كتاب التوحيد ، باب البداء ، وتفسير العياشي ٢ : ٦٥/٢١٧ ، باختلاف يسير .

قالوا في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهَا يُفرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[(١)]. « أي : يقدِّر الله كلّ أمر من الحق ومن الباطل ، وما يكون في تلك السَنة ، وله فيه البداء والمشيئة ، يقدِّم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء من الآجال والأرزاق ، والبلايا ، والأعراض ، والأمراض ، ويزيد فيها ما يشاء ، وينقص ما يشاء .. »[(٢)] .

٣ ـ وعن حمران بن أعين ، عن أبي جعفر قال : سألته عن قول الله عَزَّلَ ﴿ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمّىً عِنْدَهُ ﴾[(٣)] ؟ قال : « هما أجلان أجل محتوم ، وأجل موقوف »[(٤)] .

٤ ـ وعن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « العلم علمان : فعلم عند الله مخزون لم يُطلع عليه أحداً من خلقه ، وعلم علَّمه ملائكته ورسله ، فما علَّمه ملائكته ورسله ، فإنَّه سيكون . لا يُكذِّبُ نفسه ، ولا ملائكته ، ولا رسله . وعلم عنده مخزون يقدِّم منه ما يشاء ، ويؤخر منه ما يشاء ، ويثبت ما يشاء »[(٥)] .

٥ ـ وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ، قال : « إنَّ لله علمين : علم مكنون مخزون ، لا يعلمه إلَّا هو ، من ذلك يكون البداء ، وعلم علَّمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه »[(٦)] .

---

(١) الدخان : ٤٤/٤ .

(٢) تفسير القمي ١ : ٣٦٦، وقدمرَّ تفسير هذه الآية عن البغوي والرازي ص : ٤٧ من هذا الباب، فراجع.

(٣) الأنعام : ٢/٦ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٤/١١٤ ـ باب البداء .

(٥) أُصول الكافي ١ : ٦/١١٤ ـ باب البداء . ورواه الصدوق عن الإمام الرضا ، عن جده أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليهما السلام في عيون أخبار الرضا ١ : ١٨٢ ـ باب ١٣ باختلاف يسير .

(٦) أُصول الكافي ١ : ٨/١١٤ ـ باب البَداء . وقوله عليه السلام : « فنحن نعلمه » أي بتعليم الرسول صلى الله عليه وآله إيّانا ، ورواه الصفار في بصائر الدرجات : ٢/١٢٩ ، وفيه : (ونحن) مكان (فنحن) ورواه الصدوق في عيون أخبار الرضا ١ : ١٨١ ـ باب ١٣ في ذكر مجلس الإمام الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي ، باختلاف يسير .

٦ ـ وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : **«إنّ الله عزّ وجلّ أخبر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منذ كانت الدنيا، وبما يكون إلى انقضاء الدنيا ، وأخبره بالمحتوم من ذلك ، واستثنىٰ عليه فيما سواه»**[١] .

وهذه الأحاديث وغيرها ممّا لم نذكره[٢] ، قد دلَّت دلالة صريحة علىٰ وجـود غير القضاء الحتمي ، وأنَّ ما يحصل فيه من تغيير أو محو أو إثبات هو غير خارج عن حوزة القضاء والقدر .

علىٰ أنَّ ما مرَّ في هذا الباب من أحاديث البخاري يشير إلىٰ هذا المعنىٰ أيضاً ، ولا شكَّ في أنَّ ما يُفهم من رواية البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنَّه قال : **«فر من المجذوم فرارك من الأسد»**[٣] ، هو دلالتها علىٰ وجود نوع من أنواع القدر الذي يمكن للإنسان التعامل معه ـ تبعاً لنظام الأسباب والمسببات ـ لتغيير المصير .

إذ لو كان المقضي هو عدم الإصابة بالجذام ، لكان الفرار من المجذوم كالبقاء معه وفق هذا القول . ولو كان العكس ، لما زاد الفرار صاحبه إلَّا جذاماً .

ولا شكَّ بأنَّ الحديث الشريف قد أشار إلىٰ مبدأ عظيم وهو مبدأ العـلّية ، إذ الترابط بين العلة والمعلول في جميع الحوادث ممّا لا يقبل الإنكار . كما يفهم منه أنَّ البقاء مع المجذوم يسبب الإصابة بالجذام ، وبالتالي فإنَّ الحديث الشريف يؤكّد أنَّ

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١٤/١١٥ ـ باب البداء .

(٢) أُنظر : قرب الإسناد للحميري : ١٢٦٦/٣٥٣ ، تفسير العياشي ٢ : ٥٩/٢١٥ و ٢ : ٧٤/٢٢٠ ، أمالي الصدوق : ١/٢٨٠ ـ باب ٥٥ ، التوحيد للصدوق أيضاً : ٣٥٠ ، الاحتجاج/الطبرسي : ٢٥٨ ، وفي المجلد الرابع من بحار الأنوار ـ باب البداء أمثلة عديدة من هذه الأحاديث أيضاً .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٠ : ١٥٨ و ١٦١ ، مسند أحمد ٢ : ٤٤٣ ، مصنف ابن أبي شيبة ٨ : ١٣٢ و ٩ : ٤٤ ، السنن الكبرى/البيهقي ٧ : ١٣٥ و ٢١٨ ، كنز العمال ـ حديث ٢٨٣٤٠ .

وأُنظر خلاصة المحو والإثبات عند مفسري أهل السُنّة ص : ٦٣ من هذا الباب ، سترىٰ أنّه من المستحيل الجمع بينها وبين القول بوجود نوع واحد من أنواع القضاء والقدر . وسيأتي عن عمر بن الخطاب في ص : ١٤٧ من هذا الفصل أيضاً ـ كما مرَّ عنه ـ إيمانه بكلا النوعين من القضاء والقدر الإلهيين.

لنظام الأسباب والمسببات دوراً خطيراً في مجرى الحوادث ، ولا يمكن لعاقل إنكاره، وبهذا جاء الأمر بالفرار من المجذوم : لأنَّ البقاء معه سيكون سبباً مباشراً في سريان عدوى الجذام إلى الآخرين . كما أنَّ اختيار أيّ من الأمرين ـ الفرار أو البقاء ـ لا يكون قسراً ؛ لأنَّ كليهما من القضاء والقدر .

علىٰ أنَّ ما يعنيه مبدأ العلية ونظام الأسباب والمسببات ليس الخروج من حوزة القضاء والقدر ـ كما ألمحنا إليه ـ وإنَّما يعني وجود نوع من القضاء والقدر القابل للتغيّر، ويمكن توضيح ذلك ـ زيادة علىٰ ما تقدَّم من أحاديث ـ بما يلي:

تقسيم الموجودات يدل علىٰ نوعي القضاء والقدر :

أكّد علماء الشيعة ـ كما تقدَّم آنفاً ـ علىٰ وجود نوعين من القضاء والقدر، نوع محتَّم، وآخر يقبل التغيير وهو موطن البداء كما مرَّ في أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، ولهم في تكييف هذا التقسيم مع سائر الموجودات تفسير رائع ينحصر بتقسيم الموجودات علىٰ قسمين:

القسم الأوّل : ما فيه إمكان نوع خاص من الوجود فقط، كالمجردات العلوية .

القسم الثاني : ما يمكن فيه أكثر من نوع واحد من الوجود ، وهي الماديات ، أي الموجودات التي توجد من مادة معينة ، وتشكّل أرضية لموجودات أُخرىٰ ، وهذا مثل جميع ما نحس ونلمس .

والمواد الطبيعية تقبل الصور المختلفة ، وفيها استعداد التكامل ، فتؤثر فيها بعض العوامل طاقة وقوة بينما تؤثر فيها العوامل الأُخرىٰ نقصاناً وكمالاً ، فهي مستعدة لمواجهة مختلف العوامل ، كما ويكون تأثيرها بأحد العوامل غيره بالآخر . فالبذرة مثلاً لو صادفت المحيط الملائم لنموها لنمت ووصلت إلىٰ كمالها ؛ ولكن مع فقدانها أحد عوامل الإنبات، أو إصابتها بآفة من آفات النبات فسوف لن تقدر على النمو ،

وهكذا مع المواد الطبيعية الأُخرى التي تتشكل بأشكال مختلفة وفقاً لما تتوفر لها من شروط .

أمّا المجردات العلوية فتختلف تماماً عن الماديات ، إذ يكون القضاء والقدر في الأُولىٰ علىٰ نحو الحتم ، أي : أنَّ مصيرها بيد علتها الوحيدة التي لا يمكن أن تتبدل ، أمّا في الماديات التي تقبل التغيرات والألوان وتنطوي تحت قانون الحركة فيكون القضاء والقدر غير حتميين ، بمعنىٰ : أنَّ نوع القضاء لا يعيّن مصيرها ؛ لأنَّ مصير أيّ معلول تابع لنوعية العلة ، ولأنَّها تتعامل مع علل مختلفة كانت لها أنواع مختلفة من المصير ، فيمكن لأيّ علة أن تحل محل الأُخرىٰ . وهكذا فلا يمكن أن نصف القدر في الماديات بالحتمية بهذا المعنىٰ ، بل كلّما كانت الاحتمالات أكثر كانت أنواع المصير متكثّرة[1] .

فمن يقف علىٰ حافة سطح عمارة مثلاً ففي انتظار نزوله حالتان ، وبيده اختيار أيّ منهما ، فهو إمّا أنْ يقذف بنفسه ويتخذ من الفضاء سلّماً للوصول إلى الأرض ، وإمّا أنْ ينزل من الطريق المعتاد ، كما أنَّ انتخابه لأيّ من الحالتين هو في عين القضاء والقدر ، وأنَّ حرية اختياره لأيّ منهما معلومة منذ الأزل وفي عين القضاء والقدر ، ولكن لا يُحتّم عليه أن يُجبر على اختيار أيّ من المصيرين ، وإلّا سبعود الحديث عن الجبر بمعنى التأثير المباشر للقضاء والقدر علىٰ إرادة الإنسان بشكل عامل سلبي يمنع من تأثيرها ، أو عامل إيجابي يكرهها ويلزمها .

ويظهر من ذلك أنَّ إمكان تبديل المصير يكمن في أنَّ القضاء والقدر يوجب وجود كلّ موجود عن طريق علله الخاصة به ، وامتناع وجوده من غيرها ، كالإنسان الذي لا يمكن تصور وجوده ـ بلا معجزة ـ من غير أبوين ، كما أنَّ العلل

---

(١) الإنسان والقضاء والقدر : ٨٢ ـ ٨٣.

والأسباب الطبيعية مختلفة ، وأنَّ مواد العالم مستعدة في آن واحد للتأثر بعلل مختلفة، ومن هنا تكون الأعمال والأفعال الإنسانية من تلك الحوادث التي ليس لها قضاء وقدر حتمي لارتباطها بكثير من العلل والأسباب . من ذلك فعل الإنسان في تحديد النسل ، أو زيادة الإنجاب .

ذلك لأنَّ قدرة الإنسان علىٰ ترك عمل ما رغم أنَّه يوافق غريزته الطبيعية والحيوانية ، مع ارتفاع موانع الإقدام عليه ، إلَّا أنَّه يتركه بعد تفكير وموازنة للمصلحة في الأمر ، وقدرته علىٰ فعل عمل آخر مع علمه أنَّه مخالف لطبيعته تماماً، وعدم وجود عامل يجبره عليه، ذلك لأنَّه فكر ورأى المصلحة في ذلك، دليل اختياره.

وبعبارة أُخرىٰ ، أنَّ الإنسان كالحيوان يقع تحت تأثير المؤثرات النفسية والرغبات الداخلية ولكنه ليس مكتوف اليدين أمامها مسخراً لها ، وإنَّما له حريته في قبالها ، بمعنىٰ أنَّه لو توفّرت كلّ العوامل الضرورية لقيام حيوان بعمل ما فسوف يتحرك إلزاماً تجاهه ، في حين لو توفّرت تلك العوامل الضرورية للإنسان امتلك أمامها العقل والإرادة وكان له أن يفعل أو يترك . وهذا لا يمكن فهمه علىٰ أساس وجود نوع واحد من أنواع القضاء المتحكم بمصير الإنسان(١) .

ونخلص من ذلك إلىٰ أنَّ تمام العلل والأسباب إنَّما هي مظاهر للقضاء والقدر ، فكلّما تكثّرت العلل والأسباب المختلفة للوقائع المتباينة الممكن وقوعها بالنسبة إلىٰ حادثة ما ، تكثّرت أنواع القضاء والقدر المختلفة بالنسبة لها أيضاً ، فما وقع من الأحوال هو بالقضاء والقدر ، وما لم يقع هو بالقضاء والقدر أيضاً .

ويؤيده ما نقل عن أمير المؤمنين عليه‌السلام بأنَّه كان مرة تحت حائط مائل فقام عنه أو انتقل إلىٰ مكان آخر ، فقيل له : يا أمير المؤمنين أتفرُّ من قضاء الله ؟

---

(١) الإنسان والقضاء والقدر : ٨٦ ـ ٨٧.

فقال عليه السلام :« أفرّ من قضاء الله إلىٰ قدر الله عزّ وجلّ »[(١)].

قال الشهيد المطهري معلقاً علىٰ ذلك : « فهو عليه السلام يفرُّ من نوع من القضاء إلىٰ نوع آخر منه ، فسقوط الجدار الآيل للسقوط قضاء إلهي باعتبار أنّه من الطبيعي أن ينهدم علىٰ رأس الإنسان عند تحقق شروطه ؛ ولكنه إن جرّ نفسه عنه فسوف يبقىٰ مصوناً عن الأذىٰ ، وهذا قضاء إلهي أيضاً . علىٰ أنّـه يمكـن أن تـصيبه وهـو في حالتهالثانية حالة ناتجة من عوامل أُخرىٰ وهي بدورها من القضاء والقدر» . ثمَّ نقل بعد ذلك بعض المضامين الأُخرى المصرِّحة بوجود القضاء غير الحتمي عـند بعض الصحابة أيضاً ، من ذلك ما نقله عن نهج البلاغة الخطبة (١٣٢) من أنَّ عمر ابن الخطاب في أحد أسفاره إلى الشام وقبل أن يدخلها اطلع على انتشار الطاعون ، فشاور من كانوا معه ، فمنعوه جميعاً غير أبي عبيدة بن الجـراح الذي كـان قـائداً للمسلمين في الشام ، فقد قال لعمر : أتفرُّ من قدر الله ؟ فأجابه عمر: نعم ، أفرّ من قدر الله بقدر الله إلىٰ قدر الله[(٢)] .

إذن اعتقاد الشيعة بوجود القضاء والقدر غير الحتميين ممّا لا مفرَّ منه لا سيما بعد تأييد هذا الاعتقاد ، بالقرآن الكريم الذي عبّر عن أنواع القدر بقوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمّىً عِندَهُ ﴾[(٣)] ، والسُنّة ودليل العقل، ولعلّ خير ما يوضّح المقام رواية الكليني عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنّه كـان عليه السلام جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه ، ثمَّ قال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلىٰ أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أجل يا شيخ ، ما علوتم تلعةً ، ولا هبطتم بطن وادٍ إلّا بقضاء من الله وقدر. فقال له

(١) كتاب التوحيد / الصدوق : ٣٦٩.

(٢) الإنسان والقضاء والقدر : ٨٩.

(٣) الأنعام. ٦/٢.

الشيخ : عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين ! فقال له عليه السلام : مه يا شيخ ! فوالله لقد عظّم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون ، وفي مقامكم وأنتم مقيمون وفي منصرفكم وأنتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين . فقال الشيخ : وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ، ولا إليه مضطرين ، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ، ومنقلبنا ، ومنصرفنا ؟ فقال له عليه السلام : وتظن أنّه كان قضاء حتماً وقدراً لازماً ، أنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، والأمر والنهي والزجر من الله ، وسقط معنى الوعد والوعيد ، فلم تكن لائمة للمذنب ، ولا محمدة للمحسن ، ولكان المذنب أولىٰ بالإحسان من المحسن ، ولكان المحسن أولىٰ بالعقوبة من المذنب .

تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان ، وخصماء الرحمن ، وحزب الشيطان ، وقدرية هذه الأُمّة ، ومجوسها . إنَّ الله تبارك وتعالىٰ كلف تخييراً ، ونهىٰ تحذيراً ، وأعطىٰ على القليل كثيراً ، ولم يُعْصَ مغلوباً ، ولم يُطَعْ مكرهاً ، ولم يُمَلِّك مُفَوَّضاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً ﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ النَّارِ ﴾[1] . فأنشأ الشيخ يقول :

أنتَ الإمامُ الذي نرجو بطاعته ... يومَ النجاةِ مِنَ الرحمن غفرانا
أَوضحتَ مِنْ أَمرِنا ما كان مُلتَبساً ... جَزاكَ ربُّكَ بالإحسانِ إحسانا »[2]

ثانياً ـ الخلط بين التقدير والعلم :

ويظهر ممّا تقدَّم أنَّ الذي أوقع الشيخ أبا زهرة في هذه الشبهة التي استشكل بها على الشيعة الإمامية في مسألة البداء هو التباس الأمر عليه ـ كما التبس علىٰ ذلك (الشيخ) من قبل ـ في مسألة القضاء والقدر ، ثمَّ خَلْطه بين التقدير والعلم .

---

(١) سُورة ص : ٣٨/٢٧ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١/١١٩ ـ كتاب التوحيد ، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين .

والعجب كلّ العجب من الأُستاذ أبي زهرة إذ جعل العلم الإلهي ـ في خلطه هذا ـ انفعالياً يستمد العلم منه وجوده من وجود المعلوم نظير علم الشيخ أبي زهرة بحوادث العالم !!! وبهذا لا يفهم من كلام الشيخ أبي زهرة إلَّا تبريره لعقيدة الشيخ الكوفي قبل استبصاره ، إذ لو كان الأمر في العلم الأزلي أنَّ أبا زهرة سيقع في هذا الخلط في الساعة المعينة ، فلا بُدّ له أن يقع فيه جبراً وقهراً وبنفس ما رسم وخطط له منذ الأزل ، ولا يمكنه أن يغير تفكيره إلىٰ شكل آخر ، ولو كان قد اطلع علىٰ ملايين الأدلة التي تثبت له خطأ هذا التفكير ، ولا يمكن لأي ذهنية في العالم أن تصرفه عن هذا الخلط ؛ لأنَّ تغيير تفكيره سيحول علم الله تعالىٰ إلىٰ جهل!! وهذا هو البلاء الذي أصاب المسلمين جراء ابتعادهم عن أهل بيت النبوّة ، حيث رفضوا أقوالهم واستسلموا لظلم الظالمين باسم الدين ؛ لأنَّهم أداة تنفيذ لما رسمه القضاء !!!

إنَّ علم الله في عقيدة الشيعة علم ذاتي ـ أمَّا علمه الفعلي فهو غيره كما سيأتي ـ والعلم الذاتي لا يمكن وصفه بالتبديل والتغيير بحال من الأحوال كما مرَّ في عقيدة الشيعة في الصفات .

وقد حصلت هذه الشبهة بإعطاء العلم الإلهي من جهة ، ونظام الأسباب والمسببات في العالم من جهة أُخرىٰ حساب مستقل ، بمعنىٰ أنَّه فرض أنَّ العلم الإلهي في الأزل قد تعلق صدفة بوقوع الأشياء ، ولأجل أن يكون هذا العلم علماً ، ولئلا يقع خلافه ، فقد لزم أن يسيطر على النظام العالمي ويخضع للمراقبة الشديدة ليكون مطابقاً للتخطيط المسبق له ، حتىٰ ولو كان علىٰ حساب التصرف في النظام المتقن القطعي للعلل والمعاليل وإحداث مختلف التغييرات فيه، وسلب بعض الخواص من بعض الطبائع ، أو سلب الفاعل المختار اختياره وحريته ؟!

قال الشهيد المطهري : «إنَّ العلم الأزلي الإلهي ليس منفصلاً عن السببي والمسببي في العالم . إنَّ العلم الإلهي علم بالنظام ، وما يقتضيه العلم الإلهي هو هذا

العالم مع هذه الأنظمة ، فالعلم الإلهي مباشرة وبلا واسطة لا يتعلق بوقوع حادثة ولا بعدم وقوعها . وإنّما يتعلق العلم الإلهي بالحادثة من علتها وفاعلها الخاص، وليس تعلقه بها بشكل مطلق غير مرتبط بأسبابها وعللها ، وأنَّ العلل والأسباب متفاوتة ، فبعضها علّيته وفاعليته طبيعية ، وبعضها علّيته شعورية ، وبعضها مجبور ، والآخر مختار .

وما يوجبه العلم الإلهي الأزلي هو صدور أثر الفاعل الطبيعي من الفاعل الطبيعي وأثر الفاعل الشعوري من الفاعل الشعوري ، وأثر الفاعل المجبور من الفاعل المجبور ، وأثر الفاعل المختار من الفاعل المختار . ولا يقتضي العلم الإلهي أن يصدر أثر الفاعل المختار من ذلك الفاعل قهراً وجبراً»[1] .

وعليه فلو توفّرت للشيخ أبي زهرة مثلاً وسائل نقض كلامه واقتنع من صحَّتها، فلا مبرر معقول للقول بأنَّه ـ مع ذلك ـ سيتبنىٰ هذا الرأي ولا يخالفه لأنَّه كان في عين القضاء والقدر .

وهذا لا يعني أنَّ كلام الشيخ كان بمعزل عن علمه تعالىٰ ، بل هو يعلم منذ الأزل ما سيختاره كلّ إنسان من رأي ولكن ليس للعلم الأزلي أي دخل في سلب حرية التفكير والاختيار لما بيناه .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أُخرىٰ فإنَّ الأخبار الشيعية والسُنيّة متظافرة بتغيير المقدور ، وما تقدَّم منها في هذا البحث يكفي لإبطال ما زعمه الأُستاذ أبو زهرة الذي حاول رفض كلّ حديث من أحاديث الكافي وإن كانت له نظائر لا تحصىٰ في كتب الجمهور .

ومن المهم هنا الإشارة إلىٰ ما كتبه الشيخ المتبحر الأُستاذ جعفر السبحاني ،

---

(١) الإنسان والقضاء والقدر : ١٤٤ .

حيث ناقش الشيخ أبا زهرة علىٰ هذا الإشكال أيضاً وأثبت أنَّ التغيير في التقدير لا يلازم التغيير في العلم .

أمّا أوّلاً : فللأخبار الواردة من الطرفين بخصوص زيادة الآجال والأرزاق ونقصانها تبعاً للأسباب المنصوص عليها في تلك الأخبار ، مع اتفاقهم علىٰ عدم تغيّر علمه تعالىٰ .

وأمّا ثانياً: فلأنَّ القضاء ليس قضاءً واحداً ، ولا التقدير كذلك حتىٰ يكون وقوع المقدّر حتماً لازماً ، وإلَّا فتخلفه يدل علىٰ تغيير العلم .

وقد مرَّ هناك وجود القضاء والقدر غير الحتميين ، وتغيير التقدير فيهما لا يصحبه تغيير في العلم ، فكما أنَّ الأجل يختلف عن الأجل المسمىٰ كما توضّحه الآية الكريمة من قوله تعالىٰ ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمّىً عِنْدَهُ ﴾[1] ، ولا أحد يقول بأنَّ اختلاف الأجلين يؤدي إلى اختلاف العلم ، فكذلك الحال مع ما كان محتماً أو غير محتم من القضاء والقدر . بل لا معنىٰ للأجلين إلَّا التقديرين[2] . وإلىٰ غير ذلك من أدلته الأُخرى التي لا مجال للاستطراد معها بعد أن طال الكلام في هذا الباب .

غير أنَّه من الضروري الإشارة إلىٰ أنَّ تغيير القضاء والقدر حتىٰ ولو كان بمعنىٰ تغيير علم الله سبحانه ، فإنَّه لا يدل على الجهل في عقيدة أهل السُنّة ، وهذا ممّا ينبغي علىٰ كتّاب أهل السُنّة ـ الذين راجت هذه الشبهة في أوساطهم ـ معرفته قبل غيرهم .

فقد برر الآلوسي جميع ما ورد في النسخة التي كانت عنده ، وفقدت في

---

(١) الأنعام : ٦/٢ .

(٢) البداء في ضوء الكتاب والسُنّة : ٦٤

حادثة بغداد[١] ، بأنَّ هذا التغيير في القضاء لا يوجب جهلاً ولا تغيّراً في الذات الإلهية ؛ لأنَّ التغيّر عند أهل السُنّة هو في الإضافات ، لأنَّ العلم عندهم إضافة مخصوصة ، وتعلق بين العالم والمعلوم ، أو صفة حقيقية ذات إضافة .

فعلى الأوّل يتغيّر نفس العلم ، وعلى الثاني تتغيّر إضافته فقط . وعلى التقديرين لا يلزم تغيّر في صفة موجودة بل في مفهوم اعتباري[٢] .

وقريب من قول صاحب (النسخة) في تغيير حتى القضاء الأزلي ، هو ما ذكره صاحب النظرية السياسية المعاصرة في كلامه عن البداء فقال : «والمتفق عليه عندهم ـ أي الشيعة ـ وعند علماء السُنّة ، أنَّ علم الله قديم منزه عن التغيير والتبديل ، وأنَّ ما يطرأ عليه التغيير بعد الإثبات هو الموجود في اللوح المحفوظ بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾[٣] .

والغريب أن نجد مثل هذا الكلام عند الأُستاذ الكبير الدكتور حامد حفني داود حيث قال في معرض دفاعه عن الشيعة الإمامية في مسألة البداء :

«والشيعة الإمامية براء ممّا فهمه الناس عن البداء إذ المتفق عليه عندهم ، وعند علماء أهل السُنّة أنَّ علم الله قديم منزه عن التغيير والتبديل والتفكير الذي هو من صفات المخلوقات ، أمَّا الذي يطرأ عليه التغيير والمحو بعد الإثبات فهو ما في اللوح المحفوظ ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾[٤] .

وإذا كان الأمر كذلك عند أهل السُنّة وهو إمكانية حصول التغيير والتبديل لما

---

(١) راجع ما ورد في الرسالة تلك النسخة في الفصل الأول من هذا الباب ، ص : ٥٨ .
(٢) روح المعاني / الآلوسي ١٣ : ١٧١ .
(٣) النظرية السياسية المعاصرة : ٤١/٤٠ .
(٤) نظرات في الكتب الخالدة : ١٩ .

في اللوح المحفوظ ، فإنَّ علماء الشيعة لا يقولون بذلك ؛ لأنَّ اللوح المحفوظ ـ طبقاً لأحاديث أهل البيت عليهم السلام ـ لا يمكن أن يتغير ما فيه أو يتبدل ؛ لأنَّه هو القضاء الحتمي المعبّر عنه باللوح المحفوظ ، وبأُمّ الكتاب ، والعلم المخزون عند الله عزّ وجلّ ، وهو لا يحصل فيه أدنىٰ تغيير أو تبديل أو محو أو إثبات ، وإنَّ ما يحصل من ذلك فهو في لوح المحو والإثبات الذي يمثل مظهراً من مظاهر علمه تعالىٰ ، ولهذا أطلق عليه بعضهم : العلم الفعلي ، قال الشيخ السبحاني :

«وأمّا علمه الفعلي ، فهو عبارة عن لوح المحو والإثبات ، فهو مظهر لعلم الله ـ تعالىٰ ـ في مقام الفعل ، فإذا قيل بدا لله في علمه فمرادهم البداء في هذا المظهر»[(١)] .

وبعد البرهنة علىٰ وجود نوعي القضاء والقدر ، ومعرفة وقوع البداء في النوع غير المحتّم القابل للتغيير والمحو الإثبات ، وبيان كون التغيير في المعلوم ، أو التقدير لا يصاحبه تغيير في العلم ، ننتقل إلىٰ معنىٰ قول الشيعة : (بدا لله تعالىٰ) ، ليكون الطريق ـ بذلك ـ ممهداً أمام فهم روايات البداء في كتاب الكافي .

---

(١) الإلهيات / السبحاني : ٥٨٢ .

معنى البداء عند الشيعة الإمامية

سبقت الإشارة في مطلع هذا الباب إلىٰ أنَّ هذا العنوان قد حملته بعض كتب الشيعة في البداء ، فهو من حيث سعته لا يصح أن يكون مطلباً في فصل ، إذ لا تغطىٰ مطالبه بغير بحث كامل ، ولعلّ ما يهوّن الأمر كون ما تقدَّم في هذا الباب من مباحث هي من أُمهات هذا العنوان .

وعليه فالحديث عنه سيكون في إطار تأويلات الشيعة الإمامية لقولهم : (بدا لله تعالىٰ)، وماذا يعنيه مصطلح (البداء) ؟ وما هي دلالته عندهم ؟ أهي شيء معروف لدى المسلمين أو منكر فيما بينهم؟ وهل هناك من قرينة صدق علىٰ ما يدّعون؟

وقبل كلّ شيء بودّي أن أعرض للقارئ الكريم ما يخاطب وجدانه ، ويحثّه علىٰ إعمال الفكر في مجال إيجاد التفسير المناسب لمعنىٰ سكوت الأئمة من أهل البيت عليهم السلام إزاء مسألة البداء المعروفة عند أصحابهم ، لا سيّما الإمامين : الكاظم موسى بن جعفر الصادق ، والرضا عليّ بن موسى بن جعفر الصادق عليهم السلام .

وهذا التحديد بناء على الاكتفاء بما ورد من أسماء مؤلفات أصحاب الأئمة عليهم السلام في البداء ، مع فرض عدم وجود روايات في البداء صحيحة الإسناد يمكن الاحتجاج بها ، وإن كانت متواترة عند الشيعة الإمامية .

لقد أجمعت فهارس كتب الشيعة علىٰ أنَّ محمد بن أبي عمير المتوفىٰ سنة(٢١٧هـ) قد ألّف كتاباً في البداء . ولعله هو أوّل من كتب في البداء من أصحاب الأئمة عليهم السلام واحتمال كون كتابه هذا في الردّ علىٰ عقيدة البداء لا نصرتها محال ، ذلك لأنَّه عَلَمٌ من أعلام التشيع في عصر الأئمة عليهم السلام ، مع ما عرف عن عقيدة البداء عند الشيعة ، هذا زيادة علىٰ كون المروي عنه في البداء هو في نصرته لا في ردّه(١) .

ومحمد بن أبي عمير بلغ من الثقة والاستقامة والعبادة وطول السجود ، ما يضرب به المثل ، حتىٰ إنَّ الجاحظ الذي يلمز الشيعة بالرفض ، قال عنه فيما حكاه الطوسي بأنه كان «من أوثق الناس عند الخاصة والعامَّة ، وأنسكهم نسكاً ، وأورعهم وأعبدهم»(٢) .

وقال النجاشي في ترجمته : «جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»(٣) .

وقال الفضل بن شاذان : «دخلت العراق ، فرأيت واحداً يعاتب صاحبه ، يقول له : أنت رجل عليك عيال ، وتحتاج أن تكتسب عليهم ، وما آمن أن تذهب عينك لطول سجودك ، فلما أكثر عليه ، قال : أكثرت عليَّ ، ويحك ؛ لو ذهبت عين أحد في السجود لذهبت عين ابن أبي عمير ، ما ظنك برجل سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر فما يرفع رأسه إلَّا زوال الشمس»(٤) .

وهذا غيض من فيض ممّا عرفت عن سمو الرجل ومنزلته ، وكفاه ثمَّ كفاه

---

(١) راجع أُصول الكافي ١ : ١/١١٤ و ٢ و ٣ و ٨ ـ كتاب التوحيد ، باب البداء .

(٢) فهرست الشيخ الطوسي . ٦١٧/١٤٢ .

(٣) رجال النجاشي : ٨٨٧/٣٢٧ .

(٤) رجال الكشي ٢ : ١١٠٣/٨٥٤

فخراً أن يزج في الحبس ويضرب مئات الأسواط لا لذنب ، وإنَّما لولائه المنقطع النظير لآل بيت الرحمة عليهم السلام .

والحبْسُ مَا لَمْ تَغْشَهُ لِدَنِيَّةٍ شَنْعَاءَ نِعْمَ المَنزِلُ المُتَوَرَّدُ

هذا الرجل كتب مدافعاً عن عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية ، وهو من خُلّص أصحاب الإمامين : موسى الكاظم وعليّ بن موسى الرضا عليهما السلام .

وقد عُرف عن الأئمة عليهم السلام تشددهم في إنكار كلّ ما لم يعبّر عن وجهة نظرهم خصوصاً إزاء مثل هذه المسألة المرتبطة بأدق المسائل الكلامية والفلسفية ، كالعلم والإراده والقدرة الإلهية ، والقضاء والقدر ، والجبر والتفويض ، مع تكفير جملة من أصحابهم عليهم السلام لانحرافهم كما سيأتي تفصيله في الباب الرابع في تهمة الدس والتزوير في أحاديث الكافي .

وبهذا يستطيع الباحث أن يستنتج من خلال مقارنته بين منزلة ابن أبي عمير عند الأئمة عليهم السلام وشيعتهم ، وبين كتابه في نصرة البداء المؤلَّف في عصر الإمام الكاظم عليه السلام ما يرشده إلىٰ معنى البداء عند الأئمة عليهم السلام وشيعتهم ، بغض النظر عن سائر ما تقدَّم في جواب من يزعم أنَّ الشيعة تنسب الجهل إلى الله تعالىٰ بمقولة البداء .

هذا إن كان يؤمن بمقام الذرّية الطاهرة ومنزلتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا في نظر الشيعة وحدهم بل في نظر علماء المسلمين من شتى المذاهب والفرق الإسلامية . أمَّا من كان مثل الجبهان الذي حاول أن يشكّك في صدق الإمام جعفر الصادق عليه السلام !! فليس هو المعني في هذا الكلام .

وهذا برهان ساطع يكفي في براءة الشيعة ممّا اتُّهموا به في البداء ، ويلقي ضوءاً علىٰ معناه عندهم ، ذلك المعنى الذي ليس فيه أدنىٰ محذور . وما ذنب الشيعة إذا

كان البداء في عقيدتهم يفهم علىٰ أساس ما فهمه الرازي من أنّه يعني أن يعتقد الله تعالىٰ شيئاً، ثمَّ يظهر له أنَّ الأمر بخلاف ما اعتقده ؟![1] .

وهذا المعنىٰ قد أبطله الشيعة أنفسهم كما تقدَّم في محلّه، إذاً فما هو معناه عندهم؟

(١) راجع : التشنيع على الشيعه بالبداء المرفوض عندهم في الفصل الثاني من هذا الباب ص ٧٦ .

البداء نسخ في التكوين

هذا هو المعنى الحقيقي للبداء عند الشيعة الإمامية ، إذ ليس هناك من فرق بين النسخ وبين البداء إلّا في موضوعهما ، إذ النسخ لغة : الإزالة والتبديل . واصطلاحاً : (رفع أمر ثابت في الشريعة المقدّسة بارتفاع أمده وزمانه)[1] وهذا هو معنى النسخ في التشريع الذي يكون موضوعه ما شرّعه الله تعالىٰ .

أمّا النسخ في التكوين فيراد منه أيضاً الإزالة والتبديل والتغيير في التكوين لا في التشريع ، وأمثلته لا تحصىٰ كقدرته تعالىٰ على الخلق والإيجاد والتبديل والتغيير في ملكه وسلطانه . فله سبحانه أن يحوّل شقاء الإنسان إلىٰ سعادة ، وله أن يخلق ، ويرزق ، ويحيي ، ويميت ، ويشفي مريضاً ، ويفكّ عانياً ، ويفرّج مكروباً ، ويجيب داعياً ، ويعطي سائلاً ، ويغني فقيراً ، ويردّ غائباً ، ويغفر ذنباً ، ويطيل عمراً ، وله أن يفعل ما يشاء ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[2] .

وقد مرَّ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾ اعتقاد مفسّري أهل السُنّة بأضعاف هذا التغيير والتبديل .

والخلاصة أنَّ وقوع الإزالة في التشريع تسمّىٰ نسخاً عند الشيعة ، ووقوعها في

---

(١) البيان في تفسير القرآن / السيد الخوئي : ٢٩٦ .

(٢) الأنبياء : ٢١ / ٢٣ .

التكوين تسمّىٰ بداءً عندهم ، وليس أحدهما معلوماً لله سبحانه قبل إزالته ورفعه ، والآخر مجهولاً ، وهذا هو ما صرّح به علماء الشيعة أنفسهم كما نطقت به كتبهم .

قال الشيخ الصدوق :

«ليس البداء كما يظنّه جهال الناس بأنّه بداء ندامة تعالى الله عن ذلك ، ولكن يجب علينا أن نقرّ لله ﷻ بأنَّ له البداء . معناه : أنَّ له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ، ثمَّ يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره .. وذلك مثل نسخ الشرايع ، وتحويل القبلة ، وعدّة المتوفىٰ عنها زوجها»[(١)] .

وقال الشيخ المفيد :

«أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله : من الافتقار بعد الإغناء ، والإمراض بعد الإعفاء ، والإماتة بعد الإحياء ، وما يذهب إليه أهل العدل خاصّة من الزيادة في الآجال والأرزاق والنقصان منها بالأعمال .

فأمّا إطلاق لفظ البداء فإنّما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله ﷻ ، ولو لم يرد به سمع أعلم صحّته ، ما استجزت إطلاقه ، كما أنّه لو لم يرد عليَّ سمع بأنَّ الله تعالىٰ : يغضب ، ويرضىٰ ، ويحب ، ويعجب لَمَا أطلقت ذلك عليه سبحانه . ولكنّه لمّا جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول ، وليس بيني وبين كافّة المسلمين في هذا الباب خلاف ، وإنّما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه . وقد أوضحت من علّتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام .

وهذا مذهب الإمامية بأسرها ، وكلّ من فارقها في المذهب ينكره علىٰ ما وصفت من الاسم دون المعنىٰ ، ولا يرضاه»[(٢)] .

---

(١) التوحيد / الصدوق : ٣٣٥ ذيل الحديث / ٩ .

(٢) أوائل المقالات / المفيد : ٩٢ ـ ٩٣ .

وقال الشيخ الطوسي :

«.. فأمّا إذا أُضيفت هذه اللفظة ـ أي : البداء ـ إلى الله تعالىٰ ، فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ، ومنه ما لا يجوز .

فأمّا ما يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه ، ويكون إطلاق ذلك عليه علىٰ ضرب من التوسع . وعلىٰ هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين عليهما السلام من الأخبار المتضمّنة لإضافة البداء إلى الله تعالىٰ دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن .

ويكون وجه إطلاق ذلك فيه تعالىٰ والتشبيه ، هو : أنّه إذا كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلّفين ما لم يكن ظاهراً لهم ، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلاً لهم ، أطلق علىٰ ذلك لفظ البداء»[(١)] .

وقال المحقّق الداماد :

«البداء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع ، فما في الأمر التشريعي والأحكام التكليفية نسخ ، فهو في الأمر التكويني والمكوّنات الزمانية بداء .

فالنسخ كأنّه بداء تشريعي ، والبداء كأنّه نسخ تكويني ، ولا بداء في القضايا الخاصّة بالنسبة إلىٰ جانب القدس... وكما حقيقة النسخ ـ عند التحقيق ـ انتهاء الحكم الشرعي ، وانقطاع استمراره لا رفعه وارتفاعه عن وعاء الواقع ، فكذا حقيقة البداء عند الفحص البالغ..»[(٢)] .

---

(١) عدة الأُصول / الطوسي ٢ : ٢٩ من الطبعة الحجرية ـ فصل في ذكر حقيقة النسخ وبيان شرائطه والفصل بينه وبين البداء .

(٢) نبراس الضياء / المحقق الداماد ـ نقلا عن بحار الأنوار ٤ : ١٢٦ ، ومصابيح الأنوار ١ : ٣٥ .

والذي يؤكّد صحَّة هذا الكلام ، هو أنَّ القرآن الكريم قد تناول هاتين الظاهرتين : ظاهرة النسخ في التشريع ، وظاهرة النسخ في التكوين .

أمّا عن النسخ في التشريع فلا إشكال في وقوعه في شريعة الإسلام . قال تعالىٰ: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[(١)] ، كما كان واقعاً في الشرائع السابقة أيضاً كما اثبته علماؤنا من كتب العهدين .

وأمّا عن النسخ في التكوين الذي أنكر اليهود وقوعه ـ كما أنكرت النوع الأوّل من النسخ ـ بقولهم : يد الله مغلولة . قال تعالىٰ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[(٢)] وقد مرَّ تفسير هذا القول عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ، « بأنَّ اليهود كانوا يعنون : أنَّ الله تعالىٰ قد فرغ من الأمر » . كما نجد بعض الآيات الأُخرى المثبته لهذا النوع من النسخ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[(٣)] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمّىً عِندَهُ ﴾[(٤)] ، وقوله : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾[(٥)] .

كما أنَّ عدم التفريق بين النسخ في التشريع والنسخ في التكوين قد اعترف به كبار علماء أهل السُنّة .

قال السيوطي في الدر المنثور : « وأخرج ابن جرير ، عن قتادة في قوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ . قال : هي مثل قوله : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا

---

(١) البقرة : ٢/١٠٦ .
(٢) المائدة : ٥/٦٤ .
(٣) الرعد : ١٣/٣٩ .
(٤) الأنعام : ٦/٢ .
(٥) الرحمن : ٥٥/٢٩ .

نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[١] .

فالبداء عند السيعة إذاً هو نسخ في التكوين ، ولا أحد يمنع الله سبحانه ونعالىٰ من أن بزبد في الرزق وينقص منه ، أو يمرض عبداً وبشفيه ، أو يسعده وبشقيه ، أو يفقره ويغنيه .

قال الإمام عليّ بن محمد الهادي عليه السلام : « وإنَّك تعطي دائماً ، وتخلق دائباً ، وترزق ، وتعطي وتمنع ، وترفع وتضع ، وتغني وتفقر ، وتخذل وتنصر ، وتعفو وترحم ، وتصفح وتتجاوز عمّا تعلم ولا تجور ولا تظلم . وإنَّك تقبض وتبسط ، وتمحو وتثبت ، وتبدي وتعيد ، وتحيي وتميت ، وإنَّك حيّ لا تموت »[٢] .

وهذا هو مذهب عمر بن الخطّاب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي وائل ، وقتادة ، والضحّاك ، ومالك بن دينار ، وعشرات غيرهم ممّن كانوا بنضرّعون إلى الله تعالىٰ بأن يجعلهم من السعداء لا من الأشقياء . وقد عرفت تواتر أثر الدعاء والصدقة ، وصلة الرحم في زيادة الآجال . ولعلّ فيما مضىٰ من أقوال الصحابة والنابعين وتابعيهم وعلماء أهل السُنّة ومفسريهم . لا سيّما قول ابن عباس : لا ينفع الحذر من القدر ، ولكن الله يمحو بالدعاء مايشاء من القدر . يعطي تصوّراً واضحاً لمعنى البداء عند الشيعة الإمامية .

ولا سْكّ أنّ هذه الأُمور التي هي متعلّقات البداء قابلة للتغيير والتجدّد والتبدّل ولا يستلزم منها أيّ قبح عقلي بالنسبة إلىٰ وجوده تعالىٰ ، فهي لا تعني الإغراء بالقبح أو الجهل ممّا هو محال في حقه تعالىٰ ، كما أنّها معلومة عنده منذ الأزل ، ولم يسبق ظهورها جهل ـ تعالى الله عن ذلك .

---

(١) الدر المنثور ٤ : ٦٦ .

(٢) الإمام الهادي من المهد إلى اللحد : ٤٦٩ .

ثمَّ إنَّ مقتضيات الأفعال قد تحصل لها بعض الموانع ، وتفقد لبعض الشرائـط . وقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[١] . يعني أنَّ للدعاء أثره البالغ في تحصيل الشروط المؤثّرة في تحقيق ما يطلب في الدعاء ، كما أنَّ له أثراً في إزالة الموانع التي تحول دون تحقيق الغرض المطلوب ، وإلَّا فما معنى استجابته تعالىٰ مع فرض أنَّ لا شيء في الوجود يقبل التغيير . ومن هنا كان القول : « لا يردّ القدر إلَّا الدعاء »[٢] .

وبعد اعتقاد الشيعة بأنَّ ما يعنيه البداء عندهم هو هذا النوع من النسخ لا غير ، فلا يبقىٰ مجال للطعن بمفهوم البداء عندهم ، لا سيّما بعد الوقوف علىٰ تأويلهم لقول الأئمة من أهل البيت عليهم السلام (بدا لله تعالىٰ) بما ينسجم مع هذا المعنىٰ ـ كما سيأتي ـ وهو لا يختلف عن تأويل أهل السُنّة لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ في حديث البخاري ـ (بدا لله أن يبتليهم) ، وليس من الإنصاف أن يقبل تأويل قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بأحسن القبول ، ويشنّع على الشيعة بتأويلهم لقول أهل بيته عليهم السلام بأفضع التشنيع ، ولله در عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب علىٰ قوله :

وَعَيْنُ الرِّضَا عَـنْ كُـلِّ عَـيْبٍ كَـلِيلَةٌ   وَلٰكِنَّ عَيْنَ السُخْطِ تُبْدي المَسـاوِيَا

---

(١) غافر : ٤٠/٦٠.

(٢) سنن الترمذي ٤ : ٢١٣٩/٤٤٨ ، سنن ابن ماجة ١ : ٩٠/٣٥ ، مسند أحمد ٥ : ٢٧٧ و ٢٨٠ و ٢٨٢ ، وصحّحه الحاكم في المستدرك ١ : ٤٩٣ ، ولم يتعقبه الذهبي .

تأويل إضافة البداء بما يخدم معناه

أوّل علماء الشيعة الإمامية عبارة (بدا لله تعالىٰ) الواردة في كتبهم الحديثية بما لا يستلزم القول بالمحال على الله تعالىٰ ، وقد مضى اتفاقهم علىٰ نفي القول بالمحال وتكفير صاحبه والبراءة منه ومن قوله .

وسنعرض في هذا الصدد تأويلاتهم لهذه العبارة بمايلي :

أوّلاً ـ الإطلاق المجازي :

وقبل توضيح هذا التأويل يستحسن أن نذكر بعض الألفاظ الممتنع عقلاً إطلاقها بحقه تعالىٰ ، إلّا أنّها أُطلقت عليه سبحانه في كتابه المجيد علىٰ نحو المجاز ، من ذلك قوله تعالىٰ في الآيات التالية :

ـ ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ ٱللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾[1] .

ـ ﴿ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُواْ ٱللهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾[2] .

---

(١) النساء : ١٤٢/٤ .

(٢) التوبة : ٦٧/٩ .

ـ ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا ﴾[(١)] .

ـ ﴿ فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَاكُمْ ﴾[(٢)] .

ـ ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْراً وَمَكَرْنَا مَكْراً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[(٣)] .

ـ ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً * وَأَكِيدُ كَيْداً * فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾[(٤)] .

ولا خلاف بأنَّ هذه الآيات الكريمة قد أثبت ظاهرها الخداع ، والنسيان ، والمكر والكيد لله تعالىٰ ، وهذه الأوصاف ممّا يتنزّه عنها تعالىٰ بالاتفاق ، ولا أحد يقول لا من الشيعة ولا من السُنّة بظاهرها ولهم في ذلك تأويلات تنسجم مع عظمته وكبريائه تعالىٰ . ولأنَّ باب المجاز واسع في اللغة ، وهو ضرب من ضروب البلاغة في لغة العرب ، فقد أُطلقت هذه الألفاظ بحقه تعالىٰ بنحو من المجاز .

وعليه فإنَّ إطلاق لفظ البداء بقولهم عليهم السلام : « بدا لله » هو من باب إطلاق هذه الألفاظ ..

وهذا التأويل يجد أرضية في أحاديث أهل البيت عليهم السلام أيضاً .

فقد سأل حمزة بن بزيع الإمام الصادق عليه السلام ، عن قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّآ آسَفُونَا آنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[(٥)] فقال عليه السلام : « إنَّ الله عزّ وجلّ لا يأسف كأسفنا ، ولكنه خلق أولياء لنفسه ، يأسفون ويرضون ، وهم مخلوقون مربوبون ، فجعل رضاهم رضا نفسه ، وسخطهم سخط

---

(١) الأعراف : ٧/٥١ .

(٢) السجدة : ٣٢/١٤ .

(٣) النمل : ٢٧/٥٠ .

(٤) الطارق ٨٦/١٥ ـ ١٧ .

(٥) الزخرف . ٤٣/٥٥

نفسه ...» مستدلاً عليه السلام بقول الله تعالىٰ : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾[٢] . ثمَّ قال عليه السلام : « فكلّ هذا وشبهه علىٰ ما ذكرت لك ، وهكذا الرضا ، والغضب وغيرهما من الأشياء ممّا يشاكل ذلك .. »[٣] .

ومثله ما جاء عن زرارة ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « سألته عن قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[٤] . قال : « إنَّ الله تعالىٰ أعظمُ وأعزُّ وأجلُّ وأمنع من أن يُظْلَمَ ، ولكنه خلطنا بنفسه فجعل ظلمنا ظلمه ، وولايتنا ولايته ، حيث يقول : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[٥] . يعني الأئمة منا » »[٦] .

كما روي هذا التأويل للآية المذكورة ، عن الإمام الكاظم عليه السلام[٧] .

وقد اعتمد هذا التأويل أغلب المفسِّرين في تأويل مثل هذه الألفاظ المضافة إليه تعالىٰ في آيات أُخرىٰ ، فالنحّاس مثلاً يرىٰ أنَّ معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾[٨] ، هو : «إن تنصروا دين الله وأولياءه ، فجعل ذلك نصرة له مجازاً»[٩] .

وهذا هو ما أشار إليه الشيخ الطوسي بقوله المتقدّم آنفاً : (ويكون إطلاق ذلك

---

(١) النساء : ٤/٨٠.
(٢) الفتح : ٤٨/١٠.
(٣) أُصول الكافي ١ : ١١٢/٦ ـ كتاب التوحيد ، باب النوادر .
(٤) البقرة : ٢/٥٧ .
(٥) المائدة : ٥/٥٥ .
(٦) أُصول الكافي ١ : ١١٣/١١ ، باب النوادر .
(٧) أُصول الكافي ١ : ٣٦٠/٩١ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .
(٨) محمد : ٤٧/٧.
(٩) إعراب القرآن/النحّاس ٤ : ١٨٠.

عليه ـ تعالىٰ ـ علىٰ ضرب من التوسّع) .

وفي هذا الصدد يقول السيّد عليّ الفاني الأصفهاني : «اِستعمال اللفظ فيما يخالف ظاهره ـ مع القرينة ـ أمر شائع عند الناس جميعاً وليعلم أنَّ الاعتماد على القرينة العقلية أيضاً جائز ، ولذا لو قال المولىٰ لعبده : أكرم جيراني ، لا يكون هذا الكلام بإطلاقه شاملاً لعدو المولىٰ من الجيران ... وعلىٰ هذا نقول : إذا ورد عن أئمتنا إسناد البداء إلى الله ، وورد عنهم تفسيره بما لا ينافي علمه الأزلي الذاتي ، مثل قولهم : «لم يبد له من جهل» . فلا يصحّ لأحد أن يقول كيف أُسند البداء إلى الله وهو يستلزم الجهل مع قداسة الله عنه ، وذلك لأنَّ التفسير الوارد عنهم يكون قرينة على التوسّع والمجاز»[١] .

البداء أعم من كونه ظهور رأي بعد الجهل :

وممّا يجب التنبيه عليه هو أنَّ قول الشيعة بأنَّ إسناد البداء إلى الله تعالىٰ في قولهم عليهم السلام : «بدالله» ، إسناد مجازي ، إنَّما يكون في صورة التسليم ، بأنَّ إسناد البداء إلىٰ شخص يستلزم الجهل ، وأمَّا إذا لم يسلم ذلك علىٰ أساس القول بأنَّ البداء أعم من كونه ظهور رأي بعد الجهل ، فالأمر أوضح إذ لا بكون إسناد البداء إلى الله مجازاً ، بل إسناد حقيقي لأنَّه لا يستلزم نسبة الجهل إليه تعالىٰ ، وهذا هو ما ذكره السيد الفاني أيضاً[٢] ، ويؤيده ما ذهب إليه السيد المرتضىٰ .

قال الشيخ الطوسي بعد بيانه الوجه في إضافة لفظة البداء إلى الله تعالىٰ كما مرَّ آنفا ـ : «وذكر سيّدنا الأجل المرتضىٰ قدس الله روحه وجهاً آخر في ذلك ، وهو أن قال : يمكن حمل ذلك علىٰ حقيقته ، بأن يُقال : بدا لله تعالىٰ ، بمعنىٰ أنَّه ظهر له من

(١) البداء عند الشيعة / السيّد علي الفاني : ١٥ .

(٢) البداء عند الشيعة : ١٥

الأمر ما لم يكن ظاهراً له وبدا من النهي ما لم يكن ظاهراً له ؛ لأنَّ قبل وجود الأمر والنهي لا يكونان ظاهرين مدركين ، وإنَّما يعلم أنَّه يأمر وينهىٰ في المستقبل فأمَّا كونه آمراً أو ناهياً فلا يصحّ أن يعلمه إلّا إذا وجد الأمر والنهي وجرىٰ ذلك مجرىٰ أحد الوجهين المذكورين في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ ﴾[١] بأن نحمله علىٰ أنَّ المراد به : حتىٰ نعلم جهادكم موجوداً ؛ لأنَّ قبل وجود الجهاد موجوداً ، وإنَّما نعلم كذلك بعد حصوله . فكان القول في البداء » .

قال الشيخ الطوسي معقّباً : « وهذا وجه حسن جداً »[٢] . وهو لا يلزم منه أدنىٰ محذور ، كما أنَّ السيد المرتضىٰ قد رفض البداء بمعنى الظهور بعد الجهل ، ونفاه عن ساحته تعالىٰ نفياً قاطعاً ، فقد بيّن أنَّه يقتضي ـ بمعناه هذا ـ إضافة قبيح إليه تعالىٰ ، ولا يمكن تصوره فيمن هو عالم بنفسه[٣] .

ويؤيّد ما ذهب إليه السيّد المرتضىٰ ما جاء عن الزجّاج في معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّابِرِينَ ﴾[٤] . قال : « وهو ﷻ قد علم قبل خلقهم المجاهدين منهم والصابرين ، ولكنه أراد العلم الذي يقع به الجزاء ، لأنَّه إنَّما يجازيهم علىٰ أعمالهم .

فتأويله : حتىٰ يعلم المجاهدين علم شهادة . وقد علم ﷻ الغيب ، ولكنّ الجزاء بالثواب والعقاب يقع علىٰ علم الشهادة »[٥] .

---

(١) محمد : ٣١/٤٧.
(٢) عدة الأُصول / الطوسي ٢ : ٢٩ ـ الطبعة الحجرية .
(٣) الذريعة إلىٰ أُصول الشريعة / السيد المرتضىٰ ١ : ٤٢٢.
(٤) محمد : ٣١/٤٧.
(٥) معاني القرآن وإعرابه / الزجّاج ٥ : ١٦.

وهذا يعني أنَّ علم الله تعالىٰ بالأشياء قبل وجودها هو علم غيب، وبعد وجودها علم شهادة، أي حضور الأشياء بأعيانها عند الله تعالىٰ، ولمَّا كانت غير موجودة في مرحلة الغيب، فيكون حضورها من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع، ومايعنيه السيّد المرتضىٰ هو هذا، ولا يستلزم منه تأثير ذات الله سبحانه ولا تغيّرها، إذ لا ارتسام في ذات الله؛ لأنَّه لا يكون الارتسام داخلاً في حقيقة العلم، ولا لازماً مساوياً له، كما أنَّه لا يدلّ على الجهل؛ لأنَّ علم الغيب أحاط بالأشياء جميعاً قبل إيجادها.

وبهذا يتّضح قول أهل البيت عليهم السلام في أحاديث الكافي وغيره: «إنَّ الله تعالىٰ لا يبدو له من جهل».

ثانياً ـ (اللام) بمعنىٰ (من):

وقد ورد هذا التأويل لدىٰ علماء الشيعة أيضاً، وأوّل من قال به منهم هو الشيخ المفيد، قال: «والأصل في البداء هو الظهور، قال تعالىٰ: ﴿ وَبَدَا لَهُمْ مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ ﴾[1]. يعني به: ظهر لهم من أفعال الله تعالىٰ بهم ما لم يكن في حسبانهم وتقديرهم. وقال: ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم ﴾[2]. يعني: ظهر لهم جزاء كسبهم وبان لهم ذلك.

وتقول العرب: قد بدا لفلان عمل حسن، وبدا له كلام فصيح، كما يقولون: بدا من فلان كذا، فيجعلون اللام قائمة مقامه.

فالمعنىٰ في قول الإمامية: بدا لله في كذا، أي: ظهر له فيه، ومعنىٰ ظهر [له]

---

(١) الزمر: ٤٧/٣٩.

(٢) الزمر: ٤٨/٣٩.

فيه ، أي : ظهر منه . وليس المراد منه تعقّب الرأي ، ووضوح أمر كان قد خُفي عنه ، وجميع أفعاله تعالى الظاهرة في خلقه بعد أن لم تكن فهي معلومة فيما لم يزل ، وإنَّما يوصف منها بالبداء ما لم يكن في الاحتساب ظهوره ، ولا في غالب الظنّ وقوعه ، فأمَّا ما علم كونه وغلب في الظنّ حصوله فلا يستعمل فيه لفظ البداء»[(١)] .

وممّا يؤيّد صحَّة هذا التأويل هو أنَّ سيّد الشهداء الإمام السبط الحسين بن عليّ ابن أبي طالب عليهما السلام كان يقول في قنوته «اللّهمّ منك البدا ولك المشيّة ، ولك الحول ، ولك القوّة ، وأنت الله الذي لا إله إلَّا أنت ...»[(٢)] .

وبهذا التأويل يكون معنى البداء هو الإبداء والإظهار ، لا بمعنى الظهور ، قال المحقّق الخراساني في الكفاية : «وإنَّما نسب إليه تعالى البداء ، مع أنَّـه في الحـقيقة الإبداء ؛ لكمال شباهة إبدائه تعالىٰ كذلك بالبداء في غيره»[(٣)] .

ومن هنا يتّضح بأنَّ إسناد البداء إلى الله تعالىٰ بأيّ نحو كان لايستلزم منه نسبة الجهل إلى الله تعالىٰ ، علىٰ أنَّ هناك تفصيلات أُخرىٰ في معنى البداء آثرت تركها اختصاراً ، وجميعها من هذا النمط الذي لا يستلزم القول بالمحال[(٤)] .

---

(١) تصحيح الاعتقاد / الشيخ المفيد : ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٢) البلد الأمين / الكفعمي : ٥٥٤ .

(٣) منتهى الدراية في توضيح الكفاية / السيد الجزائري ٣ : ٦٦٨ .

(٤) أُنظر في ذلك : القبسات : ٤٢٣ ، مصابيح الأنوار ١ : ٣٥ ـ ٤٨ ، وفيه أكثر من عشرة وجوه لبيان معنى البداء كلّها تنفي الجهل عنه تعالىٰ ، منتهى الدراية في توضيح الكفاية ٣ : ٦٦٤ ـ ٦٦٨ ، مسألة في البداء / البلاغي : ٢ ، الدين والإسلام / محمد الحسين آل كاشف الغطاء ١ : ١٧٤ ، البداء عند الشيعة / السيد علي الفاني : ٦٤ ، وفيه معظم وجوه البداء ، البداء في التكوين / الإمام الخـوئي : ٣٤ ، البداء في ضوء الكتاب والسُنّة : ٨٨ ، البداء عند الشيعة الإمامية / السيد محمد علي كلانتر . وقد جمع في البحار ٤ : ٩٢ بعض وجوه البداء أيضاً .

الفصل الرابع

أَضوَاءُ عَلَىٰ أَحَادِيثِ ٱلبَداءِ

أقسام أحاديث البداء

أفرد الكليني ﵀ في كتاب التوحيد من أُصول الكافي لأحاديث البداء باباً أطلق عليه اسم : (باب البداء) . وقد روىٰ تحت هذا العنوان ستة عشر حديثاً :

ثلاثة منها عن الإمام الباقر ﵇ .

وعشرة منها عن الإمام الصادق ﵇ .

وحديث عن أحدهما (الباقر أو الصادق) ﵉ ، ورواه بطريق آخر عن الصادق ﵇ .

وحديث عن الإمام الرضا ﵇ .

وحديث عن العالِم ﵇ .

ويمكن تقسيم أحاديث الباب بحسب موضوعاتها إلى الأقسام الأربعة التالية :

القسم الأوّل :

تعظيم البداء ، والأجر والثواب عليه ، وإقرار الأنبياء ﵈ لله تعالىٰ به .

وهذا ما أوضحه الحديث : الأوّل ، والثالث ، والثاني عشر ، والثالث عشر ، والخامس عشر .

القسم الثاني :

تفسير بعض الآيات الدالّة على المحو والإثبات وتغيير الآجال، كما في الحديث الثاني ، والرابع ، والخامس .

القسم الثالث :

تقسيم القضاء ، وبيان منشأ البداء ، وذلك في الحديث السادس، والسابع ، والثامن ، والرابع عشر .

القسم الرابع :

التأكيد علىٰ أنَّ الله سبحانه لا يبدو له من جهل ، وأنَّ علمه تعالىٰ سابق علىٰ وجود الأشياء بمراتب ، وقد تكفّل ببيان هذه الحقيقه كلّ من : الحديث التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، والسادس عشر .

كما روى الكليني ﷺ ثلاثة أحاديث أُخرىٰ في البداء في غير الباب المذكور .

أمّا الأوّل ، ففي باب الإشارة والنص علىٰ أبي محمد العسكري عليه‌السلام ، وهو بمعنىٰ ما نسب إلى الإمام الصادق عليه‌السلام من القول: « ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل... » .

وأمّا الثاني والثالث ، ففي باب مولد النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، وهما بخصوص قول جد النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله في البداء قبل مجيء الإسلام .

ولعلّ الكليني لم يرو ـ في كتابه الكافي ـ غير هذا المقدار من أحاديث البداء ، وربّما فاتنا ـ رغم التتبع ـ شيء من ذلك .

ومن الجدير بالإشارة ، هو أنَّ أحاديث البداء ، لم تنحصر بهذا العدد عند الشيعة الإمامية ، فقد ورد منها في البحار سبعون حديثاً ، مروية عن الكتب التي

سبق تأليفها زمن الكافي ، والتي تأخّرت عنه أيضاً ، وهي ليست كلّها في فضل البداء أو الأجر والثواب على الاعتقاد به كما لا يخفىٰ .

وهذا يعني أنَّ دراسة كتّاب أهل السُنّة لمفهوم البداء عند الشيعة ، وإن كانت دراسة مبتورة إذ اقتصرت على النظر في كتب الحديث ، إلَّا أنَّها مع الأسف لم تنظر إلّا إلىٰ ذلك القسم من الأحاديث الذي يبيّن فضل البداء والأجر عليه .

نعم ، إنَّهم تناولوا المهمّ وأعرضوا عن الأهم ، كما يتّضح من نقدهم لأحاديث البداء في كتاب الكافي ، إذ تناولوا ثمانية أحاديث بالنقد وتركوا أحد عشر حديثاً!!

وهم إذ يشيرون في دراستهم لمفهوم البداء إلىٰ مصادر الشيعة بأجزائها وصفحاتها ، لم يكذبوا علىٰ قرّائهم ، ولكن قاصمة الظهر ادعاؤهم فَهْم عقيدة الشيعة الإمامية في البداء ، مع علمهم بأنَّهم قد خدعوا قرّاءهم إذ لم يبيّنوا لهم ما يتمّم هذا المعنى المبتور بدراستهم ، فكان مثلهم كمثل من يدرس ـ من غير المسلمين ـ مفهوم التوحيد عند المسلمين في كلمة : (لا إله إلَّا الله) ، ثمَّ يقتصر في دراسته علىٰ شطرها الأوّل مشيراً لوروده في أُمهات كتب المسلمين ، ثمَّ يدعي بأنَّه قد فهم عقيدة التوحيد عندهم !!

لهذا سنسلّط الأضواء علىٰ جميع أحاديث البداء في أُصول الكافي ـ المنتقَدَة وغيرها ـ مع عدم ذكر الأسانيد لا لأجل الاختصار فحسب ، وإنّما لإنصاف هؤلاء الكتّاب بالبناء علىٰ صحّتها جميعاً ، إذ لا يضرّ ضعف الإسناد الموصل إلىٰ مفهوم قد تواتر عند الشيعة الإمامية . مراعين في ذلك تقسيم الروايات بحسب ما ورد في بداية التمهيد وكما يلي :

القسم الأوّل ـ في أهميّة البداء

لقد تخصّصت أحاديثه في تعظيم البداء ، وإثبات الأجر والثواب عليه ، وإقرار الأنبياء لله تعالىٰ به ، وهي :

الحديث الأول[1] :

«.. عن زرارة بن أعين ، عن أحدهما عليهما السلام قال : **«ما عُبِدَ الله بشيء مثل البداء»** . وفي روايه ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : **«ما عُظِّم الله بمثل البداء»** »[2] .

الحديث الثاني[3] :

«.. عن مالك الجهني قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : **«لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»** »[4] .

---

(١) طُعن هذا الحديث في : بطلان عقائد الشيعه : ٢٣ ، الشيعه وتحريف القرآن : ١٢ ـ ١٣ ، موقف الشيعة من أهل السُنّه : ٢٨ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١١٣/١ ـ كتاب التوحيد ، باب البداء ، ورواه الصدوق في كتاب التوحيد : ١/٣٣٢ و ٢/٣٣٣ ـ باب البداء

(٣) طُعن هذا الحديث في : الشيعة وتحريف القرآن : ١٣ ـ ١٤ ، موقف الشيعة من أهل السُنّة : ٣٠ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ١٢/١١٥ ـ باب البداء ، ورواه الصدوق في التوحيد: ٨/٣٣٤ ـ باب البداء .

الحديث الثالث[(١)] :

« .. عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه‌السلام قال : « ما بعث الله نبياً حتىٰ يأخذ عليه ثلاث خصال : الإقرار له بالعبودية ، وخلع الأنداد ، وأنَّ الله يقدِّم ما يشاء ويؤخر ما يشاء » »[(٢)] .

الحديث الرابع[(٣)] :

« .. عن مرازم بن حكيم قال : سمعت أبا عبد الله عليه‌السلام يقول : « ما تنبّأ نبيٌّ قطّ حتىٰ يقرّ لله بخمس خصال : بالبداء ، والمشيئة ، والسجود ، والعبودية ، والطاعة » »[(٤)] .

الحديث الخامس[(٥)] :

« .. عن الريان بن الصلت قال : سمعت الرضا عليه‌السلام يقول : « ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر وأن يقرّ لله بالبداء » »[(٦)] .

---

(١) طُعن هذا الحديث في : الوشيعة : ١١٤ ، وذكر أنّ هذا القول لابأس به ، إلّا أنّ الثالثة تكون بالعلم لا بالبداء .

(٢) أُصول الكافي ١ : ٣/١١٤ ـ باب البداء ، ورواه العيّاشي في تفسيره ٢ : ٥٧/٢١٥ ، والصدوق في التوحيد : ٣/٣٣٣ ـ باب البداء .

(٣) طُعن هذا الحديث في : الشيعة وتحريف القرآن ١٣ ـ ١٤ ، موقف الشيعة من أهل السُنّة : ٣٠ ، الوشيعة : ١١٨ ، قال : « وللشيعة في كلّ ما تدّعيه ، أو تتّخذه عقيدة تعصب عصيب يضطرّها إلىٰ وضع فاحش ، فقد وضعت الشيعة حديث أخذ الميثاق من كلّ نبيّ أن يقول بالبداء » !

(٤) أُصول الكافي ١ : ١٣/١١٥ ـ باب البداء ، ورواه الصدوق في التوحيد : ٥/٣٣٣ ـ باب البداء .

(٥) طُعن هذا الحديث في : الشيعة وتحريف القرآن : ١٣ ، بطلان عقائد الشيعة : ٢٤ ، أحوال أهل السُنّة في إيران : ٨٦ ـ ٨٧ ، الشيعة والسُنّة : ٣ .

(٦) أُصول الكافي ١ : ١٥/١١٥ ـ باب البداء ورواه الصدوق في التوحيد : ٣٣٣ ـ ٦/٣٣٤ ـ باب البداء ، والطوسي في كتاب الغيبة : ٤١٩/٤٣٠ .

أضواء علىٰ أحاديث القسم الأوّل

ارتبطت أحاديث هذا القسم ارتباطاً وثيقاً بأمرين مهمّين ، ولأجل فهم هـذه الأحاديث كان لا بُدّ من التعرّض لهذين الأمرين ، وهما :

أسباب الاعتقاد بالبداء ، والحصيلة من هذا الاعتقاد .

أسباب الاعتقاد بالبداء :

لاشكَّ أنَّ لفظة (البداء) فيها نوع من الحسّاسية ، وقد تُولِّد بعض الوساوس النفسية ، وتترك بعض التساؤلات التي تدفع بصاحبها إلىٰ رفض البداء ؛ لأنَّ المتبادر إلى الأذهان من هذه اللفظة هو الظهور بعد الخفاء ، ولا يعقل أن تخفى الأشياء علىٰ من يعلم السرّ وأخفىٰ .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تفسير ورود لفظ البداء علىٰ لسان آل الرسول ، ومن ثمّ التوفيق بين قولهم بالبداء وأقوالهم بعلم الله تعالى التي تقدّمت عنهم عليهم السلام جميعاً . أليس هذا كافياً بأنَّ معنى البداء عندهم يختلف عن معناه عند من يرفضه ويسفّه عقول من يعتقد به ؟

إذاً المعنى المتبادر إلىٰ أذهان الرافضين هو مرفوض جملة وتفصيلاً عند سائر علماء الشيعة ، وبلا استثناء ، أمَّا المعنى الآخر للبداء الذي أوضحه علماء الشيعة

بهدي من كلمات أهل البيت عليهم السلام هو المتفق عليه ، وخلاصته هو كون البداء ليس لله حقيقة ، بل منه ، وإنّما جاء إطلاق هذه اللفظة من باب المجاز والمشاكلة . لا سيّما بعد ورود نظائر هذه اللفظة في القرآن الكريم مضافة إلى الله تعالىٰ ، والعقل يرفض كون هذه الإضافة أُطلقت علىٰ نحو الحقيقة كالنسيان مثلاً الذي هو أسوأ من معنى الظهور بعد الخفاء والعلم بعد الجهل .

ونخلص من ذلك إلىٰ أنَّ معنى البداء عند الشيعة ليس فيه أدنىٰ محـذور وهـو ينسجم تمام الانسجام مع علمه تعالىٰ بالأشياء قبل كونها ، ولازم لإطلاق قـدرته تعالىٰ .

لأنَّ عدم القول بالبداء بهذا المعنىٰ يعني تسليط القدر علىٰ أفعال الله تعالىٰ ، وأنّه سبحانه محكوم بقدره ، وهذا أقرب ما يكون من ثنوية المجوس ، كما أنَّ رفض البداء بهذا المعنىٰ يعني أنَّ الله تعالىٰ ممنوع عن التصرّف في خلقه كيف يشاء ، وأنَّ يـده مغلولة كما قالت اليهود ـ تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

وقد خفي علىٰ نفاة البداء أنَّ ذريعة التمسك بالقضاء والقدر ، قد سبق إليها اليهود بقولهم الآثم الذي لُعِنوا عليه : ﴿ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُـنفِقُ كَـيْفَ يَشَآءُ ﴾(١) .

فالباء في قوله تعالىٰ : ﴿ بِمَا قَالُوا ﴾ باء السببية التي تدلّ علىٰ أنَّ قولهم : يد الله مغلولة ، أي أنّه فرغ من الأمر ، وكلّ شيء بقضاء وقدر ، كان سبباً لدخولهم في هذه اللعنة الأبدية ، وأنّه لا يختصّ ذلك اللعن باليهود كما لا يخفىٰ .

كما أنَّ الآية قد عُدّت أصل في تكفير من صدر منه في جناب الباري تعالىٰ ما يؤذن بنقص ، وأيّ نقص أكبر من اتهام الله تعالىٰ في قدرته ، وتسليط القدر علىٰ

---

(١) المائدة ٥ : ٦٤ .

أفعاله ومشيئته ؟!

ولقد كان الباغون والظالمون يتذرعون بالقضاء والقدر لتبرير جميع الموبقات والمفاسد التي ارتكبوها في تاريخ الإسلام ، ولا يهمهم بعد من توصيف الله بإرادة القبيح مع تعجيزه التام ، وأنَّه لا سلطان لديه فيما يقرّر القضاء والقدر . كمعاوية بن أبي سفيان الذي يرىٰ أنَّ إجبار الناس وانتزاع البيعة منهم قسراً لولده الفاسق اللعين قد كانت حقّاً مشروعاً وقضاءً لا سبيل إلىٰ ردّه ، حتىٰ إذا ما أنكرت عائشة زوج الرسول صلى الله عليه وآله هذا الأُسلوب الملتوي ، والخداع المكشوف أجابها برسالته : «وأنَّ أمر يزيد قد كان قضاءً من القضاء ، وليس للعباد خيَرة في أمرهم»[(١)] .

وهكذا نجد رواج هذه الفكرة وانتشارها في ربوع الإسلام علىٰ أيدي الظالمين كما هو الحال مع أقذر الخلق عمر بن سعد بن أبي وقاص (لعنة الله تعالىٰ عليه) نراه يبرّر ما فعله بعترة النبيّ صلى الله عليه وآله ، وأنَّه لا طاقة له علىٰ عدم إراقة الدماء الزكية ، وسبي حرائر رسول الله صلى الله عليه وآله ، وانتهاك حرمة النبيّ لأنَّه كان مقدّراً عليه أن يقوم بهذه المهمّة القذرة .

أيُّ قدر غشوم هذا الذي يجبر ابن سعد علىٰ قتل الحسين؟ بربّك أيّ قدر هذا الذي يجعل ابن سعد لا يفكر ولو للحظة واحدة بفعلته الشنعاء علىٰ رمضاء كربلاء ؟

فقد روى ابن سعد في طبقاته أنَّ عبد الله بن مطيع قال لعمر بن سعد ـ قاتل الحسين عليه السلام ـ : اخترت همدان والريّ علىٰ قتل ابن عمك ؟! فقال (لعنة الله عليه) : «كانت أُموراً قُضيَت من السماء ، وقد أعذرت إلى ابن عمي قبل الوقعة فأبىٰ إلَّا ما أبىٰ»[(٢)] .

---

(١) الإمامة والسياسة / ابن قتيبة : ١٨٣ و ١٨٧ .

(٢) الطبقات الكبرىٰ / ابن سعد ٥ : ١١٠ .

إنَّ سبب الاعتقاد بالبداء إنّما هو لتنزيه الباري ﷻ عن كلّ قبح وظلم وإغراء بالجهل ، وبالتالي فهو ابتعاد عن السير وراء مقالة اليهود وغيرهم من طوائف المسلمين ، وصدق أمير المؤمنين عليه السلام إذ يقول :

« تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان ، وخصماء الرحمن ، وحزب الشيطان ، وقدرية هذه الأُمّة ، ومجوسها . إنَّ الله تبارك وتعالىٰ كلّف تخييراً ، ونهىٰ تحذيراً ، وأعطىٰ على القليل كثيراً ، ولم يُعص مغلوباً ، ولم يُطع مكرهاً ، ولم يُمَلِّك مفوِّضاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، ولم يبعث النبيين مبشّرين ومنذرين عبثاً ﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[1] »[2] .

حصيلة الاعتقاد بالبداء :

إنَّ حصيلة الاعتقاد بالبداء الذي يعني الإقرار التام بقدرته تعالىٰ علىٰ كلّ شيء ، وإنَّ الأقدار بيده ، وليس محكوماً بها توضّح معنىٰ هذا القسم من الأحاديث ، إذ تنطوي هذه الحصيلة علىٰ مجموعة من الفوائد لا يمكن تحصيلها علىٰ أساس الاعتقاد بجفاف قلم القضاء والقدر بشكله السلبي الذي يسلب من الإنسان حتىٰ تفكيره فضلاً عن اختياره وإرادته ، ويجعل منه جماداً ينتظر مصيره المحتوم بذلّ واستسلام .

حقاً أنَّها غريبة تلك الأفكار التي تكبل الإنسان بغلّ القدر وتصادر عقله وتلغي وجدانه .

إنَّ جفاف القلم لا يعني أكثر من دخول ما كان وما هو كائن وما سيكون وإلى

---

(١) سورة ص : ٢٧/٣٨ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١/١١٩ ـ كتاب التوحيد ، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين .

الأبد في قضاء الله تعالىٰ وقدره ، وأنَّ جميع الأشياء في علمه تعالىٰ منذ الأزل ، أمَّا أن يكون القضاء والقدر حتماً لازماً ، فهذا ما رفضه القرآن الكريم نفسه ، كما مرَّ في جواب الاعتراض الوارد على القضاء والقدر غير الحتميّين .

إنَّ وجود القضاء والقدر غير الحتميّين هو من نعم الله تعالىٰ علىٰ عباده ورأفته بهم ، ولقد أدرك عمر بن الخطاب هذه الحقيقة ، وإن كنت لا أعلم عقيدته في البداء ، فلا أكاد أشكّ باعتناقه فكرة البداء بمعناها الشيعي ، وإلَّا فما معنىٰ توسّله وتضرّعه أن يكتبه الله من السعداء لا من الأشقياء ؟ وما معنىٰ قوله : لو نادىٰ منادٍ كلّ الناس في الجنة إلَّا واحداً ، لظننت أنّي ذلك الواحد ، مع ماورد في كتب الصحاح من أنَّه بُشّر بالجنّة ؟

إنَّ عمر كان يعتقد بتغيير المصير ، وهذا الاعتقاد ما هو إلَّا ثمرة من ثمرات عقيدة البداء .

علىٰ أنَّ تلك الثمرة ليست هي الوحيدة المجتناة من الاعتقاد بالبداء ، بل هناك غيرها ما لا يقلّ عنها أهمية وفائدة .

فالبداء يعني الإقرار التام بأنَّه ما من شيء في هذا العالم إلَّا وهو تحت سلطانه وقدرته ، ويعلم به منذ الأزل ، وأنَّه لا يزاحم قدرته قضاء ولا قدر .

وهو اعتقاد بعدله وحكمته ، إذ لا يجبر الناس علىٰ فعل الظلم ، ولا يعاقبهم إلَّا بما كسبته أيديهم وبإرادتهم واختيارهم ، وهو من أدلّة رأفته تعالىٰ بالعباد إذ ترك لهم حرّية اختيار مايشاؤون من مصير .

والبداء يعني الرهبة منه تعالىٰ ، وتفويض كلّ الأُمور إليه ، لأنَّه هو القادر وحده علىٰ سعادة الإنسان وشقائه ، ومرضه وشفائه ، وعزه وذلّه ، وغناه وفقره ، ولا مانع لما أعطىٰ ، ولا معطي لما منع ، بيده الخير كلّه وهو علىٰ كلّ شيء قدير .

ومتىٰ ما تيقّن الإنسان ذلك ، تعلّق بحبل الرجاء ، وأبعد عنه شبح القضاء ، وانقطع إلى الله سبحانه بالدعاء ، فلا يقنطه القضاء من رحمته ، ولا يؤيسه القدر من إحسانه .

ناهيك عمّا في هذا الاعتقاد من فوائد جمّة ، يقطف ثمارها كلّ مجتمع آمنَ واعتقد بالبداء ؛ لأنَّه يحقّق فيما بينهم التكافل الاجتماعي بأحسن صوره ، من برّ الوالدين والإحسان إليهم ، وصلة الأرحام وتفقّدهم ، والعطف على الفقراء والمساكين والتصدّق عليهم ، وتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يخفىٰ بأنَّ مجتمعاً هكذا لا يتحكّم فيه ظالم بذريعة القضاء والقدر .

إذاً البداء هو الانطلاق في رحاب الإيمان ؛ لأنَّه اعتقاد بعلمه تعالىٰ وقدرته ، ومشيئته وإرادته ، وعدله وحكمته ، وعطفه على العباد ورأفته بهم .. وأيّ نبي لا يقرّ بهذا ، وأيّ عقيدة يُعظَّم فيها الله تعالىٰ أكثر ، ويُعبد فيها أكثر من عقيدة الكمال المطلق بكبريائه وعظمته ، والإقرار التام له سبحانه بأنَّه يفعل ما يشاء بقدرته ؟

إذاً ما في هذا القسم من الأحاديث يشير إلىٰ ما في البداء من إذعان تام بأنَّه تعالىٰ قادر مختار يفعل بقدرته ما يشاء ، ويتصرّف في ملكه كيف يشاء ، ولا شكَّ أنَّه لا يبلغ شيء من العبادة هذه المرتبة ؛ لأنَّ العبادة إنَّما هي عبادة وكمال بعد معرفته بما ينبغي له .

ومن أنكر البداء وأعطىٰ للقضاء والقدر هذا التأثير العظيم ، فقد نسب العجز إلى الله تعالىٰ ، وأخرجه عن سلطانه من حيث لا يشعر ، وبالتالي فإنَّ عبادته ليس كعبادة ذلك الصنف الذي يصفه بجميع صفات الكمال ، مثل : العلم ، والقدرة والعدل ، والحكمة ، والتدبير وغيرها[1] .

---

(١) شرح الأُصول والروضة/المازندراني ٤ : ٣١٧.

وأمّا عن الثواب والأجر على القول بالبداء ، فلا شكَّ فيه أصلاً ، ذلك لأنَّ أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء ، إذ لو اعتقدوا أنَّ كلّ ما قُدِّر في الأزل فلا بُدَّ من وقوعه حتماً لما دعوا الله تعالىٰ في شيء من مطالبهم ، وما تضرَّعوا إليه ، وما استكانوا لديه ، ولا خافوا منه ، ولا رجعوا إليه .

وإذا انتفت هذه الأُمور ، فلا يبقَ مجال للصدقة ، وصلة الرحم ، وبرّ الوالدين، وغير ذلك من صالح الأعمال ، وإن وجدت فهي جوفاء لا روح فيها ولا حياة ؛ ولا يستحقّ صاحبها الأجر والثواب عليها ما دام يشعر بأنّه آلة في تنفيذ ما قُضي وقُدِّر عليه ، فلا هو فاعل ولا هو مختار بنظر نفاة البداء !!

وأمّا ما جاء في الحديث الثالث : «ما بعث الله نبيّاً حتىٰ يأخذ عليه ثلاث خصال...» ، فلا يتعارض مع ما جاء في الحديث الرابع : «ما تنبّأ نبيٌّ قطّ حتىٰ يقرّ لله بخمس خصال...» .

إذ لا دلالة على الحديث السابق على الحصر إلّا بمفهوم اللقب ، وهو ليس بحجّة عند الأُصوليين[١] ، علىٰ أنَّه يمكن إدراج الطاعة والسجود في العبودية ، وإدراج البداء والمشيّة في قوله : «يقدِّم ما يشاء ويؤخِّر ما يشاء» ، وإدراج خلع الأنداد في العبودية أيضاً ، فكلّ ما مذكور في الأوّل مذكور في الآخر[٢] .

وأمّا عن تحريم الخمر في حديث الريان بن الصلت ، عن الرضا عليه السلام : «ما بعث الله نبياً قط إلّا بتحريم الخمر ...» ، فهذا هو اعتقاد أهل بيت النبوّة عليهم السلام .

---

(١) راجع : الذريعة/السيد المرتضىٰ ١ : ٣٩٢ ، والوافية في أُصول الفقه/الفاضل التوني : ٢٣٢ ، وكفاية الأُصول/الآخوند : ٢١٢ ، المنخول من تعليقات الأُصول/الغزالي : ٢٠٩ ، التمهيد/الأسنوي : ٢٤٥ ، وهو مذهب الأحناف ، والقاضي أبي بكر ، وأبي العباس بن سريج ، والقفال ، والشاشي ، والغزالي كما صرّح به السبكي في : الإبهاج في شرح المنهاج ١ : ٣٧١ .

(٢) شرح الأُصول والروضة ٤ : ٣٣٦ .

فقد روى الطوسي عن زرارة ، عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال : « ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا وفي علم الله عزّ وجلّ إذا أكمل دينه كان فيه تحريم الخمر ، فلم يزل الخمر حراماً وإنّما ينقلون من خصله ثمّ خصلة ، ولو حمل عليهم ذلك جملة لقطع بهم دون الدين ...» [1].

(١) تهذيب الأحكام / الطوسي ٩ : ١٠٢ / ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥.

القسم الثاني ـ في تفسير بعض الآيات

وتتعلق أحاديث هذا القسم بتفسير بعض الآيات الدالة على المحو والإثبات، وتغيير الآجال ونحو ذلك، وهي:

الحديث الأول[1]:

«.. عن هشام بن سالم، وحفص بن البختري، وغيرهما، عن أبي عبد الله عليه السلام قال في هذه الآية: ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾[2]. قال: فقال: **«وهل يمحىٰ إلّا ما كان ثابتاً، وهل يُثبَتُ إلّا ما لم يكن»**»[3].

الحديث الثاني:

«.. عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ** ﴾[4]. قال: **«هما أجلان: أجل محتوم، وأجل موقوف»**»[5].

---

(١) تقدَّم اعتراض الدكتور البنداري علىٰ ما ورد في شرح الأُصول والروضة للمازندراني بخصوص هـذا الحديث، وكان جوابه هناك تحت عنوان: المحو والإثبات في نظر مفسّري الجمهور، راجـع الفـصل الأول من هذا الباب ص: ٤٩.

(٢) الرعد: ٣٩/١٣.

(٣) أُصول الكافي ١: ١١٣ ـ ٢/١١٤ ـ باب البداء، ورواه العيّاشي في تفسيره ٢: ٦٠/٢١٥، والصدوق في التوحيد: ٤/٣٣٣ ـ باب البداء.

(٤) الأنعام: ٢/٦.

(٥) أُصول الكافي ١: ٤/١١٤ ـ باب البداء.

وهذا الحديث لم يتعرّض إلىٰ طعن أو مناقشة .

الحديث الثالث :

«.. عن مالك الجهني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالىٰ : أوَلم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولَمْ يك شيئاً[(١)] . قال : فقال : «لا مقدَّراً ولا مكوَّناً». قال : وسألته عن قوله : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾[(٢)] فقال : «كان مقدّراً غير مذكور» »[(٣)] .

وهذا الحديث كسابقه لم يتعرّض إلىٰ طعن أو مناقشة أيضاً .

---

(١) في المصحف الشريف : ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً ﴾ مريم : ٦٧/١٩ .
والظاهر اشتباه النسّاخ بقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ يس : ٧٧/٣٦ ، فجعل صدر هذه الآية لما قبلها . ولو كان هذا الخلط من مالك الجهني لصحّح الإمام الصادق عليه السلام قراءته ، لأنّها ليست من قراءتهم عليهم السلام كما يظهر من سائر تفاسير الشيعة .

(٢) الإنسان : ١/٧٦ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٥/١١٤ ـ باب البداء .

أضواء علىٰ أحاديث القسم الثاني

مرَّ في جواب الشبهة الثانية في الفصل الأوّل من هذا الباب حقيقة المحو والإثبات عند أكثر من عشرة مفسّرين من مفسّري الجمهور، وقد تركنا هناك حرّية الاختيار للدكتور البنداري الذي اعترض علىٰ مسألة المحو والإثبات في اصطفاء ما شاء من الأقوال التي ذكرناها عن مفسّري كتاب الله العزيز من أهل السُنّة بخصوص آية المحو والإثبات ، وقد تبين هناك أنَّه خرج عن إجماع المفسّرين في مسألة المحو والإثبات ، وهو بالقياس إلى الرازي وغيره من عمالقة التفسير لا في العير ولا النفير .

وأمَّا عن تفسير الآية الثانية ، فقد قال الرازي فيها مالفظه : «فاعلم أنَّ صريح هذه الآية يدل علىٰ حصول أجلين لكلّ إنسان ، واختلف المفسّرون في تفسيرهما علىٰ وجوه» ثمَّ عدّد خمسة أقوال للمفسّرين في تفسيرها ، ثمَّ قال : «والسادس : وهو قول حكماء الإسلام ، أنَّ لكلِّ إنسان أجلين : أحدهما : الآجال الطبيعية ، والثاني : الآجال الاخترامية .

أمَّا الطبيعية فهي التي لو بقي ذلك المزاج مصوناً من العوارض الخارجية لانتهت مدة بقائه إلى الوقت الفلاني .

وأمَّا الآجال الاخترامية فهي التي تحصل بسبب من الأسباب الخارجية كالغرق

والحرق ولدغ الحشرات وغيرها من الأُمور المعضلة»[١].

وخلاصة أقوال حكماء الإسلام هو أنَّ الآجال علىٰ نوعين: أحدهما: موقوف، والآخر: محتوم. وقد اختار علماء الشيعة الإمامية قول حكماء الإسلام المؤيّد بروايات من قال فيهم جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي» وقد مرَّ في البحوث التمهيدية أنَّ الشيعة لا ترضىٰ بدلاً لكلام الله تعالىٰ وسُنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا حولاً عن مذهب أهل البيت عليهم السلام لا في التفسير، ولا في غيره.

وأمّا عن الحديث الثالث وقوله عليه السلام عن الآية الأُولىٰ: «لا مقدَّراً ولا مكوَّناً»: قال الشعراني: «قوله: لا مقدَّراً ولا مكوَّناً، ليس المقدّر ما تعلّق علم الله تعالىٰ بوجوده وقدره، إذ علمه متعلق بكلّ شيء من الأزل. فكيف لا يكون شيء مقدَّراً؟ فلا بُدّ أن يكون المراد بالتقدير بعض مراحل الاستعداد قبل الوجود، بأن يكون الشيء بعد حصول جميع الأسباب مكوَّناً، وبعد حصول بعضها مقدَّراً. مثلاً: الإنسان عند انعقاد النطفة يكون مقدَّراً، وعند تمام خلقة الجنين مكوَّناً»[٢].

وأمّا قوله عليه السلام عن الآية الثانية: «كان مقدّراً غير مذكور»، فهو واضح المعنىٰ، أي إنَّ وجود هذا الإنسان كان مقدَّراً ولكنّه غير معروف لا للناس ولا للمَلَكين اللذين يصطحبا الإنسان في حياته كلّها، إذ لم يظهر بعد للوجود حتىٰ يذكر بينهم. وفيه إشارة للبداء بمعنىٰ ظهور الأشياء من الله تعالىٰ للناس بعد خفائها عليهم.

---

(١) التفسير الكبير ١٢: ١٥٣.

(٢) شرح الأُصول والروضة/المازندراني ٤: ٣٢٣ ـ من تعليق للشعراني بحاشية الشرح المذكور.

القسم الثالث ـ في أنواع القضاء

وأحاديث هذا القسم كشفت عن نوعي القضاء ، وأنَّ كلاهما في علمه تعالىٰ ، كما بينت منشأ البداء أيضاً ، وهي :

الحديث الأوّل :

«.. عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا جعفر عليه‌السلام يقول : **« العلم علمان : فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحد من خلقه ، وعلم علّمه ملائكته ورسله ، فما علّمه ملائكته ورسله فإنَّه سيكون ، لا يُكذِّب نفسه ، ولا ملائكته ، ولا رسله . وعلم عنده مخزون يقدِّم منه ما يشاء ، ويؤخر منه ما يشاء ، وَيُثبِتُ مايشاء »** »[1] .

وهذا الحديث لم يتعرَّض إلىٰ طعن أو مناقشة ، ولكن أُشكل به علىٰ عقيدة الإمامة كما سيأتي توضيحه بعد الفراغ من القسم الرابع من أحاديث البداء[2] .

الحديث الثاني :

«.. عن الفضيل قال : سمعت أبا جعفر عليه‌السلام يقول : **« من الأُمور أُمور موقوفة عند الله يقدِّم منها ما يشاء ، ويؤخِّر منها ما يشاء »** »[3] .

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١١٤/٦ ـ باب البداء .

(٢) لاحظ أحاديث أُخرىٰ في البداء ص : ٢٠٣ من هذا الفصل .

(٣) أُصول الكافي ١ : ١١٤/٧ ـ باب البداء .

ولم يتعرَّض هذا الحديث إلىٰ نقد أو مناقشة من أيّ أحد .

الحديث الثالث :

« .. عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **« إنَّ لله عِلمين : علم مكنون مخزون لا يعلمه إلَّا هو ، من ذلك يكون البداء . وعلم علّمه ملائكته ، ورسله ، وأنبياءه فنحن نعلمه »** »[١] .

وهذا كسابقه لم يتعرَّض إليه أحد بنقد .

الحديث الرابع :

« .. عن جهم بن أبي جهمة ، عمن حدَّثه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **« إنَّ الله عزّ وجلّ أخبر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منذ كانت الدنيا وبما يكون إلى انقضاء الدنيا ، وأخبره بالمحتوم من ذلك ، واستثنىٰ عليه فيما سواه »** »[٢] .

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١١٤ / ٨ ـ باب البداء ، ورواه الصفار في بصائر الدرجات : ١٢٩ / ٢ ، والصدوق في عيون أخبار الرضا ١ : ١٨١ / ١٨ ـ باب / ١٣ باختلاف يسير .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١١٥ / ١٤ ـ باب البداء .

أضواء على أحاديث القسم الثالث

دلّت الأحاديث المذكورة في هذا القسم علىٰ وجود نوعين من القضاء ـ وقد مرّ إثبات ذلك أيضاً ـ وهما :

الأوّل : القضاء الذي لم يَطَّلِع عليه ملك مقرّب ولا نبيٌّ مرسل ، لأنّه من علم الله تعالى المخزون الذي لا يعلمه سواه، وهو العلم التام بأسرار القضاء والقدر، ولا يقع البداء في هذا النوع من القضاء، بل ينشأ منه، كما في الحديثين : الأوّل، والثالث.

الثاني : القضاء الذي علّمه الله تعالىٰ لملائكته المقربين وأنبيائه ورسله عليهم السلام وعَلِمه الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بتعليم الرسول صلى الله عليه وآله لهم، وهذا القضاء علىٰ نحوين :

أحدهما : من المحتوم الواقع لا محالة ، كما في الحديثين الأوّل والثالث أيضا ، لأنَّ الله تعالىٰ لا يكذب نفسه في إخباره للملائكة، ولا الملائكة على الرسل، ولا الرسل علىٰ من يخبرونه ، لأنَّ الكذب نقص قبيح وهذا ما يتنزّه عنه تعالىٰ ، وكذا الملائكة ، والأنبياء ، والرسل ، والأوصياء ، ولا شكَّ أنَّ هذا النحو من القضاء لا يقع فيه البداء أبداً ، ولا ينشأ منه إطلاقاً ، وهذا يتضح من الحديثين المذكورين .

والآخر : من القضاء الموقوف ، كما يشير إليه قوله عليه السلام في الحديث الرابع : « .. وأخبره بالمحتوم ، واستثنىٰ عليه فيما سواه » . فقد دلَّ الحديث علىٰ أنَّ البداء لا يقع فيما قضى الله تعالىٰ به من القضاء الأوّل ، ولا فيما اخبر به من القضاء الثاني،

وإنّما يقع في غيرهما ، وهو ما استثناه تعالىٰ علىٰ أحب خلقه إليه نبيّنا الأعظم ﷺ . ومحله لوح المحو والإثبات المعبَّر عنه في قوله تعالىٰ : ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[1] . أمّا القضاء الذي لا يبدل ولا يغير فهو ما كان مكتوباً باللوح المحفوظ الذي هو أُمّ الكتاب ، وكأنَّ الله تعالىٰ أراد بقوله : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ التنبيه علىٰ أنَّ حقيقة كون المحو والإثبات لم تكن جزافاً، أو عن غفلة ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ وإنَّما عن أصل وعلم مسبق بكلِّ ما يمحىٰ ويثبت .

إذاً القضاء الذي لا يتطرق إليه المحو والإثبات ، أو التغيّر والتبدّل والتجدّد ، هو ذلك القضاء الذي اطّلعت عليه الملائكة والأنبياء والرسل بإذن من الله تعالىٰ، كما هو مفاد هذه الأحاديث الأربعة من أحاديث البداء في الكافي . ولكن يستفاد من أحاديث أُخرىٰ وقوع البداء فيما وصل علمه إلى الملائكة والأنبياء والرسل أيضاً .

قال العلّامة المجلسي : «ويمكن الجمع بينها بوجوه» ثمَّ ذكر خمسة من وجوه الجمع بين تلك الأخبار[2] .

ولعلَّ أوجه ما ذكره المجلسي ، هو إمكان أن يطّلع الملائكة أو الأنبياء أو الرسل بإذن من الله تعالىٰ علىٰ بعض الحوادث في لوح المحو والإثبات ، لحكمة ومصلحة بالغة لا يعرفها إلَّا الله ، وهذا يعني اطّلاعهم على الاقتضاء لا على العلّة التامة التي توجب وجود الشيء ، ومن هنا كان البداء الذي يعني ظهور أمر من الله تعالىٰ غير مترقب وقوعه لأنَّه لم يكن في الحسبان .

ولهذا نرىٰ أئمة أهل البيت عليهم السلام يقفون عند هذه الحوادث التي علموها من

---

(١) الرعد : ١٣/٣٩ .

(٢) بحار الانوار ٤ : ١٣٣ .

رسول الله صلى الله عليه وآله لا علىٰ نحو الحتم لجواز ظهور البداء فيها من العلم المخزون الذي لم يطّلع عليه أحد ، وأنّهم عليهم السلام إذا ما أخبروا أحداً بذلك أشعروه باحتمال عدم مطابقة الخبر للواقع بسبب البداء كما هو الحال في رواية العياشي عن عمرو بن الحمق الخزاعي ، قال : « دخلت علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام حين ضرب علىٰ قرنه ، فقال لي : يا عمرو إني مفارقكم ، ثمَّ قال : سنة السبعين فيها بلاء ـ قالها ثلاثاً ـ فقلت : فهل بعد البلاء رخاء ؟ فلم يجبني ، وأُغمي عليه ، فبكت أُمّ كلثوم ، فأفاق فقال : يا أُمّ كلثوم لا تؤذيني ، فإنّكِ لو ترين ما أرىٰ لم تبكِ ، إنَّ الملائكة في السموات السبع بعضهم خلف بعض ، والنبيّون خلفهم ، وهذا محمد صلى الله عليه وآله آخذ بيدي يقول : انطلق يا عليّ فما أمامك خير لك ممّا أنت فيه .

فقلت: بأبي أنت وأُمي، قلتَ إلى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء؟ قال : نعم يا عمرو، إنَّ بعد البلاء رخاءً و﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [1] » [2] .

ولو كان ما أخبر به الإمام عليه السلام من المحتوم الذي لا بُدّ من وقوعه ، لما كان معنى لذكر آية المحو والإثبات في مقام ذلك الإخبار .

وممّا يدلّ علىٰ توقفهم عليهم السلام عن الإخبار بمثل هذه الحوادث ما رواه البزنطي عن الرضا عليه السلام قال : « قال أبو عبد الله ، وأبو جعفر ، وعليّ بن الحسين ، والحسين بن عليّ ، والحسن بن عليّ ، وعليّ بن أبي طالب عليهم السلام والله لولا آية في كتاب الله لحدَّثناكم بما يكون إلىٰ أن تقوم الساعة ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ » [3] . وروى العياشي عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام مثله [4] . كما روى الشيخ الطوسي عن البزنطي ، عن

---

(١) الرعد : ٣٩/١٣ .

(٢) بحار الأنوار ٤ : ٦٠/١١٩ .

(٣) قرب الإسناد/الحميري : ١٢٦٦/٣٥٣ .

(٤) تفسير العياشي ٢ : ٥٩/٢١٥ .

أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « قال عليّ بن الحسين ، وعليّ بن أبي طالب قبله ، ومحمد بن عليّ ، وجعفر بن محمد :كيف لنا بالحديث مع هذه الآية ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ ... ﴾ فأمّا من قال بأنّ الله تعالىٰ لا يعلم الشيء إلاّ بعد كونه ، فقد كفر وخرج عن التوحيد » [١] .

وقد روىٰ أكثر المفسّرين من أهل السُنّة فيما وقفت عليه عند تتبع أقوالهم ورواياتهم في تفسير آية المحو والإثبات ـ كما مرَّ في الفصل الأوّل من هذا الباب ـ عن كعب الأحبار أنّه كان يقول لعمر : لولا آية من كتاب الله لاخبرتك بما يكون إلىٰ يوم القيامة ، ثمَّ قرأ آية المحو والإثبات . والعجب كلّ العجب أن يُصَدَّق مثل كعب ، ولا يُصَدّق قول أمير المؤمنين ، والحسن ، والحسين ، وعليّ بن الحسين ، ومحمد بن عليّ ، وجعفر بن محمد عليهم السلام !!! مع أنَّ كعباً كما يقول عنه صاحب المنار : «أدخل على المسلمين شيئاً كثيراً من الاسرائيليات الباطلة المخترعة وخفي علىٰ كثير من المحدِّثين كذبه ودجله لتعبده» [٢] ، كما كذّبه من قبل ابن كثير في تفسيره [٣] . وروى الطبري بسنده عن جندب البجلي أنَّه ذهب إلىٰ كعب الأحبار فقدم عليه ، ثمَّ رجع ، فقال عبد الله بن عمر : «حدِّثنا ما حدَّثك ، فقال : حدَّثني أنَّ السماء في قطب كقطب الرحا ، والقطب عمود علىٰ منكب ملك . قال عبد الله لوددت أنَّك افتديت رحلتك بمثل راحلتك ، ثمَّ قال : ما تنتكت اليهودية في قلب عبد فكادت أن تفارقه ، ثمَّ قال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَـزُولَا وَلَـئِن زَالَـتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ.. ﴾ [٤] ، كفىٰ بها زولاً أن تدور» [٥] .

---

(١) كتاب الغيبة / الطوسي ٤٣٠/٤٢٠ .

(٢) تفسير المنار / محمد رشيد رضا ٨ : ٤٤٩ .

(٣) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٤ : ٥٨٦ .

(٤) فاطر : ٤١/٣٥ .

(٥) جامع البيان / الطبري ٢٢ : ١٤٥ .

القسم الرابع ـ في نفي الجهل عنه تعالىٰ

أمّا أحاديث هذا القسم فهي بخصوص تأكيد الأئمة عليهم السلام علىٰ علمه تعالىٰ بالأشياء قبل خلقها ، وأنّه لا يبدو شيء لله تعالىٰ من جهل ، وأنّ علمه بالأشياء قبل كونها ، بل متقدّم عليها بمراتب .

وأحاديث هذا القسم ليس لها عين ولا أثر في كتابات من اتّهم الشيعة بما تقدّم من تُهم وافتراءات ؛ لأنّ كلّ واحد منها يفصح عن حقيقة حاول المشنّعون علىٰ الشيعة بالبداء إخفاءها على القراء ، وإليكم تلكم الحقائق .

الحديث الأوّل :

« .. عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **« ما بدا الله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له »** »[1] .

الحديث الثاني :

« .. عن عمرو بن عثمان الجهني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **« إنّ الله لم يبدُ له من جهل »** »[2] .

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١١٤/٩ ـ باب البداء .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١١٥/١٠ ـ باب البداء .

الحديث الثالث :

«.. عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال : « لا، من قال هذا فأخزاه الله ، قلت : أرأيت ما كان وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة أَليس في علم الله؟ قال : بلىٰ قبل أن يخلق الخلق » »[1].

الحديث الرابع :

«.. عن معلىٰ بن محمد قال : سُئل العالِم عليه السلام كيف عِلمُ الله ؟ قال : « عَلِمَ ، وشاءَ ، وأرادَ ، وقدَّرَ ، وقضىٰ ، وأمضىٰ ، فأمضىٰ ما قضىٰ ، وقضىٰ ما قدَّر ، وقدَّر ما أرادَ . فبعلمه كانت المشيئة ، وبمشيئته كانت الإرادة ، وبإرادته كان التقدير ، وبتقديره كان القضاء ، وبقضائه كان الإمضاء . والعلم متقدم على المشيئة ، والمشيئة ثانية ، والإرادة ثالثة ، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء .

فلِلّٰه تبارك وتعالى البداء فيما عَلِم متىٰ شاء ، وفيما أراد لتقدير الأشياء ، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء . فالعلم في المعلوم قبل كونه ، والمشيئة في المُنْشَأ قبل عينه ، والإرادة في المراد قبل قيامه ، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عِياناً ووقتاً . والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات ذوات الأجسام ، المدركات بالحواس من ذوي لون ، وريح ، ووزن ، وكيل ، وما دبّ ودرج من إنس ، وجن ، وطير ، وسباع ، وغير ذلك ممّا يدرك بالحواس ، فَلِلّٰه تبارك وتعالىٰ فيه البداء ممّا لا عين له ، فإذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء ، والله يفعل ما يشاء .

فبالعلم علم الأشياء قبل كونها ، وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها ، وأنشأها قبل إظهارها ، وبالإرادة ميّز أَنْفُسَها في ألوانها وصفاتها ، وبالتقدير قدَّر أقواتها وعرف أولها وآخرها ، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلّهم عليها ، وبالإمضاء شرح عللها ، وأبان أمرها ، وذلك تقدير العزيز العليم » »[2] .

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١١٥/١١ ، باب البداء .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١١٥ ـ ١٦/١١٦ ـ باب البداء .

أضواء علىٰ أحاديث القسم الرابع

لا يخفىٰ علىٰ أحد وضوح المعنى الذي ينطوي عليه هذا القسم من الأحاديث في مسألة البداء ، اللّهمّ إلّا ما يكون من الحديث الرابع . وبما أنَّ الإطالة في الأحاديث الثلاثة الأُولىٰ هي إطالة في الواضحات ؛ لذا سنتركها كما هي ، لأنَّ ضوء الشمس لا يحتاج معه البصير إلىٰ إقامة الدليل عليه .

وَلَا يَصحُّ في الأفهامِ شيءٌ   إذَا احتَاجَ النَّهارُ إلىٰ دَلِيلِ

وليس ذكرها هنا إلّا من باب التذكير بأنَّ رأي الشيعة في البداء هو هذا ، وعقيدتهم في علم الله تعالىٰ هي هذه ، وليس كما تخيله المشنِّعون عليهم .

علىٰ أنَّه قد تقدَّم الكلام عن الحديث الثالث في إفتاء علماء الشيعة بتكفير من ينسب الجهل إلى الله تعالىٰ ، ووجوب البراءة منه .

وأمَّا عن الحديث الرابع فقد دلَّ علىٰ أنَّ العلم سابق علىٰ وجود الأشياء برمتها بمراتب . قال عليه السلام : « عَلِم ، وشاء ، وأراد ، وقدَّر ، وقضىٰ ، وأمضىٰ .. » .

فالعلم : ما به ينكشف الشيء . فهو علم سبحانه منذ الأزل بأنَّه سيوجِد الأشياء وهذا العلم بعينه لم يتبدل ولم يتغير بعد وجودها ، لأنَّ علمه تعالىٰ بالأشياء قبل وجودها وبعده علم واحد وهو نفس ذاته المقدَّسة ، فكما أنَّ ذاته تعالىٰ لا يمكن

وصفها بتبدل أو تغيير ، فكذا علمه تبارك وتعالىٰ ؛ لأنّه عين ذاته .

والمشيئة : هي ملاحظة الصانع منّا لشيء ما بأحوال مرغوب فيها ، توجب فيه ميلاً نحو هذا الصنع أو ذاك ، والله يتقدّس عن هكذا مشيئة لتعاليه عن الاتصاف، وإنّما المراد هو أن يكون في وجود الشيء مصلحة ما ، ويكون وجوده خيراً محضاً ، أو غالباً .

والإرادة : تحريك الأسباب نحو هذا الشيء أو ذاك بحركة نفسانية فينا ، وهذا لا يكون في إرادته سبحانه ، وإنّما المقصود هو إرادة عزم ، بل هي آكد من المشيئة وأخصّ منها .

والقدر : هو تحديد وتعيين الحدود والأوقات ، أي : أنّه قدّر الأشياء كلّها، أوّلها وآخرها ، وحدودها ، وذواتها ، وصفاتها ، وآجالها ، وأرزاقها إلىٰ غير ذلك ممّا يعتبر في كمالها وتمييزها وتشخيصها .

والقضاء : هو الإيجاب والإمضاء ، وهو الايجاد ، أي : حكم تعالىٰ بوجود تلك الأشياء في الأعيان علىٰ وفق الحكمة والتقدير .

والإمضاء : هو إنفاذ حكمه وإتمامه لكي تجيء الأشياء كما أرادها وقدّرها وقضاها ، مع أسبابها ، وشرائطها ، ومميزاتها ، ومشخّصاتها في أماكنها .

فهذه ستة أُمور لا بُدّ منها في إيجاد أيّ شيء من مخلوقاته تعالىٰ ، وإذا كانت هذه الأُمور لا تحصل منا إلّا بحيلة ، وهمّة ، وفكر ، وشوق ونحوها ، فإنَّ ذلك يستحيل بحقه تعالىٰ ، فإنّه لا يحتاج إلىٰ شيء من ذلك البتة ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَآ أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[1] .

---

(١) يس : ٨٢/٣٦.

ولقد صرَّح عليه السلام بأنَّه إذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء ، وإنَّما يحصل قبل وقوع العين المفهوم المدرك بالحواس ، أمَّا إذا وقع ذلك العين المفهوم المدرك بالحواس فلا بداء ، لأنَّ المراد بالبداء هنا هو أن يفعل ما يشاء فعله وإيجاده ، وهذا المعنىٰ لا يمكن تحققه في شيء بعدما فعله وأوجده . نعم يمكن أن يعدمه ويزيل وجوده لحكمة ومصلحة كما في النسخ وغيره وهذا أيضاً بداء ولكنَّ المراد بالبداء المنفي هو البداء في إيجاد الموجود(١) .

(١) أخذنا هذه الأضواء من شرح الأُصول والروضة للمازندراني ٤ : ٣٤١ ، ومن تعليقة السيد محمد رفيع ابن مؤمن الجيلاني على الكافي ـ نقلاً عن البداء عند الشيعة للسيد علي الفاني الأصفهاني : ٦٧ .

أحاديث أُخرىٰ في البداء

الحديث الأوّل : في الإمامة[1] :

«.. عن أبي هاشم الجعفري قال : كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعدما مضى ابنه أبو جعفر ، وإنّي لأُفكر في نفسي أُريد أن أقول : كأنَّهما أعني أباجعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسىٰ وإسماعيل ابنَي جعفر بن محمد عليهما السلام وأنَّ قصَّتَهما كقصَّتِهما ، إذ كان أبو محمد عليه السلام المرجىٰ بعد أبي جعفر . فأقبل عليَّ أبو الحسن قبل أنْ أنطق فقال : « نعم يا أبا هاشم ! بدا الله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يُعْرَفُ له ، كما بدا له في موسىٰ عليه السلام بعد مُضي إسماعيل ما كشف به حاله ، وهو كما حدَّثتك نفسك وإن كره المبطلون . وأبو محمد ابني الخلف من بعدي ، عنده علم ما يحتاج إليه ، ومعه آلة الإمامة » »[2] .

ومثل هذا الحديث ما نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام ولا يعرف له سند ، قال الشيخ الصدوق : «ومن ذلك قول الصادق عليه السلام : « ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني » »[3] . وسيتضح معنىٰ هذا الحديث ممّا يأتي :

---

(١) طُعن هذا الحديث في : بطلان عقائد الشيعه : ٢٤ ، النبيعة والسُنّة : ٦٣ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ١٠/٢٦٣ ـ كتاب الحجّة ، باب الإشارة والنص علىٰ أبي محمد أيّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام .

(٣) كتاب التوحيد / الصدوق : ١٠/٣٣٦ ـ باب البداء ، وذكره الصدوق أيضاً في كمال الدين ١ : ٦٩ ، والشيخ المفيد في المسائل الحاجبية : ١٤٣ مسألة ٣٧ .

أولاً ـ لا بداء في الإمامة :

لقد أُسيء فهم هذا الحديث من قبل بعض الكتّاب الذين اتهموا الشيعة بأنواع الاتهامات لقولهم بالبداء ، لأغراض شتىٰ ، وقد كان من بين هذه الأغراض التشكيك بعقيدة الشيعة الإمامية في مسألة الإمامة ، إذ المعروف عن الشيعة الإمامية قولهم بإمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم‌السلام ، وتعيينهم لهذا المنصب الإلهي بالنص واحداً بعد واحد . وحديث : ما بدا لله في إسماعيل .. ، وحديث : بدا لله في أبي محمد صريح بمناقضة أقوال الشيعة وادعاءاتهم علىٰ توفر النص المسبق الصريح بتعيين الأئمّة عليهم‌السلام .

هذه هي خلاصة الشبهة التي أثارها البنداري وغيره ممّن تقدّم آنفاً .

وقد صعب فهم هذا الحديث على الدكتور البنداري ، ولم يستطع أن يوفق بينه وبين ما تقدّم في القسم الثالث عن الفضيل بن يسار قال : « سمعت أبا جعفر عليه‌السلام يقول : **« العلم علمان : فعلم عند الله مخزون لم يُطلِع عليه أحد من خلقه ، وعلم علّمه ملائكته ورسله ، فما علّمه ملائكته، ورسله فإنّه سيكون ، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ، ولا رسله . وعلم عنده مخزون يقدّم منه ما يشاء ، ويؤخِّر منه ما يشاء ، ويثبت ما يشاء »** »(١) .

حيث رأىٰ أنَّ موضوع الإمامة في عقيدة الشيعة يقع في القضاء المحتوم الذي لا يجوز فيه البداء ، بينما الحديث ينص ـ بزعمه ـ علىٰ وقوع البداء في الإمامة ، وهذا ما حمله علىٰ أن يستشكل ـ بما ظنه متعارضاً ـ على السيد الخوئي قدس‌سره فقال : « يقول الخوئي : البداء الذي تقول فيه الشيعة الإمامية إنّما يقع في القضاء غير المحتوم ، أمّا

(*) وقد طُعن هذا الحديث المنسوب إلى الإمام عليه‌السلام كثيراً ، نذكر من القدماء الآمدي في الإحكام في أُصول الأحكام ٣ : ١٠٢ ، ومن المعاصرين صاحب النظرية السياسية المعاصرة ٣٩٠ ، والدكتور البنداري في : التشيّع بين مفهوم الأئمّة والمفهوم الفارسي : ٢٣٣ ، وعشرات غيرهم .

(١) أُصول الكافي ١ : ٦/١١٤ ـ باب البداء ، وقد مرَّ الكلام عن هذا الحديث في ص : ١٩٢ من هذا الفصل.

المحتوم منه فلا ، وهو في العلم المخزون الذي لا يعلمه إلّا الله . ويؤيد فكرة أنَّ البداء بمعنىٰ تغيير قضاء الله بسبب الصدقة والدعاء ، معتمداً في ذلك علىٰ ما روي عن أبي جعفر عليه‌السلام ـ ثمَّ ساق رواية الفضيل وقال ـ : وإذا عدنا إلىٰ موضوع الإمامة نجد أنَّها تقع ضمن القضاء المحتوم ، وهذا لا يجوز فيه البداء حسب رأي الخوئي . فكيف بدا لله في أمر إسماعيل أو [أبي] محمد ؟ كما أنَّ الإمامة والنص على الأئمة يقعان في العلم الذي علّمه الله ملائكته ورسله والأئمة ويعرفه بعض الناس ، وفي هذا العلم لا يكذب الله نفسه ، ولا ملائكته ، ولا رسله . فكيف بدا له في أمر إسماعيل و[أبي] محمد » (١) .

ثانياً ـ الإمامة من القضاء المحتوم :

لقد تقدَّم في البحوث التمهيدية ، أنَّ الإمامة مقام يتعين من الله سبحانه ، ولقد أُقيم الدليل هناك عليها بنوعيه : النقلي ، والعقلي ، كما ألمحنا أيضاً إلىٰ بعض المصادر السُنيّة التي صرَّحت بأسماء الأئمة من أهل البيت عليهم‌السلام ، ونزيد الأمر وضوحاً فنقول :

ورد النصّ علىٰ إمامة أهل البيت عليهم‌السلام مع التصريح بأسمائهم في كتب السُنّة كما ورد أضعاف ذلك في كتب الشيعة ، وسنذكر بعض ما ورد في المقام :

١ ـ أخرج القندوزي في ينابيع المودّة ، عن فرائد السمطين ، بسنده عن مجاهد في حديث عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم قال : « وصيي عليّ بن أبي طالب ، وبعده سبطاي الحسن ، والحسين ، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين ... إذا مضى الحسين فابنه عليّ ، فإذا مضىٰ عليّ فابنه محمد ، فإذا مضىٰ محمد فابنه جعفر ، فإذا مضىٰ جعفر فابنه موسىٰ ، فإذا مضىٰ موسىٰ فابنه عليّ فإذا مضىٰ عليّ فابنه محمد ، فإذا مضىٰ محمد فابنه عليّ ، فإذا مضىٰ عليّ فابنه الحسن ، فإذا

---

(١) التشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي : ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

مضى الحسن فابنه الحجّة محمد المهديّ فهؤلاء اثنا عشر »[(١)] .

٢ ـ وأخرج في المودّة العاشرة ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، عن رسول الله ﷺ قال : « أنا سيد النبيين ، وإنَّ أوصيائي بعدي اثنا عشر : أولهم عليّ ، وآخرهم المهديّ »[(٢)] .

٣ ـ وفي الباب المذكور أيضاً : عن سلمان الفارسي قال : « دخلت على النبي ﷺ ، فإذا الحسين علىٰ فخذيه وهو يقبل خديه ، ويلثم فاه ، ويقول : « أنت سيد ، ابن سيد ، أخو سيد . وأنت إمام ، ابن إمام ، أخو إمام . وأنت حجّة ، ابن حجّة ، أخو حجّة ، أبو حجج تسعة تاسعهم قائمهم المهديّ » »[(٣)] .

٤ ـ وأخرج عن فرائد السمطين أيضاً بسنده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ : « إنَّ خلفائي ، وأوصيائي ، وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر ، أولهم عليّ ، وآخرهم ولدي المهديّ فينزل روح الله عيسىٰ بن مريم فيصلي خلف المهديّ ، وتشرق الارض بنور ربها ، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب » »[(٤)] .

٥ ـ ذكر العارف الشيخ عبد الوهاب الشعراني في المبحث الخامس والستين ، الباب (٣٦٦) عن ابن العربي في الفتوحات المكية ما يؤكِّد بجلاء اعتقاد صاحب الفتوحات بوجود النصّ على الأئمة واحداً بعد واحد ابتداءً من أمير المؤمنين عليه السلام ، وانتهاء بالإمام الحجّة محمد بن الحسن الإمام المهديّ المنتظر عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف .

---

(١) ينابيع المودّة / القندوزي الحنفي : ٣٧١ ـ الباب ٧٦ .

(٢) ينابيع المودّة : ٧٧٤ ـ الباب ٧٧ .

(٣) ينابيع المودّة : ٧٧٤ ـ الباب ٧٧ .

(٤) ينابيع المودّة : ٣٧٧ ـ باب ٧٨ ، وانظر حديث اللوح فرائد السمطين للجويني الشافعي ٢ : ١٣٥/٤٣٢ باب ٣٢ ستجد التصريح بأسماء الأئمة عليهم السلام .

علىٰ أنَّ هذه الروايات وغيرها الكثير ممّا لا يسع المجال في تسجيلها والني وردت في كتب الجمهور ما هي إلَّا نقطة في بحر إزاء ما روته السيعة الإمامية بهذا الخصوص ، ويكفي من ذلك ما رواه الخزاز ـ أحد أعلام القرن الرابع الهجري ـ في كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر ، حيث روى النصّ علىٰ إمامتهم بأسمائهم عليهم السلام عن كلٍّ من :

ابن عباس ص/١٣ ، وابن مسعود ص/٢٣ ، وأبي سعيد الخدري ص/٢٨ ، وأبي ذر الغفاري ص/٣٥ ، وسلمان الفارسي ص/٤٠ ، وجابر بن سمرة ص/٤٩، وجابر بن عبد الله الأنصاري ص/٥٣ ، وأنس بن مالك ص/٦٨ ، وأبي هريرة ص/٧٩ ، وزيد بن أرقم ص/١٠٠ ، وأبي أُمامة ص/١٠٥ ، ووائلة بن الأسقع ص/١٠٨ ، وأبي أيوب الأنصاري ص/١١٣ ، وعمار بن ياسر ص/١٢٠ ، وحذيفة ابن أسيد ص/١٢٧ ، وعمران بن حصين ص/١٣١ ، وسعد بن مالك ص/١٣٤ ، وحذيفة بن اليمان ص/١٣٦ ، وأبي قتادة ص/١٣٩ ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام ص/١٤٣.

هذا عن طرق الشيعة إلى الصحابة في رواية النصّ ، أمَّا عن طرقهم إلى التابعين، فلا طاقة للبحث علىاستقصائها، ناهيك عن كثرة طرقهم إلى أئمتهم عليهم السلام !!

كما أنَّ حديث : « بدا الله في أبي محمد عليه السلام » وقع في باب (الإشارة والنص علىٰ أبي محمد عليه السلام) ، من كتاب الكافي . وهذا يعني وجود أحاديث صريحة أُخرىٰ في الباب تصرِّح بإمامة الحسن العسكري عليه السلام ، ولكن لم تلاحظ ، شأنها كشأن أحاديث القسم الرابع التي أُهملت في دراسة البداء عند الشيعة ، ولو استعان الدكتور البنداري بأحاديث الباب المذكور لتبيَّن له المراد من : بدا لله في أبي محمد عليه السلام ، إذ صرَّحت أحاديث الباب المذكور بإمامة أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري في حياة أخيه السيد محمد أبي جعفر ابن الإمام عليّ الهادي عليه السلام .

منها: ما رواه عن علي بن عمر النوفلي قال: «كنت مع أبي الحسن عليه السلام في صحن داره، فمرّ بنا محمد ابنه، فقلت له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك؟ فقال: «لا، صاحبكم بعدي الحسن» »[(١)].

ومنها: ما رواه عن علي بن عمرو العطار قال: «دخلت علىٰ أبي الحسن العسكري عليه السلام وأبو جعفر ابنه في الأحياء وأنا أظن أنّه هو، فقلت له: جعلت فداك مَن أخصُّ من وُلدك؟ فقال: «لا تخصّوا أحداً حتىٰ يخرج إليكم أمري». قال: فكتبت إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر؟ قال: فكتب إليَّ: في الكبير من ولدي، قال: وكان أبو محمد أكبر من أبي جعفر ـ أي السيد محمد »[(٢)].

ومنها: ما رواه عن أبي بكر الفهفهي قال: «كتب إلي أبو الحسن عليه السلام: «أبو محمد ابني أنصح آل محمد غريزة، وأوثقهم حجّة، وهو الأكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عرى الإمامة وأحكامها، فما كنت سائلي فسله عنه، فعنده ما يُحتاج إليه» »[(٣)].

ومنها: ما رواه عن علي بن مهزيار قال: «قلت لأبي الحسن عليه السلام إن كان كون ـ وأعوذ بالله ـ فإلىٰ مَن؟ قال: «عهدي إلى الأكبر من ولدي» »[(٤)].

ومن هنا يتضح قول الإمام عليه السلام: «بدا الله في أبي محمد عليه السلام بعد أبي جعفر ما لم يكن يُعرف له».

أي ظهرت الحقيقة التي جهلها البعض بعد موت السيد محمد ابن الإمام الهادي عليه السلام.

---

(١) أُصول الكافي ١: ٢/٢٦٢ ـ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي محمد عليه السلام.
(٢) أُصول الكافي ١: ٧/٢٦٢ ـ الباب السابق.
(٣) أُصول الكافي ١: ١١/٢٦٣ ـ الباب السابق.
(٤) أُصول الكافي ١: ٦/٢٦٢ ـ الباب السابق.

وبعبارة أُخرىٰ ، أنَّ بعض الناس كانوا يظنون بإمامة السيد محمد بعد وفاة أبيه . ولكن حين توفاه الله في حياة أبيه عليه‌السلام ظهر لهم الواقع من الله سبحانه وتعالىٰ بأنّه ليس الأمر كما كانوا يظنون ، وإنَّما الإمامة هي للحسن العسكري بعد أبيه عليهما‌السلام . وهذا هو معنى البداء في الرواية بدليل ما قدّمناه من تـوافـر النـصّ عـلىٰ إمـامة الحسن عليه‌السلام في حياة أخيه السيد محمد ، بل وقبل أن يُخلق أيضاً ؛ لأنَّ الإمامة من المحتوم الذي لا يُغيَّر ولا يبدَّل .

وأمَّا عن عدم معرفة بعض الناس بإمامة الحسن العسكري عليه‌السلام ، فلا يعني كونها من القضاء غير المحتوم ، فكما أنَّ قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾[1] . لا يدلُّ علىٰ كون ظهور الجـزاء العـادل لاؤلئك المستهزئين أنَّه من الجزاء غير المحتوم ، فكذلك لا يعني ظهور الحق لمن جهله أنَّه لم يكن شيئاً مذكوراً.

وما يقال عن حديث : ما بدا لله في إسماعيل هو عين ما قيل هنا أيضاً ، وإن كان لا علاقة له بمسألة الإمامة في نظر الشيخ المفيد ، قال وقد سأله بعضهم عن قول الصادق عليه‌السلام : ما بدا لله في شيء ما بدا له في إسماعيل : « يعني ما ظهر لله تعالىٰ فعل في أحد من أهل البيت عليهم‌السلام ما ظهر له في إسماعيل ، ذلك أنَّه كان الخوف عليه مـن القتل مستنداً ، والظنّ به غالباً ، فصرف الله عنه ذلك بدعاء الصادق عليه‌السلام ، ومناجاته لله فيه . وبهذا جاء الخبر عن الرضا عليّ بن موسىٰ عليهما‌السلام . وليس الخبر كما ظنه قوم من الشيعة في أنَّ النصّ كان قد استقر في إسماعيل فقبضه الله إليه ، وجعل الإمامة بعده في موسى عليه‌السلام ، فقد جاءت الرواية بضد ذلك عن أئمـة آل الرسـول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فروي أنَّهم قالوا : « مهما بدا لله في شيء فإنَّه لا يبدو له في نقل نـبيّ عـن نـبوّته ، ولا إمـام

---

(١) الزمر : ٣٩/٤٨.

عن إمامته ، ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن إيمانه » »[١] .

كما بيَّن الشيخ الصدوق عدم دلالة قول الإمام الصادق عليه السلام : ما بدا لله في إسماعيل .. علىٰ إمامته ، وأرجع ذلك إلىٰ تأويلات الزيدية فقال : «قالت الزيدية : وممّا تُكذِّب به دعوى الإمامية أنَّهم زعموا أنَّ جعفر بن محمد عليهما السلام نصَّ علىٰ إسماعيل وأشار إليه في حياته ، ثمَّ إنَّ إسماعيل مات في حياته ، فقال : « ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني » فإن كان خبر الاثنا عشر صحيحاً ، فكان لا أقل من أن يعرّفه جعفر بن محمد عليهما السلام ، ويعرّف خواص شيعته ؛ لئلا يغلط هو وهم هذا الغلط العظيم .

فقلنا لهم : بم قلتم : إنَّ جعفر بن محمد عليهما السلام نصَّ علىٰ إسماعيل بالإمامة ؟ وما ذلك الخبر ؟ ومن رواه ؟ ومن تلقاه بالقبول ؟ فلم يجدوا إلىٰ ذلك سبيلاً ، وإنَّما هذه حكاية ولّدها قوم قالوا بإمامة إسماعيل ، ليس لها أصل[٢] ؛ لأنَّ الخبر بذكر الأئمة الاثنا [الاثني] عشر عليهم السلام قد رواه الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والأئمة عليهم السلام . وقد أخرجتُ ما روي عنهم في ذلك في هذا الكتاب .

فأمَّا قوله : « ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني » . فإنَّه يقول : ما ظهر لله أمر في إسماعيل ابني إذ اخترمه لِيُعلم بذلك أنَّه ليس بإمام بعدي .

وعندنا : من زعم أنَّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس فهو كافر ، والبراءة منه واجبة ـ ثمَّ روىٰ عن الإمام الصادق عليه السلام ما يدلُّ علىٰ تكفير من يزعم ذلك ، ثمَّ قال ـ : وكيف ينصُّ الصادق عليه السلام علىٰ إسماعيل بالإمامة مع فوله فيه :

---

(١) المسائل الحاجبية / الشيخ المفيد : ١٤٣ ، مسألة : ٣٧ .

(٢) قوله : ليس لها أصل . أي : دعوى النصّ علىٰ إسماعيل بالإمامة ، وليس المراد منه ما حُكيَ عن الصادق عليه السلام أنَّه قال : ما بدا لله في إسماعيل ..

«إنَّه عاص لا يشبهني ولا يشبه أحداً من آبائي»»[١].

وبهذا يتّضح أنَّ قول الصادق عليه السلام : «ما بدا الله في إسماعيل» سواء حمل علىٰ معنىٰ سلامته من القتل بفضل دعاء الإمام الصادق عليه السلام ، أو علىٰ معنىٰ إظهار الواقع المحتم بموته ، لا دلالة فيه علىٰ ما ادّعاه الدكتور البنداري في جميع الأحوال .

الحديثان الثاني والثالث : في منزلة عبد المطلب[٢]

الأوّل : «.. عن مقرن ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «إنَّ عبد المطلب ، أوّل من قال بالبداء ، يُبعث يوم القيامة أُمّة وحده عليه بهاء الملوك وسيماء الأنبياء»»[٣].

الثاني : «.. عن عبد الرحمن بن الحجاج ، وعن محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «يُبعث عبد المطلب أُمّة وحده عليه بهاء الملوك ، وسيماء الأنبياء ؛ وذلك أنَّه أوّل من قال بالبداء . قال : وكان عبد المطلب أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلىٰ رُعاته في إبلٍ قد ندَّت له فجمعها فأبطأ عليه . فأخذ بحلقة باب الكعبة وجعل يقول :

يـــاربِّ أتُـــهْلِكُ آلَكَ

إن تفعل فأمر مـا بـدا لك

فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالإبل ، وقد وجَّه عبد المطلب في كلِّ طريق وفي كلِّ شِعب في طلبه ، وجعل يصيح :

يـــا ربِّ أتُـــهلِكُ آلَكَ

إن تفعل فأمر مـا بـدا لك

ولمَّا رأىٰ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أخذه فقبّله وقال : يا بنيّ لا وجَّهتك بعد هذا في شيءٍ ، فإنّي أخاف

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة / الصدوق ١ : ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢) طُعن الحديثان في : الشيعة والسُنّة ٠ ٦٣ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٢٣/٣٧١ ـ كتاب الحجّة ، باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ووفاته .

أن تُغْتَال فَتُقْتَل » »(١) .

وهذا هو آخر ما وقفت عليه من أحاديث البداء في الكافي .

معنى الحديثين :

ما ورد في هذين الحديثين لا ينافي ما مرَّ في الحديثين : الرابع ، والخامس من أحاديث القسم الأوّل . من أنّه ما تنبّأ نبيٌّ قط حتىٰ يقرّ لله بخمس خصال ، منها البداء ، أو ما بعث الله نبيّاً قط إلّا بتحريم الخمر وأن يقرّ لله تعالىٰ بالبداء . ذلك لأنَّ عبد المطلب لم يكن من الأنبياء عليهم السلام . فالمراد إذاً أنّه أوّل من قال بالبداء من غير الأنبياء، كقولهم مثلاً : إنَّ أوّل من سجد لله في الإسلام هو علي عليه السلام ، مع أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد سبق عليّاً عليه السلام في السجود إلى الله تعالىٰ .

وقد مرَّ أنَّ البداء لا يحصل فيما أخبر الله تعالىٰ ملائكته وأنبياءه ورسله ، ولا أحد يشكّ في أنَّ الله سبحانه قد أخبر ملائكته وسائر الأنبياء والرسل عليهم السلام السابقين بنبوّة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فكيف يهلكه الله قبل نبوّته ؟

وهذا هو ما حمل القوم على الاستغراب والتعجب من هذين الحديثين بشأن عبد المطلب عليه السلام ، لأنّهم قدّروا لفظة (أمر) الواردة في قوله : (فأمر ما بدا لك) علىٰ أنّها اسم لا فعل ، بمعنىٰ أنّها (فَأَمْرٌ) لا (فَأْمُرْ) .

ولا خلاف بأنَّ تقدير هذه اللفظة علىٰ أنّها فعل لا يستوجب كلّ ذلك ، إذ يكون المعنىٰ : فَأْمُرْ بما يبدو منك في عدم إهلاكه ، أو : فَأْمُرْ في إهلاكي إذ لا طاقة لي علىٰ فراقه .

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٢٤/٣٧١ ـ الباب السابق .

بل وحتىٰ لو كان التقدير اسماً لا يستوجب ذلك أيضاً على الأقل بمنطق بعض علماء أهل السُنّة في قدرة الله تعالىٰ ؛ لأنَّ القادر علىٰ نسخ التوحيد وتكذيب نفسه وملائكته وأنبيائه ورسله ، لا يعجز من إهلاك النبيّ قبل نبوّته ، وهذا هو المستحيل في نظر الشيعة الإمامية ، لا عن عجز ، وإنَّما لوجود الصارف عنه ونزاهته عن فعل القبيح .

إذاً تعيّن أن يكون المعنىٰ ما ذكرناه ، وقد مرَّ أنَّ القول بالبداء يعني الانطلاق في رحاب الإيمان المطلق بالله تعالىٰ والاعتراف التام بعلمه ، وقدرته ، ومشيئته وإرادته ، وعدله ، وحسن قدره وقضائه ، ودليل حكمته وعطفه ورأفته بالعباد ، لذا كان جزاء أوّل من قال به من غير الأنبياء ما حكاه الحديث .

الباب الرابع

شُبهةُ تَحريفِ ٱلقُرآنِ ٱلكَرِيمِ

الفصل الأوّل :
الطعون المثارة من خلال شبهة التحريف
الفصل الثاني :
مناقشة روايات التحريف سنداً ودلالة
الفصل الثالث :
التحريف عند أهل السُنّة

الفصل الأوّل

الطّعُونُ ٱلمُثارَةُ مِنْ خِلَالِ شُبهَةِ ٱلتّحرِيفِ

تمهيد في معنى التحريف:

التحريف في اللغة: هو التغيير والتبديل[1]، والتحريف بالشيء إمالته، والتحرّف: الميل، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ ﴾[2]، أي: مائل إلىٰ جهة. والأصل في ذلك هو الحَرْف، أي الطرف والجانب.

كقولهم: علىٰ حرف من هذا الأمر، أي: منحرف عنه ومائل إلىٰ طرف أو جانب أو جهة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾[3]، أي: علىٰ وجه واحد[4].

وتحريف الكلام: العدول به عن جهته. والتحريف في القرآن: هو تغيير الكلمة عن معناها إلىٰ معانٍ أُخرى[5]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ ﴾[6]، وقوله: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾[7].

---

(١) مجمل اللغة / ابن فارس ١: ٢٢٦، تاج العروس / الزبيدي ٦: ٦٩ ـ مادة حَرَفَ.

(٢) الأنفال: ١٦/٨.

(٣) الحج: ١١/٢٢.

(٤) جمهرة اللغة / ابن دريد ١: ٥١٧، القاموس المحيط / الفيروزآبادي ٣: ١٢٧ ـ مادة حَرَفَ.

(٥) كتاب العين / الخليل ٣: ٢١١، تهذيب اللغة / الأزهري ٥: ١٤، لسان العرب / ابن منظور ٩: ٤٣ ـ مادة حَرَفَ.

(٦) البقرة: ٧٥/٢

(٧) النساء: ٤٦/٤.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الإمام الباقر عليه‌السلام في رسالته إلىٰ سعد الخير بقوله : «..**وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده**»[١] ، كما أشار إليه من بعد الإمام الكاظم عليه‌السلام في كتابه إلىٰ علي بن سويد ، بقوله : «... **ائتمنوا علىٰ كتاب الله فحرَّفوه وبدَّلوه**»[٢] . أي : حرَّفوا معانيه وبدَّلوها بمعانٍ أُخرى ما أنزل الله بها من سلطان.

أمّا في الاصطلاح : فله معانٍ كثيرة ، أهمّها :

أولاً ـ التحريف الترتيبي: أي نقل الآية من مكانها إلىٰ مكان آخر ، وسواء كان هذا النقل بتوقيف أو باجتهاد ، فلا خلاف في وقوعه ، إذ كم من آية مكية بين آيات مدنية ، وبالعكس.

ثانياً ـ التحريف المعنوي: ويراد به حمل اللفظ علىٰ معانٍ بعيدة عنه لم نرتبط بظاهره ، مع مخالفتها للمشهور من تفسيره ، وهذا النوع واقع في القرآن ، وذلك عن طريق تأويله من غير علم ، وهو محرّم بالإجماع لقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار**»[٣] ، وهو من التفسير بالرأي المنهي عنه بقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : «**من فسّر القرآن برأيه وأصاب الحق فقد أخطأ**»[٤] ، وهذا المعنىٰ منحدر عن الأصل اللغوي لتحريف الكلام.

ثالثاً ـ التحريف اللفظي، وهو علىٰ أقسام :

١ ـ **التبديل بلفظ آخر** ، كقولهم : فامضوا إلىٰ ذكر الله ، مكان : ﴿ فَاسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾[٥] ، وهذا القسم راجع إلىٰ ما يسمّىٰ بالأحرف السبعة التي لم يقم دليل علىٰ صحّتها.

---

(١) روضة الكافي ٨ : ٥٣ / ١٦.

(٢) روضة الكافي ٨ : ١٢٤ / ٩٥.

(٣) جامع البيان / الطبري ١ : ٣٤ ، الإتقان / السيوطي ٤ : ٢١٠

(٤) التبيان / الطوسي ١ : ٤.

(٥) الجمعة ٦٢ / ٩

٢ ـ **التقديم والتأخير في مواقع الألفاظ**، كقولهم: ضربت عليهم المسكنة والذّلّة، مكان: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ ﴾(١)، وهذا باطل لأنّـه يمسّ الإعـجاز القرآني من خلال التلاعب في تركيب عباراته.

٣ ـ **التحريف بالزيادة والنقصان**، وهو علىٰ ثلاثة أنحاء:

أ ـ **تحريف الحروف أو الحركات**، وهذا راجع إلىٰ القراءات القرآنية، وهو باطل إلّا في ألفاظ قليلة كقراءة قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾(٢) بكسر لفظة الأرجل ونصبها، وغيرها ممّا لم يخالف أُصول العربية وقراءة جمهور المسلمين، وورد به أثر صحيح.

ب ـ **تحريف الكلمات**، وهو إمّـا أن يكـون في أصـل المـصحف، وهـو بـاطل بالإجماع، وإمّا أن تكون زيادة لغرض الإيضاح لما عساه يشكل في فهم المراد من اللفظ، وهو جائز بالاتفاق، ونظيره ما وقع في روايات الكافي.

ج ـ **تحريف الآيات أو السور**، وهو باطل بالإجماع(٣).

هذا، وقد رافقت شبهةالتحريف في روايات الكافي الكثير من الدعاوى العريضة التي أطلقها أهل السُنّة ـ من غير تثبّت ـ بحق الشيعة، كما اتّهموا الشيعة بمختلف التُّهم والطعونالتي لم يسلم منها حتىالأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، كما اتّهموا الكليني رحمه الله بأنّه من المعتقدين بالتحريف، ولهذا فقد أصبح الكافي في نظرهم لا يستحق اهتمام الشيعة وعنايتهم به، وهذا ما يستدعي الوقوف عند هذه الدعاوىٰ ومناقشتها قبل بيان حقيقة هذه الشبهة ومقدار صحّتها في كتاب الكافي، وفيما يأتي أهمها:

---

(١) البقرة: ٦١/٢

(٢) المائدة: ٦/٥

(٣) توجد أنحاء أُخر من التحريف راجعة ـ بشكل أو بآخر ـ إلىٰ ما ذكرناه. أُنظر: البيان في تفسير القرآن/السيد الخوئي: ٢١٥، وصيانة القرآن من التحريف/ محمد هادي معرفة: ١١.

دعوى استدلال الشيعة بروايات التحريف على الإمامة

ادّعىٰ بعض الكتّاب من أهل السُنّة أنَّ روايات التحريف في كتب الشيعة ككتاب الكافي إنّما وضعت للاستدلال بها علىٰ ما ذهبوا إليه من القول بالإمامة بعد أن لم يجدوا دليلاً من القرآن الكريم والسُنّة الثابتة، وتساءل بعضهم فقال: «من حقّنا أن نسأل، لماذا لم يرد ذكر الإمامة في القرآن الكريم آخر الكتب السماوية الذي نزل لهداية هذه الأُمة التي جُعل عليٌّ إماماً لها ؟ لماذا لم تنزل آية من القرآن الكريم في هذا الصدد ؟»[1].

ثمَّ اعتبر هذا المتسائل وهو كبير علماء الهند الشيخ محمد منظور نعماني، أنَّ دعوى التحريف في القرآن الكريم هي الإجابة علىٰ هذا السؤال، بمعنىٰ أنَّ الشيعة الإمامية يدّعون نزول آيات صريحة بالإمامة، ولكنها حرّفت أو حذفت من القرآن، أو بمعنى آخر اعتبر القول بالإمامة هي النتيجة الحتميّة للقول بالتحريف عند علماء الشيعة كالكليني وغيره، لعدم وجود آية في كتاب الله تدلّ عليها !!

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام / محمد منظور نعماني: ١٩٥

زيف هذه الدعوىٰ

وممّا يبين زيف هذه الدعوىٰ، هو ما مرَّ في البحوث التمهيدية من استدلال الشيعة الإمامية علىٰ إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بالأدلة النقلبة من القرآن الكريم، والسُنّة النبويّة المتواترة، أو المقطوع بصحتها عند أهل السُنّه، زياده على الأدلة العقلية التي لا يمكن إنكارها إلّا عن شبهة، أو عناد.

ومن حق كلّ باحث أن يسأل (كبير علماء الهند) الشيخ محمد منظور نعماني، ويقول: لِمَ لَمْ تقم يا شيخ ولو بيّنة واحدة علىٰ صدق هذه الدعوىٰ؟ أليس من شرط قبول دعواك أن تقيم علىٰ صدقها البيّنات، أم ماذا ؟!

والدَّعَاوَىٰ مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيها بَيِّنَاتٍ، أَبنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ

فهذه كتب الشيعة في العقائد قد ملأت ما بين الخافقين، وعرفها كلّ قاصٍ ودانٍ، أمَا كان الأجدر بك يا شيخ أن تأخذ منها ولو عيّنة واحدة لترزق بها دعواك القبول ؟!

ومن المؤسف حقاً أن نجد مبل هذا الزعم عند الدكتور أحمد محمد جلي الذي نسج علىٰ منوال الشيخ محمد منظور نعماني، في حديثه عن شبهة التحريف في كتاب الكافي، حيث قال: «وكتاب الكليني هذا مليء بهذه المزاعم المنحرفة، والتي تهدف في الأساس إلىٰ إثبات إمامة علي بن أبي طالب [عليه السلام] والأئمة من بعده [صلوات الله عليهم]،

من ذلك ما رواه الكليني عن أبي بصير..»[(١)].

ثمَّ ساق رواية أبي بصير، وسيأتي ما فيها عند الحديث عن الرواية الحادية والخمسين من الروايات التي شُنّع بها على الشيعة في التحريف، كما سيتضح في الفصل الثاني من هذا الباب أنّ من مُلِئ بتلك المزاعم المنحرفة هو ليس الكافي.

نعم، قال ذلك موحياً لقرائه أنَّ دليل الشيعة علىٰ ما يذهبون إليه لا يعدو هذه الروايات من الكافي.

لقد تجنى الدكتور أحمد محمد جلي على الحقيقة كثيراً كما تجنىٰ عليها الشيخ محمد منظور نعماني، وهما يعلمان ما جرت عليه عادة علماء الشيعة في احتجاجاتهم علىٰ مخالفيهم، إذ التزم علماء الشيعة، وكتّابهم منهجاً لا يحيدون عنه في الاحتجاج علىٰ مخالفيهم في مثل هذه المسائل، فهم يحتجون أمَّا بظواهر الكتاب العزيز، أو السُنّة المتواترة، أو المقطوع بصحتها، وإذا ما تنزّل الاستدلال فهو يكون علىٰ سبيل الاستظهار علىٰ غيرهم. فأمَّا أن يحتجوا عليهم بأخبارهم هم وحدهم التي لا يعرفها غيرهم، فهذا ما لم يفعله أحدٌ منهم قط، وهذا ما نبّه عليه السيد المرتضىٰ ﷺ قبل ألف عام[(٢)].

وأمَّا ما ورد بخلاف هذا المنهج فهو لا يعدو كتب الحديث في الأغلب، وما خرج عنها فهو من قبيل الاستئناس والموافقة لما في كتب الجمهور ليس إلّا.

ولقد تجاهل الدكتور أحمد محمد جلي في كلامه المتقدِّم جميع الحقائق التي أثبتت إمامة أمير المؤمنين ﵇، فضلاً عن تجاهله لما ذكره هو في كتابه من النصوص التي احتج بها الشيعة لإثبات ذلك، تلك النصوص التي حاول ما استطاع أن يصرف

---

(١) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين /د. أحمد محمد جلي: ٢٧٧.

(٢) رسائل الشريف المرتضىٰ ـ المجموعة الأولىٰ /المسائل التبانيات: ٢٧.

دلالتها إلىٰ غير الوجه المراد في كتاب الله تعالىٰ وسنّة رسوله الكريم، بعد أن عجز عن إنكارها ؛ لأنّها لست من قبيل ما ادّعاه على الكافي، وإنّه ليعلم ـ قبل غيره ـ بأنّ ما ذكره منها يكفي لتكذيب ما ادّعاه.

أوّلاً ـ احتجاج الشيعة بالقرآن الكريم :

وكيف لا يحتجُّ الشيعة بكتاب الله تعالىٰ الذي زخرت آياته بالتصريح والتلميح بولاية عليّ عليه السلام علىٰ جميع من آمن بالله، ورسوله، واليوم الآخر، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[1].

فهل كانت هذه الآية في نظر الدكتور من الآيات المحرَّفة عند الشيعة التي ملئ منها الكافي !! كما يزعم ؟!

وهل كانت في نظر الشيخ محمد منظور نعماني ليست من القرآن الكريم ؟

وهل استدلَّ الشيعة بالتحريف المدَّعىٰ، أو بما عندهم هم وحدهم من الروايات علىٰ أنَّ لفظ (الولي) الوارد في هذه الآية ـ التي أنكر وجودها الشيخ النعماني الهندي ـ هو الأَولىٰ بالتصرُّف ؟!

أم كان استدلال النبيعة بالقرآن الكريم، والروابات التي لا ينكرها محدِّثو الجمهور، والأدب العقائدي الذي احتجَّ به النحاة لضبط مقاييس اللغة واشتقاقاتها ؟

ثمَّ لا أدري ما يقول الدكتور والنعماني عن حديث الغدير، هل جاء علىٰ أسر آيات محرَّفة في الكافي، أو تنفيذاً لأمره تعالىٰ بقوله الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا

(١) المائدة: ٥ / ٥٥.

أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[1] ؟

لقد مرَّ في البحوث التمهيدية أنّ الإمامة هي عهد الله بنصِّ الكتاب الكريم، قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّالِمِينَ ﴾[2]، وقد تبين هناك أنّ إبراهيم عليه السلام لم يطلب من الله تعالى الإمامة إلّا لصنفين من ذريته، وهما من كفر ثمَّ آمن بالله، ومن لم يكفر بالله طرفة عين، فجاء الجواب العظيم ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّالِمِينَ ﴾.

وهذا الاستدلال الذي لو أُضيف إلىٰ من هو الولي في القرآن الكريم، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعاني التي انطوت عليها آية المباهلة من قوله تعالىٰ ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ ٱلعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَعْنَةَ ٱللهِ عَلَىٰ ٱلْكَاذِبِينَ ﴾[3]، مع معرفة المراد من ﴿ أَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾، مع قوله تعالىٰ في آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[4]، مع الآيات الأُخرى التي أشارت إلىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـ وسيأتي قبس منها ـ باعتباره القدوة الواجب الاقتداء به من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، والنظر إلىٰ كلّ هذه الآيات ـ مع ما اختص به أمير المؤمنين عليه السلام من مناقب، ومزايا، وصفات ـ بغير المنظور الذي اعتاد هـؤلاء الكتّاب النظر إلى الحقائق من خلاله، لأعذروا الشيعة علىٰ ما يعتقدون، أو علىٰ الأقل لم يبهتوهم بكلّ إفك عظيم.

وفيما يأتي قبس من الآيات التي أشارت إلى القدوة من بعد الرسول صلى الله عليه وآله:

(١) المائدة: ٥ / ٦٧.

(٢) البقرة: ٢ / ١٢٤، وقد مرّ تفسيرها في البحوث التمهيدية ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) آل عمران: ٣ / ٦١.

(٤) الأحزاب: ٣٣ / ٣٣، وقد مرّ تفسيرها في البحوث التمهيدية ١: ٧٣ ـ ٩٠.

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[(١)].

جاء في نظم درر السمطين، عن أبي برزة الأسلمي أنّه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ ووضع يده علىٰ صدر نفسه، ثمَّ وضعها علىٰ يد عليّ وهو يقرأ: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: لما نزلت ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾، قال النبيّ ﷺ: «أنا المنذر وعليٌّ الهادي، وبك يا عليٌّ يهتدي المهتدون من بعدي» »[(٢)].

وأخرج المتقي الهندي، عن الديلمي في فردوس الأخبار بسنده عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: « أنا المنذر وعليٌّ الهادي، وبك يا عليٌّ يهتدي المهتدون من بعدي »[(٣)].

وذكر الحاكم الحسكاني الحنفي هذه الآية الشريفة، وقول رسول الله ﷺ في تفسيرها، مخرجاً ذلك من سبعة عشر طريقاً كلّها موصولة الإسناد إلىٰ رسول الله ﷺ[(٤)].

أقول: لو لم يكن في القرآن الكريم إلّا هذه الآية، وفي السُنّة المطهّرة إلّا هذا الحديث الشريف المفسّر لها، لما احتاجت الشيعة إلىٰ دليل آخر علىٰ صحّة ما تقول.

ولكن كيف هذا مع قول ابن عباس: «ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالىٰ ما نزل في عليٍّ»[(٥)].

---

(١) الرعد: ١٣ / ٧.

(٢) نظم درر السمطين / الزرندي الحنفي: ٨٩.

(٣) كنز العمال ١١: ٦٢٠ / ٣٣٠١٢.

(٤) شواهد التنزيل / الحاكم الحسكاني الحنفي ١: ٢٩٥ ـ ٣٠٢ / الأحاديث: ٣٩٣ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠١ ـ ٤١٦، والكتاب بجزئيه خصّص لبيان الآيات النازلة في عليٍّ وأهل بيته عليهم السلام، وهو يقع في ثمانمائة صحيفة تقريباً.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٣٩ / ٤٩.

وقول مجاهد بن جبرالمكي: «نزلت في علي سبعون آية لم يشركه فيها أحد»(١).

وقول يزيد بن رومان: «ما أُنزل في أحد من القرآن ما أُنزل في علي»(٢).

وقول عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ: «لقد نزلت في علي ثمانين [ثمانون] آية صفواً في كتاب الله ما يشركه فيها أحد من هذه الأُمّة»(٣).

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾(٤).

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله تعالىٰ: «﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِن رَّبِّهِ ﴾ رسول الله ﷺ ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ علي بن أبي طالب خاصة»(٥).

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾(٦).

جاء في الفصول المهمة، ونظم درر السمطين، والصواعق المحرقة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال عند نزول هذه الآية لعلي عليه السلام: **«هم أنت وشيعتك، تأتي انت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، ويأتي عدوك غضاباً مقمحين»**(٧).

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٤١ / ٥٠.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٤١ / ٥٣.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٤٢ / ٥٥، وانظر مقدّمة تحقيق تفسير الحبري بقلم السيد محمد رضا الجلالي، حيث جمع فيها تحت عنوان: «الصلة بين القرآن والإمام» ص ١٥٣ ـ ١٦٣ نصوص أهل السُنّة التي تبين حقيقة هذه الصلة التي أنكر وجودها الشيخ محمد منظور نعماني، وكفر بهذه الصلة من سيأتي ذكره في الاتهام الثاني.

(٤) هود: ١١ / ١٧.

(٥) نظم درر السمطين: ٩٠.

(٦) البينه: ٩٨ / ٧.

(٧) الفصول المهمة / ابن الصباغ المالكي: ١٢٢، ونظم درر السمطين: ٩٢، والصواعق المحرقة: ١٥٩ ـ في الآية الحادية عشرة من الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام.

ويؤيده ما أخرجه سبط ابن الجوزي، عن أبي سعد الخدري قال: «نظر النبي ﷺ إلىٰ علي بن أبي طالب فقال: « هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة »»[١].

ويؤيده أيضاً ما ذكره ابن حجر في صواعقه، عن أحمد بن حنبل في المناقب أنّه روىٰ عن النبيّ ﷺ أنّه قال لعلي عليه السلام: « أما ترضىٰ أنك معي في الجنة والحسن والحسين، وذريتنا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذريتنا، وشيعتنا، عن أيماننا وشمائلنا »[٢].

ولعمري هل يعلم الدكتور أحمد محمد جلي، والشيخ محمد منظور نعماني كيف سُجّلت هذه الآية المباركة في بعض كتب التفسير السُنّية كالدرّ المنثور مثلاً ؟!

إنّها سُجلت برواية السيوطي عن أُبي بن كعب هكذا:

«ما كان الناس إلّا أُمة واحدة، ثمّ أرسل الله النبيين مبشّرين ومنذرين يأمرون الناس يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويعبدون الله وحده، وأولئك عند الله هم خير البرية»[٣] !!

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَسْؤُولُونَ ﴾[٤].

هذه الآية عدّها ابن حجر من الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام، ونقل عن الواحدي المفسّر، أنّه قال في الآية: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَسْؤُولُونَ ﴾، أي: عن ولاية

---

(١) تذكرة الخواص / سبط ابن الجوزي الحنبلي: ٥٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٥٩.

(٣) الدر المنثور / السيوطي ٨: ٥٨٧، وسيرد تشويه سورة البينة بكاملها برواية السيوطي في الدر المنثور عن أُبيّ بن كعب، في الفصل الأخير من هذا الباب، برقم المثال (٨٧) من امثلة التحريف عند أهل السُنّة.

(٤) الصافات: ٣٧ / ٢٤.

علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيته، ثمَّ أورد بعد ذلك جملة من الأحاديث المؤيدة لقول الواحدي، فكان أوّلها حديث الثقلين[١].

ونقل العلّامة الأميني في الغدير قول الآلوسي في هذه الآية فقال ما نصه:

«وقال الآلوسي في تفسيره ٢٣ ص ٧٤ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ ﴾، بعد عدّ الأقوال فيها: وأُولىٰ هذه الأقوال أنَّ السؤال عن العقائد والأعمال، ورأس ذلك: لا إله إلّا الله، ومن أجَلِّهِ: ولاية عليّ كرم الله تعالىٰ وجهه»[٢].

ونكتفي بهذا القدر من الآيات الشريفة المنيرة إلى القدوة التي يجب الاقتداء به من بعد الرسول، اذ لا طاقة لصدر البحث على استيعاب جميع الآيات النازلة في عليٍّ عليه السلام، وما قاله المفسِّرون بشأنها، وما أخرجه المحدِّثون من الأحاديث الصحيحة في تفسيرها.

ثانياً ـ السُنّة النبويّة تفضح أرباب هذه الدعوىٰ:

ثمَّ لو افترضنا عدم وجود آية واحدة في القرآن الكريم تعيِّن للمسلمين الإمام الذي يخلف الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، أفلا تكفي السُنّة المطهّرة في تنصيب أمير المؤمنين عليه السلام، خليفة، وإماماً، وهادياً مهدياً ؟!

أليست رزية يوم الخميس ـ وما أدراك ما يوم الخميس ـ كافية لإزاحة الستار عن الحقائق المرّة التي لا يستسيغها المقتدون بالسياسة التي طالما حاولت يدها إخفاء تلكم الحقائق عن عمد وإصرار ؟

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٤٩، في الآية الرابعة من الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام.

(٢) الغدير ١: ٣٨٨.

أليس في حديث الغدير موعظة لمتعظ ؟ والله تعالىٰ يقول: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً ﴾[(١)].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[(٢)].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً ﴾[(٣)].

ومن هنا يحقّ لي أن أسأل هؤلاء الكتّاب وأقول لهم:

أمّا وجدتم في حديث الثقلين ذكرى لمعتبر ؟

أمّا وجدتم في (سفينة نوح) نجاة لمعتصم ؟

أمّا وجدتم في (باب حطة) سبيلاً للمغفرة ؟

ثمّ ماذا يقول هؤلاء الكتّاب عن مناقب أمير المؤمنين علي عليه السلام وفضائله الجمة، التي قال أحمد بن حنبل عنها ـ كما في رواية الحاكم ـ: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب عليه السلام»[(٤)]، والتي تكفي كلّ واحدة منها لأن يكون علي لا سواه المؤهّل الشرعي الوحيد من بين الصحابة للإمامة والخلافة؟

كما شهد الصحابة بمناقب علي عليه السلام، وما عنده من السوابق التي انعدم نظيرها في مجد الصحابة، ولو أنّ واحدة منها قسمت بين الخلق لوسعتهم خيراً.

---

(١) النساء: ٤ / ٦٦.

(٢) ق: ٥٠ / ٣٧.

(٣) الإنسان: ٧٦ / ٢٩.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٠٧، ورواه في شواهد التنزيل ١: ١٩ / ٧ و ٨ و ٩ من ثلاثة طرق عن أحمد.

قال الحاكم الحسكاني: «أخبرنا محمد بن علي بن محمد المقري بقرائتي عليه من أصل سماعه، أخبرنا محمد بن الفضل بن محمد، أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، أخبرنا الحسين بن حريث أبو عمار، أخبرنا المفضل بن موسىٰ، عن فطر، عن أبي الطفيل، عن بعض أصحاب النبيّ ﷺ قال: لقد سبق لعلي بن أبي طالب عليه السلام من المناقب ما لو أنَّ واحدة قسّمت بين الخلق وسعتهم خيراً.

ثمَّ قال الحاكم الحسكاني: فضل بن الشيباني من أئمة الفقهاء بمرو، ورواه غيره عن فطر بن خليفة كذلك أيضاً، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي من الصحابة، وهذا إسناد صحيح علىٰ شرطهم، وحديثهم مخرج في الصحاح. ورواه يزيد بن هارون الواسطي، وهو إمام في الحديث، عن فطر في الرملة»[1].

ثمَّ روى بسنده عن ابن عباس أنَّه قال: «لقد سبقت لعلي من السوابق ما لو قسمت واحدة منها بين جميع الخلائق لأوسعتهم خيراً»[2].

ثمَّ نقل عن ابن عمر أنَّه ردَّ علىٰ نافع بن الأزرق حين قال: والله إني لابغض عليّاً، بقوله: «أبغضك الله، تبغض رجلاً سابقة من سوابقه خير من الدنيا وما فيها»[3].

ونقل أيضاً قول مجاهد: «إنَّ لعلي عليه السلام سبعين منقبة ما كانت لأحد من أصحاب النبيّ ﷺ مثلها، وما من شيء من مناقبهم إلَّا وقد شركهم فيها»[4].

وعن عكرمة الذي منعه نفاقه عن الإفشاء بما يعلم عن علي عليه السلام، قال: «إني

---

(١) شواهد التنزيل ١: ١٨ / ٦.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٢٠ / ١١.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٢٠ / ١٢.

(٤) شواهد التنزيل ١: ١٧ / ٤.

لأعلم أنَّ لعلي منقبة لو حدَّثت بها لنفدت أقطار السموات والأرض.

أو قال: الأرض»[1].

وإليك جملة من الأحادبث الشريفه التي تبيّن من هو علي بن أبي طالب عليه السلام، مع طائفة يسيرة من مناقبه، وإن كان مامرَّ في البحوث التمهيدية يغني عن ذكر هذا كله.

١ ـ أخرج سبط ابن الجوزي الحنبلي، عن أحمد بن حنبل أنَّه قال في مسنده في الفضائل: «حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن خالد بن معدان، عن زادان، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: «**كنت انا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله تعالىٰ قبل ان يُخلق آدم بأربعة آلاف عام، فلمّا خُلق آدم قُسّم ذلك النور جزئين: فجزء أنا، وجزء علي**».

وفي رواية: «**خُلقت أنا وعلي من نور واحد**».

فإن قيل: قد ضعّفوا هذا الحديث!

فالجواب: إنَّ الحديث الذي ضعّفوه غير هذه الألفاظ، وغير الإسناد.

أمَّا اللفظ: «**خُلقت أنا وهارون بن عمران، ويحيىٰ بن زكريا، وعلي بن أبي طالب من طينة واحدة**، وفي رواية: **خُلقت أنا وعلي من نور، وكنّا عن يمين العرش قبل ان يخلق الله آدم بألفي عام، فجعلنا نتقلب في أصلاب الرجال إلى عبد المطلب**».

وأمّا الإسناد: فقالوا في إسناده محمد بن خلف المروزي، وكان مغفَّلاً، وفيه أيضاً جعفر بن أحمد بن بيان، وكان شيعياً!

والحديث الذي رويناه يخالف هذا اللفظ.

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٢١ / ١٣.

والإسناد رجاله ثقات.

فإن قيل: فعبدالرزاق كان يتشيع!

قلنا: هو أكبر شيوخ أحمد بن حنبل، ومشىٰ إلىٰ صنعاء من بغداد حتىٰ سمع منه، وقال: ما رأيت مثل عبد الرزاق، ولو كان فيه بدعه لما روى عنه، وما زال إلىٰ أن مات يروي عنه»[١] انتهىٰ.

﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾[٢].

٢ ـ أخرج الحاكم النيسابوري بسنده عن أبي ذر الغفاري أنَّه قال: «قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصىٰ عليّاً فقد عصاني»»[٣].

٣ ـ وفي كنز العمال: «مكتوب في باب الجنة قبل أن يخلقَ السموات والأرض بألفي سنة: لا إله إلّا الله محمد رسول الله، أيّدته بعليٍّ»[٤].

أقول: أخرجه عن العقيلي في الضعفاء، ولكن روىٰ مثله عن الطبراني في الكبير، والأوسط وعن الخطيب في المتفق والمفترق، وعن ابن عساكر أيضاً.

٤ ـ وفيه أيضاً ما أخرجه عن الترمذي في السنن وكتاب المناقب في حديث المناجاة عن جابر عن النبيّ ﷺ أنَّه قال: «ما أنا انتجيته، ولكن الله انتجاه»[٥].

---

(١) تذكرة الخواص: ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) الأنعام: ٦ / ٦٦.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ١٢١.

(٤) كنز العمال ١١: ٦٢٤ / ٣٣٠٤٢.

(٥) كنز العمال ١١: ٥٩٩ / ٣٢٨٨٢.

قال ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: «أنَّه ﷺ انتجا عليّاً يوم الطائف، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه !!! فقال ﷺ: « ما انتجيته ولكن الله انتجاه »»[(١)].

٥ ـ وفي النهاية: قال رسول الله ﷺ لعلي عليه‌السلام: « أنت الذائد عن حوضي يوم القيامة، تذود عنه الرجال كما يذاد البعير الصَّادُ»[(٢)].

٦ ـ وفي طبقات الحنابلة: «قيل للإمام أحمد بن حنبل: ما تقول في حديث علي قسيم النار ؟

قال: وما تنكرون من ذلك ؟!

ألسنا روينا: يا علي لا يحبك إلَّا مؤمن، ولا يبغضك إلَّا منافق ؟

قالوا: بلىٰ.

قال: فأين المؤمن ؟

قالوا: في الجنة.

قال: وأين المنافق ؟

قالوا: في النار.

قال: فعلي قسيم النار»[(٣)].

٧ ـ وفي الصواعق المحرقة، أخرج عن ابن السماك، عن أبي بكر أنَّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا يجوز أحد الصراط إلّا من كتب له علي الجواز »[(٤)].

---

(١) الفصول المهمة / ابن الصباغ المالكي: ٣٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث / ابن الأثير الشافعي ٣: ٦٥.

(٣) راجع: الشيعة في عقائدهم واحكامهم / السيد أمير محمد الكاظمي القزويني: ٦٤ ـ نقله عن طبقات الحنابلة.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٢٦ ـ باب / ٩.

٨ ـ وفي الرياض النضرة، عن عائشة قالت: رأيت أبا بكر يكثر النظر الى وجه علي، فقلت: يا أبت ! أراك تطيل النظر إلىٰ وجه عليّ، فقال: يا بنيّة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «النظر إلىٰ وجه عليّ عبادة»[1].

وقد أخرج هذا الحديث ابن حجر في صواعقه أيضاً[2].

أقول:

لقد طال وقوف القوم بعد السقيفة علىٰ باب فاطمة الزهراء عليها السلام لإخراج مَن النظر إلىٰ وجهه عبادة لأجل المبايعة قسراً كما نصَّت عليه سائر كتب التاريخ، وهذا ممّا لا يحتاج إشارة إلىٰ مصدر لأنّه من الأحداث العظام التي تناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل، ويعرفه المتشيّعون حتى الأطفال منهم، لأنهم أكثر أُمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولاءً لعليٍّ عليه السلام واقتداءً به من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما خلاهم فلا !!

وقد روىٰ حديث النظر إلىٰ وجه علي عبادة، الطبراني في الكبير، والحاكم عن ابن مسعود وعن عمران بن حصين، وابن عساكر عن عائشة، وأخرج في الفردوس عن عائشة حديث: «ذكر عليّ عبادة»، وقد نصَّ علىٰ كلّ ذلك المتقي الهندي في كنز العمال[3] إلىٰ غير ذلك من مناقبه عليه السلام وفضله وسوابقه التي لم يسبقه إليها سابق ولم يلحق بذيلها لاحق، ممّا يتعذّر الإلمام بأطرافها في هذا الجواب السريع.

ويمكن لمن رام المزيد منها أن يرجع إلىٰ ما كتبه العشرات من أعلام أهل السُنّة حول مناقبه عليه السلام.

---

(١) الرياض النضرة / المحب الطبري ٢: ٢١٩.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٧٥ من المقصد الخامس.

(٣) كنز العمال ١١: ٦٠١ / ٣٢٨٩٤ و ٣٢٨٩٥، ١١: ٦٢٤ / ٣٣٠٣٩.

ثالثاً ـ الأعلم هو الأولىٰ بالإمامة والخلافة من غيره :

ولو افترضنا أنَّ الصحابة قد ساووه في كلّ ما تقدَّم، بحيث لا تكون له عليه السلام مزية فيها علىٰ أحدهم تستوجب تقديمه خليفة وإماماً !!

أفلا يحتم إجماع الأُمّة علىٰ أنّه أعلم الناس بكتاب الله عزّ وجلّ، وأقضى الأُمّة بعد نبيّها صلى الله عليه وآله وسلم تقديمه عليه السلام علىٰ من تقدَّمه ؟!

جاء في مجمع الزوائد للهيثمي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **من استعمل عاملاً من المسلمين، وهو يعلم أنّ فيهم أولىٰ منه، وأعلم بكتاب الله وسنّة نبيّه، فقد خان الله، ورسوله، وجميع المسلمين** »(١) .

وبعد، فهل يجوز شرعاً على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يستعمل علىٰ أُمّته غير باب مدينة علمه؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **أنا مدينة العلم وعليّ بابها** » ؟

نعم، يجوز في شرع الدكتور أحمد محمد جلي ـ الذي أنكر صحّة حديث مدينة العلم ـ أن يترك النبيّ أمر أُمّته إلى السقيفة، لكي يُرشّح للخلافة من خلال أحداثها السريعة الخاطفة من قال: «أقيلوني»، ولا يستشار في ذلك أيّ نفر من (ذوي القربى) لا سيّما من يقول: « **سلوني قبل أن تفقدوني** » !!

وليت شعري كيف لا يفرّق العاقل بين «أقيلوني» وبين «سلوني» ؟!

إنّ كلمة «سلوني» التي لم يقلها من الصحابة غير عليّ عليه السلام، تدلّ على اشتمال قائلها علىٰ علوم الدين كلّها ـ من ألفها إلىٰ يائها ـ لأنّها كلمة مطلقة لم تقيّد أسئلة السامعين بكميّة ولا نوعية، وليس من المعقول أن يغرر العاقل بنفسه وهو يقولها أو مثلها وهو يعلم عجزه عن الإجابة على معضلات المسائل، وهذا ما لا يمكن أن

---

(١) مجمع الزوائد / الهيثمي ٥ . ٢١١ .

يصدر عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لو كان كذلك.

وإن دلّ هذا علىٰ شيء إنّما يدلّ علىٰ أنَّ من يقولها لا بُدَّ وأن يكون قد اندمج علىٰ مكنون علم جمّ لو أباح به كلّه لاضطرب القوم اضطراب الأرشية في الطويّ البعيدة، وهذا ما لم يحصل لأيّ فرد من الصحابة سوىٰ عليّ عليه السلام، فهو القائل:

«.. بل اندمجت علىٰ مكنون علم لو بحت به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطويّ البعيدة» (١).

ولا ريب أنّه عليه السلام كان قادراً من خلال هذا المكنون أن يحل كلّ معضلة ونازلة كادت أن تهلك غيره لولاه، حتىٰ قال قائلهم: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو حسن.

وهو في الوقت الذي كان يقول فيه علىٰ مرأى ومسمع الجميع: **«سلوني قبل أن تفقدوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلّا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلّا وأنا أعلم بليلٍ نزلت، أم بنهار، أم في سهل، أم في جبل»** (٢).

كان يرى غيره فَهمَ (الأبّ) من التكلّف (٣)، ولا يدري ما معنىٰ

---

(١) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ١: ٢١٣ / ٥، وبشرح الشيخ محمد عبده ١: ٤٦ والمعنىٰ، أي كاضطراب حبال الدلاء الممتدة في أعمق الآبار.

(٢) الطبقات الكبرىٰ / ابن سعد ٢: ٣٣٨، الجامع لاحكام القرآن / القرطبي المالكي ١: ٣٥، شواهد التنزيل / الحاكم الحسكاني الحنفي ١: ٣٠ / ٣٠ و ١: ٣١ / ٣١ و ٣٣ و ١: ٣٣ / ٣٧، البرهان / الزركشي ٢: ١٥٧، الإتقان / السيوطي ٤: ٢٣٣.

(٣) ورد في تفسير الكشاف للزمخشري ٤: ٢٢٠ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ عَبَسَ: ٨٠ / ٣١، أنّه سُئل أبو بكر عن معنىٰ الأبّ؟ فقال: «أي سماء تظلني، وأي أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا علم لي به».

قال الزمخشري: وعن عمر أنّه قرأ هذه الآية فقال: «كلّ هذا قد عرفنا، فما الأبّ؟ ثمّ رفض عصا ←

(الكلالة)[١] !

ناهيك عن اعتراف الصحابة أنفسهم بتفوقه عليهم علماً وفضلاً ومنزلة، وقد ذكرنا في آخر البحوث التمهيدية اعتراف الخصم اللدود ـ معاوية بن أبي سفيان ـ بذلك في رسالته التي بعثها إلىٰ محمد بن أبي بكر والتي خشي من ذكرها المؤرخون لما فيها ممّا لا يحب سماعه الذين مردوا على النفاق.

وهذا ابن عمر يقول: «علي أعلم الناس بما أُنزل علىٰ محمد[ﷺ]»[٢].

وهذا ابن مسعود يقول: «إنَّ القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف، ما منها حرف إلّا له ظهر وبطن، وإنَّ عليّاً بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن»[٣].

وهذا ابن عباس يقول: «عِلْمُ النبيّ ﷺ من عِلْمِ الله وعِلْمُ عليٍّ من عِلْمِ النبيّ، وعلمي من عِلْمِ عليٍّ. وما علمي وعلم الصحابة في علم عليٍّ إلّا كقطرة في سبعة أبحر»[٤].

وهذا عامر الشعبي يقول: «ما كان أحَدٌ في هذه الأُمّة أعلم بما في اللوحين وبما

كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلف، وما عليك يابن أُم عمر أن لا تدرى ما الأَبّ! ثمَّ قال: اتبعوا ما تبيّن لكم من هذا الكتاب، وما لا فدعوه» !!

أقول: كان علىٰ أبي حفص أن يرشدهم بالرجوع إلىٰ السُنّة فيما لم يتبين لهم من الكتاب العزيز، لا أنْ يأمرهم بتركه، ولكنّه علم أنّ رجوعهم إلىٰ السُنّة سيؤدّي إلىٰ وضع النقاط على الحروف لا إلى اهمالهم الكتاب، كما هو في تبريرات هؤلاء الكتّاب ومن سبقهم لمنعه من تدوين السُنّة المطهّرة !!

(١) ورد في جامع البيان للطبري ٩: ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٩، وفتح القدير للشوكاني ١: ٥٤٤ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ النساء: ٤ / ١٧٦، أنّ عمر قال: «لأن أكونَ أعلم بالكلالة أحب إليَّ من أن يكون لي مثل قصور الشام».

(٢) شواهد التنزيل / الحاكم الحسكاني الحنفي ١: ٣٠.

(٣) حلية الأولياء / أبو نعيم ١: ٦٥، ينابيع المودّة / القندوزي الحنفي ٠٤٤٨ ـ باب / ٦٥.

(٤) ينابيع المودّة: ٨٠ ـ باب / ١٤.

أُنزل علىٰ محمد [ﷺ] من عليّ»(١).

وهذا ابن شبرمة قاضي أبي جعفر المنصور على الكوفة يقول: «ما كان أحَـدٌ يصعد على المنبر فيقول: سلوني عمّا بين اللوحين إلَّا عليّ بن أبي طالب»(٢).

وقال عبد الملك بن أبي سليمان: «قلت لعطاء: أكان في أصـحاب محـمد[ﷺ] أعلم من عليّ ؟ قال: لا والله لا أعلمه»(٣).

وهل يفيد الدكتور أحمد محمد جلي إنكاره لصحَّة حديث (مدينة العلم) ؟!

وهل يلغي إنكاره هذا ما ثبت من اعترافات من تقدَّم بتفوق أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ جميع الأصحاب بعلم الكتاب ؟

وهل يجدي نفعاً هذا الإنكار، بعد قول رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام : « ليهنك العلم أبا الحسن، لقد شربت العلم شرباً، ونهلته نهلاً »(٤) ؟

نعم، أنكر حديث مدينة العلم فقال: «أمَّا الأحاديث الموضوعة التي استدلّ بها الشيعة فكثيرة جداً، ومن ذلك ما رواه جابر عن النبيّ ﷺ: « أنا مدينة العلم وعـليٌّ بابها »(٥).

لقد أبهت ابن تيميّة قبله أهل العلم جميعاً بهذا الحـديث أيـضاً فـقال: «هـذا الحديث ضعيف، بل موضوع عند أهل العلم بالحديث ـ ثمَّ قال ـ ولكن قد رواه

(١) سواهد التنزيل /الحاكم الحسكاني ١: ٣٦ / ٤٢.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٣٨ / ٤٦.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٣٧/ ٤٤، وانظر المزيد من هذه الأقـوال في كـتاب الغـدير للـعلّامة الأمـيني ٣: ٩٥ ـ ١٠٠.

(٤) حلية الأولياء ١: ٦٥.

(٥) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين: ١٩٤.

الترمذي وغيره، ورفع هذا، وهو كذب»[١].

أقول:

وهل يفيد تشبث الدكتور بقول ابن تيميّة، بعد قول رسول الله ﷺ: «ليهنك العلم أبا الحسن»، وبعد قول عليّ عليه السلام «سلوني»، وقول عمر، وابن مسعود، وابن عباس ؟!!

وأغلب الظن أنَّ إنكار صحَّة حديث (مدينة العلم)، إنَّما جاء بعد الاطّلاع علىٰ حديث الهيثمي آنف الذكر، ونظائره من الأحاديث الأُخرىٰ التي توجب شرعاً وعقلاً الرجوع في كلّ شيء من أمور الدين والدنيا إلى الأعلم.

علىٰ أنَّ حديث مدينة العلم صحيح لا ريب فيه، وقد نصَّ علىٰ صحَّته الطبري (ت/ ٣١٠ هـ) في تهذيب الآثار، بعد أن أورده بلفظ «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها». فقال: «وهذا خبر صحيح سنده ـ إلىٰ أن قال ـ وقد وافق عليّاً في رواية هذا الخبر عن النبيّ ﷺ، غيرُه»، ثمَّ أخرج عن ابن عباس أنَّه قال: «قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها»[٢].

كما اعترف به سبط ابن الجوزي في تذكرته[٣]، وقال بصحَّته ابن حجر الهيتمي، ووصف طرقه بالكثرة[٤].

وأخرجه الحاكم من طريقين، أحدهما: عن جابر بن عبد الله الأنصاري. والآخر: عن ابن عباس. كما أخرجه الطبراني، والترمذي عن عليّ عليه السلام كما أشار

(١) علم الحديث / ابن تيميّة: ٦٥، ثمّ كرر قوله في ص: ٢٧٦ أيضاً.

(٢) تهذيب الآثار ـ مسند الإمام علي عليه السلام / الطبري: ١٠٤ ـ ١٠٥ / ١٧٣ ـ الحديث الثامن.

(٣) تذكرة الخواص: ٤٧.

(٤) تطهير الجنان / ابن حجر الهيتمي: ٣٥ ـ مطبوع في آخر الصواعق المحرقة لابن حجر أيضاً.

إلىٰ جميع ذلك المتّقي الهندي في كنز العمال[١].

كما أشار الجزري الشافعي إلىٰ بعض طرق الحديث، ومن أخرجه، وعلّق علىٰ قول الترمذي بغرابة الحديث بما لفظه: «قلت: ورواه بعضهم عن شريك، عن سلمة، ولم يذكر فيه عن سويد.

ورواه الأصبغ بن نُباتة، والحارث عن عليٍّ نحوه.

ورواه الحاكم من طريق مجاهد، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ، ولفظه: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتها من بابها**» وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ورواه أيضاً من حديث جابر بن عبد الله، ولفظه: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب**» »[٢].

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن حديث مدينة العلم قد أُخرج في هامش أسنى المطالب[٣] للجزري الشافعي (ت / ٨٣٣ هـ) من المصادر التالية:

ـ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦ و ١٢٧.

ـ تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٠.

ـ كنز العمال ٦: ١٥٢.

ـ أُسد الغابة ٤: ٢٢.

ـ تاريخ بغداد ٤: ٣٤٨.

ـ مجمع الزوائد ٩: ١١٤.

---

(١) كنز العمال ١١: ٦٠٠ / ٣٢٨٨٩ و ٣٢٨٩٠.

(٢) أسنى المطالب: ٧١.

(٣) أُنظر: هامش (أسنى المطالب) / ص ٧٠ و ٧١.

ـ الرياض النضرة ٢: ١٩٣.

ـ كفاية الطالب: ٢٢٠.

ـ الصواعق المحرقة: ٧٣.

ـ فيض القدير ٣: ٤٦.

ـ فتح الملك العلي: ٥٥.

ـ المناقب لابن المغازلي: ٨٠.

ـ ينابيع المودّة: ٧١.

ـ كنوز الحقائق: ٤٣.

ـ نزل الأبرار: ٧٣.

وأخرجه الجزري نفسه من طريقين، ثم رواه بألفاظ أُخرىٰ.

وهذا غيض من فيض، ومن رأى العبقات، وخلاصتها سيجد مصادره بالمئات، حيث أفرد مير سيد حامد حسين الموسوي (ت/ ١٣٠٦ هـ) في كتابه الخالد: عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، مجلّدين ضخمين لهذا الحديث أحدهما لسند الحديث، والآخر لدلالته، كما أفرد السيد علي الحسيني الميلاني المجلّد العاشر كله من كتابه: خلاصة عبقات الأنوار لهذا الحديث. وسيجد القارئ فيهما ضالته، إذ سُجِّل فيهما رواة هذا الحديث ابتداءً من عصر الصحابة، فالتابعين، فتابعيهم، ومن جاء بعدهم، مع من أخرجه من علماء أهل السُنّة ومحدِّثيهم بمختلف عصورهم وعلىٰ تدرج القرون. وهذا ما يكشف عن تعصّب وعناد من أنكر صحّة هذا الحديث وادّعىٰ وضعه، كابن تيميّة، ومن تابعه.

كلمة أخيرة في تزييف هذه الدعوىٰ

إنَّ الذي بوّأ عليّاً عليه السلام منصب الإمامة، هو القرآن الكريم الذي أبىٰ أن ينالها باستحقاق من عكف ولو مرة علىٰ عبادة الأصنام، وكذلك السُنّة المطهّرة التي

حفظتها أوعية العلماء بيضاء نقيّة لا غبار عليها، كما أنّ فضائله عليه السلام التي حُسِد عليها، هي التي بوّأته هذه المنزلة، على الرغم من المحاولات العنيفة المتلاحقة، التي جرّبها أعداء الله ورسوله لطي هذه الفضائل، فما ازدادت إلّا انتشاراً وعلوّاً.

قال ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي: «فأمّا فضائله عليه السلام؛ فإنّها قد بلغت من العِظَم والجلالة والانتشار والاشتهار مبلغاً يسمج معه التعرّض لذكرها، والتصدّي لتفصيلها.. وما أقول في رجل أقرّ له اعداؤه وخصومه بالفضل. ولم يمكنهم جحد مناقبه ولا كتمان فضائله. فقد علمت انّه قد استولىٰ بنو أُمية على سلطان الإسلام في شرق الأرض وغربها، واجتهدوا بكلّ حيلة في إطفاء نوره، والتحريض عليه، ووضع المعايب والمثالب له، ولعنوه علىٰ جميع المنابر، وتوعدوا مادحيه، بل حبسوهم وقتلوهم، ومنعوا من رواية حديث يتضمّن له فضيلة، أو يرفع له ذكراً، حتىٰ حضروا أن يسمّىٰ أحد باسمه. فما زاده ذلك إلّا رفعة وسموّاً، وكان كالمسك كلما سُتِرَ انتشر عَرْفُهُ، وكلّما كُتِمَ تضوّع نشره، وكالشمس لا تستَر بالراح، وكضوء النهار إنْ حُجِبت عنه عين واحدة، أدركته عيون كثيرة.

وما أقول في رجل تُعزى إليه كلّ فضيلة، وتنتهي إليه كلّ فرقة، وتتجاذبه كلّ طائفة. فهو رئيس الفضائل وينبوعها، وأبو عذرها، وسابق مضمارها، ومُجَلِّي حَلْبَتها؛ كلّ من بزغ فيها بعده فمنه أخذ وله اقتفىٰ، وعلىٰ مثاله احتذى»(١).

إنّ احتجاج الشيعة على الخصم بإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، لم يكن يوماً من الأيام بتلك الروايات (المملوءة بالمزاعم المنحرفة) كما زعمته الكتب التي لا تضيق بها ذرعاً سلّة المهملات، إذ حررتها الأقلام المأجورة التي لا يعرف أصحابها من الحق موضع أقدامهم. وإنّما كان بالأحاديث المخرجة في كتب أهل السُنّة

(١) شرح نهج البلاغة /ابن أبي الحديد ١: ١٦.

أنفسهم، والمعترف بصحّتها من قبل علمائهم، ودعوىٰ خلو الفرآن الكريم من الآيات المصرِّحة بالإمامة، كذب وافتراء على الفرآن الكريم ـ كما مرَّ إتباته ـ، كما أثبت كذب هذه الدعوى الحاكم الحسكاني الحنفي في كتابه الرائع (سواهد التنزيل)، إذ خصَّصه كله وبجزئيه للآيات النازلة في عليٍّ وأهل البيت عليهم السلام، مشفوعه بالأحاديث الجمّة ـ من طرف أهل السُنّة ـ المفسِّرة لتلك الآبات بتسكل لا يدع مجالاً لمتأوّل، كما هو الحال في آية الأمر بالنبليغ التي أوضحها حديث الغدير، وكم وكم لها من نظير.

علىٰ أنَّ هذا المنهج الذى استخدمه النسيعة في الاحتجاج علىٰ غيرهم هو المطّرد ـ كما تقدَّم ـ وهو لا يعني عدم امنلاك النسيعه الدليل القاطع علىٰ صحَّة ما يعتقدون، بل على العكس من ذلك تماماً، غاية الأمر أنَّهم يبنغون من وراء هذا المنهج الزام غيرهم بالحقّ المضيّع في يوم السقبفة، ذلك اليوم الذي صوّره سبط ابن الجوزي الحنبلي في بيت من النعر أورده بحكاية عجببة في نذكرته، ونسبه إلىٰ عليّ عليه السلام، وصورته:

ولم أرَ مثل ذاك اليوم يوماً ولم أرَ مثله حقاً أُضيعا[1]

(١) تذكرة الخواص / سبط ابن الجوري الحنبلي: ٤٠.

اتّهام الأئمة عليهم السلام بشبهة التحريف!!

لقد أساء بعض الكتّاب من أهل السُنّة ـ بهدف الطعن على الشيعة ـ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك من خلال اتّهام عترته بتحريف القرآن الكريم والحضّ عليه، تمسُّكاً منهم بما جاء من روايات في الكافي ظُنّ بها التحريف، مع أخذهم بعين الاعتبار ما أثاره الأخباريون من دعوى صحّة جميع ما في الكافي وصدور رواياته عنهم عليهم السلام.

فهذا إحسان إلهي ظهير الذي كرّس الجهد لفهم عقائد الشيعة الإمامية من خلال كتاب الكافي، قال ـ بعد أن ساق ثماني روايات من الكافي للتدليل على صحّة ما ذهب إليه ـ: «ومثل هذه الروايات كثيرة كثيرة في أوثق كتاب من كتب القوم الذي عرض على الإمام الغائب فأوثقه[1] وجعله كافياً لشيعته. أعرضنا عنها لما أنّها وردت في كتاب (فصل الخطاب) الذي خصّصنا له الباب الرابع من هذا الكتاب تجنّبا عن التكرار»[2].

أقول: سيأتي الكلام مفصّلاً ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ عن هذه الروايات التي نقلها من (فصل الخطاب) وغيرها ممّا ذُكر علىٰ لسان غيره من الكتّاب، وسيتّضح ما فيها سنداً ودلالة.

---

(١) كذا: والصواب: (فوثّقه)، والمعنىٰ على الأُولىٰ: فشدّه ـ لسان العرب ١٠: ٣٧١ ـ وثق.

(٢) الشيعة والقرآن. ٣٤ و ٥١.

ثمّ قال: «إنّ الكليني روى هذه الروايات من أئمته المعصومين وأنّهم كانوا يقولون بالتحريف في القرآن الموجود بأيدي الناس، كما كانوا يوعزون إلىٰ شيعتهم أن يعتقدوا بمثل هذا الاعتقاد، ولقد وردت في هذه الروايات الثمانية عقيدة الأربعة من الأئمة: علي بن أبي طالب، محمد الباقر، ابنه جعفر، وأبي الحسن [عليهم السلام]».

وقال في موضع آخر: «إنّ الشيعة كانوا يعتقدون التحريف في القرآن في الدور الأوّل ؛ بما فيهم أئمة مذهبهم وواضعوا شرعتهم حسب مروياتهم، ولم ينبت عن واحد منهم أنّه كان يعتقد خلاف ذلك»[1].

وقال صاحب الوشيعة: «وللائمة مثل الباقر والصادق [عليهما السلام] في تحريف الكتاب الكريم أيمان بالغة، ولهم في تكذيب ما ثبت في القرآن الكريم والمصاحف على التواتر كلمات شديدة»[2].

---

(١) الشيعة والقرآن: ٣٤.

(٢) الوشيعة / موسىٰ جار الله: ٢٣.

جواب هذا الاتّهام

لا أدري كيف تُفسَّر ادّعاءات علماء أهل السُنّة ـ كما مرَّ في هذا البحث ـ بأنَّ أهل السُنّة هم وحدهم شيعة عليّ، وهم وحدهم يحبّون أهل البيت حيث أمر الله تعالىٰ بمودّتهم، وأنّهم هم وحدهم لا غيرهم قد حفظوا رسول الله ﷺ في أهل بيته عليهم السلام، وأنّهم، وأنّهم، وليس (للرافضة) من هذا حظ ولا نصيب كما يدّعون!! مع هذه الاتهامات التي يروّجها خلفهم بحق آل البيت عليهم السلام ؟!

وإذا كان جحود القرآن الكريم، وتكذيب النبيّ ﷺ فيما يخص أهل البيت عند هؤلاء أمراً مقبولاً، فإنّ رغبة الأبناء عن الآباء كفر مضاف علىٰ هذا الكفر كما نصَّ عليه البخاري، إذ أخرج عن عمر بن الخطاب أنّه كان يقول: «ثمَّ إنّا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم، فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إنَّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم»[1].

فتشيُّع الآباء إذن لعليٍّ عليه السلام، واتهام الأبناء له بالتحريف هو من الكفر المضاف؛ لأنّه رغبة عن الآباء كما في آية عمر المنصوص عليها في أصح كتاب بعد كتاب الله

---

(١) صحيح البخاري ٨: ٣٠٠ ـ ٣٠٤ ـ كتاب المحاربين، باب رجم الحبلىٰ من الزنا، الإتقان / السيوطي ٣: ٨٣ ـ ٨٤، فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت ٢: ٧٣ ـ حكاه عن عبد الرزاق، وأحمد، وابن حبان بإسنادهم عن عمر، وقال: وفي رواية الطبراني عن عمر أنّه قال لزيد: أكذلك يا زيد، قال: نعم!!! وسيأتي ذلك في المثال (٧٥) من أمثلة التحريف عند أهل السُنّة في الفصل الأخير من هذا الباب.

تعالىٰ عندهم ! ولكن ليس من العجب أن يرغبوا عن آبائهم، ولا من العجب أن يتّهموا عليّاً وبقيّة أهل البيت عليهم السلام بتحريف القرآن الكريم ما دام الحقّ والباطل في صراع مستمر إلىٰ أن تقوم الساعة، ولكن العجب العجاب أن تكافئ البلاد التي يشهد أهلها بأنّ محمداً رسول الله، إحسان إلهي ظهير فتعيد طبع كتابه ست مرات متوالية، مع ما في هذا الكتاب من تكذيب صريح للنبي الكريم، وإساءة بالغة لشخصه المقدس العظيم !! هذا في الوقت الذي تدعوا فيه أنظمتهم إلىٰ إعدام من يسب معاوية بن أبي سفيان ؛ لأنّه من الصحابة !!

إنّ اتّهام أهل البيت عليهم السلام جحود للقرآن الكريم الذي أشاد بهم، وأوجب علىٰ كلّ مسلم مودّتهم، وولاءهم، والصلاة عليهم في خاتمة التشهد، كما أنّه اتهام للنبيّ العظيم ـ الذي لا يخشىٰ في الله لومة لائم ـ بالمحاباة، مع تكذيبه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما قاله بحق أهل بيته عليهم السلام، من وجوب التمسك بحبل ولائهم، والاقتداء بسيرتهم، والاهتداء بهديهم، والتزام مودّتهم، والحذر من بغضهم ومعاداتهم.

ولا يسعني في هذا الجواب إلّا أن أُحيل إلىٰ ما تقدَّم ذكره في جواب الدعوى السابقة مع ما تقدَّم عليه في البحوث التمهيدية، مع الاقتصار هنا علىٰ ما لم يذكر هناك مراعين الاختصار، وفسح المجال أمام صفحات مقبلة لحديث أهم من الحديث عن هذا الاتهام السخيف الذي رفضه القرآن الكريم وكذّبته السُنّة الثابتة، ولا يؤيّده أحد إلّا وهو لإحدىٰ ثلاث ـ كما أخرجه ابن حجر الهيتمي وسيأتي ـ:

إمّا منافق.

وإمّا ولد زانية.

وإمّا امرؤ حملت به أُمّه من غير طهر.

فلا غرو إذن ـ بعد هذا التصريح النبوي ـ أن تتكالب هذه الأصناف الثلاثة علىٰ

إشاعة ما رفضه القرآن الكريم، وكذّبته السُنّة المطهّرة، كما سيتّضح من جواب هذا الاتّهام وعلى النحو الآتي:

أولاً ـ من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلى ٱلنَّبِيِّ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً ﴾[(١)].

إنَّ كيفية الصلاة على النبيّ ﷺ قد أوضحتها لنا السُنّة المطهّرة، فقد أخرج البخاري من طريق سعيد بن يحيىٰ، عن كعب بن عُجَرة أنَّه قال: «قيل: يا رسول الله! أمَّا السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة؟ قال: قولوا: **اللّهمّ صلّ علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد، كما صلّيت علىٰ إبراهيم، إنَّك حميد مجيد، اللّهمّ بارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ آل إبراهيم، إنَّك حميد مجيد**»[(٢)].

وقد روىٰ هذا الحديث جملة من المحدِّثين بطرق شتىٰ عن كعب بن عجرة أيضاً[(٣)]، كما رووا أحاديث كثيرة أُخرىٰ أسندوها إلىٰ عدد من الصحابة، عن

(١) الأحزاب: ٣٣ / ٥٦.

(٢) صحيح البخاري ٦: ١٥١ ـ كتاب التفسير، باب ما جاء في سورة الأحزاب، وأخرجه من طرق أُخرىٰ أيضاً.

(٣) مسند أحمد ٤: ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ من طريقين، المعجم الكبير / الطبراني ١٩: ١٢٣ ـ ١٢٤ / ٢٦٦ و ١٩: ١٢٥ / ٢٧٠ و ١٩: ١٥٤ ـ ١٥٥ / ٣٤١ ـ من ثلاثة طرق، ترتيب مسند الشافعي ١: ٩٧ / ٢٧٩ ـ الباب السادس في صفة الصلاة، سنن أبي داود ١: ٢٥٧ / ٩٧٦ ـ كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد، سنن البيهقي ٢: ١٤٨ ـ باب الصلاة على أهل بيت رسول الله ﷺ وهم آله، الدر المنثور / السيوطي ٦: ٦٤٦، وفيه: وأخرج عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وأحمد، وعبد بن حميد، والبخاري، ومسلم، و أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وابن مردوية عن كعب بن عجرة. وأشار قبل ذلك إلىٰ سعيد بن منصور، وابن أبي حاتم، حيث أخرجاه عن كعب أيضاً، وكنز العمال ٢: ٢٧٩ / ٤٠١٣، وتفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٤: ٥١٤.

رسول الله ﷺ، كلّها تؤكّد هذا المعنىٰ.

منها: حديث عائشة، عن رسول الله ﷺ، أنّه قال في كيفية الصلاة الواردة في هذه الآية: «**اللّهمّ صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صلّيت علىٰ إبراهيم وآل إبراهيم، وارحم محمداً وآل محمد كما رحمت إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ إبراهيم، إنّك حميد مجيد**»[(١)].

ومثل حديث عائشة ـ باختلاف يسير ـ ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام[(٢)] وابن عباس[(٣)] وأنس بن مالك[(٤)] كلّهم عن رسول الله ﷺ.

وكذلك أسندوا عدداً من الأحاديث المفسرة لهذه الآية ـ والتي قرنت الصلاة على الآل بالصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد بالصلاة ـ إلىٰ عدد آخر من الصحابة أيضاً. كزيد بن خارجة[(٥)] وأبي مسعود البدري[(٦)]، وأبي هريرة[(٧)]، وطلحة[(٨)]،

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٨٢ / ٤٠١٤، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٤: ٥١٤، الدر المنثور ٦: ٦٤٦.

(٢) سنن البيهقي ٢: ١٤٨ ـ كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد، كنز العمال ٢: ٢٧١ / ٣٩٩١ و ٢: ٢٧٤ / ٣٩٩٢ و ٣٩٩٣. من ثلاثة طرق.

(٣) الدر المنثور ٦: ٦٤٦ ـ أخرجه عن ابن جرير الطبري في تفسيره.

(٤) كنز العمال ٢: ٢٧٦ / ٣٩٩٨، تفسير القرآن العظيم ٤: ٥١٤، الدر المنثور ٦: ٦٤٦.

(٥) مسند أحمد ١: ١٩٩.

(٦) مسند أحمد ٤: ١٨٨ و ٥: ٢٧٤، سنن أبي داود ١: ٢٥٨ / ٩٨٠ ـ كتاب الصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد، سنن النسائي ٣: ٤٥ ـ كتاب السهو، باب الأمر بالصلاة علىٰ النبيّ ﷺ، سنن الدارقطني ١: ٣٥٤ / ٢ و ١: ٣٥٥ / ٦ ـ كتاب الطهارة، باب ذكر وجوه الصلاة علىٰ النبيّ ﷺ، سنن البيهقي ٢: ١٤٦ ـ كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد، المعجم الكبير / الطبراني ١٠: ٦٦ / ٩٩٣٧، مشكل الآثار / الطحاوي ٣: ٧، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في كيفية الصلاة.

(٧) ترتيب مسند الشافعي ١: ٩٧ / ٢٧٨، مجمع الزوائد ٢: ١٤٤ ـ قال: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

(٨) كنز العمال ٢: ٢٧٥ / ٣٩٩٤.

وابن مسعود[١].

وفي الباب عن أبي مسعود البدري الأنصاري أنَّه قال: «لو صلّيت صلاة لا أُصلي فيها علىٰ آل محمد، ما رأيت أنّ صلاتي تتم»[٢].

وقد ردَّ ابن كثير في تفسيره من قال بالإجماع علىٰ أنّ الصلاة على النبيّ ﷺ، وآله عليهم السلام ليست واجبة في التشهّد، وأورد عدداً كبيراً من أسماء العلماء الذين قالوا بهذا الوجوب، منهم الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل في قوله الأخير[٣].

وقال الرازي في تفسير الآية المذكورة: «المسألة الثانية: سُئل النبيّ ﷺ، كيف نصلّي عليك يا رسول الله ؟ فقال: قولوا: **«اللّهمّ صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صلّيت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل ابراهيم، وبارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»** »[٤].

ثمَّ عيّن من هم الآل الذين قصدهم النبيّ ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، فقال في تفسير الآية الثالثة والعشرين من سورة الشورىٰ ـ في المسألة الثالثة ـ ما لفظه:

---

(٨) كنز العمال ٢: ٢٧٥ / ٣٩٩٤.

(١) كنز العمال ٢: ٢٨٢ / ٤٠١٣، وانظر كذلك: جامع البيان / الطبري ٢٢: ٣١، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٤: ٢٣٣، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٤: ٥١٤ ـ ٥٢٥، الدر المنثور ٦: ٦٤٦ ـ ٦٥٥، تفسير غرائب القرآن / النيسابوري ٢٢: ٣١ ـ مطبوع بهامش تفسير جامع البيان للطبرى، مشكل الآثار / الطحاوي ٣: ٧١ ـ ٧٦، تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ٦: ٢١٦، تهذيب تاريخ دمشق / ابن عساكر ٤: ٤٥٣، وفي هذه المصادر الكثير من طرق الحديث، ومن رواه من الصحابة عن النبيّ ﷺ.

(٢) سنن الدارقطني ١: ٣٥٥ ـ ٣٥٦ / ٧ ـ كتاب الطهارة، باب ذكر وجوه الصلاة على النبيّ ﷺ في التشهد.

(٣) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٤: ٥١٤.

(٤) التفسير الكبير / الرازى ٢٥: ٢٢٧.

كانوا هم الآل، ولا شكّ أنّ فاطمة وعليّاً والحسن والحسين كان التعلّق بينهم وبين رسول الله ﷺ أشد التعلّقات، وهذا كالمعلوم بالتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل»(١).

ثمّ قال ـ بعد قليل ـ في تفسير هذه الآية أيضاً ـ في (الوجه الثاني) ـ: «إن الدعاء للآل منصب عظيم، ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهّد في الصلاة، وهو قوله: اللّهمّ صلِّ علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، وهذا التعظيم لم يوجد في حق غير الآل»(٢).

وقال النيسابوري في تفسير الآية الثالثة والعشرين من سورة الشورىٰ أيضاً: «وكفىٰ شرفاً لآل الرسول ﷺ ختم التشهّد بذكرهم، والصلاة عليهم في كلّ صلاة»(٣).

ونقل العلّامة الزرقاني في شرح المواهب ما انشده الشافعي في آل محمد ﷺ:

يَا آلَ بيت رسولِ ٱللهِ حُبّكُمُ ... فرضٌ مِنَ ٱللهِ في ٱلقرآنِ أنزلَهُ
يكفيكمُ من عظيمِ ٱلفخرِ أنكمُ ... مَنْ لَم يصلِّ عليكمْ لاصلاةَ لَهُ(٤)

ومن هنا يتّضح إلىٰ أين ذهب أصحاب الاتهام المذكور في اتّهامهم الآل، وعلىٰ رأس الآل سيّدهم بأنّهم كانوا يحرّفون كلام الله تعالىٰ، وهم في ذلك إيمان في تكذيبه!!

أليس هذا تكذيباً لآيات الله، واستهزاءً بسُنّة الرسول الأعظم ﷺ؟ ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ

(١) التفسير الكبير ٢٧: ١٦٥.
(٢) التفسير الكبير ٢٧: ١٦٦.
(٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان / النيسابوري ١١: ٣٥ ـ مطبوع بهامش تفسير الطبري.
(٤) شرح العلّامة الزرقاني على المواهب اللدنية للقسطلاني ٧: ٧.

يُحْسِنُونَ صُنْعاً * أُوْلٰئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَزْناً * ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَاتَّخَذُوٓاْ آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُواً ﴾[١] ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾[٢].

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ قُل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾[٣].

هذه الآية الشريفة التي أوجبت علىٰ كلّ مسلم مودّة آل البيت عليهم السلام قد أخرج أهل السُنّة بمختلف مذاهبهم من الأحاديث المسندة إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ما لا ينكرها إلّا من مُرد على النفاق والشقاق، أو خبُث مولده، وفيما يأتي بعض ما أخرجه القوم من الأحاديث، وما قالوه في مودة القربىٰ.

أ ـ عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: «يا رسول الله ! من هؤلاء الذين وَجَبَتْ علينا مودّتهم لقرابتك ؟ فقال: علي، وفاطمة، وابناهما»[٤] قال النيسابوري: «ولا ريب أنَّ هذا فخر عظيم وشرف تام، ويؤيده ما روي أنَّ عليّاً شكا إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم حسد الناس فيه، فقال: «أمَا ترضىٰ أن تكون رابع أربعة، أوّل من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وازواجنا عن أيماننا وشمائلنا، وذرياتنا خلف أزواجنا » »[٥].

ب ـ في مجمع الزوائد، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: « الزموا مودّتنا أهل البيت، فإنّه من لقي الله عزّ وجلّ وهو يودّنا دخل الجنة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا ينفع عبداً عمله إلّا بمعرفتنا »[٦].

---

(١) الكهف: ١٨ / ١٠٣ ـ ١٠٦.

(٢) الكهف: ١٨ / ٥.

(٣) الشورىٰ: ٤٢ / ٢٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٦: ٢١، الكشّاف / الزمخشري ٣: ٤٦٧، تفسير غرائب القرآن / النيسابوري ١١: ٣٥.

(٥) تفسير غرائب القرآن ١١: ٣٥، الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٢١، الكشّاف ٣: ٤٦٧.

(٦) مجمع الزوائد ٩: ١٧٢.

ولا أدري ماذا يقول غداً أصحاب هذه الأقلام المأجورة التي كذبت علىٰ الله تعالىٰ ورسوله ﷺ، باتّهام أهل البيت بتحريف القرآن.

ج ـ وفي الكشّاف للزمخشري، عن النبيّ ﷺ قال: «من مات علىٰ حب آل محمد مات شهيداً، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد مات مغفوراً له، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد مات تائباً، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد بشّره ملك الموت بالجنة ثمَّ منكر ونكير، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد يُزفّ إلى الجنة كما تُزفّ العروس إلىٰ بيت زوجها، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد فُتح له في قبره بابان إلى الجنة، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ألَا ومن مات علىٰ حب آل محمد مات علىٰ السُنّة والجماعة. ألَا ومن مات علىٰ بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً علىٰ عينيه: آيسٌ من رحمة الله، ألَا ومن مات علىٰ بغض آل محمد مات كافراً، ألَا ومن مات علىٰ بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة»[(١)].

وقد نقل بعض هذا الحديث القرطبي في تفسيره، مشيراً إلىٰ ما أورده الثعلبي من هذا الحديث في تفسيره أيضاً[(٢)].

وأورده الفخر الرازي كاملاً في تفسيره نقلاً عن الزمخشري، ثمَّ عيّن من المراد من الآل عليهم السلام كما نقلناه عنه في الآية الأُولىٰ، ثمَّ قال: «وروىٰ صاحب الكشّاف، أنَّه لما نزلت هذه الآية قيل يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الذين وَجَبَتْ علينا مودّتهم؟

فقال: «عليٌ، وفاطمة، وابناهما».

---

(١) الكشّاف ٣: ٤٦٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٢٣.

فثبت أنَّ هؤلاء الأربعة أقارب النبيّ ﷺ، وإذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم.

ويدل عليه وجوه:

الأوّل: قوله تعالىٰ ﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾، [ثمَّ أحال إلىٰ ما سبق من استدلال].

الثاني: لا شكَّ أن النبيّ ﷺ كان يحبّ فاطمة ، قال ﷺ: « **فاطمة بضعة منّي، يؤذيني ما يؤذيها** ».

وثبت بالنقل المتواتر عن محمد ﷺ أنّه كان يحبّ عليّاً، والحسن والحسين، وإذا ثبت ذلك وجب علىٰ كلّ الأُمّة مثله ؛ لقوله: ﴿ .. وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1]؛ ولقوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .. ﴾[2] [إلىٰ أن قال]: فكل ذلك يدل علىٰ أنَّ حب آل محمد واجب.

وقال الشافعي :

يَا راكِباً قِفْ بِالْمحَصَّبِ مِن مِّنىٰ وَاهتِفْ بِسَاكِنِ خِيفِهَا وَٱلنَاهِضِ
سَحَراً إِذَا فَاضَ ٱلحَجِيجُ إلىٰ مِنىٰ فَيضاً كَمَا نظم ٱلفُرات ٱلفائِضِ
إنْ كَانَ رَفضاً حُبُّ آلِ محَمَّدٍ فَلْيَشهَدِ ٱلثقَلانِ أنّي رَافِضِي[3]

د ـ قال في الصواعق: «وأخرج ابن سعد، والملّا في سيرته أنَّه قال: «**استوصوا بأهل بيتي خيراً، فأني اخاصمكم عنهم غداً، ومن أكن خصمه أخصمه، ومن أخصمه دخل النار**». وأنّه قال: «**من حفظني في أهل بيتي فقد اتخذ عند الله**

(١) الأعراف: ٧ / ١٥٨.

(٢) الأحزاب: ٣٣ / ٢١.

(٣) التفسير الكبير ٢٧: ١٦٥ ـ ١٦٦.

عهداً» »[١].

هـ ـ أخرج الحاكم حديثاً وصحّحه، عن ابن عباس عن النبيّ ﷺ، أنّه قال: «لو أنّ رجلاً صفن بين الركن والمقام فصلّىٰ وصام ثمّ لقي الله وهو مبغض لاهل بيت محمد دخل النار»[٢].

وما من شك بأنّ من يتّهم أهل البيت عليهم السلام بتحريف كتاب الله تعالىٰ هو ليس من مواليهم ولا من محبيهم، بل هو من مبغضيهم وشانئيهم، كما أنّه قد كشف باتهامه هذا عن خبث سريرته، وفساد عقيدته، ومرض فمه ومُرِّهِ.

وَمَـــن يَكُ ذَا فَـــمٍ مُـــرٍّ مَـــرِيضٍ　　　يَـــجِد مُـــرّاً بِـــهِ ٱلمَـــاءَ الزَّلَالَا

و ـ وفي الصواعق المحرقة، عن النبيّ ﷺ: «من لم يعرف عترتي والأنصار والعرب، فهو لاحدىٰ ثلاث:

إمّا منافق.

وإمّا ولد زانية.

وإمّا امرؤ حملت به أُمّه في غير طهر»[٣].

ولقد صدق دِعْبِلٌ حين صكّ أسماع شاعر الدولة العباسية مروان بن حفصة المتهجّم علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام بشعره ـ كما تهجّم عليه المهرّجون بأكاذيبهم ـ فقال:

قُـــلْ لابـــنِ خَـــائِنَةِ ٱلبَـــعُولِ　　　وَٱبـــنِ الجَـــوَادَةِ وَٱلبَـــخِيلِ

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٥٠.

(٢) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٩، والطبعة الجديدة ٣: ١٦١ / ٤٧١٢ (٣١٠).

(٣) الصواعق المحرقة: ١٧٣.

إنَّ المـــذَمَّةَ لِـــلوَصِيِّ هِـــيَ آلمـــذَمَّةُ لِـــلرَّسُولِ
أَمَـــوَدَّةُ آلقُـــرْبَىٰ تـــمَا وُلهـــا بِـــذَمٍ مُســتَحِيلِ
أَتَـــذمُّ أولَادَ آلنَّبِـــيِّ وَأَنـــتَ مِـــن وُلْـــدِ آلنَّقـــولِ [١]

ز ـ أورد ابن حجر في صواعقه عن عمر أنَّه «رأى رجلاً يقع في عليٍّ، فقال: ويحك، أتعرف عليّاً ؟ هذا ابن عمه ـ وأشار إلىٰ قبره ﷺ ـ والله ما آذيت إلَّا هذا في قبره» [٢].

ح ـ وقال في الصواعق أيضاً: أخرج أحمد مرفوعاً: «من ابغض أهل البيت فهو منافق» [٣].

ط ـ وقال أيضاً: «وفي رواية البخاري، عن الصدّيق من قوله: «يا أيّها الناس ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته، أي: احفظوه فيهم فلا تؤذوهم» [٤].

ي ـ وأخرج الهيثمي عن علي عليه السلام أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له: « من مات يبغضك مات ميتة جاهلية » [٥].

وفي رواية الطبراني عن ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: « من مات وهو يبغضك يا علي، مات ميتة جاهلية، يحاسبه الله بما عمل في الإسلام » [٦].

ك ـ وأخرج القرطبي، والزمخشري، والنيسابوري حديث: « حرمت الجنّة علىٰ من ظلم أهل بيتي، وآذاني في عترتي »، وحديث: « ومن اصطنع صنيعة إلىٰ أحد من ولد

---

(١) ديوان دِعْبِل بن علي الخزاعي: ٢٣٦.
(٢) الصواعق المحرقة: ١٧٧ ـ المقصد الخامس.
(٣) الصواعق المحرقة: ١٧٤ ـ المقصد الثالث.
(٤) الصواعق المحرقة: ١٥٠.
(٥) مجمع الزوائد ٩: ١٢٢.
(٦) المعجم الكبير / الطبراني ١٢: ٤٢١.

عبد المطلب، ولم يجازه عليها، فأنا أجازيه عليها غداً إذا لقيني يوم القيامة»[١].

ل ـ وأورد العلّامة الأميني قول المناوي، فقال: «قال المناوي: قال الحافظ الزرندي، لم يكن أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المهتدين إلّا وله في ولاية أهل البيت الحظ الوافر، والفخر الزاهر كما أمر الله بقوله: ﴿ قُل لَّآ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾»[٢].

ونكتفي بهذا القدر ومن أراد الوقوف على المزيد من الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام فعليه بمراجعة ما ذكره أعلام أهل السُنّة في كنب المناقب، فإنّها كثيرة ولله الحمد.

ثانياً ـ من السُنّة المطهّرة:

أمّا الأحاديث الشريفة التي اختصّت بأهل البيت عليهم السلام علىٰ لسان جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، والتي أكّد فيها وجوب طاعتهم، والتمسّك بسيرتهم، والاهتداء بهديهم قد أُفردت لها العشرات من كتب أهل السُنّة التي اعتنت بتسجيل مناقب أهل البيت وفضائلهم، وبالإمكان رجوع أرباب كلّ مذهب إلىٰ ما قال وسجله أعلامهم.

فالحنفية ـ إلىٰ مناقب الخوارزمي الحنفي.

والمالكية ـ إلى الفصول المهمة لابن الصبّاغ المالكي.

والشافعية ـ إلىٰ كفاية الطالب للكنجي الشافعي.

والحنبلية والحنفية ـ إلىٰ تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي.

وهذا نزر من يسير، وإلّا ففي كلّ مذهب من مذاهب المسلمين عشرات من هذه

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٢٢، الكشاف ٣: ٤٦٧، تفسير غرائب القرآن ١١: ٣٥.

(٢) الغدير ٢: ٣١٠.

الكتب التي تكفي لإبطال هذا الاتّهام. ولهذا فلن نذكر من الأحاديث في مقام الاستدلال علىٰ تكذيب هذا الاتّهام إلَّا حديثين وهما:

١ ـ حديث الثقلين:

تقدَّم بسط الكلام ـ في البحوث التمهيدية ـ عن هذا الحديث الشريف، ومن أخرجه، وتأكيد تواتره، وبيان دلالته، ولا حاجة لإعادة ما تقدَّم، وسنكتفي هنا ببعض ما قاله علماء أهل السُنّة عن هذا الحديث:

أ ـ أورد العلّامة الزرقاني في شرح المواهب للقسطلاني حديث زيد بن أرقم: **« إني أُوشك أن أُدعىٰ فأُجيب، وإني تارك فيكم كتاب الله حبل من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي »**، ثمَّ قال:

«يعني: إن ائتمرتم بأوامر كتاب الله، وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلّوا»، وعلّق علىٰ خاتمة الحديث في المواهب: **« وإنَّ اللطيف الخبير أخبرني أنَّهما لم يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض »**، بقوله:

«وفي هذا مع قوله أوّلاً: إنّي تارك فيكم، تلويح بل تصريح بأنَّهما كتوأمين خَلَّفَهما ووصّىٰ أُمته بحسن معاملتهما، وإيثار حقّهما علىٰ أنفسهم، والتمسّك بهما في الدين.

أمَّا الكتاب فَلأنَّه معدن العلوم الدينية، والأسرار، والحكم الشرعية، وكنوز الحقائق، وخفايا الدقائق. وأمَّا العترة فَلأنَّ العنصر إذا طاب أعان علىٰ فهم الدين، فطيب العنصر يؤدّي إلىٰ حسن الأخلاق، ومحاسنها يؤدّي إلىٰ صفاء القلب، ونزاهته وطهارته، وأكّد تلك الوصية وقوّاها بقوله: **« فانظروا بماذا تخلفوني فيهما »**، بعد وفاتي، هل تتّبعونهما فتسرّوني، أوْ لَا فتسيئوني»[(١)].

---

(١) شرح المواهب اللدنية للقسطلاني / العلّامة الزرقاني ٧: ٧.

ب ـ وقال القرطبي: «وهذه الوصية، وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام آله، وبرِّهم، وتوقيرهم، ومحبتهم وجوب الفرائض الذي لا عذر لأحد في التخلّف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيّتهم به ﷺ بأنَّهم جزء منه كما قال: «**فاطمة بضعة منّي**»، ومع ذلك فقابل بنو أُميّة عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسَبَوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم، وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم. فخالفوا وصيته ﷺ، وقابلوه بنقيض قصده. فواخجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»(١).

أقول: إنّ هؤلاء الكتّاب قد كذّبوا بوصيته ﷺ حين ادّعوا أنَّ أهل بيته ـ الذين جُعلوا أعدالاً للكتاب ـ قد حرّفوا القرآن الكريم وبدّلوه وكذّبوه. فوانـدمهم وحسرتهم يوم ينادي المنادي ألَا لعنة الله على الظالمين، وحسبك من خسارتهم أن يكون الحكم الله، والخصيم محمد ﷺ.

ج ـ وقال الشريف السمهودي عمّا يفهم من حديث الثقلين: «هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من عترته في كلّ زمان إلىٰ قيام الساعة حتىٰ يتوجّه الحثّ المذكور على التمسّك به، كما أنّ الكتاب كذلك، فلذا كانوا أماناً لأهل الأرض، فاذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»(٢).

د ـ وقال ابن حجر الهيتمي مشيراً إلىٰ هذا الحديث: «وفي أحاديث التمسك بأهل البيت إشارة إلىٰ عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلىٰ يوم القيامة كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: «**في كلّ خلف من أُمتي عدول من أهل بيتي**» ... إلىٰ آخره.

---

(١) شرح المواهب اللدنية ٧: ٨.

(٢) شرح المواهب اللدنية ٧: ٨.

ثمّ أحق من يُتمسّك به منهم إمامهم وعالمهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ولما قدّمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته.. وكذلك خصه ﷺ بما مرَّ يوم غدير خم»[١].

هـ ـ ونقل الزرقاني كلام الرازي ـ في معرض شرحه لحديث الثقلين ـ فقال: «قال الفخر الرازي: جعل الله أهل بيته مشاركين له ﷺ في خمسة أشياء: في المحبّة، وتحريم الصدقة، والطهارة، والسلام، والصلاة. ولم يقع ذلك لغيرهم»[٢].

ولهذا نجد الرازي يصرّح في تفسيره، ويقول بملء فيه: «ومن اقتدىٰ في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله عليه السلام: «اللّهمّ ادر الحق مع علي حيث دار»»[٣].

كما قال في ردِّ خبر أنس بن مالك وابن المغفل في كون البسملة ليست آية من الفاتحة ما نصه: «إنّ الدلائل العقلية موافقة لنا وعمل علي بن أبي طالب (عليه السلام) معنا، ومن اتّخذ عليّاً إماماً لدينه فقد استمسك بالعروة الوثقىٰ في دينه ونفسه»[٤].

أقول: ليس من العجيب أن يصدر من الرازي مثل هذا الكلام خصوصاً وهو يعلم ما لعلي عليه السلام من مزايا فريدة انعدم نظيرها في غيره من الصحابة، فهو من أهل المباهلة، والتطهير، وهل أتىٰ، والنجوى، وهو الشاهد، والولي، والهادي، والأُذن الواعية، وخير البرية، ومن عنده علم الكتاب، وأحد الثقلين، إلىٰ كثير ممّا له ولم نذكره.

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٥١.

(٢) شرح المواهب اللدنية ٧: ٥.

(٣) التفسير الكبير ١: ٢٠٥ ـ المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة / الحجّة الخامسة.

(٤) التفسير الكبير ١: ٢٠٧ ـ المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة ـ الوجه السابع في جواب خبر أنس.

ولكن العجب الذي لا ينقضي هو أن يصدر من الرازي نفسه ـ مع هذا التصريح بمقام أهل البيت عليهم‌السلام ـ ما علمت في بابي: التـقية، والبـداء !! ولا ريب أنّ هـذا الموقف المتناقض إزاء أهل البيت عليهم‌السلام لا يصدر عمّن هو من طراز عقلية الرازي وعلمه إلّا أن يكون عن تقيّة في غير موضعها، أو عن مائن.

وقبل مغادرة حديث الثقلين لا بأس بالإشارة إلىٰ ما أخرجه الحاكم وصحّحه، عن أُم سلمة رضي‌الله‌عنها قالت: «سمعت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم يقول: **«عليّ مع القرآن والقرآن مع علي، لن يفترقا حتىٰ يردا علي الحوض»**»[1].

وهذا الحديث لا يختلف عن حديث الثقلين فكلاهما قد حددا المسار الصحيح الذي يجب على المسلم أن يسلكه.

٢ ـ حديث السفينة:

أخرج الهيثمي عن أبي سعيد الخدري، عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أنَّه قال: **«إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق.**

وإنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني اسرائيل، من دخله غفر له»[2].

وأخرجه الحاكم وصحّحه بلفظ: **«ألَا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»**[3].

كما أشار لحديث السفينة الرازي في تفسيره[4]، وقد روىٰ هذا الحديث ثمانية من الصحابة عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، سوىٰ ما أرسله التابعون، وقد بلغ عدد المصادر

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٤ وتلخيصه للذهبي، المعجم الكبير / الطبراني ١: ٢٥٥.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ٦٨.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ١٥١ والطبعة الجديدة ٣: ١٦٣ / ٤٧٢٠ (٣١٨).

(٤) التفسير الكبير ٢٧: ١٦٧ في تفسير الآية الثالثة والعشرين من سورة الشورىٰ.

السُنّية التي أخرجت هذا الحديث أكثر من مائة وثلاثين مصدراً(١).

وما يهمنا هنا هو بيان وجه تشبيههم عليهم السلام بالسفينة تارة، وبباب حطة تارة أُخرىٰ. وفي ذلك قال ابن حجر الهيتمي في صواعقه: «ووجه تشبيههم بالسفينة فيما مرَّ، أنَّ من أحبّهم وعظّمهم شكراً لنعمة مشرفهم ﷺ، وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان»(٢).

ثمَّ قال عن وجه تشبيههم عليهم السلام بباب حطة: «إنّ الله تعالىٰ جعل دخول ذلك الباب الذي هو باب أريحا أو بيت المقدس، مع التواضع والاستغفار سبباً للمغفرة، وجعل لهذه الأُمّة مودّة أهل البيت سبباً لها»(٣).

وبالجملة، فإنّ ممّا يستبين به كذب هؤلاء الكتّاب وبطلان اتّهامهم، هو اتفاق علماء أهل السُنّة أنفسهم علىٰ وجوب تعظيم أهل بيت نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم، وضرورة التمسّك بحبل مودّتهم، وإجماعهم علىٰ لؤم من ينتقصهم، وخساسة من يتّهمهم، ووضاعة من يبخسهم حقهم، مع شهادتهم بنفاق من يبغضهم، وتصريحهم برداءة عنصره وخبث منبته.

ولكن ما يقال هنا، هو أنّ من يدّعي مودّة من أوجب الله مودتهم وهو لا يسلم لأمرهم، ولا يأخذ بأقوالهم، ويعادي شيعتهم، ويوالي عدوهم(٤) فهو ليس منهم،

---

(١) راجع: إحقاق الحق وإزهاق الباطل / الشهيد التستري ٩: ٢٧٠ ـ ٢٩٣، وملحقات إحقاق الحق / آية الله المرعشي ١٨: ٣١١ ـ ٣٢٢، وخلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار / السيد علي الحسيني الميلاني ٤: ١٩٧ ـ ٢١٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٥٣، وانظر كلامه عن حديث الغدير ص١٧٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ١٥٣.

(٤) كصاحب الصواعق الذي ألّف: (تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوّه بثلب [سيدهم] معاوية ابن أبي سفيان) راس الشجرة الملعونة في القرآن.

وَمَثَلَه كمن « يحب الصالحين ولا يعمل عملهم، ويبغض المذنبين وهو أحدهم »[(١)].

قال الإمام الصادق عليه السلام : «كذب من زعم أنّه من شيعتنا، وهو متمسك بعروة غيرنا »[(٢)].

وقال الإمام الكاظم عليه السلام : «من عادى شيعتنا فقد عادانا، ومن والاهم فقد والانا »[(٣)].

وقال الإمام الرضا عليه السلام : «شيعتنا المسَلّمون لأمرنا، والآخذون بقولنا، المخالفون لاعدائنا، فمن لم يكن كذلك فليس منا »[(٤)].

---

(١) نهج البلاغة / شرح الشيخ محمد عبده ٣: ١٨٩ / ١٥٠.

(٢) صفات الشيعة: ٣ / ٤.

(٣) صفات الشيعة: ٣ / ٥.

(٤) صفات الشيعة ٣ / ٢.

دعوى بطلان احتجاج الشيعة بعدم التحريف

لقد اتّسع خرق هذه الشبهة عند الكثيرين مدّعين بأنّ: «ما يحتجّ به الشيعة من أقوال العلماء الأربعة: المرتضىٰ والصدوق والطوسي والطبرسي بعدم التحريف احتجاج باطل لأسباب منها:

١ - إنَّ مدار مذهب الشيعة علىٰ أقوال الأئمة المعصومين وجمهور المحدِّثين ورواياتهم.

٢ - إنَّ هؤلاء الأربعة ما قالوا ذلك إلَّا تقيّة»[1].

جواب هذه الدعوىٰ

١ - إنَّ من عرف الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام، ومكانتهم من رسول الله، وقرأ ما في صحاح أهل السُنّة عمّا ورد من عظيم منزلتهم بحيث جعلت الصلاة عليهم فرضاً كما جُعلوا أعدالاً للكتاب وباباً للأمان وسفينة للنجاة وقد أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

ومن قرأ ما قيل عن مكانتهم وعلمهم وأدبهم في كتب التراجم والرجال عند جميع المسلمين لا سيّما الإمام الصادق عليه السلام الذي ملأت أحاديثه ما بين الخافقين، حتىٰ

(١) بطلان عقائد الشيعة: ٣٤

قال عنه أبو حنيفة: «مارأيت أفقه من جعفر بن محمد»[١]، وقال أيضاً: «لولا السنتان لهلك النعمان»[٢] وقد سأله رجل مستفتياً في رجل أوقف ماله، فمن يستحقّ ذلك المال؟ قال: «المستحقّ هو جعفر الصادق لأنّه هو الإمام الحق»[٣]. وقال مالك بن أنس: «ما رأت عين، ولا سمعت أُذن، ولا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر الصادق فضلاً وعلماً وعبادة وورعاً»[٤].

وقال الشهرستاني: «وهو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات»[٥].

ومن عرف أنَّ من روىٰ عنه من أقطاب أهل السُنّة هم: أبو حنيفة، ومالك بن أنس، والسافعي، وأحمد بن حنبل، والثوري، وابن عيينة، وابن إسحاق، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، وعبد الله بن عامر، وروح بن القاسم، وسليمان بن بلال، وحاتم بن إسماعيل، وعبد العزيز بن المختار، ووهب بن خالد، والحسن بن صالح، وأبو أيوب السجستاني، وعمرو بن دينار وغيرهم وغيرهم.

ومن عرف عن الإمام الصادق عليه‌السلام «إنَّه إمام من أكبر أئمة المسلمين ... تقرّ له كلّ المذاهب الإسلامية في الفقه والدين»[٦] لا يستكثر على الشيعة أن يكون مدار مذهبهم علىٰ أقواله وأقوال آبائه عليهم‌السلام، إلَّا أن يكون كالذي عجز من إيجاد ثغرة في سيرة الإمام لينفذ من خلالها إلىٰ غرضه، فعاد إلىٰ رواة حديثه فقال:

(١) الموفق في مناقب أبي حنيفة ١: ١٧٣، نقلاً عن قصة التقريب / محمد تقي الحكيم: ١٠.

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية / الآلوسي: ٨ ـ عن قصة التقريب: ٩.

(٣) تاريخ العلويين / محمد أمين غالب الطويل: ١٤٠ ـ عن قصة التقريب: ٩.

(٤) تهذيب التهذيب / ابن حجر ٢: ١٠٤ ـ عن قصة التقريب: ٩.

(٥) الملل والنحل ١: ١٤٧.

(٦) الإمام الصادق / أبو زهرة: ٢٥٧.

«ومن الغريب أن نجد بجوار هؤلاء ـ يعني به الكليني ومن غلىٰ في الإمام علىٰ حدّ زعمه ـ من محدِّثي القرن الثالث من يتشكّك في رواية الإمام الصادق عترة النبي ﷺ، ويتكلم في الثقة بحديثه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ ولكنَّه التعصُّب المذهبي يعمي ويصمّ، وليس في قول المغالين ولا في قول المتشككين ما ينقص من مقام الإمام الصادق الجليل، فلم ينقص من مقام جدّه علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه كذب الكذّابين عليه، كما لم يضر عيسى بن مريم عليه السلام افتراء المفترين عليه، ما بين منكر لرسالته ومدَّعٍ لإلوهيّته»[1].

٢ ـ إنَّ الطرق الموصلة إلىٰ أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام، لم يُحكم على صحتها جميعاً عند الشيعة الإمامية؛ لمعارضة بعضها الأُصول المقررة عندهم في علم الحديث دراية ورواية.

وإنَّ دور الكليني رحمه الله في كتابه الكافي هو جمع هذه الطرق والأسانيد الموصلة إلىٰ أحاديث الأئمّة عليهم السلام مع تهذيب الكثير جداً منها كما يظهر من منهجه في تخريجها وترتيبها على الأبواب بحسب الوضوح والصحَّة، ولهذا فإنّ ما في أواخر الأبواب لا يخلو من إجمال وخفاء[2]، بل ومن إشكال أيضاً، ممّا يدل علىٰ أنّه رحمه الله قد أوكل مهمّة تهذيب هذا الصنف من الأحاديث، والمتَّصف بالإجمال والخفاء والإشكال إلىٰ من جاء بعده كالصدوق والمفيد والمرتضىٰ والطوسي وغيرهم من علماء المذهب وأقطابه، يشهد عليه عدم حكمه بصحَّة الاعتقاد بجميع ما رواه لكون الرواية أعمّ من الاعتقاد في عرف المحدِّثين، إلاّ أنّ أبا زهرة قد تغافل عن هذا كلّه، ولم يدرك أنَّ الكليني شعلة في سماء محدِّثي العترة الذين لا يتفق مدحهم وتبجيلهم عليهم السلام مع النيل منه بحال من الأحوال.

---

(١) الإمام الصادق / ابوزهرة: ٣٩.

(٢) روضات الجنات / الخوانساري ٦: ١١٦، نهاية الدراية / السيد حسن الصدر: ٢٢٢.

٣ ـ لا علاقة للتقيّة مع القول بنفي التحريف، إذ للتقيّة شروطها ومواردها المباحة أمّا استخدامها في نفي شيء ثابت الصدور عن الأئمة عليهم السلام ـ كما هو المدّعىٰ ـ ثمّ نشر ذلك بين الناس، ما هو إلّا مجاملة في الدين وتضليل للعباد ممّا ينبغي تنزيه العدول عنه، والعجب أنّ هذا الادّعاء قد صدر علىٰ لسان بعض الأخباريين أيضاً كي يبرروا به القول بصحّة ما في الكتب الأربعة، وفي مقدّمتها كتاب الكافي، بعد أن لم يجدوا غير التقيّة تفسيراً يوافق قولهم هذا !! في حين أنّ أدلّة هؤلاء الأعلام علىٰ نفي التحريف كانت مأخوذة من الكتاب والسُنّة والعقل، بل ودعوى الإجماع أيضاً.

تهمة الدس والتزوير في أحاديث الكافي

تكررت المزاعم الفاسدة علىٰ لسان الجبهان بحق نفاة التحريف من الإمامية وذلك في ردّه على السيد هاشم معروف الحسني في كتابه عقيدة الشيعة الإمامية، فقال: «فإنَّ اعترافهم بسلامة القرآن من التحريف لا يعني سلامة آرائهم المذهبيّة الأُخرى التي استمدّوها من المصنَّفات المشحونة بالدسِّ والتزوير، مثل كتاب الكافي وأمثاله؛ لأنَّ ما بُني على الفاسد فهو فاسد مثله وهي بالتالي آراؤهم الخاصّة التي لا قيمة لها في نظركم بالنسبة لما يروى لكم عن المعصومين في التحريف ـ إلىٰ أن قال عن رواة التحريف ـ بأنَّهم رواة موثوقون مشهود بعدالتهم وصدقهم في كتب الجرح والتعديل عندكم، ولأنَّ رواياتهم مدوّنة في مراجعكم المعتبرة، ومنها (تلمودكم) الذي تسمّونه الكافي، والذي تعتقدون أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»[1].

أقول: على الرغم من وضوح فساد هذا الزعم إلَّا أنّه بحاجة إلىٰ وقفة مع ما أثاره من شبهات وطعون حول كتاب الكافي، وموقف الشيعة الإمامية منه، لكي يتَّضح بأنَّ ما عابه على الشيعة، غيرهم أولىٰ به، إذ نطقت به أعلامهم، وصرّحت به مصادرهم، كما سيأتي ذلك بشيء من التفصيل بعد مناقشة تهمة الدسّ والتزوير في أحاديث الكافي.

---

(١) تبديد الظلام / إبراهيم سليمان الجبهان: ١٢٩، وقد سبقه إلىٰ هذا الاتهام صاحب الوشيعة: ٣٩.

مناقشة تهمة الدس والتزوير في أحاديث الكافي

لقد أفرد الكليني رحمه الله في أُصول الكافي باباً بعنوان: (اختلاف الحديث)، جاء فيه عن عليّ عليه السلام «إنَّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظا ووهماً. وقد كُذِّبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ عهده، حتىٰ قام خطيباً فقال: أيها الناس قد كثرت علي الكذّابة... الحديث»[1].

كما أفرد باباً آخر يُشعر من خلال عنوانه: (الأخذ بالسُنّة وشواهد الكتاب) ابتلاء أهل البيت عليهم السلام بزمرة من المغالين والوضّاعين، أخرج فيه اثني عشر حديثاً، ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان لهذا الباب معنى، ولكان لغواً ـ يجلّ عنه ثقة الإسلام ـ في أُصول الكافي.

ويؤيّده ما رواه الكشي بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن قال: «إنَّ بعض أصحابنا سأله ـ أي: سأل يونس، وأنا حاضر ـ فقال له: يا أبا محمد! ما أشدّك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك علىٰ ردِّ الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنَّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلَّا ما وافق القرآن والسُنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدِّمة، فإنَّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ قد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدِّث بها أبي،

---

(١) أُصول الكافي ١/٥٠.١ من كتاب فضل العلم، وقد روىٰ هذا الحديث عن عليّ عليه السلام أبو جعفر الإسكافي المعتزلي المتوفىٰ قبل الكليني بأكثر من قرن من الزمان وذلك في كتابه المعيار والموازنة: ٣٠١ ـ ٣٠٢

الله، ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالىٰ وسُنّة نبيّنا صلى الله عليه وآله، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّ وجلّ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله». قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام. وقال لي: **«إنَّ أبا الخطاب كذب علىٰ أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسّون هذه الأحاديث إلىٰ يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن»**[١].

وقد كان موقف الأئمة عليهم السلام على امتداد تاريخهم واضحاً معلناً إزاء هؤلاء الغُلَاة والكذّابين والوضّاعين، ومن قرأ كتب الشيعة علم أنَّ أئمتهم عليهم السلام قد فضحوا هؤلاء ولعنوهم وتبرّأوا منهم علىٰ رؤوس الأشهاد، وحذّروا القريب والبعيد من الرواية عنهم.

ولهذا نرىٰ أصحاب الأئمة عليهم السلام قد شمّروا عن ساعد الجدّ فقاموا بعرض كتبهم ـ التي ضمَّت مرويات أهل البيت وشكّوا أن يكون قسماً منها قد جاء عن طريق هؤلاء ـ على الأئمة أنفسهم عليهم السلام.

منهم: محمد بن قيس البجلي الكوفي الثقة، روىٰ عن أبي جعفر الباقر، وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام. قال النجاشي: «له كتاب القضايا المعروف»[٢]، وهو كتاب قضايا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، عرضه على الإمام الباقر عليه السلام كما نصَّ عليه الشيخ الطوسي في ترجمته[٣].

---

(١) رجال الكشي ٢: ٤٠١/٤٨٩.

(٢) رجال النجاشي: ٨٨١/٣٢٣.

(٣) الفهرست / الطوسي: ٥٩٠/١٣١.

وقال في ترجمة ابنه عبيد بن محمد بن قيس البجلي: «له كتاب يرويه عن أبيه ـإلىٰ أن قال ـ إنَّه قال: عرضنا هذا الكتاب علىٰ أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام، فقال: هذا قول أمير المؤمنين عليه السلام..»(١).

ومنهم: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي الثقة، فقد عرض كتابه علىٰ أبي عبد الله عليه السلام وصحَّحه، قال النجاشي: «قال عند قراءته: أترىٰ لهؤلاء مثل هذا؟»(٢).

ومنهم: يونس بن عبد الرحمن الذي كان يشير إليه الرضا عليه السلام في العلم والفتيا، قد عُرِض كتابه على العسكري عليه السلام فيما أخبر به الشيخ المفيد ونقله عنه النجاشي فقال: «وقال شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان في كتاب مصابيح النور: أخبرني الشيخ الصدوق أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه الله، قال: حدَّثنا علي ابن الحسين بن بابويه، قال حدَّثنا عبد الله بن جعفر الحِمْيَري: قال: قال لنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري رحمه الله: عرضت علىٰ أبي محمد صاحب العسكر عليه السلام كتاب يوم وليلة ليونس، فقال لي: تصنيف من هذا؟ فقلت: تصنيف يونس مولىٰ آل يقطين. فقال: «أعطاه الله بكلّ حرف نوراً يوم القيامة»»(٣).

ومنهم: عبد الله بن سعيد بن حيّان بن أبجر أبو عمر الطبيب الثقة، قال النجاشي: «له كتاب الديات، رواه عن آبائه وعرضه على الرضا عليه السلام، والكتاب يعرف بين أصحابنا بكتاب عبد الله بن أبجر»(٤).

---

(١) الفهرست / الطوسي: ٤٧١/١٠٨.

(٢) رجال النجاشي: ٦١٢/٢٣١.

(٣) رجال النجاشي: ١٢٠٨/٤٤٧.

(٤) رجال النجاشي: ٥٦٥/٢١٧.

ولقد بلغ حرص علماء الشيعة علىٰ تمييز المكذوب من الصحيح أنّهم كانوا يراسلون الأئمّة ويستفتونهم كي يستكشفوا من جواباتهم عليهم السلام الموقف الشرعي إزاء ما يشكّون بصحّته من أحاديث أو جوابات المسائل.

من ذلك ما أورده الشيخ الطوسي عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي، قال: «وجدت بخط أحمد بن إبراهيم النوبختي وإملاء أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه علىٰ ظهر كتاب فيه جوابات ومسائل أُنفذت من قم يسأل عنها، هل هي جوابات الفقيه عليه السلام، أو جوابات محمد بن علي الشلمغاني؟ لأنّه حكي عنه أنّه قال: هذه المسائل أنا أجبت عنها. فكتب إليهم علىٰ ظهر كتابهم:

بسم الله الرحمن الرحيم. قد وقفنا علىٰ هذه الرقعة وما تضمّنته فجميعه جوابنا عن المسائل، ولا مدخل للمخذول الضال المضلّ المعروف بالعزاقري ـ لعنه الله ـ في حرف منه، وقد كانت أشياء خرجت إليكم علىٰ يَدَي أحمد بن بلال [هلال ظاهراً] وغيره من نظرائه، وكان من ارتدادهم عن الإسلام مثل ما كان من هذا، عليهم لعنة الله وغضبه»[(١)].

كما بلغ من حرصهم أن لا يهملوا الكتب التي ألّفها المنحرفون حال استقامتهم دون التثبّت من صحّتها وسلامتها، ككتاب التكليف للشلمغاني، فقد روى الشيخ الطوسي بسنده عن ابن زهومة النوبختي ـ وكان شيخاً مستوراً ـ قال: «سمعت روح ابن أبي القاسم بن روح يقول: لمّا عمل محمد بن علي الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ يعني أبا القاسم رضي الله عنه: اطلبوه إليّ لأنظره، فجاؤوا به، فقرأه من أوّله إلىٰ آخره، فقال: ما فيه شيء إلّا وقد روي عن الأئمّة عليهم السلام، إلّا موضعين أو ثلاث فإنّه كذب عليهم في روايتها لعنه الله»[(٢)].

---

(١) كتاب الغيبة / الطوسي: ٣٧٣/٣٤٥.

(٢) كتاب الغيبة: ٤٠٨/٣٨٢.

ومن هذا القبيل سؤالهم الإمام العسكري عليه السلام عن كتب بني فضال، وهم من الفطحيّة[١].

فإذا انضاف إلىٰ ذلك وجود أربعمائة كتاب معروفة الانتساب إلىٰ ثقات الأصحاب الذين دوّنوها سماعاً من أهل البيت عليهم السلام في جوابات المسائل خاصة، وهي ما تعرف باسم الأُصول الأربعمائة، وهي أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف، مع إفتاء الفقهاء منهم بموجب هذه الأخبار، ووفرة القرائن لديهم المميّزة للخبر المدسوس عن غيره، ومعاصرتهم للأئمة عليهم السلام، فيكون من البعيد جداً أن يتمكن الغلاة والوضّاعون ـ مع معرفتهم وافتضاحهم بين الجميع ـ من الدسّ والتزوير في هذه الكتب التي اعتمدها المحمّدون الثلاثة: الكليني والصدوق والطوسي أعلى الله تعالىٰ مقامهم، مع قرب عهدهم منها، ولهذا نجد الصدوق رحمه الله يصرِّح في مقدّمة (من لا يحضره الفقيه) باعتماده علىٰ مجموعة كبيرة من هذه الكتب، مع شهادته بأنّها إليها مرجع الفقهاء وعليها معوّل العلماء، فما ظنُّك إذن بالكليني المتقدِّم على الصدوق زمناً، مع ملاقاته لكثير من أصحاب الأئمة عليهم السلام؟

صحيح أنَّ الكليني رحمه الله لم يصرِّح بما صرَّح به الصدوق من بعده باعتماده على الكتب التي إليها المرجع وعليها المعوّل، ولكن هذا لا يعني اعتماده على الكتب المزوَّرة والمدسوسة التي سبق التحذير منها ومن أصحابها، وكيف يتّفق له ذلك «وكان من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[٢] و«جليل القدر عالم بالأخبار»[٣]؟

---

(١) كتاب الغيبة: ٣٥٥/٣٨٩ وانظر: وسائل الشيعة ١٨: ١٣/١٠٣ ـ باب صفات القاضي.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧.

(٣) رجال الطوسي: ٢٧/٤٩٥.

وهذا لا يمنع ـ بحدِّ ذاته ـ من روايته خبراً عن مجهول لم يعرفه المتأخرون. إذ كم من مجهول روى عنه مشاهير العلماء، فهم أعرف بحاله ممّن تأخر عنهم، كما لا يمنع روايته عن رجل ضعيف، وذلك لتوفّر القرائن والإمارات المصححة للخبر عنده، من ذلك:

١ ـ وجوده في أكثر الأُصول الأربعمائة.

٢ ـ تكرره وبأسانيد مختلفة في أصل أو أصلين أو أكثر.

٣ ـ وجوده في كتاب معروف الانتساب إلىٰ من أجمعوا علىٰ تصديقه.

٤ ـ اندراج الخبر في أحد الكتب المعروضة على الأئمة عليهم السلام.

وغيرها من القرائن الأُخرى التي نصَّ عليها الأعلام[(١)].

علىٰ أنّه يجب التنبيه إلىٰ أنَّ بين صحيح القدماء وصحيح المتأخرين العموم المطلق، فكما أنَّ الخبر يكون صحيحاً عند المتقدّمين لوجوده في أحد الأُصول أو الكتب المعتمدة أو لتوفّر القرائن المذكورة فيه، فإنّه عند المتأخرين يختلف عن ذلك كما يظهر من تعريفهم له في كتب الدراية[(٢)].

ولا يعني هذا الكلام تصحيح الاتّهام بصدور أحاديث الكافي ـ عند الشيعة ـ عن الأئمة عليهم السلام جزماً، بل ولا حتى الوثوق بصدورها أيضاً. لأنَّ الأسانيد الضعيفة مع الأخبار الشاذّة النادرة لا ينكر وجودها في الكافي، ولكن ليس من المنطق السليم أن يكون الحكم على السند الضعيف أو الخبر الشاذ النادر كالحكم على الإسناد المفتعل أو الخبر المدسوس أو المزوّر.

---

(١) منتقى الجمان / الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني ١ : ١٤، مشرق الشمسين / البهائي : ٢٩٦، الفوائد المدنية / الأسترابادي : ٥٣، جامع المقال / الطريحي : ٣٥.

(٢) الدراية / الشهيد الثاني : ١٩، مقباس الهداية / المامقاني ١ : ١٤٥.

ولأجل الوقوف على الحقائق التي تصوّرها الجبهان قد غابت عن أعين الكثيرين، أجد نفسي مضطراً لتناول:

الوضع في الحديث عند أهل السُنّة

إنَّ نظرة واحدة في كتب الموضوعات عند أهل السُنّة تعطي فكرة واضحة عن حجم الحديث الموضوع وكثرة الوضّاعين، ولقد أثبت الشيخ الأميني في موسوعته (الغدير) في جزئه الخامس تحت عنوان (نظرة التنقيب في الحديث) وجود مئات الوضّاعين والمفترين على النبيّ ﷺ وذلك برواياتهم التي روّجوا لها الأسانيد الملفّقة التي ما أنزل الله بها من سلطان.

لقد سجّل الأميني من الوضّاعين والكذّابين سبعمائة شخصاً، كما سجّل الشيخ المظفر من قبل في (دلائل الصدق) ثلاثمائة وثمانية وستين من المتّهمين عند علماء الجرح والتعديل من أهل السُنّة أنفسهم، أمّا عن حجم الأحاديث الموضوعة في كتبهم فقد بلغت ستة أضعاف أحاديث الكافي، إذ أحصى الأميني منها ثمانية وتسعين ألفاً وستمائة وأربعة وثمانين حديثاً، معتمداً في ذلك على ما صرّحت به كتب أهل السُنّة ومصادرهم الموثّقة عندهم[(١)].

أمّا عن أصناف الوضّاعين عند أهل السنّة، فيحدّثنا القرطبي بأنّ قوماً وضعوا الحديث هوىً يدعون الناس إليه، قال: «قال شيخ من شيوخ الخوارج بعد أن تاب: إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا ممّن تأخذون دينكم، فإنّا كنا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً»[(٢)].

---

(١) الغدير ٥: ٢٠١ و ٢٩٠، دلائل الصدق/المظفر ١: ١٣٣/٥٥، وقد طبعت هذه الإحصائية بكتاب مستقل بعنوان: رجال السُنّة في الميزان رداً على كتاب الزرعي: رجال الشيعة في الميزان.

(٢) الجامع لأحكام القرآن/القرطبي ١: ٧٨ ـ من المقدّمة.

والكليني وغيره من محدِّثي الشيعة لم يسجّلوا حديثاً واحداً عن أيٍّ فرد من الخوارج الذين إذا ما أحبوا أمراً صيّروه حديثاً، كما لم يسجّلوا في مصنّفاتهم حديثاً واحداً عن أيٍّ فرد من النواصب الذين أعلنوا العداء علىٰ رؤوس الأشهاد لأهل البيت عليهم‌السلام خصوصاً أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه.

بينما نجد شيخ المحدِّثين من أهل السُنّة قد روىٰ عن ستين ناصبيّاً ممّن اشتهروا بعدائهم لآل محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، وعن أكثر من ثلاثة عشر خارجياً[(١)].

وقال القرطبي أيضاً: «ومنهم ـ أي أصناف الوضّاعين ـ جماعة وضعوا الحديث حُسْبَةً كما زعموا يدعون الناس إلىٰ فضائل الأعمال، كما روي عن أبي عصمة نوح ابن أبي مريم المروزي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبد الله الجويباري وغيرهم، قيل لأبي عصمة: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضل سور القرآن سورة سورة؟

قال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة!!»[(٢)].

وهكذا الحديث المروي عن أُبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة، قال ابن الصلاح: «بحث باحث عن مخرجه حتى انتهىٰ إلىٰ من اعترف بأنّه وجماعة وضعوه، وأنَّ أثر الوضع لبيّن عليه، ولقد أخطأ الواحدي المفسّر ومن ذكره من المفسّرين في إيداعه تفاسيرهم»[(٣)].

كما نقد ابن كثير الطبري علىٰ روايته عن حذيفة بن اليمان عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم

(١) دراسات في الحديث والمحدِّثين / هاشم معروف الحسني: ١٧٢.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ٧٨ ـ من المقدِّمة.
(٣) علوم الحديث / ابن الصلاح: ٩٠.

حديثاً موضوعاً قال عنه: «وهو حديث موضوع لا محالة لا يستريب في ذلك من عنده أدنىٰ معرفة بالحديث، والعجب كلّ العجب كيف راج عليه مع جلالة قدره وأمانته»[١].

وأمّا عن الطرق الموصلة إلى ابن عباس فإنَّ من أكثرها وهناً ووضعاً عليه هو ما كان من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، فإذا انظم إليها السدي الصغير فهي سلسلة الكذب[٢].

وأمّا الصنف الآخر من أصناف الوضّاعين من أهل السُنّة فهم قوم من السؤّال والمكدّين يقفون في الأسواق والمساجد فيضعون علىٰ رسول الله ﷺ أحاديث بأسانيد صحاح قد حفظوها، فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد، ولهم في ذلك قصة طريفة مع يحيى بن معين وأحمد بن حنبل في مسجد الرصافة، فيما رواه جعفر ابن محمد الطيالسي[٣].

ولم يكن الوضع مقتصراً علىٰ هذه الأصناف بل سبقه وتعدّاه إلى الصحابة أيضاً، فقد روىٰ أبو الحسن المدائني في كتاب الأحداث قال:

«كتب معاوية نسخة واحدة إلىٰ عمّاله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمّة ممّن روىٰ شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلِّ كورة وعلىٰ كلِّ منبر يلعنون عليّاً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته... وكتب معاوية إلىٰ عمّاله في جميع الآفاق أن لا يجيزوا لأحدٍ من شيعة عليّ شهادة، وكتب إليهم: أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل بيته الذين يروون فضائله ومناقبه

---

(١) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٣: ٢٢٥، وانظر جامع البيان / الطبري ١٥: ١٧.
(٢) الإتقان في علوم القرآن / السيوطي ٤: ٢٣٩.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ١: ٧٨، وسنشير إلى ذلك في ص: ٢٩٣ من هذا الفصل.

فادنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا إليَّ بكلِّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتىٰ أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لِمَا كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كلّ مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجد امرؤ من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه وقرّبه وشفّعه، فلبثوا بذلك حيناً !!

ثمّ كتب إلىٰ عمّاله: أنّ الحديث في عثمان جهر وفشا في كلّ مصر وكلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وائتوني بمناقض له في الصحابة، فان هذا أحبّ إليَّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقُرئت كتبه على الناس، فرويت أحاديث كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرىٰ حتىٰ أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقي إلىٰ معلّمي الكُتّاب فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتىٰ رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن، وحتىٰ علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله... فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضىٰ علىٰ ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بليّة القراء المراؤون والمستضعفون ـ الذين يُظهرون الخشوع والنسك ـ فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا من مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلىٰ أيدي الديّانين... فلم يزل الأمر كذلك حتىٰ مات الحسن بن عليّ عليه السلام... ثمّ تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام... فأكثروا من الرواية في فضلهم [أي الصحابة] وسوابقهم ومناقبهم،

وأكثروا من الغض من عليّ ـ كرم الله وجهه ـ وعيبه والطعن فيه والشنآن له... وقد روى ابن عرفة المعروف بنفطويه ـ وهو من أكابر المحدِّثين وأعلامهم ـ في تاريخه ما يناسب هذا الخبر»[١].

وقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح النهج عن الإسكافي، أنَّ معاوية وضع قوماً من الصحابة، وقوماً من التابعين علىٰ رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام، تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم علىٰ ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبوهريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير[٢].

أقول: ممّا يشهد علىٰ كذب أبي هريرة ووضعه الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحاديثه المرويه في الصحاح، وإليك نموذجاً منها:

١ ـ أخرج البخاري من طريق سعيد بن تليد الرعيني، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنَّ إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث مرات.

وروىٰ عنه أيضاً أنَّ إبراهيم عليه السلام لا ينفعه الله تعالىٰ يوم القيامة لأنّه كذب، حتىٰ إنَّ الناس يأتونه يوم الحشر، ويقولون له: اشفع لنا إلىٰ ربّك، فيقول لهم بعد أن يتذكّر كذباته: اذهبوا إلىٰ موسى[٣]!!

٢ ـ أخرج البخاري من طريق عبد الله بن محمد الجعفي، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**بينما أيوب يغتسل عرياناً خرَّ عليه رَجْلُ جراد ـ أي مجموعة من**

---

(١) النصائح الكافية لمن يتولىٰ معاوية / محمد بن عقيل: ٩٧ ـ ٩٩.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٣.

(٣) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤: ٣١٤١/١٥ و ٣١٤٢ ـ كتاب بدء الخلق، باب قوله تعالىٰ: ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾. وانظر كلام الرازي في هذا الكتاب ١: ٢٠٧ هامش / ١.

الجراد ـ من ذهب فجعل يحثي في ثوبه ، فنادى ربّه : يا أيوب !! ألم أكن أغنيتك عمّا ترىٰ ، قال : بلىٰ يا رب ولكن لا غنىٰ لي عن بركتك »[١].

وأغلب الظنّ أنّه أورد هذا الحديث المكذوب لكي يبرّر به عطايا معاوية وصلاته إليه ، ولعلّ البخاري الذي رواه قد عالجه قبل إخراجه بقاعدة عرض الحديث على الكتاب العزيز فوجد له شاهداً في الآية المزعومة : (لو كان لابن آدم وادياً من مال لابتغىٰ ثانياً ويتوب الله علىٰ من تاب) !!!

٣ ـ وأخرج أيضاً من طريق قتيبة ، عن أبي هريرة قال : «إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كلّه ثمَّ ليطرحه ، فإنَّ في أحد جناحيه شفاء والآخر داء » »[٢].

وقد دافع الكرماني دفاعاً مضحكاً عن الذباب ، كما نقل دفاع الخطابي وابن بطال عن الذباب أيضاً !!

أقول : إنَّ من يأكل السمن ؟ الذائب بعد أن تقع الفأرة فيه لا يُستكثر عليه أن يغمس ذبابة في إنائه[٣].

٤ ـ وأخرج من طريق عبد الله بن محمد الجعفي ، عن أبي هريرة أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لولا بنوا إسرائيل لم يخنز اللحم ـ أي لم ينتن ـ ولولا حواء لم تخن انثىٰ زوجها الدهر »[٤].

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤ : ٣١٧٥/٤٢ ـ كتاب بدء الخلق ، باب قوله تعالىٰ : ﴿ وأيوب إذ نادى ربه ... ﴾.

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢ : ٥٤١٨/٥٠ ـ كتاب الطب ، باب إذا وقع الذباب في الإناء.

(٣) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٠ : ٥١٩٠/١١٤ ـ كتاب الصيد ، إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب.

(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤ : ٣١٨٢/٤٩ ـ كتاب بدء الخلق.

ولا أدري ما علاقة بني إسرائيل بخنز اللحم، وما علاقة خيانة الأُنثىٰ زوجها بحواء عليها السلام، فهل هذا جزاؤها ؟!

٥ ـ كما روى البخاري عن أبي هريرة، أنّ النبي قال: « **خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً** » قال في عمدة القاري: «ولم يبيّن عرضه هنا، وجاء أنَّ عرضه كان سبعة أذرع»[1].

وممّا يشهد علىٰ وضع هذا الحديث وكذبه مايلىٰ:

أ ـ إنَّ القول بطول الإنسان هو (٦٠) ذراعاً يستلزم منه أن يكون طول جمجمته ذراعان، إلّا أنَّ الحفريات التي تمت مؤخراً واكتشف خلالها جماجم إنسان القرون الأُولىٰ تؤكّد علىٰ أن ليس هناك كبير فرق بين جمجمة الإنسان القديم والإنسان المعاصر، ولم يُعثر علىٰ أيِّ أثر للإنسان الذي يبلغ طوله (٦٠) ذراعاً.

ب ـ لو صحَّ أن يكون طول آدم عليه السلام قد بلغ (٦٠) ذراعاً، فيقتضي أن يكون عرضه متناسباً مع الهيكل وبقيّة الأعضاء وهو: (١٧/٧) ذراعاً وليس (٧) أذرع، ذلك لأنَّ الإنسان الطبيعي يبلغ عرضه ($\frac{٢}{٧}$) سبعي طوله، وما جاء في حديث أبي هريرة يقتضي أن يكون طول آدم (٢٤/٥) ذراعاً وليس (٦٠) ذراعاً، إذا فُرض أنّ عرضه (٧) أذرع، وعلىٰ هذا فهناك احتمالان:

الأوّل: أمّا أن يكون ذلك لحصول خلل في قياسات طول الإنسان وعرضه في حسابات أبي هريرة!

الثاني: أو يكون آدم عليه السلام بهذا الطول الفارع وغير العريض ذا هيكل قبيح وغير متناسق الأعضاء !! والقرآن يدفع هذا الاحتمال بقوله: ﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي**

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري / العيني ٢٢: ٢٣٩.

أَحسَنِ تَقوِيمٍ ﴾[١].

ونكتفي بهذا القدر عن أبي هريرة ووضعه الحديث وكذبه على رسول الله ﷺ فالكلام عنه لا يسعه صدر البحث، فقد كذب على النبي ﷺ وأخرج له البخاري غير ما ذكرنا الكثير من الأكاذيب من أمثال حديث الذئب مع الراعي، وحديث البقرة مع صاحبها، وحديث شك النبي ﷺ[٢]، وغيرها وغيرها ممّا فصّله أهل السُنّة في كتبهم من أمثال الشيخ محمود أبي ريّه في كتابه شيخ المضيرة.

وأمّا عن عمرو بن العاص: فما يشهد على مخائل كذبه قوله لما حضرته الوفاة: «اللّهمّ إنّك أمرتني فلم أئتمر، وزجرتني فلم أنزجر، ووضع يده في موضع الغلّ، وقال: اللّهمّ لا قويّ فأنتصر، ولا بَرِيءٌ فأعتذر، ولا مستكبر بل مستغفر لا إله إلّا أنت، فلم يزل يردّدها حتىٰ مات»[٣].

وقد روى الخوارزمي في مناقبه بسنده عن عبد الله بن مسعود قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من زعم أنّه آمن بي وما جئت به، وهو يبغض عليّاً فهو كاذب ليس بمؤمن»**»[٤].

وموقف عمرو بن العاص من عليّ عليه السلام لا ينكره أحد، وما كان من حزبه في صفّين لا يرتاب فيه فرد.. حتىٰ قال فيه أبو فراس الحمداني:

وَلَا خَيرَ فِي دَفْعِ الرَّدىٰ بِمَذَلَّةٍ ... كَما ردَّها يَوماً بِسَوْءَتِهِ عَمرو[٥]

---

(١) التين: ٤/٩٥، وقد اقتبسنا هذا التعليق من كتاب تأملات في الصحيحين/محمد صادق نجمي: ١٩٢ ـ ١٩٣

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤: ١٤٢٩/٢٠٧ و ١٧: ٤٢٢٣/٤٣.

(٣) الاستيعاب/ابن عبد البر ١. ٥١٢.

(٤) المناقب/الخوارزمي: ٣٥.

(٥) ديوان أبي فراس: ١٦٠، دار صادر ـ بيروت، ضمن قصيدته المشهورة: أراك عصي الدمع ...

وممّا يؤيّد كذبه أيضاً ما رواه البخاري بسنده عن عمرو بن العاص من أنّ رسول الله ﷺ بعثه علىٰ جيش ذات السلاسل، قال: فلما أتيته قلت: «أيّ الناس أحب إليك ؟ قال: (عائشة)، قلت: من الرجال ؟ قال: (أبوها)، قلت، ثم من؟ قال: (عمر) . فعدَّ رجالاً»[1] .

ودليل كذبه ما رواه ابن سعد في طبقاته بسنده عن ابن شهاب الزهري قال: «قالت عائشة: بدأ رسول الله ﷺ شكواه الذي توفّي فيه، وهو في بيت ميمونة، فخرج في يومه ذلك حتىٰ دخل عليّ، قالت: فقلت: وارأساه، فقال ﷺ : « وددت أنَّ ذلك كان وأنا حيّ فأُصلّي عليك وأدفنك » »[2] ورواه أحمد في مسنده بلفظ « وددت أنَّ ذلك كان وأنا حيّ فهيّأتك ودفنتك »[3] .

وهل كان النبي ﷺ يعبر عن حبّه بموت محبوبه ودفنه بيده، وهو الذي بكىٰ ولده إبراهيم وقال: « وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون » ، أم كان يعلم أنّها ستخرج من بعده على الإمام الحق، وتدع قول الله تعالىٰ: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[4]، فتمنىٰ لها الموت قبل أن يصدر منها ما صدر ؟!

ولا حاجة لتكذيب هذا الخبر بما ورد عن رسول الله ﷺ بحقّ عليّ عليه السلام ، وأنّه أحبّ الخلق إلى الله ورسوله ،هذا وقدروى الترمذي وغيره عن عليّ عليه السلام والعباس بأنّهما سألا النبيﷺ : أيّ أهلك أحبّ إليك ؟ قال: « فاطمة بنت محمد » ثمّ سألاه

---

(١) صحيح البخاري ٣: ٣٤٦٢/١٣٣٩ كتاب الفضائل ـ باب قول النبيّ ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً، ورواه في كتاب المغازي باب ذات السلاسل ٤: ٤١٠٠/١٥٨٤، وقال في تحفه الأحوذي ١٠: ٣٩٧٢/٣٨٢ حديث حسن صحيح.

(٢) الطبقات/ابن سعد ٢: ٢٠٥ في (ذكر أوّل ما بدأ برسول الله ﷺ وجعه الذي توفي فيه).

(٣) مسند أحمد ٦: ١٤٤.

(٤) الأحزاب ٣٣/ ٣٣.

عن الرجال فقال: «.. من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه أُسامة بن زيد» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[(١)].

وأمّا عن المغيرة بن شعبة: فقد كان صاحب دنياً يبيع دينه بالقليل النَّزر منها لإرضاء معاوية بسبِّ عليٍّ وشتمه، وقد قال يوماً في مجلس معاوية: إنَّ عليّاً لم ينكحه رسول الله ابنته حبّاً، ولكن أراد أن يكافئ بذلك إحسان أبي طالب إليه، وقد بلغه عن عليٍّ عليه السلام في أيام عمر أنَّه قال: «لئن رأيت المغيرة لأرجمنّه بأحجاره» لثبوت جريمة الزنا عليه فكان يبغضه لذاك ولغيره من أحوال اجتمعت في نفسه.

ولقد كذب المغيرة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متّبعاً وصية سيّده معاوية حيث كان يعرض بعليٍّ عليه السلام بعد كلّ خطبة من خطبه علىٰ منبر العراق مرات لا تحصىٰ[(٢)].

وأمّا عن عروة بن الزبير: فكان من بغضه لعليٍّ وفاطمة الزهراء عليهما السلام أن كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بروايته عن عائشة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حديث طويل جاء فيه: «.. فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «هي [أي: أُم كلثوم] خير بناتي، أُصيبت فيّ»، فبلغ ذلك علي بن الحسين عليهما السلام فانطلق إلىٰ عروة فقال: «ما حديث بلغني عنك تحدِّثه تنتقص حقَّ فاطمة ... »الحديث».

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفي الأوسط بعضه، ورواه البزار، ورجاله رجال الصحيح[(٣)] !!

---

(١) الجامع الصحيح / الترمذي ٥: ٣٨١٩/٦٧٨ ـ كتاب المناقب، باب مناقب أُسامة بن زيد، وانظر: المستدرك على الصحيحين / الحاكم ٣: ٥٩٦، وتلخيصه للذهبي مطبوع بهامش المستدرك وقد ضعّفه، وأخرجه في سير أعلام النبلاء ٢: ١٠٤/٤٩٨ من غير تضعيف.

(٢) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ٤: ٦٩ ـ ٧١.

(٣) مجمع الزوائد / الهيثمي ٩: ٢١٣، وانظر المعجم الكبير / الطبراني ٢٢: ١٠٥١/٤٣١.

وقد عَدَّه ابن أبي الحديد من المنحرفين عن عليّ عليه السلام، قال: «وقد روي من طرق كثيرة، أنَّ عروة بن الزبير كان يقول: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله يزهو إلَّا عليّ بن أبي طالب وأُسامة بن زيد، وروي عن عاصم بن أبي عامر البجلي، عن يحيى بن عروة، قال: كان أبي إذا ذكر عليّاً نال منه»[(١)].

ولقد وصف الدكتور حامد حفني داود الأحاديث الموضوعة في كتب الصحاح المعتمدة كصحيحي البخاري ومسلم بأ نَّها تسيء إلى الإسلام والمسلمين وقال: «لا يقرّها العقل والذوق العادبين، والتي يرى البعض أنّه لا مسحة عليها من نور النبوّة، وهي في نظرهم متخاذلة لا تكاد تنهض إلىٰ مرتبه الأُسلوب النبويّ الشريف» ثمّ عرض بعض النماذج الموضوعة كحديث سحر بنات لبيد للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، والحديث المروي عن أبي هريرة والذي أخرجه البخاري ومسلم: «**إنَّ جهنم لا تمتلئ حتىٰ يضع الجبّار فيها قدمه، فتقول: قط، قط**» !! وحديث الاغتسال من الجنابة المروي عن عائشة من أنَّ رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع أهله ثمَّ يكسل، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة؛ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّي لأفعل أنا وهذه ثمَّ نغتسل**» !! قال: «وهذا الحديث أيضاً لا يحتاج إلىٰ تعليق مع منافاته لآداب النبوّة، وحاشا لرسول الله أن يقول بمثله»[(٢)].

ولم يكتفِ معاوية بالغض من عليٍّ وأهل بيته عليهم السلام، والكذب على الله ورسوله باختلاق الفضائل للصحابة والتي ما نطق بها كتاب ولا سُنّة، ولكن نطقت بها (الصحاح)، بل سخّر من يختلق له الفضيلة أيضاً كما يظهر ممّا قيل عنه في كتب القوم.

---

(١) شرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ٤: ١٠٢.

(٢) نظرات في الكتب الخالدة: ١٢١ ـ ١٢٢ من كلام له في مقدّمة كتاب: الصحابة في نظر الإمامية للشيخ العلّامة أسد حيدر.

ومن ذلك ما رووه عن رسول الله ﷺ بأنّه قال في معاوية: (اللّهمّ اجعله هادياً مهديّاً) !!

قال ابن الجوزي بعد أن رواه بطريقين: «ومدار الطريقين علىٰ محمد بن إسحاق ابن‌حرب اللؤلؤي البلخي، وكان كذّابا يبغض أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

كان قتيبة بن سعيد يذكره بأسوأ الذكر، ويقول: حُدِّثت أنَّه بالكوفة شتم أمير المؤمنين فأرادوا أخذه فهرب. وقال أبو علي صالح بن محمد الحافظ: كان محمد بن إسحاق كذّابا يضع للكلام أسناداً ويروي أحاديث مناكير»[١].

وفي فتح الباري بروايته عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «سألت أبي: ما تقول في عليّ ومعاوية ؟ قال: فأطرق ثمَّ قال: اعلم أنَّ عليّاً كان كثير الأعداء ففتّش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلىٰ رجل قد حاربه فأطروه كيداً منهم لعليّ» قال ابن حجر معقّباً: «فأشار بهذا إلىٰ ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل ممّا لا أصل له، وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، ولكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما»[٢].

ولا يعني ردّ بعضهم للأحاديث المكذوبة في فضائل معاوية اتفاق الكلّ علىٰ رفضها، فهذا ابن حجر الهيتمي قد أفرد كتاباً للدفاع عن معاوية بن أبي سفيان أسماه: تطهير الجنان، شحنه بكلّ هذر، في الوقت الذي ذكر فيه علماء السير عن الحسن البصري أنَّه قال: «قد كانت في معاوية هنّات لو لقيٰ أهل الأرض ببعضها لكفاهم: وثُوبُه علىٰ هذا الأمر واقتطاعه من غير مشورة من المسلمين، وادّعاؤه زياداً، وقتله حجر بن عدي وأصحابه، وبتوليته مثل يزيد على الناس»[٣].

---

(١) الردّ على المتعصب العنيد / ابن الجوزي: ٦٦/٦٧.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ٧: ٨٣.

(٣) تذكرة الخواص / سبط ابن الجوزي: ٢٨٦.

وأمّا من حيث الوضع في أبواب الترغيب والترهيب، فقد فتحت قاعدة التسامح في أدلّة السنن عند أهل السُنّة باب الكذب على الله ورسوله علىٰ مصراعيه، قال أحمد بن حنبل: «اذا جاء الحلال والحرام شدّدنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد»، وقد علّق عليه ابن تيميّة بعد أن أورده بقوله: «فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنَّه موضوع جازت روايته والعمل به»[١].

وقوله: «لا نعلم أنَّه موضوع» يشي بتهاونهم في البحث والتحقيق عن حقيقة مثل هذا الصنف من الأحاديث، إذ كيف لا يعلم الموضوع عن غيره مع أنّ سمات الوضع لا تخفىٰ على العلماء ؟!

ولعلّ من نافلة القول هو أنَّ الوضع والافتراء لم يكن مقتصراً على التقوّل علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما لم يقله، بل تعدّاه ليشمل الكذب علىٰ أهل بيته الأطهار عليهم السلام، إذ روىٰ أهل السُنّة أحاديث كثيرة عن أئمتنا عليهم السلام كالإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام، لم نجدها في سائر طرق الشيعة مع اهتمامهم البالغ في حفظ كلّ ما أُثر عنهما عليهما السلام. ومن هذا القبيل ما يروىٰ عن الإمام الباقر عليه السلام أنَّه قال: **«من لم يعرف فضل أبي بكر وعمر فقد جهل السُنّة»** وقوله لجابر الجعفي: **«يا جابر بلغني أنَّ قوماً بالعراق يزعمون أنَّهم يحبوننا، ويتناولون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ويزعمون أنّي أمرتهم بذلك، فأبلغهم أنـي إلى الله مـنهم بريء، والذي نفس محمد بيده لو وُلّيت لتقرّبت إلى الله تعالىٰ بدمائهم.. لا نالتني شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم إن لم أكن أستغفر لهما، وأترحّم عليهما. إنَّ أعداء الله لغافلون عنهما»**[٢].

وقد قُدِّر لمجموعة من أمثال هذه الأحاديث ـ الغير معروفة في طرق الشيعة ـ أن يتلوها بحضرة الإمام الصادق عليه السلام بعض حملة الأخبار من أهل السُنّة الذين يؤمنون

---

(١) علم الحديث / ابن تيميّة: ٥٥.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة ٢: ٦٨٨.

بصحّتها، فكان بينهم وبينه عليه‌السلام حوار، وأيّ حوار !!

قال أبو عمرو الكشي: «وجدت في كتاب أبي محمد جبريل بن أحمد الفاريابي بخطّه، حدّثني محمد بن عيسىٰ، عن محمد بن الفضيل الكوفي، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن الهيثم بن واقد، عن ميمون بن عبد الله قال: أتىٰ قوم أبا عبد الله عليه‌السلام يسألونه الحديث من الأمصار وأنا عنده، فقال لي: **أتعرف أحداً من القوم؟** قلت: لا، **فقال: فكيف دخلوا عليَّ؟** قلت: هؤلاء قوم يطلبون الحديث من كلّ وجه لا يبالون ممّن أخذوا الحديث! **فقال لرجل منهم: هل سمعت من غيري من الحديث؟** قال: نعم، **قال: فحدّثني ببعض ما سمعت.** قال: إنّما جئت لأسمع منك، لم أجئ أُحدّثك، وقال للآخر: ذاك ما يمنعه أن يُحدِّثني ما سمعت؟ قال: **وتتفضّل أن تُحدِّثني بما سمعت، أَجَعَلَ الذي حدّثك حديثه أمانة لا تُحدِّث به أحداً؟** قال: لا، **قال: فاسمعنا بعض ما اقتبست من العلم حتىٰ نفيدك إن شاء الله.**

قال: حدّثني سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد قال: النبيذ كلّه حلال إلّا الخمر، ثمّ سكت. **فقال أبو عبد الله عليه‌السلام: زدنا،** قال: حدّثني سفيان عمّن حدّثه عن محمد بن علي أنّه قال: من لا يمسح علىٰ خفّيه فهو صاحب بدعة، ومن لم يشرب النبيذ فهو مبتدع، ومن لم يأكل الجريث [نوع من الأسماك قريبة الشبه بحية الماء] وطعام أهل الذمة وذبايحهم فهو ضالّ، أمّا النبيذ فقد شربه عمر، نبيذ زبيب فرشّحه بالماء، وأمّا المسح على الخفّين فقد مسح عمر على الخفّين ثلاثاً في السفر، ويوماً وليلة في الحضر، وأمّا الذبايح فقد أكلها عليّ عليه‌السلام، فقال: كلوها، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ﴾[1]، ثمّ سكت!

فقال أبو عبد الله عليه‌السلام: زدنا. فقال: قد حدّثتك بما سمعت، قال: أَكلّ الذي سمعت

---

(١) المائدة: ٥/٥

هذا؟ قال: لا، قال: زدنا، قال: حدَّثنا عمرُ بن عبيد عن الحسن قال: أشياء صدَّق الناس بها وأخذوا بما ليس في الكتاب لها أصل، منها عذاب القبر، ومنها الميزان، ومنها الحوض، ومنها الشفاعة، ومنها النيّة ينوي الرجل الخير والشرّ فلا يعمله فيثاب عليه، ولا يثاب الرجل إلَّا بما عمل، إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً!

قال: فضحكت من حديثه، فغمزني أبو عبد الله عليه السلام أن كفّ حتىٰ نسمع، قال: فرفع رأسه إليّ فقال: ما يضحكك، من الحقّ أو من الباطل؟. قلت له: أصلحك الله وأبكى وإنَّما يضحكني منك تعجّباً كيف حفظت هذه الأحاديث!! فسكت.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: زدنا. قال: حدّثني سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر أنَّه رأى عليّاً عليه السلام علىٰ منبر الكوفة وهو يقول: لئن أتيت برجل يفضّلني علىٰ أبي بكر وعمر لأجلدنَّه حدّ المفتري!! فقال أبو عبد الله عليه السلام: زدنا، فقال: حدّثني سفيان، عن جعفر، أنَّه قال: حبّ أبي بكر وعمر إيمان وبغضهما كفر!! قال أبو عبد الله عليه السلام: زدنا، فقال: حدَّثني يونس بن عبيد، عن الحسن، أنَّ عليّاً عليه السلام أبطأ عن بيعة أبي بكر، فقال له عتيق: ما خلّفك يا عليّ عن البيعة، والله لقد هممت أن أضرب عنقك، فقال له عليّ عليه السلام: يا خليفة رسول الله لا تثريب، فقال: لا تثريب!

قال له أبو عبد الله عليه السلام: زدنا. قال: حدّثني سفيان الثوري، عن الحسن أنّ أبا بكر أمر خالد بن الوليد أن يضرب عنق عليّ عليه السلام إذا سلَّم من صلاة الصبح، وأنّ أبا بكر سلَّم بينه وبين نفسه ثمَّ قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك.

قال له أبو عبد الله عليه السلام: زدنا. قال: حدَّثني نعيم بن عبد الله، عن جعفر بن محمد، أنَّه قال: ودَّ علي بن أبي طالب أنَّه بنخيلات ينبع يستظلُّ بظلّهن ويأكل من حشفهنّ ولم يشهد يوم الجمل ولا النهروان، وحدَّثني به سفيان!!

قال أبو عبد الله عليه السلام : زدنا. قال: حدَّثنا عباد عن جعفر بن محمد، أنَّه قال: لما رأى عليّ بن أبي طالب يوم الجمل كثرة الدماء، قال لابنه الحسن: يا بُنيَّ ! هلكت. فقال له الحسن: يا أبه أليس قد نهيتك عن هذا الخروج ؟ فقال عليّ عليه السلام : يا بُنيَّ ! لم أدرِ أنّ الأمر يبلغ هذا المبلغ !!

قال له أبو عبد الله عليه السلام : زدنا، قال: حدَّثني سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، أنَّ عليّاً عليه السلام لما قتل أهل صفّين بكىٰ عليهم، ثمَّ قال: جمع الله بيني وبينكم في الجنة !!

قال: فضاق بي البيت وعرقت وكدت أخرج من مَسْكي، فأردت أن أقوم إليه وأتوطأه، ثمَّ ذكرت غمزة أبي عبد الله عليه السلام فكففت.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام : من أيِّ البلاد أنت ؟ قال: من أهل البصرة. قال: فهذا الذي تُحدِّث عنه وتذكر اسمه جعفر بن محمد، تعرفه ؟ قال: لا. قال : فهل سمعت منه شيئاً قط؟ قال: لا. قال: فهذه الأحاديث عندك حق؟ قال: نعم. قال: فمتىٰ سمعتها؟ قال: لا أحفظ، قال: إلَّا أنَّها أحاديث أهل مصرنا منذ دهر لا يمترون فيها !!

قال له أبو عبد الله عليه السلام : لو رأيت هذا الرجل الذي تُحدِّث عنه، فقال لك: هذه التي ترويها عني كذب لا أعرفها ولم أُحدِّث بها، هل كنت تصدّقه ؟ قال: لا !!! قال: لِمَ ؟! قال: لأنَّه شهد علىٰ قوله رجال، ولو شهد أحدهم علىٰ عنق رجل لجاز قوله !! قال: اكتب ـ بسم الله الرحمن الرحيم ـ حدَّثني أبي، عن جدّي، قال: ما اسمك ؟ قال : ما تسأل عن اسمي؟ إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :... الحديث »[(١)].

وممّا يشهد علىٰ صحّة وجود مثل هذا الصنف من الكذّابين والوضّاعين بين صفوف الرواة من أهل السُنّة، هو ما ذكرناه عن أحد أعلام أهل السُنّة وهو

---

(١) رجال الكشي ٢: ٦٩٢ ـ ٧٤١/٦٩٩.

القرطبي من أنَّ أحد الوضّاعين كان يُحدِّث بمسجد الرصافة، ويقول بمحضر من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حدّثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، عن فلان، عن فلان.. إلىٰ أن يصل بهذا الإسناد الموضوع إلى النبيّ ﷺ، بما لم يعرفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ولم ينبس به أيّ منهما ببنت شفة، وهو ما أشرنا إليه بأنّه قصة طريفة(١).

(١) مرّت الإشارة إليه في ص: ٢٧٩ من هذا الفصل.

ادِّعاء اعتقاد الشيعة بصحَّة جميع ما في الكافي

ومن الأمور الأُخرى التي رافقت دعوى التحريف في كتاب الكافي، القول: بأنَّ الشيعة تعتقد صحَّة جميع ما في كتاب الكافي من روايات، مع أنَّ الكليني رحمه الله لم يثبت عنه القول بصحَّة جميع ما رواه، بل الثابت عكسه، كما أنَّ موقف علماء الشيعة منذ عهد الصدوق (ت/ ٣٨٥ هـ) وإلىٰ وقتنا الحاضر واضح إزاء الكافي، إذ لم يدّعِ أحد منهم صحَّة جميع ما في كتب الحديث عند الشيعة وعلىٰ رأسها الكافي سوىٰ ما ادّعاه الأخباريون، ولو نُسِبَ القول إليهم لكان له وجه، أمَّا أن يُنسب إلى سائر المحققين والأُصوليين من أفذاذ علماء الشيعة، فهذا هو عين الإجحاف، وخلاف الإنصاف كما سيتَّضح من نقل كلام أصحاب هذا الادّعاء.

أولاً ـ قال الآلوسي: «والمعتمد من كتب أخبارهم، الأُصول الأربعة: أحدها الكافي... وصرَّح علماؤهم بأنّ العمل بكلّ ما في هذه الأربعة واجب ... وكتاب الكافي... مملوء من روايات ابن عيّاش، وهو بإجماع هذه الفرقة كان وضّاعاً كذّاباً»[(١)].

لقد موّه الآلوسي القول وعمّمه من غير تمييز بين المصرِّحين وبين النافين، علىٰ أنَّ من بين المصرِّحين من قد نصَّ علىٰ أنَّ ما في الكافي لم يكن مقدَّماً علىٰ ما في

---

(١) مختصر التحفة/الآلوسي: ٦٩

غيره في جميع الحالات عند التعارض[١]، وسيتبيَّن ما في هذا الاتّهام عند الحديث عن: الكافي في نظر الشيعة وموقفهم منه.

أمّا عن روايات ابن عيّاش في كتاب الكافي، فبالإضافة إلىٰ ما تقدَّم في درء تهمة الدسّ والتزوير عن كتاب الكافي، فإنَّ ابن عيّاش لا وجود له في كتاب الكافي أصلاً، إذ ليس في كتب الشيعة ممّن يُدعىٰ بابن عيّاش إلَّا قلّة من الرواة، ولم يتَّصف أحدهم بالوضع والكذب في جميع كتب الرجال، وهم:

١ ـ **أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عيّاش بن إبراهيم بن أيوب الجوهري**: والظاهر أنَّ إطلاق (ابن عيّاش) ينصرف إليه كما في تنقيح المقال إذ عنونه بهذا اللفظ وأحال إلىٰ ترجمته بالاسم الصريح المذكور، ولم يذكر غيره بهذا العنوان[٢]، وابن عيّاش هذا مات سنة إحدىٰ وأربعمائة، ولم يرمه أحد قط بالوضع والكذب، ولكنه ضُعِّف لاختلاطه في آخر عمره، وكان من أهل العلم والأدب القوي وطيّب الشعر وحسن الخط[٣] وهو ربما ولد بعد سنة (٣٢٩ هـ) وهي سنة وفاة الكليني ﷺ.

٢ ـ **كثير بن عيّاش**: لم يُذكر في كتب الرجال، وذكره النجاشي في طريقه إلىٰ كتاب تفسير القرآن لزياد بن المنذر أبي الجارود الهمداني[٤]، وهو لم يقع في أيّ من

---

(١) مستدرك الوسائل / النوري ٣: ٥٣٩ ـ الفائدة الرابعة من الخاتمة.

(٢) تنقيح المقال / المامقاني ١: ٨٨.

(٣) رجال النجاشي: ٢٠٧/٨٥، فهرست الطوسي: ٩٩/٣٣، ورجاله: ٦٤/٤٤٩ ـ في من لم يروِ عن الأئمة ﷺ، رجال العلّامة: ١٥/٢٠٤، رجال ابن داود: ٤١/٢٢٩، معالم العلماء / ابن شهرآشوب: ٩٠/٢٠، الوجيزة / المجلسي: ٥، تلخيص المقال / الأسترابادي: ٢٠، ومنهج المقال / له أيضاً: ٤٥، تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال: ٤٥، مجمع الرجال / القهبائي ١: ١٥٣، معجم رجال الحديث / الخوئي ١: ١٥٣.

(٤) رجال النجاشي: ٤٤٨/١٧٠.

أسانيد الكافي.

٣ ـ **محمد بن عيّاش بن عروة العامري الكوفي**: من أصحاب الصادق عليه السلام[(١)] ولا يُعرف عنه أكثر من ذلك في جميع كتب الرجال، وهو لم يقع في أسانيد الكافي أيضاً.

٤ ـ **محمد بن عيّاش بن عيسىٰ**: كذا عنونه القهبائي[(٢)]، نقلاً عن رجال الشيخ، وفي الأخير: محمد بن عباس ـ بالسين المهملة ـ ابن عيسىٰ، روىٰ عنه حميد كتباً كثيرة من الأُصول[(٣)]، ولا يعرف عنه غير هذا، ولا أثر له في الكافي.

٥ ـ **محمد بن مسعود بن محمد بن عيّاش السلمي السمرقندي**: وهو ممّن لا يختلف في جلالته ومنزلته اثنان من الشيعة؛ لكونه ثقة، صدوقاً، عيناً من عيون هذه الطائفة[(٤)]. مات سنة ٣٢٠ هـ، ولم يرو عن الكليني، ولا الكليني عنه.

٦ ـ **أبو بكر بن عيّاش**: كوفي، عامّي ذكره البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام[(٥)] وليس له في كتاب الكافي عين ولا أثر.

٧ ـ **أبو عبد الله بن عيّاش**: من مشايخ النجاشي كما يظهر من بعض طرقه إلىٰ كتب المشايخ، ولا يهمّنا أمره، لتأخره عن زمن الكليني ومشايخه.

وبعد.. لم أقف علىٰ من يُدعىٰ بابن عيّاش غير هؤلاء السبعة، ولم يُملأ الكافي بروايات أيٍّ منهم، كما لم يُتّهم أحد منهم بالوضع والكذب.

---

(١) رجال الطوسي: ٢٥٨/٢٩٦.

(٢) مجمع الرجال ٦: ١٥، وعنه في معجم رجال الحديث ١٧: ٨٦.

(٣) رجال الطوسي: ٥١/٤٩٩ ـ في من لم يروِ عن الأئمة عليهم السلام.

(٤) رجال النجاشي: ٩٤٤/٣٥٠، رجال الطوسي: ٣٢/٤٩٧ ـ في من لم يروِ عن الأئمة عليهم السلام، رجال العلّامة: ٧/١٤٥.

(٥) رجال البرقي: ٤٣، وانظر المشتركات / الكاظمي: ٢٧٤، ومعجم رجال الحديث ٢١: ٦٧.

وقد يكون المقصود بابن عيّاش هو **أبان بن أبي عيّاش فيروز**، وهو من أصحاب الأئمة الحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمد الباقر عليهم السلام[١] وهو من جملة من روي كتاب سليم بن قيس الهلالي عنه، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله ثلاث مرات، مرة في أصحاب عليّ بن الحسين عليه السلام ولم يضعفه[٢] وأُخرىٰ في أصحاب الباقر عليه السلام قائلاً: تابعي ضعيف[٣]. ولا يُعلم سبب التضعيف، وثالثة في أصحاب الصادق عليه السلام ولم يضعّفه[٤].

كما ضعّفه ابن حجر في التقريب قائلاً: متروك من الخامسة[٥] ولا يُعلم سببه أيضاً، مع أنّ الجرح لا يُقبل عند أهل السُنّة ما لم يكن مفسراً لتفشي الضعف عندهم بكثرة، إذ لم يسلم منه كبار أئمتهم علىٰ لسان أئمتهم كما بيّناه في باب المهديّ عليه السلام وأغلبه عن بغض وحسد وتعصّب، ولهذا قال المحدِّث النوري عن تضعيف الشيخ: «ولا يُعلم سببه ولعله تضعيف المخالفين ففي التقريب متروك من الخامسة، وينبغي عدّه من مدائحه»[٦].

ولم أجد في كتب الرجال من اتّهمه بالوضع أو الكذب إلّا ما كان عن ابن الغضائري، فقد نقل العلّامة عنه في الخلاصة قوله: «تابعي ضعيف جداً، روىٰ عن أنس بن مالك وروىٰ عن علي بن الحسين عليهما السلام، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا

---

(١) رجال البرقي: ٩.

(٢) رجال الشيخ: ٨٣ / ١٠.

(٣) رجال الشيخ: ١٠٦ / ٣٦.

(٤) رجال الشيخ: ١٥٢ / ١٩٠.

(٥) تقريب التهذيب ١: ٣١ / ١٦٤.

(٦) خاتمة مستدرك الوسائل / النوري ـ الفائدة العاشرة ٣: ١٢٣٥ طبع حجري، ومخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث برقم ٥٢٦٥ مصورة عن نسخة استان قدس رضوي ـ بقلم المصنف ـ ورقة ٨٤ / ب.

وضع كتاب سليم بن قيس إليه»[١]، وقد نُقل عن ابن الغضائري قوله إنّ هذا الكتاب موضوع لا محاله؛ لأنَّ فيه أنّ محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنَّ عمر محمد عند موت أبيه كان ثلاث سنين، وفيه أيضاً أنّ الأئمة ثلاثة عشر[٢].

وجوابه: أمَّا تضعيف أبان فقد مرّ أنّه لا يُعرف سببه، ولو سلّمنا به فهو غير الوضع.

وأمّا عن اتّهامه بوضع كتاب سليم فلا يمكن التسليم به لأُمور كثيرة.

منها: أنَّ كتاب سليم لم تنحصر روايته بأبان بن أبي عيّاش، وإنَّما هو من جملة من روىٰ هذا الكتاب عن سليم.

فقد ذكر النجاشي طريقين إلىٰ هذا الكتاب عن مصنِّفه لم يقع فيهما أبان بن أبي عيّاش[٣]، كما ذكر الشيخ في الفهرست ثلاثة طرق إلىٰ هذا الكتاب عن مصنِّفه، الثاني منها ليس فيه أبان[٤].

وبالجملة فإنَّ من روىٰ هذا الكتاب عن مصنِّفه، أو من روىٰ عن هذا الكتاب بلا توسّط أبان عن مصنِّفه، جملة من العلماء وهم: أبان بن تغلب، إبراهيم بن عمر اليماني، سليمان الأعمش، علي بن جعفر الحضرمي، عمر بن أُذينة، عمر بن أُم سلمة[٥].

---

(١) الخلاصة / العلّامة: ٢٠٦ / ٣.

(٢) رجال ابن داود: ٧٢١/١٧٨، معجم رجال الحديث ٨: ٢١٨.

(٣) رجال النجاشي: ٨ / ٤.

(٤) فهرست الشيخ: ٨١ / ٣٣٦.

(٥) راجع مقدّمة تحقيق كتاب سليم للسيد علاء الدين الموسوي ـ قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة ـ قم / ١٤٠٧ هـ.

ومنها : عدُّ النجاشي سليماً من المصنّفين من السّلفَ الصالح مـن الطـبقة الأُولىٰ ذاكراً كتابه وطريقه إلىه كما تقدَّم ولو كان الكتاب موضوعاً لنبّه عليه لا سيّما وأنّه من أثبت الرجاليين في هذا الحقل كما يظهر من دقة عباراته ومنهجه في كتابه.

ومنها : شهادة علماء الشيعة وأقطابهم بصحة هذا الكتاب وفيهم من عاش قبل عصر الغضائري كالشيخ النعماني محمد بن إبراهيم المعروف بأبي زينب الثقة الجليل الذي لا يختلف في وثاقته اثنان من النبيعة، وهو أسبق من الغضائري ومن شيوخ أبي غالب الزراري (ت/ ٣٦٨ هـ) قال في كتابه الغيبة «وليس بين جميع الشيعة ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أنّ كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر الأُصول التي رواها أهـل العـلم مـن حمـلة حـديث أهـل البـيت عليهم السلام وأقدمها»[١].

كما اعتمد هذا الكتاب جملة من أعلام المحدِّثين الثقات المـشهورين الذيـن لا مطعن فيهم ولا مغمز كمحمد بن الحسن الصفار وهو مـن مشـايخ ثـقة الإسـلام الكليني وعشرات غيره كما نصَّ عليه في مقدِّمة تحـقيق كـتاب سـليم بـن قـيس الهلالي.

ومنها : إنّ كتاب الرجال المنسوب للغضائري لا يُعرف إلى الآن هل هو للابن أم للأب كما أنّ تشدد مؤلفه في التضعيف سلبت الوثوق بتضعيفاته لتعرضه إلى جرح من اتفقت الشيعة برمتها علىٰ جـلالتهم ووثـاقتهم، ولا يـبعد امـتداد يـد الدسّ والتحريف إلىٰ هذا الكتاب كما حققه السيد الغريفي في قواعد الحديث[٢].

ومنها : إنّ جميع نسخ الكتاب الواصلة إلىٰ علماء الشيعة لا يوجد فيها ادّعاء ابن

---

(١) كتاب الغيبة / النعماني : ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) قواعد الحديث / محيي الدين الموسوي الغريفي : ١٩٨ ـ ٢١٢.

الغضائري وإنّما الموجود أنّ عبد الله بن عمر وعظ أباه عند الموت لا محمد بن أبي بكر، وأنّ ما في كتاب سليم أنّ الأئمّة بعد النبيّ اثنا عشر إماماً: أوّلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخرهم المهديّ عليه السلام، وأنّ الأئمّة من ولد إسماعيل عليه السلام ثلاثة عشر وهم رسول الله صلى الله عليه وآله مع الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، ولا محذور في هذين[1].

وبعد فلا مجال للاسترسال في أكثر من هذا فقد أبدع محقق كتاب سليم بن قيس في إثبات صحة هذا الكتاب بعشرات الأدلة، حيث ذكر من روىٰ هذا الكتاب من العلماء من غير طريق أبان بن أبي عيّاش، وشهرة هذا الكتاب وتواتر النقل منه عن مؤلفه، واعتماد العلماء قبل الغضائري عليه، مع توفر عشرات القرائن علىٰ صحته، وشهادة أئمّة أهل البيت عليهم السلام علىٰ صحة ما فيه وترحمهم علىٰ سليم رحمه الله.

ثمَّ لو افترضنا وجود ما أخبر به ابن الغضائري في هذا الكتاب من قصة وعظ محمد بن أبي بكر لأبيه، وأنّ الأئمّة ثلاثة عشر، فلا دليل فيه علىٰ أنّ الكتاب موضوع علىٰ سليم برمته، ولو صحَّ أن يكون الكتاب موضوعاً لوجود رواية أو أكثر موضوعة أو مكذوبة فيه لما سَلِم كتاب من كتب الحديث لدى المسلمين إلَّا وقد شُكّ بوضعه بما فيها صحيح البخاري لما مرَّ ويأتي.

ثمَّ أين اتفاق علماء الشيعة علىٰ أنَّ أبان بن أبي عيّاش من الوضّاعين ؟ بل وأين اتفاقهم علىٰ ضعفه؟ إنَّه من الكذب علىٰ علماء الشيعة وأعلامهم.

وهذا ما يؤكد صحة قولنا في مقدِّمة هذا الكتاب أنّ بعض أهل السُنّة ـ مع الاسف ـ يرىٰ في قول الفقيه الشيعي الواحد إجماعاً شيعياً، وفي الرواية رأياً للكلّ دون لحاظ المباني العلمية عند الشيعة !!

---

(١) اُنظر معجم رجال الحديث ٨: ٢٢١، وفيه مناقشة علمية رائعة لاثبات خطأ ابن الغضائري علىٰ ما ادعاه.

ولعمري أين روايات أبان بن أبي عيّاش التي مُلئ منها كتاب الكافي، لقد حرصت أشد الحرص على تتبع موارد أبان في كتاب الكافي فلم أجد فيه إلّا ثمانية أحاديث، وإليك مضامينها التي لا ينكرها دين ولا عقل ولا وجدان، وهي كلّها مروية بالإسناد عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليه السلام. وهي:

الحديث الأوّل: قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يُحدِّث عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال في كلام له: «العلماء رجلان: رجل عالم آخذ بعلمه، فهذا ناج، وعالم تارك لعلمه فهذا هالك..» الحديث[1].

ومن حقنا أن نسأل: هل اتّبع علمه من ادّعى إجماع الشيعة على أنّ أبان بن أبي عيّاش أو ابن عيّاش مطلقاً قد أجمع الشيعة على أنّه من الوضّاعين، وأنّ الكافي قد مُلئ من رواياته؟ أو أنّه ترك علمه فقال ما شاء وانصاع لهوى نفسه؟

الحديث الثاني: قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: منهومان لا يشبعان: طالب دنياً، وطالب دين..» الحديث[2].

الحديث الثالث: عن عليٍّ عليه السلام أنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «أيّها الناس قد كثرت عليَّ الكذّابه، فمن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار...» الحديث[3].

الحديث الرابع: قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «نحن والله الذين عنى الله بذي القربى الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه صلى الله عليه وآله فقال: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ..﴾[4]»[5].

---

(١) أُصول الكافي ١: ٣٥ / ١ ـ كتاب فضل العلم، باب استعمال العلم.

(٢) أُصول الكافي ١: ٣٦ / ١، باب المستأكل بعلمه والمباهي به.

(٣) أُصول الكافي ١: ٥٠ / ١، باب اختلاف الحديث.

(٤) الحشر: ٥٩ / ٧.

(٥) أُصول الكافي ١: ٤٥٣ / ١ ـ كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال.

الحديث الخامس: وقد أخرجه الشيخ الكليني من ثلاثة طرق الثالث منها صحيح لا مطعن بأيّ واحد من رواته ولا مغمز، أمّا الأوّل والثاني، فمن طريق أبان ابن أبي عيّاش عن سليم، وهو بخصوص الاحتجاج علىٰ معاوية بن أبي سفيان بحديث أنّ الأئمة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله اثنا عشر إماماً من أهل البيت أوّلهم عليّ وآخرهم المهديّ عليه السلام[١].

الحديث السادس: وهو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله حرّم الجنة علىٰ كلّ فحّاش بذي..»[٢].

الحديث السابع: وهو من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «بني الكفر علىٰ أربع دعائم: الفسق، والغلو، والشكّ، والشبهة..»[٣] ثمّ بيّن عليه السلام ما يندرج تحت كلّ واحدة من هذه الخصال الفاسدة، ولا ينكره إلّا من تلبّس بواحدة منها أو أكثر.

الحديث الثامن: وهو من قول عليّ عليه السلام في بيان أدنىٰ ما يكون به العبد مؤمناً أو كافراً أو ضالاً.

وخلاصته: أنّ أدنى الإيمان معرفة الله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله، وإمامه.

وأدنى الكفر هو الزعم بأنّ ما نهى الله تعالىٰ عنه أنّه أمر به.

وأدنى الضلال أن لا يعرف الإنسان من هو إمام زمانه[٤].

هذه هي جميع الأحاديث التي رواها الشيخ الكليني بالإسناد عن ابن أبي عيّاش، وليس في أيّ منها ما يدعو إلى الشكّ والريبة، ولو وجدنا طعناً في أيّ منها

---

(١) أُصول الكافي ١: ٤٤٤ / ٤، باب ما جاء في الاثني عشر، من الكتاب السابق.

(٢) أُصول الكافي ٢: ٢٤٣ / ٣ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب البذاء (بالذال المعجمة).

(٣) أُصول الكافي ٢: ٢٨٨ / ١ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الكفر وشعبه.

(٤) أُصول الكافي ٢: ٣٠٤ / ١، باب أدنىٰ ما يكون به العبد مؤمناً أو كافراً أو ضالاً، من الكتاب السابق.

لما تركناه ولكن الذي يهمنا هنا هو أنّ الكافي لم يُملأ منها، وليته غصّ بها، والحمد لله علىٰ كل حال.

ومـــن لم تكـــن له عـــين بـــصيرة فلا غـرو أن يـرتاب والصبح مسـفر

ثانياً ـ وقال الدكتور البـنداري: «والكلّ يعلم أنَّ التشيُّع يعتمد أربعة كتب هي مصدر التشريع، وأحكامها قطعية، فكلّ ما فيها حجَّة» ثمَّ نقل عـن أبي زهـرة قوله: «كتاب الكافي مروي عن الصادق بلا واسطة، وأنّ جميع أخباره حقّ واجب العمل بها حتىٰ إنَّه ليس فيها خبر للتقيّة»[1].

وهذا وإن كان كسابقه ـ وسيأتي جوابه ـ إلَّا أنَّ ما يثير العـجب هـو دعـوى المعاصرة بين الكليني والإمام الصادق عليه السلام، ولا أدري كيف ساغ للدكتور البنداري أن يصدّق بمثل هذا الكلام مع أنَّ الفارق بين العصرين يربو علىٰ قرنين؟!

وإذا كان تحريف لفظ (الصاحب) إلى (الصادق) قد صدر سهواً من أبي زهرة، فلا يُعذر عليه البنداري في كلّ حال، ويـؤسفنا أن نـقول بأنَّ الأُسـتاذ الدكـتور البنداري كان كحاطب ليل، لا يهمّه من أين أخذ، وكم من أمر قد أبرمه في كتابه (التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي) ثمّ أتىٰ علىٰ نقضه بنفسه، فقوله السابق مثلاً قد جاء تأكيداً لما قاله قبله: «وقد أجمع أهل النقل والتفسير عندهم علىٰ أنَّ القرآن المتداول بين أيدي المسلمين ليس القرآن كلّه»[2]، ثمَّ بعد أربع صحائف لا أكثر ناقض كلامه السابق، فنقل عن (علماء التشيع الفارسي) قولهم الصريح في نفي التحريف[3]!!

(١) التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي: ١١٨، وانظر: الإمام الصادق: ٤٣٥.

(٢) التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي: ٩٤ ـ ٩٥.

(٣) التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي: ٩٨ ـ ٩٩.

فهو في الوقت الذي أكّد فيه وقوع التحريف في الكافي، وجزم بكونه حجّة عند الشيعة، وأنّ جميع أخباره حقّ واجب العمل بها، كذّب ما قاله وأبطل ما كان حجّة!!

نعم.. قد يقال بأنّه أراد إثبات التحريف لدى (التشيُّع الفارسي)، ونفيه عن (التشيُّع العربي)، فلا تناقض بين القولين.

وهذا من المضحكات، إذ كما أنّ التسنُّن واحد مع كون أقطابه هم من الفرس، فَلِمَ لا يكون التشيُّع كذلك مع كون بعض أنصاره هم الفرس؟ ومع فرض وجود هذا التقسيم، فلا يزول تناقضه أصلاً، إذ أثبت التحريف بحق علي بن إبراهيم بن هاشم وهو عربي صميم من أهل الكوفة، ونفاه عن الصدوق ﵀ وهو فارسي، ممّا يدلّ على أنّه لم يحسن أداء المراوغة في مداراة عنوان كتابه الذي انهار من خلال المعنون نفسه، وممّا يزيد الأمر وضوحاً أنّه أهمل رأي أبي زهرة في مسألة رواية الكافي عن الإمام الصادق ﵇ بلا واسطة مع أنّه اعتمد كتابه مرّات عديدة.

ثالثاً ـ ومرَّ كلام إحسان إلهي ظهير فيما رآه تحريفاً للقرآن الكريم في كتاب الكافي بقوله: «ومثل هذه الروايات كثيرة كثيرة في اوثق كتاب من كتب القوم الذي عرض على الإمام الغائب فأوثقه [فوثقه]»[(١)].

رابعاً ـ وقال الشيخ محمد منظور نعماني: «ومن أكثر كتب الحديث المعتمدة لدى الشيعة الاثني عشرية كتاب الجامع الكافي لأبي جعفر [محمد بن] يعقوب الكليني (ت ٣٢٨ [٣٢٩] هـ) ومن ناحية الصحّة والسند فهو مثل صحيح البخاري عند أهل السُنّة»[(٢)] ثمّ علّق عليه في الهامش بكلام جاء فيه: «.. ومن المعروف

---

(١) الشيعة والقرآن: ٣٤، وقد تقدّم كلامه في ص٢٤٦ من هذا الفصل.

(٢) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١١٠ ـ ١١١، وقد أشار إلى هذا الادّعاء جملة من كتّاب أهل ﴿

لدى علماء الشيعة كما جاء في بعض كتبهم أنَّ أبا جعفر [محمد بن] يعقوب الكليني بعد أن ألّف كتابه هذا، وصل إلى الإمام الغائب من خلال سفير خاص، وقد شاهد الكتاب وصدّق عليه ووثّقه، وقال: «هذا كافٍ لشيعتنا» وطبقاً لهذه الرواية المشهورة أو الحكاية، فهذا الكتاب مصدِّقه الإمام المعصوم. بينما نحن أهل السُنّة نرى أنَّ صحيح البخاري ليس لاي شخصية مصدّقة معصومة»[١].

أمَّا عن جواب ادِّعاء عرض كتاب الكافي على الإمام الحجَّة عليه السلام، فقد توهّم أبو زهرة فادّعىٰ عرض الكتاب على الإمام الصادق عليه السلام، ونقله الدكتور البنداري عنه بلا تدبّر، فأوّل ما فيه أنَّه لم يعرفه أقطاب علماء الإمامية كالشيخ الصدوق والمفيد والمرتضىٰ والطوسي والعلّامة الحلي، ولم يُعرف هذا الأثر: (هذا كاف لشيعتنا) إلَّا بعد أكثر من سبعة قرون علىٰ وفاة النسيخ الكليني، إذ يعزى إلى الخليل بن غازي القزويني المتوفىٰ سنة (١٠٨٩ هـ)، وقد كانت له رحمه الله أقوال غريبة تفرّد بها عن جميع العلماء.

قال في رياض العلماء: «وكان له رحمه الله أقوال في المسائل الأُصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة.. ومن أغرب أقواله: القول بأنَّ الكافي بأجمعه قد شاهده الصاحب عليه السلام، واستحسنه، وأنَّ كلّ ما وقع فيه بلفظ (روي) فهو مروي عن الصاحب عليه السلام بلا واسطة، وأنَّ جميع أخباره حق واجب العمل بها»[٢].

لها السُنّة عند حديثهم عن التحريف في الكافي. راجع: الإمام الصادق/ أبو زهرة: ٢٦٢، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين/ د. أحمد جلي: ٢٢٦، والشيعة معتقداً ومذهباً/ الدكتور صابر عبد الرحمن: ١١٦، والموسوعة السعودية الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ٣٠٠، والشيعة في التصور القرآني/ علي عمر فريج: ٣٣.

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١١١ هامش/ ١.

(٢) رياض العلماء/ الأفندي ٢: ٢٦١، وعنه الخوانساري في روضات الجنات ٣: ٢٧٢.

وهذا القول مع غرابته وتفرّد صاحبه به جعله الشيخ محمد منظور نعماني مشهوراً عند الشيعة ومعروفاً في كتبهم، وكأنَّ ما يعنيه الانفراد والغرابة هو الاستفاضة والشهرة !!

وعلى الرغم من غرابة هذا القول، وتفرّد القزويني المتأخر به، فقد ناقشه العلماء وحكموا بردّه[(١)]. وحتىٰ من تمسّك من الأخباريين بدعوى القطع بصحَّة جميع أحاديث الكافي لم يستدلّ به ونفاه جملة وتفصيلاً.

قال المحدِّث النوري ﷺ: «فإنَّه لا أصل له ولا أثر له في مؤلفات أصحابنا، بل صرَّح بعدمه المحدِّث الأسترابادي الذي رام أن يجعل تمام أحاديثه ـ أي الكافي ـ قطعيّة لما عنده من القرائن التي لا تنهض لذلك، ومع ذلك صرَّح بأنَّه لا أصل له»[(٢)].

وبالجملة فإنَّه لم يُؤيَّد هذا الأثر في كتاب شيعي قط لا قديماً ولا معاصراً.

وأمَّا عن جواب كون الكافي عند الشيعة كصحيح البخاري عند أهل السُنّة، وعدم المصادقة على الأخير من قبل شخصيّة معصومة، فسيتّضح ما فيه من خلال دراسة موقف كلّ فريق إزاء كتابه، كما سيتّضح أيضاً بطلان ما سلف من اتّهام الشيعة باعتقادهم صحَّة جميع ما في الكافي.

---

(١) أُنظر منتهى المقال / أبو علي الحائري: ٢٩٨، ونهاية الدراية / السيد حسن الصدر: ٢١٩.

(٢) مستدرك الوسائل ٣: ٥٣٣ ـ الفائدة الرابعة من الخاتمة.

الكافي بنظر علماء الشيعة

لقد وصف السيد هاشم معروف الحسني موقف علماء الشيعة من كتاب الكافي بأنَّه يمكن أن يكون بالقياس إلىٰ موقف السُنّة ـ الآتي ـ من صحيح البخاري سليماً وبعيداً عن المغالاة والإسراف، فلم يتنكّروا لحسناته، ولم يتجاهلوا ما فيه من أحاديث ضعيفة أو مرسلة أو مجهولة أحياناً، الأمر الذي لا يخلو منه كتاب ـ سوى كتاب الله تعالىٰ ـ مهما اتّخذ المؤلّف من أسباب الحيطة لإخراجه كما يريد ويرغب، ومع أنَّهم لم يغالوا فيه غلوّ أهل السُنّة وفقهائهم في صحيح البخاري، إلَّا أنَّه قد وضع من قبل فريق من علماء الإمامية الأخباريين فوق مستواه، وأحاطوه بهالة من الإعجاب والإكبار، ولكن لم يكن هذا الموقف معروفاً لدىٰ سائر الأُصوليين ومحقّقي الشيعة ابتداءً من عصر الشيخ المفيد والسيد المرتضىٰ والطوسي، مروراً بالعلّامة الحلّي، ووصولاً إلىٰ يومنا هذا، وكتبهم طافحة بمناقشة روايات الكافي سنداً ومتناً[1].

وممّا يشهد علىٰ متانة هذا الكلام وصدقه هو ما ذكره علماء الإمامية في كتبهم، خصوصاً في شروحه التي بلغت تسعة عشر شرحاً، وحواشيه التي بلغت ستّاً وعشرين حاشية، ودراسة أُموره الأُخرىٰ في ثمانية عشر كتاباً، وهم في كثير منها قد أشاروا إلىٰ مواطن الضعف في أحاديث الكافي سنداً ومتناً، كالإرسال،

---

(١) دراسات في الحديث والمحدِّثين / هاشم معروف الحسني: ١٣٠.

والانقطاع، والإبهام، أو الشذوذ في متن الخبر ومخالفته لما ثبت بطريق صحيح آخر، وغير ذلك من أُمور أُخرىٰ.

فقد ذكروا أنَّ فيه (٥٠٧٢) حديثاً صحيحاً، و (١٤٤) حديثاً حسناً، و(١١٢٨) حديثاً موثّقاً، و (٣٠٢) حديثاً قوياً، و (٩٤٨٥) حديثاً ضعيفاً، على أنَّ هذا التصنيف لأحاديث الكافي، وبيان مقدار الضعيف منها لم يراعِ منهج الكليني في تصنيفها وذلك بإخراج هذه الأحاديث من طرق صحبحة أُخرىٰ.

وقد بيّنا في دراسة مستقلّة علىٰ أنَّ روايات الكافي الضعيفة بسبب القطع أو الإرسال، أو الموقوفة التي انتهىٰ سندها إلىٰ أحد أصحاب الأئمة عليهم‌السلام والتي احتسبت من الأحاديث الضعيفة عند من صنّف أحاديث الكافي، قد رواها الكليني بالنصّ تارة وبالمضمون أُخرىٰ بطرق صحيحة موصولة، كما أوصل الصدوق ومن بعده الطوسي بعض ما انقطع أو أُرسل سنده في الكافي[1].

وهذا المنهج هو المتّبع لدى سائر المحدِّثين تقريباً، فهم إذا ما أرسلوا رواية ما، فغالباً ما تجد لها طريقا آخر في الباب نفسه، ولعلّ هذا من بين الأسباب التي تفسّر لنا ارتقاء بعض الروايات الضعيفة إلىٰ مستوى الروايات الصحيحة، خصوصاً عند اشتهار العمل بها، وهذا النمط من الروايات معروف لدى سائر الفقهاء من جميع المذاهب الإسلامية.

والذي نخلص إليه، هو أنَّ هذا التصنيف وإن لم يكن دقيقاً، إلّا أنّه في الوقت نفسه دليل على الموقف المتحرّر من التقليد والتبعية العمياء، والذي قلّما نجد نظيره عند العلماء والكتّاب من غير الشيعة خصوصاً إزاء ما كُتب عن صحيحي البخاري ومسلم.

ولم يكن هذا الموقف منحصراً علىٰ ما في شروح الكافي وحواشيه ودراسة

---

(١) انظر: الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع: ١٨١ ـ ٢٦٠.

أُموره الأُخرىٰ، بل تعدّاه ليشمل أمهات كتب الشيعة الأُصولية والرجالية أيضاً، إذ أفرد العلماء فيها مناقشات مطوّلة للردّ علىٰ ما تقدَّم من مقولة الأخباريين، ومن راجع (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين) للشيخ جعفر كاشف الغطاء، ورسائل الشيخ الأنصاري، وغير ذلك من كتب الشيعة سيرى بأُمّ عينيه أنَّه ليس عندالشيعة كتاب غير كتاب الله تعالىٰ يسمّىٰ بغير مسماه ويوصف بالصحَّة كلّه.

كما أنَّ هذا الموقف لم يكن متأخراً عن زمن تأليف الكافي بل رافقه منذ الوهلة الأولىٰ وإلىٰ وقتنا الحاضر.

فهذا الشيخ الصدوق ﷺ (ت/ ٣٨٥ هـ) قد ناقش بعض مرويّات الكافي وردّها ولم يفتِ بها، كما يتَّضح من مناقشته لبعض أحاديث الكافي.

من ذلك ما رواه الكليني عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن أخويه محمد وأحمد، عن أبيهما، عن داود بن أبي يزيد، عن بريد بن معاوية قال: «إنّ رجلاً مات وأوصىٰ إليَّ وإلىٰ آخر أو إلىٰ رجلين، فقال أحدهما: خذ نصف ما ترك، واعطني النصف ممّا ترك. فأبىٰ عليه الآخر، فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك؟ فقال: ذلك له»[1].

قال الشيخ الصدوق: «كتب محمد بن الحسن الصفار (رض) إلىٰ أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام : رجل أوصىٰ إلىٰ رجلين، أيجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة والآخر بالنصف؟ فوقّع عليه السلام : **« لا ينبغي لهما أن يخالفا الميّت ويعملان على حسب ما أمرهما إن شاء الله ».**

قال: وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام ـ ثمّ قال ـ:

---

(١) فروع الكافي ٧: ٤٧ / ٢ ـ كتاب الوصايا.

«وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني ﵀، عن أحمد بن محمد ـ ثمّ ساق الخبر كاملاً وقال ـ: لست أفتي بهذا الحديث، بل أفتي بما عندي بخطّ الحسن بن عليّ [العسكري] ﵇»[١].

وهذا يدلّ علىٰ أنَّ الكافي لم يكن مقدّساً عند الصدوق، كما يدلّ علىٰ أنَّ ما ثبتت صحَّته للفقيه أخذ به، وما لم يكن أعرض عنه سواء كان في الكافي أم في غيره، بل لو ظنّ الفقيه في رواية أنَّها غير صحيحة سنداً أو متناً، فإنَّه لا ينظر إليها، ولم يكن هذا الأمر محصوراً بفقيه دون آخر، ولا بزمان دون زمان. إذ لكلّ فقيه ـ كما هو معروف عند الشيعة ـ حرّية الاجتهاد، وأنَّ قول من سبقه ليس حجَّة عليه، وعليه أن يستنبط الحكم بما يمليه عليه علمه وعلىٰ ضوء ما بيده من دليل، ولهذا نرىٰ أنَّ ما ردّه الشيخ الصدوق ﵀ من حديث الكافي قد حكم الطوسي ﵀ (ت/ ٤٦٠ هـ) بصحَّته فقال بعد أن ذكر الحديثين، حديث الكافي، وما كتبه الصفّار برواية الصدوق، مالفظه: «ذكر أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ﵀: إنَّ هذا الخبر لا أعمل عليه ولا أفتي به وإنَّما أعمل علىٰ الخبر الأوّل ظنّاً منه أنَّهما متنافيان، وليس الأمر علىٰ ما ظنَّ؛ لأنَّ قوله ﵇: (ذلك له) ليس في صريحه أنَّ ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة، وليس يمتنع أن يكون المراد بقوله: (ذلك له) يعني الذي أبىٰ علىٰ صاحبه الانقياد إلىٰ ما يريده، فيكون تلخيص الكلام: إنَّ له أن يأبىٰ عليه ولا يجيب مسألته، وعلىٰ هذا الوجه لا تنافي بينهما علىٰ حال»[٢].

وقد أكَّد في الوافي صحَّة الحديث الذي رواه الكليني أيضاً فقال: «وظنَّ صاحب

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٥١/٥٢٣ و ٥٢٤ ـ باب الرجلين يوصىٰ إليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة.

(٢) الاستبصار ٤: ١١٨/٤٤٨ و ٤٤٩ ـ كتاب الوصايا.

الاستبصار أنَّه لولا تفسيره للحديث بما فسَّره لكانا متنافيين، وليس الأمر علىٰ ما ظنَّ؛ لأنَّ حديث الصفّار ليس نصّاً على المنع من الانفراد لجواز أن يكون معناه أنَّه ليس عليهما إلَّا إنفاذ وصاياه علىٰ ما أمرهما وأن لا يخالفا فيها أمره، تفرّدا أو اجتمعا. أو يكون معناه أنَّه إن نصَّ على الاجتماع وجب الاجتماع، وإن جوّز الانفراد جاز الانفراد، وبالجملة إنَّما الواجب عليهما أن لا يخالفاه، إلّا أنَّ ما ذكره في الاستبصار هو الأحسن والأوفق والأصوب»[١].

ولا بأس أن نذكر هنا ما اتّفق عليه الإمامية علىٰ أنَّ للميت أن يجعل الوصاية لاثنين فما زاد، وأن يعملا علىٰ طبق النصّ، فإن أجاز لكلٍّ واحد منهما الاستقلال في التصرُّف عمل به، وإذا اشترط اجتماعهما فلا بدَّ من التقيّد به، أمّا إذا أوصىٰ ولم يشترط الاجتماع أو التفرُّق فليس لأيٍّ منهما أن يستقلَّ بالتصرُّف عن صاحبه، وهذا هو المشهور بين الفقهاء شهرة عظيمة لكونه المتيقّن، فهو شبه العين الموصىٰ بها لاثنين، فإنَّها شراكة بينهما[٢].

كما ردَّ الصدوق خبر صلاة يوم الغدير، فقال: «أمَّا خبر صلاة يوم غدير خمّ والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنَّ شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصحّحه، ويقول: إنَّه من طريق محمد بن موسى الهمداني، وكان غير ثقة، وكلُّ ما لا يصححه ذلك الشيخ رحمه الله ولم يحكم بصحَّته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح»[٣].

وهذا الشيخ المفيد رحمه الله (ت/ ٤١٣ هـ) قد طعن فيما رواه الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام بخصوص أنَّ شهر رمضان لا ينقص أبداً، فقال: «وأمَّا ما تعلَّق به أصحاب العدد في أنَّ شهر رمضان لا يكون أقلّ من ثلاثين يوماً، فهي أحاديث شاذّة، قد

(١) الوافي / الفيض الكاشاني ٤: ٢٤ من المجلد السابع ـ أبواب الوصايا.

(٢) فقه الإمام الصادق عليه السلام / محمد جواد مغنية ٦: ١٧٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٥/ ٢٤١ ـ باب صوم التطوع وثوابه.

طعن نقّاد الآثار من الشيعة في سندها، وهي مثبتة في كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها وأنا أذكر جملة ما جاءت به الأحاديث الشاذّة، وأُبيِّن خللها، وفساد التعلّق بها في خلاف الكافّة إن شاء الله.

فمن ذلك حديث رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً**»[(١)].

وهذا الحديث شاذّ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين»[(٢)].

وقال في موضع آخر أيضاً: «ومن ذلك حديث رواه محمد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد الآدمي، عن محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**إنَّ الله عزّ وجلّ خلق الدنيا في ستة أيام...**» الخبر[(٣)].

[قال]: وهذا الحديث شاذّ، مجهول الإسناد... ومن عوّل علىٰ مثل هذا الحديث في فرائض الله تعالىٰ فقد ضلّ ضلالاً بعيداً.

وبعد، فالكلام الذي فيه بعيد من كلام العلماء، فضلاً عن أئمة الهدىٰ عليهم السلام»[(٤)].

وأمّا السيد المرتضىٰ رحمه الله (ت/ ٤٣٦ هـ) فقد أعلن موقفه صراحة بشأن أخبار

---

(١) فروع الكافي ٤: ٣/٧٩ ـ باب نادر من كتاب الصيام.

(٢) المجموعة الكاملة لمصنّفات الشيخ المفيد ـ المجلد التاسع، جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ١٩ ـ ٢٠.

(٣) فروع الكافي ٤: ٢/٧٨ ـ باب نادر من كتاب الصيام.

(٤) جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ٢٠ ـ ٢٢.

الآحاد في أكثر مؤلفاته كما بيَّن رأيه في أحاديث الكافي وغيره من مؤلفات علماء الشيعة.

قال ﷺ في جواب من سأله عن حكم الرجوع في تعرّف أحكام ما يجب عليه العمل به من التكليف الشرعي إلىٰ كتاب الكافي للكليني وغيره من الكتب الأُخرىٰ: «إعلم أنَّه لا يجوز لعالم أو عامّي الرجوع في حكم من أحكام الشريعة إلىٰ كتاب مصنَّف؛ لأنَّ العمل لا بُدّ من أن يكون تابعاً للعلم علىٰ بعض الوجوه، والنظر في الكتاب لا يفيد علماً، فالعامل بما وجده فيه لا يأمن من أن يكون مُقدِماً علىٰ قبيح... وأمَّا الإلزام لنا أن لا تكون في تصنيف هذه الكتب فائدة إذا كان العمل بها غير جائز، فليس بصحيح؛ لأنَّ مصنِّف هذه الكتب قد أفادنا بتصنيفها وحصرها وترصيفها.. وأحالنا في معرفة صحَّتها وفسادها على النظر في الأدلّة، ووجوه صحَّة ما سطّره في كتابه.. لأنَّ من لم تجمع له هذه المسائل حتىٰ ينظر في كلّ واحدة منها، ودليل صحَّتها تعب وطال زمانه في جمع ذلك. فقد كفىٰ بما تكلَّف له من جمعها مؤنة الجمع وبقي عليه مؤنة النظر في الصحَّة أو الفساد.

وما زال علماء الطائفة ومتكلِّموهم ينكرون علىٰ عوامّهم العمل بما يجدونه في الكتب من غير حجَّة مشافهة... فكيف يقال: إنَّ النكير غير واقع، وهو أظهر من الشمس الطالعة؟ ـإلىٰ أن قال ـ ولا اعتبار بعوامّ الطائفة وطغامهم وإنَّما الاعتبار بالعلماء المحصِّلين»[(١)].

وهذا النصُّ صريح بحرمة الرجوع مطلقاً على العالم وغيره إلىٰ أيِّ حديث من كتاب الكافي وغيره دون النظر فيه سنداً ومتناً.

كما سُئل ﷺ عن القول فيما رواه الكليني من أنَّ هشام بن الحكم سأل الإمام

(١) رسائل الشريف المرتضىٰ/المجموعة الثانية ـجوابات المسائل الرسية ـالمسألة الخامسة: ٣٣١.

الصادق عليه السلام عن قول الزنادقة له: أيقدر ربّك يا هشام علىٰ أن يدخل الدنيا في قشر البيضة من غير أن يُصغّر الدنيا ولا يُكبّر قشر البيضة ؟ وأنَّ الصادق عليه السلام قال له: يا هشام انظر أمامك وفوقك وتحتك واخبرني عمّا ترىٰ، فقال: أرىٰ سماء وأرضاً وجبالاً وأشجاراً وغير ذلك، فقال له: الذي قدر أن يجعل هذا كلّه في مقدار العدسة ـ وهو سواد ناظرك ـ قادر علىٰ ما ذكرت[١].

فقال: «اعلم أنَّه لا يجب الإقرار بما تضمَّنته الروايات، فإنَّ الحديث المرويّ في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا يتضمَّن ضروب الخطأ وصنوف الباطل من محال لا يجوز أن يتصوّر، ومن باطل قد دلّ الدليل علىٰ بطلانه، ولهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول فإذا سلم عليها عرض على الأدلّة الصحيحة كالقرآن... وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال، المعلوم بالضرورات فساده وإن رواه الكليني رحمه الله، فكم روىٰ هذا الرجل وغيره من أصحابنا رحمهم الله في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة»[٢].

ثمَّ حاول تأويله بعد ذلك من أنَّ الإمام عليه السلام ربَّما قد سُئل ذلك بمحضر من الزنادقة، فأشفق عليه السلام أن يقول: إنَّه ليس بمقدور، فيظنّ من لا علم له أنَّه عليه السلام قد عجّز ربَّه تعالىٰ، ونفىٰ عن قدرته شيئاً مقدوراً فأجاب به وأراد أنَّ الله تعالىٰ قادر علىٰ ذلك لو كان ذلك مقدوراً.

ثمَّ قال: «وكأنَّه عليه السلام قال: من جعل عيني علىٰ صفةٍ أدرك معها السماء والأرض وما بينهما، لا بُدَّ أن يكون قادراً علىٰ كلّ حال مقدور، وهو قادر علىٰ إدخال الدنيا في البيضة لو كان مقدوراً، وهذا أقرب ما يؤول عليه هذا الخبر الخبيث الظاهر»[٣].

---

(١) أُصول الكافي ١: ٤/٦٢ ـ كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث.

(٢) رسائل الشريف المرتضى ـ المجموعة الأُولىٰ ـ جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة ـ المسألة الثالثة عشرة: ٤١٩.

(٣) جوابات المسائل الطرابلسيات: ٤١٠ ـ ٤١١.

كما أعلن السيد المرتضىٰ ﵀ موقفه من أخبارالآحاد المروية في كتاب الكافي وغيره، فقال: «إنَّ العمل بخبر الواحد الذي لم تقم دلالة علىٰ صدقه ولا علىٰ وجوب العمل به، غير صحيح»(١).

وما نقلناه عنه كافٍ في الدلالة علىٰ أنَّه لا يرىٰ صحَّة جميع أخبار الكافي.

وأمَّا الشيخ الطوسي فلم يخرِّج جميع أحاديث الفروع من الكافي في كتابيه (التهذيب والاستبصار) ولا مجال لاستقصاء ما أهمله منها، ولو أنَّه كان يرىٰ أنَّها صادرة من الأئمة ﰈ، فضلاً عن صحَّتها عنده لما أهملها.

ولهذا نرى الإمام الخوئي ﵀ يقول في مناقشته دعوىٰ قطعيّة صدور أحاديث الكافي: «وليت شعري إذا كان مثل الشيخ المفيد والشيخ ﵄، مع قرب عصرهما وسعة اطّلاعهما لم يحصل لهما القطع بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين ﰈ، فمن أين حصل القطع لجماعة متأخِّرين عنهما زماناً ورتبة؟»(٢).

والذي نخلص إليه ممّا تقدَّم جملة امور يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ كتاب الكافي كغيره من كتب الحديث الأُخرى عند سائر المسلمين فيه الصحيح إلىٰ جانب الضعيف والمرسل إلىٰ جانب المسند، ولكن من الإنصاف أن يقال بأنَّ ما فيه من غير الصحيح أو المرسل قليل بالنسبة إلىٰ الصحيح المسند خصوصاً مع مراعاة منهجه في تخريج الأحاديث.

٢ ـ ليس عند الشيعة ما يسمَّىٰ بالصحيح البتّة سوىٰ كتاب الله تعالىٰ، كما أنّه ليس من معيار الصحّة ولا من شرط حجية الخبر وجوده في كتاب الكافي، بل ولا حتىٰ وجوده في الكتب الأربعة عند الشيعة الإمامية يعدّ دليلاً على اعتباره، بل

---

(١) رسائل الشريف المرتضى ـ المجموعة الأُولىٰ ـ جوابات المسائل التبانيات: ٢١، وجوابات المسائل الموصليات الثالثة: ٢١١.

(٢) معجم رجال الحديث ١/٣٤ ـ من المدخل.

المدار ـ كلّ المدار ـ عندهم أن يكون جامعاً للشرائط المعتبرة والتي من بينها سلامة سنده من الضعف ، ومتنه من أي شذوذ أو علة .

ولعلّ غاية ما يفيده وجود الخبر في الكتب الأربعة ـ كما صرَّح به علماء الدراية من محققي الشيعة ـ هو أن يكون من المرجحات عند التعارض بين ذلك الخبر وبين خبر آخر ليس فيها .

٣ ـ لا يجوز أخذ عقيدة أيّ مذهب من كتب الحديث دون الرجوع إلىٰ ما كتبه أعلامهم في العقائد ؛ لأنَّ الحديث المجرَّد بذاته لا يمثّل عقيدة .

٤ ـ إذا جاء الحديث مخالفاً للأدلّة القطعيّة ، ولم يمكن تأويله ولا حمله علىٰ بعض الوجوه وجب طرحه من أيّ الأنواع كان .

٥ ـ إنَّ عمل الفقيه العادل وفتياه علىٰ وفق حديث من أحاديث الكافي أو غيره لا يعدّ حكماً منه بصحَّته ما لم يصرِّح هو بذلك حتىٰ مع كونه لا يعمل إلّا بخبر الثقة العادل ؛ لاحتمال أن يكون عمله وفتياه لدليلٍ آخر ، كما أنَّ مخالفة عمله للحديث ليس قدحاً في صحَّة الحديث ولا في روايته ما لم يثبت ذلك للناظر نفسه . وهذا القدر مصرَّح به في كتب الدراية الشيعية .

٦ ـ تدوين الكليني لأحاديث الكافي ، إمَّا أن يكون من باب الشهادة منه بتزكية رواة الأحاديث ، فيجوز الأخذ بها شرعاً ، وهذا لم يثبت عن الكليني ؛ لذا وجب التوقّف . وإمَّا أن يكون تدوينها خاضعاً لاجتهاده ونظره وظهور صحَّتها عنده ولو بالدليل الظنّي ، وهذا لا يجوز اعتماده من قبل المجتهد ؛ لأنَّ ظنّ المجتهد لا يكون حجَّة علىٰ مثله ، وهذا الاحتمال بعيد أيضاً لوجود الأخبار المتعارضة في الكافي ، ولا يمكن لمجتهد أن يرىٰ صحَّة المتعارِضَين ، فلم يبقَ إلّا أن يقال : إنَّه قد اجتهد في جمع أحاديث الكافي من الأُصول الأربعمائة وغيرها من الكتب زيادة علىٰ ما سمعه من مشايخه ، وحاول تنقيتها ما استطاع ؛ لكنَّه لم يجزم ـ كما جزم البخاري ـ بصحَّة

مروياته جميعاً، بل أوكل مهمّة فحصها وتدقيقها إلىٰ من سيأتي بعده من العلماء والمحصِّلين وعلىٰ ضوء ما أخرجه من قواعد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها، وقد أفرد لهذه القواعد أبواباً في أُصول الكافي مع التصريح بذلك في مقدِّمة الكتاب، كما سيأتي مفصّلاً، وهذا هو ما نختاره ونرجِّحه لما تبيَّن من منهجه، وعليه لا يمكن القول بحال من الأحوال أنَّ ما أورده من روايات ظنَّ بها التحريف، تمثّل مذهبه كما سيأتي توضيحه بعد بيان موقف أهل السُنّة من صحيح البخاري.

صحيح البخاري بنظر أهل السُنّة

لا شكّ أنَّ كلّ كتاب مصنّف في علوم الشريعة الإسلامية كالحديث والتفسير والفقه ـ وما إلىٰ ذلك من علوم أُخرى ـ لا تُعرف قيمته إلَّا من خلال آراء العلماء المحصّلين وتقريضهم لما في هذا الكتاب أو ذاك، إذ ليست العِبرة بما يقوله جهّال كلّ فريق وعوامّهم، وفيما يلي جملة من أقوال أبرز علماء أهل السُنّة الذين تصدّوا لدراسة صحيح البخاري.

١ ـ قال في فتح الباري: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنَّه لا يُلتفت إلىٰ ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلَّا بحجَّة ظاهرة وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنىٰ الذي قدَّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ علىٰ تسمية كتابيهما بالصحيحين»(١).

وهذه الحجَّة واهية وليس لمن قالها أيّ دليل عليها، إذ كيف يكون حال من وقع في أسانيد البخاري فوق مستوى الشبهات، وقد ثبت ضعف الكثير من رجال البخاري، ولو كان الأمر كذلك فما قيمة علم الرجال حينئذٍ؟

قال في فتح الباري: «من الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني: ٣٨١ ـ من المقدِّمة.

أربعمائة وبضع وثلانون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم ـ في البخاري ـ ثمانون رجلاً»[١]. ولكن حمل هذا التضعيف علىٰ عدم نبوته بشرط البخاري؛ لأنّ الجرح لا يثبت إلَّا مفسَّراً مبيَّن السبب عند الجمهور، ومن مصاديقه عندهم: عكرمة، وإسماعيل بن أبي أُويس، وعاصم بن علي، وسويد بن سعيد، وغيرهم.

ولكنّ هؤلاء قد فُسِّر جرحهم بعدما طُعنوا بأقوى العبارات المتداولة في تضعيف الرواة بكتب الرجال، حتى اضطرّ العيني فقال: «قلت: قد فُسِّر الجرح في هؤلاء» ثمّ ذكر ما قيل عن كلّ منهم:

أمّا عكرمة: فقد مرَّ حاله في البحوث التمهيدية عند الحديث عن آية التطهير.

وأمّا إسماعيل بن أبي أُويس: فإنّه أقرَّ علىٰ نفسه بالوضع كما حكاه النسائي، عن سلمة بن شعيب، عنه. وقال ابن معين: لا يساوي فِلسَين، هو وأبوه يسرقان الحديث. وقال النضر بن سلمة المروزي ـ فيما حكاه الدولابي عنه ـ: كذّاب، كان يحدّث عن مالك بمسائل ابن وهب.

وأمّا عاصم بن علي : فقال ابن معين: لا شيء. وقال غيره: كذَّاب ابن كذَّاب.

وأمّا سويد بن سعيد المعروف بالتلقين : قال عنه ابن معين: كذَّاب ساقط، وقال أبو داود: سمعت يحيىٰ يقول: هو حلال الدم[٢].

ومن عبارات هؤلاء الأعلام يتبين أنّهم لم يكتفوا بلفظ: (ضعيف) أو (مجروح) ممّا يمكن معه احتمال عدم اطّلاعهم علىٰ سبب الجرح، بل ورد هذا الجرح مفسَّراً بأوضح الألفاظ من أمثال:

---

(١) فتح الباري: ٩ ـ من المقدّمة.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري / العيني ١: ٨.

لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة، والإقرار بالوضع، ولا يساوي فِلسَين أي ساقط عن الاعتبار، وسارق للأحاديث، وكان يحدّث عمّن لم يدركه، وكذّاب ابن كذّاب، وكذّاب ساقط، وحلال الدم. وبعد هذا كيف يصحّ القول بأنّ من روىٰ عنه البخاري فقد جاز القنطرة ؟!

٢ ـ ذكر في فيض الباري تحت عنوان: (القول الفصل في أنَّ خبر الصحيحين يفيد القطع) بأنَّ ممّن قال بذلك هو الحافظ الذهبي، والسرخسي من الأحناف، وابن تيميّة من الحنابلة والشيخ عمرو بن الصلاح، قال: «وهؤلاء وإن كانوا أقلّ عدداً إلّا أنَّ رأيهم هو الرأي، وقد سبق في المثل السائر:

تُعَيّرنا أنّا قَليلٌ عَديدنا فَقلتُ لَها إنَّ الكِرامَ قَليلُ»(١)

وإذا عرفت أنّ الذهبي هو شيخ الحفاظ، والسرخسي هو شمس الأئمة، وابن تيميّة هو شيخ الإسلام، وعمرو بن الصلاح بطل فنّ الدراية علمت إنَّ هذا الرأي هو السائد بين أهل السُنّة، ومعنىٰ هذا أنَّ أحاديث البخاري التي أخرجها في جامعه المسمىٰ بالصحيح عن الرجال الثمانين ـ مثل عكرمة ومن كان على شاكلته ـ المطعون فيهم بالضعف بنص عبارة ابن حجر، تفيد كلها القطع عند هؤلاء الأربعة ومن وافقهم كالعيني وغيره، فهي لا تحتاج الى التماس الأدلّة علىٰ حجّيتها ما دامت تفيد القطع.

٣ ـ لقد ترك هذا القول صداه الواسع بين أهل السُنّة حتىٰ قال الكشميري: «واعلم إنَّه انعقد الإجماع علىٰ صحَّة البخاري ومسلم»(٢)، وقال العيني: «اتفق علماء الشرق والغرب علىٰ أنَّه ليس بعد كتاب الله تعالىٰ أصحّ من صحيحي

---

(١) عمدة القاري ١. ٤٥.

(٢) فيض الساري علىٰ صحيح البخاري/الكشميري الديوبندي ١: ٥٧.

البخاري ومسلم»[١]، ولم يناقش هذا القول مع أنَّه ذكر في مكان آخر «إكثار البخاري من أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد»[٢] وقال الذهبي: «وأمّا جامع البخاري الصحيح، فأجلّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله»[٣]. إلّا أنَّ أبا علي النيسابوري يرى أنَّه ما من شيء تحت أديم السماء، إلّا وصحيح مسلم أصحّ منه[٤] وحمل كلامه علىٰ جودة الترتيب وحسن التبويب لكي يوافق دعوى الإجماع وإطباق السَلَف علىٰ تفضيل كتاب البخاري ـ كما في كشف الظنون ـ يخالف أصولهم في إرادة العموم من اللفظ المطلق. قال في كشف الظنون: «إنَّ السَلَف والخلف قد أطبقوا علىٰ أنَّ أصحّ الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالىٰ، صحيح البخاري ثمّ صحيح مسلم»[٥].

وقال إمام الحرمين: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنَّ كلّ ما في كتابي البخاري ومسلم ممّا حكما بصحّته من قول النبيّ ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا أحنثته، لإجماع علماء المسلمين علىٰ صحتهما»[٦].

ولهذا أخذ يردّد بعض الكتّاب ـ ممّن لا علم له ـ مقولة السَلَف ويرى أنَّ كلّ قلمٍ حُرٍّ يحاول تنقية السُنّة المطهّرة ممّا علق بها من أوضار بأنّه هجوم على السُنّة النبويّة فيصرخ: «هاجَموا صحيح البخاري أصدق وأوثق كتاب بعد القرآن الكريم»[٧].

٤ ـ وقد بلغ من غلوّهم بكتاب البخاري، أن قال أبو محمد عبد الله بن أبي

---

(١) عمدة القاري ١: ٥.

(٢) عمدة القاري ١: ٨.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري/ القسطلاني ١: ٢٩.

(٤) وفيات الأعيان/ ابن خلكان ٤: ٢٠٨.

(٥) كشف الظنون/ حاجي خليفة ١: ٦٤١

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٩ ـ من المقدّمة.

(٧) الشيعة في التصور القرآني/ علي عمر فريج: ١٧١.

حمزة : «قال لي من لقيت من العارفين عمّن لقيه من السادات المقرّ لهم بالفضل : إنَّ صحيح البخاري ما قُرئ في شدّة إلّا فُرِّجت ، ولا رُكب به في مركب فغرقت ، قال: وكان مجاب الدعوة ، وقد دعا لقارئه ، وقال الحافظ عماد الدين بن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُستسقىٰ بقراءته الغمام ، وأجمع علىٰ قبوله وصحّة ما فيه أهل الإسلام»[1].

٥ ـ الشعراء الذين يقولون ما لا يعلمون هاموا في البخاري وغلوا فيه أيضاً قال البرهان القيراطي في قصيدته العينية :

وهُـو الَّـذي يُـتلىٰ إذا خَـطْبٌ عَـرا ... فَـتَراه لِـلمَحذُور أَعـظَمَ دافِـع

وهذا أبو الفتوح يقول:

صَحِيحُ البُـخارِيِّ يَـاذا الأَدَبِ ... قَـوِيُّ الْمُـتُونِ عَـلِيُّ الرُّتبِ

ثمَّ بلغ به الحماس أشدّه ، فوصف ما رواه البخاري عن أبي هريرة ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، ومروان بن الحكم ، والمغيرة بن شعبة ، وعروة بن الزبير ، والنعمان بن بشير الذي لازم معاوية وولده يزيد إلى اللحظة الأخيرة من حياته واشترك معهما في جميع الجرائم والفتن ، وما رواه عن عمران بن حطان ، وعكرمة ، وإسماعيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق ، وسويد بن سعيد وغيرهم ، وصفه بأنّه كالمروي بلا واسطة عن النبيّ ﷺ !!! فقال :

كأَنَّ البُـخَارِيَّ فـي جَـمعِهِ ... تَلَقَّىٰ مِنَ المُصطَفىٰ ما اكـتَتَب[2]!!!

وصدق الله تعالىٰ إذ يقول : ﴿ والشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الغَاوُون .. ﴾[3].

---

(١) إرشاد الساري ١ : ٢٩ .

(٢) إرشاد الساري ١ : ٣٠.

(٣) الشعراء : ٢٦/٢٢٤.

٦ ـ المنامات التي حكاها ابن حجر عن الفربري تؤكّد بطلان دعوىٰ عدم المصادقة علىٰ صحيح البخاري من قبل شخصيّة معصومة كما ادّعىٰ الشيخ محمد منظور نعماني، إذ المعروف بين المسلمين أنَّ من رأى النبيّ ﷺ في المنام فإنّ رؤياه تكون صادقة كفلق الصبح لما ورد في الأثر الصحيح من أنَّ الشيطان لا يتمثّل بشخص الأنبياء والأوصياء، وقد ادَّعى الفربري بأنَّ النبيّ ﷺ قال له في المنام عن صحيح البخاري: (هذا كتابي)[1] !! علىٰ أنَّ ما تقدَّم لا يقلّ عمّا قد يقال فيما لو شهد علىٰ صحَّته نبيّ في اليقظة.

وبعد.. فهذا هو موقف علماء أهل السُنّة المعلن إزاء ما في الصحيحين لا سيّما البخاري منهما، على الرغم ممّا فيه من أحاديث ، ولو كان البخاري حياً وعلم ما فيها من ضلالة كتكذيب الأنبياء ـ كما مرَّ ـ لأعتذر من تدوينها في جامعه الصحيح .

(١) فتح الباري: ٤٩٠، من المقدِّمة.

دعوىٰ أن مذهب ثقة الإسلام هو التحريف

ومن الطعون الأُخرى التي رافقت شبهة التحريف في كتاب الكافي الادّعاء بأنَّ تحريف القرآن الكريم كان مذهباً لثقة الإسلام الكليني، من ذلك ما أورده الدكتور أحمد جلي، وإحسان إلهي ظهير، وعبد الرحمن الزرعي من أنَّ الكليني كان يعتقد وقوع التحريف في القرآن الكريم، وأنَّ التحريف مذهبه[1].

موقف الأخباريين من هذه الدعوىٰ

إنَّ أوّل من أثار ذلك الأخباريون من الشيعة، فقد ذكر الفيض في تفسيره: إنَّ الكليني كان يعتقد التحريف لأنَّه روىٰ روايات في هذا المعنىٰ ولم يتعرَّض لقدحها مع أنَّه ذكر في أوّل الكتاب أنَّه يثق بما رواه فيه[2]. ومثله ما جاء عن البحراني في تفسيره أيضاً[3].

كما ادَّعى المحدِّث النوري ﷺ فيما نقله عنه صاحب الشيعة والقرآن ص٤٣ و٤٤ بأنَّ مذهب ثقة الإسلام هو التحريف معلِّلاً ذلك بقوله: «لنقله الأخبار الكثيرة الصريحة في هذا المعنىٰ في كتاب الحجَّة خصوصاً في باب النكت والنتف من

---

(١) دراسه عن الفرق في تاريخ المسلمين: ٢٢٧، السيعة والقرآن: ٧٣، رجال السعة في الميزان: ١٦٧.

(٢) تفسير الصافي/الفيض الكاشاني ١: ٥٢ ـ من المقدّمة السادسه.

(٣) البرهان في تفسير القرآن/البحراني ١: ٤٩ ـ الفصل الرابع من المقدّمة.

التنزيل، وفي الروضة، من غير تعرُّض لردّها أو تأويلها، واستظهر السيد محسن الكاظمي في شرح الوافية مذهبه في الباب الذي عقده فيه وسماه (باب ـ لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمة عليهم‌السلام) فإنَّ الظاهر من طريقته أنَّه إنَّما يعقد الباب لما يرتضيه. قلت: وهو كما ذكره، فإنَّ مذاهب القدماء تُعلم غالباً من عناوين أبوابهم، وبه صرَّح أيضاً العلّامة المجلسي في مرآة العقول»، انتهىٰ.

وهذا هو ما تمسَّك به معظم الكتّاب من أهل السُنّة الذين أثاروا هذه الشبهة عند بحثهم مسألة التحريف في الكافي، حتىٰ قال محمد مال الله: «وبعد ماذا يقول علماء الشيعة في الكليني، هل هو من المقرِّين بالتحريف أم لا ؟ ننتظر إجابة علماء الشيعة خاصَّة أنَّه لم يعلّق بكلمة نفي واحدة حول تلك الروايات الدالّة علىٰ التحريف والنقصان»[(١)].

جواب هذه الدعوىٰ

إنَّ ما انتظره محمد مال الله من جواب هو للكليني رحمه‌الله وليس لأحد غيره من علماء الشيعة، قال: «يا أخي أرشدك الله أنَّه لا يسع أحداً تمييز شيء ممّا اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم‌السلام برأيه إلّا علىٰ ما أطلقه العالم بقوله عليه‌السلام: «**اعرضوها علىٰ كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه..**» وقوله عليه‌السلام: «**خذوا بالمجمع عليه فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه**»، ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلّا أقلّه. وقد يسّر الله ـ وله الحمد ـ تأليف ما سألت وأرجو أن يكون بحيث توخّيت، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيّتنا في إهداء النصيحة»[(٢)].

---

(١) الشيعة وتحريف القرآن / محمد مال الله: ٦٤.

(٢) أُصول الكافي ١: ٧ ـ من المقدّمة.

وممّا يلاحظ علىٰ هذا الكلام أمور وهي :

١ ـ اختلاف بعض الأخبار التي رواها في الكافي مع إخضاعها لقاعدة العرض المذكورة، وهذه القاعدة عامّة تشمل جميع أخبار الكافي إذ لم يرد فيها استثناء الروايات المدّعىٰ إفادتها التحريف.

٢ ـ وردت في كلامه ﷺ لفظتا (الرجاء) و (التقصير)، وأين هذا من القول مثلاً: « صنَّفت كتابي لستّ عشرة سنة، وخرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله تعالىٰ » ؟!

٣ ـ قوله: « إنّه لا يسع أحداً تمييز شيء ممّا اختلف الرواية فيه » يعني عدم حكمه ـ على الأقل ـ بصحّة ما رواه مختلفاً.

٤ ـ قوله: « ونحن لانعرف من جميع ذلك إلّا أقلّه » ليس كالقول مثلاً: « أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ولم أُخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر »!

شبهة عناوين الأبواب في الكافي وجوابها :

أمّا دعوىٰ أنّه عنون أبواباً صريحة بالتحريف، وأنَّ مذاهب العلماء تُعرف من خلال عناوين أبوابهم، فهذا يجب أن يكون للكليني لا عليه، وذلك لأمرين :

الأوّل : أنّه عنون في كتابه باباً بعنوان (الأخذ بالسُنّة وشواهد الكتاب) أودع فيه جملة من الأحاديث، نذكر منها :

١ ـ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « إنَّ علىٰ كلّ حقّ حقيقة

وعلىٰ كلّ صواب نوراً ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فدعوه »[(١)].

وواضح بأنَّ المراد من الترك لما خالف الكتاب ، هو ترك العمل لا التدوين ، هذا بعد ثبوت كون المتروك مخالفاً للكتاب يقيناً ، وليس من المظنون أو المشكوك فيه.

٢ ـ عن أيوب بن الحر ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه‌السلام يقول : «كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسُنّة ، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف »[(٢)].

٣ ـ عن أبي عبد الله عليه‌السلام ، قال : « خطب النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بمنى فقال : أيُّها الناس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته ، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله »[(٣)].

وإذا كانت مذاهب العلماء تُعرف من خلال أبوابهم ، فَلِم لا يكون مذهبه هو ردّ كلّ حديث لا يوافق كتاب الله تعالىٰ وسُنّة رسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، والحكم عليه بأنّه من زخرف القول ، وأنّه لم يقله نبيّ ولا وصي ؟

وقد روىٰ زيادة علىٰ ما تقدَّم ، عن محمد بن الحسين ، عن الإمام الرضا عليه‌السلام ، أنّه قال : « يا محمد ما شهد له الكتاب والسُنّة فنحن القائلون به »[(٤)]. ولم لا يقال : إنَّ ما رواهُ مخالفاً في ظاهره للكتاب أو السُنّة ، ليس قطعياً بالمخالفة ، بل يمكن تأويله وحمله علىٰ ما ليس فيه ذلك ، مع عدم التكلُّف بهذا التأويل كما سيأتي ؟

الثاني : الباب الذي عقده الكليني في أُصول الكافي بعنوان : (إنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمة عليهم‌السلام ، وإنّهم يعلمون علمه كلّه)[(٥)] يدلّ بظاهره علىٰ أنّ المصحف

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٥٥ / ١.
(٢) أُصول الكافي ١ : ٥٥ / ٣.
(٣) أُصول الكافي ١ : ٥٦ / ٥.
(٤) أُصول الكافي ١ : ٧٨ / ٣ ـ باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه.
(٥) أُصول الكافي ١ : ١٧٨ باب رقم / ٣٥ من كتاب الحجّة.

الموجود بين أيدي المسلمين هو ليس كـالمصحف الذي عـند الأئمـة عليهم السلام ، وهـذا الاختلاف بين المصحفين لبس صريحاً بوجود الزيادة فيه ، بل يفيد اختلاف ترتيب الآيات بحسب النزول ، والدليل علىٰ ذلك هو ما رواه تحت الباب المذكور من أحاديث.

فقد روىٰ في هذا الباب ستة أحاديث ، الأربعة الأخيرة منها لا علاقة لها بجمع القرآن ولا التحريف : وإنَّما خصّصت لبيان علم الأئمة عليهم السلام لما في القرآن الكريم.

أمَّا الحديث الأول: وهو ما رواه بسند صحيح، عن جابر قال:« سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : **« ما ادّعىٰ أحد من الناس أنَّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلَّا كذّاب ، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالىٰ إلَّا عليّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام »** »[١] .

ورفع الإشكال عن هذا الحديث يتمّ من جهتين : أحداهما : إثـبات أنَّ لأمـير المؤمنين عليه السلام مصحفاً . والأُخرىٰ : بيان ماهيّة مصحفه عليه السلام .

أمَّا من حيث إثبات مصحف الإمام عليه السلام : فقد جاء في كتاب المصاحف من طريق محمد بن اسماعيل الأحمسي ، عن ابن سيرين قال: «لمَّا توفّي النبيّ صلى الله عليه وآله أقسم عليّ أن لا يرتدي برداء إلَّا لجمعة حتىٰ يجمع القرآن في مصحف ففعل»[٢] .

كما قال بذلك ابن النديم في الفهرست[٣] ، والسيوطي في الاتقان، عن ابن حجر من أنَّه ورد عن عليّ عليه السلام أنَّـه جمـع القـرآن عـلىٰ تـرتيب النزول عـقيب مـوت النبيّ صلى الله عليه وآله ، وأخرجه ابن أبي داود. وعن محمد بن سيرين : لو أصبت ذلك الكتاب كان فيه العلم، كما ذكر ذلك أبو نعيم في الحلية والخطيب في الأربـعين[٤] ، وبهـذا

---

(١) أُصول الكافي ١ : ١/١٧٨.

(٢) كتاب المصاحف / السجستاني : ١٦.

(٣) الفهرست / ابن الندم : ٤١.

(٤) راجع تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام / حسن الصدر : ٣١٦.

لا يكون الكليني قد انفرد عن علماء الإسلام في إثبات أنَّ لأمير المؤمنين عليه السلام مصحفاً.

وأمّا عن ماهيّة المصحف: فالظاهر أنّه مرتَّب بحسب النزول كما مرَّ عن ابن حجر، ويؤيّده ما أخرجه الشيخ المفيد عن جابر الأنصاري عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنَّه قال: «**إذا قام قائم آل محمد عليه السلام ضربت فساطيط لمن يُعلِّم الناس القرآن على ما أنزله الله، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنَّه يخالف الترتيب**»[1].

قال الأُستاذ محمد هادي معرفة: «وهذا يدلّ على اختلاف مصحف الإمام الحجَّة عليه السلام والذي هو مصحف عليّ عليه السلام عن المصاحف الموجودة لا من حيث الزيادة، وإنَّما من حيث الترتيب والتقديم والتأخير والشروح المضافة عليه بخط عليّ عليه السلام»[2].

وأمّا الحديث الثاني: فهو ما رواه عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن المنخل عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، أنَّه قال: «**ما يستطيع أحد أن يدّعي أن عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه غير الأوصياء**»[3].

وليس في هذا الحديث حجَّة لأحد لا في سنده، ولا في متنه، وإن كانت مقدِّمته تفيد التحريف.

سند الحديث:

وقع في إسناد الحديث كلّ من محمد بن سنان، ومُنَخَّل، وقد ضُعِّفا معاً كما يظهر من كتب الرجال:

---

(١) الإرشاد / الشيخ المفيد: ٣٦٥.

(٢) صيانة القرآن من التحريف / محمد هادي معرفة: ٢١٩.

(٣) أُصول الكافي ١: ١٧٨ / ٢.

أمّا عن ابن سنان: فقد قال النجاشي: «وهو رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلىٰ ما تفرّد به»، ثمَّ نقل عن الفضل بن شاذان قوله: «لا أُحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان»، وعن عبد الله بن محمد بن عيسى الملقب ببنان، قال: «كنت مع صفوان بن يحيىٰ بالكوفة في منزل إذ دخل علينا محمد بن سنان، فقال صفوان: إنَّ هذا ابن سنان لقد همّ أن يطير غير مرَّةٍ فقصصناه حتى ثبت معنا.

قال النجاشي: هذا يدلّ على اضطراب كان وزال»[(١)].

وقال الكشي: «قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيوب بن نوح، وقال: لا أستحلّ أن أروي أحاديث محمد بن سنان»[(٢)].

وقال الطوسي في الفهرست: «وقد طُعن عليه وضُعِّف»، ثمَّ وصف رواياته بأنَّها فيها تخليط وغلوّ، وضعّفه في رجاله[(٣)].

كما ردَّ الشيخ الطوسي حديثاً لمحمد بن سنان فقال: «فأوّل ما في هذا الخبر أنَّه لم يروه غير محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، ومحمد بن سنان مطعون عليه، ضعيف جداً، وما يستبدّ بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه»[(٤)].

وقد مرَّ عن الشيخ المفيد تضعيفه أيضاً عند الحديث عن الكافي في نظر الشيعة، غير أنَّه قد وردت بحقّ محمد بن سنان روايات أُخرىٰ كثيرة تفيد أنَّه كان من المقرَّبين إلىٰ أئمة أهل البيت ومن الذين يدينون الله بموالاتهم عليهم السلام، وأنَّ ما كان منه

---

(١) رجال النجاشي ٨٨٨/٣٢٨.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٢٩/٦٨٧.

(٣) فهرست الطوسي ٦١٩/١٤٣، ورجاله: ٧/٣٨٦ ـ في أصحاب الكاظم عليه السلام.

(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٦١ ذيل الحديث: ١٤٦٤، والاستبصار ٣: ٢٢٤ ذيل الحديث: ٨١٠، وعبارة الاستبصار (وما يختصّ) مكان: (وما يستبدّ).

من اضطراب ومخالفة فقد زال عنه كما ذكره النجاشي، ولكن ما ورد بشأنه من تضعيف يقتضي التوقّف إزاء مرويّاته، أو علىٰ الأقلّ معاملتها وفق قاعدة العرض وأُسلوب ترجيح الروايات، فإن وُجد لها شاهد من كتاب أو سُنّة صحيحة فلا بأس بها، وإلّا ضربت عرض الجدار.

وأمّا عن المنَخَّل وهو ابن جميل:

قال النجاشي: «ضعيف فاسد الرواية، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، كتاب التفسير»[(١)]. وقال أيضاً ـ في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي ـ: «روىٰ عنه جماعة، غُمز فيهم وضُعِّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح، ومُنَخَّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب»[(٢)].

وقال الكشي: «قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن عن المنخَّل بن جميل؟ فقال: هو لا شيء، متَّهم بالغلوّ»[(٣)].

وقال العلّامة: «كان كوفياً ضعيفاً، وفي مذهبه غلوّ وارتفاع»[(٤)]، كما ضعَّفه ابن داود، ونقل عن ابن الغضائري: «أنَّه أضاف إليه الغلاة أحاديث كثيرة»[(٥)].

هذا من حيث سند الحديث، وأمَّا من حيث متنه، فهو وإن كانت مقدِّمته ظاهرة في التحريف إلَّا أنَّ هذا الظهور سرعان ما يتلاشىٰ بقرينة لفظتي (ظاهره وباطنه)، ممّا يمكن معه القول: بأنَّ مؤخَّرة الحديث تكشف عن مقدِّمته، وبالتالي فهو جاء

---

(١) رجال النجاشي: ١١٢٧/٤٢١.
(٢) رجال النجاشي: ١٢٨ / ٣٣٢.
(٣) رجال الكشي ٢: ٦٨٦/٦٦٤.
(٤) رجال العلّامة: ١٠/٢٦١.
(٥) رجال ابن داود: ٥١٦/٢٨١.

منسجماً مع عنوان الباب في جزئه الأخير الذي نصَّ علىٰ أنَّ الأئمة عليهم السلام يعلمون علم القرآن كلّه، أي ظاهره وباطنه، وهذا متعذّر علىٰ غيرهم، فتكون دلالة الحديث علىٰ بيان علم الأئمة عليهم السلام أقرب وألصق من دلالته على التحريف.

ومن هذا يتبيَّن عدم صحَّة الطعن الذي وجَّهه بعض الكتَّاب من أهل السُنّة[1] إلى الكليني رحمه الله لروايته هذين الحديثين أوّلاً، مع فساد دعوىٰ كون الباب المذكور يمثّل مذهبه ثانياً، ولعلّ فيما تقدَّم يكون جواباً لكلّ من يسأل سؤال محمد مال الله ثالثاً.

علىٰ أنَّ هذين الحديثين الذين أودعهما الكليني في أُصول الكافي هما من أخبار الآحاد والتي لا ينبغي التسرّع إلى الحكم بأنَّه أودعهما محتجّاً بهما ومستدلاًّ بإيرادهما على التحريف، كيف وقد بيّن مرجِّحات الخبر بأكثر من حديث صحيح، وبالتالي فإنَّ إيداع مثل هذه الأخبار كما يقول السيد المرتضى رحمه الله للكتب المصنَّفة: «يمكن أن يكون لوجوه كثيرة، ومعان مختلفة، وليس هو خالص لوجه واحد»[2].

---

(١) كالدكتور أحمد محمد جلي في (دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين): ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ومحمد منظور نعماني في (الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام): ٢٠٠، وأبي الحسن الندوي في (صورتان متضادتان): ٩٤ و ٩٥، وعبد الستار التونسي في (بطلان عقائد الشيعة): ٣٥، وعلي عمر فريج في (الشيعة في التصوّر القرآني): ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) جوابات المسائل التبانيات: ٢٥.

الفصل الثاني

مُناقَشَةُ رِوَاياتِ ٱلتّحرِيفِ سَنَداً وَدِلَالَةً

سنذكر في هذا الفصل إحدى وستين رواية من روايات الكافي (أُصولاً، وفروعاً، وروضة)، وهذا العدد يمثّل جميع ما رواه ثقة الإسلام الكليني ﵀ من الروايات المدّعىٰ دلالتها على التحريف.

وسيتَّضح من مناقشتها جميعاً أن لا دلالة في أيّة واحدةٍ منها على المُدّعىٰ، فهي أمَّا أن تكون من قبيل الإيضاح والتفسير، أو من اختلاف القراءة، وما إلىٰ ذلك من أُمور أُخرىٰ لا علاقة لها بالتحريف المُدَّعىٰ.

الرواية الأُولىٰ[1]:

روى الكليني بسندٍ صحيح عن علي بن سويد قال: كتبت إلىٰ أبي الحسن موسىٰ ﵇ وهو في الحبس كتاباً، أسأله عن حاله وعن مسائل كثيرة، فاحتبس الجواب عنّي شهراً، ثمَّ أجابني بجواب هذه نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله العلي العظيم ـ إلىٰ قوله ـ ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تحبنَّ دينهم فإنَّهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، وتدري ماخانوا أماناتهم ! ائتُمنوا علىٰ كتاب الله فحرَّفوه وبدَّلوه»[2].

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة معتقداً ومذهبا: ٩٤، والشيعة والقرآن برقم: ٣٥.

(٢) روضة الكافي ٨: ١٢٤ ـ ١٢٥ / ٩٥، واختصرها الكشي في رجاله ١: ٤/٧.

التحريف والتبديل في لسان الرواية ليس المراد منه الزيادة والنقصان بل تحريف المعنىٰ وتبديله بآخر. ويدلّ عليه ما تقدَّم في تعريف التحريف عن الخليل بن أحمد، والأزهري، وابن منظور من أنَّ تحريف القرآن لغة هو تغيير الكلمة عن معناها وصرفها إلىٰ معنىً آخر، وكلام الإمام عليه‌السلام ناظر إلىٰ هذا المعنىٰ لا غير بدليل الأُمور التالية:

١ ـ لو لم يُحرَّف معنى الآية ﴿ قُل لَّا أَسأَلُكُم عَلَيهِ أَجْراً إِلَّا ٱلمَوَدَّةَ فِي ٱلقُربَىٰ ﴾[1] ويُبدَّل بمعنىً آخر لمَا حُبِس الإمام وقضىٰ نحبه في الحبس شهيداً!

٢ ـ إنَّ كلام الأئمة عليهم‌السلام واحد ولا تهافت بين كلام المتقدِّم وبين كلام التالي منهم عليهم‌السلام[2] وقد ورد عن جدّه الإمام الباقر عليه‌السلام انَّه قال: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرَّفوا حدوده»[3]. وهذا الكلام صريح بأنَّ القرآن الكريم لم يزد عليه، ولم ينقص منه حرف واحد، وإنَّما الذي حُرِّف وبُدِّل هو ما قدّمناه.

٣ ـ عن حفص بن غياث قال: سمعت موسى بن جعفر عليه‌السلام يقول عن قارئ القرآن: «« فإنَّ درجات الجنّة علىٰ قدر آيات القرآن، يقال له: اقرأ وارق، فيقرأ ثم يرقىٰ ». قال حفص: فما رأيت أحداً أشدّ خوفاً علىٰ نفسه من موسى بن جعفر عليهما‌السلام، ولا أرجأ الناس منه. وكانت قراءته حزناً، فإذا قرأ فكأنَّه يخاطب إنساناً»[4].

ولا شكَّ في أنَّ وصف ابن غياث لقراءة الإمام عليه‌السلام تدلّ علىٰ مشاهدته إيّاه وهو يقرأ في المصحف الشريف بالوصف المتقدِّم، وهذا هو الفارق بين من يفهم من

---

(١) الشورىٰ: ٤٢/٢٣.

(٢) راجع أُصول الكافي ـ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث ستجد تصريحهم عليهم‌السلام بذلك.

(٣) روضة الكافي ٨: ٥٣ / ١٦.

(٤) أُصول الكافي ٢: ٤٤٣ / ١٠ كتاب فضل القرآن ـ باب فضل حامل القرآن.

الحرف ما يفهم، فيحضّ علىٰ تدبُّره، ويحزن لأجله حتىٰ لكأنَّه يخاطب إنساناً، وبين من يُحرِّف الكلم عن مواضعه كالذي ينعق بما لا يسمع. والسؤال هنا هو: كيف يصحّ للإمام عليه السلام أن يحضّ علىٰ قراءة ما هو محرَّف، ثمَّ يبيِّن بعد ذلك عظيم الثواب علىٰ هذه القراءة لو كان المراد من التحريف المذكور آنفاً هو غير التحريف المعنوى؟

الرواية الثانية[1]:

روي بسند صحيح عن زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عمّا فرض الله عزّ وجلّ من الصلاة، فقال: «خمس صلوات في الليل والنهار»، فقلت: هل سماهن وبيَّنهنَّ في كتابه؟ قال: «نعم. قال الله تعالىٰ: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾[2] وهي صلاة الظهر، وهي أوّل صلاة صلّاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهي وسط النهار، ووسط الصلاتين بالنهار: صلاة الغداة وصلاة العصر».

وفي بعض القراءات: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطَىٰ (صلاة العصر) وَقُومُوا للهِ قانِتِينَ ﴾»[3].

إنَّ من منهج الكليني في متن الحديث هو رواية ما زاد عليه من ألفاظ الرواة توضيحاً وتفسيراً للنصّ الوارد عن الإمام عليه السلام، وهذه الألفاظ أمَّا أن تكون في الرواية نفسها، أو زائدة عليها بطريق آخر، وقد أوضحنا هذا المنهج وعزّزناه بأمثلة كثيرة في كتابنا (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع).

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ١١٦، ولكنَّه لم يوردها كاملة إذ حذف منها استدلال الإمام عليه السلام وتفسيره وتحديده لموقع الصلاة الوسطىٰ!

(٢) البقرة: ٢ / ٢٣٨.

(٣) فروع الكافي ٣: ١/٢٧١ ـ كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة.

وهذه الرواية تعدُّ واحدة من الأمثلة علىٰ رواية ما زاد علىٰ أصل النصّ من قبل أحد رجال السند، أمَّا عدم التنبيه عليها من الكليني ﷺ فلوضوحها، بدليل استدلال الإمام عليه السلام بالآية أوّلاً من غير زيادة (صلاة العصر)، ثمَّ تفسيره للصلاة الوسطىٰ بأنَّها صلاة الظهر، ومن ثمَّ تحديد زمنها بين صلاتي الغداة والعصر، كلّ ذلك قرينة علىٰ أنَّ عبارة: (وفي بعض القراءات. الخ) ليست من قول الإمام عليه السلام.

ولو سلَمنا أنَّها من كلامه عليه السلام، فلا بُدَّ وأن تكون إشارة منه ـ بعد الاستدلال والتفسير والتحديد ـ إلىٰ ما ورد في قراءة غير معتبرة عنده. وسيأتي في بحث التحريف عند أهل السُنّة برقم / ٤١ أنَّهم مجمعون علىٰ كون هذه القراءة من القرآن الكريم، وأنَّها كانت في مصحف ابن عباس، والبراء بن عازب، وعائشة وحفصة، وأُمّ سلمة، بيد أنَّ الإمامية لا يرون صحَّة ذلك قطعاً.

الرواية الثالثة[1]:

عن ابن فضّال، عن الرضا عليه السلام: « ﴿ **فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ** (علىٰ رسوله) [**عَلَيهِ**] **وأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّم تَرَوهَا**﴾[2] قلت: هكذا؟ قال: « **هكذا نقرؤها، وهكذا تنزيلها** » »[3].

قوله عليه السلام: (علىٰ رسوله) قد جاء تفسيراً للضمير في: (عليه) لئلّا يتوهَّم من يتوهَّم بعائديته إلىٰ غيره، إذ لا بُدَّ من إرجاعه إلى الرسول ﷺ كما يفهم من آيات أُخر، وقوله عليه السلام: (هكذا نقرؤها) فهو دليل اختلاف القراءة، وإلَّا فالسند موثَّق بابن فضّال، وما كان موثَّقاً لا يرقىٰ إلىٰ درجة الصحيح عند الإمامية، والصحيح عندهم هو إثبات لفظ (عليه) لا (علىٰ رسوله) كما يظهر من تفاسيرهم.

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ٣٤٨.

(٢) التوبة: ٩ / ٤٠.

(٣) روضة الكافي ٨: ٣٧٨ / ٥٧١.

الرواية الرابعة[١] :

روي بسند صحيح عن حماد بن عثمان، قال: «تلوت عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ ذَوَا عَدلٍ مِّنكُمْ ﴾[٢] فقال: « ذو عدل منكم، هذا ممّا أخطأت فيه الكتّاب » »[٣].

قال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان: «وقراءة محمد بن علي الباقر عليه السلام وجعفر بن محمد الصادق عليه السلام: يحكم به ذو عدل منكم)[٤]، ونُقل في هامش الرواية من الكافي عن البيضاوي في تفسيره أنّه قال: وقرئ (ذو عدل) علىٰ إرادة الجنس، والمعنىٰ علىٰ هذه القراءة أنّه يحكم بالمماثلة النبيّ أو الإمام الموصوفان بالعدل والاستقامة في جميع الأقوال والأفعال وقد حكموا بما ورد في أخبارهم من بيان المماثلة، وعلىٰ قراءة التثنية أيضاً يحتمل أن يكون المعنىٰ ذلك بأن يكون المراد النبيّ والإمام عليهما السلام.

علىٰ أنَّ هذا الاختلاف يرجع إلى القراءات كما قال به البيضاوي ولا علاقة له بالتحريف، ونظيره عند أهل السُنّة لا يحصىٰ حيث أُفردت له المؤلفات.

الرواية الخامسة[٥] :

عن سالم بن [أبي] سلمة، قال: «قرأ رجل علىٰ أبي عبد الله وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس علىٰ ما يقرؤها الناس: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كف عن هذه القراءة،

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة وتحريف القرآن: ٦٢، والشيعة والقرآن برقم: ٢٩١.

(٢) المائدة: ٥ / ٩٥.

(٣) روضة الكافي ٨: ٢٠٥/٢٤٧.

(٤) مجمع البيان / الطبرسي ٣: ٣٠٣.

(٥) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الصراع بين الإسلام والوثنية / القصيمي: ٧١ مع التصرف في الرواية قال: « ويروي الكافي: القائم يخرج المصحف الذي كتبه علي، وأنَّ المصحف غاب بغيبة الإمام »!! أقول: لقد ردّد القصيمي ما في الوشيعة لموسىٰ جار الله ص ٢٣ ولم يزد عليه أو ينقص منه حرفاً واحداً، ومع ذلك لم يشر إليه!! كما أُشير إليها في التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي: ٩٥.

اقرأ كما يقرأ الناس حتىٰ يقوم القائم، فاذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ علىٰ حدّه وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام »» (١).

وليس في هذه الرواية إشارة إلىٰ تحريف القرآن بل فيها إمضاء من الإمام عليه السلام علىٰ صحّة ما يقرؤه الناس، أمّا عن مصحف الإمام الحجّة عليه السلام، فهو مصحف أمير المؤمنين عليه السلام الذي لا يختلف عن مصاحفنا اليوم إلّا من حيث الترتيب بحسب النزول، وقد سبق الكلام في ذلك عند الحديث عن مذهب نقة الإسلام من التحريف، فلا حاجة لإعادته.

الرواية السادسة (٢):

روي بسند صحيح عن عمران بن ميثم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « قرأ رجل علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (٣).

فقال: بلىٰ والله لقد كذّبوه أشدّ التكذيب، ولكنّها مخففة: (لا يُكْذِبُونَكَ) لا يأتون بباطل يكذبون به حقك » (٤).

ذكر الطبرسي في مجمع البيان أنّ قراءة التخفيف هي قراءة نافع، والكسائي، والأعشىٰ، عن أبي بكر، وقراءة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، والمروي عن جعفر الصادق عليه السلام كذلك، وقرأ الباقون بفتح الكاف مع التشديد (٥).

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٦٢٢ / ٢٣ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.
(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ٢٩٨.
(٣) الأنعام: ٦ / ٣٣.
(٤) روضة الكافي ٨: ٢٠٠ / ٢٤١.
(٥) مجمع البيان ٤: ٣٦٧.

والمهم أنَّ هذا الاختلاف ليس من التحريف في شيء وإنَّما هو يرجع إلى اختلاف القراءات، وقد مرَّ مثله في الروايتين الثالثة والرابعة وسيأتي مثله أيضاً.

الرواية السابعة:

روي بسندٍ صحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنَّ القرآن واحد نزل من عند واحد ولكنَّ الاختلاف يجيء من قبل الرواة»(١).

وبهذا المعنىٰ روي بسندٍ صحيح أيضاً عن الفضيل بن يسار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يقولون: إنَّ القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف، فقال: «كذبوا أعداء الله، ولكنَّه نزل علىٰ حرف واحد من عند الواحد»»(٢).

وهذه الرواية مع دلالتها على الحرص في الحفاظ علىٰ سلامة القرآن إلَّا أنَّها اعتُبرت تكذيباً لما ثبت في القرآن بالتواتر عن الأُمّة كافة في القرون كافة، قال القصيمي: «وهم ـ أي الشيعة ـ في تكذيب ما ثبت في القرآن الكريم والمصاحف علىٰ التواتر كلمات شديدة، والأحرف السبعة والوجوه العربية قد أتت في القرآن الكريم متواترة عن الأئمة كافّة في القرون كافّة، ويقول فيها الصادق: كذبوا على الله أعداء الله، ولكنَّ القرآن نزل علىٰ حرف واحد من عند الله الواحد»(٣).

لقد اعتبر القصيمي الحروف السبعة جزءاً من القرآن الكريم، وبالتالي فإنَّ إنكارها يؤدّي إلى النقص في القرآن، وهو عين التحريف.

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٤٦١ / ١٢ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.

(٢) أُصول الكافي ٢: ٤٦١ / ١٣ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.

(٣) الصراع بين الإسلام والوثنية / عبد الله القصيمي: ٧٠ ـ ٧١ والكلام ترديد لما في الوشيعة: ٢٣، إذ لم يغيّر منه سوىٰ كلمتين (العربية) (والأئمة) وأصلها في الوشيعة: (العديدة) و (الأُمّة) ومع هذا لم يشر إليه!!

والجواب: إنَّ الأُمّة كافّة في القرون كافّة لم تتفق علىٰ وجه واحد من وجوه الأحرف السبعة وهذا من أعظم الأدلّة علىٰ تهافت القول بها، وهي لم تكن من القرآن الكريم باتفاق الأُمّة حتىٰ يكون إنكارها مؤدّياً لإنكاره، وإنَّما جاءت بأخبار آحاد من طرق السُنّة عن أبي هريرة وابن عباس وأُبي بن كعب علىٰ أساس أنَّها توسعة للأُمّة، وقد كان رأي عثمان عند جمعه للمصحف موافقاً لرأي أئمة الشيعة إذ ضيّق هذه التوسعة على الأُمّة ووحّد القراءات، ثمَّ أخذ المسلمون برأيه وتركوا هذه الأخبار، كما أنَّ القصيمي وصاحب الوشيعة لا يستطيعان أن يقولا: إنَّما أخذ المسلمون بقول عثمان وتركوا قول النبيّ ﷺ لأنَّهم وجدوه أرأف من النبيّ، أو أنَّه تنبّه لشيءٍ جهله النبيّ، أو أنَّه أُنزل عليه وحياً بنسخ هذه الأحرف[1].

وبعد فإنَّ في روايتي الكافي المتقدِّمتين عن زرارة والفضيل دلالة صريحة علىٰ صيانة القرآن من التحريف ببطلان الأحرف السبعة. وهذا هو ما عليه جمهور المسلمين اليوم من السُنّة والشيعة،إذ لم نسمع أحداً أنَّه يقرأ ألفاظ القرآن الكريم بسبعة ألفاظ مترادفة المعنىٰ، ولعلَّ القصيمي ومن وافقه لا يتحرَّجون من قراءة: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِهَـٰذَا الْبَلَدِ**﴾[2]، هكذا: (لا أحلفُ بهذا المِصرِ) !

الرواية الثامنة[3]:

عن الأصبغ بن نباتة، قال: «سمعت أمير المؤمنين عليه‌السلام يقول: « **نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام** »»[4].

ليست في هذه الرواية دلالة علىٰ نفي ما زاد علىٰ هذه الأقسام الثلاثة، والكلام

---

(١) راجع مناقشة أوجه الأحرف السبعة في كتاب البيان في تفسير القرآن للإمام الخوئي قدس‌سره ص١٩٥.
(٢) البلد: ٩٠ / ١.
(٣) ادَّعي دلالتها على التحريف في: التنبيه والقرآن برقم: ٥٣.
(٤) أُصول الكافي ٢: ٤٥٩ / ٢ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.

فيها محمول على التغليب، أي: أنّ أكثر ما في القرآن هو في المؤمنين وأعدائهم، وفي المواعظ والتهديد والوعيد والقصص والأمثال، وفي الفرائض والأحكام.

وهذا لا يتعارض مع ما رواه الكليني مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام من أنّه قال: «إنّ القرآن نزل أربعة أرباع، ربع حلال، وربع حرام، وربع سُنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم»[(١)].

كما لا يتعارض مع ما رواه بسندٍ صحيح جداً عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا وربع في عدوّنا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام»[(٢)].

إذ المراد من هذه الأخبار هو كثرة ما نزل من القرآن في هذه الأقسام لأهمّيتها كما يفهم من أخبار أُخر وردت عنهم عليهم السلام في الكافي أيضاً، منها: ـ

١ ـ عن مُرازِم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالىٰ أنزل في القرآن تبيان كلّ شيء حتّىٰ والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد، حتّىٰ لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أُنزل في القرآن، إلّا وقد أنزله الله فيه»[(٣)].

٢ ـ عن عمر بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «إنّ الله تبارك وتعالىٰ لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأُمّة إلّا أنزله في كتابه وبيّنه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم»[(٤)].

٣ ـ عن المعلّى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما من أمر يختلف فيه اثنان

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٤٥٩ / ٣ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.
(٢) أُصول الكافي ٢: ٤/٤٥٩ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.
(٣) أُصول الكافي ١: ٤٨ / ١ ـ كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسُنّة.
(٤) أُصول الكافي ١: ٤٨ / ٢ ـ كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسُنّة.

إلّا وله أصل في كتاب الله عزّ وجلّ، ولكن لا تبلغه عقول الرجال»[(١)].

٤ ـ عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: **«أيّها الناس: إنَّ الله تبارك وتعالىٰ أرسل إليكم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأنزل إليه الكتاب بالحق... إنَّ فيه علم ما مضىٰ وعلم ما يأتي إلىٰ يوم القيامة وحكم ما بينكم وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون..»**[(٢)].

ومن هذا يتبيَّن بوضوح أنَّ المراد من الروايات السابقة هو ليس حصر جميع ما أُنزل من القرآن الكريم بالأثلاث أو الأرباع المذكورة ونفي ما أُنزل بغيرها، بل المراد هو كثرة ما أُنزل في هذه الأُمور من آياتٍ كما تقدَّم، ولا دلالة فيها على التحريف قطعاً.

الرواية التاسعة:

محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **«إنَّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلىٰ محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية»**[(٣)].

إنَّ رجال السند في هذه الرواية من المنصوص علىٰ وثاقتهم في كتب الرجال لدى الشيعة الإمامية، إذاً لا مجال لطعنها من حيث السند، وهذا هو ما تشبَّث به الكثيرون ممّن طعنوا على الشيعة بمسألة التحريف بحجَّة أنَّ من روى الكليني عنه التحريف هم من ثقات الرواة لدى الشيعة، وكأنَّ كلّ ما يتعلَّق بالخبر هو إسناده متناسين بذلك غفلة الرواة واشتباههم وتعرّضهم للخطأ والسهو والنسيان كأيٍّ

(١) أُصول الكافي ١: ٤٩ / ٦ ـ كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسُنّة.
(٢) أُصول الكافي ١: ٤٩ / ٧ ـ كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسُنّة.
(٣) أُصول الكافي ٢: ٤٦٣ / ٢٨ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر.

إنسان غير معصوم، مع أنَّ العدد المذكور لم يثبت برواية الكافي.

كما أنَّ هذه الرواية هي من أخبار الآحاد التي لم تخرج بطريق آخر لا في الكافي ولا في غيره من كتب الشيعة أجمع. كما أنَّها مودعة في باب اسمه: (النوادر)، وقد مرَّ عن الشيخ المفيد بأنَّ النوادر هي التي لا عمل عليها، كما جعل لفظ (الشاذّ) رديف (النادر) فقال: «وهذا الحديث شاذّ نادر»[1]. وقد ورد في الأثر الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قوله: «ينظر إلىٰ ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا، ويترك الشاذّ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه ..»[2].

وهذه الرواية لم تتحقّق بها الشهرة بنوعيها لا من حيث العمل والإفتاء بمضمونها، ولا من حيث كثرة طرقها، فهي شاذّة نادرة لا عمل عليها، ومعارضة لإجماع الطائفة ـ المحكي عن الصدوق، والمفيد، والمرتضىٰ، والطوسي، والعلّامة، والطبرسي ـ علىٰ عدم التحريف.

وهي مخالفة لشروط قبول الرواية وقواعد تمييز الخبر الصحيح عن غيره التي نصَّ عليها الكليني نفسه. ولو صحَّ أن تكون هذه الرواية مذهباً للشيعة في التحريف كما يدَّعيه الخصم، لصحَّ أيضاً أن يكون التحريف مذهباً لأهل السُنّة أجمع لما سيأتي في مائة مثال من أمثلة التحريف عندهم، يتضائل معها العدد المذكور في هذه الرواية، وكما أنَّ الشيعة لا تحتجَّ بمثل هذه الروايات علىٰ غيرهم لوجودها في كتبهم، فكذلك هذه الرواية ليس لأحدٍ حجَّة بها على الشيعة قطعاً.

هذا من حيث التسليم بوجود العدد المذكور في أصل الرواية. والظاهر أنّه لم

---

(١) جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ١٩ ـ ٢٠.

(٢) أُصول الكافي ١: ٥٤ / ١٠ ـ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث.

يثبت وجوده في الكافي. فقد ذكر أبو الحسن الشعراني في هامش شرح أُصول الكافي للمازندراني ـ فيما نقله عنه الأُستاذ محمد هادي معرفة ـ بأنَّ لفظة (عشر) من زيادة النُسّاخ أو الرواة. والأصل هي: (سبعة الآف) عدداً تقريباً ينطبق مع الواقع نوعاً ما، ويؤيّد ذلك أنَّ الفيض الكاشاني قد نقل الحدث عن الكافي بلفظ: (سبعة آلاف آية) من غير ترديد، الأمر الذي يدلّ علىٰ أنَّ النسخة الأصلية من الكافي التي كانت عنده بهذا اللفظ ولم يحتمل غيره، وقال الشعراني في تعليقته على الوافي: كانت النسخة التي شرحها المجلسي في مرآة العقول (سبعة عشر ألف) وكأنَّها من فعل بعض النُسّاخ، استقل عدد السبعة فأضاف إليه عشراً، غير أنَّ السبعة الآف هي القريبة من الواقع الموجود بأيدينا، وظاهر الحديث أنَّه ليس بصدد إحصاء عدد الآيات، بل ذلك من باب إطلاق العدد التام المتناسب مع الواقع بعد حذف الكسور أو تتميمها كما هي العادة والمتعارف في الاستعمال من باب التسامح بعد تعلُّق الغرض بذكرالكسرالناقص أو الزائد، وهذانظير ما روي: إنَّالإمام زين العابدين عليه السلام لم يزل باكياً بعد شهادة أبيه عليه السلام أربعين سنة، مع أنَّه لم يعش بعده أكثر من خمس وثلاثين سنة. قال: وهذا التوجيه لا يجري مع زيادة لفظ: عشر.

قال الأُستاذ محمد هادي معرفة: قال ذلك تدليلاً علىٰ غلط النسخة قطعاً[1].

أقول: اختلفت نقول الكتّاب من أهل السُنّة لهذه الرواية من الكافي أيضاً، فيما وقفت عليه، وكما يلي:

العدد (سبعة عشر ألف آية) ذكره ـ مع الإشارة إلى الكافي ـ كلّ من:

١ ـ الآلوسي في مختصر التحفة ص ٥٢.

٢ ـ الشيخ محمد منظور نعماني في الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص ١٩٨.

٣ ـ محمد مال الله في الشيعة وتحريف القرآن ص ٦٣.

---

(١) صيانة القرآن من التحريف / محمد هادي معرفة ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

٤ ـ الدكتور محمد البنداري في التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي ص٩٥.
٥ ـ الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة في الشيعة معتقداً ومذهباً ص١٠٣.
٦ ـ إحسان إلهي ظهير في الشيعة والسُنّة ص٨٠، والشيعة والقرآن ص٣١.
٧ ـ علي عمر فريج في الشيعة في التصوّر القرآني ص٢٤.
٨ ـ الدكتور أحمد محمد جلي في دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص ٢٢٨ .

أمّا العدد (سبعة الآف آية) فقد ذكره ـ مع الإشارة إلى الكافي ـ كلّ من :

١ ـ موسىٰ جار الله في الوشيعة في نقد عقائد السيعة ص٢٣.
٢ ـ عبد الله علي القصيمي في الصراع بين الإسلام والوثنية ص٧١.
٣ ـ الشيخ محمد أبو زهرة في كتاب الإمام الصادق ص٣٢٣.
٤ ـ الدكتور أحمد محمد جلي في دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٢٢٨ مع الإشارة إلى العدد الأوّل.
٥ ـ إحسان إلهي ظهير في الشيعة والقرآن ص٣١ مع الإشارة إلى العدد الأوّل.

هذا ولم يرق لأبي الحسن الندوي في (صورتان متضادتان: ص٩٤) كلا العددين فذكر الرواية عن الكافي بلفظ (سبعين ألف آية)!!

ولا شكَّ أنَّ العدد (سبعة الآف) لا وجود له في رواية أُخرىٰ في الكافي، ممّا يلقي ذلك ظلالاً من الشكِّ على العدد الأوّل ويقوّي من احتمال زيادته اشتباهاً من النُسّاخ أو الرواة كما تقدّم، وإذا صحَّ ذلك فلا دلالة في الرواية ـ مع التوجيه المذكور ـ على التحريف.

أمّا الروايات الأُخرى ابتداءً من الرواية العاشرة وانتهاءً بآخر رواية سنذكرها وهي التي طعن بها الكافي فهي من الروايات الضعيفة سنداً بأجمعها، مع عدم دلالتها على التحريف، وسيأتي الحديث عن كلّ واحدة منها سنداً ودلالة، مبتدئين بالرواية الأُولىٰ، وهي في تسلسلها هنا:

الرواية العاشرة[١] :

علي بن إبراهيم، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الربيع القزاز، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قلت له: لِمَ سمّي أمير المؤمنين، أمير المؤمنين؟ قال: «الله سمّاه، وهكذا أنزل الله في كتابه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٢]. وأنَّ محمداً رسولي وأنَّ عليّاً أمير المؤمنين »»[٣].

سند الرواية :

السند ضعبف بأبي الربيع القزاز، وهو مجهول الحال، إذ لا عين له ولا أثر في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة غير هذه الرواية المجهولة به، وقد رواها عن جابر ـ وهو الجُعْفي ـ الذيٰ رویٰ عنه جماعة غُمز فيهم وضعِّفوا[٤]، بل، وجُلّ من رویٰ عن جابر ضعيف[٥]، وكون ابن أبي عمير لا يروي إلّا عن ثقة ! لم يثبت، والواقع خلافه[٦]، مع أنَّ مبررات رواية الجليل عن شخص قد تكون غير الوثاقة، علماً أنَّ يعقوب بن يزيد قد رویٰ هذه الرواية ـ في طبعة للكافي ـ عن أبي الربيع القزاز بلا توسط ابن أبي عمير[٧] وذلك ممكن[٨]، وبه تنتفي حجّة المُوَثِّق

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة في التصوّر القرآني: ١٨، والشيعة والقرآن برقم: ٣٣٠.

(٢) الأعراف: ٧ / ١٧٢.

(٣) أُصول الكافي ١: ٣٤٠ / ٤ ـ كتاب الحجّة، باب نادر.

(٤) رجال النجاشي: ١٢٨ / ٣٣٢.

(٥) رجال العلّامة: ٣٥ / ٢، حكاه عن ابن الغضائري.

(٦) انظر: الكافي ٣: ٢٠/٢٥٥، كتاب الجنائز، باب النوادر، التهذيب ٥: ٩٥/٣٢.

(٧) معجم رجال الحديث ٢٠: ١٥١.

(٨) وجه الإمكان: إنَّ يعقوب هذا من أصحاب الكاظم عليه السلام، فروايته عن الباقر عليه السلام بواسطتين غير ممتنعه. وأمّا عن كثرة روايته عن ابن أبي عمير، فهي لا تمنع من الرواية عن بعض مشايخه ولو مرّة.

ـ مع ما فيها ـ أصلاً .

دلالتها :

بضمّ هذه الرواية إلىٰ روايات أُخرىٰ في الكافي يتبيَّن أن لا دلالة فيها على التحريف وإنَّما جاءت من باب الإيضاح لكيفيّة أخذ الميثاق من النبيّين ، فقد روي عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه‌السلام في حديث جاء فيه : «... ثمَّ قال : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَافِلِينَ ﴾[1] ، ثمَّ أخذ الميثاق على النبيّين ، فقال : ألستُ بربّكم ، وأنَّ هذا محمد رسولي ، وأنَّ هذا عليّ أمير المؤمنين ؟ ...»[2] .

وممَّا يؤكِّد أنَّ هذه الزيادة جاءت تفسيراً وتوضيحاً لأخذ الميثاق هو الاستدلال بالآية الكريمة من غير هذه الزيادة التوضيحية في حديثين آخرين من أحاديث الكافي ، أحدهما عن صالح بن سهل ، عن أبي عبد الله عليه‌السلام[3] ، والآخر عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه‌السلام[4] . وسند الرواية المدّعىٰ فيها التحريف ينتهي إلى الإمام الباقر عليه‌السلام ، ولو كانت الزيادة المذكورة من القرآن لما تركها الإمام الصادق وأبوه الإمام الباقر عليهما‌السلام في الاستدلال المذكور .

وممَّا يؤكِّد أيضاً وبشكل قاطع أنَّ هذه الزيادة ليست من أصل المصحف في اعتقاد الكليني رحمه‌الله هو ما رواه بطريقين عن أبي بصير ، قال : « سألت أبا عبد الله عليه‌السلام

(١) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٢) أُصول الكافي ٢ : ٦ / ١ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب آخر منه .

(٣) أُصول الكافي ٢ : ٩ / ٣ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب أنَّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أوّل من أجاب وأقرّ لله تعالىٰ بالربوبية .

(٤) أُصول الكافي ٢ : ١٠ / ٤ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب فطرة الخلق على التوحيد .

عن قول الله ﷻ، ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[١] يقولون: فما له لم يسمِّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله ﷻ ؟ قال: فقال: «**قولوا لهـم: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمِّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّىٰ كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسمِّ لهم من كلّ أربعين درهماً درهمٌ، حتّىٰ كان رسول الله صلى الله عليه وآله فسَّر ذلك لهم...**»[٢].

وبعد هذا فكيف يُعقل أن يصدر من الإمام عليه السلام مثل هذا الجواب لأبي بـصير وهو من خلّص أصحابه لو كانت الزيادة المرويّة من أصل المصحف ؟!

ومن ألحَّ في ادعائه وعناده علىٰ إفادتها التحريف، يقال له: إنَّها رواية ضـعيفة بأبي الربيع القزاز، ولم تخرج بطريق صحيح آخر، وما كان هكذا فلا يُحتجُّ به عند جمهور المسلمين، مع أنَّ ملاحظة الأُمور المذكورة تقطع بعدم دلالتها على التحريف.

الرواية الحادية عشرة[٣]:

علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبي طـالب، عـن يونس بن بكّار، عن أبيه، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: ﴿ وَلَو أَنَّهُم فَـعَلُواْ مَـا يُوعَظُونَ بِهِ (في عليٍّ) لَكَانَ خَيراً لَهُم ﴾[٤].

سند الرواية:

السند ضعيف بأبي طالب . ويونس بن بكّار، أمَّا الأوّل فمشترك بين كـثيرين

---

(١) النساء: ٤ / ٥٩.

(٢) أُصول الكافي ١: ٢٢٦ / ١ ـ كتاب الحجّة، باب ما نصّ الله ﷻ ورسـوله صلى الله عليه وآله عـلى الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً.

(٣) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة في التصوّر القرآني: ٢١.

(٤) النساء٤ / ٦٦، والرواية في أُصول الكافي ١: ٣٤٥ / ٢٨ ـ كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

كلّهم يُكَنَّون بأبي طالب، وفيهم الثقة وغيره. وأمّا الثاني فلم يذكر في كتب الرجال، فهو مهمل.

دلالتها:

تتَّضح دلالة هذه الرواية على التحريف أو عدمه وذلك من خلال معرفة معنى التنزيل الوارد في طريقها الثاني: عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن بكّار، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**هكذا نزلت هذه الآية: ﴿ وَلَو أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ** (في عليٍّ) **لَكَانَ خَيراً لَهُم ﴾**»(١).

إنَّ لفظ التنزيل الوارد في الرواية الثانية لا يراد أنَّه قرآن منزل، بل المراد منه هو تنزيل المعنىٰ مع النصّ ويدلّ عليه ما يأتي:

١ ـ عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في حديث طويل جاء فيه: «... **ألا ترى أنّ الله يقول: ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلكِن كَانُوا أَنفُسَهُم يَظلِمُونَ ﴾**(٢)**، قال: إنَّ الله أعزّ وأمنع من أن يظلم أو ينسب نفسه إلىٰ ظلم، ولكن الله خلطنا بنفسه، فجعل ظلمنا ظلمه، وولايتنا ولايته**(٣)**، ثمَّ أنزل بذلك قرآناً علىٰ نبيّه، فقال: ﴿ وَمَا ظَلَمناهُم وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُم يَظلِمُونَ ﴾**(٤)، قلت: هذا تنزيل؟ قال: **نعم**»(٥).

---

(١) أُصول الكافي ١: ٣٥٠ / ٦٠ ـ كتاب الحجَّة، الباب المتقدِّم.

(٢) البقرة: ٢ / ٥٧.

(٣) إشارة منه إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿إنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ وقد تقدَّم الاستدلال بها في البحوث التمهيدية ١: ١٠٢ ـ ١١٢.

(٤) النحل: ١٦ / ١١٨.

(٥) أُصول الكافي ١: ٣٦٠ / ٩١ ـ كتاب الحجَّة، الباب المتقدِّم، وقد وردت هذه الفقرة من الحديث بسند صحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام في أُصول الكافي ١: ١١٣ / ١١ ـ كتاب التوحيد، باب النوادر.

أم لا، فهذا معلوم عنده، وإنّما أراد بقوله: هذا تنزيل ؟ أي المعنى المفسّر للآية، هل هو منزل معها ؟ فجاء الجواب: نعم.

٢ ـ وممّا يؤكّد سلامة هذا المعنىٰ ما ورد في آخر هذا الحديث نفسه قال: «قلت: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[1]، قال: يعني أمير المؤمنين عليه السلام. قلت: تنزيل ؟ قال: نعم»[2].

ولا شكَّ في أنَّ لفظة (يعني) تبدّد كلّ وهم في أنَّ المراد من التنزيل، هو قرآن منزل.

٣ ـ ولعلّ الأوضح من هذا كلّه ما جاء في الحديث نفسه أيضاً قال: «قلت: ﴿ إِنَّا نَحنُ نَزَّلنا عَلَيكَ القُرآنَ تَنزِيلاً ﴾[3]، قال: «بولاية علي عليه السلام تنزيلاً، قلت: هذا تنزيل ؟ قال: نعم، ذا تأويل»»[4].

فقد نفىٰ عليه السلام أن يكون هذا الكلام ـ المبيِّن للآية، أو الذي هو من مصاديقها ـ تنزيلاً ممّا يدلّ بمفهومه أنَّ تبيين بعض الآيات يكون منزلاً.

وبعد ببان معنى التنزيل، يتّضح أنَّ قول الإمام عليه السلام في الرواية السابقة: (هكذا نزلت...) أي: في المعنىٰ، ولا دلالة في ذلك على التحريف.

علىٰ أنَّه يجب التنبيه إلىٰ أنَّ الرواية الأُولى الضعيفة بأبي طالب وابن بكّار لم تعتضد برواية ابن مهران الضعيفة به ـ كما سيأتي ـ لأنَّ ما يكون ضعيفاً لا يقوىٰ بمثله، بل بصحيح آخر، وهذا متّفق عليه بين أرباب الدراية. فلا حجّة بهما للخصم

---

(١) المطفّفين: ٨٣ / ١٧.

(٢) أُصول الكافي ١: ٣٦٠ / ٩١.

(٣) الإنسان: ٧٦ / ٢٣.

(٤) أُصول الكافي ١: ٣٦٠ / ٩١.

أصلاً، وإن أمكن تأويلها.

الرواية الثانية عشرة[١]:

عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجّال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل جاء فيه: **«...وإنَّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد...»**[٢].

سند الرواية:

السند ضعيف بأحمد بن عمر الحلبي الذي لا عين له ولا أثر في كتب الرجال، فهو مجهول الحال.

دلالتها:

ليست في هذه الرواية دلالة علىٰ أنَّ مصحف فاطمة عليها السلام فيه آيات بيّنات منزلة من الله تعالىٰ، وغاية ما تدلّ عليه أنَّ في هذا المصحف كلاماً كثيراً، وهذا المعنىٰ هو

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الخطوط العريضة / محب الدين الخطيب: ١٨، والصراع بين الإسلام والوثنية: صفحة (د) من المقدّمة، والشيعة والقرآن: ٣٢ والشيعة معتقداً ومذهباً: ٩٣، والشيعة في التصوّر القرآني: ٢٧، وفيه «لم يكتفِ الشيعة بتحريف بعض الآيات الكريمة وإضافة سور جديدة إلى القرآن الكريم ليدعموا باطلهم ويسندوا دعواهم، بل وضعوا قرآناً سمّوه: مصحف فاطمة». ثمَّ أشار إلىٰ رواية الكافي المذكورة. علىٰ أنَّ ما في كتاب: الصراع بين الإسلام والوثنية للقصيمي من شتم وسباب وافتراء على الشيعة بسبب هذه الرواية يفوق ما نقلناه عن الشيعة في التصوّر القرآني بدرجات.

(٢) أُصول الكافي ١: ١/١٨٦ كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام.

ما أوضحه الكليني بسبع روايات أُخرىٰ أكَّد في بعضها ماهيّة هذا المصحف، وسببه، ومصدره، ومن كَتَبَهُ، وما فيه، بما ينفي دلالة هذه الرواية علىٰ أيّ شكلٍ من أشكال التحريف، ويكفي أن نذكر واحدة منها.

فقد روى بسند صحيح عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنَّ عندي الجفر الأبيض ـ إلىٰ قوله عليه السلام ـ ومصحف فاطمة ما أزعم أنَّ فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا، ولا نحتاج إلىٰ أحد...»[(١)].

وبعد فأيّ دلالة في الرواية على التحريف مع قوله عليه السلام: ما أزعم أنَّ فيه قرآناً؟

الرواية الثالثة عشرة[(٢)]:

أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ﴿هَذَا صِرَاطٌ (عليّ) مُسْتَقِيمٌ﴾[(٣)].

سند الرواية:

السند ضعيف بأحمد بن مهران، وهو من مشايخ الكليني، وليس بابن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانبة الثقة، فهذا غيره، روىٰ عنه الكليني مترحّماً ممّا عُدَّ ذلك قرينة على التوثيق ولا يخفىٰ ما فيه، فالرجل مجهول الحال في كتب الرجال وضعيف عند الغضائري[(٤)].

---

(١) أُصول الكافي ١: ١٨٧ / ٣ ـ كتاب الحجّة، الباب السابق.

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ٤٦٤.

(٣) الحجر: ١٥ / ٤١ والرواية في أُصول الكافي ١: ٣٥١ / ٦٣ ـ كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٤) مجمع الرجال ١: ١٦٩.

دلالتها:

لقد ثبت عن بعض الصحابة أنَّهم كانوا يدوِّنون ما يحتاج إليه النصّ القرآني من توضيح مبهم، أو تفصيل مجمل علىٰ أصل مصاحفهم، حتّىٰ أطلق الدكتور أحمد الشرباصي علىٰ هذه الإيضاحات اسم: (القراءة التفسيرية)[١]، كما أطلق عليها جولدزيهر اسم: (الزيادات التفسيرية) فقال: «وطائفة من القراءات الظاهرة في هذه الدائرة تنشأ من إضافة زيادات تفسيرية حيث يستعان أحيانا علىٰ إزالة غموض في النصّ بإضافة تمييز أدقّ يحدِّد المعنى المبهم ودفعاً لاضطراب التأويل»[٢].

ومع انتفاء كون هذه الزيادة قراءة عند الشيعة، يتَّضح أنَّها لم تكن إلّا تفسيراً.

وممَّا يؤكّد أنَّ اسم عليّ عليه السلام الوارد في الرواية هو من هذه الزيادة لا غير، ما مرَّ في دلالة الرواية العاشرة، حيث ثبت هناك عن الكليني رحمه الله نفي التصريح باسم أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب الله تعالىٰ، ومع مقارنة هذه إلىٰ تلك لا يبقىٰ مجال للشكّ في أنَّ الاسم الكريم جاء توضيحاً لما في القرآن العظيم، ولا دلالة في ذلك على التحريف قطعاً.

الرواية الرابعة عشرة[٣]:

أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن الحسين بن ميّاح، عمّن أخبره، قال: «قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٤].

(١) قصة التفسير / الدكتور أحمد الشرباصي: ٥٣.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي / جولدزيهر: ١٥ ـ ١٦.

(٣) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ٣٥٨.

(٤) التوبة: ٩ / ١٠٥.

فقال: «ليس هكذا هي، إنَّما هي: والمأمونون، ونحن المأمونون»[١].

سند الرواية:

السند ضعيف بأحمد بن مهران، والحسين بن ميّاح، وبالإرسال أيضاً.

أمَّا أحمد بن مهران فقد مرَّ حاله في سند الرواية الثالثة عشرة.

وأمَّا الحسين بن ميّاح فلم يوثِّقه أحد من علماء الرجال، وقد نقل العلّامة وابن داود عن ابن الغضائري أنَّه غالٍ ضعيف[٢]، ولو لم يكن في إسنادها إلّا الإرسال لكفاها ضعفاً.

دلالتها:

ظاهر الرواية يدلّ على اختلاف القراءة، ويقوّي عندي اشتباه الراوي، إذ ورد الاستدلال بهذه الآية الكريمة كاملة كما هي من غير الإشارة إلىٰ هذه القراءة، وذلك في ثلاثة أحاديث من الكافي، عن الأئمّة الباقر والصادق والرضا عليهم السلام، نعم فسَّروا الآية بأنَّ المراد من المؤمنين فيها هو عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، وهي:

١ ـ عن يحيى بن المساور عن أبي جعفر عليه السلام إنَّه ذكر الآيـة: ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ قال: «هو والله عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[٣].

٢ ـ عن يعقوب بن شعيب، قال سألت أبا عـبد الله عليه السلام عـن قـول الله عزّ وجلّ: ﴿ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ قال: «هم الأئمة»[٤].

---

(١) أُصول الكافي ١: ٣٥١ / ٦٢ ـ كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٢) رجال العلّامة ٢١٧ / ١٢، رجال ابن داود: ٢٤١ / ١٥٥.

(٣) أُصول الكافي ١: ١٧١ / ٥ ـ كتاب الحجّة، باب عرض الأعمال على النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام.

(٤) أُصول الكافي ١: ١٧١ / ٢ ـ كتاب الحجّة، الباب المتقدّم، ومثله في تفسير علي بن إبراهيم عن يعقوب ابن شعيب أيضاً ١: ٣٠٤.

٣ ـ عن عبد الله بن أبان الزيّات، عن الرضا عليه السلام أنّه قرأ: ﴿ وَقُلِ آعـمَلُوا فَسَيَرَى آللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَآلْمُؤْمِنُونَ ﴾ قال: « هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام »[١].

وبهذا يتبيَّن أن ليس في قراءتهم ما ورد في الرواية الضعيفة والمرسلة، ولو كان ذلك كذلك لوجدنا له أثراً في هذه الروايات الثلاث.

علىٰ أنَّ ما تقدَّم في إسنادها، ومعارضتها لما هو أقوىٰ وأصحّ منها، كـلّ ذلك يوجب الإعراض عنها.

ولعمري كيف يصحّ ترك هذه الآثار، والاحتجاج بما سقط عن الاعتبار، مع أنَّ دلالتها على اختلاف القراءة لا التحريف كالشمس في رائعة النهار ؟!

الرواية الخامسة عشرة[٢] :

أحمد بن مهران، عن عبد العظيم الحسني، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: « نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية علىٰ محمد صلى الله عليه وآله هكـذا: ﴿ فَبَدَّلَ آلَّذِينَ ظَلَمُواْ (آل محمّد حقّهم) قَوْلاً غَيرَ آلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى آلَّذِينَ ظَلَمُواْ (آل محمّد حقهم) رِجْزاً مِّنَ آلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾[٣] »[٤].

سند الرواية :

السند ضعيف بأحمد بن مهران، ومحمد بن الفضيل، أمَّا الأوّل فقد تقدَّم في إسناد الرواية الثالثة عشرة، وأمَّا الثاني، فهو محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي، ذكـره

---

(١) أُصول الكافي ١: ١٧١ / ٤ ـ كتاب الحجَّة، الباب المتقدِّم.
(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة معتقداً ومذهباً: ١٠١، والشيعة والقرآن برقم: ٧٩.
(٣) البقرة: ٢ / ٥٩.
(٤) أُصول الكافي ١: ٣٥١ / ٥٨ ـ كتاب الحجَّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

النجاشي من غير توثيق[١]، وذكره الطوسي في أصحاب الإمام الكاظمعليه السلام وضعّفه[٢]، وفي أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، قائلاً: «يُرمىٰ بالغلو»[٣]، كما ضعّفه العلّامة وابن داود[٤]، وقال السيد الخوئي رحمه الله: «لم تثبت وثاقة الرجل، فلا يُعتمد علىٰ روايته»[٥].

دلالتها:

تقدَّم في دلالة الرواية الحادية عشرة معنى التنزيل في مثل هذه الروايات من الكافي، كما تقدَّم في دلالة الرواية الثالثة عشرة ثبوت الزيادات التفسيرية التي رافقت الآيات وثُبِّتت علىٰ أصل المصاحف لا علىٰ أساس أنَّها من نظم القرآن الكريم. والحديث عن هذه الرواية لا يتمُّ دون الوقوف علىٰ ما تقدَّم، فتكون دلالتها كدلالته.

علىٰ أنَّ معظم ما في الروايات الأُخرى التي ادُّعي فيها التحريف محمول علىٰ ما تقدَّم، قال في الوافي بعد أن أكَّد هذه الحقيقة «... لأنَّه لو كان تطرُّق التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن لم يبقَ لنا اعتماد علىٰ شيءٍ منه، إذ علىٰ هذا يحتمل كلّ آية منه أن تكون محرَّفة ومغيَّرة، وتكون علىٰ خلاف ما أنزله الله، فلا يكون القرآن حجَّة لنا وتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصية به وعرض الأخبار المتعارضة عليه»[٦].

---

(١) رجال النجاشي: ٣٦٧ / ٩٩٥.

(٢) رجال الطوسي: ٣٦٠ / ٢٥.

(٣) رجال الطوسي: ٣٨٩ / ٣٥.

(٤) رجال العلّامة: ٢٥٠ / ١٠، ورجال ابن داود: ٢٧٥ / ٤٧٧.

(٥) معجم رجال الحديث ١٧: ١٤٧.

(٦) الوافي ٩: ٧٧٨٨ من المجلد الخامس.

أقول :

إنَّ من لاحظ كتاب الكافي بدقّة سيجد الكليني في مواضع متفرِّقة يقدِّم آراءه علىٰ مرويّاته مستدلاًّ عليها بالآيات القرآنية، وقد بيّنا ذلك في كتاب الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع، ولو لم تكن تلك الزيادات التي أوردها في مرويّاته تفسيراً في تقديره، فكيف يصحُّ معه الاستدلال علىٰ صحّة آرائه بالقرآن الكريم ؟

وهي وإن كانت لا طائل من ذكر معظمها ؛ لأنَّ الكلام عن دلالتها تكرار لما تقدَّمها، إلّا أنَّ من طعن على الكليني بها وادَّعىٰ إفادتها التحريف يضطرنا إلىٰ ذكرها، مع التأكيد علىٰ ضعفها سنداً، واختصار الكلام عن دلالتها .

الرواية السادسة عشرة[1] :

أحمد بن مهران، عن عبد العظيم بن عبد الله، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال : « نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ [كَفَرُوا] وَظَلَمُواْ (آل محمّد حقّهم) لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَداً وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيراً ﴾[2]، ثم قال : ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِالحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ (في ولاية عليّ) فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ (بولاية عليّ) فَإِنَّ لِلَّه مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَ (ما في) ٱلأَرْضِ ﴾ »[3].

---

(١) ادُّعي دلالة الزيادة في الآية الأُولىٰ على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٥٥، والشيعة معتقداً ومذهباً : ١٠١، وتاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة ٢ : ٧٢٠، كما ادُّعي دلالة الزيادة في الأخيرة على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٦٣، والشيعة في التصوّر القرآني : ٢٢.

(٢) النساء : ٤/١٦٨ـ ١٦٩.

(٣) النساء : ٤/١٧٠ والرواية في أُصول الكافي ١ : ٣٥١ / ٥٩ ـ كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

سند الرواية :

تقدَّم حكمه في سند الرواية الخامسة عشرة ؛ لأنَّه هو بعينه .

دلالتها :

إنَّ عدم ذكر لفظة (كفروا) في النسخة المطبوعة من الكافي لا تدلّ على التحريف من حيث النقصان، بل تدلّ على اختلاف نسخ الكافي بدليل أنَّ من ادَّعىٰ دلالة هذه الرواية على التحريف أثبت هذه اللفظة اعتماداً على الكافي كالشيخ أبي زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية ، والدكتور صابر عبد الرحمن في : الشيعة معتقداً ومذهباً ، كما أنَّ شيخ الكليني علي بن إبراهيم قد أثبتها في تفسيره عن أبي عبد الله عليه السلام[(١)] .

أمَّا زيادة لفظة (ما في) فلم ترد في الشيعة والقرآن مع أنَّه اعتمد فصل الخطاب ممَّا يدلُّ علىٰ أنَّ نسخة المحدِّث النوري من الكافي ليس فيها هـذه الزيـادة، ومـع فرض وجودها في أكثر النسخ فلا دلالة فيهـا على التحريف، بل هي مـن بـاب الإيضاح لأنَّ في الكلام حذفاً وتقديره ما ذُكر .

وأمَّا الألفاظ الأُخرىٰ مثل : (آل محمد حقّهم ، في ولاية عليّ ، بولاية عليّ) فهي من الزيادات التفسيرية التي مرَّ نظيرها ، علىٰ أنَّ لهذه الزيادات التفسيرية شواهد لا تُحصىٰ من السُنّة النبويّة المنقولة في كتب أهل السُنّة ، منها :

١ ـ نقل السيوطي ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن الحسن بن عليّ عليهما السلام أنَّه قال : **«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الزموا مودّتنا أهل البيت ، فإنَّه من لقي الله وهو يودّنا دخل الجنة بشفاعتنا ، والذي نفسي بيده لا ينفع عبداً عملٌ عمله إلَّا بمعرفة حقّنا»**[(٢)] .

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم ١ : ١٥٩ .

(٢) إحياء الميت في الأحاديث الواردة في آل البيت / السيوطي : ٢٤٥ .

٢ ـ ونقل ابن حجر عن ابن سعد وغيره ، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « استوصوا بأهل بيتي خيراً فإنّي أُخاصمكم عنهم غداً ، ومن أكُن خصمه أخصمه ، ومن أخصمه دخل النـار » ، وأنَّه قال : « من حفظني في أهل بيتي فقد اتّخذ عند الله عهداً »[(١)] .

٣ ـ روى السهمي في تاريخ جرجان بسنده عن جابر الأنصاري قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « من أبغضنا أهل البيت بعثه الله يوم القيامة يهوديّاً .. »[(٢)] .

٤ ـ روى الحاكم بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل البيت أحد إلّا أدخله الله النار » قال : هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه، ورواه الذهبي في التلخيص ولم يطعن فبه[(٣)] .

هذا عن (حقّ آل محمد) صلى الله عليه وآله وسلم ، أمّا عن (ولاية عليّ) عليه السلام ، فشاهدها ما ذكره ابن حـجر في صـواعـقه في الآيـة الرابـعة مـن قـوله تـعالىٰ : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ ﴾[(٤)] قال : « أخرج الديلمي عن أبي سـعيد الخـدري أنَّ النـبي قـال : « وقفوهم إنّهم مسؤولون عن ولاية عليّ وأهل البيت .. » »[(٥)] .

ومنه أيضاً ما في النور المشتعل لأبي نعيم ، قال : « وممّا أنزل الله تعالىٰ في الأنباء عن عظمة ولاية عليّ وإعلام العالمين بمسؤوليتهم الكبرىٰ في قبال هذه الولاية هو الآية (٢٤) مـن سـورة الصـافات (٣٧) وهـو قـوله تـعالىٰ : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ ﴾ ثم روىٰ بسـنده عـن ابـن عـباس في قـوله عزّ وجلّ ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم

(١) الصواعق المحرقة / ابن حجر : ١٥٠ .

(٢) تاريخ جرجان / السهمي : ٤١٦ .

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣ : ١٥٠ ، وتلخبصه للذهبي .

(٤) الصافات : ٢٤/٣٧ .

(٥) الصواعق المحرقة : ١٤٩ .

مَّسْؤُولُونَ ﴾ قال : عن ولاية عليّ بن أبي طالب »[١] .

وفي فرائد السمطين بسنده عن عليّ عليه السلام في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ ﴾ ـ المؤمنون : ٢٣/٧٤ ـ قال : « عن ولايتنا »[٢] .

وإذا عرفنا ذلك فلم لا يكون تفسير الظلم الذي يقود صاحبه إلىٰ طريق جهنّم هو ظلم آل محمد صلى الله عليه وآله ؟! بل لِمَ لا يكون ظلمهم من مصاديق هذا الظلم؟! وأية غرابة في أن تكون ولاية عليّ عليه السلام تفسيراً لمعنى الحقّ الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وآله من عند الله ، أو على الأقل من مصاديق هذا الحق أيضاً ؟!

إنَّ الإتيان بشواهد من السنّة لتأكيد دلالة روايات الكافي من هذا القبيل على التفسير لا التحريف يُخرج الكتاب عن وضعه ، ومن ثمَّ فهو ليس بعزيز على الباحثين ، ولو أُخذ بعين الاعتبار نظير ما أوردناه من كتب السُنّة كشواهد علىٰ ما سيأتي من روايات لأنتفت شبهة التحريف في الكافي أصلاً .

الرواية السابعة عشرة[٣] :

أحمد بن مهران ، عن عبد العظيم ، عن محمد بن فضيل ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ (بولاية عليّ) إِلَّا كُفُوراً ﴾[٤] .

---

(١) النور المشتعل / أبو نعيم الأصبهاني : ٥٣/١٩٦ و ٥٤ .

(٢) فرائد السمطين / الجويني ٢ : ٥٥٦/٣٠٠ .

(٣) ادُّعي دلالة الآية الأُولىٰ فيها على التحريف في الشيعة والقرآن برقم : ٥٣١ ، وذكر الآية الثانية بالإسناد المتقدِّم نفسه برقم : ٦٥٢ ، ومثله ما في الشيعة في التصوّر القرآني : ٢٠ ، حيث أُعيدت الآية الثانية بالإسناد المتقدِّم وكأنَّهما في روايتين لا واحدة .

(٤) الفرقان : ٥٠/٢٥ .

قال : ونزل جبرئيل عليه‌السلام بهذه الآية هكذا : ﴿ وَقُلِ ٱلحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ (في ولاية عليّ) فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُر إِنَّآ أَعتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ (آل محمد) نَاراً﴾[1] »[2] .

سند الرواية :

هو الإسناد المتقدِّم بعينه .

دلالتها :

مرَّ في دلالة الرواية الحادية عشرة معنى التنزيل في هذه الروايات ، فلا حاجة لأعادته . أمَّا عن (ولاية عليّ عليه‌السلام) فقد نطق بها الكتاب وصرَّحت بها السُنّة ، وقد مرَّ ذلك كلّه في البحوث التمهيدية ، وما كونه عليه‌السلام (رابعاً) إلّا هو من نتائج الاجتهاد في مقابل النصّ .

وأمَّا عن ظلم الناس لآل محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله ، فقد مرَّ أنَّ من يبغضهم يبعث يوم القيامة يهودياً ، وأنَّ جزاء من أبغضهم النار ، وهذا ما يؤكِّد دلالة هذه الألفاظ في الرواية المذكورة على الاستعانة في تفسير القرآن بالقرآن ، ومن ثمَّ بالسُنّة .

الرواية الثامنة عشرة[3] :

عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبي جنادة الحصين بن المخارق ، عن أبي الحسن الأوّل عليه‌السلام ، في قول الله عزوجل : ﴿ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ يَعلَمُ ٱللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ (فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء ، وسبق لهم العذاب)

(١) الكهف : ٢٩/١٨ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ٦٤/٣٥١ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(٣) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٣١ .

[وَعِظْهُمْ] وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً ﴾[١][٢] .

سند الرواية :

السند ضعيف بالحصين بن المخارق ، قال النجاشي : «وقيل في حصين بعض القول ، وضعّف بعض التضعيف»[٣] ، والظاهر أنَّ هذا الكلام غير معتمد عند النجاشي ، إذ حكاه بصيغة التمريض ، ولكنَّ الرجل لم يوثّق في كتب الرجال الأُخرىٰ .

فقد نقل ابن داود عن رجال الشيخ الطوسي بأنَّه واقفي ، كما نقل عن ابن الغضائري بأنَّه ضعيف ، وقال : «قال ابن عقدة ، كان يضع الحديث ، وهو من الزيدية»[٤] .

دلالتها :

احتمل المجلسي ﵀ أن يكون الإمام ﵇ قد أورد هذه الزيادة للتفسير ، بمعنىٰ : إنَّ أَمْرَ الله تعالىٰ بالإعراض عنهم لسبق كلمة الشقاء عليهم ، أي : علمه تعالىٰ بشقائهم ، وسبق تقدير العذاب لعلمه بأنَّهم يصيرون أشقياء بسوء اختيارهم .

أقول : لقد جزم السيوطي في الاتقان علىٰ كثير من أمثال هذه الزيادات بأنَّها من التفسير مع الإشارة إلىٰ قطع بعض أعلام أهل السنّة بذلك[٥] ، وعليه فإنَّ حمل رواية الكافي على التحريف ، وما ماثلها ـ بل وزاد عليها ـ على التفسير ، هو ممَّا لا

(١) النساء : ٤/٦٣ .

(٢) روضة الكافي ٨ : ١٨٤/٢١١ .

(٣) رجال النجاشي : ١٤٥/٣٧٦ .

(٤) رجال ابن داود : ٢٤٢/١٥٧ .

(٥) الإتقان / السيوطي ١ : ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

يقول به باحث منصف .

الرواية التاسعة عشرة[(١)] :

عن محمد بن يحيىٰ ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن سيف ، عن أخيه [علي بن سيف] ، عن أبيه [سيف بن عميرة] عن أبي بكر بن محمد [بكر بن محمد] قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقرأ : «﴿ وَزُلْزِلُواْ (ثمَّ زلزلوا) حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾»[(٢)] .

سند الرواية :

السند ضعيف بالحسين بن سيف لجهالة حاله ، فقد ذكره النجاشي والشيخ الطوسي من غير توثيق[(٣)] .

دلالتها :

لا دليل علىٰ أنَّ ما أراده الإمام عليه السلام بقوله : (ثمّ زلزلوا) أنّها من المصحف الشريف ، بل يحتمل أنّه أراد عليه السلام تضخيم الواقعة وتكرار الحدث ، فسمع علىٰ أنّه من المصحف، وإلّا فالسند مجهول ، وما كان هذا حاله، فلا يُطمأنّ إليه ولا يُحتجُّ به .

الرواية العشرون[(٤)] :

محمد بن خالد ، عن حمزة بن عبيد ، عن إسماعيل بن عبّاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام :

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في:الشيعة والقرآن برقم : ١٤٠ .
(٢) البقرة : ٢/٢١٤ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٢٩٠/٤٣٩ .
(٣) رجال النجاشي : ٥٦/١٣٠ ، وفهرست الطوسي : ٥٥/٢٠٨ .
(٤) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٢٦ .

« ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[(١)] وآخرها العليّ العظيم، والحمد لله رب العالمين وآيتين بعدها »[(٢)] .

سند الرواية :

السند ضعيف بحمزة بن عبيد ، وإسماعيل بن عبّاد ، وبالإرسال أيضاً .

أمّا حمزة بن عبيد فمهمل في جميع كتب الرجال ، وكلّ ما يُعرف عنه أنّه روىٰ عن إسماعيل بن عبّاد ، وعنه محمد بن خالد كما مرَّ في هذه الرواية من الروضة . وهذا غير كافٍ لرفع جهالته باتّفاق علماء الشيعة ؛ لأنّه ليس كلّ من وقع في أسانيد الكافي فقد جاز القنطرة .

وأمّا إسماعيل بن عبّاد ، فهو كالأوّل إذ ليس له عين ولا أثر في كتب الرجال .

وأمّا الإرسال فهو لعدم رواية الكليني عن محمد بن خالد بلا واسطة ، وواسطته إليه في الأغلب ابنه أحمد بن محمد المعبَّر عنه في كثير من أسانيد الكافي بأحمد بن أبي عبد الله ، أو أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، أو البرقي والكلّ واحد .

ويُحتمل سقوط الواسطة سهواً من الناسخ ، زيادة علىٰ أنَّ محمد بن خالد قد ضعَّفه النجاشي[(٣)] ، والظاهر أنّه لم يثبت التضعيف بحقّه كما يبدو من كتب الرجال.

دلالتها :

لا دليل علىٰ أنَّ قوله عليه السلام « والحمد لله رب العالمين » علىٰ أنّها من المصحف ، بل

---

(١) البقرة : ٢/٢٥٥.

(٢) روضة الكافي ٨ : ٢٩٠/٤٣٨ .

(٣) رجال النجاشي : ٣٣٥/٨٩٨.

هو من باب التحميد والثناء على الله ﷻ بما وصف نفسه . أمّا عن الآبتين بعدها ، فهو إنَّما جاء لتحصيل ما ورد عن رسول الله ﷺ في ذلك .

فقد روى الصدوق بسنده عن علي بن الحسين عليه‌السلام ، قال : « قال رسول الله ﷺ . من قرأ أربع آيات من أوّل البقرة ، وآية الكرسي ، وآيتين بعدها وثلاث آيات من آخرها ، لم يرَ في نفسه وماله شيئاً يكرهه، ولا يقربه شيطان ولا نسى القرآن »[1] .

أمَّا ما أشار إليه المجلسي من أنَّ : (وآيتين بعدها) فيها دلالة علىٰ أنَّ آية الكرسي ثلاث آيات ، أي أنَّ آخرها ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[2]. وإنَّ إطلاق آية الكرسي عليها علىٰ إرادة الجنس[3] ، فلا علاقة له بالتحريف، بل يدلّ على الاختلاف في تحديد نهاية الآية من القرآن الكريم . ولكنَّ المروي عن النبيّ ﷺ أنَّه قال لعليّ عليه‌السلام عن فضل آية الكرسي : « يا عليّ إنَّ فيها لخمسين كلمة في كلّ كلمة خمسون بركة »[4] . وهذا يدلّ على انتهائها بقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[5] لأنَّها خمسون كلمة لا غير .

الرواية الحادية والعشرون[6] :

محمد بن يحيىٰ ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن زيد بن الجهم الهلالي ، عن أبي عبد الله عليه‌السلام قال : « سمعته يقول : « لمّا نزلت ولاية عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام ، وكان من قول رسول الله ﷺ : سلّموا عليه بإمرة

---

(١) ثواب الأعمال / الصدوق : ١/١٣١ .

(٢) البقرة : ٢ / ٢٥٧ .

(٣) مرآة العقول : ٣١٥/٢٦ .

(٤) مجمع البيان ١ : ٣٦١ .

(٥) البقرة : ٢ / ٢٥٥ .

(٦) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٤٩٣ .

المؤمنين ، فقالا : أمن الله أو من رسوله يا رسول الله ؟! فقال لهما رسول الله ﷺ : من الله ومن رسوله ، فأنزل الله ﷻ : ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (يعني به قول رسول الله ﷺ لهما ، وقولهما : أمن الله أو من رسوله ؟!) * وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ (أئمة هي أزكىٰ من ائمتكم) [أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ]﴾[1] .

قال : قلت : جعلت فداك ، أئمة ؟ قال : إي والله أئمة. قلت : فإنّا نقرأ : أربىٰ ، فقال : ما أربىٰ ؟» وأومىٰ بيده فطرحها »[2] .

سند الرواية :

السند ضعيف بزيد بن الجهم الهلالي ، فهو مجهول الحال في جميع كتب الرجال ، ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام من غير توثيق[3] .

دلالتها :

لا شكَّ أنَّ الرواية وإن كانت ضعيفة إلّا أنَّ ما ورد في صدرها ووسطها صحيح لانجباره بما فاق بنقله حدّ التواتر وهو حديث الغدير وقد تقدّم في البحوث التمهيدية. وليس في ذلك ما يُدَّعىٰ فيه التحريف .

أمَّا ما يقال عن ذيل الرواية ودلالتها على التحريف ، ففيه :

١ ـ إنَّه اختلاف في القراءة ولا دلالة فيه على التحريف . وأمثلته لا تحصىٰ في القراءات السبعة المشهورة عند أهل السُنّة .

---

(١) النحل : ١٦/٩١ـ٩٢.

(٢) أُصول الكافي ١ : ١/٢٣١ ـكتاب الحجّة ، باب الإشارة والنصّ علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام .

(٣) رجال الطوسي : ١٩٥/٥.

٢ ـ هذه القراءة معارضة بما ورد في الرواية الخامسة من إمضاء الإمام الصادق عليه السلام للقراءة المشهورة عند جمهور المسلمين ، مع أمره عليه السلام بالكفّ عن القراءة المخالفة لذلك . وبالتالي فالرواية المذكورة هي أمر ضعيف معارض بصحيح ، ولا دلالة فيها على التحريف . لانحصار الأمر بين (أُمّة) وبين (أئمّة) . وبين (أربىٰ) وبين (أزكىٰ) ، وهذا من اختلاف القراءة ، وكم له من نظير عند القراء المشهورين ، علىٰ أنَّ نلك القراءة شاذّة لم تثبت صحَّتها عند جميع مفسّري الشيعة على الاطلاق .

الرواية الثانية والعشرون[1] :

محمد بن يحيىٰ ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد جميعاً ؛ عن النضر بن سويد ، عن يحيى بن عمران ، عن عبد الله بن مسكان ، عن زيد بن الوليد الخثعمي ، عن أبي الربيع الشامي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[2] . قال : فقال : **« الورقة : السقط ، والحبة : الولد ، وظلمات الأرض : الأرحام ، والرطب : ما يُحيى الناس به ، واليابس : ما يقبض ، وكلّ ذلك في إمام مبين »**[3] .

سند الرواية :

السند ضعيف بزيد بن الوليد الخثعمي ، وأبي الربيع الشامي .

أمَّا الأوّل : فكلّ ما يُعرف عنه أنَّه روىٰ عن أبي الربيع الشامي ، وعنه عبد الله ابن مسكان ، ولولا هذا المورد من الكافي لكان نسياً منسيّاً ، وأمَّا الثاني فلم يوثّقه

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٣٠٦ .

(٢) الأنعام : ٦/٥٩ .

(٣) روضة الكافي ٨ : ٣٤٩/٢٤٨ .

الشيخ والنجاشي [١] وقد ورد في الكافي ما يشير إلى قدحه [٢] وفي معجم رجال الحديث : « والمتحصل بأنّ ما ذكره المجلسي في الوجيزة من جهالة الرجل هو الصحيح» [٣] .

دلالتها :

الرواية هي بصدد تفسير مفردات الآية ، ولا علاقة لها بأيّ شكل من أشكال التحريف ، أمّا قوله عليه السلام : «وكلّ ذلك في إمام مبين » ، فليس من القرآن في شيء بل جاء تأكيداً لقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ، لأنّ لفظ (الإمام) يطلق أيضاً على الكتاب ، وهذا ممّا لا ينكر ، فقد سمّي مصحف عثمان بالمصحف الإمام . أضف إلىٰ ذلك أنّ قوله عليه السلام : «وكلّ ذلك في إمام مبين» قد جاء في سياق توضيح مفردات الآية ، فكيف يُعقل أن يكون من القرآن الكريم ؟

قال في الوافي : «في إمام مبين : يعني في اللوح المحفوظ ، وهذا كقوله سبحانه : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [٤] . وهو تفسير للكتاب المبين ، ولعلّه إنّما سمّي بالإمام لتقدّمه علىٰ سائر الكتب» [٥] .

وهذه الرواية رواها العياشي عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام وفيها : (وكلّ ذلك في كتاب مبين) ، وكذلك الحال في تفسير علي بن إبراهيم [٦] ، بما يؤكّد عدم دلالتها على التحريف قطعاً .

---

(١) رجال النجاشي : ٤٥٥ / ١٢٣٣ ، وفهرست الطوسي : ١٨٦ / ٨١٧ ، ورجاله : ٥/١٢٠ و : ١٦/٣٣٩ ـ في أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٦/٢٢٦ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب طلب الرئاسة .

(٣) معجم رجال الحديث ٧ : ٧٢ .

(٤) يس : ١٢/٣٦ .

(٥) الوافي ١٤ : ١١٥ من المجلد الثالث .

(٦) تفسير العياسي ١ : ٢٨/٣٦١ ، وتفسبر علي بن إبراهيم ١ : ٢٠٣ .

الرواية الثالثة والعشرون[١] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام : ﴿وَٱلَّـذِينَ كَـفَرُوٓاْ أَوْلِـيَآؤُهُمُ (الطـواغـيت) [ٱلطَّٰغُوتُ]﴾[٢] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد ، ولأهمّيّة سهل بن زياد في روايات الكافي عموماً ، سنقف عنده بشيء من التفصيل وإن كان محلّه في غير هذا ، لكي يتّضح ـ ونحـن ندرس روايات الكافي ـ أنّه ليس كلّ ما رواه الكليني عن سهل بن زياد ينتظم في سلك الروايات الضعيفة على الرغم من إطباق كلمة العلماء القدامىٰ تـقريباً عـلىٰ تضعيفه ، وذلك فيما سيتّضح من ترجمته :

هو سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنىٰ أبا سعيد ، من أصحاب الأئمة : الجواد ، والهادي ، والعسكري عليهم السلام[٣] . قال النجاشي : «كان ضعيفاً في الحديث ، غير معتمد فيه »[٤] . وضعّفه الطوسي في الفهرست ، ووثّقه في الرجال[٥] وقال في الاستبصار : « أبو سعيد الآدمي ، وهو ضعيف جداً عند نقّاد الأخبار ، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه في رجال نوادر الحكمة »[٦] . وذكر الكشي في ترجمة صـالح بـن أبي حمـاد الرازي ، عن علي بن محمد القتيبي، قال : «كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه ،

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٢٧ .

(٢) البقرة : ٢/٢٥٧ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٣٤٦/٢٨٩ .

(٣) رجال البرقي : ٥٨ و ٦٠ ، رجال الطوسي : ١/٤٠١ و ٤/٤١٦ و ٢/٤٣١ ، الفهرست /ابن النديم : ٣١٣ .

(٤) رجال النجاشي : ٤٩٠/١٨٥ .

(٥) الفهرست / الطوسي : ٣٤١/١٠٦ ، والرجال : ٤/٤١٦ ، في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام .

(٦) الاستبصار ٣ : ٢٦١/ ذيل الحديث : ٩٣٥ .

ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق»[١].

وبالجملة فقد شهد علىٰ سهل بن زياد جماعة بالغلو والكذب، منهم: أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وابن الوليد، والصدوق، وابن نوح، كما استثنوا روايات محمد بن أحمد ابن يحيىٰ عنه، فيما استثنوه من رجال نوادر الحكمة، كما شهد عليه النجاشي، والشيخ، وابن الغضائري: بأنّه ضعيف الحديث غير معتمد عليه. ولهذا قال السيد الخوئي رحمه الله: «وكيف كان فسهل بن زياد الآدمي ضعيف جزماً، أو أنّه لم تثبت وثاقته»[٢]. أمّا أكثر المتأخّرين فقد استوفوا الأقوال بحقّه، وناقشوها مناقشات مطوّلة، انتهت بهم إلىٰ عدّ ما رواه من الصحيح أو الحسن[٣] وليس الأمر علىٰ إطلاقه كما سيأتي.

ولهذا نرىٰ أنَّ مَن كَتَبَ من أهل السُّنّة عن الكافي ومؤلّفه طعن في توثيقات الشيعة، مدّعياً بأنَّ مَن عُرف بالغلو والكذب في رجال الكافي، وثّقه المتأخّرون من الشيعة، ويتّخذون من سهل بن زياد مثالاً لهذه الدعوى. بيد أنّهم لم يلتفتوا إلى الأسباب الداعية لهم إلىٰ مثل هذا الحكم، والتي يمكن أن يقال بأنَّ أهمها ما يلي:

١ ـ إنَّ سهل بن زياد غالباً ما يروىٰ عنه في الكافي بتوسّط جماعة، يعبَّر عنهم بلفظ (العِدَّة)، وهم أربعة أشخاص: علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بعلّان، وهو ثقة عين كما في النجاشي[٤]، ومحمد بن أبي عبد الله وهو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي. وثّقه النجاشي[٥]، وعدَّه الطوسي في رجاله أحد الأبواب

---

(١) رجال الكشي ٢: ١٦٠٨/٨٣٧.

(٢) معجم رجال الحديث ٨: ٣٤٠.

(٣) وسائل الشيعة / الحر العاملي ٢٠: ٥٦٨/٢١٣، الفوائد الرجالية / السيد بحر العلوم ٣: ٢١، منتهى المقال / الحائري: ١٥٩، مستدرك الوسائل / النوري ٣: ٦٧٠ ـ الفائدة الخامسة من الخاتمة، تنقيح المقال / المامقاني ٢: ٥٣٩٦/٧٥.

(٤) رجال النجاشي: ٢٨٢/٢٦٠.

(٥) رجال النجاشي: ١٠٢٠/٣٧٣.

ووثّقه[١] ، كما نصّ علىٰ أنّه من السفراء المحمودين في كتاب الغيبه[٢] ، ومحمد بن الحسن هو الصفّار[٣] الذي لا يختلف اثنان في وثاقته ، وعظمة قدره ، ومنزلته ، والرابع محمد بن عقيل الكليني المسكوت عنه في جميع كتب الرجال .

وهؤلاء الأربعة ـ وفيهم من أجلّاء الرواة وثقاتهم ـ هم أعرف بحال من يروون عنه ، فكيف الحال فيما لو اتّفقوا جميعاً على الرواية عن شخص واحد وهو سهل بن زياد ، ممّا تحيل العادة اتفاقهم علىٰ رواية ما هو مكذوب أو محتمل للكذب ، ممّا يكشف ذلك عن حسن روايتهم عن سهل ، فضلاً عن صحّتها .

٢ ـ إنّ ما رواه ثقة الإسلام الكليني عن سهل بن زياد وتتبعناه في جميع أجزاء الفروع من الكافي بدون توسّط العِدَّة هو مائة وتسعة وعشرين مورداً لا غير ، وبتوسّط العِدَّة تسعمائة وخمسة موارد فقط ، ولم نقف علىٰ مورد واحد قد تفرّد به سهل بن زياد ، بل غالباً ما يُخرج الكليني ﷺ ما رواه عن سهل بطريق أو أكثر عن غيره ، وما لم يخرج له شاهداً في فروع الكافي ، تجد له شاهداً عند الصدوق أو الطوسي ، ممّا يكشف ذلك عن سلامة مروياته عنه مع أنّ متون رواياته عنه خالية من العلل الظاهرة أو الخفيّة التي تستوجب ردّها .

نعم يمكن القول بضعف الحديث المروي عن سهل عند انفراده به حتىٰ مع عدم وجود العلّة في متنه أخذاً بشهادة من تقدَّم علىٰ ضعفه ، وهذا ما لم يحصل في فروع الكافي وإنَّما اقتصر علىٰ مواضع قليلة في أُصول الكافي وروضته ، خصوصاً ما رواه

---

(١) رجال الطوسي : ٢٨/٤٩٦ .

(٢) كتاب الغيبة / الطوسي : ٢٥٧ .

(٣) ذكر المحدِّث النوري ﷺ في مستدرك الوسائل ٣ : ٥٤٣ ـ الفائدة الرابعة من الخاتمة وجوهاً سبعة في استبعاد كون محمد بن الحسن الواقع في العِدَّة التي يروي الكليني ﷺ بتوسطها عن سهل بن زياد هو الصفّار ، وإنَّ أغلب تلك الوجوه لا يخلو من مناقشة ، وإن كان بعضها قوياً ، إلّا أنَّ الثابت هو رواية الصفّار عن سهل بن زياد في غير بصائر الدرجات كما حقق في محله .

عنه في أبواب النوادر وباب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ، كهذه الرواية التي يمكن حمل ما فيها على اختلاف القراءة لا التحريف كما سيتّضح من دلالتها .

دلالتها :

إنَّ زيادة حرف أو حرفين في كلمة ، أو حذفهما منها ، هو من الاختلاف في القراءة ، ولا علاقة له بالتحريف المقصود اتفاقاً ، كما أن قراءة (الطواغيت) مكان (الطاغوت) أهون بكثير من قراءة ابن مسعود مثلاً : «وإنَّه عليم للساعة»[١] مكان : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾[٢] ، وإذا كانت مثل هذه القراءة غير دالّة على التحريف ، فقراءة (الطواغيت) غير دالّة عليه من باب أولىٰ ، علىٰ أنَّ الشيعة الإمامية لا يقرّون هذه القراءة كما يتَّضح من جميع تفاسيرهم المعتبرة .

الرواية الرابعة والعشرون[٣] :

محمد بن الحسن وغيره ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن الهيثم بن عروة التميمي قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾[٤] . قال : «**ليس هكذا تنزيلها ، إنّما هي : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق**» ، ثم أَمَرَّ يده من مرفقه إلىٰ أصابعه »[٥] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد ، وقد تقدَّم الكلام عنه في الرواية السابقة ، ولكن ضعفه لا يقدح بصحَّتها كما سيتَّضح من :

---

(١) المصاحف / السجستاني : ٨٠.

(٢) الزخرف : ٤٣/٨٥.

(٣) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٦٩ .

(٤) المائدة : ٥/٦.

(٥) فروع الكافي ٣ : ٢٨/٥ ـ كتاب الطهارة ، باب حد الوجه الذي يغسل .

دلالتها :

ليس في الرواية المذكورة دلالة على التحريف ، بل هي تفسير لكيفيّة الغسل الذي لم تحدّده الآية ، لأنّ قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ حتىٰ مع القول بأنّه يفيد الانتهاء لا دليل عليه بأنّه جاء لتحديد الغسل ، بل هو دالّ علىٰ تحديد العضو المغسول، إذ لو كانت (إلىٰ) لتحديد الغسل لوجب تعيين الابتداء من الأصابع ولا أحد قائل بذلك حتىٰ أهل السُنّة ، حيث ذهبوا جميعاً إلى التخيير بين الأمرين ، أمّا البدء من المرفق ، أو من رؤوس الأصابع[(١)] .

وممّا يدلّ علىٰ أنّ لفظة (من) لا يراد بها غير التفسير ، هو إجماع فقهاء الشيعة في مختلف العصور علىٰ بدء غسل اليدين من المرفقين إلىٰ رؤوس الأصابع وعدم جواز النكس ، اعتماداً علىٰ ما تواتر لديهم عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك. في الوقت الذي يتلون فيه وأئمتهم عليهم السلام : ﴿ فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيدِيَكُمْ إِلَى ٱلمَرَافِقِ ﴾ .

فقد روى الكليني تلاوة هذه الآية علىٰ لسان الباقر عليه السلام مرّتين[(٢)] ، وعلىٰ لسان الصادق عليه السلام مرّتين أيضاً[(٣)] ، وفي إحدى المتقدمتين أنّه عليه السلام قرأ آية الوضوء كاملة ، هكذا : ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمتُم إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَاغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلكَعْبَينِ ﴾[(٤)] .

وهذا إن دلّ علىٰ شيء فإنّما يدلُّ علىٰ أنّه ليس في قراءتهم عليهم السلام للآية المذكورة

---

(١) فقه الإمام الصادق/ محمد جواد مغنية ١ : ٦٥.

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥/٢٦ ـ كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء ، و ٣ : ٤/٣٠ ـ كتاب الطهارة ، باب مسح الرأس والقدمين .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٢/٦٢ ـ كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء ، وأُصول الكافي ٢ : ١/٣١ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب أنّ الإيمان مبثوث بجوارح البدن كلّها .

(٤) المائدة : ٦/٥ . وهذه القراءة تجدها في فروع الكافي ٣ : ٢٦ / ٥ ، باب صفة الوضوء .

لفظة (من) . أمّا قوله عليه السلام : «ليس هكذا تنزيلها» . فقد سبق توضيح المعنى المراد من (التنزيل) في مثل هذه الروايات ، وذلك في الرواية الحادية عشرة .

وبعد ، فإنَّ الرواية المذكورة لا دلالة فيها لا على التحريف ولا على اختلاف القراءة أيضاً . ومن هنا يتبيَّن أنَّ ما استظهره في مرآة العقول من أنَّ قراءتهم عليهم السلام لها هكذا[١] ، هو استظهار لا يؤيده الكافي نفسه .

الرواية الخامسة والعشرون[٢] :

محمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد و محمد بن يحيىٰ ، عن أحمد بن محمد جميعاً ؛ عن الحسن بن العباس بن الحريش ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ (صدق الله عزّ وجلّ أنزل الله القرآن في ليلة القدر) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴾ (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا أدري ، قال الله عزّ وجلّ :) لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾[٣] ليس فيها ليلة القدر»[٤] .

سند الرواية :

السند ضعيف بالحسن بن العباس بن الحريش ، أمّا عن سهل فلا يضر وجوده لوجود أحمد بن محمد معه . قال النجاشي : «الحسن بن العباس بن الحَرِيْش الرازي.. ضعيف جدّاً له كتاب إنّا أنزلناه في لبلة القدر ، وهو كتاب رديّ الحديث ، مضطرب الألفاظ»[٥] .

---

(١) مرآة العقول ١٣ : ٩٣/ شرح الحديث الخامس .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٠١ .

(٣) القدر : ٩٧/ ١ ـ ٣ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ١٩٣/ ٤ ـ كتاب الحجّة ، باب في شأن إنّا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها .

(٥) رجال النجاشي : ٦٠/ ١٣٨ .

وقال ابن الغضائري : « ضعيف ، روىٰ عن أبي جعفر الثاني عليه‌السلام فضل (إنّا أنزلناه في ليلة القدر) كتاباً مصنّفاً فاسد الألفاظ ، تشهد مخائله علىٰ أنّه موضوع ، وهذا الرجل لا يُلتفت إليه ، ولا يُكتب حديثه »[1] .

دلالتها :

لا شكَّ أنَّ الألف شهر المفضّلة عليها ليلة القدر تكون في حساب الأعوام ثلاثة وثمانين عاماً ويفضّل منها أربعة أشهر ، والسؤال هنا : كيف يفضّل الله عزّوجلّ ليلة واحدة من ليالي شهر رمضان المبارك علىٰ هذا العدد من السنين ؟ ألم يكن في هذه السنين شهر اسمه رمضان ؟! والجواب نجده في كلام الإمام عليه‌السلام : « ليس فيها ليلة القدر » ، فهذا من دقيق الكلام وجليله فقد قيّد فيه هذا التفضيل لئلّا يلزم منه تفضيل الشيء علىٰ نفسه وغيره .

ويؤيّده ما ورد في الدرِّ المنثور في تفسير سورة القدر ، قال : « وأخرج عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، ومحمد بن نصر ، وابن المنذر عن قتادة في قوله : ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ قال : خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ـ ثم قال بعد ذلك بقليل ـ : وأخرج عبد الرزاق ، وابن المنذر ، ومحمد بن نصر ، وابن أبي حاتم ، عن مجاهد : ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ قال : خير من ألف شهر عملها أو صيامها وقيامها ، وليس في تلك الشهور ليلة القدر »[2] .

أمّا كيف لا تكون فيها ليلة القدر ؟ فهذا ما بيّنه المجلسي رحمه‌الله بعد أن أوجز المعنى المذكور ببيانٍ شافٍ حريّ بالمراجعة[3] . وبهذا يتّضح أنّه من كلام الإمام قطعاً ولا

---

(١) مجمع الرجال : ٢ : ١١٨ .

(٢) الدر المنثور ٨ : ٥٦٨ ـ ٥٦٩ .

(٣) مرآة العقول ٣ : ٨٠ ـ شرح الحديث الرابع .

علاقة له بتحريف القرآن الكريم أصلاً .

أمّا ما تقدّمه من كلام بعد كلّ آية فواضح أنّه من كلام الإمام عليه السلام بلا أدنىٰ تأمّل . وممّا يقطع بأنّه من تفسير الإمام هو حديث الروضة الذي تلا فيه الصادق عليه السلام لهذه الآيات من سورة القدر المباركة من دون هذا التفسير[1] .

الرواية السادسة والعشرون[2] :

عِدّه من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن محمد بن سليمان الأزدي ، عن أبي الجارود ، عن أبي إسحاق ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ « بظلمه وسوء سيرته »[3] وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[4] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد ـ المتقدِّم في الرواية الثالثة والعشرين ـ ومحمد بن سليمان الأزدي . قال النجاشي : « ضعيف جدّاً لا يعوّل عليه في شيء » . وقال في ترجمة أبيه : « سليمان بن عبد الله الديلمي أبو محمد .. غُمِزَ عليه ، وقيل : كان غالياً كذّاباً ، وكذلك ابنه محمد ، لا يُعمل بما انفردا به من الرواية »[5] . وقال الطوسي : « يُرمىٰ بالغلو » وقال أيضاً : « بصري ضعيف »[6] . وقال العلّامة بعد نقل كلام

(١) روضة الكافي ٨ : ٢٨٠/٢٢٢ .

(٢) ادُّعي دلالها على التحريف في : السبعه والقرآن برهم : ١٠١ .

(٣) في هامش الكافي : وفي بعض النسخ : بظلمه وسوء سريرته ، انتهىٰ . ولا يخفىٰ ما في هذا الاختلاف من دلالة على التفسير .

(٤) البقره : ٢٠٥/٢ ، والروانة في روضة الكافي ٨ : ٤٣٥/٢٨٩ .

(٥) رجال النجاشي . ٩٨٧/٣٦٥ و : ٤٨٢/١٨٢ .

(٦) رجال الطوسي : ١٠/٣٩٥ و : ٢/٣٨٦ ـ في أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام .

النجاشي فيه : «ضعيف في حديثه ، مرتفع في مذهبه»[١] ، وذكره ابن داود في أصناف الضعفاء[٢] .

دلالتها :

تقدَّمت الإشارة في الفصل السابق إلىٰ أنَّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام قد تضمّن شرحاً للآيات القرآنية الكريمة ، وقد ذكر العلماء أنَّه عليه السلام قد أشار في مصحفه إلىٰ محكم القرآن ومتشابهه ، ومطلقه ومقيّده ، وعامّه وخاصّه ، وناسخه ومنسوخه ، ومجمله ومبيّنه ، ورخصه وعزائمه ، وآدابه وسُننه . ونبّه علىٰ أسباب النزول في آياته البيّنات وما عساه يشكل من بعض الجهات ، وقد ثبت أيضاً أنَّه أوّل وثيقة تفسيرية للقرآن الكريم في ذلك العهد المبكّر ، الذي كان فيه التدوين غضّاً طريّاً ولمّا يزل[٣] .

وإذا كان كذلك فلم لا يكون قوله عليه السلام : «**بظلمه وسوء سيرته**» دالاً على صدق ما قاله ابن سيرين : «لو أصبت ذلك الكتاب ـ يعني به مصحف عليّ عليه السلام ـ كان فيه العلم»[٤] ؟ ﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾[٥] .

الرواية السابعة والعشرون[٦] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه ،

---

(١) رجال العلّامة : ٢٥٥/٥٠ و ٢٥٦/٥٥ .

(٢) رجال ابن داود : ٢٩٦/٤٩ .

(٣) راجع تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام : ٣١٦ ، وأعيان الشيعة ١ : ٢٨٠ ، ومؤلفو الشيعة في صدر الإسلام /عبد الحسين شرف الدين : ١٣ ، وانظر ما مر في الفصل السابق ص٣٢٨ .

(٤) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي المكي : ٧٦ .

(٥) البقرة : ٢/ ١١١ .

(٦) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٤ .

عن أبي الحسن عليه السلام قال : «قلت له : جعلت فداك ، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم ، فهل نأثم ؟ فقال : «لا، اقرأوا كما تعلّمتم فسيجيئكم من يعلّمكم » »[(١)] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد ومحمد بن سليمان وقد تقدَّم الكلام عنهما ، ومرسل أيضاً ، لأنَّ من حكم الإرسال ـ في علم الدراية ـ إبهام الواسطة ، كعن رجل ، أو شيخ ، أو بعض أصحابه ... وهلمّ جرّاً .

دلالتها :

إن دلّت هذه الرواية على التحريف ، فإنَّما تدلّ علىٰ وجوده عند غير الشيعة ، لأنَّ انتشار مزعومة الأحرف السبعة ، والقراءات الشاذّة المتداولة في ذلك العصر وعلىٰ نطاق واسع كما يظهر من كتب القراءات عند أهل السنّة ، كلّ ذلك يقضي بسماع ما هو غير مألوف عند الشيعة حقّاً حقّاً وفي هذه الرواية إشارة إلىٰ ما مرَّ في الرواية الخامسة ، فراجع .

الرواية الثامنة والعشرون[(٢)] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في قول الله تعالىٰ : ﴿ سَأَلَ سَآئِـلٌ بِـعَذَابٍ وَاقِـعٍ ﴾

---

(١) أُصول الكافي ٢ : ٢/٤٥٣ ـ كتاب فضل القرآن ، باب أنَّ القرآن يُرفع كما أُنزل .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام : ١٩٦ ، والشيعة في التصور القرآني: ١٩ ، والشيعة والقرآن برقم : ٩٢٥ ، وأعادها برقم : ٩٢٩ مع زيادة لم أجدها في الكافي ، ولا حاجة لذكرها، ولعلها من اشتباه مصدره ـ فصل الخطاب .

لِّلكَافِرِينَ (بولاية عليّ) لَيسَ لَهُ دَافِعٌ ﴾[١] ثم قال: « هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام علىٰ محمد صلى الله عليه وآله وسلم »[٢].

سند الرواية:

السند ضعيف بسهل بن زياد، ومحمد بن سليمان، وأبيه سليمان بن عبد الله الديلمي وقد مرَّ الكلام عن سهل ومحمد، أمَّا سليمان فقد مرَّ كلام النجاشي عنه عند ذكر ابنه في الرواية السادسة والعشرين، كما ضعّفه العلّامة في رجاله ونقل عن الكشي وابن الغضائريّ بأنَّه من الغلاة الكبار، بل ومن الكذّابين أيضاً[٣].

أقول: لا يقدح ذلك في الرواية إذ روىٰ مضمونها علماء أهل السنّة أيضاً كما سيتّضح من:

دلالتها:

تقدّم في البحوث التمهيدية ص١١٩ عند بيان سبب نزول الآية المذكورة عن الثعلبي وغيره أنَّها نزلت انتقاماً من الحرث بن النعمان الفهري الذي جحد ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بعد حوار له مع النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم. أمَّا قوله عليه السلام: « هكذا والله نزل بها جبرئيل..» فهو يدلّ علىٰ نزولها بهذا المعنىٰ، لا بهذا اللفظ، وما أقربه من رواية ابن مردويه، عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ علىٰ عهد رسول الله: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ (إنَّ عليّاً مولىٰ المؤمنين) وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ وقد تقدَّمت الإشارة إليها في حديث الغدير في البحوث

(١) المعارج: ٧٠/١ـ٢.
(٢) أُصول الكافي ١: ٤٧/٣٤٩ ـ كتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، وفي هامشه: (ليست جملة « بولاية عليّ » في بعض النسخ في المتن، بل تكون في الهامش)، انتهىٰ.
(٣) رجال العلامة: ١/٢٢٤.

التمهيدية أيضاً . وما يقوله أهل السُنّة عن زيادة : (إنَّ عليّاً مولى المؤمنين) الواردة في رواياتهم ، هو عين ما يقوله علماء الشيعة الإمامية عن زيادة : (بولاية عليّ) في رواية الكافي . وهذا ما يكشف عن حقيقة ما سلف بيانه من أنَّ معنى التنزيل في روايات الكافي إنَّما يراد به المعنى المنزل مع النصّ لا غير .

الرواية التاسعة والعشرون[1] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان الديلمي البصري ، عن أبيه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «قلت له : قول الله عزّ وجلّ : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحَقِّ ﴾[2] فقال : « إنَّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق، ولكن رسول الله هو الناطق بالكتاب ، قال الله عزّ وجلّ : (هَذَا كَـتَّابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحَقِّ) . قال : قلت : جعلت فداك ، إنّا لا نقرؤها هكذا ، فقال : هكذا والله نزل به جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله ولكنَّه فيما حرّف من كتاب الله »[3] .

سند الرواية :

السند ضعيف كالمتقدِّم عليه بالثلاثة الأوائل من رجاله، وقد بيَّنا حال كلّ منهم.

دلالتها :

الرواية دالّة على اختلاف القراءة بما يترتَّب عليه اختلاف المعنىٰ ، كقراءة قوله

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٨٠٩، والشيعة معتقداً ومذهباً : ٩٤ .

(٢) الجاثية : ٤٥/٢٩ ، وفي الشيعة والقرآن وقف علىٰ هذه الآية ولم يكمل نقل الرواية ، ومع هذا فقد ادَّعىٰ دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف !!

(٣) روضة الكافي ٨ : ٥٠/١١ ، والمراد من (كَـتّابنا) بالفتح والتشديد ، هو العالم الذي بلغ علمه حد الكمال ، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة من بعده. راجع شرح الأُصول والروضة من الكافي للمازندراني ١١ : ٣٤٥/شرح الحديث : ١١ .

تعالىٰ : ﴿ رَبَّنا بَاعِدْ بَينَ أَسفَارِنَا ﴾[١] في بعض كتب القراءات القرآنية عـند أهـل السُنّة ، هكذا : (رَبُّنا بَاعَدَ بَينَ أسفَارِنَا) ، والأوّل بصيغة الأمر ونداء الربّ ، وهو دعاء . والثاني بصيغة الماضي ورفع الربّ ، وهو خبر ، وكقراءتهم : ﴿ هَل يَستَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[٢] هكذا : (هل يستطيع ربَّكَ) ، والأوّل بالغيبة وضم الباء ، وهو إستخبار عن حال الربّ . والثاني بالخطاب وفتح الباء ، وهو استخبار عن حال عيسىٰ عليه السلام .

ولا شكَّ في أنَّ قراءة القرآن كما أُنزل لا يمكن أخذها إلّا عن لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـلقوله تعالىٰ : ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي يَختَلِفُونَ فِيهِ ﴾[٣] . والتبيين لكلّ الناس علىٰ قول قتادة[٤] ، والاختلاف مطلق يشمل القراءة وغيرها ـ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام ، الذين جُعلوا أعدالاً للكتاب العزيز بنصّ حديث الثقلين الذي لا يدفعه أحد،وقد جاء عن علي عليه السلام قوله : « ذلك القرآن فاستنطقوه! ولن ينطق، ولكن أخبركم عنه: ألا أنَّ فيه ما يأتي، والحديث عن الماضي ودواء دائكم ونظم ما بينكم »[٥] .

ومن ثمَّ يمكن حمل الكلام علىٰ أنّه فيما حرّف معناه بقرينة معنى التنزيل الوارد في مثل هذه الروايات ، وإلّا فدلالة الكلام على اختلاف القراءة واضحة بما قدّمناه .

والتحريف المراد هو في المعنى الذي يستتبعه تغيير حركات اللفظ في متل هذه الحالة، علىٰ أنَّ الرواية ضعيفة بثلاثة من رجال سندها ، وهي ليست قراءة متقرّرة في تفاسير الشيعة ، ولا يصحُّ احتجاج الخصم بها علىٰ كلّ حال .

---

(١) سبأ : ٣٤/١٩.

(٢) المائدة : ٥ / ١١٢.

(٣) النحل : ١٦/٣٩.

(٤) الدر المنثور / السيوطي ٥ : ١٣٠.

(٥) نهج البلاغة الإمام عليّ عليه السلام / ترتيب الدكتور صبحي الصالح : ٢٢٣ /الخطبة ١٥٨.

الرواية الثلاثون[١] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه ، عن سدير الصيرفي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك يا ابن رسول الله ، هل يُكره المؤمن علىٰ قبض روحه ؟ قال : « لا والله ـ إلىٰ أن قال ـ فينظر فينادي روحه منادٍ من قِبَل ربِّ العزَّة ، فيقول : ﴿ يَا أَيَّتُها ٱلنَّفسُ ٱلمُطْمَئِنَّةُ (إلىٰ محمّد وأهل بيته) ٱرجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيةً (بالولاية) مَّرضِيَّةً (بالثواب) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (يعني محمد وأهل بيته) وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴾[٢] »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمن ذُكر في الرواية السابقة .

دلالتها :

لا دلالة في الرواية على المدَّعىٰ قطعاً ، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنَّه قال : « ﴿ ٱرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً ﴾ (بما أُعطيتِ من الثواب) ﴿ مرضية ﴾ (عنها بعملها) ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ المؤمنين» . وأخرج عبد الحميد ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم، عن قتادة، أنَّه قال: « ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ قال : (ادخلي في الصالحين) ﴿ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴾ »[٤] .

وإذا كان ذلك ثابت في كتب التفسير عند أهل السُنّة ، ولا أحد قائل بدلالته على التحريف . فلم لا تكون دلالة ما في الكافي بمثل دلالة ما كان علىٰ شاكلته ؟!

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٩٢ .

(٢) الفجر : ٨٩ / ٢٧ ـ ٣٠ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ١٢٧ / ٢ ـ كتاب الجنائز ، باب أنَّ المؤمن لا يُكره علىٰ قبض روحه .

(٤) الدر المنثور ٨ : ٥١٤ ـ ٥١٥ .

الرواية الحادية والثلاثون[١] :

عن محمد بن الحسين وغيره ، عن سهل ، عن محمد بن عيسىٰ . ومحمد بن يحيىٰ ومحمد بن الحسين جميعاً ؛ عن محمد بن سنان ، عن إسماعيل بن جابر وعبد الكريم ابن عمرو ، عن عبد الحميد بن أبي الديلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ـ في حديث طويل جاء فيه ـ : فقال ـ تعالىٰ ـ ﴿ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾[٢] . ثم قال : ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ ﴾[٣] يقول : « أسالكم عن المودّة التي أنزلت عليكم فضلها ، مودّة القربىٰ ، بأيّ ذنب قتلتموهم »[٤] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد ، ومحمد بن سنان ، وقد تقدَّم الأوّل في سند الرواية الثالثة والعشرين ، والثاني في ص ٣٣٠ من الفصل السابق .

دلالتها :

الطعن الموجَّه لهذه الرواية لا يمكن أن يكون إلّا في تأويل الآية إذ أوردها الكليني في روايته عن الإمام عليه السلام كاملة كما هي في المصحف ، علىٰ أنّه يجب التنبيه علىٰ أنَّ من ادَّعىٰ دلالتها على التحريف لا يقصد بذلك التحريف المعنوي المبيَّن في تعريف التحريف ، بل يعني به ما يمسّ أصل اللفظ القرآني !

نعم ، قد يقال ـ كما في الوافي ـ : بأنّه يستفاد من هذا التأويل أنَّ في قراءتهم عليهم السلام (المودّة) مكان (الموؤدة)[٥] .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٦٨ .

(٢) الشورىٰ : ٢٣/٤٢ .

(٣) التكوير : ٨/٨١ ـ ٩ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٣/٢٣٤ ـ كتاب الحجّة ، باب الإشارة والنص علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام .

(٥) الوافي ٢ : ٧٨ ـ من المجلد الأوّل .

ويؤيِّده ما في مجمع البيان ، قال : «وروي عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليهما السلام : (وإذا ٱلمَوَدَّةُ سُئِلَت) بفتح الميم والواو ، وروي ذلك عن ابن عباس أيضاً»[١] .

ولكن اللفظ الوارد في هذه الرواية هو : (الموؤدة) كما هو في المصحف ، والكلام ظاهر في تأويلها ، وليس من شرط التأويل تغيير اللفظ المؤوّل .

وعلىٰ أيّة حال فإنَّ ما في الرواية محصور بين القراءة والتأويل .

أمَّا عن سلامة هذا التأويل ، فيؤيِّده ما ورد عن ابن عباس حين سُئل عن هذه الآية فقال : «هو من قتل في مودّتنا أهل البيت عليهم السلام . وعن أبي جعفر عليه السلام قال : **«يعني قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن قتل في جهاد** ، وفي رواية أخرى قال : **هو من قتل في مودّتنا وولايتنا»** »[٢] . وعلىٰ هذا الوجه فقد احتمل المجلسي رحمه الله بأنَّ «المراد من (الموؤدة) النفس المدفونة فيالتراب مطلقاً أوحيّاً ، إشارة إلىٰ أنَّهم لكونهم مقتولين في سبيل الله تعالىٰ ، ليسوا بأموات ، بل أحياء عند ربّهم يرزقون ، فكأنَّهم دفنوا حيّاً»[٣] .

والمهم أنَّه ليس في الرواية أيّ دلالة على التحريف المزعوم .

الرواية الثانية والثلاثون[٤] :

عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلّة ، عن إسحاق ابن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : **«هكذا أنزل الله تبارك وتعالىٰ : لقد جآءنا**

---

(١) مجمع البيان / الطبرسي ٥ : ٤٤٢ .

(٢) مجمع البيان / الطبرسي ٥ : ٤٤٢ .

(٣) مرآة العقول ٣ : ٢٨٢ / شرح الحدىث الثالث .

(٤) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٩٤ .

رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتنا حريص علينا بالمؤمنين رؤوف رحيم »[(١)] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل ، ويحيى بن المبارك ، أمّا الأوّل فقد تقدَّم ، وأمّا الثاني ، فهو من الرواة المجهولين الذين لم يتبيَّن حالهم في جميع كتب الرجال ، وغاية ما يُعرف عنه أنَّه من أصحاب الرضا عليه السلام [(٢)] ، ولا علاقة للصحبة بالوثاقة قطعاً ، فبعض أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصفهم القرآن بالنفاق ، فكيف بأصحاب من هم دونه من أهل بيته عليهم السلام ؟

دلالتها :

غاية ما تدلّ عليه الرواية هو اختلاف القراءة بين : (عنتّم) و (عنتنا) ، وبين: (عليكم) و (علينا) . علىٰ أنَّ هذه القراءة لم يخرجها الكليني بطريق آخر في جميع أجزاء الكافي ، بل روىٰ بسنده عن الأصبغ بن نباتة ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ما يؤكّد عدم اعتبارها عندهم عليهم السلام قال : «... وقام إليه رجل آخر ، فقال : يا أمير المؤمنين! إنَّ أرضي أرض مسبعة وإنَّ السباع تغشىٰ منزلي ، ولا تجوز حتىٰ تأخذ فريستها . فقال: اقرأ : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[(٣)] . فقرأها الرجل، فاجتنبته السباع »[(٤)] .

---

(١) أنظر : التوبة : ١٢٨/٩ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٥٧٠/٣٧٨ .

(٢) رجال الطوسي : ٣/٣٩٥ .

(٣) التوبة : ١٢٨/٩ ـ ١٢٩ .

(٤) أُصول الكافي ٢ : ٢١/٤٥٧ ـ كتاب فضل القرآن ، باب فضل القرآن .

وبعد .. ما أبعد الرواية عن دعوى التحريف واعتقاد الكليني به ! وما أوهاها من حجّة للمتمسّك بها ! وقد اتَّضح سندها ، مع معارضتها لما روي في الكافي موافقاً للمصحف الشريف ، وكون دلالتها على اختلاف القراءة لا التحريف .

الرواية الثالثة والثلاثون[١] :

عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ (لم تُبدَ لكم) إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[٢] .

سند الرواية :

السند ضعيف بسهل بن زياد المتقدِّم حاله ، وبالإرسال أيضاً لإبهام الواسطة بعبارة : عن رجل .

دلالتها :

لا دلالة فيها إلَّا على التفسير ، فقد روى الكليني بسندٍ صحيحٍ عن أبي الجارود قال :قال أبو جعفر عليه السلام : «إذا حدَّثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله ، ثم قال في بعض حديثه : إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهىٰ عن القيل والقال ، وفساد المال ، وكثرة السؤال ، فقيل له : يا ابن رسول الله ، أين هذا من كتاب الله ؟ قال : إنَّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾[٣] . وقال : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾[٤] . وقال : ﴿ لَا تَسْأَلُوا

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٩٤ .

(٢) المائدة : ٥/١٠١ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٢٠٥/٢٤٨ .

(٣) النساء : ٤/١١٤ .

(٤) النساء : ٤/٥ .

عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ »[١] .

وهذا هو من روائع الاستدلال في مدرسة أهل البيت عليهم السلام. وهو يفصح تماماً عن دلالة : (لم تُبدَ لكم)، ولكن لا حيلة لي مع من ينظر لروايات الكافي بعين واحدة .

الرواية الرابعة والثلاثون[٢] :

السياري ، عن محمد بن علي ، عن محمد بن أسلم ، عن الحسين بن محمد ، عن ابن أذينة ، عن أبان : ﴿ وَمَآ آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ (في ظلم آل محمد) إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلعِقَابِ ﴾[٣] لمن ظلمهم .

وقد أشار من ادَّعى التحريف في هذه الرواية إلىٰ روضة الكافي ، ولم أقف عليها في الروضة[٤] علماً بأنَّ محمد بن أسلم ليس له رواية واحدة عن الحسين بن محمد المذكور في الرواية كما يظهر من جامع الرواة ومعجم رجال الحديث ، إذ لم يُسجَّل له فيهما ذلك ، مع ما فيهما من تتبُّع فريد لسائر طبقات الرواة في الكتب الأربعة . وعلى الرغم من ذلك سنتناولها سنداً ودلالة اذ ربَّما غفلت ـ أثناء البحث ـ عن موضعها في الكافي .

---

(١) المائدة: ١٠١/٥ ، والرواية في أصول الكافي ١: ٥/٤٨ ـ كتاب فضل العلم ، باب الرد إلى الكتاب والسنّة.

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٨٧٩ .

(٣) الحشر : ٧/٥٩ .

(٤) علىٰ أنَّ هذه الرواية مخرجة بغير الكافي بهذا الإسناد (محمد بن العباس ، عن الحسين بن أحمد المالكي عن محمد بن عيسىٰ ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أُذينة ، عن أبان بن أبي عياش ، عن سليم بن قيس الهلالي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام).
راجع : تأويل الآيات الظاهرة / السيد شرف الدين علي الحسيني ٢ : ٣/٦٧٨ ، وعنه وعن كنز الفوائد للكراجكي في بحار الأنوار ٢٤ : ٦/٢٢٢ ، والبرهان في تفسير القرآن / البحراني ٤ : ١٥/٣١٦ .

سند الرواية :

السند ضعيف بالسياري ، ومحمد بن أسلم .

أمَّا الأوّل : فهو أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله الكاتب ، ويعرف بالسياري ، قال النجاشي : « ضعيف الحديث ، فاسد المذهب ، .. مجفو الرواية ، كثير المراسيل »[١] . كما ضعّفه الشيخ الطوسي علىٰ نحو كلام النجاشي[٢] ، وقد ردَّ خبراً في الاستبصار فقال : « وهذا خبر ضعيف ، وراويه السياري وقال أبو جعفر بن بابويه رحمه الله في فهرسته حين ذكر كتاب النوادر : أستثني ما رواه السياري ، لا أعمل به ، ولا أفتي به لضعفه »[٣] . وفي الكشي : عن إبراهيم بن محمد بن حاجب ، قال : « قرأت في رقعة مع الجواد عليه السلام يُعلم من سأل عن السياري ، أنّه ليس في المكان الذي ادّعاه لنفسه ، وألّا تدفعوا إليه شيئاً »[٤] . وقال ابن الغضائري : « ضعيف متهالك ، غالٍ محرِّف »[٥] .

أمَّا الثاني : قال النجاشي : « أصله كوفي ، كان يتَّجر إلىٰ طبرستان ، يقال : إنَّه كان غالياً ، فاسد الحديث ، روىٰ عن الرضا عليه السلام »[٦] . والظاهر هو ضعف الرجل وإن كان ما حكاه النجاشي لا يظهر منه اعتماده عليه لمجهوليّة القائل ، وذلك لعدم معارضة هذا القول بأيّ توثيق ، أو مدح يعتدُّ به في سائر كتب الرجال .

كما أنَّ السند المذكور لهذه الرواية ـ في تأويل الآيات وغيره ـ لا يسلم من النقد

(١) رجال النجاشي : ٩٢/٨٠ .
(٢) فهرست الطوسي : ٧٠/٢٣ .
(٣) الاستبصار ١ : ٢٣٧/ذيل الحديث : ٨٤٦ .
(٤) رجال الكشي ٢ : ١١٢٨/٨٦٥ .
(٥) مجمع الرجال ١ : ١٤٩ .
(٦) رجال النجاشي : ٩٩٩/٣٦٨ .

أيضاً لما فيه من قطع ظاهر ، لأنَّ الحسين بن أحمد المالكي من مسايخ الصدوق ، ومن البعيد جداً أن يروي عن ابن أبي عمير المتوفىٰ سنة (٢١٧ هـ) بواسطة واحدة.

فالرواية ضعيفة السند علىٰ كلّ حالٍ ، إلّا أنَّها لا دلالة فيها على التحريف كما سيتَّضح من :

دلالتها :

لقد تقدَّم أكثر من مرّة بأنَّ هذه الكلمات الزائدة لا تدلّ إلّا على التفسير ، وممّا يجزم به هو الكافي نفسه . فقد روى الكليني ﵀ بما يدلّ دلالة قطعية علىٰ أنَّ هذه الكلمات ليست من القرآن الكريم ، وكيف تكون من القرآن الكريم وقد قرأها واستدلّ بها أمير المؤمنين والباقر والصادق عليهم السلام في كتاب الكافي من غير هذه الزيادة ؟!

فقد روى الكليني بسنده عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليه السلام .

وعن أبي إسحاق النحوي ، وفضيل بن يسار ، وإسحاق بن عمار ، ومحمد بن الحسن الميثمي ، وزيد الشحام ـ كلّ من طريق ـ عن أبي عبد الله عليه السلام .

وعن زرارة ـ من طريقين ـ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، كلّهم قرأوا الآية من غير هذه الزيادة[1] ، وهذا يدلّ بطبيعته علىٰ أنَّها وضعت للبيان لا أنَّها من القرآن .

---

(١) راجع أُصول الكافي ١ : ١/٥١ ـ كتاب فضل العلم ، باب اختلاف الحديث . و ١ : ٢٠٧ ـ ٢١٠/ الأحاديث ١ و ٣ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ من كتاب الحجة ، باب التفويض إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام في أمر الدين .

الرواية الخامسة والثلاثون[١] :

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقتُلُوا أَنفُسَكُمْ (وسلّموا للإمام تسليماً) أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم (رضىً له) مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَو [أَنَّهُمْ] (أنَّ أهل الخلاف) فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً ﴾[٢] وفي هذه الآية :

﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ (من أمر الوالي) وَيُسَلِّمُواْ (لله الطاعة) تَسْلِيماً ﴾[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بعلي بن أبي حمزة المعروف بالبطائني ، قال النجاشي : « روىٰ عن أبي الحسن موسىٰ ، وروىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام ، ثم وقف ، وهو أحد عُمد الواقفة »[٤] .

وقال الطوسي : « واقفي المذهب » ، وقال عن الواقفة : « فروى الثقات أنَّ أوّل من أظهر هذا الاعتقاد علي بن أبي حمزة البطائني ، وزياد بن مروان القندي ، وعثمان ابن عيسى الرواسي ، طمعوا في الدنيا ، ومالوا إلىٰ حطامها ، واستمالوا قوماً فبذلوا لهم شيئاً مما اختانوه من الأموال » ، ثم روىٰ بعد ذلك عن الرضا عليه السلام تكذيب

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٤١ و ٢٣٦ .
(٢) النساء : ٦٦/٤ .
(٣) النساء : ٦٥/٤ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٢١٠/١٨٤ إلّا أنَّ في الشيعة والقرآن حرف السند وأعادهُ لكلّ آية لكي تكونا في روايتين لا واحدة ! وفي الحدث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله : « إنّما قل وكفىٰ خير ممّا كثر وألهىٰ » . أُصول الكافي ٣ : ٤/١١٣ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب الكفاف .
(٤) رجال النجاشي : ٦٥٦/٢٤٩ .

البطائني[١]، كما أورد الكشي روايات كثيرة في ذمّه[٢]، وأمّا عن مجيء بعض الأخبار في مدحه، فلم تثبت صحّتها لمعارضتها الروايات الصحيحة في قدحه وذمّه ومقته.

دلالتها :

روى الكليني بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ (في عليّ) لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ ﴾. وروىٰ بسنده عن عبد الله بن النجاشي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ﴿ أُولئِكَ الَّذِينَ يَعلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِم ـ إلىٰ قوله تعالىٰ ـ ثُمَّ لا يَجِدُواْ فِيۤ أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيتَ « علىٰ لسانك يا رسول الله، يعني به من ولاية عليّ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً ﴾[٣] لعليّ »[٤].

ومن مقارنة اختلاف الكلام الزائد علىٰ هاتين الآيتين لفظاً في نلات روايات واتّحاد المعنىٰ مع تلاوة الإمام الصادق عليه السلام لهذه الآية كاملة كما هي في المصحف الشريف برواية الكليني نفسه[٥] تتأكّد دلالتها على التوضيح.

الرواية السادسة والثلاثون[٦] :

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن أسباط، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ (بولاية الشياطين) عَلَىٰ مُلْكِ

---

(١) كتاب الغيبة: ٦٣/٦٥، و: ٦٩/٧٤.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٠٥/٧٥٤ وما بعدها.

(٣) النساء: ٤/٦٣ و ٦٥.

(٤) روضة الكافي ٨: ٣٣٥/٥٢٦، وقارن بما في أُصول الكافي ١: ٣٢٢/٧ ـ كتاب الحجّة، باب التسليم وفضل المسلمين، إذ فُسِّرت الآيتان ٦٤ و ٦٥ من سورة النساء بالفاظ أُخرىٰ مع اتّحاد المعنىٰ.

(٥) راجع أُصول الكافي ٢: ٢٩٢/٦، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرك.

(٦) ادُّعي دلالتها على التحريف في: الشيعة والقرآن برقم: ٩٤ و ٩٦.

سُلَيمانَ ﴾[١] . ويقرأ أيضاً : ﴿ سَلْ بَنيَ إسْرَائِيلَ كَمْ آتَينَاهُم مِّنْ آيةٍ بَيِّنَةٍ (فمنهم من آمن ومنهم من جحد ومنهم من أقرّ ومنهم من بدّل) وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللهِ مِن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللهَ شَدِيدُ ٱلعِقَاب ﴾[٢] .

سند الرواية :

السند ضعيف بعلي بن أبي حمزة البطائني وقد تقدَّم حاله في الرواية السابقة .

دلالتها :

لا دلالة في الزيادة المذكورة في الآيتين علىٰ أنَّها من المصحف . أمَّا عن (ولاية الشياطين) فقد جاءت في موقعها التفسيري المناسب إذ بيَّنت الزمن الذي انتشرت فيه أكاذيب الشياطين من الجنّ أو الإنس كالكهنة علىٰ ملك سليمان وصدَّقهم جهّال الناس . وذلك إبّان قوّتهم ومكنتهم لا سيّما بعد موت سليمان عليه السلام[٣] .

وقد ذكر السيوطي عن ابن جرير عن شهر بن حوشب ما يفهم منه أنَّ (ولاية الشياطين) فيها إشارة إلىٰ ما حصل في عهد نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم من قبل اليهود الذين أنكروا نبوّة سليمان كما أنكرها الكهنة من قبل[٤] .

أمَّا عن الآية الثانية ، فقد ذكر المفسّرون أنَّ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللهِ مِن بَعْدِ ما جَآءَتْهُ ﴾ فيه حذف ، وتقديره : فبدّلوا نعمة الله وكفروا بآياته وخالفوه فضلّوا وأظلّوا[٥] .

---

(١) البقرة : ٢/١٠٢ .

(٢) البقرة : ٢/٢١١ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٢٩٠/٤٤٠ ، إلَّا أنَّ صاحب الشيعة والقرآن أعاد السند لكلّ آية لكي تكونا في روايتين لا واحدة !

(٣) مرآة العقول ٢٦ : ٣١٦ شرح الحديث : ٤٤٠ .

(٤) الدر المنثور ١ : ٢٣٥ ، وانظر شرح أُصول الكافي والروضة / المازندراني ١٢ : ٣٨٦ .

(٥) راجع مجمع البيان للطبرسي ١ : ٣٠٤ ، والتفسير الكبير للرازي ٦ : ٢ .

وبهذا تتَّضح دلالة الزيادة المذكورة علىٰ بيان تقدير المحذوف الذي هو ليس من نظم القرآن الكريم بالاتفاق ، فأين التحريف يا تُرىٰ ؟!

الرواية السابعة والثلاثون[1] :

محمد بن يحيىٰ ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : تلوت : ﴿ ٱلتَّائِبُونَ ٱلعَابِدُونَ ﴾ فقال : « لا ، اقرأ : التائبين العابدين » إلىٰ آخرها ، فسئل عن العلّة في ذلك ؟ فقال عليه السلام : « اشترىٰ من المؤمنين التائبين العابدين »[2] .

سند الرواية :

ضعيف بالبطائني ، وقد تقدَّم حاله آنفاً .

دلالتها :

قبل إيضاح دلالة ما في هذه الرواية لا بدّ من ذكر الآية القرآنية التي استدلّ بها الإمام الباقر عليه السلام علىٰ قراءة (التائبون العابدون) وهي ما أشير اليها في آخر هذه الرواية .

قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي ٱلتَّوْرَاةِ وَٱلإِنْجِيلِ وَٱلقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[3] . قال عزّ وجلّ بعد ذلك مباشرة : ﴿ ٱلتَّائِبُونَ ٱلعَابِدُونَ ٱلحَامِدُونَ ٱلسَّائِحُونَ

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٣٦٥ .

(٢) روضة الكافي ٨ : ٣٧٨ / ٥٦٩ .

(٣) التوبة : ٩ / ١١١ .

ٱلرَّاكِعُونَ ٱلسَّاجِدُونَ ٱلآمِرُونَ بالمَعرُوفِ وٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلمُنكَرِ وٱلحَافِظُونَ لِحُدُودِ ٱللهِ وَبشِّرِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾[١] .

والقراءة الصحيحة هي ما ثبتت في المصاحف العثمانية ، أمَّا ما لم يثبت فيها ولم يخالف الأُصول العربية وقرأ به القرّاء المشهورون ، فلا يمكن القطع ببطلانه .

أمَّا قراءة الرفع وهي الثابتة في المصحف الشريف فعلى القطع والاستيناف ، أي: هم التائبون ، أو على الابتداء وخبره محذوف بعد قوله : ﴿ وَالحَافِظُونَ لِحُدُودِ ٱللهِ ﴾ أي : لهم الجنة أيضاً عن الزجّاج . وقيل:إنّه رفع على البدل من الضمير في يقاتلون، أي : يقاتل التائبون .

وأمَّا قراءة (التائبين العابدين) بالجر ، ويحتمل النصب أيضاً . فالجرّ علىٰ أنَّها وصف للمؤمنين . والنصب علىٰ إضمار فعل بمعنى المدح ، فكأنّه تعالىٰ قال : أعني أو أمدح التائبين .

وهذه القراءة هي قراءة أُبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، والأعمش وروي أيضا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام[٢] .

وبهذا تكون دلالة الرواية من الوضوح بمكان لا يخفىٰ علىٰ أحد ، وإن كنت لا تعجب من خفائها علىٰ صاحب الشيعة والقرآن ، فإنَّ العجب العجاب من الاستدلال بهذه الرواية وأمثالها ـ علىٰ وجود التحريف ـ في فصل الخطاب[٣] .

---

(١) التوبة : ٩ / ١١٢.

(٢) راجع مجمع البيان ٣: ٧٤.

(٣) روايات الكافي التي ذكرها إحسان إلهي ظهير في الشيعة والقرآن واستدلَّ بها على التحريف مستلّة من (فصل الخطاب) للمحدِّث النوري .

الرواية الثامنة والثلاثون[١] :

علي بن محمد ، عن علي بن العباس ، عن الحسن بن عبد الرحمن ، عن عاصم ابن حميد ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « قوله عزّ وجلّ : ﴿ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾[٢] ، قال : يعنون بولاية عليّ عليه السلام »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بعلي بن العباس وهو الجراذيني الرازي ، قال النجاشي : « رمي بالغلوّ وغمز عليه ، ضعيف جداً »[٤] ، وقال ابن الغضائري : « له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدلّ علىٰ خبثه وتهالك مذهبه ، لا يُلتفت إليه ، ولا يعبأ بما رواه »[٥] . وذكره العلّامة وابن داود في الضعفاء[٦] .

دلالتها :

الإطالة في بيان دلالتها على التفسير هي إطالة في الواضحات ، ويكفي أن يقال : إنَّ قول الراوي : (قال) ، وقوله عليه السلام : (يعنون) قرينتان علىٰ أنَّ البعد ما بين المدَّعىٰ وبين دلالتها على التفسير كبُعد المشرقين .

الرواية التاسعة والثلاثون :

عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن يونس بن ظبيان ،

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٣٠٥ .
(٢) الأنعام : ٦/٢٣ .
(٣) روضة الكافي ٨ : ٢٨٧/٤٣٢ .
(٤) رجال النجاشي : ٢٥٥/٦٦٨ .
(٥) مجمع الرجال ٤ : ٢٠٢ .
(٦) رجال العلّامة ٢٣٤/١٩ ، ورجال ابن داود : ٢٦١/٢٤٧ .

عن أبي عبد الله ﷺ : « ﴿ لَن تَنَالُوا ٱلبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّون ﴾ [(٢)] ، هكذا فاقرأها » [(٢)] .

ولكن ما ذكره إحسان إلهي ظهير هو لفظة : (مثله) بعد أن ساق هذا السند ، ولم يكمل النصّ كما أخذناه حرفيّاً من الكافي ، ويريد بهذه اللفظة أي مثل ما مذكور في الخبر السابق عنده برقم ١٦٧ المروي عن السياري ، عن يونس بن ظبيان ، عن أبي عبد الله ﷺ في قول الله ﷻ : ﴿ لَن تَنَالُوا ٱلبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ (ما) [مِمَّا] تُحِبُّونَ ﴾ .

ولا نودّ القول بأنّ تغيير النصّ مع ما فيه من دلالة واختصاره بلفظة (مثله) ينطوي علىٰ خبث ودهاء، إذ ربّما اختلفت نسخ الكافي ، لا سيّما وهو يدَّعي النقل عن فصل الخطاب .

ومع إهمال ما موجود في الكافي والتسليم بصحَّة ما ذكره ، فلا يصحُّ له الاحتجاج بها لا سنداً ولا دلالة .

سند الرواية :

أمَّا السند المحال إليه ففيه السياري ويونس بن ظبيان ، وقد تقدَّم حال السياري في الرواية الرابعة والثلاثين .

وأمَّا يونس فقد ذكر الكشي عن محمد بن مسعود : إنَّ يونس بن ظبيان متَّهم غالٍ ، وحكىٰ عن يونس بن عبد الرحمن تكفيره ولعنه من قبل الإمام الرضا ﷺ وقوله فيه : « أمَّا أنَّ يونس مع أبي الخطاب في أشدِّ العذاب مقرونان » ، وردّ حديثاً في

---

(١) آل عمران ٣ : ٩٢ .

(٢) روضه الكافي ٨ : ١٨٣/٢٠٩ .

توثيقه عن ابن الهروي فقال : « وهذا حديث غير صحيح مع ما قد روي في يونس ابن ظبيان »[١] .

وقال الكشي في ترجمة أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي : «وذكر الفضل [بن شاذان] في بعض كتبه : (الكذّابون المشهورون : أبو الخطاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ، ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم »[٢] .

وقال ابن الغضائري : (يونس بن ظبيان : كوفي ، غالٍ ، وضّاع للحديث .. لا يُلتفت إلىٰ حديثه)[٣] .

وأمّا السند المذكور فضعيف بعمر بن عبد العزيز ، ويونس بن ظبيان أيضاً . قال النجاشي في ترجمة عمر بن عبد العزيز : « عربي ، بصري ، مُخَلّط »[٤] . وفي الكشي عن الفضل بن شاذان : إنّه يروي المناكير ، وليس بغالٍ[٥] .

دلالتها :

مع فرض صحّة ما نقل عن الكافي من وجود لفظ (ما) مكان (ممّا) ، فيكون هذا الاختلاف اختلافاً في القراءة ، ولكن مثل هذه القراءة غير معروفة ولا مشهورة في كتب الشيعة ، بل ولم تروَ بطريق صحيح ، ومثالها كمثال القراءات الشاذة التي لا يعتدُّ بها أهل السُنّة أنفسهم ، ولم يقل أحد منهم بدلالتها على التحريف ، مع أنَّ الموجود من ذلك في النسخ المطبوعة من روضة الكافي موافق لما في المصحف الشريف .

---

(١) رجال الكشي ٢ : ٦٥٧ ـ ٦٥٨/ ٦٧٢ و ٦٧٣ وذيل الحديث : ٦٧٥ .
(٢) رجال الكشي : ٥٤٦ / ١٠٣٣ ـ طبع جامعة مشهد .
(٣) مجمع الرجال ٦ : ٢٩٢ .
(٤) رجال النجاشي : ٢٨٤/٧٥٤ .
(٥) رجال الكشي ٢ : ٧٤٨/٨٥٠ .

وهذا يدلّ علىٰ أنَّ النسخة المعتمدة من الكافي في فصل الخطاب نسخة مغلوطة لمخالفتها سائر النسخ الخطية التي اعتُمدت كمراجع في تحقيق وتصحيح متن الروضة من الكافي ، المطبوع في مطبعة الحيدري ـ طهران / ١٣٧٧ هـ ، وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث .

الرواية الأربعون[١] :

الحسين بن محمد ، عن علي بن محمد ، عن جعفر بن محمد بن عبد الله ، عن محمد ابن عيسى القمي ، عن محمد بن سليمان ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَد عَهِدنآ إلىٰ آدَمَ مِن قَبلُ ﴾[٢] «كلمات في محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريّتهم ﴿ فَنَسِيَ ﴾ . هكذا والله أُنزلت علىٰ محمد صلى الله عليه وآله »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن سليمان المتقدِّم في الرواية السادسة والعشرين .

دلالتها :

تتَّضح دلالتها التفسيرية من خلال ما رواه السيوطي ، والقندوزي الحنفي ، والفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي عن أبي سعيد الخدري ، عن ابن عباس قال : «سُئل النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكلمات التي تلقّىٰ آدم من ربّه فتاب عليه ؟ قال : « سأله بحقّ محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين إلّا تُبتَ عليّ ، فتاب عليه » »[٤] .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٥٧٢ ، والشيعة معتقداً ومذهباً : ١٠٣ .
(٢) طه : ١١٥/٢٠ .
(٣) أُصول الكافي ١ : ٢٣/٣٤٤ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .
(٤) الدر المنثور ١ : ٦٠ ، قال : وأخرجه ابن النجار ، ينابيع المودّة ٩٧ عن ابن المغازلي في كتاب المناقب : ٨٩/٦٣ .

كما تتّضح دلالتها من خلال ما رواه الكليني في روضة الكافي عن أحدهما ـ أي الباقر أو الصادق ـ عليهما السلام ـ في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَـلِماتٍ ﴾[1] فـقد أوضح الإمام عليه السلام ما قاله آدم عليه السلام من كلمات فقال : « قال: لا إله إلّا أنت ، سبحانك ، اللّهمّ وبحمدك ، عملت سوءاً وظلمت نفسي ، فاغفر لي وأنت خير الغافرين ، لا إله إلّا أنت، سبحانك ، اللّهمّ وبحمدك ، عملت سوءاً وظلمت نفسي ، فاغفر لي وارحمني ، وأنت أرحم الراحمين ، لا إله إلّا أنت ، سبحانك اللّهمّ وبحمدك ، عملت سوءاً وظلمت نفسي ، فتب علَيّ ، إنّك أنت التـوّاب الرحيم » ـ قال الكليني رحمه الله ـ وفي رواية أُخرىٰ في قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِماتٍ ﴾ قال : « سأله بحق محمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة صلى الله عليهم »[2] .

ولو كانت الزيادة في رواية ابن سنان من أصل المصحف الشريف ، فلماذا أحال الكليني إليها بعبارة : (وفي رواية) ؟! إذ لو كانت كذلك لقال مثلاً : وهذا معارض للآية التي ذكرناها بروايتنا عن ابن سنان فيما تقدَّم من أُصول الكافي !!

وممّا يقطع بكون هذه الزيادة من التفسير هو ما أورده الكليني نفسه من تلاوة هذه الآية كما في المصحف الشريف بلا أدنىٰ زيادة تفسيرية ، وذلك بروايته عـن سلام بن المستنير عن أبي جعفر عليه السلام[3] .

ولكن من لا ينظر إلىٰ هذه الروايات بعين الاعتبار ، أو من لا يكلّف نفسه مهمّة البحث عنها ، مع فقدان الموضوعية في البحث ، لا يُستبعد منه أن يقول عن هذه الرواية بالذات : « وهذا ـ والله ـ هو عين الكذب والافتراء على الله »[4] .

---

(١) البقرة : ٢/٣٧.

(٢) روضة الكافي ٨: ٣٠٤/٤٧٢ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٤٤٨/٢ ـ كتاب الأيمان والنذور والكفّارات ، باب الاستثناء في اليمين .

(٤) الشيعة معتقداً ومذهباً/ الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة : ١٠٣ .

﴿انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾[١]

الرواية الحادية والأربعون[٢] :

علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن محمد بن سنان ، عن أبي جرير القمي ، عن أبي الحسن عليه‌السلام : ﴿ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ (ومابينهما وما تحت الثرىٰ عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن سنان وقد أشرنا لحاله في الرواية التاسعة والثلاثين .

دلالتها :

لقد تقدَّم في دلالة الرواية العشرين بأنَّ المروي عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أنَّه قال لعليّ عليه‌السلام عن فضل آية الكرسي : « يا عليّ إنَّ فيها لخمسين كلمة في كلّ كلمة خمسون آية » ولو كانت : (وما بينهما وما تحت الثرىٰ) من نظم آية الكرسي لأصبح المجموع أكثر من خمسين كلمة ، وهذا يدلّ علىٰ أنَّ مجيئها هو لتقرير عظمة سلطان الله تعالىٰ وملكه وتصرُّفه بهذا الكون جميعاً ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِي لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٤] .

---

(١) الأنعام : ٦ / ٢٤ .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٢٥ .

(٣) البقرة : ٢/٢٥٥ ، والرواية في روضة الكافي ٨ : ٤٢٧/٢٨٩ .

(٤) الزخرف : ٤٣ / ٨٥ .

الرواية الثانية والأربعون[١] :

علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن محمد بن مروان ، قال : «تلا أبو عبد الله عليه السلام : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ (الحسنىٰ) صِدْقاً وَعَدْلاً لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾[٢] ، فقلت : جعلت فداك إنَّما نقرأها : ﴿ وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾ ؟ فقال عليه السلام : «إنَّ فيها الحسنىٰ»[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن سنان ، وقد تقدَّم حاله .

دلالتها :

إنَّ وضع لفظة (الحسنىٰ) في هذا الموضع من الآية الكريمة هو من أرقىٰ أنواع التفسير بالمأثور على الإطلاق ، وهو تفسير القرآن بالقرآن الكريم ، ولا ريب في ذلك فقد فسَّر القرآن الكريم نفسه في مواضع عديدة ، لأنَّ ما أُجمل في مكان منه قد فُصِّل في مكان آخر ، فلو ورد مثلاً في كلام أحد المفسّرين لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ (ليلة القدر) ﴾[٤] فهل يزعم أحد بأنَّ (ليلة القدر) هي من نظم الآية الكريمة ؟ وهل ينكر أحد بأنَّ الليلة المباركة هي ليلة القدر ؟ وإذا كان كذلك ، فلم لا يقال عن (كلمة ربّك) بأنها هي الحسنىٰ ؟! والله عزّ وجلّ يقول : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُواْ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾[٥] . ترىٰ ، أيّ دلالة فيها على التحريف بعدئذٍ ؟

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في الشيعة والقرآن برقم : ٣٠٨ .

(٢) الأنعام : ٦ / ١١٥ .

(٣) روضة الكافي ٨ : ٢٠٥ / ٢٤٩ .

(٤) الدخان : ٤٤ / ٣ .

(٥) الأعراف : ٧ / ١٣٧ .

الرواية الثالثة والأربعون[١] :

علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن عمار بن مروان ، عن مُنَخَّل ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه‌السلام ، قال : « نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله هكذا : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أنفُسَهُم أن يَكفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللهُ (في علي) بَغياً ﴾[٢] »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن سنان ، ومُنَخَّل وهو ابن جميل ، وقد تقدَّم حالهما في الفصل السابق[٤] .

دلالتها :

تعرف دلالتها على التفسير من خلال ما تقدَّم في الرواية الحادية عشرة في معنى التنزيل ، ومن خلال ما أثبته الكليني رحمه‌الله حول عدم ورود اسم أمير المؤمنين عليه‌السلام في المصحف الشريف بروايته المتقدِّمة ـ في دلالة الرواية العاشرة ـ عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه‌السلام ، من طريقين .

وما قلناه هناك عن تلك الرواية هو عين ما يقال عن نظائرها الأُخرى المصرِّحة بوجود اسم أمير المؤمنين عليه‌السلام في المصحف الشريف ، تفسيراً ، وليس من باب النظم الكريم ، كما هو الحال في الروايتين التاليتين .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٨٤ ، والشيعة في التصور القرآني : ٢١ .

(٢) البقرة : ٢ / ٩٠ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٣٤٥ / ٢٥ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(٤) راجع الفصل الأوّل من هذا الباب ص : ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

الرواية الرابعة والأربعون[1] :

بالسند المتقدِّم تماماً عن أبي جعفر عليه السلام قال : «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا (في عليٍّ) فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[2] »[3] .

الرواية الخامسة والأربعون[4] :

بالسند المذكور أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ آمِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا ﴾[5] (في عليٍّ نوراً مبيناً) »[6] .

الحديث عن سند الروايتين ودلالتيهما هو كالحديث المتقدِّم عن سند ودلالة الرواية المتقدِّمة عليهما .

الرواية السادسة والأربعون[7] :

عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالىٰ : ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ (بولاية عليّ) قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ ﴾[8] .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٦ ، ورجال الشيعة في الميزان : ٧٥ ، والثورة الإيرانية في ميزان الإسلام : ١٣٣ ، والشيعة في التصوّر القرآني : ١٩ .

(٢) البقرة : ٢ / ٢٣ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٣٤٥ / ٢٦ ـ كتاب الحجّة ، باب فبه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(٤) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢١ .

(٥) النساء : ٤ / ٤٧ .

(٦) أُصول الكافي ١ : ٣٤٥/٢٧ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولايه .

(٧) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٥٩١ .

(٨) الحج : ٢٢ / ١٩ ، والرواية في أُصول الكافي ١ : ٣٤٩/٥١ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولايه .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن فضيل ، فقد ذكره النجاشي من غير توبيق ، وضعّفه الطوسي ، ورماه بالغلو ، كما ضعّفه العلّامة ، وابن داود ، واعترف السبد الخوئي بعدم ثبوت وثاقته ، وأنّه لا يعتمد علىٰ روايته .

وقد مرَّ بيان ذلك في سند الرواية الخامسة عشرة ، فراجع .

دلالتها :

الحديث عن دلالتها كالحديث المتقدِّم في الرواية الثالنة والأربعين ، علىٰ انَّ ولاية أمير المؤمنين عليه السلام قد وردت صريحة في القرآن الكريم ، وإن لم يذكر اسمه الشريف وهذا مما لا سترة فيه ، وقد مرَّ ما يوضِّحه في البحوث التمهيدية ص١٠٢ .

الرواية السابعة والأربعون :

لقد تضمَّنت هذه الرواية آيات كثيرة من القرآن الكريم ، وقد ارتأىٰ من ادَّعىٰ دلالة الزيادات الواردة فيها على التحريف أن يجعل لكلّ منها إسناداً فكانت عنده ستّ روايات ، ولمّا كان سندها واحداً ، لذا سنذكره مرة واحدة ، ثم نشير إلىٰ ما اختير من هذه الرواية واستدلّ به على التحريف ، وسندها هو :

«علي بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام »[١] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمحمد بن الفضيل المتقدِّم حاله في الرواية الخامسة عشرة ،

(١) أُصول الكافي ١ : ٩١/٣٥٨ ـ كتاب الحجّة ، باب فبه نكت ونتف من التنزيل في الولابة .

وضعيف أيضاً بالإرسال لحصول القطع بلفظ مبهم ، وحكم الإسناد المنقطع كحكم المرسل ، لأنَّ من حُكم الإرسال إبهام الواسطة ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ مثل : عن رجل ، أو بعض أصحابنا ، وقد استثني اللفظ الأخير لما فيه من دلالة علىٰ كونهم من الفقهاء العدول ، ولكن ذلك لم يثبت وفيه نقاش مطوّل[1] .

أمّا الأجزاء المقتطعة من الرواية فهي :

الجزء الأول : قال : سألته عن قول الله ﷻ : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾[2] . .

قال : « يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم » .

قلت : ﴿ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾[3] .

قال : « والله مُتمّ الإمامة ، لقوله ﷻ : ﴿ (الذين آمنوا) [فَـآمِـنُوا] بِـاللهِ وَرَسُـولِهِ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِي أَنزَلْنَا ﴾[4] فالنور هو الإمام » .

قلت : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾[5] .

قال : « هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيّه ، والولاية هي دين الحَقّ » .

قلت ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ﴾[6] .

قال : « يظهره علىٰ جميع الأديان عند قيام القائم ، قال : يقول الله : ﴿ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ([بـ] ولاية القائم) وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾[7] بولاية علي » .

---

(١) راجع الرواشح السماوية / الداماد : ١٧١ .

(٢) و (٣) الصف : ٨/٦١ .

(٤) التغابن : ٨/٦٤ .

(٥) و (٦) الصف : ٩/٦١ .

(٧) الصف : ٨/٦١ .

قلت : هذا تنزيل ؟

قال : « نعم ، أمّا هذا الحرف فتنزيل ، وأمّا غيره فتأويل »[(١)] .

والملاحظ في هذا الجزء من الرواية أنّه عليه السلام نفىٰ أن يكون من التنزيل بـالمعنى الذي قدّمناه في الرواية الحادية عشرة إلّا ما كان من أمر توضيح الآية الأخيرة فيه، ولا غرابة في ذلك، قال تعالىٰ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَـهُمْ دِيـنَهُمُ ﴾[(٢)] ، وهذا الشيء لا يستطيع أحد لا من السنّة ولا من الشيعة أن يدّعي تحـقيقه عـلى النحو الذي ذكرته الآية منذ أن سطع فجر الإسلام وحتىٰ هذه اللحظة ، ووعد الله تعالىٰ لا بُدَّ من أن يتحقق ، لأنّه تعالىٰ لا يخلف وعده . أمّا عن الاعتراض الوارد من أنَّ الآية قد جاءت بصيغة العام ، فجوابه :

إنَّ كثيراً من الآيات قد وردت في القرآن الكريم كذلك ، والمراد منها هو الخاص باتفاق المفسّرين ـ وقد ألمحنا إلىٰ ذلك في البحوث التمهيدية من الجزء الأوّل عـند بيان دلالة الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ ﴾ ـ كما عبَّر القـرآن الكـريم بـالجمع مـع إرادة المـفرد، وهذا لا ينكره من عرف بلاغة القرآن . ومع إضافة ذلك إلى الأحـاديث الكثيرة جدّاً من طرق السُنّة بشأن المهدي عليه السلام بأنّه من ولد فاطمة عليها السلام ، وأنّه يظهر آخر الزمان، كما مرّ تفصيله في الباب الأول من الجزء الأوّل من هذا الكتاب ، ومع ثبوت هذه الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فَلِم لا يكون ما تقدَّم تنزيلاً للمعنى ، انطلاقاً من حقيقة: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[(٣)] ؟!

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٣٥٨ / ٩١ ، وادَّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٨٨١.

(٢) النور : ٢٤/٥٥ .

(٣) النجم : ٥٣/٣ ـ ٤ .

أمَّا ما ورد من زيادة لفظ (الذين) وتغيير الخطاب من الأمر إلى الماضي في قوله عليه السلام (الذين آمَنوا) ، فيحتمل فيه اشتباه الراوي ، أو وهم الناسخ ، لعدم وجود هذه القراءة في تفاسير الشيعة. مع أنَّ الرواية ضعيفة ومرسلة ولا يُحتجّ بها في المقام.

الجزء الثاني : « وأنزل بذلك قرآناً فقال: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ (بولاية وصيك) قَالُواْ نَشْهَدُ ـ إلىٰ قوله تعالىٰ ـ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ (بولاية عليّ) لَكَاذِبُونَ ـ إلىٰ قوله ـ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُواْ (برسالتك وكفروا [ثُمَّ كَفَرُواْ] بولاية وصيك) ـ إلىٰ قوله ـ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ (عن ولاية عليّ) وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[1] »[2].

إنَّ هذه الزيادات : (بولاية وصيّك ، وبولاية عليّ ، برسالتك ، عن ولاية عليّ) لم يستفد منها النوري رحمه الله في فصل الخطاب أيّة دلالة على التحريف ، حتى قال عن هذا الجزء من الرواية ـ فيما نقله عنه صاحب الشيعة والقرآن ـ : «وسوقه غير صريح في التحريف» ، أمَّا عن سبب تسجيلها في فصل الخطاب ـ بعد هذا الاعتراف ـ فالظاهر أنَّه قدّر إمكانيّة حملها عليه .

ويردّه أمور :

منها : إنَّ كثيراً من هذه الزيادات وردت في آيات أُخرىٰ سبق وأن روى الكليني تلاوتها بطريق آخر ليس فيه مثل هذه الزيادات ، ممّا يكشف ـ بطريق المماثلة ـ عن كونها تأويلاً . وقد أوضحنا ذلك كلّاً في محلّه .

ومنها : ما تقدَّم عن الكافي بأنَّ القرآن الكريم لم يصرِّح باسم أمير المؤمنين عليه السلام .

---

(١) المنافقون : ٦٣/١ ـ ٣ و ٥ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ٩١/٣٥٩ ، وقد ادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٨٩٦.

أمّا عن استبدال (ثم) بـ(الواو) ـفمع فرض صحّة صدور الرواية عن الإمام عليه السلام ـ فهو راجع إلى القراءات القرآنية ولا علاقة له بالتحريف المقصود . وقد سبق القول بضعف سند الرواية ، فدلّ هذا علىٰ عدم ثبوت هذه القراءة عند الشيعة لمخالفتها لما هو في تفاسيرهم أجمع .

الجزء الثالث : « فأنزل الله بذلك قرآناً فقال : إنّ ولاية عليّ : ﴿ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلعَالَمِينَ ﴾[1] ـإلىٰ أن قال ـ ثم عطف القول فقال : إنّ ولاية عليّ ﴿ [وإنَّهُ] لَتَذكِرَةٌ لِّلمُتَّقِينَ * (للعالمين) وَإِنَّا لَنَعلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ * (وأنَّ عليّاً) [وَإِنَّهُ] لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلكَافِرِينَ * (وان ولايته) * [وَإِنَّهُ] لَحَقُّ ٱليَقِينِ * فَسَبِّحِ (يا محمّد) بِاسْمِ رَبِّكَ ٱلعَظِيمِ ﴾[2] »[3] .

والملاحظ انحصار الزيادة بهذا الجزء في ثلاثة أُمور وهي :

الأوّل : اسم الإمام عليه السلام وولايته ، وقد روى الكليني ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ بأنّه لم يرد اسم الإمام عليه السلام في المصحف ، أمّا الولاية ، ففي الوقت الذي يعتقد به أعلام الشيعة بأنّ القرآن الكريم قد تكفّل الله تعالىٰ بحفظه ، وأنّه لا زيادة فيه ولا نقصان، يعتقدون مطلقاً بأنّ الولاية نازلة من الله تعالىٰ تصريحاً كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللهُ... ﴾ وتلميحاً كقوله تعالىٰ : ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إليكَ مِن رَّبِّكَ ... ﴾ وقد تقدّم ذلك في البحوث التمهيدية من الجزء الأوّل . وما ورد في لسان هذا الجزء من الرواية من ذكر الاسم أو الولاية فهو محمول على التأويل المستند إلى الدليل النقلي القطعي .

---

(١) الحاقة ٦٩/٤٣.

(٢) الحاقة : ٦٩/٤٨ـ٥٢ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٣٥٩ / ٩١ ، قد ادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٢٤.

الثاني : إضافة كلمة (للعالَمين) ، وهي ممّا يكاد الباحث يقطع بأنّها من اشتباه الناسخ ، لأنَّ كلمة (للمتقين) لم تكن محذوفة في الرواية حتىٰ يصحّ أن يقال بأنّها قُرأت : (للعالَمين) ، وجمعها في سياق واحد هو من المستحيل إذ لا يفهم من هو المُخصَّص بالتذكرة ، مع أنَّ في لفظ (العالَمين) يدخل التقي والشقي . كما أنَّها لم تكن معطوفة ، ولا مجرّدة عن حرف الجر لتكون صفة للمتقين بعد كسر لامها ممّا يقتضيه التعبير ، وهي علىٰ جميع التقادير ليست من فصاحة الإمام ولا تنسجم مع قولهم عليهم السلام « اعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء[1] » سواء فُهم من الإعراب التدبر أو المتبادر .

الثالث : ذكر اسم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لا إشكال فيه من باب التفسير لا التأويل لأنّه هو المخاطب بالكلام .

الجزء الرابع : قلت : قوله : ﴿ لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً ﴾ ؟ ـ إلىٰ أن قال ـ قال : « فأنزل الله : ﴿ قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً * قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ (إن عصيته) أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً * إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ ﴾[2] (في عليّ) ، قلت : هذا تنزيل ؟ قال : نعم ثم قال توكيداً : ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ (في ولاية عليّ) فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَداً ﴾[3] »[4] .

ودلالة هذا الجزء وإن كانت كدلالة سابقه إلّا أنّها تكون أكثر وضوحاً فيما لو نقل ما كان قبله من كلام وهو : قال : « إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا الناس إلىٰ ولاية علي ، فاجتمعت إليه قريش فقالوا : يا محمد اعفنا من هذا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا إلى الله

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٤٢ / ١٣ ـ كتاب فضل العلم ، باب رواية الكتب والحديث .

(٢) و (٣) الجن : ٢١/٧٢ ـ ٢٣ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٣٥٩ ـ ٣٦٠ / ٩١ . وقد ادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٣٦ .

ليس اليّ ، فاتّهموه وخرجوا من عنده فأنزل الله : ﴿ قل إنّي لا أملك . . . ﴾ الآية ».

ومن هنا يتّضح أنَّ الزيادات المسوقة في الرواية بين كلام الله تعالىٰ قد جاءت لبيان سبب نزول تلك الآيات ولا علاقة لها بالتحريف المقصود لا سيّما بعد اتّضاح معنى التنزيل ، وتصريح الكافي بعدم ورود اسم الإمام في القرآن الكريم يقطع بصحة ما نقول .

الجزء الخامس : قلت : ﴿ فاصبر [وَٱصْبِرْ] عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ (قال : يقولون فيك) وَٱهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً * وَذَرْنِي (يا محمد) وَٱلْمُكَذِّبِينَ (بوصيك) أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ ﴾[١] . قلت : إنَّ هذا تنزيل ؟ قال : نعم[٢] .

وممّا يدلّ علىٰ أنَّ هذه الزيادات ليست من المصحف الشريف نظماً ما رواه الكليني في باب الصبر بسند عن حفص بن غياث قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : « يا حفص إنَّ من صَبرَ صَبرَ قليلا ، وإنَّ من جَزعَ جَزعَ قليلاً ، ثم قال : عليك بالصبر في جميع أُمورك ، فإن الله عزّ وجلّ بعث محمداً صلى الله عليه وآله فأمره بالصبر والرفق ، فقال : ﴿ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً * وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ ﴾ »[٣] .

وكيف يُعقل أن تكون هذه الزيادات من نظم القرآن ويحذفها الإمام الصادق عليه السلام منه ؟! وهذا يدلّ على اشتباه الناسخ أو وهم الراوي في مجيء (الفاء) مكان (الواو) بقوله : (فاصبر) ، ومجيء غيرها للتفسير .

الجزء السادس : قلت : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرآنَ تَنزِيلاً ﴾[٤] ؟ قال :

---

(١) المزمل : ٧٣/١٠ ـ ١١ .

(٢) أُصول الكافي ١ : ٩١/٣٦٠ ، وادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٣٧ .

(٣) أُصول الكافي ٢ : ٧١ / ٣ ـ كتاب الإيمان والكفر .

(٤) الإنسان : ٧٦/٢٣ .

« بولاية علي عليه‌السلام تنزيلاً، قلت : هذا تنزيل ؟ قال : نعم ذا تأويل »[(١)] .

ولا أدري أيّ دلاله فيه على التحريف بعد التصريح بأنّه من التأويل ، نعم قد يقال بدلالته على التحريف لما ذكره في فصل الخطاب عن تأويل الآيات ونقله عنه صاحب الشيعة والقرآن بأنَّه عليه‌السلام قال : نعم ذا لا تأويل . وهذا لا إشكال فيه أيضاً إذ يرجع الأمر إلىٰ معنى التنزيل المشار إليه فيما تقدَّم ، مع أنَّ الكافي قد أكَّد عدم تصريح القرآن باسم أمير المؤمنين عليه‌السلام وقد مرَّ ذلك أيضاً .

وبهذا يتبيَّن أن لا دلالة في جميع هذه الأجزاء المقتطعة من الرواية على التحريف.

الرواية الثامنة والأربعون[(٢)] :

الحسين بن محمد ، عن المعلّى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أحمد ابن عائذ ، عن ابن أُذينة ، عن بريد العجلي ، قال : سألت أبا جعفر عليه‌السلام عن قول الله عزّوجلّ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالعَدْلِ ﴾[(٣)] .

قال : « إيّانا عنىٰ ، أن يؤدي الأول إلى الإمام الذي بعده الكتب والعلم والسلاح ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالعَدلِ ﴾ الذي في أيديكم ، ثمَّ قال للناس : ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنكُم ﴾[(٤)] إيّانا عنىٰ خاصّة ، أمر جميع المؤمنين إلىٰ يوم القيامة بطاعتنا ، فإن خفتم تنازعاً في أمر فردوه إلى الله وإلى الرسول

(١) أُصول الكافي ١ : ٣٦٠ / ٩١ ، وادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩٤٣ .
(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٢٧ .
(٣) النساء : ٤/٥٨ .
(٤) النساء : ٤/٥٩ .

وإلىٰ أولي الأمر منكم، كذا نزلت. وكيف يأمرهم الله ﷻ بطاعة ولاة الأمر، ويرخّص في منازعتهم؟! إنّما قيل ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ »[1].

سند الرواية:

السند ضعيف بعلّى بن محمد، قال النجاشي: «مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة»[2]. وقال ابن الغضائري: «يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً»[3].

دلالتها:

في الرواية المذكورة آيتان ليس فيهما أدنىٰ تحريف والدليل عليه ما يأتي:

١ ـ إنّ المراد من قوله تعالىٰ في الآية الأُولىٰ، فيه قولان: أحدهما ـ وهو الصحيح ـ إنّهم ولاة أُمور المسلمين، أمرهم الله تعالىٰ أن يقوموا برعاية الرعيّة وحملهم علىٰ موجب الدين والشريعة ويدخل فيه أداء ما ائتمنتهم الرعية عليه من الفيء والحقوق والأموال والصدقات وما إلىٰ ذلك، وهو قول زيد بن أسلم، وشهر ابن حوشب، ومكحول وأُبيّ بن كعب، وكذلك المروي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي جعفر الباقر، وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام، وهو ما اختاره الطبري في تفسيره[4] ولهذا قال الإمام عليه السلام: (إيّانا عنىٰ) لأنّهم هم الولاة الذين أمر الله

(١) أُصول الكافي ١: ١/٢١٧ ـ كتاب الحجّة، باب أنّ الإمام عليه السلام يعرف الإمام الذي يكون من بعده، وانظر روضة الكافي ٨: ٢١٢/١٨٤.

(٢) رجال النجاشي: ١١١٧/٤١٨.

(٣) رجال العلّامة: ١/٢٥٩، ومجمع الرجال ٦: ١١٣.

(٤) جامع البيان ٨: ٤٩٠، والتبيان ٣: ٢٣٤، ومجمع البيان ٢: ٦٤.

بطاعتهم في الآية الثانية[١] .

أمّا قوله عليه‌السلام (الذي في أيديكم) فهو من التفسير الواضح . إذ كيف يمكنه أن يقوم بهذه المهام من أداء الأمانة ورعاية الرعية والحكم بالحق فيما بينهم من دون أن يصير في يديه شيء من ذلك ؟!

٢ ـ قوله عليه‌السلام في الآية الثانية : كذا نزلت لا يراد منه غير نزول المعنىٰ ، ويدلّ عليه ما تقدّم من معنى التنزيل في الرواية الحادية عشرة ، وما رواه الكليني في أربع روايات أُخرىٰ في الكافي تضمّنت لهذه الآية الكريمة ولم ترد في واحدة منها مثل هذه الزيادة (فإن خفتم تنازعاً ...)[٢] .

وممّا يؤيّد مثل هذا التفسير هو أنَّ الردَّ إلى الأئمة عليهم‌السلام يجري مجرى الردِّ إلى الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾[٣] ، فأيّ دلالة في الرواية على التحريف بعدئذٍ ؟!

---

(١) المعني بأُولي الأمر في الآية الثانية ، فيه ثلاثة أقوال :

الأوّل : هم الأُمراء ، عن أبي هريرة وغيره وهو باطل إذ يدخل فيه يزيد ومن كان علىٰ شاكلته ، وحاشا لله أن يأمر بطاعة هؤلاء الأوغاد والطلقاء .

الثاني : هم العلماء ، وهو منقوض بجواز الخطأ عليهم ، كما أنَّ طاعتهم في أمر دون آخر هو تخصيص لعموم إيجاب الطاعة بما لا يدلّ عليه دليل ، وحمل الآية على العموم فيمن لا يجوز عليه الخطأ أوْلىٰ من تخصيصها بشيء دون آخر .

الثالث : هم الأئمة من آل محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم الذين أوجب الله طاعتهم عليهم‌السلام بالإطلاق كما أوجب طاعته وطاعة رسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فكما لا يجوز تخصيص وجوب طاعة الله ورسوله في شيء دون آخر فكذلك الحال في وجوب طاعتهم . راجع التبيان ٣ : ٢٣٦ ، ومجمع البيان ٢ : ٦٤ .

(٢) أنظر أُصول الكافي ١ : ٧/١٤٣ ـ كتاب الحجّة ، باب فرض طاعة الأئمة ، ١ : ١/١٥٩ ـ كتاب الحجّة ، باب أنَّ الأئمة عليهم‌السلام ولاة الأمر ، ١ : ٢٢٦ ـ ٢٢٧ / ١ ـ كتاب الحجّة ، باب ما نصَّ الله ورسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم على الأئمة عليهم‌السلام ، ٢ : ١/٣٠٥ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب أدنىٰ ما يكون به العبد مؤمناً .

(٣) النساء : ٤ / ٨٣ .

الرواية التاسعة والأربعون[١] :

«الحسين بن محمد . عن معلّى بن محمد ، عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن سنان ، عن الرضا عليه السلام في قوله عزّ وجلّ : ﴿ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾[٢] يا محمّد من ولاية عليّ ، هكذا في الكتاب مخطوطة »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمعلى بن محمد ، الذي مرَّ آنفاً ، وبمحمد بن سنان المتقدِّم في الفصل السابق[٤] ، وبعبدالله بن إدريس الذي ذكره الطوسي من غير توثيق[٥] ، وأهمله الآخرون ممّا يدلُّ علىٰ جهالة حاله وعدم اعتباره .

دلالتها :

لا دلالة فيها على التحريف بل هي من الزيادات الجارية مجرى التأويل تارة أو التفسير أُخرىٰ ، وممّا يؤيِّد ذلك ما رواه الكليني بسنده عن محمد بن سالم ، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل تلا فيه : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحاً وَٱلَّذِي أَوحَيناَ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُم إِلَيْهِ اللهُ يَجْتَبِيَ إِلَـيْهِ مَـن يَشَآءُ وَيَـهدِيَ إِلَـيْهِ مَـن يُنِيبُ ﴾[٦] .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٨٢ .

(٢) الشورىٰ : ٤٢ / ١٣ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٣٢/٤٣٦ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(٤) راجع الفصل الأوّل من هذا الباب ص : ٣٣٠ .

(٥) فهرست الطوسي : ٤٥٧/١٠٥ .

(٦) الشورىٰ : ٤٢ / ١٣ ، والرواية في أُصول الكافي ٢ : ٢٤ / ١ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب رقم / ١٧ بلا عنوان .

علىٰ أن قوله عليه السلام : (هكذا في الكتاب مخطوطة) يُشعر بأنَّ هذه الزيادة هي من قبيل الإيضَّاحات المدرجة في حاشية الكتاب العزيز ، وقد كانت تحشية الكتاب المجيد ـ لغرض الايضاح ـ معروفة عند الصحابة كما مرَّ في دلالة الرواية الثالثة عشرة .

الرواية الخمسون[١] :

الحسين بن محمد ، عن المعلّى بن محمد ، عن الوشاء ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال سمعته يقول : « اتَّقوا المحقَّرات من الذنوب ، فإنَّ لها طالباً ، يقول أحدكم : أذنب وأستغفر الله ، إنَّ الله عزّ وجلّ يقول : ﴿ (سنكتب) [وَنَكْتُبُ] مَا قَدَّمُواْ وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[٢] »[٣] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمعلّى بن محمد ، وعلي بن أبي حمزة وهو البطائني ، وقد تقدّم الأوّل قبل روايتين ، والثاني في الرواية الخامسة والثلاثين .

دلالتها :

لا دليل على المدَّعىٰ في هذه الرواية ، لأنَّ الاختلاف بين (سنكتب) و (نكتب) هو اختلاف في القراءة ، علىٰ أنَّ المروي في الكافي يدلُّ علىٰ سهو السامع أو اشتباه الناسخ قطعاً . فقد روى الكليني رحمه الله بسنده عن عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير ، قال : حدَّثني موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام في حديث

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٥١ .

(٢) يس : ١٢/٣٦ .

(٣) أُصول الكافي ٢ : ٢٠٧ / ١٠ ـ كتاب الإيمان والكفر ، باب الذنوب .

طويل تلا فيه الصادق عليه السلام قوله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[١] .

الرواية الحادية والخمسون[٢] :

عن الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن أبي حمزة البطائني ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ (في ولاية عليّ وولاية الأئمة من بعده) فَقَدْ فَازَ فَوزاً عَظِيماً ﴾[٣] ، هكذا نزلت »[٤].

سند الرواية :

السند ضعيف بالمعلّى والبطائني ، وقد سبقت الإشارة إليهما في سند الرواية السابقة .

دلالتها :

لا تختلف هذه الرواية عن كثير من الروايات الأُخرى المتقدِّمة التي تضمّنت تفسير بعض الآيات أو تأويلها في الإمامة والولاية . وإذا كان المراد من الآي ـ ما لم يكن محكماً مفسَّراً بنفسه ـ لا يفهم إلّا عن التفسير أو التأويل ، فإنَّ الملفت للنظر

(١) يس : ٣٦ / ١٢ ، وانظر أُصول الكافي ١ : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ / ٤ ـ كتاب الحجّة ، باب إنَّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلّا بعهد من الله عزَّ وجلَّ وأمر منه لا يتجاوزونه .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٠٣ ، والشيعة معتقداً ومذهباً : ١٠٣ ، والشيعة في التصور القرآني : ١٦ ـ ١٧ ، والثورة الإيرانية في ميزان الإسلام : ١٩٦ ، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين : ٢٧٧ .

(٣) الأحزاب : ٧١/٣٣ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٣٤٢ / ٨ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

هو أنَّ ثقة الإسلام الكليني لم يذكر ولا مرّة واحدة لفظ : (التفسير) في جميع الروايات التي خُصِّصت للكشف عن مراد الله تعالىٰ وادُّعي فيها التحريف . في حين نرى أنَّ لفظ : (التأويل) قد تكرَّر مرات عديدة في تلك الروايات مع اقترانه بلفظ آخر ذي دلالة تختلف عمّا هي عليه اليوم ـ حين اقترانه بلفظ : (التأويل) ـ وهو : (التنزيل) ، ممّا يُفهم معه أنَّه لا يعني به غير التفسير .

وممّا يُلحظ أيضاً في روايات الكافي التفسيرية أنَّها تُعقَب أحياناً بعبارة : هكذا أنزلها الله تعالىٰ ، أو هكذا جاء بها جبرائيل عليه السلام ، أو هكذا نزلت ، أو والله هكذا أنزلها الله عزّ وجلّ علىٰ محمد صلى الله عليه وآله ، وغير ذلك ممّا ماثل هذه التعابير .

ولا شكَّ أنَّ ظاهر هذه التعابير يدلُّ علىٰ وقوع التحريف في المصحف ، وإلّا فما الدَّاعي إلىٰ هذا التأكيد لو كان نزولها متّفقاً عليه ؟ لا سيّما وأنَّ الآيات التي يتعقّبها مثل هذا التأكيد ، قد تخلَّلها كلام هو ليس من كلام الله عزّ وجلّ .

ولعلَّ هذا هو من أهم الأسباب المؤدّية إلى القول بشبهة التحريف في كتاب الكافي ، ولكن ممّا يبيِّن حقيقة الأمر ويقضي علىٰ هذا الفهم السطحي لروايات الكافي ، ويدفع عنه شبهة التحريف وإلى الأبد هو الكافي نفسه .. إذ بيَّنت رواياته الأُخرى المعنىٰ المراد من هذه الألفاظ . فهو في الوقت الذي يحكي فيه كلام الإمام عليه السلام : (هكذا تنزيلها ، أو هكذا نزلت) نجد تلك الآية قد تليت في موضوع آخر من الكافي كاملة كما في المصحف الشريف علىٰ لسان أحد الأئمة عليهم السلام وغالباً ما يصدف أن يكون من يتلوها كاملة بلا زيادة هو الإمام نفسه عليه السلام الذي رويت عنه عبارة : (هكذا أنزلها الله تعالىٰ، أو هكذا نزلت) وقد مرَّ إثبات هذا في كثير من الروايات المتقدِّمة .

وليت شعري ، كيف يمكن أن يخفىٰ على الكليني ذلك ولم يشركه أحد في تأليف الكافي؟!

وهل يعقل أن يتلو إمام واحد آية واحدة كـاملة تـارة، وأُخـرىٰ مـزيدة في موضعين من كتاب واحد ولمؤلِّف واحد ، ثم يتكرَّر ذلك منه مرات ومرات في آيات أُخر ، ولا يُفهم بعد ذلك دلالة هذه الزيادة على التفسير، ولا دلالة قوله: هكـذا أنزلها الله تعالىٰ أو هكذا نزلت ؟!

علىٰ أنَّ هناك بعض الأُمور الأُخرى التي من شأنهـا أن توضّح دلالة الروايـة المذكورة علىٰ عدم التحريف وهي :

١ ـ لقد مرَّ تصريح الكافي بأنَّ اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر في القرآن الكريم ، وفي هذه الرواية ورد الاسم الكريم ، ولا تعارض بينهما مع حمل ورود الاسم على التفسير المنزل .

٢ ـ خلوّ كتب التفسير عند الشيعة من هذه الزيادة، وهذا يدلّ علىٰ كونها ليست من نظم المصحف ، بل من الزيادات التفسيرية .

٣ ـ خلوّ كتب العقائد لدى الشيعة من لدن الشيخ المفيد وإلى الوقت الحاضر من الاستدلال بهذه الآية مع الزيادة المذكورة فيها .

كلّ ذلك يقطع بأنّها ليست من القرآن الكريم، وإنَّما جاءت ـ مع فرض صحَّة الرواية ـ تنزيلاً لمعنى الآية ، أي كالحديث القدسي الذي هو منزل من الله ولكن ليس من نظم القرآن بالاتِّفاق .

وبعد ، فإنَّ من يتأمّل ـ فيما ذكرناه ـ بعين الإنصاف فلا بُدّ وأن ينتهي به المطاف إلى القول : بأنَّه لا دلالة في الرواية المذكورة على التحريف جزماً ، ومن هنا يتبيَّن أنَّ ما قاله الدكتور أحمد محمد جلي وأشرنا إليه في الفصل الأوّل من هذا الباب: ٢٢٣ عن هذه الرواية وأمثالها في الكافي ، هو قول زاغ به صاحبه عن الصراط المستقيم .

الرواية الثانية والخمسون[١] :

هذه الرواية كالرواية السابعة والأربعين اذ جُعلت علىٰ ثلاثة أجزاء وهي :

الأجزاء المقتطعة من الرواية :

الجزء الأول : الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[٢] « يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية عليّ عليه السلام والأئمة عليهم السلام من بعده من هو في ضلال مبين ، كذا أُنزلت »[٣] .

الجزء الثاني : وهو في قوله تعالىٰ : ﴿ [وَ] إِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ (فقال : إن تلووا الأمر وتعرضوا عما أُمرتم به) فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾[٤] .

الجزء الثالث : وهو في قوله : ﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ (بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام) عَذَاباً شَدِيداً (في الدنيا) وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[٥] .

سند الرواية :

السند ضعيف كالسند المتقدِّم عليه في الرواية السابقة تماماً .

دلالة الأجزاء المقتطعة منها :

١ ـ قوله عليه السلام : « يا معشر المكذّبين » إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ قبل هذه الآية :

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٣٤٨ ـ ٣٤٩ / ٤٥ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(٢) الملك : ٦٧ / ٢٩ .

(٣) ادُّعي دلالة هذا الجزء من الرواية على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٩١٨ .

(٤) النساء : ٤/١٣٥ ، وادُّعي دلالة الزيادة فيها على التحريف في المصدر السابق برقم : ٢٤٨ .

(٥) فصلت : ٤١/٢٧ ، وادُّعي دلالة الزيادة فيها على التحريف في المصدر السابق برقم : ٧٧٦

﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾[(١)] . وقوله : ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴾[(٢)] .

ولا شكَّ أنَّ تكذيب الأنبياء بأيّ شيء كان سيؤدّي حتماً إلىٰ هذا المصير المحتوم ، وهذا المعنىٰ لا خلاف فيه ، ولكنَّ الاختلاف هو في الشطر الأخير من هذا التأويل الذي قرّبه ابن المغازلي من أفهامنا حين روىٰ بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : «قال رسول الله ﷺ ـ وإنّي لأدناهم في حجّة الوداع حتىٰ قال ـ : « لألفينّكم ترجعون بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، وايم الله إن فعلتموها لتعرفنّي في الكتيبة التي تضاربكم ، ثم التفت إلىٰ خلفه ، ثم قال : أو عليٌّ ، أو عليٌّ ثلاثاً » . فرأينا إنَّ جبريل غمزه وأنزل الله ﷺ علىٰ أثر ذلك : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ (بعليّ بن أبي طالب) * أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ (ثم نزلت) * فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (وإنَّ عليّاً لعلم للساعة) * وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ[(٣)] (عن عليّ بن أبي طالب) ﴾[(٤)] .

٢ ـ أمَّا قوله : (إن تلووا) بحذف الواو من (إن) فإن لم يكن سقوطه من النسّاخ سهواً ، فلا أكثر من دلالته علىٰ اختلاف القراءة . وأمَّا ما بعده فهو من كلام الإمام بدليل قول الراوي : (فقال) ، ومن تصفّح الدرّ المنثور للسيوطي يجد مثل هذا الشرح المتخلل بين الآيات في جميع أجزاء تفسيره ، علىٰ أنّه كثيراً ما يحذف هذه

---

(١) الملك : ١٨/٦٧ .

(٢) الملك : ٦٧/٨ ـ ٩ .

(٣) الزخرف : ٤٣/٤١ ـ ٤٤ .

(٤) مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام / ابن المغازلي الفقيه الشافعي : ٣٢١/٢٧٤ ورواه باسناد آخر عن جابر أيضاً : ٣٦٦/٣٢٠ .

اللفظة ، فيبتّ الكلام بين الآيات وكأنّه جزء منها ، ولا أحد يقول ـ من السنّة أو الشيعة ـ بدلالته على التحريف .

ويؤيّد دلالة هذا الكلام على التأويل ما ورد عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَتَعرِفَنَّهُم فِي لَحنِ ٱلقَولِ ﴾[١] قال : «ببغضهم علي بن أبي طالب»[٢] . وأنّىٰ بالمبغض لا يلوي ولا يعرض ؟

٣ ـ وأمّا قوله عليه السلام : «بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام» فلا يدلُّ علىٰ أكثر من التأويل لأنَّ قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ظاهره مختص بمن كفر بالقرآن الكريم لقوله تعالىٰ قبل ذلك : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرآنِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ * فَلَنُذِيقَنَّ . . . ﴾[٣] .

وهذا لا يمنع من تأويل الآية بالشكل المذكور ، قال المجلسي : «ويؤيّده أن قال سبحانه بعد ذلك : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَا أَرِنَا ٱلَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلجِنِّ وَٱلإِنسِ ﴾[٤] وبعد ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱستَقَامُواْ ﴾[٥] . وقد مرَّ أنّها فيهم عليهم السلام»[٦] .

وبالجملة فإنَّ الآيات الواردة في هذه الرواية هي واضحة المعنىٰ بقرينة وحدة السياق ، ممّا يدلّ علىٰ أنَّ ما ورد فيها من كلام بعد كلّ آية هو ليس من نظم القرآن الكريم لظهوره في التأويل .

---

(١) محمد : ٣٠/٤٧ .

(٢) المناقب / ابن المغازلي الشافعي : ٣١٥ .

(٣) فصلت : ٢٦/٤١ ـ ٢٧ .

(٤) فصلت : ٢٩/٤١ .

(٥) فصلت : ٣٠/٤١ .

(٦) مرآة العقول ٥ : ٥٩ .

الرواية الثالثة والخمسون[١] :

الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن منصور، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن الوليد بن صبيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ذَٰلِكُ [م] بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ (وأهل الولاية) كَفَرْتُمْ﴾[٢] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمعلّى بن محمد المتقدِّم في الرواية الثامنة والأربعين ، وبعلي بن منصور ، فقد ذكره النجاشي من غير توثيق[٣] ، وأهمله الطوسي وغيره ، فهو مجهول الحال .

دلالتها :

لقد دلَّ الدليل علىٰ أنَّ (وأهل الولاية) ليس هو من نظم الآية في هذه الرواية، إذ وردت تلاوة هذه الآية المباركة كما في المصحف الشريف برواية أهم مشايخ الكليني على الإطلاق وهو علي بن إبراهيم بن هاشم الذي روىٰ عنه الكليني ما يزيد علىٰ ربع روايات الكافي ، وذلك بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام ، ومن ثمَّ تأويلها على النحو المذكور في هذه الرواية[٤] . أمَّا عن حذف الميم من (ذلكم) فمع فرض صحَّة الرواية لا دليل فيه على التحريف لأنَّه أقرب ما يكون إلى اختلاف القراءة مع أنَّ هذه القراءة غير معروفة عند جميع الإمامية ، بل وحتىٰ عند شيخ الكليني

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٦٧ .

(٢) غافر : ١٢/٤٠ .

(٣) رجال النجاشي : ٦٥٨/٢٥٠ .

(٤) تفسير علي بن إبراهيم ٢ : ٢٥٦ .

علي بن إبراهيم كما تقدَّم .

الرواية الرابعة والخمسون[1] :

الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن محمد بن أورمة وعلي بن عبد الله، عن علي بن حسان ، عن عبد الرحمن بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْراً ﴾[2] (لن تقبل توبتهم). قال : نزلت في فلان وفلان»[3] .

سند الرواية :

السند ضعيف بمعلّى بن محمد ، ومحمد بن أورمة ، وعلي بن حسان ، وعبد الرحمن بن كثير .

أمّا معلّىٰ فقد تقدَّم حاله في الرواية الثامنة والاربعين .

وأمّا محمد بن أورمة ، فقد قال النجاشي في ترجمته : «ذكره القمّيون وغمزوا عليه ، ورموه بالغلو حتىٰ دسّ عليه من يفتك به ، فوجدوه يصلّي من أول الليل إلىٰ آخره فتوقّفوا عنه ، وحكىٰ جماعة من شيوخ القمّيين عن ابن الوليد أنّه قال: محمد ابن أورمة طُعن عليه بالغلو ، وكلّ (فكل) ما كان في كتبه ممّا وجد في كتب الحسين ابن سعيد وغيره فقل به ، وما تفرَّد به فلا تعتمده . وقال بعض أصحابنا : إنّه رأىٰ توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلىٰ أهل قم في معنىٰ محمد بن أورمة وبراءته ممّا قُذف به ، وكتبه صحاح إلّا كتاباً ينسب إليه ، ترجمته تفسير الباطن ، فإنّه

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٦٠ .

(٢) النساء : ٤ / ١٣٧ .

(٣) أُصول الكافي ١ : ٤٢/٣٤٨ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

مُخلّط »[(١)].

وقال الطوسي : « وفي رواياته تخليط ... وقال أبو جعفر بن بابويه : محمد بن أورمة طُعِن عليه بالغلو ، فكلّما كان في كتبه ممّا يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنَّه معتمد عليه ، ويُفتىٰ به ، وكلّما تفرَّد به لم يجز العمل عليه ، ولا يُعتمد » ، كما ذكره في رجاله وضعّفه[(٢)].

وعن ابن الغضائري : « اتّهمه القمّيون بالغلوّ ، وحديثه نقي لا فساد فيه ، ولم أر شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس إلّا أوراقاً في تفسير الباطن ، وما يليق بحديثه ، وأظنّها موضوعة عليه ، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام إلى القمّيين في براءته ممّا قُذف به ، ومنزلته »[(٣)].

وهذا الكلام لا يعارض تضعيف الطوسي ؛ لأنَّه شهادة ببراءته من تهمة الغلو ، ممّا يبقي احتمال ضعفه فيما يرويه قائماً لا سيّما عند تفرّده بالرواية ، لعدم النص على التوثيق . ولهذا قال العلّامة : « والذي أراه التوقّف في روايته »[(٤)].

وأمّا علي بن حسّان وهو ابن كثير الهاشمي ، فقد أطبقت كلمة علماء الرجال علىٰ تضعيفه ، ولم يوثقه أحد قط منذ عهد النجاشي وإلى الوقت الحاضر ، ويكفي ما جاء بحقّه لدى النجاشي والكشي وابن الغضائري[(٥)] . وبالجملة فإنَّه ضعيف جداً لدىٰ سائر العلماء .

---

(١) رجال النجاشي : ٨٩١/٣٢٩.

(٢) فهرست الطوسي : ٦٢٠/١٤٣ ، ورجاله : ١١٢/٥١٢ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام .

(٣) مجمع الرجال ٥ : ١٦٠.

(٤) رجال العلّامة : ٢٨/٢٥٢.

(٥) رجال النجاشي : ٦٦٠/٢٥١ ، ورجال الكشي ٢ : ٨٥٠/٧٤٨، ورجال العلّامة : ١٤/٢٣٣ ، ومجمع الرجال ٤ : ١٧٦.

وأمّا عبد الرحمن بن كثير، وهو عم علي بن حسّان، فلا يختلف حاله عن حال ابن أخيه، فقد ضعّفه النجاشي قائلاً: «كان ضعيفاً غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث»[(١)]، وقال العلّامة: «ليس بشيء»[(٢)].

دلالتها:

لإيضاح دلالة ما في هذه الرواية يجب معرفة ما يأتي:

١ ـ إنَّ تمام الآية المذكورة هو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُوْا كُفْراً لَّمْ يَكُنِ ٱللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُم سَبِيلاً﴾[(٣)] وليس فيها: (لن تقبل توبتهم) بل هذا هو جزء من آية أُخرىٰ هي ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِم ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْراً لَّن تُقْبَلَ تَوبَتُهُم وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلضَّالُّونَ﴾[(٤)].

٢ ـ من ملاحظة الرجال الناقلين لهذه الرواية لا يشك بتوهّم الرواة في نقلها عن الإمام عليه السلام إذ لعلّه ذكر آية النساء وضمّ إليها بعض آية آل عمران للتنبه علىٰ أنَّ مورد الذم في الآيتين واحد، وأنَّ كلّ واحدة منهما مفسّرة للأُخرىٰ؛ لأنَّ قوله تعالىٰ: ﴿لَن تُقْبَلَ تَوبَتُهُم﴾ وقع موقع ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ لإفادته مفاده. وهذا هو ما أشار إليه المجلسي في شرح الرواية المذكورة[(٥)].

وممّا يقوّي ذلك هو أنَّ الآية لم تُقرأ بهذا الشكل كما يظهر من سائر كتب التفسير لدى الشيعة، حتىٰ ما كان منها قبل تأليف الكافي.

---

(١) رجال النجاشي. ٦٢١/٢٣٤.

(٢) رجال العلّامة: ٣/٢٣٩.

(٣) النساء: ١٣٧/٤.

(٤) آل عمران: ٩٠/٣.

(٥) مرآة العقول ٥: ٤٧.

٣ ـ وردت تلاوة هذه الآية في تفسير علي بن إبراهيم علىٰ لسان الإمام الصادق عليه السلام نفسه كما في المصحف من دون ﴿ لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُم ﴾ ، ثم جاء تأويلها بمايوافق رواية الكافي وذلك بعد الفراغ من تلاوتها[1] ، وهذا يقطع بإرادة التأويل، وأنَّها ليست عند الكليني من القرآن الكريم جزماً .

الرواية الخامسة والخمسون[2] :

الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن محمد بن أورمة وعلي بن عبد الله، عن علي بن حسّان ، عن عبد الرحمن بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « قلت له: قوله تعالىٰ ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُم قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُم فِي بَعضِ ٱلأَمرِ ﴾[3].

قال : « أُنزلت والله فيهما وفي أتباعهما ، وهو قول الله عزّ وجلّ الذي نزل فيه جبرائيل علىٰ محمد صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُم قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ (في عليٍّ) سَنُطِيعُكُم فِي بَعضِ ٱلأَمرِ ﴾ » »[4] .

سند الرواية :

هو السند المتقدّم عليه في الرواية السابقة بعينه . وقد بيّنا ضعفه .

دلالتها :

لا دلالة فيها على التحريف لما مرَّ مراراً من أنَّ اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر في

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم ١ : ١٥٩ .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : النسبعة والفرآن برقم : ٨٢٩

(٣) محمد : ٢٦/٤٧ .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٤٣/٣٤٨ ـ كتاب الحجّه ، باب فىه نكت ونتف من التنزيل في الولايه .

كتاب الله كما صرَّح به الكليني ، وقد تقدَّم المراد من قوله : أُنزلت والله .. أو هكذا أُنزلت في الرواية الحادية والخمسين وغيرها ، علىٰ أنَّ ما أنكره الحرث بن النعمان الفهري في خبر الغدير المتواتر ، وما صرَّح به معاوية بكتابه إلىٰ محمد بن أبي بكر ـ كما مرَّ في البحوث التمهيدية ـ مصداق لهذا المعنىٰ (في عليٍّ) المعبَّر عنه بأنَّه ممّا أنزله الله تعالىٰ .

ويؤيّده ما جاء في السورة المباركة بعد ذلك : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴾[1] ، وقد مرَّ عن أبي سعيد الخدري برواية الفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي ، أنَّه قال : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ ببغضهم علي بن أبي طالب عليه السلام [2] ، والآيات التي قبلها وما بعدها كلّها تتحدّث عن هذا الصنف من المنافقين من الصحابة .

الرواية السادسة والخمسون[3] :

الحسين بن محمد ، عن المعلّى بن محمد ، عن أحمد بن النضر ، عن محمد بن مروان ، رفعه إليهم في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[4] (في علي والأئمة) ﴿ كَٱلَّذِينَ آذَواْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ ﴾[5] .

---

(١) محمد : ٤٧/٣٠.

(٢) المناقب / ابن المغازلي : ٣١٥ ، وقد مرَّ هذا في الرواية الثانية والخمسين .

(٣) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٧٠٠ ، وقد نقل الآيتين هكذا : (يا أيُّها الذين آمنوا لا تُؤذوا رسول الله في عليّ والأئمة كما آذوا موسىٰ فبرّأه الله مما قالوا) !! مع زيادة على بن إبراهيم في سند الرواية !! .

(٤) الأحزاب : ٣٣/٥٣ .

(٥) الأحزاب : ٣٣/٦٩ ، والرواية في أُصول الكافي ١ : ٣٤٢ / ٩ ـ كتاب الحجّة ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

سند الرواية :

السند ضعيف بمعلّى بن محمد ـ وقد تقدّم ـ وبالإرسال لإسقاط الواسطة بين ابن مروان والإمام عليه السلام .

دلالتها :

ليس في الرواية ما يشير إلىٰ وقوع التحريف في القرآن الكريم وإن كان ظاهرها يفيد التقديم والتأخير في آيات الذكر الحكيم ، قال المجلسي : «وهذا كأنّه نقلٌ للآية بالمعنىٰ ؛ لأنّه قال تعالىٰ في سورة الأحزاب : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللهِ وَلَا أَن تَنْكِحُواْ أَزوَاجَهُ مِن بَعدِهِ أَبَدَاً ﴾[1] ، وقال بعد ذلك بفاصلة: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ لا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ آذَواْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللهُ مِمَّا قَالُواْ ﴾[2] ، فجمع عليه السلام بين الاثنين وأفاد مضمونهما»[3] .

وإذا كان هذا محتملاً في نفسه ، فقد يرد الاعتراض على التأويل بأنّه من التحريف المعنوي وتغيير المراد . والجواب : إنَّ الإيذاء الوارد في الآية عام ولا موجب لتخصيصه بسبب دون آخر ، ولعلَّ من أظهر مصاديقه إيذائه بوصيّه عليه السلام لما في التشبيه الوارد في الآية الثانية : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوا مُوسَى ﴾ ممّا يحتمل معه أنّهم آذوه في وصيّه هارون عليه السلام ، لا سيّما وأنَّ من جملة إيذاء الناس لموسىٰ هو اتّهامه بقتله هارون عليه السلام ، فبرّأه الله تعالىٰ من ذلك فيما نصَّ عليه المفسّرون[4] .

---

(١) الأحزاب ٥٣/٣٣ .

(٢) الأحراب ٦٩/٣٣.

(٣) مرآة العقول ٥ : ١٤.

(٤) الدر المنثور / السيوطي ٦ : ٦٦٦ ، أخرجه عن عليّ عليه السلام ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وناس من الصحابة علىٰ حد تعبيره .

ومع لحاظ وحدة السورة ـ علىٰ وجه التقريب ـ في موضوعها واتجاهها وإيقاعها وصورها وظلالها وأُسلوبها العام لا يستبعد مثل هذا التأويل ، خصوصاً بعد ورود قوله تعالىٰ ـ بين الآيتين المذكورتين ـ : ﴿ إِنَّ ٱللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنبيّ يَا أَيُّها ٱلَّذِينَ آمَنُواْ صَلُّواْ عَلَيهِ وَسَلِّمُواْ تَسلِيماً ﴾[1] .

وقد أخرج البخاري من طريق قيس بن حفص وموسى بن إسماعيل ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ قال : « لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي ﷺ ؟ فقلت : بلىٰ فاهدها لي . فقال : سألنا رسول الله ﷺ ، فقلنا : يا رسول الله ، كيف الصلاة عليكم أهل البيت ، فإنَّ الله علّمنا كيف نسلّم ؟ قال : « قولوا : اللّهمّ صلِّ علىٰ محمد وآل محمد كما صلّيت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم إنَّك حميد مجيد ، اللّهمّ بارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ إبراهيم ، وعلىٰ آل إبراهيم إنَّك حميد مجيد » »[2] .

وتفسير الآية بهذا الشكل المتّفق عليه ، ولحاظ موقعها في السورة ومجيئها بعد آيات التأنيب والوعيد لمن يؤذي النبي ، وسبقها بآية التطهير في السورة نفسها ، كلّ ذلك يومئ إلىٰ موقع أمير المؤمنين والأئمة من بعده عليهم السلام من نفس رسول الله ﷺ ، وأنَّ من آذاهم فقد آذاه ، ومن أبغضهم فقد أبغضه . ولكن المسألة تحتاج إلى التدبر ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[3] .

وبعد فلا ضير في الاستشهاد بتلاوة جزء من آية وضمّه إلىٰ جزءٍ آخر ـ مع عدم الحكم علىٰ أنّهما من آية واحدة ـ لبيان صدق مثل هذا التأويل ، ولا يبعد أيضاً ما ذكرناه في دلالة الرواية الرابعة والخمسين من وجوه كان من بينها توهّم

(١) الأحزاب : ٥٦/٣٣ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤ : ٢٩ / ٣١٥٤ ـ كتاب بدء الخلق .

(٣) محمد : ٤٧ / ٢٤ .

الرواة الناقلين لهذا الخبر في كيفية الاستشهاد بالآيتين خصوصاً وأنَّ فيهم من عرف بضعفه في رواية الحديث ، وبهذا تنتفي دلالتها علىٰ أيّ شكل من أشكال التحريف .

الرواية السابعة والخمسون(١) :

«علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه‌السلام في قوله تعالىٰ : ﴿ وَكُنْتُم عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِنهَا ﴾(٢) (بمحمد) . هكذا والله نزل بها جبرائيل عليه‌السلام علىٰ محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم »(٣) .

سند الرواية :

السند ضعيف بالإرسال لامتناع رواية أحمد بن محمد بن خالد المتوفّىٰ سنة ٢٧٤ هـ ، أو ٢٨٠ هـ عن الإمام الصادق عليه‌السلام بلا واسطة .

دلالتها :

لا خلاف في أنَّ محمداً صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بُعث منقذاً ومبشِّراً وهادياً ونذيراً ، ولا خلاف أيضاً في أنَّ جبرائيل عليه‌السلام كان يأتي بخبر السماء فيما تعلّق بالقرآن الكريم وغيره ، وإذا كان هذا من المتّفق عليه بين المسلمين ، فَلِمَ لا تكون لفظة (بمحمد) من المعاني المنزلة لفهم القرآن الكريم ؟! فيكون المعنىٰ كما في مجمع البيان : «أي : وكنتم يا أصحاب محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم علىٰ طرف حفرة من جهنّم لم يكن بينها وبينكم إلّا الموت ، فأنقذكم الله منها بأن أرسل إليكم رسولاً وهداكم للإيمان ودعاكم إليه ، فنجوتم بإجابته من النار»(٤) .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٨٣ .

(٢) آل عمران : ٣/١٠٣ .

(٣) روضة الكافي ٨ : ١٨٣ / ٢٠٨ .

(٤) مجمع البيان / الطبرسي : ٢ : ٦١٣ .

الرواية الثامنة والخمسون[١] :

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنّما نزلت : ﴿فَمَا آستَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنّ (إلىٰ أجل مسمّىٰ) فآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٢].

سند الرواية :

السند مرسل بإبهام الواسطة بين ابن أبي عمير وبين أبي عبد الله عليه السلام ، ولمّا كان المرسِل هو ابن أبي عمير ، فبكون السند من حيث اعتباره وعدمه مختلفاً فيه تبعاً لاختلافهم في قبول مراسيل ابن أبي عمير ، وفيه مناقشات مطوّلة لا علاقة لها بموضوع البحث ، إلّا أنَّ المهم هنا هو ما ذكره الشهيد الثاني بأنَّ المرسل ليس بحجّة مطلقاً سواء كان المرسل ابن أبي عمير أو غيره في الاصحّ من الأقوال للأُصوليين والمحدِّثين[٣] .

دلالتها :

المشهور شهرة عظيمة بين المفسّرين والمحدِّثين من أهل السنّة أنَّ زيادة (إلىٰ أجل مسمّىٰ) هي قراءة ابن عباس[٤] ، وقد ذكر القرطبي أنَّ ابن عباس ، وأُبيّ بن كعب ، وسعيد بن جبير كانوا يقرأون الآية : ﴿ فَمَا آسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ (إلىٰ أجل مسمّىٰ) فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[٥] .

---

(١) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٢٠٩ .

(٢) النساء : ٤/ ٢٤ ، والرواية في فروع الكافي ٥ : ٤٤٩/ ٣ ـ كتاب النكاح ، أبواب المتعة .

(٣) الدراية / الشهيد الثاني : ٤٨ .

(٤) الكشاف / الزمخشري ١ : ٥١٩ ، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٥ : ١٣٠ ، التفسير الكبير / الرازي ١٠ : ٥١ ، المستدرك على الصحيحين / الحاكم ٢ : ٣٥ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٥ : ١٣٠ .

وهؤلاء ليسوا من القائلين بتحريف القرآن الكريم عند أهل السُنّة ، ممّا يدلُّ علىٰ أنّها قُرأت لا علىٰ أساس أنّها من القرآن الكريم وإنّما من الزيادات التفسيرية الموضّحة للآية ، ويؤيّده ما جاء في الباب المذكور من الكافي من تلاوة الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام لآية متعة النساء كما في المصحف الشريف[1] .

الرواية التاسعة والخمسون[2] :

علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن فيض بن المختار ، قال : «قال أبو عبد الله عليه السلام : كيف تقرأ : ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾[3] . قال : لو كان (خُلِّفُوا) لكانوا في حال طاعة ، ولكنَّهم خالفوا ، عثمان وصاحباه ..»[4] .

سند الرواية :

السند ضعيف بصالح بن السندي ، إذ ذكره الشيخ الطوسي من غير توثيق[5] ولم أقف علىٰ توثيق له في سائر كتب الرجال عند الشيعة .

دلالتها :

ليس في هذه الرواية أدنىٰ دلالة على التحريف ؛ لأنَّ : (الذين خالفوا) هي قراءة الأئمة : علي بن الحسين ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق عليهم السلام . كما قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي ، وأبو رزين ، وأبو مجلز ، والشعبي ، وابن يعمر ، وقرأ عمرو بن

---

(١) فروع الكافي ٥ : ٤٤٨ / ١ و ٥ : ٤٤٩ / ٦ ـ كتاب النكاح ، أبواب المتعة .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ٣٧٢ .

(٣) التوبة : ٩ / ١١٨ .

(٤) روضة الكافي ٨ : ٣٧٧ / ٥٦٨ .

(٥) فهرست الطوسي : ٨٤ / ٣٥٨ ، ورجاله : ٤٧٦ / ١ في من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام .

عبيد، ومعاذ القاري ، وعكرمة ، وحميد : (خَلَفوا) . وأبو الجوزاء ، وأبو العالية : (خَلَّفوا) . وقرأ الأعمش : (وعلى الثلاثة المخلَّفين) بحذف (الذين)(١) .

إذاً ادّعاء دلالتها على التحريف ادّعاء في غير محلّه ، وكان على المعترض أن يوجّه اعتراضه علىٰ سبب النزول الوارد في الرواية ؛ لأنَّ المتّفق عليه في تفاسير الطرفين أنّها نزلت في كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع ، وهلال بن أُمية حيث تخلّفوا عن النبي ﷺ ولم يخرجوا معه لا عن نفاق ولكن عن توانٍ كما سُطّرت قصتهم في كتب التفسير(٢) ، ولا يبعد أن يكون قد وقع هذا التخلّف من غيرهم أيضاً ـ كما في رواية الطبري عن الضحّاك ـ(٣) ثم ندموا ولحقوا بالنبي ﷺ واعتذروا إليه فقبل عذرهم. وهذا غاية ما تدلّ عليه الرواية ، وهو أجنبي عن المدّعىٰ لارتباطه بسبب النزول لا التحريف .

الرواية الستون(٤) :

علي بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : «دفع إليَّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال : لا تنظر فيه ، ففتحته وقرأت فيه : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(٥) ، فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم ، قال : فبعث إليَّ : ابعث إليَّ بالمصحف»(٦) .

---

(١) زاد المسير / ابن الجوزي ٣ : ٥١٢ ، والتفسير الكبير / الرازي ١٦ : ٢١٧ ، ومجمع البيان ٣ : ٧٨ .

(٢) و (٣) تفسير الطبري ١٤ : ٤١٦ عند تفسير الآية (١٠٦) من سورة التوبة : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ ٱللهِ .. ﴾ .

(٤) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٠٤٠ ، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين : ٢٧٧ ، والتشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي : ٩٥ ، وبطلان عقائد الشيعة : ٣٦ ، ورجال الشيعة في الميزان : ١٤٨ .

(٥) البينة : ١/٩٨ .

(٦) أُصول الكافي ٢ : ٤٦١ / ١٦ ـ كتاب فضل القرآن ، باب النوادر .

سند الرواية :

السند ضعيف بالإرسال لحصول القطع بإبهام الواسطة بين علي بن محمد وبين ابن أبي نصر البزنطي .

دلالتها :

إنَّ إثبات الأسماء المذكورة في سورة البيّنة علىٰ أنّها من أصل المصحف الشريف لا يتمّ إلّا بدليل من خارج الرواية ، كأن يكون بأحد كتب الشيعة تصريحاً بأنَّ عدد آيات هذه السورة أكثر ممّا هو في المصحف ؛ ليكون هذا التصريح مثلاً قرينة علىٰ أنَّ هذه الأسماء في رواية الكافي هي ممّا حذف من القرآن الكريم ؛ لأنَّ الرواية بذاتها لا تدل عليه ، بدليل قوله عليه السلام : (لا تنظر فيه) إذ أي حكمة وراء المنع من النظر إلى القرآن الكريم ، مع أنَّ الوارد في كتب الطرفين بأنَّ النظر إليه عبادة ؟! لو لا خشية الإمام من أن يظنّ بأنَّ ما في هذا المصحف من زيادات تفسيرية كالأسماء المذكورة وغيرها من أُمور أُخرىٰ هي من النظم القرآني ، وما يترتب علىٰ ذلك من خطر جسيم في التشكيك بكلام الله تعالىٰ .

ثمَّ إنَّ الآية من قوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾[1] ، قد تحدّثت عن صنفين من الناس : أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ ، والمشركين من عبدة الأوثان والأصنام من قريش وسائر العرب . وإذا علمنا أنَّ الله تعالىٰ حذّر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين من هذين الصنفين بسورة كاملة ، وهي سورة التوبة التي وصفتهم وبيّنت حقيقتهم وكشفت عن دخائلهم وخبثهم ونفاقهم وكفرهم ، وأمرت بقتالهم . حتىٰ إنّها سمّيت بعشرة أسماء ، فعن قتادة أنّها : (المثيرة) ؛ لأنّها أثارت مخازي الكفار والمشركين ، وسمّيت

(١) البيّنة : ٩٨/١ .

(المبعثرة)؛ لأنَّها بعثرت أسرارهم . وعن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أنَّه سمّاها الفاضحة ؛ لأنَّها فضحت قريش ولم تدع أحداً من منافقيهم ومشركيهم إلّا أتت عليه[١] .

وهل يعقل بعد هذا أن لا يعرّفهم الله تعالىٰ لنبيّه الكريم لكي يحذر منهم ، ولا يسرّ النبي ﷺ بأسمائهم إلىٰ أهل بيته عليهم السلام ، ومن يثق به من أصحابه ؟ وإذا كان هؤلاء هم أنفسهم الذين ذكروا في سورة البيّنة ، فَلِمَ لا يكون تبيين أسمائهم وأسماء آبائهم هو من التوضيح النبوي الذي ورثه أهل البيت عليهم السلام عن جدّهم المصطفى ﷺ ؟

الرواية الحادية والستون[٢] :

محمد بن أبي عبد الله ، رفعه ، عن عبد العزيز بن المهتدي ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن التوحيد ، فقال : **«كلّ من قرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٣] وآمن بها فقد عرف التوحيد** ، قلت : كيف يقرؤها ؟ قال : **كما يقرؤها الناس ، وزاد فيه : كذلك الله ربي، كذلك الله ربي »**[٤] .

سند الرواية :

السند ضعيف بالإرسال للانقطاع الحاصل فيه بعبارة (رفعه) ، والرواية مشهورة عند الإمامية ولا خلاف في صحّة مضمونها ـ فيما أعلم ـ لوروده بطرق صحيحة أُخرىٰ مبيّنة لهذه الزيادة كما سيتّضح من :

---

(١) تفسير التبيان ٥ : ١٦٧ ، ومجمع البيان ٣ : ٧٨ ، ومعالم التنزيل ٣ : ٣ .

(٢) ادُّعي دلالتها على التحريف في : الشيعة والقرآن برقم : ١٠٦١ .

(٣) المراد هو قراءة سورة الإخلاص كاملة لأنَّها تسمّىٰ بسورة (قل هو الله أحد) أيضاً .

(٤) أُصول الكافي ١ : ٤/٧٢ ـ كتاب التوحيد ، باب النسبة .

دلالتها :

الزيادة المذكورة علىٰ سورة الإخلاص هي من باب الإقرار التام والتصديق الكامل ، قولاً وفعلاً بوحدانية الله ﷻ ، وهذا من المستحبّات الواردة عنهم عليهم السلام كالاستحباب الوارد عن أبي عبد الله عليه السلام في قراءة سورة الرحمن في دبر الغداة يوم الجمعة مع القول : (لا بشيء من آلائك ربّي أُكذّب) بعد قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾(١) . ولو كان هذا دالاًّ على التحريف لدلَّ قول قارئ المصحف بعد الانتهاء من كلّ سورة : (صدق الله العلي العظيم) عليه أيضاً .

وممّا يقطع بأنَّ هذه الزيادة لم تكن من المصحف عند الإمام الرضا عليه السلام ، وإنَّما جاءت من قبيل ما ذكرناه ، هو ما رواه الصدوق بسنده عن رجاء بن أبي الضحّاك الذي بعثه المأمون في إشخاص علي بن موسى الرضا عليهما السلام من المدينة إلىٰ مرو ، قال وهو يصف عبادة الإمام أثناء الطريق : «فوالله ما رأيت رجلاً كان أتقىٰ لله تعالىٰ منه ، ولا أكثر ذكراً لله في جميع أوقاته منه ، ولا أشدّ خوفاً لله ﷻ منه» ثم أخذ يصف عبادته إلىٰ أن قال : «إذا قرأ قل هو الله أحد ، قال سرّاً : (الله أحد) فإذا فرغ منها ، قال : كذلك الله ربنا ثلاثاً»(٢) .

كما روى الفضيل بن اليسار قال : «أمرني أبو جعفر عليه السلام أن أقرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وأقول إذا فرغت منها : كذلك الله ربّي ثلاثا»(٣) .

ويؤيّده أيضاً ما رواه الكليني بسنده عن حماد بن عمرو النصيبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؟ فتضمّن الجواب آيات هذه السورة المباركة

---

(١) الرحمن : ١٣/٥٥ ، وقد وردت هذه الآية بعد ذلك ثلاثين مرة في السورة نفسها ، وانظر الرواية في فروع الكافي ٣ : ٦/٤٢٩ ـ كتاب الصلاة ، باب نوادر الجمعة .

(٢) عيون أخبار الرضا ٢ : ١٨٠ ـ ٥/١٨٣ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ : ٩/٣٤٧ .

(٣) مجمع البيان ٥ : ٥٦٧ .

منتهياً بقوله تعالىٰ ﴿ وَلَم يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[1] من غير هذه الزيادة ، ولو كانت من المصحف الشريف لما ترك الإمام عليه‌السلام قراءتها .

ولعلّ ما يقطع بصحّة ما قدّمناه هو ما ذكره الشيخ الطوسي في مصباح المتهجّد تحت عنوان : من أدعية الأُسبوع ، حيث ذكر فيه عوذة يوم السبت عن أئمة أهل البيت عليهم‌السلام وصورتها :

«بسم الله الرحمن الرحيم

أُعيذ نفسي بالله الذي لا إله إلّا هو الحيّ القيّوم ... الآية . قال : ثم تقرأ : الحمدلله إلىٰ آخرها ، وقل أعوذ بربّ الناس إلىٰ آخرها ، وقل أعوذ برب الفلق إلىٰ آخرها ، وقل هو الله أحد إلىٰ آخرها . وتقول : كذلك الله ربّنا وسيدنا ومولانا لا إله إلّا هو ...»[2] إلىٰ آخر ما ذكره من ثناء وتعظيم وتمجيد بعد قراءة هذه الآيات . وليس من شك في أنّ قوله : (وتقول) ليس كقوله : (ثم تقرأ) .

ومع إصرار الخصم على أنّ هذه الزيادة المعبّرة عن الثناء والتعظيم والتمجيد والإقرار التام بوحدانية الله عزّوجلّ هي جزء من سورة الإخلاص في نظر أئمة الشيعة عليهم‌السلام ، نحيله ـ على الرغم مما تقدّم من براهين وأدلة تقطع بصحّة ما قلناه ـ إلىٰ ترجمة الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه‌السلام في كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي في المجلد الثاني ، صحيفة : ١٢٧ ، الطبعة السابعة في مطابع دار العلم للملايين ـ بيروت / ١٩٨٦ م .

فقد أورد الزركلي في آخر ترجمة الإمام عليه‌السلام صورة لآخر لوحة من مصحف الإمام الصادق وقد كتبه عليه‌السلام بخطه الشريف ، مشيراً إلىٰ وجوده في مكتبة (طوبقو)

---

(١) أُصول الكافي ١ : ٢/٧١ ـ كتاب التوحيد ، باب النسبة .

(٢) مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد / الطوسي : ٤٣٨ .

باستانبول . وقد ظهرت سورة الإخلاص كاملة في تلك اللوحة التي ابتدأت بجزء من سورة (الكافرون) مع تمام السور الأُخرى المتبقية من المصحف الشريف وعلىٰ ترتيبها في المصاحف العثمانية ، وهي سورة النصر ، ثم المسد ، ثم الإخـلاص ، ثم الفلق ، ثم الناس .

علىٰ أنَّ في مكتبات الشيعة لا سيّما في مدينة قم المقدسة نسخاً فريدة ونادرة من المصاحف الشريفة التي هي بخط أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وتقام لها المعارض السنوية التي يرتادها المئات من المسلمين من شتى الأمصار والأقطار الإسلامية .

وكم بودي أن يُصوّر مصحف منها ويُطبع بالأُفست ويوزع مجاناً على الدوائر المعنية عند أهل السُنّة لكي يتَّضح للكلّ أنَّ مصاحف الشيعة قبل عصر الكليني هي نفسها الموجودة اليوم في مساجد المسلمين وجوامعهم ومكتباتهم وبيوتهم لا تزيد عليها ولا تنقص منها حرفاً واحداً .

وبهذا القدر نكون قد أتينا علىٰ مناقشة جميع الروايات التي رواها الكليني في كتابه الكافي وادّعىٰ بعض الكتّاب من أهل السُنّة ـ فيما نقلته من كتبهم ـ دلالتها على التحريف ، وقد اتّضح بأنّها لم تكن إلّا إشارة لقراءة ، أو زيادة في التأويل أو التفسير الذي عُبِّر عنه بـ(التنزيل) ، مع أنَّ كثيراً من الآيات التي ادُّعي فيها الزيادة أو النقصان كانت متلوّة كما هي عليه في المصحف الشريف وذلك في مواضع أُخرىٰ من الكافي نفسه لم يلتفت إليها جميع الباحثين .

الفصل الثالث

التّحرِيفُ عِنْدَ أَهْلِ ٱلسُنّةِ

إنكار روايات التحريف في كتب أهل السُنّة

إنَّ ممّا لا يمكن السكوت عليه هو ادّعاء من اتّهم الكليني بتحريف القرآن بأنَّ القول بالتحريف موقوف على الشيعة ، ولم تكن عند غيرهم رواية واحدة تدلّ عليه ، ممّا أباح ذلك لهم تكفير من يروي مثل هذه الروايات ، وسلب الثقة عنه ، واستهجان من يوثقه من علماء الرجال !!

قال صاحب الشيعة والقرآن بعد نقله عن (فصل الخطاب) جميع الروايات المتقدِّمة مخاطباً السيد لطف الله الصافي الذي أشار إلىٰ روايات التحريف عند أهل السُنّة في كتابه مع الخطيب في خطوطه العريضة : «هل يستطيع الصافي أو أحد ممّن يؤيّده ويسانده أن يثبت [أنَّ] واحداً من السُنّة صُرِّح باسمه أنّه كان يعتقد التحريف في القرآن ، ويستدلّ من الأحاديث والروايات المزعومة التي تنسبها الشيعة إلى السُنّة ؟ ـ ثم قال ـ وأعيد القول : هل أحد من الشيعة يستطيع أن يثبت عن السُنّة مثل ما أثبتناه عن الشيعة وبذكر أسمائهم الصريحة أنّهم يعتقدون التحريف في القرآن؟ ـ إلىٰ أن قال ـ : فنحن لسنا بمنافقين ، وليس من عقائدنا النفاق حتىٰ نسمّي رجلاً يعتقد التحريف في القرآن مفسّراً ومحدِّثاً وفقيهاً وإماماً ، ثمَّ ننكر ـ لخداع الآخرين ـ ما يعتقده ويتبنّاه . فنحن الصُّرحاء لا نقول لمن يخالف نصوص القرآن : عالماً ، وفاضلاً فضلاً عن : المحدِّث والفقيه و.. و.. »[1] .

---

(١) الشيعة والقرآن : ٤٩ ـ ٥٠ هامش رقم / ٥١ .

ومثل هذا الادّعاء هو الادّعاء الذي أطلقه التونسي في (بطلان عقائد النسيعة) بعد كلامه عن روايات التحريف في الكافي ، وتحدّىٰ كتّاب النسيعة فقال: «وعليه ـ أي الباحث النسيعي ـ أن يقدِّم لنا عبارة واحدة من علماء أهل السُنّة تُصرِّح أنَّ القرآن محرّف ومبدّل فيه . بل إنَّ أهل السُنّة قاطبة يعتقدون بأنَّ القائل بالتحريف في القرآن كافر خارج عن ملّة الإسلام»[١] .

كما أنكر الدكتور أحمد محمد جلي ما ذكره النسيخ محمد جواد مغنية ﷺ من أنَّ القول بالتحريف قال به بعض رجال السُنّة والشيعة ، وقد أنكر عليهم المحققون وشيوخ الإسلام من الفريقين وخرجوا بكلمة قاطعة خلاصتها : أنَّ ما بين الدفّتين هو القرآن المنزل دون زيادة أو نقصان[٢] .

قال الدكتور ردّاً علىٰ هذا الكلام : «هذا زعم باطل ، ودعوىٰ لم يُقدِّم عليها صاحبها برهاناً ، فلم يثبت أنَّ أحداً من أهل السُنّة قال بأنَّ القرآن فيه زيادة أو نقصان ، بينما شاع الطعن في القرآن في دوائر الشيعة وانتشر أمره حتّى احتاج إلى اعتذار من بعض الشيعة المعاصرين»[٣] .

أقول : إنَّ ما سماه اعتذاراً هو يعكس اهتمام الشيعة بالقرآن الكريم أكثر من أيّ طرف آخر . والدليل عليه أنَّ غيرهم لم يقدِّموا أيّ اعتذار لما صدر عن أعلامهم في هذا المجال وأنَّ غاية ما فعلوه هو العزف علىٰ لحن نسخ التلاوة .

وبجملة واحدة : إنَّ ادّعاء وجود اللحن في القرآن الكريم[٤] ، يكفي لإسكات

(١) بطلان عقائد الشيعة : ٤٥ .

(٢) الشيعة في الميزان / محمد جواد مغنية : ٥٨ .

(٣) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين : ٢٣٢ هامش رقم / ٣ .

(٤) روىٰ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في كتابه المصاحف ص ٤٢ و ٤٣ عن عبد الله بن عامر ⇐

مثل هذه الادّعاءات ، ولولا أن يُفسَّر الإعراض عن إثبات ما أنكروه إقراراً بصحَّة ما ادّعوه لما كان لروايات التحريف عند أهل السُنّة عين ولا أثر في هذا الفصل .

ومن الإنصاف أن نؤكِّد علىٰ أنَّ ما سيتمّ ذكره من أدلّة وجود التحريف في أكثر مصادرهم المعتبرة لديهم لا يعني اعتقادهم بوقوع التحريف في القرآن الكريم ، إذ أطبقت كلمة المسلمين من الشيعة والسُنّة علىٰ صيانة القرآن الكريم من شبهة التحريف وذلك بأنصع الأدلّة وأقوى البراهين .

علىٰ أنَّ الهدف الأساس من ذكر روايات التحريف هو ليس للردّ فحسب وإنَّما لبيان أنَّ أصحاب هذه الشبهة ابتداءً من عصر الصحابة وانتهاءً بعصر الانفتاح على التدوين لا زالوا محلّ التقدير والتبجيل والاحترام ، ولم يُكفَّر أحدهم ولم تُسلب الثقة منهم، بعكس ما مطلوب من الشيعة إزاء الكليني .

وهذا لا يعني قطعاً الدعوة إلىٰ تكفيرهم بقدر ما يعني الدعوة إلى التريّث والتعقّل في إطلاق مثل هذه الأحكام التي تشمل سائر أفرادها ممّن لا يُشك في نطقهم بالشهادتين ، فضلاً عن تمسّكهم بكتاب الله تعالىٰ وسُنّة رسوله ﷺ وثناء الأعلام عليهم .

↩ القرشي ، وإسماعيل ، وقتادة ، وعكرمة الطائي كل من طريق ، وعن يحيى بن يعمر من طريقين : إنَّ عثمان قال لما رفع إليه المصحف بعد أن أمر بجمعه ، قال : (قد أحسنتم وأجملتم ، أرىٰ فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنها) ، وفي لفظ آخر : (إنَّ فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها) وفي لفظ ثالث، قال بعد أن رأىٰ فيه شيئاً من لحن : (لو كان المملي من هذيل ، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا) !!!

ثمَّ روىٰ بسنده عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : « سألت عائشة عن لحن القرآن : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٢٠ / ٦٣]وعن قوله : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَاةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ ﴾ [النساء : ٤ / ١٦٢] وعن قوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ ﴾ [المائدة : ٥ / ٦٩] فقالت : يا ابن اختي هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب »!!!

وتأكيداً للغرض المرجو من عرض صور التحريف في كتب الجمهور سيكون الكلام أولاً عمّا تعلّق بحروف القرآن الكريم، ومن ثمَّ بكلماته ، وآياته ، وسوره . وأخيراً ما يمسّ قداسة القرآن المجيد كلّه ، مقسّمة على الحذف ، والزيادة ، والتبديل، والتغيير ، والتحريف في الألفاظ ، ودعوى الإسقاط ، والضياع ، والإنكار . مع تجنّب التعليق قدر الامكان مراعاة لحجم هذا البحث واتّساع هذه المزعومة ، وكثرة أصحابها من أهل السُنّة ، وسنثبت ـ حسب الطلب ـ أنَّ من قال بها من قادة التسنُّن لا يزالون في رأي (الصُّرحاء) وإلى الآن ، من الأئمّة ، والفقهاء، والمحدِّثين ، والمفسِّرين ، فضلاً عن وصفهم بالخلفاء وأُمراء المؤمنين .

كما سنثبت أيضاً بـ (مائة عبارة) لمن أراد من الشيعة أن تثبت التحريف عند أهل السُنّة ولو بـ (عبارة واحدة) . وسنقدِّم (البرهان) علىٰ أنَّ القول (بالزيادة والنقصان) وضياع ما يزيد علىٰ ثلاثة أرباع القرآن قد شاع في (دوائر) أهل السُنّة ، و (انتشر أمره) في كتب الصحاح والمسانيد ، والسُنن ، والمجاميع ، والمستدركات ، زيادة على انتشاره في كتب الفقه ، والأُصول ، والتفسير ، والعقائد ، ولم يعتذر إلى الآن واحد من (الصُّرحاء) أو (المعاصرين) لما شاع وانتشر ، بل على العكس برّروا ذلك بالعزف علىٰ لحن نسخ التلاوة ، والحروف السبعة التي ما أنزل الله بها من سلطان .

وزيادة في الإثبات سنذكر (الاسم الصريح) لمن قال بالتحريف ، ولن نعتمد في ذلك علىٰ : (الروايات المزعومة التي تنسبها الشيعة إلى السُنّة) بل سنعتمد الروايات السُنّية المولد والنشأة والتي عاشت في أحضان كتب الصحاح الستة وغيرها ؛ ليكون البرهان أبلغ في تكذيب من يتّهم الكليني في هذه الشبهة ، وينفيها عمن ركس فيها ركساً .

نعم سوف لن نعتمد في ذلك إلّا علىٰ كتب أهل السُنّة وهي : الإبانة ، الإتقان ،

الإحكام في أُصول الأحكام ، البرهان ، بستان العارفين ، تاريخ دمشق ، تـفسير الرازي ، تفسير ابن كثير ، تفسير السيوطي ، تفسير البغوي ، تـفسير الطـبري ، تفسير القرطبي ، تفسير الزمخشري ، جامع الشمل ، جامع الأُصول ، الجوهر النقي ، حاشية السيالكوني علىٰ شرح المواقف ، حياة الحـيوان ، الدر المـصون ، رسـوخ الأحبار ، سنن الترمذي ، سنن أبي داود ، سنن الطيالسي ، سنن ابن ماجة ، سنن البيهقي ، سنن النسائي ، شرح القاضي عضد الديـن عـلىٰ مختـصر المـنتهىٰ لابـن الحاجب ، شرح المواقف ، صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، فتح الباري ، فواتح الرحموت ، كنز العمال ، مجمع الزوائد ، المحلّى ، المدونة الكبرىٰ ، مستدرك الحاكم ، مسند أحمد ، المصاحف (ويا لها من مصاحف) ، مصنف ابن أبي شيبة ، المغني في فقه الأحناف ، منتخب كنز العمال ، المهذب في فقه الشافعي ، نهاية العقول ، موطأ مالك، النشر في القراءات العشر .

كما سنثبت لصاحب (الشيعة والقرآن) ولمن (يؤيّده ويسانده) أنَّ هذه الكتب قد روت التحريف ونسبته إلىٰ :

إبراهيم التميمي ، وإبراهيم بن عبلة ، وابن جريج ، وابن الزبير ، وابـن سـعيد القريشي ، وابن شهاب الزهري ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسـعود ، وأبي أُمامة بن سهل بن حنيف ، وأبي بكر الصديق ، وأبي حميدة ، وأبي الدرداء ، وأبي السوار الغنوي ، وأبي صالح السمّـان ، وأبي عمرو بن عبيد ، وأبي الكنود سعد بن مالك ، وأبي المتوكل ، وأبي مجلز ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي واقد الليثي ، وأبي هريرة ، وأبي يونس مولىٰ عائشة ، وأُبيّ بن كعب ، والأسود بن يزيد ، والأعمش ، وأُمهات المؤمنين : (أُم سلمة ، وحفصة ، وعائشة) ، وأنس بـن مـالك، وأيـوب السختياني ، والبراء بن عازب ، وثابت بن أسلم البناني ، والحارث بن مـعاقب ، والحجاج بن يوسف ، وحجر بن أيماء بن رخصة الغفاري، وحمزة الزيات ، وسعد

ابن أبي وقاص ، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب ، وشريح بن يزيد الحضرمي ، وشعبة بن الحجاج ، والضحاك بن مزاحم ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعبد العزيز ابن عبد الله ، وعبد الله بن مغفل ، وعثمان بن عفان ، وعلقمة بن قيس ، وعمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وعمرو بن فايد الأسواري ، وعمرو بن مرة ، وعوف بن أبي جميلة ، ومحمد بن السميفع اليماني ، ومسلمة بن مخلد الأنصاري ، والمسور بن مخرمة ، ونافع المدني ، وهشام بن الحكيم بن حزام ، ويحيى بن آدم ، ويحيى بن وثاب .

ولم يسلم من هذه المزاعم والأكاذيب التي أطلقتها هذه الكتب حتّى الإمام عليّ والإمام الصادق عليهما السلام ، وسلمان المحمدي أيضاً .

وإلى (الصُّرحاء) البيان والبرهان تدريجاً ، من الأخفّ والأقل الذي قد يُحمل علىٰ أيّ محمل ، إلى الأكثر والأطم والأثقل ، الذي يأباه كلّ حلٍّ وينفر عنه كلّ محمل !! مع التأكيد علىٰ أنَّ ما سنذكره قد طعن فيه المحققون من السُنّة والشيعة لما فيه من طعن صريح علىٰ قداسة القرآن الكريم ذلك الكتاب العظيم الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ ٱلبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[1] ، وقد أجمعوا علىٰ أنّ القرآن المنزّل من السّماء ـ بواسطة الوحي جبرائيل عليه السلام ـ علىٰ نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، هو نفسه المحفوظ اليوم بين الدفتين بلا زيادة أو نقصان ، ولهم في إثبات صيانته من التحريف عشرات الكتب ، أثبتوا من خلالها ـ وبأقوى الأدلّة ـ أنّ جميع ما روي بخلاف هذه الحقيقة إمّا أن يكون موضوعاً ، أو مُؤولاً بما لا ينافي عدم التحريف.

(١) فصلت : ٤١ / ٤٢ .

صِوَرُ ٱلتّحرِيفِ فِي كُتُبِ ٱلجمهُورِ

ما تعلق بحروف القرآن .

ما تعلق بكلمات القرآن .

ما تعلق بالآيات .

ما تعلق بالسور .

ما تعلق بالقرآن الكريم كلّه .

ما تعلق بحروف القرآن الكريم

١ ـ حذف حرف واستبداله بكلمتين :

روى النسائي عن ابن عمر أنَّه قال : «فقال النبي ﷺ : يا أيُّها النبيّ إذا طلّقتم النساء فطلّقوهنَّ في قبل عدَّتهنَّ »[١] . بحذف اللام من (عدَّتهن) وزيادة: (في قبل)[٢].

٢ ـ ما روي عن ابن الزبير ، قال : (إنَّ صبياناً ههنا يقرأون سورة : ٢١ الأنبياء ـ آية ٩٥ (وحرم) وإنّما هي ﴿ وَحَرَامٌ ﴾ . ويقرأون سورة: ٦ الأنعام ـ آية ١٠٥ (دارست) وإنّما هي ﴿ دَرَسْتَ ﴾. ويقرأون سورة: ٨٨ الغاشية ـ آية ٤ ، وسورة: ١٠١ القارعة ـ آية ١١ (حمئه) وإنّما هي ﴿ حَامِيَةٌ ﴾[٣] . وفي النشر في القراءات العشر عدَّ هذا النوع من باب الزيادة والنقصان في القرآن الكريم بعدما مثّل له بقراءة : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِم ﴾ يس : ٣٥/٣٦ هكذا : (وما عملت أيديهم)[٤] .

٣ ـ ورد في الصحاح عن عمر أنَّه سمع هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول ﷺ ، وقال : «فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ »[٥] .

---

(١) سنن النسائي ٦ : ١٣٩ ـ كتاب الطلاق، باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله ﷻ أن تطلّق بها النساء.

(٢) راجع سورة الطلاق : ١/٦٥ .

(٣) المصاحف : ٨٣ .

(٤) النشر في القراءات العشر / ابن الجزري : ٢٨ .

(٥) صحيح البخاري ٦ : ٢٣٩ باب ـ من لم ير بأساً أن يقول · سوره البفرة وسورة كذا وكذا ، وسنن الترمذي ٤ : ٤٠١٤/٢٦٣ .

٤ ـ ما غيّره الحجاج بن يوسف الثقفي من حروف المصحف :

«روى السجستاني بسنده عن عوف بن أبي جميلة أنّ الحجاج بن يوسف غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفاً . قال : كانت في البقرة : ٢٥٩ (لم يتسن وانظر) بغير هاء ، فغيرها ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ بالهاء . وكانت في المائدة : ٤٨ (شريعة ومنهاجاً) ، فغيّرها ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾ . وكانت في يونس : ٢٢ (هو الذي ينشركم) ، فغيّره ﴿ يُسَيِّرُكُمْ ﴾ . وكانت في يوسف : ٤٥ (أنا آتيكم بتأويله) ، فغيّرها ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ ﴾ ، وكانت في المؤمنين : ٨٥ و ٨٧ و ٨٩ (سيقولون لله لله لله) ثلاثتهن . فجعل الاخيرين (الله الله)[1] . وكانت في الشعراء ، في قصة نوح : ١١٦ (من المخرجين) ، وفي قصة لوط : ١٦٧ (من المرجومين) ، فغيّر قصة نوح ﴿ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾ وقصة لوط ﴿ مِنَ الْمُخْرَجِينَ ﴾ . وكانت في الزخرف : ٣٢ (نحن قسمنا بينهم معايشهم) فغيّرها ﴿ مَعِيشَتَهُمْ ﴾ ، وكانت في الذين كفروا [محمد] (س١٥/٤٧) (من ماء غير ياسن) ، فغيّرها ﴿ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ . وكانت في الحديد: ٧ (فالذين آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير) فغيّرها (فأنفقوا) [وفي المصحف ﴿ وَأَنفَقُواْ ﴾]، وكانت في إذا الشمس كوّرت [التكوير]: ٢٤ (وما هو على الغيب بظنين) ، فغيّرها ﴿ بِضَنِينٍ ﴾ »[2] .

وناهيك عما في هذه الرواية التي جعلت للحجاج نصيباً في كتاب الله تعالىٰ ، ومعنىٰ هذا أنّ المسلمين اليوم يقرأون ما وضعه الحجاج لا ما أنزله الله تعالىٰ فيما تقدّم من كلمات ، فأيّ وقيعة أكبر من هذه في كتاب الله ﷻ ؟!!

---

(١) الظاهر هو العكس ؛ لأنّ ما غيّره الحجاج ـ علىٰ زعم عوف بن أبي جميلة ـ هو المطابق للمصحف الشريف اليوم ، إلّا في الآيات المتقدّمة من سورة المؤمنين فإنّ ما كانت عليه هو الموجود في المصحف ، وما جعلت عليه هو المحرّف ، مع أنّ مراد الراوي خلافه ، فلاحظ .

(٢) المصاحف . ٥٩ .

ما تعلق بكلمات القرآن الكريم

أولاً ـ الحذف :

حذف كلمة واحدة :

٥ ـ قرأ أهل المدينة في مصحفهم قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ الحديد : ٥٧/٢٤ هكذا : (فإنَّ الله الغني الحميد) ، بحذف كلمة (هو)[1] .

٦ ـ عن ابن مسعود ، قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِّي ﴾ الزمر : ٣٩/٦٤، هكذا : (أفغير الله تأمروني) ، بحذف كلمة (قل)[2] .

حذف كلمة وزيادة حرف :

٧ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وتزوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ البقرة : ٢/١٩٧ ، هكذا : (وتزوَّدوا وخير الزاد التقوىٰ)[3] .

حذف كلمة واستبدالها بأُخرىٰ :

٨ ـ عن يزيد بن معاوية ـ ولعلّه النخعي الكوفي ـ حكى اختلاف الصحابة في

---

(١) المصاحف : ٥٠ ، والنشر في القراءات العشر ٢ : ٣٨٤ وعدها من باب الزيادة والنقصان .

(٢) المصاحف : ٧٩ .

(٣) المصاحف : ٦٤ .

الآية ١٩٦ من سورة البقرة ، فقرأ بعضهم : ﴿ وَأَتِمُّواْ الحَجَّ وَٱلعُمْرَةَ للهِ ﴾ كما في المصحف ، وقرأ بعضهم : (وأتمّوا الحج والعمرة للبيت) حتّى غضب لذلك حذيفة واحمرّت عيناه[١] .

٩ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللهِ ٱلإِسْلَامُ ﴾ آل عمران : ١٩/٣ ، هكذا : (إنَّ الدين عند الله الحنفية)[٢] .

١٠ ـ وعنه أيضاً قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ الصافات : ١٢٣/٣٧ ، وقوله ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ الصافات : ١٣٠/٣٧ هكذا : (وإنَّ إدريس لمن المرسلين) و : (سلام علىٰ إدراسين)[٣] .

١١ ـ وعنه أيضاً قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا ﴾ البقرة ٢ : ٦١ ، هكذا : (من بقلها وقثّائها وثومها)[٤] ، بقلب الفوم إلىٰ ثوم !!

١٢ ـ عن حامية بن الرباب ، عن سلمان قال : قرأت على النبي ﷺ : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً ﴾ المائدة : ٨٢/٥ ، قال ﷺ فاقرأ : (ذلك بأنَّ منهم صدّيقين ورهباناً)[٥] !!

١٣ ـ عن ابن إدريس أنّه سمع الأعمش يقرأ قوله تعالىٰ : ﴿ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ ﴾ الأنعام : ٦ / ١٣٨ ، هكذا : (أنعام وحرث حرج) . قال ابن سعيد القريشي: حرج وحجر سواء[٦] .

---

(١) المصاحف : ١٨.
(٢) المصاحف : ٧٠.
(٣) المصاحف : ٧٩.
(٤) المصاحف : ٦٥.
(٥) المصاحف : ١١٥.
(٦) المصاحف : ١٠٢.

١٤ ـ عن خرشة بن الحر قال : «رأىٰ معي عمر بن الخطاب لوحاً مكتوباً فيه : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٦٢/٩] فقال : من أملىٰ عليك هذا ؟ قلت : أُبي بن كعب . قال إنَّ أُبيّاً أقرؤنا للمنسوخ ، اقرأها : فامضوا إلىٰ ذكر الله»[١] .

وطبقاً لهذه الرواية يكون عثمان قد أثبت المنسوخ وترك الناسخ أخذاً بقراءة أُبيّ! فأيّ اتّهام لابن عفان أكبر من هذا ؟!

١٥ ـ عن عبد الله بن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ النساء ٤/٤٠ ، هكذا : (إنَّ الله لا يظلم مثقال نملة)[٢] ، بقلب الذرة إلىٰ نملة .

حذف كلمة واستبدالها بحرف وزيادة أُخرىٰ :

١٦ ـ ورد عند أهل السُنّة في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ ، سورة ص : ٣٨/٢٣ ، هكذا : (وهذا أخي له تسع وتسعون نعجة أُنثىٰ)[٣] .

١٧ ـ وعن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ البقرة ٢/٢١٤ ، هكذا : (فزلزلوا يقول حقيقة الرسول والذين آمنوا)[٤] .

حذف كلمة واستبدالها بأُخرى وتخطئة كاتب المصحف :

١٨ ـ أخرج الطبري في تفسيره عن ابن عباس أنّه كان يقرأ : (أفلم يتبيّن الذين

(١) الدر المنثور ٦ : ٢١٩ ، وانظر النشر في القراءات العشر ٢٩ .

(٢) المصاحف : ٥٤ .

(٣) النشر في القراءات العشر : ٢٨ .

(٤) المصاحف : ٦٧ .

آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) ، قيل له : إنّه في المصحف : ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ . . . ﴾ [الرعد : ١٣/٣١] . قال : أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس !! وقال ابن جريج : زعم ابن كثير وغيره ، أنّها في القراءة الأُولىٰ : (أفلم يتبيّن)(١) .

وقال ابن حجر : «هذا حديث رواه الطبري بإسناد صحيح كلّهم من رجال البخاري»(٢) . وقد حلف الزمخشري بالله تعالىٰ علىٰ كذب هذا الأثر فقال : «وقيل : إنّما كتبه الكاتب وهو ناعس مستوى السينات . وهذا ونحوه مما لا يصدّق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ! وكيف يخفىٰ مثل هذا حتّىٰ يبقىٰ ثابتاً بين دفتي الإمام ، وكان متقلّباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله المهيمنين عليه ، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه ، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع ، والقاعدة التي عليها البناء ، هذه والله فرية ما فيها مرية»(٣) .

حذف كلمتين وزيادة واحدة :

١٩ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ الحجرات : ٤٩/١٣ هكذا : (لتعارفوا وخياركم عند الله أتقاكم)(٤) .

٢٠ ـ رووا عن عليٍّ عليه السلام قراءة ما لم يعرف من طرق الشيعة ، في قوله تعالىٰ : ﴿ آمَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة ٢/٢٨٥ ، هكذا : (آمن الرسول بما أُنزل إليه وآمن المؤمنون)(٥) .

---

(١) جامع البيان : ١٣ : ١٠٤ .

(٢) فتح الباري ٨ : ٢٨٢ .

(٣) الكشاف/الزمخشري ٢ : ٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(٤) المصاحف : ٨١ .

(٥) المصاحف : ٦٣ .

حذف كلمتين وتحريف واحدة :

٢١ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ المائدة : ١١٥/٥، هكذا : (قال سأنزلها عليكم)[1] .

حذف كلمتين واستبدالهما باثنتين :

٢٢ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وأَتِمُّواْ ٱلحَجَّ وٱلعُمْرَةَ للهِ ﴾ البقرة : ١٩٦/٢ ، هكذا : (وأقيموا الحج والعمرة للبيت)[2] .

حذف كلمتين وتحريف اثنتين :

٢٣ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَـلَمنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرحَمْنَا ﴾ الأعراف : ٢٣/٧ ، هكذا : (قالوا ربنا إلّا تغفر لنا وترحمنا)[3] .

حذف كلمتين واستبدالهما بثلاث :

٢٤ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ آل عمران : ٧/٣ ، هكذا : (وإنَّ حقيقة تأويله إلّا عند الله)[4] .

٢٥ ـ وعنه أيضاً قال : «أقرأني رسول الله ﷺ : إنّي أنا الرزاق ذو القوّة المتين»[5] . وفي المصحف : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلقُوَّةِ ٱلمَتِينُ ﴾ الذاريات: ٥٨/٥١ .

---

(١) المصاحف : ٧١.

(٢) المصاحف : ٦٦.

(٣) المصاحف : ٧٢.

(٤) المصاحف : ٦٩.

(٥) مسند أحمد ١ : ٣٩٤ ، وسنن الترمذي ٢٦٢٠٤/٤٠١٠ ، قال : هذا حديث حسن صحيح !!

حذف ثلاث كلمات واستبدالها بثلاث :

٢٦ ـ عن جرير قال : سألت منصوراً عن قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها ﴾ البقرة : ١٤٨/٢ ، فقال: نحن نقرأ : (ولكلّ جعلنا قبلة يرضونها)[١] .

حذف ثلاث كلمات وتحريف ثلاث :

٢٧ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعمَلُونَ عَمَلاً دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُم حَافِظِينَ ﴾ الأنبياء : ٨٢/٢١ ، هكذا : (ومن الشياطين من يغوص له ويعمل وكنّا له حافظين)[٢] .

حذف ثلاث كلمات وزيادة واحدة وتحريف أُخرىٰ :

٢٨ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَّامُ ٱلغُيُوبِ ﴾ سبأ : ٤٨/٣٤ ، هكذا : (تقذف بالحق وهو علّام الغيوب)[٣] .

حذف أربع كلمات :

٢٩ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ هود: ٨١/١١، هكذا: (فأسرِ بأهلكَ بقطع من الليل إلّا امرأتك)[٤] .

حذف أربع كلمات وتحريف واحدة :

٣٠ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ

---

(١) المصاحف : ٦٦.

(٢) المصاحف : ٧٥.

(٣) المصاحف : ٧٨.

(٤) و (٥) المصاحف : ٧٣.

عَلَيْكُمْ﴾ هود : ٢٨/١١ هكذا : (من ربّي وعمّيت عليكم)[١] .

٣١ ـ وعن ابن عباس قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ آل عمران : ٧/٣ ، هكذا : (وما يعلم تأويله ويقول الراسخون آمنا به)[٢] .

حذف خمس كلمات وتحريف واحدة وزيادة أُخرىٰ :

٣٢ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ آل عمران : ٣٩/٣ ، هكذا (وناداه الملائكة يا زكريا أنّ الله)[٣] .

حذف سبع كلمات مع التقديم والتأخير :

٣٣ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيرٍ لَّكُم يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ ﴾ التوبة : ٦١/٩ ، هكذا: (أُذنُ خير ورحمة لكم)[٤] .

ثانياً : الزيادة :

زيادة كلمة واحدة :

٣٤ ـ عن ابن عباس ، قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أنزل جبرئيل بالوحي ، وكان ممّا يحـرّك به لسانه وشفتيه ، فيشتدّ عليه ، وكان يعرف منه ، فأنـزل الله : ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتعجَلَ بِهِ (أخذه)﴾ »[٥] ، القيامة : ١٦/٧٥ .

---

(٢) المصاحف : ٨٦ ، والرواية مع الحذف والتحريف فيها تغيير للتركيب .

(٣) المصاحف : ٧٠ .

(٤) المصاحف : ٧٣ .

(٥) صحيح مسلم ١ : ١٤٧/٣٣٠ ـ كتاب الصلاة ، باب الاستماع إلى القراءة ، صحيح البخاري ٦ : ٢٤٠ ، باب الترتيل في القراءة .

٣٥ ـ ذكر السيوطي عن قوله تعالىٰ: ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ التوبة: ٩/١٠٠ بأنّ النابت في المصحف المكّي زيادة (من) في هذه الآية، هكذا: (تجري من تحتها الأنهار)[١].

٣٦ ـ في صحيح مسلم: «كان عبد الله بن أُبي [بن] سلول يقول لجارية له: اذهبي فابغينا شيئاً، فأنزل الله ﷺ: ﴿ وَلَا تُكرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَىٰ ٱلبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَغُواْ عَرَضَ ٱلحَيَاة ٱلدُّنْيَا وَمَن يُكرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ (لهنّ) غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور: ٢٤/٣٣]»[٢].

٣٧ ـ عن ابن عباس قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ النساء: ٤/١٦٠، هكذا: (طيبات كانت أُحلّت لهم)[٣].

٣٨ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنا ﴾ الفرقان: ٢٥/٦٠، هكذا: (أنسجد لما تأمرنا به)[٤].

٣٩ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ البقرة ٢/١٨٤، هكذا: (فمن كان منكم مريضاً أو علىٰ سفر فأفطر فعدّة من أيام أُخر)[٥].

زيادة كلمتين:

٤٠ ـ روي في صحيح مسلم عن إبراهيم عن علقمة قال: «قدمنا الشام فأتانا

---

(١) الإتقان في علوم القرآن / السيوطي ١: ٢٦٠.
(٢) صحيح مسلم ٨: ٢٤٤ ـ كتاب التفسير، باب في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُم عَلى ٱلبِغَاءِ﴾.
(٣) المصاحف: ٨٧.
(٤) المصاحف. ٧٦.
(٥) فواتح الرحموت / عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ـ بشرح مسلّم الثبوت في أُصول الفقه. لابن عبد الشكور ٢: ٧٣ ـ مطبوع بهامش المستصفىٰ من علم الأُصول للغزالي.

أبو الدرداء فقال : أفيكم أحد يقرأ علىٰ قراءة عبد الله ؟ فقلت : نعم أنا ، قال : فكيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ قال : سمعته يقرأ : (والليل إذ يغشىٰ والذكر والأُنثىٰ) قال : وأنا والله هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها ، ولكن هؤلاء يريدون أن أقرأ : ﴿ وَمَا خَلَقَ ﴾ فلا أُتابعهم » . ثم رواها من طريق قتيبة بن سعيد ، ومن طريق علي بن حجر السعدي ، وفيه : أنَّ علقمة قال : « لقيت أبا الدرداء فقال لي : ممَّن أنت ؟ قلت : من أهل العراق . قال : من أيّهم ؟ قلت : من أهل الكوفة . قال : هل تقرأ علىٰ قراءة عبد الله بن مسعود ؟ قال : قلت : نعم . قال : فأقرأ ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ . قال : فقرأت : (والليل إذا يغشىٰ والنهار إذا تجلّىٰ والذكر والأُنثىٰ) . قال : فضحك ثم قال : هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها » . ثم روىٰ مثله من طريق محمد بن المثنىٰ أيضاً[1] .

والذي في المصحف : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ الليل : ٩٢/١ ـ ٣ وعلىٰ ما ورد في الصحاح فإنَّ عبد الله بن مسعود ، وأبا الدرداء ، وعلقمة يرون أنَّ ﴿ وَمَا خَلَقَ ﴾ ليس من المصحف .

ولعلَّ أغرب ما في الموضوع أن يدّعي المازري كما نقله عنه النووي بأنّه قال: « يجب أن يُعتقد في هذا الخبر وما في معناه أنَّ ذلك كان قرآناً ثم نُسخ »[2]!! وأيّ نسخ فيما قرأوه ؟ فهم لم يزيدوا على النصّ سوىٰ حرف (الواو) مع إنكار (وما خلق) . وهل يعني نسخ ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ بـ (والذكر والأُنثىٰ) إلّا هو بمثابة التعدبل في أصل الكلام الذي يجلّ عنه تعالىٰ ؟! ثم إنَّ أبا الدرداء كان يعلم

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ : ١٠٩ ـ ١١٠ باب ما يتعلق بالقراءات ، وانظر صحيح البخاري ٤ : ٢١٥ ، باب مناقب عمار وحذيفة ، باب والنهار إذا تجلّىٰ من كتاب تفسير القرآن . وسنن الترمذي ٤ : ٤٠٠٩/٢٦١ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ : ١٠٩ ، باب ما يتعلّق بالقراءات .

بقراءة (وما خلق) حتىٰ قال: (ولكن هؤلاء يريدون أن أقرأ: وما خلق)! ولو كان هناك ما يسمّىٰ بنسخ التلاوة لحاول أن يتأكّد منه، ولا يقول: فلا أُتابعهم!!

٤١ ـ عن زيد، عن أبي يونس ـ مولىٰ عائشة ـ قال: «كتبت لعائشة مصحفاً فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتىٰ أُمليها عليك. قال: فأملتها عليَّ: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ وصلاةالعصر» البقرة: ٢٣٨/٢، وفي رواية أُخرىٰ قالت: (سمعتها من رسول الله ﷺ). ولقد كانت هذه الزيادة مكتوبة في مصحفها، ورویٰ ذلك أبو داود من سبعة طرق، وقد أخرج بعضها مسلم والترمذي، ثمّ نسبوا ذلك إلىٰ حفصة، وأُمّ سلمة، وابن عباس، والبرّاء بن عازب، وأُبي بن كعب في روايات وطرق كثيرة لا حاجة لذكرها[1].

أقول: لقد صرَّح إحسان إلهي ظهير بدلالة هذه الزيادة (وصلاة العصر) على التحريف في القرآن الكريم[2].

٤٢ ـ عن سعد بن أبي وقاص قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَو أُختٌ ﴾ النساء: ١٢/٤، هكذا: (وله أخ أو أخت من أمّ)[3].

٤٣ ـ عن ابن عباس قرأ قوله تعالىٰ ﴿ وَمَا أَرسَلنَا مِن قَبلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ الحج: ٥٢/٢٢ هكذا: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدّث)[4].

---

(١) المصاحف: ٨٧ و ٩٤ ـ ٩٨، وصحيح مسلم ١: ٤٣٨ / ٦٣٠ من كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٢) راجع الرواية الثانية من روايات شبهة التحريف في الكافي، حيث ادُّعىٰ هناك دلالتها على التحريف، مع أنّها لم ترو في الكافي كما رويت هنا، وقارن بين الموضعين ثمّ انظر إلىٰ تحدّيه السبعة أول هذا الفصل لنقف علىٰ تهافته.

(٣) النشر في القراءات العشر ١: ٢٨، الإتقان / السيوطي ١: ٢٦٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٢: ٧٩، الدر المنثور ٦: ٦٥، وفيه اتّهام للرسول ﷺ بقصة الغرانيق التي يعفّ القلم عن ذكرها.

٤٤ ـ عن الحسن البصري «إنَّه كان يقرأ : ﴿ وَإِن مِّنكُم إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ الورود الدخول» مريم : ٧١/١٩ ولا شكّ في أنَّ قوله : (الورود الدخول) تفسير منه لمعنى الورود ، ولكن المهم الذي يجب التنبيه عليه في المقام ، هو غلط الآخرين فيه فألحقوه بالقرآن كما نصّ علىٰ ذلك السيوطي نقلاً عن ابن الأنباري[1] . والسؤال الذي نترك إجابته (للصُّرحاء ومن ساندهم) هو : هل أنَّ مَن أَلْحَقَ (الورود الدخول) بالقرآن الكريم كان يعتقد بوقوع التحريف أم لا ؟!

٤٥ ـ عن سفيان بن زياد ، قال : «سمعت سعيد بن جبير في قوله تعالىٰ : ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلكِتَابَ (من قبلكم) ﴾ »[2] المائدة : ٥/٥ .

٤٦ ـ وعن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَد أَرسَلنَا نُوحاً إِلَىٰ قَومِهِ إِنّي لَكُم نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ هود : ٢٥/١١ ، هكذا : (ولقد أرسلنا نوحاً إلىٰ قومه فقال يا قوم إنّي لكم نذير مبين)[3] .

٤٧ ـ في صحيح مسلم «... فنزلت هذه السورة : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ و(قد) تَبَّ ﴾ [المسد : ١/١١١]، ثم قال: كذا قرأ الأعمش إلىٰ آخر السورة»[4] .

زيادة كلمتين وتحريف واحدة وحذف أُخرىٰ :

٤٨ ـ عن الربيع قال : إنَّ في قراءة أُبيّ (فصيام ثلاثة أيام متتابعات في كفارة اليمين)[5] وفي المصحف : ﴿ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيمَانِكُم ﴾ المائدة : ٨٩/٥.

---

(١) الإتقان ١ : ٢٦٦ .

(٢) المصاحف : ١٠٠ .

(٣) المصاحف : ٧٣ .

(٤) صحيح مسلم ١ : ٣٥٥/١٩٤ ـ كتاب الإيمان ، باب في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ ﴾ .

(٥) المصاحف : ٦٤ ، وفواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت ٢ : ٧٣ .

قال في مختصر المنتهىٰ : «العمل بالشاذ غير جائز مثل : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، واحتجَّ به أبو حنيفة ، لنا : ليس بقرآن ولا خبر يصح العمل به . فالخبر المقطوع بخطئه لا يعمل به ونقله قرآناً خطأ» وقال في شرحه : «لا يجوز العمل بالقراءات الشاذة مثل ما نقل في مصحف ابن مسعود : فصيام ثلاثة أيام متتابعات . إنَّه ليس بقرآن لعدم تواتره ، ولا خبر يصحّ العمل به»[1] إلّا ان ابا حنيفة ـ كما مرَّ ـ احتجَّ به وبنىٰ عليه وجوب التتابع في صوم اليمين .

زيادة ثلاث كلمات :

٤٩ ـ في صحيح مسلم : عن ابن عباس قال : «لمّا نزلت هذه الآية : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ (ورهطك منهم المخلصين) ﴾ ـ إلىٰ أن قال ـ فنزلت هذه السورة : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ (وقد) تَبَّ ﴾ كذا قرأ الأعمش إلىٰ آخر السورة»[2] ، وقال النووي في شرح حديث مسلم في باب قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ ﴾ الشعراء : ٢١٤/٢٤ : «إنَّ قوله : ورهطك منهم المخلصين كان قرآناً أُنزل ، ثمَّ نسخت تلاوته . ولم تقع هذه الزيادة في روايات البخاري»[3] .

وقوله : كان قرآناً أُنزل يحتاج إلىٰ دليل ، وهذا من أخبار الآحاد ، والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد اتفاقاً . وهذه الزيادة لم تثبت في المصحف ولا تواتر نقلها ، ويلزم علىٰ ثبوتها إشكال وهو أنّه كان يلزم عليه ألّا ينذر إلّا من آمن من عشيرته ، والنبي ﷺ دعا عشيرته كلّهم مؤمنهم وكافرهم ، وأنذررهم جميعاً ومن معهم ومن يأتي بعدهم ، ولم يثبت ذلك نقلاً ولا معنى[4] .

---

(١) شرح القاضي عضد الدين علىٰ مختصر المنتهىٰ لابن الحاجب ١ : ١١٢ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ١٩٤ ح ٣٥٥ ـ كتاب الايمان . وقد مرَّ قوله : (وقد تب) في حقل الزيادة برقم ٤٧ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٣ : ٨٢ ـ ٨٣ ، وسيأتي وقوعها في روايات البخاري ، فلاحظ .

(٤) أُنظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٣ : ١٤٣ في تفسير الآية ٢١٤ من سورة الشعراء .

وأمَّا إنكار هذه الزيادة في روايات البخاري فغير صحيح ، إذ رواها البخاري عن يوسف بن موسىٰ ، عن أبي أُسامة ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرّة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس علىٰ نحو ما مرَّ في صحيح مسلم[١] كما تبت عن عمرو بن مرّة أنّه كان يقرؤها كذلك[٢] .

٥٠ ـ وعن ابن عباس قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَّبِّكُمْ** ﴾ البقرة ٢ : ١٩٨ هكذا : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج)[٣] ، وفي كتاب المصاحف أنَّه قرأها هكذا : (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) كما نسبت هذه الزيادة إلى ابن الزبير أيضاً ، حيث رويت عنه بثلاثة طرق[٤] ، وبهذا يكونا قد أزادا على المصحف ثلاث كلمات مع التقديم والتأخير والتبديل .

٥١ ـ عن ابن عباس قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** ﴾ النساء: ٢٤/٤ هكذا: (فما استمتعتم به منهن إلىٰ أجل مسمّى فآتوهنّ أُجورهنّ)[٥] .

وقد صرّح إحسان إلهي ظهير بدلالة هذه الزيادة على التحريف كما مرَّ في الرواية الثامنة والخمسين من روايات الكافي ، وهذه الزيادة وإن كانت لا يُشكّ في كونها تفسيراً عند الشيعة إلّا أنَّها من القرآن المنزل المنسوخ بنسخ التلاوة عند غيرهم !!

---

(١) صحيح البخاري ٦ : ٢٢١ ـ كتاب التفسير ، باب ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ .

(٢) الدر المنثور ٦ : ٣٢٩ .

(٣) الإتقان ١ : ٢٦٥ .

(٤) المصاحف : ٨٤ و ٩٢ .

(٥) المصاحف : ٨٧ و ٨٨ و ٩١ و ٩٢ رواه من أربعة طرق ، والتفسير الكبير للرازي ١٠ : ٥١، والكشاف الزمخشري ١ : ٥١٩، والمستدرك على الصحيحين ٢ : ٣٥ .

٥٢ ـ عن عمر بن الخطاب أنَّه مرَّ بغلام وهو يقرأ في المصحف قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلنبِيُّ أَوْلَىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِم وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهاتُهُم ﴾ الأحزاب : ٦/٣٣ ، هكذا : (النبيّ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أُمهاتهم وهو أب لهم) فقال عمر : (يا غلام حكّها ، فقال : هذا مصحف أُبيّ بن كعب ! فذهب إليه فسأله . فقال له : إنّه كان يلهيني القرآن ، ويلهيك الصفق بالأسواق) قال السيد محسن الأمين ـ بعد نقله ما تقدَّم عن ابن عساكر ـ : «ورویٰ نحوه ابن الأثير الجزري في جامع الأُصول . وفي كنز العمال : رویٰ هذه الروايات أبو داود الطيالسي في سننه، والحاكم النيسابوري في مستدركه»[(١)] .

أقول : أخرج بعض هذه الروايات عبد الرزاق في المصنَّف ، والسيوطي في الدر المنثور مدَّعياً بأنَّ ابن عباس كان يقرأ بذلك أيضاً[(٢)] .

زيادة أربع كلمات :

٥٣ ـ عن ابن مسعود قال : «كنا نقرأ علىٰ عهد رسول الله ﷺ : ﴿ **يَا أَيُّها ٱلرَّسُولُ بَلِّغ مَا أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَّبِّكَ** (إنَّ عليّاً مولى المؤمنين) **وَإِن لَّم تَفْعَل فَما بَلَّغتَ رِسالَتَهُ وٱللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ** ﴾»[(٣)] .

أقول : هل كان ابن مسعود متعاطفاً مع الشيعة فأزاد على القرآن الكريم ما ليس منه ؛ لكي يوفّر للشيعة فرصة الاستدلال بالآيات المحرَّفة علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، كما مرَّ في ادّعاءات الشيخ محمد منظور نعماني ، والدكتور أحمد محمد جلي في الفصل الأوّل من هذا الباب ؟ أم أنَّ هذه الزيادة سُنّية خالصة ، كانت قرآناً متلواً فابتلعها عفريت من الجنّ اسمه (نسخ التلاوة) ؟!

---

(١) نقض الوشيعة : ٢٠٣ .

(٢) المصنف ١٠ : ١٨١ ، والدر المنثور ٥ : ١٣٨ .

(٣) الدر المنثور ٢ : ٢٩٨ ، أخرجه عن ابن مردويه .

إنَّ كون هذه الزيادة من الزيادات التوضيحية للآية لا ينبغي الشكّ فيه ، وإنما ذكرت في هذا الموضع للتذكير بما قيل عن نظائرها في روايات الكافي ، وهذا هو من ابسط ما يلزم صاحب (الشيعة والقرآن) ومن يسانده ويؤيده على الاعتراف بوجود من يقول ويروي التحريف من أهل السُنّة .

زيادة خمس كلمات مع التقديم والتأخير والتبديل :

٥٤ ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ لَيسَ عَلَيكُم جُنَاحٌ أَن تَبتَغُوا فَضلاً مِن رَّبِكُم ﴾ البقرة : ١٩٨/٢ هكذا : (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج فابتغوا حينئذٍ)[١] ، وقد تقدّم عن ابن عباس برقم / ٥٠ الاكتفاء بزيادة (في مواسم الحج) فقط !!

زيادة خمس كلمات وحذف ثلاث :

٥٥ ـ قرأ ابن الزبير قوله تعالىٰ : ﴿ وَلتَكُن مِنكُم أُمَّةٌ يَدعُونَ إِلى الخَيرِ وَيَأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَيَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحونَ ﴾ آل عمران : ١٠٤/٣ ، هكذا: (ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله علىٰ ما أصابهم)[٢] .

ثالثاً ـ تحريف الكلام بتبديل صورته :

تحريف كلمة واحدة :

٥٦ ـ عن الحكم قال : في قراءة ابن مسعود : (بل يداه بسطان)[٣] ، والصحيح :

---

(١) المصاحف : ٦٥.

(٢) المصاحف : ٩٣ ، والإتقان ١ : ٢٦٥ ، وفيه : قال عمر : فما أدري : أكانت قراءته أم فسر !!

(٣) المصاحف : ٦٤.

﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة : ٥/٦٤ .

تحريف كلمة وإضافة أُخرىٰ :

٥٧ ـ عن القاسم بن ربيعة قال : «قرأ سعيد بن المسيب : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة : ٢/١٠٦] فقال سعد بن أبي وقاص : ما أنزل القرآن على المسيب ولا على ابنه ، إنَّما هي : (ما ننسخ من آية أو ننساها يا محمد) ، وتصديق ذلك : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ * إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ . . ﴾ »[1] الأعلىٰ : ٨٧ / ٦ ـ ٧ .

تحريف كلمتين وتبديل كلمة بأُخرىٰ :

٥٨ ـ قرأ ابن مسعود الآية : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ الزخرف : ٤٣/٨٥ ، هكذا: (وإنَّه عليم للساعة)[2] .

تحريف كلمتين وحذف كلمة :

٥٩ ـ في مصحف ابن مسعود : (من بعد ما زاغت قلوب طائفة)[3] ، والصحيح: ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ ﴾ التوبة : ٩/١١٧ .

تحريف ثلاث كلمات وزيادة واحدة :

٦٠ـ عن ابن مسعود قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ الإسراء:١٧/٢٣، هكذا: (إمّا يبلغان عندك الكبر أمّا واحد وأمّا كلاهما)[4] .

---

(١) المصاحف : ١٠٧.

(٢) المصاحف : ٨٠.

(٣) المصاحف : ٧٣.

(٤) المصاحف : ٧٤.

تحريف ثلاث كلمات وحذف اثنتين وزيادة واحدة مع التقديم والتأخير :

٦١ ـ قرأ ابن مسعود الآية : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ الإسراء : ٤٤/١٧ ، هكذا : (سبّحت له الأرض وسبّحت له السماء)[١] .

تحريف خمس كلمات وزيادة واحدة :

٦٢ ـ قرأ ابن مسعود الآية : ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ الزمر : ٥٩/٣٩ ، هكذا : (بلىٰ قد جاءتكم الرسل بآياتي فكذّبتم بها واستكبرتم وكنتم من الكافرين)[٢] . ولازم هذه القراءة تحريف الضمائر كلّها في الآيات التي سبقت هذه الآية في المصحف الشريف من أمثال : ﴿ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّاخِرِينَ ﴾ و ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ و﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ الزمر: ٥٦/٣٩ ـ ٥٨ لأنَّ قوله تعالىٰ : ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ آيَاتِي . . . ﴾ هو جواب لمن يقول ذلك يوم القيامة .

تحريف خمس كلمات وزيادة واحدة مع التقديم والتأخير :

٦٣ ـ قرأ ابن مسعود : (من تعمل منكم من الصالحات وتقنت لله ورسوله)[٣] ، والصحيح : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾الأحزاب: ٣١/٣٣ .

رابعاً : التقديم والتأخير (تغيير التركيب) :

٦٤ ـ عن أبي بكر قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ ق : ١٩/٥٠ ، هكذا : (وجاءت سكرة الحق بالموت)[٤] ولا شكّ أنَّ هذه القراءة تمسّ

---

(١) المصاحف : ٧٤ .

(٢) المصاحف : ٧٩ .

(٣) المصاحف : ٧٨ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٧ .

معنى الآية ، ومن ثمّ تؤثّر في بلاغة القرآن الكريم الذي اختيرت كلّ كلمة فيه في موضعها المناسب من لدن حكيم خبير .

٦٥ ـ عن أبي نوفل بن أبي عقرب ، عن ابن عباس أنَّه قرأ قوله تعالىٰ : ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ النصر : ١/١١١ ، هكذا : (إذا جاء فتح الله والنصر)[١] .

٦٦ ـ عن ابن مسعود أنَّه كان يقرأ الآية : ﴿وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ﴾ آل عمران : ٤٣/٣ هكذا : (واركعي واسجدي في الساجدين)[٢] وقد انظمّ في هذه القراءة التبديل والتغيير إلى جانب التقديم والتأخير ، ومثله ما سيأتي في القراءة التالية .

٦٧ ـ وعنه أيضاً في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ الإسراء: ١١٠/١٧ قرأه هكذا : (ولا تخافت بصوتك ولا تعال به)[٣] .

---

(١) المصاحف : ٩٢.

(٢) المصاحف : ٦٤.

(٣) المصاحف : ٦٧.

ما تعلّق بالآيات

أولاً ـ التبديل والتحريف :

٦٨ ـ عن سفيان بن عمرو أنَّه سمع ابن الزبير يقرأ : (في جنّات يتسائلون يا فلان ما سلكك في سقر)[1] . وفي المصحف : ﴿ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَآئَلُونَ * عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾ المدثر : ٧٤/٤٠ ـ ٤٢ ، وطبقاً لقراءة ابن الزبير تكون الآية الثانية قد بدّلت ، والثالثة قد حرّفت .

ثانياً ـ الزيادة :

زيادة آية على سورة العصر وحذف كلمتين منها :

٦٩ ـ عن ميمون بن مهران أنَّ ابن مسعود قرأ سورة العصر هكذا : (والعصر ، إنَّ الإنسان لفي خسر ، وإنَّه فيه إلىٰ آخر الدهر ، إلَّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر)[2] .

والسورة المباركة هي : ﴿ وَٱلْعَصرِ * إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَواْ بِالحَقِّ وَتَوَاصَواْ بِالصَّبْرِ ﴾ .

---

(١) المصاحف : ٩٣.

(٢) المصاحف : ٦٥.

وإذا كانت آية : (وإنّه فيه إلىٰ آخر الدهر) منسوخة التلاوة ، فماذا يقال عن : ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِالحَقِّ ﴾ ؟ فهل نسخت من مصحف ابن مسعود فقط أم ، ماذا ؟

زيادة آية (الصفوف الأُولىٰ) :

٧٠ ـ عن حميدة بنت أبي يونس ، قالت : «قرأ عليَّ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة : ﴿ إِنَّ ٱللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً (وعلى الذين يصلّون الصفوف الأُولىٰ) ﴾ [الأحزاب:٥٦/٣٣]، قالت : قبل أن يغيّر عثمان المصاحف»(١) وهذا يعني أنَّ آية الصفوف الأُولىٰ كانت تُقرأ في زمني أبي بكر وعمر ، وفترة من زمن عثمان ، إلىٰ أن جمع المصحف فأسقطها منه !! وقد أحسن صنعاً . علىٰ أنَّ القرآن الكريم قد حصر الصلاة على النبي ﷺ في صدر هذه الآية ثمّ أمر المؤمنين بالصلاة عليه ، ممّا يكشف عن أنَّ صاحب (الصفوف الأُولىٰ) كان مغفّلاً .

زيادة آية (ولو حميتم) :

٧١ ـ عن ابن إدريس الخولاني : «إنَّ أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق ، فقرأ فيها علىٰ عمر بن الخطاب هذه الآية : ﴿ إِذ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلجَاهِلِيَّةِ (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) ﴾ الفتح : ٢٦/٤٨ .

فقال عمر بن الخطاب : من أقرأكم هذه القراءة ؟ فقالوا : أُبَيّ بن كعب ، فدعاه ، فقال لهم عمر : اقرأوا ، فقرأوا : (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) ، فقال أُبيّ لعمر : نعم أنا أقرأتهم ، فقال عمر لزيد بن ثابت : اقرأ يا زيد ، فقرأ قراءة

(١) الإتقان ٣ : ٨٢ ، والدر المنثور ٥ : ٣٢٠ ، والمصاحف : ٩٥ بلفظ : الصفوف الأَوَّل .

العامة ، فقال عمر : اللهمّ لا أعرف إلّا هذا ، فقال أُبيّ : والله يا عمر إنَّك لتعلم أنّي كنت أحضر ويغيبون ، وأدنو ويحجبون ويصنع بي ما يصنع ، ووالله لئن أحببت لألزمنّ بيتي فلا أُحدّث أحداً ولا أُقرئ أحداً حتّىٰ أموت . فقال عمر : اللهمّ غفرانك . إنَّك لتعلم أنَّ الله قد جعل عندك علماً ، فعلِّم الناس ما علمت »[1] !!!

ولا أدري ما يعتذر به الدكتور أحمد محمد جلي عن آية : (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) ، فهل هي عنده من منسوخ التلاوة الذي لم يعلم به عمر ، ولم يعرفه من كان يحضر ويغيبون ، ويدنو ويحجبون ، ويصنع به ما يصنع ؟ أو كانت عنده من المصحف فحذفها عثمان ؟

وإذا كنا لم نُثبت بعدُ أنَّ أحداً من أهل السُنّة قال بأنَّ القرآن فيه زيادة أو نقصان بنظر الدكتور أحمد محمد جلي كما تقدَّم في تحدّيه المارِّ في (إنكار روايات التحريف في كتب أهل السُنّة) فنقول له :

لَقَدْ بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَىٰ وَتَسابَقَتْ عَلَيَّ (رواياتٌ) يَكَادُ يَخطِئُهَا العَدُّ

زيادة آية (فيصبح الفساق) :

٧٢ ـ قرأ ابن الزبير : (فيصبح الفسّاق علىٰ ما أسرفوا في أنفسهم نادمين)[2] وهذه الآية ما انزل الله بها من سلطان .

زيادة آية (إنّ علينا أن نجمعه) :

٧٣ ـ عن ابن عباس قال : «كان رسول الله ﷺ ـ إلىٰ أن قال ـ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * (أخذه) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * (إنَّ علينا أن

(١) تاريخ دمشق / ابن عساكر ٢ : ٢٢٨ ـ في ترجمة أُبيّ بن كعب ، وانظر الدر المنثور ٦ : ٧٩ .
(٢) المصاحف : ٨٢ .

نجمعه في صدرك وقرآنه فتقرأه)﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾»[(١)] القيامة:١٦/٧٥ ـ١٨.

والظاهر أنَّ دلالة قوله : (إنَّ علينا أن نجمعه ..) على التوضيح أقرب منه إلى التحريف ، وإنّما ذكرناه هنا للتذكير بما ادُّعي على نظائره في روايات الكافي .

ثالثاً ـ دعوى ضياع الآيات :

ضياع آية لقتل من يحفظها :

٧٤ ـ أخرج ابن أبي داود من طريق الحسن ، «إنَّ عمر سأل عن آية من كتاب الله ، فقيل : كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة ، فقال: إنّا لله ! وأمر بجمع القرآن »[(٢)] . ولا ندري ما هي الآية ؟ ومن هو المسؤول ؟ ومن هو المقتول ؟ ولِمَ لَمْ يحفظها غيره من آلاف الصحابة . إنّها صدفة عجيبة جمعت بين هذه الأطراف المجهولة !!

ضياع آية (أنْ لا ترغبوا عن آبائكم) :

٧٥ ـ روى البخاري بسنده عن ابن عباس ، عن عمر في حديث طويل جاء فيه: « ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله : أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، أو إنَّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم »[(٣)] .

---

(١) صحيح مسلم ١ : ٣٣٠/١٤٧ ـ ١٤٨ ـ كتاب الصلاة ، باب الاستماع إلى القراءة ، وقد تقدَّم صدر الرواية تحت عنوان : زيادة كلمة واحدة ـ برقم / ٣٤ ، وأُعيدت هنا لضرورة بيان صور التحريف .

(٢) منتخب كنز العمال / المتقي الهندي ـ مطبوع بهامش مسند أحمد ٢ :٤٥ ، والمصاحف : ١٦ ، والإتقان ١ : ٢٠٤ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ٣٠٠ ـ ٣٠٤/٢٥ ـ كتاب المحاربين ، باب رجم الحبلىٰ في الزنا ، والإتقان ٣ : ٨٣ـ ٨٤ ، وفواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت ٢ : ٧٣ حكاه عن عبد الرزاق وأحمد وابن حبان عن عمر ، وقال : في رواية الطبراني عنه قال لزيد : أكذلك يا زيد ؟ قال : نعم .

ولكن بمراجعة صحيح مسلم يتبيّن أنَّ ما حسبه عمر قرآناً هو من جملة أحاديث أبي هريرة ، فقد روىٰ بسنده عن عراك بن مالك قال إنّه سمع أبا هريرة يقول: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر) ثم أكَّده بروايات أُخرىٰ بهذا المعنىٰ(١) .

ضياع آية (الولد للفراش) :

٧٦ ـ عن عميرة بن فروة ، إنَّ عمر بن الخطاب قال لأُبيّ «.. أوليس كنّا نقرأ (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فيما فقدنا من كتاب الله»(٢) ؟

ولكن بمراجعة صحيح البخاري نجد ذلك حديثاً لا آية ، فقد روىٰ بسنده عن أبي هريرة قال : «قال النبي ﷺ : **الولد للفراش وللعاهر الحجر**»(٣) .

ضياع آية الرضاع :

٧٧ ـ في الصحاح وغيرها ، عن عائشة أنّها قالت : «كان فيما أُنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يُحَرِّمْنَ ، ثم نُسخن بخمسٍ معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن»(٤) . وقد اعتبروا (العشر رضعات) من منسوخ التلاوة

(١) صحيح مسلم ١ : ٨٠/١١٣ ـ كتاب الإيمان ، باب بيان حال من رغب عن أبيه وهو يعلم

(٢) المصنّف لعبدالرزاق ٩ : ٥٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٦ : ٥٦٤ ، والدر المنثور ١ : ١٦ ، وفي فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت ٢ : ٧٣ ، فقال أُبيّ : بلىٰ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ٢٥٠ من كتاب المحاربين .

(٤) صحيح مسلم ٢ : ١٠٧٥ / ١٤٥٢ ـ كتاب الرضاع ، باب التحريم لخمس رضعات ، وسنن أبي داود ٢ : ٥٥١ / ٢٠٦٢ ـ كتاب النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات . وسنن النسائي ٦ : ١٠٠ ـ كتاب النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاع ، وسنن ابن ماجة ١ : ٦٢٥ / ١٩٤٢ ، باب لا تحرم المصّة ولا المصتان ، وسنن الدارمي ٢ : ٨٠ / ٢٢٥٨ ـ كتاب السنن ، وموطأ مالك ٢ : ٦٠٨ / ١٧ ـ كتاب الرضاع ، وصحيح الترمذي ٣ : ٤٥٥ / ١١٥٠ ـ كتاب الرضاع ، والسنن الكبرىٰ / البيهقي ٧ : ٤٥٤ ، ورسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار / برهان الدين الجعبري : ٤٦٢ / ٤٦٧ .

والحكم ، و (الخمس رضعات) من منسوخ التلاوة دون الحكم[١] .

تبريرهم نسخ التلاوة :

وقد برّروا مثل هذا النسخ الذي لا نظير له ـ كما صرّح في الإتقان[٢] ؛ لأنَّ الناسخ والمنسوخ غير مَتْلُوَّين ـ بأُمور لا تنهض كدليل ، مع أنَّ عائشة لم تكن جاهلة باللغة حيث صرَّحت بأنَّ آية الرضاع كانت تقرأ بعد وفاة الرسول . ومن غير المعقول أن لا يعلم أحد بهذه الآية سوىٰ عائشة ، وهي تشي باتّهام الرسول ﷺ بأمر القرآن الكريم إذ كتم آية على الناس وأسرَّها لعائشة وحدها.

ثم ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلّا بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ نعم . برّروا مثل هذا التساؤل بقولهم : «ليظهر به مقدار طاعة هذه الأُمّة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظنّ من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلىٰ ذبح ولده بمنام ، والمنام أدنىٰ طرق الوحي»[٣] .

رد هذا التبرير :

الأول : أنَّ دليل من ينكر مثل هذا الظنّ ولا يرتّب عليه أدنىٰ طاعة هو قوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلحَقِّ شَيْئاً ﴾[٤] ، وقوله تعالىٰ ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلحَقِّ شَيْئاً ﴾[٥] .

---

(١) البرهان / الزركشي ٢ : ٤٦ والإتقان ٣ : ٧٠ .
(٢) الإتقان ٣ : ٧٠ .
(٣) البرهان ٢ : ٤٤ .
(٤) النجم : ٥٣ / ٢٨ .
(٥) يونس : ١٠/٣٦ .

الثاني : أنَّ رؤيا الأنبياء صادقة كفلق الصبح بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي ٱلمَنَامِ أَنِّي أَذبَحُكَ فَانظُر مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ ٱفْعَل مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ ٱللهُ مِنَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾[1] . وقوله : ﴿ ٱفعَل مَا تُؤْمَرُ ﴾ هو الدليل علىٰ صدق هذه الرؤيا ، والتيقّن أنَّها وحي من الله تعالىٰ ، وعليه يـتَّضح بـطلان قياس المستدل ، فكأنَّه قال : إنَّ إسراع أهل نسخ التلاوة إلىٰ قبول ذلك النسـخ المظنون هو كإسراع خليل الرحمن إلىٰ قبول أمر الذبح النابت بطريق الوحي !

الثالث : أنَّ حكمة بقاء التلاوة عند نسخ الحكم هو لأجل ما يترتَّب علىٰ تلاوتها من ثواب ، ثم إنَّها تذكير بالنعمة ، لأنَّ النسخ تخفيف في حكم ما كـما صرَّح بـه الزركشي . أمَّا المسارعة إلى التصديق والإذعان علىٰ نحو الظن ، فإنَّه يفتح المجال أمام الوضّاعين في انتقائهم الأسانيد الصحيحة ليروِّجوا من خلالها نسـخ آيـات أُخرىٰ وأكاذيب على القرآن شتّىٰ .

الرابع : أنَّ سيرة علماء أهل السُنّة من مفسِّرين ومحدِّثين مخالفة لهذا التبرير ، إذ لو أخذوا به لكان يلزمهم القول بنزول (ولاية علي) عليه السلام بآية صريحة من السماء ، وإنَّه الأولىٰ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في خلافة المسلمين ، إذ وردت من طرقهم أحـاديث كثيرة تبيّن ذلك من قبيل ما رووه : ﴿ سَأَلَ سائِلٌ بعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِّلكَافِرِينَ (بولاية علي) لَيسَ لَهُ دَافِعٌ ﴾ وغيرها ممّا أشرنا إليه فيما تقدَّم ، ولكنَّهم لم يسارعوا إلىٰ إظهار الطاعة ـ ولو علىٰ نحو الظنّ ـ بأن تلك الولاية منسوخة التلاوة ثابتة الحكم بنص الغدير ، هذا في الوقت الذي يرىٰ فيه الشيعة أنَّ هذه الزيادات تفسيرية ، لا علاقة لها بنسخ التلاوة الذي لا يؤمنون به قطعاً ؛ لأنَّه من أقبح صور التحريف .

الخامس : أنَّ هذا القسم من النسخ لا يوجد فيه أثر متواتر ، ولم يدع أحد من

---

(١) الصافات : ١٠٢/٣٧ .

أهل السُنّة الذين يعتدُّ بكلامهم تواتر آية الرضاع عن النبي ﷺ ولا غيرها من الآيات المدَّعى نسخ تلاوتها . وكلّ الذي عندهم هو من أخبار الآحاد التي لا حجّة فيها ولا يعوّل عليها في مجال النسخ ، وبالتالي فإنَّ القول بنسخ التلاوة هو كالقول بنسخ القرآن بخبر الواحد .

السادس : لم يسارع فقهاء أهل السُنّة إلىٰ إظهار الطاعة والتسليم بآية الرضاع بقسميها (العشر رضعات) و (الخمس رضعات) مع نقلهم عن عائشة بأنَّها كانت تفتي بذلك وتأمر به .

وأقبح ما في العشر رضعات هو ما يُعرف عندهم برضاعة الكبير ، وإن كان ذا لحية ، وشهد بدراً !! كسالم حليف أبي حذيفة الذي أرضعته سهلة بنت سهيل لكي يصير ابنا لأبي حذيفة من الرضاعة ويذهب ما كان في نفس أبي حذيفة من دخول سالم عليها في مسرحية مضحكة أُسندت بطولتها إلىٰ أُمّ المؤمنين عائشة(١) !!!

قال في المغني : «فبذلك كانت عائشة تأخذ : تأمر بنات أخواتها وبنات إخوتها يرضعن من أحبّت عائشة أن يراها ويدخل عليها ، وإن كان كبيراً ، وأبت ذلك أُمّ سلمة وسائر أزواج رسول الله [ﷺ] أن يدخل عليهنَّ بتلك الرضاعة أحد من الناس حتىٰ يرضع في المهد»(٢) .

وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ عائشة كانت لا ترىٰ (العشر رضعات) منسوخة لا حكماً ولا تلاوة ، بينما يرين نساء النبي ﷺ أنَّها ليس من القرآن وإلّا لما امتنعن من الامتثال لما شرَّعه الله تعالىٰ . كما امتنع غيرهنَّ من الإفتاء بذلك .

قال في المغني : «لايثبت التحريم إلّا بثلاث رضعات وبه قال أبو ثور ، وأبو

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٠٧٥ / ١٤٥٢ ، كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات .
(٢) المغني / عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي ٩ : ١٩٩ .

عبيد ، وداود وابن المنذر لقول النبي ﷺ لا تحرم المصّة ولا المصّتان »[١] .

وقال في الشرح الكبير علىٰ متن المقنع : «ولا تنبت الحرمة بالرضاع إلّا بشرطين : أحدهما : أن يرتضع في الحولين ، فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم يثبت ، هذا قول أكثر أهل العلم ، روي نحو ذلك عن عمر ، وعليّ ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأزواج النبي ﷺ سوىٰ عائشة ، وإليه ذهب الشعبي ، وابن شبرمة ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو ثور ، ورواية عن مالك .. وكانت عائشة ترىٰ رضاعة الكبير تحرم» ثمّ ذكر قصة سهلة بنت سهيل ورضاعتها لسالم !! ثمّ نقل عن أبي حنيفة أنَّ اقصىٰ مدة يحرم الرضاع فيها ثلاثون شهراً[٢] .

وجاء في المدونة الكبرىٰ لمالك بن أنس : إنَّ المصّة والمصّتان تُحرِم ، وإذا كان في الحولين فمصّة واحدة تحرم ، وما كان بعد الحولين لا يحرم؛ لأنَّه اعتبره طعاماً يأكله ، وكان لا يرىٰ رضاع الكبير شيئاً . وقد روىٰ مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه عمر بن الخطاب أنَّه كان يفتي بخلاف ما تفتيه عائشة برضاعة الكبير[٣] .

ولو كانت آية الرضاع مسلّم ثبوتها لما أفتىٰ هؤلاء بخلاف ما افتت به عائشة ، نعم وافقها الشافعي بعدم نشر الحرمة بأقلّ من خمس رضعات مستدلاً بآية عائشة في الرضاعة[٤] .

---

(١) المغني ٩ : ١٩٤ .

(٢) الشرح الكبير علىٰ متن المقنع / عبد الرحمن بن قدامة المقدسي الحنبلي ٩ : ١٩٨ ـ مطبوع بذيل المغني .

(٣) المدونة الكبرىٰ / مالك بن أنس ٢ : ٤٠٥ و ٤٠٧ .

(٤) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٢ : ١٥٧ .

ومن كلّ ما تقدّم يظهر عدم تأييد فقهاء الصحابة لمضمون آية الرضاع ، والمبالغة في إنكارها من قِبل أزواج الرسول ﷺ ، كما لم يُفتِ بها نفر كثير من التابعين ، وخالفها أئمة المذاهب كمالك بن أنس ، وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، ولو ثبت لدى هؤلاء بقاء حكم الخمس رضعات لما تركوا كتاب الله تعالى وقالوا بالمصّة الواحدة أو المصّتين .

ضياع آية (الرجم) :

٧٨ ـ في صحيح البخاري بإسناده عن ابن عباس ، عن عمر بن الخطاب في حديث طويل جاء فيه : «فكان ممّا أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله ..»(١) .

وقال في موضع آخر من صحيح البخاري أيضاً : «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي»(٢) .

وقد رويت آية الرجم من طرق عدة عن : عمر بن الخطاب ، وأُبيّ بن كعب ، وخالة أبي أُمامة بن سهل ، وعائشة ، واختلفت ألفاظ هذه الآية بالحذف والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ، وإليك أهم نصوصها :

أ ـ (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله) .

ب ـ (إذا زنى النسيخ والشيخة فارجموهما البتّة نكالاً من الله) .

---

(١) صحيح البخاري ٨ : ٣٠٠ ـ ٢٥/٣٠٤ ـ كتاب المحاربين ، باب رجم الحبلى في الزنا .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ١٢٥ ـ كتاب الأحكام ، باب الشهادة تكون عند الحاكم . والإحكام في أُصول الأحكام/الآمدي ٣ : ١٣٩ .

جـ ـ (الشيخ والنسيخة فارجموهما البتّة).
د ـ (الشيخ والشيخ فارجموهما البتّة بما قضيا من اللذة).
هـ ـ (إنَّ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة)[1].

ونقل الزركشي ما في صحيح ابن حبّان، عن أُبيّ: إنَّ آية الرجم كانت في سورة الأحزاب، قال: وروي أنَّه يقال في سورة النور[2]، وروى ابن حزم، عن زيد بن ثابت قال: «قال رسول الله ﷺ: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة»[3] ثمّ روىٰ عن عمر بعد روايته عن زيد مباشرة أنَّه قال: (لمّا نزلت أتيت الرسول ﷺ فقلت: اكتبنيها)[4] وقد صرَّح ابن حزم أنَّ الرسول ﷺ لم يجبه إلىٰ ذلك[5].

وقال السيوطي ـ في حديثه عن كيفية جمع القرآن وكتابته ـ: «وإن عمر أتى بآية الرجم: فلم يكتبها ـ أي زيد ـ لأنّه كان وحده»[6] أي: لم يشهد مع عمر فرد من الصحابة علىٰ آية الرجم.

وممّا تقدَّم يستطيع الباحث أن يحكم باضطراب هذه الآية، فهي مختلفة الألفاظ، ولم تنسب إلىٰ سورة معيّنة، وتصريح زيد بن ثابت بأنَّها حديث لا آية، مع عدم إجابة الرسول ﷺ لعمر في كتابتها، وانفراد عمر بها.

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩: ٦٥ و ١٢: ٢٦١، مسند أحمد ٥: ١٨٣، سنن الدارمي ٢: ١٧٩، السنن الكبرى/البيهقي ٨: ٢١١، مستدرك الحاكم ٤: ٣٦٠، المحلّى/ابن حزم ١١: ٢٣٤ـ٢٣٦ مسألة ٢٢٠٤، تفسير القرآن العظيم/ابن كثير ٣: ٢٦١، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٨٩، الدر المنثور ٥: ١٨٠، البرهان/الزركشي ٢: ٣٨ و ٤١ـ٤٢، الإتقان ٣: ٨٣، فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت ٢: ٧٣، معالم التنزيل ١: ١٣٥/١٣٦.
(٢) البرهان ٢: ٤١ـ٤٢.
(٣) و (٤) المحلّىٰ ١١: ٢٣٥ مسألة ٢٢٠٤.
(٥) المحلّىٰ ١١: ٢٣٦ ـ المسألة السابقة.
(٦) الإتقان ١: ٢٠٦.

علىٰ أنَّ الزمخشري لمّا لم يجد في الخبر المروي عن عائشة «لقد نزلت آيه الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كانت في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها»[1] تأويلاً مقنعاً يبيّن من خلاله كيف استطاع هذا الداجن أن يبطل فرض الكتاب ويسقط حجّته بعد أن أكل ما في هذه الصحيفة من القرآن !! حاول التملّص من الخبر واتّهام الروافض في تلفيقه[2] !!!

ضياع آية (يجيء القاتل) :

٧٩ ـ عن ابن عباس أنّه قال : «سمعت نبيّكم ﷺ يقول : «يجيء القاتل ، والمقتول ـ يوم القيامة ـ متعلّق برأس صاحبه ، يقول : ربّ سل هذا لِمَ قتلني» والله لقد أنزلها الله ﷻ علىٰ نبيّكم ثمّ ما نسخها بعد ما أنزلها»[3] وهذا القسم علىٰ عدم النسخ لا يقبل نسخ التلاوة قطعاً.

رابعاً ـ دعوىٰ إسقاط عدد من الآيات :

إسقاط آية (أنْ جاهدوا) :

٨٠ ـ عن المِسوَر بن مخرمة قال : «قال عمر لعبدالرحمن بن عوف : ألم تجد فيما أنزل علينا (أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة) ؟ فإنّا لا نجدها ! قال : أُسقطت فيما أُسقط من القرآن»[4] .

---

(١) المحلّىٰ ١١ : ٢٣٥ ـ المسألة : ٢٢٠٤ قال : هذا حديث صحيح . وقد رواه الدميري في حياة الحيوان ١ : ٤٦٤ عن عائشة مصرِّحاً بوجوده في السنن الأربعة . وفي هامش الإيضاح للفضل بن شاذان ٢١١ وما بعدها تحقيق مطول عن جميع مصادر أهل السُنّة التي روت الخبر ودافعت عنه وصحّحته .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٤٨ .

(٣) سنن ابن ماجة ٢ : ٢٦٢١/٨٧٤ ـ كتاب الديات ، باب هل لقاتل مؤمن توبة ؟

(٤) الإتقان ٣ : ٨٤ .

إسقاط آية (ألا بلغوا عنا) :

٨١ ـ روى البخاري عن قتادة ، عن أنس في خبر إرسال النبي ﷺ سبعين من القرّاء إلىٰ قبائل رعل وذكوان وعصية وبني لحيان، قال البخاري : «قال قتادة : وحدَّثنا أنس أنَّهم قرأوا بهم قرآناً : (ألا بلّغوا عنّا قومنا بأنّا قد لقينا ربّنا فرضي عنّا وأرضانا) ثمّ رفع بعد ذلك»[١] .

أقول : لقد نصّ البخاري في هذا الخبر علىٰ أنَّ هؤلاء القرّاء حين بلغوا بئر معونة غدر الأعراب بهم وقتلوهم ، بمعنىٰ أنَّهم لم يتمكّنوا من أداء مهمّتهم التي أُرسلوا لأجلها . والسؤال هنا كيف علم أنس بهذه الآية التي قرؤوها ، ولم يصل أحد منهم إلى المدينة ليخبر أنس بذلك ؟! مع أنَّ الخبر موقوف علىٰ أنس ولم يرفعه إلى النبي ﷺ حتىٰ يقال مثلاً أنَّه إخبار عن الغيب ، وهل بعد هذا يكون خبر الواحد الموقوف علىٰ صحابي من القرآن ؟

والسؤال الآخر هو : كيف رُفِع ؟ هل كان مكتوباً ثمّ رُفِع من المصحف ، أو محفوظاً فرُفِع من القلوب ؟ والأحتمال الأول باطل لعدم النصّ عليه لا برواية سنّية ولا برواية شيعية ، والاحتمال الثاني كذلك لعدم رفعه من صدر أنس وغيره.

إسقاط آيتين لم تُكتبا في المصحف :

٨٢ ـ عن أبي سفيان الكلاعي أنَّ مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم : «أخبروني بآيتين في القرآن لم تُكتبا في المصحف ، فلم يخبروه ـ وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك ـ فقال مسلمة : (إنَّ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المفلحون . والذين آووهم ونصروهم وجادلوا

---

(١) صحيح البخاري ٤ : ١٦٧ / ذيل الحديث ٢٦١ ـ كتاب الجهاد والسير .

عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أُولئك لا نعلم نفس ما أُخفي لهم من قرّة أعين جزاءً بما كانوا يعملون) »[١] .

إسقاط ثلاثمائة وأربعة وخمسين آية :

٨٣ ـ عن يحيى بن آدم قال عن أسباع القرآن : السبع الأوّل (٥٤٧) آية ، والسبع الثاني (٥٩٠) آية ، والسبع الثالث (٦٥١) آية، والسبع الرابع (٩٥٣) آية ، والسبع الخامس (٨٦٨) آية ، والسبع السادس (٩٨٦) آية ، والسبع الآخِر (١٦٢٤) آية.

وقال في المصاحف بعد أن روىٰ ذلك عن يحيى بن آدم : «فجميع آي القرآن ستة آلاف ومائتا آية وتسع وعشرون، في الجملة نقصان ثلاثون آية خطأ في الحساب»[٢] .

والعدد ليس كما ذكره ، إذ حاصل مجموع الآيات في هذه الأسباع هو (٦٢١٩) آية ، ومع إضافة الثلاثين آية إلىٰ هذا العدد يكون الناتج (٦٢٤٩) آية، أمَّا العدد الذي ذكره فهو : (٦٢٥٩) آية ، فإنَّه يزيد علىٰ ما في الأسباع بعشر آيات ، وكلاهما لم ينطبقا مع الواقع ، حيث الموجود في المصحف الشريف ـ فيما أحصيته ـ هو : (٦٢٤٦) آية[٣] . ولا شك أنَّ هذا الفارق الضئيل له أثره لأنَّ المراد من هذا الإحصاء بحسب ما في الأسباع ليس هو العدد النسبي المقارب ، وإنَّما العدد المنطبق مع الواقع تماماً ، فكان من الضروري التنبيه عليه .

---

(١) الإتقان ٣ : ٨٤.

(٢) المصاحف : ١٣٤ .

(٣) تم الإحصاء بحسب ترقيم آيات كلّ سورة واعتمدنا نسخة القرآن الكريم طبع مجمع الملك فهد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة، عام ١٤١١هـ.

إلّا أنّ المروي في الإتقان يفوق هذا العدد بكثير ، قال : «وقد أخرج ابن الضريس من طريق عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن ابن عباس : جميع آي القرآن ستة آلاف وستمائة آية »[١] .

وهذا يعني إسقاط ثلاثمائة وأربعة وخمسين آية من المصحف الشريف ، ثمّ ذكر أعداداً سبعة أُخرىٰ عن الداني والديلمي ، وكلّها لا تنطبق مع الواقع أيضاً[٢] .

إسقاط آيات من سورة مجهولة :

٨٤ ـ عن عائشة قالت : «سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد ، فقال : « يرحمه الله ، لقد ذكّرني كذا وكذا آية ، أسقطتها من سورة كذا وكذا » »[٣] !!

خامساً ـ إنكار الآيات :

إنكار البسملة من الفاتحة :

٨٥ ـ عن قتادة ، عن أنس بن مالك ، قال : «صلّيت مع رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم »[٤] .

وعن ابن عبد الله بن مغفل بن يزيد بن عبد الله قال : «سمعني أبي وأنا أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال:أي بني ! إيّاك ، قال : وَلَمْ أَرَ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه حدثاً في الإسلام منه ، فإنّي قد صلّيت مع

---

(١) الإتقان ١ : ٢٣١ .

(٢) والظاهر من الروايه أنّه ليس المراد من العدد المذكور فيها هو العدد المطابق للواقع ، وإنّما سيقت لبيان العدد المقارب للواقع ، كما مرَّ في الرواية التاسعة من روايات شبهة التحريف في الكافي

(٣) صحيح البخاري ٦ : ٢٤٠ ـ باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة ، وسورة : كذا وكذا .

(٤) البيان في تفسير القرآن / السيد الخوئي : ٤٧٢ ، عن مسند أحمد ، وصحيح مسلم ، وسنن النسائي .

رسول الله ، ومع أبي بكر ، وعمر ، وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، فلا تقلها . إذا أنت قرأت فقل : الحمد لله ربّ العالمين »(١) .

وقال الرازي في تفسيره تحت عنوان : (المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة) ـ المسألة التاسعة : « .. وقال أبو حنيفة ـ عن البسملة ـ لبست آية من الفاتحة إلّا أنّها يُسرُّ بها في كلّ ركعة ولا يُجهر بها أيضاً ـ ثمّ قال ـ فنقول : الجهر بها سُنّة ، ويدلّ عليه وجوه وحجج ـ ثم ذكر جملة من الحجج ، وقال في الحجّة الخامسة منها ـ : وأمّا أنَّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر ، ومن اقتدىٰ في دينه بعليّ بن أبي طالب فقد اهتدىٰ ، والدليل عليه قوله ﷺ : «**اللهم أدر الحق مع عليّ حيث دار**» »(٢) .

كما ردَّ الرازي ما احتجّ به المخالف اعتماداً علىٰ ما رواه البخاري ومسلم بسندهما عن أنس ، عن رسول الله ﷺ بشأن البسملة من الفاتحة ، فقال في جواب روايتهما ما نصّه : « وراوي قولنا عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبو هريرة ... ولا شك أنَّ عليّاً وابن عباس وابن عمر كانوا أعلىٰ حالا في العلم والشرف وعلو الدرجة من أنس ـ إلىٰ أن قال ـ إنَّ الدلائل العقلية موافقة لنا ، وعمل عليّ بن أبي طالب عليه السلام معنا ، ومن اتخذ عليّاً إماماً لدينه فقد استمسك بالعروة الوثقىٰ في دينه ونفسه »(٣) .

وقال ابن عباس : «إنَّ الشيطان استرق من أهل القرآن أعظم آية في القرآن : بسم الله الرحمن الرحيم »(٤) .

---

(١) البيان في تفسير القرآن : ٤٧٣ ، عن مسند أحمد .

(٢) التفسير الكبير : ١ : ٢٠٣

(٣) التفسير الكبير ١ : ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

(٤) السنن الكبرى / البيهقي ٢ : ٥٠ ، واخرجه الماردبني في الجوهر النقي ، مطبوع بذيل سنن البيهقي ٢ : ٤٩ .

ما تعلق بالسُّوَر

أولاً ـ التبديل والتحريف :

تحريف أعظم سورة في القرآن الكريم (الفاتحة) :

٨٦ ـ نظراً لأهميّة هذه السورة المباركة التي سمّيت بالسبع المثاني ، والفاتحة ، وأُمّ القرآن ، وأُمّ الكتاب ، سنذكر ما ورد من قراءة آياتها في كتب الجمهور .

أ ـ قرأ إبراهيم بن أبي عبلة : (الحمدُ لله) ، وقرأ الحسن البصري : (الحمدِ لله) بكسر الدال .

ب ـ قرأ أبو عمرو : (الرحيم مّلك) بالإدغام ، وباقي القرّاء بالإظهار .

ج ـ قرأ أبو صالح السمان : (مالكَ يوم الدين) بفتح الكاف ، ومثله قراءة محمد بن السميفع اليماني بينما قرأها شريح بن يزيد الحضرمي : (ملكَ بوم الدين) بالنصب على النداء من غير ألف . كما نسبوا لعليٍّ عليه السلام أنّه قرأ : (مَلَكَ يومَ الدين) بفتح اللام والكاف ونصب يوم ، علىٰ اعتبار أنَّ (ملك) فعل ماض ، كما قرأ أبو هريرة : (مليك يوم الدين) بياء بين اللام والكاف . وعن أبي عمرو في رواية عبد الوارث بن سعيد التنوري أنّه قرأ (ملْكِ يوم الدين) بإسكان اللام والخفض ، وقرأها كذلك عمر بن عبد العزيز .

د ـ قرأ عمرو بن فابد الأسواري : (إيَاكَ نعبد وإيَاك نستعين) بتخفيف الباء في الموضعين !! والعياذ بالله من هذه القراءة لأنّ (إيَا) اسم لضوء الشمس وشعاعها ، قال في لسان العرب : «إيَا الشمس نورها وضوءها وحسنها»[1] .

وقرأ أبو السوار الغنوي : (هياك نعبد وهياك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة فيهما ، وقرأ الحسن وأبو مجلز وأبي المتوكل : (أياك نُعْبَدُ) بالبناء للمجهول !

هـ ـ قرأ يحيى بن وثاب التابعي : (نِستعين) بكسر النون .

و ـ قرأ الحسن البصري : (اهدنا صراطاً مستقيماً) بالتنوين من غير ألف ولام فيهما، وكذلك قرأ الضحّاك بن مزاحم التابعي المفسّر . كما نسبوا إلى الإمام الصادق عليه السلام أنّه قرأ : (اهدنا صراط المستقيم) باضافة (الصراط) إلى (المستقيم) من غير ألف ولام في (الصراط) بما لم نقف عليه في كتب الشيعة أجمع .

وقرأ ابن مسعود : (ارشدنا الصرط) في موضع : (اهدنا) . وقرأ ثابت بن أسلم البناني : (بصّرنا الصراط) في موضع : (اهدنا) . وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه قرأ : (الزراط) بزاي خالصة !

ز ـ قرأ علقمة ، والأسود بن زيد ، وعمر بن الخطاب ، وعبد الله بن الزبير : (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين) فأزادوا (مَنْ) في موضع (الذين). و (غير) في موضع (لا)[2] .

---

(١) لسان العرب ١٤ : ٦٣ ـ أيا .

(٢) جاء في هامش كتاب المصاحف التعليق التالي علىٰ هذه القراءة : «(وغير) في مصاحفنا (ولا)» ، ولكنه أشار بهامشه إلىٰ (غير) الأُولىٰ لا الأخيرة ، بمعنىٰ أنّ الآية في مصحفه هكذا : (صراط الذين أنعمت عليهم ولا المغضوب عليهم وغير الضالين)!!!

ح ـ قرأ حمزة : (عليهُم) بضم الهاء ، وقرأ ابن كثير والحلواني عن قالون ، عن نافع : (عليهمُ) بضم الميم . وبالجملة فإنَّ القراءات الواردة في (عليهم) كثيرة وأشهرها شذوذاً هي (عليهُمُ) ، (عليهُمي) ، (عليهِمي) ، (عليهُموا) .

ط ـ قرأ أيوب السختياني : (ولا الضَّألين) بهمزة مفتوحة في موضع الألف(١) .

ثانياً ـ الزيادة والنقصان :

تشويه سورة البيّنة بالزيادة والنقصان :

٨٧ ـ روى السيوطي في الدر المنثور عن أُبيّ بن كعب ، أنَّ النبي ﷺ قال له : « يا أُبيّ إنّي أُمرت أن أُقرئك سورة » ، ثم قرأ ﷺ لأُبيّ بن كعب سورة البيّنة .

وقبل بيان هذه السورة عند أُبيّ كما نصّ عليها السيوطي الشافعي (ت/ ٩١١ هـ) في تفسيره ـ الذي أخذه كلّه من تفاسير أهل السُنّة المتقدِّمة علىٰ عصره، وشحنه بالروايات المأثورة في التفسير ، حتىٰ عاد تفسيره من التفاسير بالأثر المحض حيث لم يختلط بغير المأثور كاللغة والعقل وما إلىٰ ذلك ـ سنذكر أولاً نص هذه السورة المباركة كما في المصحف الشريف ، ومن ثم نذكرها كما وردت عن أُبيّ في الدر المنثور، وعلى النحو الآتي :

ﻫ أقول : إنَّ ما ورد في هامش المصاحف محمول علىٰ سهو الكاتب أو غلط المطبعة قطعاً ، لأنَّ جميع المصاحف هي واحدة بين أهل القبلة من الشيعة والسُنّة وليس في أيّ منها أدنى اختلاف ، ولكن ليس بغريب لو كان هذا الكاتب شيعياً أن يكون عمله مسوغاً للطعن على الشيعة برمّتهم من قبل بعض الكتّاب والادّعاء بأنَّ في قرآنهم كذا وكذا ، وليس بغريب أيضاً أن تصوّر عبارته لكي تنشر بين الملأ الإسلامي للتشهير بالشيعة ، لأنّا وجدنا ـ مع الأسف ـ من أمثال ذلك ما يجعل هذا الأمر أمراً ميسوراً!!

(١) المصاحف : ٥٩ ، وما بعدها ، الإبانة عن معاني القراءات/ محمد القيسي : ٨٨ ـ ٩٦ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ١ : ٥٨ و ٧٠.

نصُّ سورة البيِّنة في القرآن الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ ٱللهِ يَتْلُواْ صُحُفاً مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ * وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ * وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ أُوْلَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ * جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ * ﴾ صدق الله العلي العظيم .

نص سورة البيّنة عند أُبي بن كعب كما في الدر المنثور :

«لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتىٰ تأتيهم البيّنة رسول من الله يتلوا صحفاً مطهّرة فيها كتب قيمة أي ذات اليهودية والنصرانية إن أقوم الحنيفية مسلمة غير مشركة ، ومن يعمل صالحاً فلن يكفره وما اختلف [تفرق] الذين أوتوا الكتاب إلّا من بعد ما جاءتهم البينة إنّ الذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله وفارقوا الكتاب لما جاءهم أُولئك عند الله شر البريّة ، ما كان الناس إلّا أُمّة واحدة ثم أرسل الله النبيين مبشّرين ومنذرين يأمرون الناس يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويعبدون الله وحده وأُولئك عند الله هم خير البريّة جزاؤهم عند ربّهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربّه» (١) .

(١) الدر المنثور ٨ : ٥٨٧ في تفسير سورة البينة .

وبعد ، ماذا يقول من نفى التحريف عن كتب أهل السُنّة ؟ وهل يبقىٰ كلام الشيخ محمد جواد مغنية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ادّعاءً باطلاً ، وبلا برهان في نظر الدكتور أحمد محمد جلي ؟ ألا يكفي كلّ ما تقدَّم من البراهين الدالة علىٰ صدق كلام الشيخ محمد جواد مغنية ، أم يبقىٰ كلامه بحاجة إلىٰ برهان جديد ؟! فإن كان كذلك !!! فإليك المزيد .

ثالثاً ـ دعوى ضياع بعض السُّوَرِ :

ضياع سُورة لم يُحفظ منها سوى (لو كان لابن آدم) :

٨٨ ـ عن أبي حرب بن الأسود ، عن أبيه قال : « بعث أبو موسى الأشعري إلىٰ قرّاء أهل البصرة ، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن ، فقال : أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم ، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم ، وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنّي حفظت منها : لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغىٰ وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب »(١) .

والظاهر أنَّ هذه الآية المتبقية لم تحفظ كما يجب لأنّها وردت بألفاظ أُخرىٰ وهي:

أ ـ عن أُبيّ بن كعب : « لو أنَّ لابن آدم وادياً من مال لسأل وادياً ثانياً ، ولا يملأ

ۍ ونلفت نظر القارئ الكريم إلىٰ أنَّ الآية الأخيرة من سورة البينة قد سقطت سهواً من تفسير الدر المنثور للسيوطي ٨: ٥٨٥ طبع دار الفكر بيروت ط ١٤٠٣/١هـ/١٩٨٣م ، بينما ذكرت السورة كاملة في نسخة الدر المنثور المطبوعة سنة ١٤٠٤هـ ـ منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم إيران ، المجلد السادس ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، والحمد لله علىٰ طبع الدر المنثور أولاً في بيروت وليس في النجف أو قم المشرّفتين ، وإلّا ...

(١) صحيح مسلم ٢ : ٧٢٦ / ١٠٥٠ ـ كتاب الزكاة ، والبرهان ٢ : ٤٣ .

جوف ابن آدم إلّا التراب»[١] .

ب ـ وعنه أيضاً : «لو أنَّ ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيته ، سأل وادياً ثانياً ، وإن سأل ثانياً فاعطيته سأل ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوب الله علىٰ من تاب ، وإنَّ ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ، ومن يعمل خيراً فلن يكفره»[٢] .

ج ـ عن أبي واقد الليثي : «إنّا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو أنَّ لابن آدم وادياً لأحب أن يكون إليه الثاني ، ولو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوب الله علىٰ من تاب»[٣] .

د ـ عن أبي موسى الأشعري : «إنَّ الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ، ولو أنَّ لابن آدم واديين من مال لتمنّىٰ وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوب الله علىٰ من تاب»[٤] .

وهذه السورة المجهولة التي تظمّ ما يقرب من (١٢٩) آية لأنّها في الطول كبراءة ـ أي التوبة ـ هي سورة البيّنة كما في رواية أُبيّ بن كعب ـ على نحو ما مرَّ برقم (٨٧) ـ قال : «قال لي رسول الله ﷺ : إنَّ الله أمرني أن أقرأ عليك ، فقرأ عليَّ ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ ٱللهِ يَتلُو صُحُفاً مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ * وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلكِتَابَ إِلَّا مِن بَعدِ مَا جَاءَتهُمُ ٱلبَيِّنَةُ﴾ [البينة : ٩٨/١ ـ ٤] إنَّ الدين عند الله الحنيفية غير المشركة

(١) الدر المنثور ٨ : ٥٨٦ .
(٢) الإتقان ٣ : ٨٣.
(٣) مسند أحمد ٥ : ١٣١ و ٦ : ٥٥ ، ومجمع الزوائد ٧ : ١٤٠ ، والمصنّف لعبدالرزاق ١٠ : ٤٣٦ .
(٤) الإتقان ٣ : ٨٣.

ولا اليهودية ولا النصرانية ، ومن يفعل خيراً فلن يكفره ، قال سعبه : ثم قرأ آيات بعدها ، ثم قرأ : لو كان لابن آدم وادٍ من مال لسأل وادياً ثانياً ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التراب قال : ثم ختم بما بقي من السورة ـ أي البيّنة ـ»[١] .

وبظهر من اختلاف الرواية عن أُبيّ في قراءة هـذه السـورة واخـتلاف الرواة الآخرين في قراءة جزئها الأخير مدى اضطرابها ممّا لا يصحّ التعامل معها بحيلة (نسخ التلاوة) .

كما يظهر من صحيح مسلم وغيره أنَّ ذلك لم يكن قرآناً بل هو من الأحاديث المروّية عن النبي ﷺ ، فقد روىٰ بسنده عن أبي عوانة قال : «قال رسول الله ﷺ : «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغىٰ وادياً ثالثاً ، ولا يملأُ جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوب الله علىٰ من تاب »»[٢] .

وبذيل الخبر عن أنس قال : «سمعت رسول الله ﷺ يقول ـ فلا أدري أشيء نزل أم شيء كان يقوله ـ بمثل حديث أبي عوانة »[٣] .

وفي خبر ثالث عن أنس عن النبي ﷺ أنَّه قال : «لوكان لابن آدم وادٍ من ذهب أحبّ أنَّ له وادياً آخر ، ولن يملأ فاه إلّا التراب ، والله يتوب علىٰ من تاب »[٤] .

وفي خبر رابع عن ابن جريج قال : «سمعت عطاء يقول : سمعت ابـن عـباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لو أنَّ لابن آدم ملءَ وادٍ مالاً لأحبّ أن يكون إليه مثله ، ولا يملأ نفس ابن آدم إلّا التراب والله يتوب علىٰ من تاب » . قال ابن عـباس : فـلا أدري

---

(١) الدر المنثور ٨ : ٥٨٦ .

(٢) صحيح مسلم ٢ : ١٠٤٨/٧٢٥ (١١٦) ـ كتاب الزكاة .

(٣) صحيح مسلم ٢ : ٧٢٥/ذيل الحديث السابق .

(٤) صحيح مسلم ٢ : ٧٢٥ / ١١٧ .

أمن القرآن هو أم لا ؟ »[١] .

وفي الدر المنثور : « وأخرج ابن الضريس عن ابن عباس قال : قلت يا أمير المؤمنين ـ أي عمر ـ : إنَّ أُبيّاً يزعم أنَّك تركت من آيات الله آية لم تكتبها ، فال : والله لأسألنّ أُبيّاً ، فإن أنكر لَتُكَذَّبُنَّ !! فلمّا صلّىٰ صلاة الغداة غدا علىٰ أُبيّ فأذن له وطرح له وسادة وقال : يزعم هذا أنّك تزعم أنّي تركت آية من كتاب الله لم أكتبها. فقال : إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لو أنَّ لابن آدم واديين من مال لابتغىٰ إليهما وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوب الله علىٰ من تاب » . فقال عمر : أفأكتبها ؟ قال: لا ، أنهاك . قال : فكأنَّ أُبيّاً شكّ أَقَولٌ من رسول الله ﷺ ، أو قرآن منزل »[٢] .

وبعد هذا كلّه ، فلا أدري كيف ساغ أن يقال : « وكان ذلك في القرآن ، ثم نسخ لفظه لا حكمه ، لكن فيه لفظ ذهب بدل لفظ مال »[٣] ؟!!

ضياع سورة لم يبق منها سوى البسملة :

٨٩ ـ عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيف قال : « إنَّ قوماً من الصحابة رضي الله عنهم قاموا ليلة ليقرأوا سورة فلم يذكروا منها إلّا بسم الله الرحمـٰن الرحيم ، فغدوا إلى النبيّ ﷺ فأخبروه ، فقال رسول الله ﷺ : « تلك سورة رفعت بتلاوتها وأحكامها » »[٤] !! وإذا كان هذا هو التبرير لنسخ التلاوة والحكم فمن حقّنا أن نسأل : مَن هم هؤلاء القوم؟ وما اسم هذه السورة ؟ ولمَ اتّفق الجميع علىٰ أن يختاروا قراءتها هي بالذات ؟ وما هي الحكمة وراء إنزالها ثمّ رفعها ؟

---

(١) صحيح مسلم ٢ : ٧٢٥ / ١١٨ .

(٢) الدر المنثور ٨ : ٥٨٧ .

(٣) جامع الشمل في حديث خاتم الرسل / محمد بن يوسف المقرئ ١ : ١٦١ / ٤٩٧ .

(٤) معالم التنزيل / البغوي ١ : ١٣٥ ـ ١٣٦ .

ضياع سورة لم يبق شيء منها :

٩٠ ـ قال السيوطى : «وأخرج الطبراني في الكبير ، عن ابن عمر ، قال : قرأ رجلان سورة أقرأهما رسول الله ﷺ ، فكانا يقرآن بها ، فقاما ذات ليلة يصلّيان ، فلم يقدرا منها علىٰ حرف : فأصبحا غاديين علىٰ رسول الله ﷺ ، فذكرا ذلك له ، فقال : إنّها ممّا نسخ ، فالهوا عنه»[1] والتساؤلات هنا كثيرة ، إلّا أنَّ أهمها : هل يجوز للرسول ﷺ أن يمنع أهل بيته عليهم السلام وأزواجه وسائر أصحابه من معرفة ما أنزله الله تعالىٰ ، فيخص به رجلين مجهولين ، مع أنَّ الله تعالىٰ أمره ﷺ أن يعلّمهم الكتاب والحكمة ؟!

ضياع سورة تشبه المسبحات :

٩١ ـ في الصحاح وغيرها عن أبي موسى الأشعري قال : «وكنّا نقرأ سورة نشبّهها بإحدى المسبّحات فأنسيتها ، غير أنّي حفظت منها : يا أيُّها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة»[2] .

ضياع سُورَتي القبائل العربية :

٩٢ ـ نص السورتين الضائعتين :

السورة الأُولىٰ : قال السيوطي : «وأخرج البخاري في تاريخه عن الحارث بن معاقب أنَّ النبي ﷺ قال في صلاة من الصلوات : بسم الله الرحمن الرحيم . غفّار غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله ، وشيء من جهينة ، وشيء من مزينة ، وعصية

---

(١) الإتقان ٣ : ٨٤.

(٢) صحيح مسلم ٢ : ٧٢٦/١٠٥٠ (١١٩) ـ كتاب الزكاة ، صحيح البخاري ٨ : ١١٥ ، ومسند أحمد ٣ : ١٢٢ و ٢٤٣ و ٢٧٢ ، ٤ : ٣٦٨ ، ٦ : ٥٥ ، سنن الدارمى ٢ : ٣١٩ ، مجمع الزوائد ١٠ : ٢٤٣ ، البرهان ٢ : ٤٣ ، الاتقان ٣ : ٨٣.

عصت الله ورسوله ، ورعل ، وذكوان . ما أنا قلته الله قاله »[(١)] .

السورة الثانية : « وأخرج ابن أبي شيبة ، ومسلم عن خفاف بن ايماء بن رخصة الغفاري قال: صلّىٰ بنا رسول الله الفجر ، فلما رفع رأسه من الركعة الآخرة، قال : لعن الله لحياناً، ورعلاً ، وذكوان ، وعصية عصت الله ورسوله ، أسلم سالمها الله ، وغفّار غفر الله لها ، ثمّ خرَّ ساجداً فلما قضى الصلاة أقبل على الناس بوجهه فقال : « أيّها الناس إنّي لست قلت هذا ، ولكن الله قاله » »[(٢)] .

رابعاً : التشكيك في عدد آيات السُّوَرِ

التشكيك في عدد آيات سورة التوبة :

٩٣ ـ عن حذيفة بن اليمان قال : «التي تسمّون سورة التوبة ، هي سورة العذاب، والله ما تركت أحداً إلّا نالت منه ، ولا تقرأون ممّا كنّا نقرأ إلّا ربعها »[(٣)] ، وعنه أيضاً : « ما تقرأون ربعها ! يعني براءة »[(٤)] .

وعن سعيد بن جبير قال «قلت لابن عباس : سورة التوبة ؟ قال : التوبة بل هي الفاضحة ، ما زالت تنزل فيهم حتّىٰ ظننا أن لن يبقىٰ منّا أحد إلّا ذكر فيها »[(٥)] . وهذا يدلّ علىٰ إيمان ابن عباس وحذيفة بأنَّ في سورة التوبة أسماء المنافقين لأنَّها نزلت بفضيحتهم .

التشكيك في عدد آيات سورة الأحزاب :

٩٤ ـ في المحلّىٰ : «عن ذر [وفي الإتقان : زر] بن حبيش ، قال : قال لي أُبيّ بن

---

(١) الدر المنثور ٨ : ٦٩٨.

(٢) الدر المنثور ٨ : ٦٩٨.

(٣) و (٤) الإتقان ٣ : ٨٤.

(٥) معالم التنزيل ٣ : ٣، والدر المنثور ٣ : ٢٠٨.

كعب: كم تقدّرون سورة الأحزاب ؟ قلت : أمّا ثلاثاً وسبعين آية ، أو أربعاً وسبعين آية . قال : إن كانت لتقارن سورة البقرة ، أو لهي أطول منها »[1] !! قال ابن حزم بعد ذلك : هذا إسناد صحيح لا مغمز فيه .

وعن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : «كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا ما هو الآن »[2] .

وإذا علمنا أنَّ في سورة البقرة : ٢٨٦ آية ، وفي سورة الأحزاب : ٧٣ آية ، سيكون مقدار ما أُسقط منها ـ في قول أُبيّ ـ هو ٢١٣ آية أو أكثر ؛ لأنّها مثلها أو أطول . أمّا مقداره في قول عائشة فهو : ١٢٧ آية ، بينما المروي عن ابن حبّان أنَّ سورة الأحزاب هي أقل ممّا عليه اليوم ، قال الزركشي : «وأخرج ابن حبان في صحيحه ، عن أُبيّ بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب توازي سورة النور ، فكان فيها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما »[3] .

وسورة النور هي : ٦٤ آية ، ولك أن تقدّر مقدار الساقط من سورة النور بالقياس إلى قول أُبي وعائشة المتقدمين ، وما زيد علىٰ سورة الاحزاب ، وهذا بطبيعته يدلّ على اضطراب الروايات وتهافتها ، ولكنها جعلت من منسوخ التلاوة !

التشكيك في عدد آيات سورة البينة :

٩٥ ـ قال الفضل بن شاذان : «ورويتم أنَّ سورة (لم يكن) مثل سورة البقرة قبل أن يضيع منها ما ضاع وإنّما بقي ما في أيدينا منها ثماني آيات أو تسع آيات .. فلئن كان الأمر علىٰ ما رويتم لقد ذهب عامّة كتاب الله ﷻ الذي أنزله علىٰ

(١) المحلّىٰ / ابن حزم ١١ : ٢٣٤ مسألة ٢٢٠٤ في حدِّ الحرِّ والحرّة المحصنين ، والإتقان ٣ : ٨٢ ، ومعالم التنزيل ١ : ١٣٦ ، وفواتح الرحموت ٢ : ٧٣ .
(٢) الدر المنثور ٥ : ١٨٠ ، والإتقان ٣ : ٨٢ .
(٣) البرهان ٢ : ٤١ ـ ٤٢ .

محمد ﷺ »[1].

وقد تقدَّم برقم (٨٨) عن صحيح مسلم وغيره أنَّ السورة التي فيها : (لو كان لابن آدم ..) هي في الطول والشدَّة كبراءة ، أي : ١٢٩ آية ، وقد أثبتنا أنَّ هذه السورة التي نسيها أبو موسى الأشعري هي سورة البيّنة ، فيكون مقدار الساقط منها ـ طبقاً لما حكاه الفضل بن شاذان عنهم هو : ٢٧٨ آية !! وعلىٰ ما في صحيح مسلم وغيره كما تقدَّم هو : ١٢١ آية !!

خامساً : دعوى اسقاط السُّوَرِ

إسقاط سورتي الخلع والحفد :

٩٦ ـ نص السورتين الساقطتين :

السورة الأُولىٰ : (بسم الله الرحمن الرحيم . اللّهمّ إنّا نستعينك ونستغفرك ، ونثني عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك) .

السورة الثانية : (بسم الله الرحمن الرحيم . اللّهمّ إيّاك نعبد ، ولك نصلّي ونسجد ، ولك نسعىٰ ونحفد ، ونرجو رحمتك ونخشىٰ عذابك ، إنَّ عذابك بالكفار ملحق) .

نصّ علىٰ ذلك السيوطي ، ورواه عن جمع من الصحابة وأكّد أنَّهما في مصحف أُبيّ ، وابن عباس ، وحجر بن عدي ، وكان عمر يقرأهما في صلاته وقنوته ، كما قال بهما أنس بن مالك وغيره[2] .

وفي البرهان للزركشي «ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنَّهما مكتوبتان في

---

(١) الإيضاح / الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري : ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

(٢) الدر المنثور ٨ . ٦٩٦.

المصاحف المنسوبة إلىٰ أُبيّ بن كعب»[١] وأكّد ذلك في الإتقان حيث ذكر أنَّ أُبيّاً قد كتبها في آخر مصحفه ، وذكر عن ابن سيرين أنّه قال : كتب أُبيّ بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين ، واللّهمّ إنّا نستعينك ، واللّهمّ إيّاك نعبد ، وتركهنّ ابن مسعود ، وكتب عثمان منهنّ الفاتحة والمعوذتين ، وهذا يدلّ علىٰ أنَّ عثمان هو الذي أسقطها من المصحف[٢] . وقد أحسن صنعاً .

والظاهر أنَّ هاتين السورتين لم تحفظا كما يجب مع أنَّهما من قصار السور !! فقد اختلفت نصوصهما فيما رووه ، إذ وردت : (وإليك نسعىٰ) في موضع (ولك نسعىٰ) . (ونثني عليك الخير ولا نكفرك) بزيادة لفظ (الخير) . (ونخشىٰ نقمتك) في موضع (عذابك) . ثم أزادوا علىٰ سورة الحفد : (اللّهمّ لا تنزع ما تعطي أو لا ينفع ذا الجد منك الجد ، سبحانك وغفرانك وحنانيك إله الحق)[٣] .

سادساً ـ إنكار بعض السُّوَرِ :

إنكار المعوذتين :

٩٧ ـ قال السيوطي : «وقال ابن حجر في شرح البخاري : قد صحَّ عن ابن مسعود إنكار ذلك ـ أي إنكار المعوذتين ـ فأخرج أحمد وابن حبّان عنه ، أنَّه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه . وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، والطبراني ، وابن مردويه من طريق الأعمش ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن ابن يزيد النخعي قال : كان عبد الله بن مسعود يحكّ المعوذتين من مصاحفه ، ويقول : إنَّهما ليستا من كتاب الله . وأخرج البزار والطبراني من وجه آخر عنه أنَّه

(١) البرهان ٢ : ٤٤ .

(٢) الإتقان ١ : ٢٢٦ .

(٣) الدر المنثور ٨ : ٦٩٧ ، ومجمع الزوائد ٧ : ١٥٧ ، والإتقان ١ : ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

كان يحكّ المعوذتين من المصحف ويقول : إنّما أمر النبي ﷺ أن يُتعوذ بهما ، وكان لا يقرأ بهما ـ قال أسانيده صحيحة »[١] انتهىٰ .

وقد برّر النووي عمل ابن مسعود فقال : «إنّه اعتقد أنّه لا يلزمه كَتْب كلّ القرآن وكتب ما سواهما وتركهما لشهرتهما عنده وعند الناس»[٢] ، ولو صحَّ مثل هذا التبرير لكان عليه أن يترك القرآن كلّه لأنّ ما من سورة فيه إلّا وقد عرفت واشتهرت بين الصحابة، فسورة الإخلاص مثلاً هل كانت أقل شهرة من المعوذتين؟! ثمّ إنّ هذا الكلام مردود لتصريح علماء أهل السُنّة أنفسهم بأنّه ترك المعوذتين والفاتحة ؛ لأنّهما في اعتقاده من غير القرآن الكريم .

إنكار سورة الفاتحة :

٩٨ ـ قال في شرح المواقف : «إنّ الصحابة اختلفوا في بعض القرآن ، حتّىٰ قال ابن مسعود بأنّ الفاتحة والمعوذتين ليست من القرآن مع أنّها أشهر سُوَرِهِ»[٣] . ونقل السيالكوتي في حاشيته على الشرح المذكور عما ورد في نهاية العقول للرازي قال: «قال الإمام في نهاية العقول : روي أنَّ ابن مسعود ﷺ كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وبقي علىٰ إنكاره في زمن أبي بكر وعمر وعثمان ، وهم لم يمنعوه ، ولا شكّ أنَّ الرواية علىٰ هذا الوجه ممّا لا يُلتفت إليها »[٤] .

أقول : اعترف العلماء بصحّة صدور الرواية عن ابن مسعود ، وما نُقل عن الرازي بأنّها موضوعة على ابن مسعود لا دليل عليه ، غاية ما هنالك أنّه رأىٰ أنَّ

---

(١) الإتقان : ١ : ٢٧١ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ : ١٠٩ .

(٣) شرح المواقف / الجرجاني ٨ : ٢٤٦ من المجلد الرابع .

(٤) حاشية السيالكوتي علىٰ شرح المواقف ٨ : ٢٥١ من المجلد الرابع .

موقف ابن مسعود هو من المشكل على الأصل المتّفق عليه وهو تواتر القرآن .

قال السيوطي : «إذا قلنا : إنَّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ، فإنكاره يوجب الكفر . وإن قلنا : لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان ، فيلزم أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل»(١) .

ثم نقل عن ابن حجر فقال : «قال ابن حجر : فقول من قال : إنَّه كُذِّبَ عليه . مردود ، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقبل ، بل الروايات صحيحة ـ قال السيوطي ـ قلت : وإسقاطه من مصحفه، أخرجه أبو عبيد بسند صحيح»(٢) .

ولا شكّ في أنَّ إنكار ابن مسعود للفاتحة والمعوذتين لا يمكن تأويله بنسخ التلاوة أو الإنساء أو ما شابه ذلك ، وهو بالتالي ادّعاء خطير في وقوع الزيادة في القرآن الكريم تجاهله الكثيرون ممّن كفَّروا الكليني واتَّهموه بتحريف القرآن الكريم.

علىٰ أنَّ هذه الروايات الموصوفة بالصحَّة لا أساس لها في عقيدة الشيعة الإمامية، وقد أشار لها الفضل بن شاذان المتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ ﵀ بأنَّها من باب الوقيعة في أصحاب رسول الله ﷺ(٣) .

---

(١) الإتقان ١ : ٢٧٢ .
(٢) الإتقان ١ : ٢٧٣ .
(٣) الإيضاح : ٢٢٩ .

ما تعلّق بالقرآن الكريم كلّه

دعوى ضياع أكثر القرآن الكريم :

٩٩ ـ جاء في الإتقان عن ابن عمر أنّه قال : «لا يقولنّ أحدكم : قد أخذت القرآن كلّه . وما يدريه ما كلّه ، قد ذهب منه قرآن كثير!! ولكن ليقل : قد أخذت منه ما ظهر»[١] .

كما روى ابن أبي داود وابن الأنباري ، عن ابن شهاب ، قال : «بلغنا أنّه كان أُنزل قرآن كثير ، فقتل علماؤه يوم اليمامة ، الذين كانوا قد وعوه ، ولم يُعلم بعدهم ، ولم يُكتب»[٢] .

حروف القرآن في عهد عمر :

١٠٠ ـ قال السيوطي : «وأخرج الطبراني عن عمر بن الخطاب مرفوعاً : (القرآن ألف ألف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكلّ حرف زوجة من الحور العين)»[٣] .

إلّا أنّ المنقول عن ابن مسعود هو : (٣٢٢٦٧٠) حرفاً .

ولابن عباس قولان : الأول : (٣٢٣٦٢١) حرفاً . والآخر: (٣٢٣٦٧٠) حرفاً.

---

(١) الإتقان ٣ : ٨١ ـ ٨٢.

(٢) منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ٢ : ٥٠ .

(٣) الإتقان ١ : ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

وعن مجاهد : (٣٢٠٦٢١) حرفاً .

وعن إبراهيم التمي : (٣٢٣٠١٥) حرفاً .

وعن عبد العزيز بن عبد الله : (٣٢١٢٠٠) حرفاً .

وقيل إنّه : (٣٢١٠٠٠) حرفاً [١] .

والمنقول عن أكثر القرّاء أنَّ عدد حروف القرآن هو : (٣٢٣٦٧١)[٢] ، وبطرح هذا العدد من مليون حرف يكون العدد الساقط هو (٦٧٦٣٢٩) حرفاً !! وهذا يعني أنَّ ما بأيدينا من القرآن الكريم أقلّ من ثلثه عما كان عليه في عهد عمر !!

وبعد .. فهذه مائة مثال من أمثلة التحريف في كتب أهل السُنّة ، لم نقشعر منها بدن أبي زهرة[٣] ذكرناها كجواب للتحدّي الذي أبته كتّاب أهل السنّة في معرض حديثهم عن روايات الكافي .

ولا يسعنا في خاتمة المطاف إلاّ أن نقول عن مزعومة التحريف في كتب المسلمين بما قاله الشيخ محمد جواد مغنية ﷺ ـ كما سبق في أول هذا الفصل ـ من أن القول بالتحريف قد قال به رجال من هنا وهناك وقد أنكر عليهم المحققون وشيوخ الإسلام من الفريقين وخرجوا بكلمة قاطعة خلاصتها : إنَّ ما بين الدفتين هو

---

(١) بستان العارفين / أبو الليث نصر بن محمد الفقيه السمرقندي الحنفي : ٤٥٧ ، الباب / ١٤٩ ـ في عدد حروف القرآن .

(٢) مصابيح الأنوار / السيد عبد الله شبّر ٢ : ٢٩٤ مع التصريح بأخذه عن أكثر القرّاء ، وهو المروي عن ابن عباس أيضاً كما في الإتقان ١ : ٢٣١ . ولكن مجموع حروف القرآن الكريم ـ بحسب آخر احصائية وقفت عليها قبل ثلاث أو اربع سنين وسجلتها في مذكراتي ولا اعلم مصدرها الآن ـ هو (٣٢١١٨٠) ومع التعامل مع هذا العدد يكون الساقط من الحروف هو (٦٧٨٨٢٠) !!

(٣) قال الشيخ أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية ٢ : ٧٢٠ عن روايات شبهة التحريف في الكافي بعد أن طعن الكليني في وثاقته وكفّره : « وإنّي أُشهد القارئ الكريم أنّي كنت أقرأ تلك الأقوال المنسوبة إلى ذلك الإمام الجليل وبدني يقشعر » .

القرآن المنزل دون زيادة أو نقصان .

وبما قاله الإمام الخوئي ﵀ : «إنّ حدىث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال ، لا يقول به إلّا من ضعف عقله ، أو من لم يتأمّل في أطرافه حق التأمل ، أو من ألجأه إليه حبّ القول به ، والحبّ يعمي ويصم ، وأمّا العاقل المنصف المتدبّر فلا يشكّ في بطلانه وخرافته»[1] .

وهذا هو الحق المبين الذي لا مرية فيه عند سائر المحققين وفحول العلماء شرقاً وغرباً حيث أقاموا علىٰ صيانة القرآن الكريم من التحريف الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي لا يرقىٰ إليها الشكّ مطلقاً ، علىٰ أنّ استقصاء أدلة العلماء وبراهينهم وأقوالهم لا يسعها صدر البحث ، بل ولا حاجة لنا بها بعد إجماع المسلمين بشتىٰ مذاهبهم وفرقهم علىٰ سلامة القرآن الكريم من كلّ شائبة نقص أو زيادة وما حديث التحريف ـ كما مرّ ـ إلّا حديث خرافة وخيال وكفىٰ بالله حافظاً لكتابه من كلّ باطل .

قال تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ ٱلْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[2] .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[3] .

والحمد لله تعالىٰ وحده والصلاة والسلام علىٰ محمّد عبده ورسوله وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ورحمة الله وبركاته .

---

(١) البيان في تفسير القرآن : ٢٧٨ .

(٢) فصلت : ٤١ / ٤١ـ٤٢ .

(٣) الحجر : ١٥ / ٩ .

خُلَاصَةُ ٱلبَحْثِ وَنَتائِجُهُ

لا يعني الدفاع عن الكافي ـ في هذه الدراسة ـ دفاعاً عن كتاب شعي ، بقدر ما يعنيه من نصرة المفاهيم والقضايا الإسلامية التي أثبتها القرآن الكريم وأكدتها السُنّة النبويّة المطهّرة ، وإذا كان الدفاع عن جانب منها عن كتاب الكافي وشخص مؤلفه فإنَّما هو لأجل إيقاف مَن يطلب الحق مِن أيّ طريق كان علىٰ حقيقة البحوث والدراسات التي استهدفت ذلك الكتاب ومؤلفه بطريقة تثير الشكّ في غاياتها وأهدافها ؛ ولهذا تبنّى البحث مناقشة أهم المسائل التي تدور عليها رحىٰ تلك الدراسات، فعالج منذالبدء ـ في البحوثالتمهيدية ـ أكثر المسائل خطورة وحسّاسية، وأوضحها أثراً في صياغة تاريخ الإسلام السياسي ، وتأثيراً في رسم منابع الفكر الإسلامي، وتحديداً لاتجاهات عقائد المسلمين وأحكامهم ؛ ألا وهي مسألة الإمامة والخلافة ، وذلك ابتداءً من تعريفها وانتهاءً بالوصية ومثبتاتها علىٰ نحو الإجمال .

وكان السبب في تقديم تلك البحوث هو لاتصالها الوثيق بسائر فصول البحث وأبوابه التي زخرت بمناقشة ما يزيد علىٰ خمسين طعن وشبهة ، أمّا هدفها فهو لتيسير نافذة يُطَلُّ من خلالها علىٰ كفتي ميزان ، وضعت بإحداهما جملة من أدلة الشيعة الإمامية علىٰ ما اختارته في هذه المسألة ، وفي الأُخرى الإشارات التي استهدفت أحاديث الكافي في ظهور الإمام المهدي عليه السلام ، مع إشاعة أنَّ مفهوم التقية ، والبداء ، وتحريف القرآن الكريم في كتاب الكافي هي من النتائج الحتمية التي

أفرزها افتقار الشيعة إلى الدليل علىٰ ما يقولون في مسألة الإمامة والخلافة ؛ لكي تكون هذه الأُمور من أدلتهم عليها !!

ومن هنا يتّضح دور البحوث التمهيدية في غلق منافذ التشكيك بهذه المسألة وتيسير سبل الوصول إلىٰ حقيقة تلك المفردات (المهدي ، التقية ، البداء ، التحريف) المبحوثة في هذا الكتاب بحثاً شاملاً يعتمد النقد والتحليل والمقارنة وذلك في أربعة أبواب ، وهي :

الباب الأوّل : «شبهات وأوهام حول ظهور المهدي عليه‌السلام»

حاول البحث حصر ما قيل عن هذه المسألة ـ سلباً أو إيجاباً ـ في أربعة فصول وهي :

الفصل الأوّل : «تحليل فكرة الاعتقاد بالمهدي عليه‌السلام ومحاولة تحجيمها»

اهتمّ البحث بتحليل المستشرقين لهذه الفكرة أوّلاً ، ثمَّ تحليل فئة من الكتّاب المسلمين ثانياً ، وذلك بهدف إيقاف القارئ الكريم علىٰ أُسلوب المحاكاة والتقليد الأعمىٰ ، وقد أوضح هذا الفصل كيف طعنت هذه الفئة إسلامها بالصميم من دون أن تشعر اقتداءً بالمستشرقين الذين حاول بعضهم تكذيب نبيّنا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بإرجاع أصل الفكرة إلىٰ أُصول يهودية تارة أو نصرانية أُخرىٰ مع حصر أسباب نشأتها بجهل المسلمين وتخلّفهم الشديد ، ومحاكاتهم لليهود والنصارىٰ ، زيادة علىٰ عوامل الضغط السياسي على الشيعة الإمامية وفقدان العدالة الاجتماعية ، وغيرها من الأسباب التي صوّرت هذه الفكرة وكأنّها أُسطورة حاك مفكرو الشيعة خيوطها الأُولىٰ !!

لقد أثبت البحث عالمية الاعتقاد بفكرة الظهور ، وإجماع المسلمين علىٰ صحّتها ،

وتهافت القول بأُسطوريتها ، وبطلان محاولات تحجيمها ، وفضح سائر هذه المزاعم وما رافقها من تحامل مكشوف على الشيعة الإمامية .

الفصل الثاني : «ما احتجَّ به المقلِّدون في ردِّ أحاديث المهدي عند أهل السُنّة»

كان من الطبيعي أن تتخذ هذه الفئة موقفاً متطرِّفاً إزاء جميع أحاديث المهديّ عليه‌السلام الواردة في كتب المسلمين ، ولهذا تابع الفصل موقفهم من أحاديث أهل السُنّة وتأجيل بحث افتراءاتهم علىٰ كتاب الكافي إلىٰ فصل آخر ، لإثبات كذبهم أوّلاً علىٰ علماء نحلتهم وأئمتهم أجمع ، ولقد تمت مناقشة ما احتجّوا به في المقام على النحو الآتي :

الاحتجاج الأول : تضعيف ابن خلدون لأحاديث المهدي عليه‌السلام

وقد بيّنا مَن تشبَّث بهذا الاحتجاج ومَن نسب لابن خلدون ما لم ينسبه لنفسه ، ومَن عدَّ عمله عملاً جباراً .

ثمَّ جاء جواب هذا الاحتجاج ليكشف عن زيف هذه الادعاءات والكذب على ابن خلدون نفسه ، مبتدئين بموقف ابن خلدون من أحاديث المهدي ، ونقل نصّ كلامه ، وما أوردنا عليه من ملاحظات اتَّضحت من خلالها إساءته الكبرىٰ للحديث الشريف ، ونغافله عن الكثير من الأعلام الذين أخرجوا أحاديث المهدي عن أكثر من خمسين صحابياً .

كما تابعنا في جواب هذا الاحتجاج الأحاديث التي ضعَّفها ابن خلدون بغية تقييم عمله وتقويمه انطلاقاً من مبادئ أهل الدراية في تمييز صحيح الأخبار عن سقيمها .

وللأسف أنّا وجدنا المؤرخ الشهير ابن خلدون لم يحسن فن العوم في بحر الجرح والتعديل .

ثمَّ رأينا ـ بعد ذلك ـ مخاطبة أنصاره بلغة الأرقام والنتائج الحسـابية والنسب المئوية التي لا تقبل جدلاً ولا إبداء رأي ، حيث عرضنا عمله كاملاً غير منقوص ـ مع فرض التسليم بصحَّته جميعاً ـ علىٰ مجموع ما تركه من أحاديث المهدي عليه السلام ، فكانت النتائج الباهرة ، تنطق بالأرقام : أن لا قيمة لعمل ابن خلدون ، ولا ذرّة تأثير فيه علىٰ ذلك اليوم الموعود ، ولا أدنى اعتبار .

الاحتجاج الثاني : خلو الصحيحين من أحاديث المهدي عليه السلام

بيّنا من ذهب إلىٰ هذا الاحتجاج أيضاً ، ومن افتخر بالبخاري ومسلم لعـدم روايتهما حديثاً ـ لا تلميحاً ولا تصريحاً ـ في الإمام المهدي عليه السلام ، ومن سخر من تواتر حديث لم يروه الشيخان !

ثمَّ أكّد البحث قبل جواب هذا الاحتجاج علىٰ بطلان المـلازمة ـ عـند أهـل الإسلام ـ بين تواتر الخبر وبين وجوده في الصحيحين ، إذ ليس من شرط التواتر ـ عندهم ـ روايته فيهما . بل لا قيمة لإعراض الشيخين عن رواية المتواتر .

أمَّا في الجواب فقد برهن البحث علىٰ تفاهة هذه المزاعم ، وعدم إحاطة أهلها علماً بما في الصحيحين ، حيث تمَّ إحصاء سائر الأحاديث المخرجة في الصحيحين ، وكان لها ارتباط وثيق بالإمام المهدي عليه السلام ، كالمروي في بعض أوصافه ، أو كرمه ، أو سيرته ، أو منزلته ومعالم شخصيته بحيث يصلّي عيسىٰ خـلفه عليهما السلام ، أو في مـا يرتبط بعلامات ظهوره الشريف .

هذا فضلاً عن تصريح أربعة من علماء أهل السُنّة بوجود حديث : «**المهدي حق وهو من ولد فاطمة**» في صحيح مسلم ، ولا وجود له في طبعاته اليـوم ! واتّـفاق خمسة من أهم شروح صحيح البخاري علىٰ أنَّ المـراد بـلفظ (الإمـام) الوارد في حديث البخاري في نزول عيسىٰ عليه السلام وصلاته خلف إمام من هذه الأُمّة ، هو الإمام

المهديّ عليه السلام المبشَّر بظهوره في آخر الزمان . إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الأُخرى الواردة في الصحيحين ولا يُفهم شيء منها سوى الإشارة إلىٰ ظهور الإمام المهديّ عليه السلام في آخر الزمان .

الاحتجاج الثالث : اختلاف وتعارض أحايث المهدي عليه السلام

أبطل البحث أصل الاحتجاج أوّلاً بأدلة كثيرة وأمثلة أكثر تأكّد من خلالها أنَّ الالتزام به يعني إنكار الكثير من العقائد المجمع علىٰ صحّتها فضلاً عن إبطال معظم الأحكام الفقهية عند المسلمين .

كما تمَّ استقصاء جميع الأحاديث التي ادُّعي امتناع صدورها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لاختلافها وتعارضها في هذا المقام .

كالأحاديث الواردة في كون الإمام المهدي هو من ولد العبّاس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من ولد الإمام الحسن عليه السلام ، أو كالأحاديث المشخِّصة لاسم والد الإمام المهدي ، أو المعيِّنة لمكان ظهوره ، أو لمدة حكمه ، أو الناصّة علىٰ أنَّ المهدي هو عيسى بن مريم عليه السلام وغير ذلك من الأحاديث الأُخرى التي توهِم بوجود الاختلاف وعدم الائتلاف في الظاهر . ولكن سرعان ما اتَّضح زيف المدَّعىٰ في هذا الاحتجاج ، وتبيَّن بوضوح ائتلاف بعض طوائف هذه الأحاديث المختلفة ، واختلاق بعضها الآخر وضعفه ممّا لا يصحُّ أن يكون معارضاً للصحيح الثابت باعتراف علماء أهل السُنّة أنفسهم .

ثمَّ كانت كلمة أخيرة في جواب هذا الاحتجاج ، سُلِّط فيها الضوء علىٰ معنى التعارض عند العلماء ، والموازين النقدية التي يُعرف بها التعارض ، مع بيان المرجِّحات عند حصوله ، ومن ثمَّ تطبيق هذه الأُصول الثابتة لدى الجميع علىٰ سائر الأحاديث المدَّعى اختلافها وتعارضها ـ بعد أن سبق بيان حقيقتها ـ وقد

تبيَّن من هذه الكلمة أنَّ البعد ما بين المدَّعىٰ والصواب كبعد المشرقين ، أو أبعد منه.

الاحتجاج الرابع : عدم معقولية أحاديث المهدي عليه السلام

ومرادهم بهذا الاحتجاج أنَّ أحاديث المهدي تخاطب خيال الإنسان لا عقله ، وهي بالتالي أقرب إلى الأُسطورة منها إلى الحقيقة !

لقد حاولنا في جواب هذا الاحتجاج إعادته إلىٰ بذوره الأُولى التي دعا إلىٰ غرسها الشيخ محمد عبده بنوايا حسنة بعد أن تأثَّر بفلسفة القرنين الماضيين كفلسفة جوستاف لوبون ، وكانت ، ونيتشه ، وسبنسر وغيرهم . تلك الفلسفة التي لم تتّسع ـ علىٰ ضوء مبدأ العلّية وقوانينها ـ للإيمان بكلّ معجزة وكرامة .

كانت دعوة الشيخ محمد عبده نقية في ذاتها ، إذ دعا إلىٰ دراسة المفاهيم الإسلامية الثابتة أنَّها من الدين وربطها بحضارة عصره ، لكي لا تكون ثمّة مسألة لم تنقَّح كما ينبغي لها فتخلق ثغرة يدخل من خلالها أعداء الدين لتشويه وجه الإسلام .

ولكن إساءة فهم دعوة الشيخ محمد عبده ، مع الاغترار بهذه المعطيات الحضارية أدَّيا إلىٰ تأويل الثوابت الدينية والتشكيك ببعضها الآخر ومن بينها قضية الإمام المهدي عليه السلام .

ثمَّ برهن البحث علىٰ عجز المحتجّ بعدم معقولية أحاديث المهدي عليه السلام من بيانه ولو لجانب واحد من جوانب الاستحالة وعدم المعقولية في الصحيح الثابت من تلك الأحاديث ، مع التأكيد علىٰ أنَّ الوارد في كتب الصحاح ـ لا سيّما الصحيحين ـ من أنباء الغيب علىٰ لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تحقّق وقوع بعضه ، هو أعظم بدرجات من الإخبار بظهور الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان .

كما برهن البحث أيضاً علىٰ أنّه ليس كلّ ما كان حقاً يدرك بالعقول ويجب إثباته عقلاً ، ولا كلّ ما لم يثبت بالعقل يكون باطلاً ، لأنَّ للعقل حدوداً تستقل عن رغبات الفرد وأهوائه الشخصية وميوله واتجاهاته ، وأحكاماً يستسيغها العقلاء ولا يقتصر قبولها علىٰ عقل من تلوثت ثقافته حتىٰ عاد لا يفرِّق بين ما هو ممتنع الوقوع في نفسه كاجتماع النقيضين ، وبين ما هو ممكن الوقوع في نفسه ولكنَّ العادة لم تجر بوقوعه . ومن هنا أفرز الخلط بين هذين النوعين تعارض النصّ الثابت المجمع علىٰ صحّته مع عقول أرباب تلك الثقافات .

الاحتجاج الخامس : قياس فكرة الظهور بدعاوى المهدوية

لم يقف البحث طويلاً في جواب هذا الاحتجاج بل اكتفىٰ بما قلّ ودلّ إذ برهن لمروّجيه وأنصاره ما يلزمهم بهذا ـ علىٰ طبق ما ألزموا به أنفسهم ـ من إنكار عقائد المسلمين برمَّتها ، ابتداءً من الإيمان بوجود الله تعالىٰ ، وانتهاءً بآخرها ، وبه تمّ الفصل الثاني من الباب الأول .

أمّا الفصل الثالث : «من قال بصحّة أحاديث المهدي عليه‌السلام أو تواترها من أهل السُنّة»

جاء هذا الفصل لفضح ما تقدَّم في الفصلين الأوّلين من ادّعاءات واهية واحتجاجات أوهىٰ من بيت العنكبوت ، وقد ذُكر فيه اعتراف فحول الحديث وأقطاب الدراية وغيرهم ـ من العلماء ، والمحققين ، والأساتذة من ذوي الاختصاص بعلوم الحديث الشريف ـ بصحَّة الكثير جداً من أحاديث المهدي عليه‌السلام ، وقد بيَّنا مَن قال منهم بتواترها ، ومَن عدَّها عقيدة ثابتة لأهل السُنّة ، وقد سجَّل البحث استفتاءً وُجِّه لأربعة من الفقهاء على المذهب (المالكي ، والحنفي ، والشافعي ، والحنبلي) بخصوص من أنكر ظهور الإمام المهدي عليه‌السلام ، فكان جوابهم حريّاً بالمراجعة .

وقد رتّبت الأسماء في هذا الفصل بحسب الوفيات ابتداءً من القرن الثالث الهجري وانتهاءً بعصرنا الحاضر مع تثبيت قول كلّ واحد منهم ، ليكون شهادة علىٰ تكذيب من ألقى الكلام علىٰ عواهنه فنسب تضعيف أحاديث المهدي عليه السلام إلىٰ علماء الإسلام زوراً وكذباً وبهتاناً ونفاقاً من دون أن يشخِّص اسماً منهم .

الفصل الرابع : «موقف المقلِّدين وغيرهم من أحاديث المهدي عليه السلام في كتاب الكافي»

كان هذا الفصل من أطول فصول الباب قاطبة ، وهو يعادل الفصول الثلاثة قبله حجماً ؛ لكثرة الادّعاءات الموجَّهة إلىٰ كتاب الكافي بهذا الخصوص .

لقد بيَّن هذا الفصل أولاً وقبل كلّ شيء اتِّفاق فئة الكتّاب ـ التي عُرِفت آراؤها في الفصول الثلاثة المتقدِّمة ـ مع رأي الجمهور علىٰ إنكار مسمّىٰ هذه العقيدة عند الشيعة الإمامية ، مع اتِّفاقهم علىٰ بعض الادّعاءات الأُخرىٰ ، ثمَّ أكَّد علىٰ أمرين وهما :

افتقار جميع الطعون والشبهات والادّعاءات المثارة في هذا الفصل إلى الدليل المعتبر بنوعيه : النقلي والعقلي .

موافقة الكثير من علماء ، وفقهاء ، ومحدِّثي أهل السُنّة علىٰ ما تقوله الشيعة الإمامية بهذه العقيدة ، كما سيتَّضح من خلاصة ما أُثير في هذا الفصل وعلى النحو الآتي :

دعوى ضعف عقيدة المهدي لارتباطها بكتابي الجَفْرِ والكافي :

حاول منكرو عقيدة الشيعة بالإمام المهدي إرجاع أساس هذه العقيدة إلىٰ كتابين لا أكثر وهما ـ كما في عنوان هذه الدعوىٰ ـ الجَفْر والكافي ، مع إنكار صحّة وجود

الأوّل وتكذيب ما ورد منها في الثاني جملة وتفصيلاً ، مع حصر مسألة الجَفْر بروايات الكافي .

وقد كشف الجواب أولاً عن تحامل أصحاب هذه الدعوىٰ على الشيخ الكليني وتهافتهم فيها ، ومن ثمَّ تفصيل معنى الجَفْر ومن اعترف به من أهل السُنّة ، وتبيين حقيقته وعلاقته بعقيدة الشيعة الإمامية بالإمام المهدي ، وخلو روايات الجَفْر في الكافي عن ذكر ما يتعلّق بالمهدي عليه السلام إلّا في واحدة تلميحاً ، هذا مع اهتمام الكليني البالغ بعقيدة المهدي التي خلت أحاديثها في الكافي عن أدنىٰ علاقة بمسألة الجَفْر .

كما فصّلنا القول عن طرق روايات الجَفْر في غير الكافي بما يقرب من أربعين طريقاً ، وأثبتنا للقارئ العزيز بأنَّ أرباب هذه الدعوىٰ قد اتّهموا الكليني بما لم يروه أصلاً ، ثمَّ بيّنا دليل إمضاء الأئمة عليهم السلام من لدن الإمام الباقر إلى الإمام العسكري عليهما السلام علىٰ صحّة مقولة الجَفْر وذلك بما توفّر لدينا من قرائن أُخِذَت من كتب أهل السُنّة .

كما تناولنا بيت القصيد الذي أدّىٰ إلىٰ إنكار كتاب الجفر ، وهو علاقته بعلم الغيب ، وقد ذكرنا موقف أهل السُنّة ـ من مفسرين وغيرهم ـ المؤيّد لما في الجفر من أنباء ، وتصريحهم بثبوت ذلك عن أمير المؤمنين ، والصادق ، والرضا عليهم السلام ، كما أوضحنا موقع الجفر من أحاديث المهدي تفصيلاً ، وعدد ما رواه ثقة الإسلام في المهدي عليه السلام ، ومن كَتَبَ من أعلام الشيعة في الغيبة لا سيّما من عاش في عصر الأئمة عليهم السلام أو مَن كان من أجلّاء شيوخ الكليني ، ليتّضح أنَّ ما أُرجع إلى الكليني وحده لا حقيقة له ولا واقع . ثمَّ ختمنا الجواب بإبطال ما انطوت عليه الدعوىٰ من سائر المزاعم الأُخرىٰ . وانتقل بنا البحث إلى ادِّعاء آخر هو :

ادِّعاء تناقض أحاديث الكافي في المهدي عليه السلام :

خلاصة هذا الادِّعاء أنَّ ما أورده الكليني رحمه الله في باب (في النهي عن الاسم)

يناقض جميع ما أورده من أحاديث في باب (من شاهد الإمام المنتظر عليه السلام) .

وأكّد البحث قبل جواب هذا الادّعاء علىٰ أنَّ صاحبه لم يعِ معنى التناقض ولم يفهم شرط تحققه عند العلماء ، ولأجل بيان زيف هذا الادّعاء بيّنا التوافق بين أحاديث البابين ، وأنَّ النهي عن الاسم لا يعارض المشاهدة لا ظاهراً ولا حقيقة ، بل وأثبت البحث ما يؤيّد النهي عن الاسم ويوضحه من خلال أحاديث المشاهدة نفسها ، كما أثبت التحقيق أنَّ أحاديث النهي عن الاسم هي من الأدلة القاطعة علىٰ صدق ما تقوله الشيعة الإمامية في هذه العقيدة ، إذ تضمّنت تلك الأحاديث التصريح بغيبة الإمام المهدي عليه السلام قبل أوان وقوعها ، وكيف عاشت جماهير الشيعة برمّتها زمن الغيبتين حقيقة وواقعاً .

ثمَّ اهتمَّ البحث ـ بعد ذلك ـ بدراسة أحاديث المهدي عليه السلام في كتاب الكافي ، دراسة نقدية مقارنة حيث أُنكِرَت صحَّتها ، مع دراسة ما رافق هذا الإنكار من مزاعم وطعون ، مبتدئين بـ :

أحاديث أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة :

حدَّد البحث موارد هذه الأحاديث في كتاب الكافي وعددها أوّلاً ، ومن أنكر صحَّتها ثانياً ، ثمَّ انتقل إلىٰ إثبات صحَّة ما أنكروه وذلك بالابتداء بجملة من الملاحظات المهمة جداً والتي يجب مراعاتها عند نقد أيّ حديث من أحاديث المهدي في كتاب الكافي ، بحيث لا يمكن تجاهلها وعبورها إلى الجواب بحال من الأحوال .

مع التأكيد علىٰ أنَّ الأحاديث الضعيفة الواردة في الباب المذكور من الكافي يمكن قبولها علىٰ طبق منطق العلماء من أهل السُنّة في قبول الأحاديث الضعيفة ، وذلك لشهرتها رواية عندهم ، وفيهم من مات قبل ولادة الكليني بعشرات الأعوام، هذا

فضلاً عن إخراج مثل هذه الأحاديث الضعيفة بطرق صحيحة جداً في كتاب الكافي نفسه .

أحاديث من مات ولم يعرف إمام زمانه :

حدَّد البحث أيضاً موارد هذه الأحاديث وعددها في كتاب الكافي ، ومن أنكر صحَّتها لأَتفه الأسباب ، ومن ثمَّ إثبات صحَّة ما أنكروه .

وقد اتَّضح للعيان أنَّ ما أُنكِر عن تعصّب أعمىٰ قد أخرجه الكثير من أهل السُنّة ، وقد قطع البخاري ومسلم عذر هؤلاء المنكرين في روايتهما لمثل هذه الأحاديث ، وفي ذلك الكفاية ، إلَّا أنَّ البحث أورد المزيد من أعلام أهل السُنّة الذين سجّلوا مثل هذه الأحاديث في كتبهم وفيهم من مات قبل أن يولد الكليني بعشرات الأعوام .

ثمَّ تناول البحث دلالة الحديث علىٰ صحَّة ما تقول به الشيعة الإمامة في مسمّىٰ هذه العقيدة .

أحاديث حكم المهدي كحكم داود عليه السلام :

عُيِّنت أيضاً موارد هذه الأحاديث وعددها في الكافي ، ومن ادَّعىٰ من كتّاب أهل السُنّة أنَّها من مفتريات اليهود ، أو أنَّ الشيعة أرادوا بها نسخ الدين المحمّدي والرجوع إلىٰ دين اليهود !! مع ادِّعاء تخطئة الشيعة للنبيّ داود عليه السلام في حكمه ، مما لا يستوجب ـ كما زعموا ـ المدح على الحكم المماثل لحكم داود عليه السلام .

لقد توسَّع البحث في ردِّ مثل هذه المفتريات على الشيعة فأثبت عصمة الأنبياء عليهم السلام عند علماء الشيعة أجمع ، ثمَّ بيَّن مكانة النبيّ داود عليه السلام في القرآن الكريم وأنَّه أُعطي الحكمة وفصل الخطاب الذي فسّره البخاري بأنَّه الفهم في القضاء .

أمّا عن (قصة الخصم الذين تسوّروا المحراب) فقد تبيّن أن لا دلالة فيها علىٰ خطأ النبيّ داود عليه السلام في القضاء باتّفاق علماء الشيعة وأنَّ استغفار داود عليه السلام لم يكن عن ذنب ارتكبه .

وقد تمّت مناقشة (مفتريات اليهود) على المسلمين في موضوع «الإسرائيليات : أقطابها ورواتها» وأثبت البحث مَن تأثّر من الصحابة بأقطاب الإسرائيليات ، وكيف أنَّ كعباً ـ ذلك الحبر الداهية الكذّاب بشهادة عبدالله بن عمر بن الخطاب ـ قد طوىٰ راوية الإسلام الأوّل تحت جناحه باعتراف أهل السُنّة أنفسهم ، حتى ملأ منه بطون الصحاح غثاءً وهراءً .

ثمّ ساق البحث الكثير من أمثلة (مفتريات اليهود) التي احتضنتها أهمّ كتب الحديث السُنيّة على الإطلاق ، مع ما فيها من تفضيل صريح لأنبياء بني إسرائيل «كموسىٰ ، ويونس بن متي ، وداود عليهم السلام» ، علىٰ أفضل الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم !!

هذا مع خلو أسانيد الكافي بالمرّة عن مرويات الحبر الكذّاب ورفقائه الذين غصّت بمفترياتهم كتب غير الشيعة ، كما ثبت من تصريح أعلام أهل السُنّة أنفسهم.

ثمّ أسفر الصبح عن أوجه الشبه بين حكم المهدي وحكم داود عليهما السلام بما يستحق ذلك الحكم كلّ مدح وثناء .

فرية نسخ الدين المحمدي بأحاديث المهدي:

أمّا عن فرية نسخ الدين المحمّدي بتلك الأحاديث والرجوع إلىٰ دين اليهود، فقد أثبت البحث أوّلاً : إنَّ من أمجاد مروّجي هذه الفرية يزيد الخمور الذي قال لزينب بنت أمير المؤمنين علي عليهما السلام يوم كانت أسيرة في قصره «إنّما خرج من الدين

أبوك وأخوك» ! وعليه فلا تستبعد شيعة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من عشاق يزيد الفسق والفجور ـ على الرغم من تبدّل الأزمان وتغيّر العصور ـ صدور مثل هذا السخف السافر .

وثانياً : أقام البحث بيّنة من الإنجيل والتوراة علىٰ أنَّ الدفاع عن يزيد وأمثاله هو عين التمسّك بدين النصارىٰ واليهود .

وثالثاً : إثبات أنَّ عمل الإمام المهدي عليه السلام هو عمل آبائه الطاهرين ، وسيرته هي السيرة المثلى التي كان عليها جدّه أمير المؤمنين عليه السلام ، ودعوته هي دعوة أصحاب الكساء عليهم السلام وأنّه ـ عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف ـ سيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً ، وينشر الإسلام في كلّ الأرض حتىٰ لا يبقىٰ عليها كافر ، ولا يبقىٰ عليها دين إلَّا دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

إنكار ولادة الإمام المهدي عليه السلام :

أوضح البحث من أنكر ولادة الإمام المهدي عليه السلام ، مع بيان دليلهم علىٰ هذا الإنكار الذي انحصر باختلاف الشيعة في زمن الولادة واسم أُمّ الإمام عليه السلام ، مع شهادة جعفر الكذّاب بأنَّ أخاه العسكري عليه السلام مات ولم يعقِبْ ولداً .

وقد فنَّد البحث في جواب هذا الإنكار دليلهم الأوّل ؛ وأثبت أنَّ الاختلاف في زمن الولادة واسم الأُمّ لو تمّ لما بقي من أئمّة المسلمين وعظماء الإسلام أحد إلَّا وقد تطرّق الشكّ في حقيقة ولادته لوقوع مثل هذا الاختلاف مع كثيرين قبله خصوصاً مع آبائه الطاهرين عليهم السلام .

أمّا عن الدليل الثاني فقد أوضح البحث سخافته لكذب جعفر في شهادته ، ثمّ استعرض البحث أدلّة ولادة الإمام المهدي واستمرار وجوده الشريف بعد تقسيم

هذه الأدلّة علىٰ قسمين :

أحدهما : ما كان قبل الولادة ، وعماد أدلّة هذا القسم هي الأحاديث الشريفة وهي علىٰ نحوين :

الأوّل : الأحاديث النبوية المتّفق علىٰ صحّتها .

الثاني : أحاديث أهل البيت عليهم السلام من لدن أمير المؤمنين إلى الإمام العسكري عليه السلام .

والآخر : ما كان بعد الولادة ، وتتلخّص أدلّة هذا القسم بـ :

الإقرار بالبنوّة ، وشهادة القابلة ، وبيان أسماء من شهدوا علىٰ أنفسهم برؤيتهم للإمام المهدي عليه السلام بعد ولادته في زمن أبيه العسكري عليه السلام وبإذن منه ، وبعد وفاة العسكري عليه السلام أيضاً ، وقد استوعب هذا الدليل شهادة تسعة وسبعين عالماً ، ثمّ بيّنا أيضاً من شاهد الإمام المهدي عليه السلام من الوكلاء وغيرهم من شتّى الأمصار الإسلامية كأذربيجان ، والأهواز ، وبغداد ، والكوفة ، وقم ، ونيسابور ، وهمدان ، وإصفهان ، والدينور ، والري ، وقزوين ، ومصر ، ونصيبين ، واليمن بما لو كُذّب هذا الدليل لما بقي من عقل المكذِّب شيء يُحسد عليه .

كما استدلَّ البحث بالنقل التاريخي ، وتصرّف السلطة الكاشف عن إدراكها أنَّ حديث جابر بن سمرة « **الأئمة اثناعشر كلهم من قريش** » لا ينطبق إلّا علىٰ ما تقوله الشيعة الإمامية من تفسير لهذا الحديث المتَّفق عليه .

أمّا عن اعترافات علماء أهل السُنّة بولادة الإمام المهدي عليه السلام فقد اعتبرها البحث دليلاً أخيراً في المقام ، حيث سجّل أسماء المعترفين بولادته عليه السلام بحسب تسلسل القرون ، وذلك ابتداءً من القرن الرابع الهجري وانتهاءً بالقرن الرابع عشر

الهجري ثمّ أردفهم برجال آخرين من أهل السُنّة لم نقف علىٰ سني وفياتهم فكان مجموع من اعترف بولادة الإمام المهدي بن الحسن العسكري عليه السلام من أهل السُنّة مائة وثمانية وعشرين عالماً، وفيهم الكثير ممّن صرّح بأنّه هو المهدي الموعود في آخر الزمان علىٰ ما تواترت به أخبار الطرفين .

فرية السرداب وجوابها :

أوضح البحث من كذّب على الشيعة في مسألة السرداب ، وبيّن في جواب هذه الفرية أنّها من تلفيقات خصوم الشيعة وأنّ مازعموه لم يرو في رواية قط لا صحيحة ولا ضعيفة ، لا في كتاب الكافي ولا في غيره من كتب الحديث لدى الشيعة، كما بيّن البحث من تلقّف هذه الفرية من خصوم الشيعة بلا تحفّظ علىٰ شرف القلم وأدب البحث ومستقبل الكلام المسطور .

إنكار طول عمر الإمام المهدي عليه السلام :

اعتنى البحث بجواب هذا الإنكار عناية ملحوظة إذ لم يستدلّ بشيءٍ من كتب الشيعة علىٰ إثبات طول عمر الإمام المهدي عليه السلام بل اعتمد الأدلّة الثابتة من القرآن الكريم ، ثمّ السُنّة النبوية لا سيّما المروي منها في صحيحي البخاري ومسلم ، ومن العقل وهو ما استدلّ به الرازي الشافعي على طول عمر الإنسان مؤكّداً أنّ إنكار طول عمر نوح عليه السلام بقوله تعالىٰ : ﴿ **فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ** ﴾ هو علىٰ خلاف العقل والنقل .

كما اعتمد البحث الدليل المختبري ، وطرح جملة من أسماء المعمّرين مع الإحالة إلىٰ كتاب (المعمّرون) للسجستاني للوقوف على المزيد من أسمائهم .

السخرية من علامات الظهور :

أمّا عن السخرية من علامات الظهور فقد اهتمّ بها البحث أيضاً وبيّن في جوابها

ضحالة الفهم الإسلامي لدىٰ هؤلاءِ الكتّاب الذين لم يقفوا على نظائر أحاديث الشيعة في مسألة الظهور في كتب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها من كتب أهل السُنّة ، حيث ذهب الحمق فيهم إلىٰ أشبه ما يكون بمقولة : (اقتلوني ومالكاً) ! لقد بيَّن البحث ورود تلك العلامات عند أهل السُنّة بكثرة مما يجعل تلك السخرية موجَّهة إلىٰ حديث الرسول ﷺ ، وإلىٰ جميع علماء أهل الإسلام بشتّىٰ مذاهبهم وفرقهم .

ادّعاء على الشيعة في تفسير آية في المهدي عليه السلام :

وقد اتَّضح من جواب الادِّعاء المذكور كذبه واختلاقه ، إذ لا وجود للمدَّعىٰ في كتاب الكافي (أُصولاً وفروعاً وروضة) كما لم نجده في أربعة وعشرين تفسيراً من أُمهات التفسير عند الشيعة الإمامية . فدلَّ هذا علىٰ أنَّ نسبة ذلِكَ التفسير إلى الشيعة مع فرض وجوده في كتاب ما من كتبهم وإعراض الكلّ عنه إنَّما هي من اختلاق المائن الذي لا يتحفّظ علىٰ نفسه فيغامر بها في كلّ الجهات .

وبجواب هذا الادِّعاء تمَّ الكلام في الباب الأوّل .

أمَّا الباب الثاني : «الشبهات والطعون المثارة من خلال أحاديث التقية في الكافي»

حاولت في هذا الباب استقصاء ما أُثير حول أحاديث التقية في كتاب الكافي من شبهات وطعون ، وصنَّفتها علىٰ ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : «التقية والنفاق»

ابتدأ الفصل بتعريف التقية لغة واصطلاحاً ، ثمَّ تعرَّض إلىٰ بحث الإكراه حيث تمَّ تمييز الموارد التي لا يصحّ فيها الإكراه عن الموارد التي يصحّ فيها ، وهي علىٰ قسمين، أحدهما : لا يؤثّر فيه الإكراه ، والآخر : يؤثّر فيه ، واتّضح أنَّ الإكراه يكون تارة

علىٰ كلام ولا يجب به شيء ، وأُخرىٰ علىٰ فعل وهو علىٰ ضربين ، أحدهما : ما يسوغ إتيانه حال الاضطرار ، والآخر : ما لا يسوغ إتيانه عند مطلق الاضطرار ، وعليه فالتقية إزاء موارد الإكراه قد تكون واجبة أو محرّمة أو مكروهة أو مستحبة أو مباحة بالاتّفاق .

ثمَّ بيَّن البحث كيف أُسيء فهم التقية من لدن البعض حتىٰ عُدَّت من النفاق والكذب والخداع وذلك في :

شبهة خلط التقية بالنفاق وجعلها من موانع الوحدة :

وقبل بيان فساد هذه الشبهة التي بُنيت عليها فرية : «الرافضة يقرّون بالكذب حيث يقولون بالتقية» !

بيَّن البحث أصحاب هذه الشبهة ، وما تعرَّض إليه (الكافي) من نقد لاذع وهجوم عنيف مشوب بالشتم والسباب على الشيعة ، وطعن عقائدهم برمّتها بسبب روايات التقية في الكافي ، ثمَّ جاء الجواب معتمداً على الأُمور التالية :

أوّلاً ـ ما تصحّ فيه التقية عند أهل السُنّة :

ابتدأ البحث في فقه الأحناف ، وبرهن علىٰ جواز التقية عندهم في أُمور كثيرة كجوازها ـ عند الإكراه ـ في ترك الصلاة ، والإفطار في شهر رمضان ، وقذف المحصنات ، والافتراء على المسلم ، وتصحّ في الزنا ، وأكل الميته ، وأكل لحم الخنزير ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك .

ثمَّ تناول البحث جوازها في الفقه الشافعي ، والمالكي ، والحنبلي ، والظاهري ، والطبري ، مع بيان رأي المعتزلة والخوارج في التقية بنحو الايجاز ، حيث كتبنا عن «واقع التقية عند المذاهب والفرق الإسلامية من غير الشيعة الإمامية» بحثاً مستقلاً

أوسع بكثير مما ذُكر ـ في هذا الكتاب ـ عن تقية أهل السُنّة .

ثانياً ـ طائفة من أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في التقية :

وقد عرضنا في هذه الفقرة جملة من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم من علماء أهل السُنّة بما في ذلك أئمة المذاهب الأربعة . وتبيَّن من خلال أقوالهم اتّفاقهم علىٰ جواز التقية في القول والفعل معاً .

ثالثاً ـ الفرق بين التقية والنفاق :

أكَّد البحث علىٰ أنَّ التقية ليست من النفاق في شيء البتة ، وأنَّ الفرق بينهما كالفرق بين الإيمان والكفر ، ولكن نظر الجاهل والمتعصّب إلى التقية من الأُفق الضيق هو الذي جعلها نفاقاً مانعاً عن تحقيق التقارب بين الشيعة وأهل السُنّة .

الفصل الثاني : الأئمة عليهم السلام والتقية

ناقش هذا الفصل ما تجنّىٰ به خصوم الشيعة علىٰ أئمة أهل البيت عليهم السلام من افتراء عظيم حتىٰ يخيّل للقارئ المبتدئ أنّ أهل السُنّة يبغضون أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ وحاشاهم من ذلك ـ من خلال ما افتراه جهالهم ومتعصّبوهم على أهل البيت عليهم السلام كما هو واضح من افتراءاتهم وشبهاتهم التي عالجها هذا الفصل .

شبهة عدم وجوب العمل بأقوال الأئمة عليهم السلام لاحتمال كونها من التقية :

تعتمد هذه الشبهة علىٰ أحاديث الكافي التي تحضُّ على التقية ، مع اتّخاذ الجو السياسي الخانق الذي عاشه الأئمة عليهم السلام ـ واتقوا فيه لدرء الأخطار التي كانت تعصف بحياتهم وتحيط بشيعتهم ـ مبرّراً لادّعاء تعذّر التمييز بين ما صدر عنهم عليهم السلام تقية ، وما لم يكن كذلك ، وهذا ما يستدعي ـ بنظرهم ـ عدم وجوب العمل بأقوالهم عليهم السلام لاحتمال كونها من التقية .

أثبت البحث في جواب هذه الشبهة أنَّها ألصق بأقوال وفتاوىٰ أئمة الجمهور، وأنَّ أحاديث الأحكام الصادرة علىٰ نحو التقية في كتاب الكافي وغيره من كتب الشيعة قليلة ، وتكاد أن تكون شبه معدومة بالقياس إلىٰ غيرها من الأحاديث التي صدرت لبيان الأحكام الواقعية في الشرع المقدَّس ، وأنَّ الإمام عليه‌السلام ليس كسائر الفقهاء إذ لا تجوز عليه التقية في كلّ الحالات ، وأنَّ ما صدر تقية مميَّز عن غيره تمييزاً تاماً ، ولا تأثير له في مجال استنباط الحكم الشرعي عند فقهاء الشيعة ، لوضوح مراد الإمام الجدّي عن غيره في كتب الحديث الشيعية .

وقد تبيَّن في ختام جواب هذه الشبهة ما انطوت عليه من نكتة طريفة تُعرِب عن جهل أصحاب هذه الشبهة .

ثمَّ تناول البحث ـ بعد ذلك ـ ما افتراه البعض بحقِّ أعلام الهدىٰ ومنارة التقىٰ، وذلك في مزاعمهم الأُخرىٰ ، مثل :

التقية من وضع أئمة الشيعة لتبرير الاختلاف في أقوالهم !!!

وقبل الإجابة عن هذا الافتراء السخيف أكَّد البحث علىٰ أنَّ أهل البيت عليهم‌السلام هم محل تعظيم وتبجيل عند سائر العلماء من أهل السُنّة إلَّا الشاذ النادر المتعصِّب الذي أعمىٰ حقده على الشيعة قلبه فلم يبصر من الحق موضع قدمه .

ثمَّ أورد ـ في ردِّ هذا الافتراء ـ الآيات القرآنية الكريمة المشرِّعة للتقية مع آراء علماء التفسير من أهل السُنّة بتلك الآيات ، ثمَّ الأحاديث النبوية الشريفة المروية بهذا الشأن في كتب الصحاح وغيرها من كتب أهل السُنّة ؛ لكي يُفتضح مروجو ذلك الافتراء باعتباره افتراء على الله تعالىٰ ، ورسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وطعنة نجلاء في كبد الإسلام ، لما فيه من إساءة بالغة لمقام النبيّ العظيم ، وبغض لشخصه الكريم نُسج علىٰ أُصول نفاق قديمة، إذ هيهات أن يجتمع بغض الآل عليهم‌السلام وحبّ النبيّ في قلب

واحد ، وما جعل الله لعبد من قلبين ، هذا فضلاً عما في الافتراء المذكور من ردٍّ لما أجمع عليه أهل الإسلام في سائر العصور من جواز التقية شرعاً للمضطر ، وبلا خلاف يذكر .

دعوى اختلاف جوابات الأئمة عليهم السلام :

رافقت هذه الدعوى الافتراء السابق ، وقد أوضح البحث غلط المستدلّ بأحاديث الكافي علىٰ تقرير هذه الدعوىٰ ، مع جهله بأقسام الاختلاف الحاصل في الكلام ، وخلطه بين هذه الأقسام ، وعجزه عن التمييز بين اختلاف التضاد المنفي عن ساحة الأئمة واختلاف التنوع الحاصل في كلامهم عليهم السلام ، ذلك الاختلاف الذي وقع نظيره في القرآن الكريم حتّى اتّخذه الجهلاء ذريعة للطعن به ، كما وقع نظيره في السُنّة القولية بشهادة كتب أهل السُنّة المسماة بـ : (تأويل مختلف الحديث) .

ثمَّ كانت لنا وقفة مع الشيخ أبي زهرة في توجيهه لمثل هذا الاختلاف والردّ عليه، وقد ظهر لنا أنّه ـ في توجيهه ـ كان يُسِرُّ حَسْواً في ارتغاء !

ثمَّ اختتم الفصل بتقويم دعوى الاختلاف المذكور وبيان زيفها بأجلىٰ برهان .

الفصل الثالث : أحاديث التقية والكتمان في كتاب الكافي

اعتنىٰ هذا الفصل بدراسة جميع الطعون والشبهات الموجهة إلىٰ أحاديث التقية والكتمان الواردة في كتاب الكافي ، وقد تبيَّن أنّه ما من حديث من تلك الأحاديث إلَّا وقد شهد علىٰ صحَّته أهل السُنّة أنفسهم ، إمَّا بوجود آية صريحة تشهد علىٰ صحَّته ، وإمَّا لاعتضاده بحديث مروي في كتب أهل السُنّة ، أو لموافقة مضمونه لعمل الصحابة والتابعين ، أو لغير هذا وذاك من القرائن المؤيِّدة له .

لقد تمخَّض البحث في دراسة أحاديث التقية والكتمان في كتاب الكافي عن افتقار

منتقديها للنقافة الإسلامية اللازمة ، وعدم اطّلاعهم علىٰ ما في فقه المذاهب الإسلامية من مؤيّدات لما انتقدوه ، وتعصُّب بعضهم ، مع عدم اكتمال العدّة اللازمة لبعضهم الآخر ، والتي يجب توفّرها في شخص من يتعرَّض بالنقد لأيّ حديث لا يوافق طبعه وهواه ، وهذا هو ما أوقعهم في إنكار واقع متَّفق عليه .

الباب الثالث : « البَداء وما أُثير حوله من تهم وافتراءات »

ابتدأ الجزء الثاني من هذا الكتاب بالباب الثالث الذي اعتنىٰ بدراسة ونقد إرجاع فكرة البَداء إلىٰ أُصول غير إسلامية مشوبة باتّهام الشيعة الإمامية بمختلف التّهم من جرّاء أحاديث البَداء في كتاب الكافي ، مع ما يؤدي إليه القول بالبَداء من وجهة نظر منكري البَداء ومن وجهة النظر الإسلامية ، ثمَّ تحليل مقولة البداء عند الشيعة الإمامية ، واخيراً دراسة أحاديث البداء في كتاب الكافي ، وذلك بأربعة فصول ، وهي :

الفصل الأوّل : أُصول البَداء

ابتدأ الفصل بتعريف البداء لغة واصطلاحاً ، ثمَّ عطف عليه إساءة فهم البداء من قبل منكريه ، مع عدم التفاتهم إلىٰ ما تقوله كتب الشيعة حول البَداء تمهيداً لإنكاره وإرجاعه إلىٰ أُصول غير إسلامية ، مما نتجت عن موقفهم هذا الأُمور التالية :

ادِّعاء أنَّ البَداء عقيدية يهودية :

بيَّن الفصل أنَّ ردَّ الشيعة الإمامية بمقولة البَداء على اليهود أمر لا ينكر ، بينما حاول منكرو البَداء جعله مستعاراً من اليهود ، وذلك بعد تقديمهم بعض آيات التكوين من التوراة لتقرير صحَّة ما ذهبوا إليه ، مع شتم الشيعة وسبِّهم طبعاً !!

جواب هذا الادعاء:

برهن البحث علىٰ أنَّ ما نُقل عن التوراة لا يوجِب طعناً في ما تـقوله الشـيعة بمسألة البَداء ، سواء كانت الآيات التوراتية محرَّفة بأصل التوراة أوْ لا ، كما أثبت الفصل في جواب الادِّعاء المذكور أنَّ اليهود لم يفرقوا بين النّسخ والبَداء ، ولما كانت شبهتهم في البَداء هي عين شبهة أُولئك الكتّاب ، أي : أنَّ البَداء يؤدي إلىٰ نسـبة الجهل إلى الله تعالىٰ ، وهو خلاف الحكمة ، لذا أنكر اليهود النسخ والبَداء جميعاً ، وهذا هو ما صرَّح به علماء أهل السُنّة أنفسهم كالسرخسي ، والآمدي ، والقرطبي ، والغزالي ، والزّركشي ، وغيرهم ممن سجَّل الفصل أقوالهم . هذا فضلاً عن مخالفة الادِّعاء لصريح القرآن الكريم الذي لعن اليهـود عـلى مـقولتهم الآثمـة : (يـد الله مغلولة)! مع بيان علاقة هذا القول برفض البَداء ، بما يثبت ـ وعلى نحو القطع ـ بأنَّ فهم أُولئك الكتّاب للبَداء مُستعارٌ من اليهود ، أو على الأقل يلتقي مع فهم اليهود لمقولة البَداء .

افتراء أنَّ البَداء من وضع «أئِمة الرافضة» !!

اقترن هذا الافتراء بافتراء آخـر نُـوقش في بـاب التـقية مـن الجـزء الأوّل ، وخلاصته ما حكاه الرازي المفسر عن سليمان بن جرير الزيدي من أنَّ أئمّة الرافضة قد وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظفر معهما أحد عليهم : التقية ، والبَداء !!

جواب هذا الافتراء:

بيَّن الجواب أنَّ هذا الافتراء إنَّما هو اتِّهام لرسـول الله ﷺ في أهـل بـيته إذْ أوجب الرجوع إليهم كما في حديث الثقلين وغيره وقد مرَّ في جواب ما هو نظير هذا الافتراء في باب التقية ما يحسن الرجوع إليه ، إذ أثبتنا هناك أنَّ الرازي وغيره ممن نقل هذا الكلام بلا تدبّر وارتضاه قد ردَّ على الله تعالىٰ ورسوله الكريم ، وكذّب

علىٰ سائر علماء الإسلام في بيانهم لمنزلة أئمّة الشيعة ومكانتهم العظمىٰ في هذا الدين؛ ولهذا اكتفى البحث بإحالة القرّاء إلىٰ عشرين مصدراً من مصادر أهل السُنَّة التي خُصِّصت لبيان فضائل أهل البيت ومناقبهم ومزاياهم عليهم السلام ، ولم يتوسّع البحث في إثبات ذلك لما مرَّ في البحوث التمهيدية وباب التقيّة ، وما سيأتي في جواب افتراء أعظم في الباب الأخير من هذا الكتاب .

إلّا أنَّ ما اهتمَّ به جواب هذا الافتراء هو إثبات موضوع البَداء عقيدة عند أهل السُنّة وإنْ أنكروا اسمه ، وذلك في بحثين ، وهما :

إمكان تغيير القضاء والقدر عند أهل السُنّة :

عرضنا في هذا البحث جملة وافرة من الأحاديث المتَّفق علىٰ صحَّتها عند أهل السُنّة لورودها في أصحِّ كتبهم الحديثية عندهم على الإطلاق ، مع بيان صراحتها في تغيير القضاء والقدر كحديث المعراج ، وحديث الاستسقاء ، وحديث الأبرص والأعمىٰ والأقرع وفيه تصريح بلفظ (البَداء) ، وحديث أنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأحاديث صلة الرّحم والصّدقة وما لها من تأثير في تغيير الآجال ، ودفع البلاء ، وإماتة السوء ، وإطفاء غضب الرّب ، وحديث غفران الذّنب في ليلة القدر ، وحديث اعملوا فكلّ مُيَسَّر . وكلّ ذلك في صحيح البخاري ، ثمَّ عقَّبناه بما يُبرَم من القضاء والقدر في كلّ عام وعلىٰ ضوء ما ورد في كتب الجمهور .

المحو والإثبات في نظر مفسري الجمهور:

كُرِّس هذا البحث لبيان رأي المفسرين من أهل السُنَّة في مجالات المحو والإثبات التي تشير إليها الآية الكريمة ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ومنه تبيّن التقاء أهل السنَّة مع الشيعة فيما ينطبق عليه البَداء واختلافهم في المسمّىٰ ، وقد عرض البحث أقوال أشهر المفسرين بهذا الصدد كالرّازي ، وابن كثير ، والقرطبي ،

والسيوطي ، وابن الجوزي ، وأبي السعود ، والبيضاوي ، والواحدي ، وسليمان بن عمر الشّافعي ، والبرسوي ، والآلوسي ، وقد أثبت البحث أنَّه مـا مـن شيء إلّا ويمكن تغييره وتبدبله ، حتى القضاء الأزلي الذي لا يعتريه التبديل والتغيير بنظر الشيعة الإمامية ، هو في معرض التغيّر والتبدّل بنظر بعض أهل السُنّة !

ثمَّ خُتم الجواب بخلاصة مركزة عن المحو والإثبات عند مفسري أهـل السُـنّة جديرة بأن تُقارن مع قول الشيعة في موضوع البَداء .

الفصل الثاني : اتّهام الشيعة بنسبة الجهل إلى الله تعالىٰ

إنَّ نسبة البَداء ـ بمعناه السّلبي ـ إلى الشيعة أدَّت إلىٰ هذا الاتّهام ، أمَّا كيف نُسب ذلك المعنىٰ من البَداء إلى الشيعة ؟ فقد حدَّد البحث جوابه في أمرين ، وهما :

الأوّل ـ الافتراء في تعريف البَداء :

ونعني به اختلاق تعريف للبَداء ونسبته بوقاحة إلى أحد أعلام الشيعة مع دعم هذا التعريف المختلق بأحاديث من الكافي ، وقد بيّنا في **تزييف هذا التعريف** ـ بدليلٍ يا حبذا لو قطع القارئ الكريم هذه الخلاصة المركّزة ورجع إليـه ـ كـيف تـروّج سماسرةُ الدّجلِ الكذبَ في أروقتها وتنشره على الملأ الإسلامي .

الثاني ـ التشنيع على الشيعة بالبَداء المرفوض عندهم :

وخلاصته : اتّهام الشيعة ـ كما هو الحال عند البـلخي ، والرازي ، والغـزالي ، والآمدي ، وغيرهم ـ بقصور الفهم إذْ قالوا بالبَداء الذي يعني عند هؤلاء ظـهور شيء لله عزَّ وجلَّ لم يكن عالماً به ، وعلىٰ هذا فهم ينسبون الجهل إلى الله تعالى !! ناهيك عما رافق هذا التّشنيع من حماقات لا تمتّ بصلة إلى الخُلُق الرفيع الذي أدّبَ الإسلام رعاياه عليه ، ثمَّ جاء الجواب في :

القول الفصل في ردّ الاتّهام :

حرص البحث علىٰ أن يكون ردُّ الاتّهام المذكور من الأُمور التالية :

أوّلاً ـ من القرآن الكريم :

وقد استعرض البحث بهذا الردِّ أربعاً وأربعين آية من آيات الكتاب المجيد المصرِّحة بعلمه تعالىٰ ، واحتجَّ بها مفسرو الشيعة الإمامية على إثبات علمه تعالى الواسع اللامتناهي والمحيط بكلِّ شيء إحاطة تامة ، مع الإحالة في هامش كلّ آية إلىٰ ما وقع بأيدينا من تفاسير الشيعة الإمامية ، مع تعيين الجزء والصحيفة التي ورد فيها ذلك التفسير ، علىٰ أنَّ ما تركه البحث من الآيات الأُخرىٰ هو أكثر مما ذُكر .

ثانياً ـ من السُنّة القوليّة :

وأثبت البحث في هذا الردِّ ثلاثة عشر قولاً كريماً في بيان علمه تعالىٰ ، أوّلها قول رسول الله صلى الله عليه وآله ، أمّا الأُخرى فهي من أقوال أهل البيت عليهم السلام ابتداءً من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وانتهاءً بقول الإمام المهدي عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف ، وقد أخرج معظم هذه الأقوال الكليني نفسه في كتابه الكافي .

ثالثاً ـ من أقوال علماء الشيعة في علمه تعالىٰ :

بيَّن البحث لمن يتغابىٰ عن موقف علماء الشيعة الإمامية إزاء علمه تعالىٰ اتّفاقهم أجمع علىٰ أنَّ كلّ ما كان ، وماهو كائن ، وما سيكون وإلى الأبد هو مما أحاط به علم الله عزَّ وجلَّ منذ الأزل ، وأنّه لم يشذ عنهم أحد ، وإلّا لذاع أمره واشتهر ، وقد ابتدأنا بقول الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩ هـ) وانتهينا بالأقوال المعاصرة، وفيها الكفاية لمن أراد الوقوف علىٰ معرفة رأي علماء الشيعة بعلمه تعالىٰ .

رابعاً ـ من الإفتاء بتكفير من يعتقد بتلك النسبة والبراءة منه :

أثبتنا في هذا البحث ما يلزم أهل السُنّة من الاعتراف بأنَّ الشيعة لا تنسب الجهل إلى الله تعالىٰ بمقولة البَداء ، مع التأكيد علىٰ إفتاء فقهاء الشيعة وعلمائهم بتكفير من يعتقد بهذه النسبة ، مع وجوب البراءة منه ، اقتداءً بأئمتهم عليهم السلام .

خامساً ـ من عقيدة الشيعة الإمامية في الصفات الإلٰهية :

وإمعاناً في ردِّ الاتِّهام المذكور تناول البحث مسألة الصّفات الإلٰهية في عقيدة الشيعة مع التركيز علىٰ صفة العلم ، وقد كان الردُّ حاسماً علىٰ تلك المفتريات والأباطيل التي تروّجها الدوائر المعروفة بسطحية تفكيرها وشدَّة تعصّبها ، حيث أثبت الردُّ أنَّ صفة العلم الإلٰهي ، هي صفة كمال مطلق لله تعالى في عقيدة الشيعة الإمامية أجمع ، وأنَّها كلّية الثبوت بحقه تعالىٰ من كلّ وجه ، ولا يصحُّ سلبها عنه ـ تبارك اسمه ـ بحالٍ من الأحوال ، وأنَّه ـ تقدَّست أسماؤه ـ لا يخلو من هذه الصفة طرفة عين ولا أقل من ذلك ، ولا يصحُّ عند علماء الشيعة الإمامية بالإجماع وصفه تعالىٰ بنقيض هذه الصّفة مطلقاً .

ثمَّ اضطرَّ البحث إلىٰ وقفة قصيرة تُلزم الخصم في عقيدته بصفات الله تعالىٰ من اللوازم الكثيرة المنفّرة ، مع الإشكالات المتعدِّدة التي يحق معها لعلماء الشيعة الإماميّة توجيه تلك النسبة إلىٰ خصومهم ، وإنْ لم تكن مقصودة لديهم ؛ لأنَّها من لوازم قولهم : بأنَّ الصِّفات الإلٰهية قديمة زائدة على الذات !

الفصل الثالث : موقع البَداء ومعناه عند الشيعة

ابتدأ الفصل ببيان نوع القضاء والقدر الذي يقع فيه البَداء ؛ ذلك لأنَّ القول بوحدة القضاء والقدر هو من أهم الأسباب المؤدية إلىٰ إنكار البَداء ، والتقوّل فيه

على الشيعة .

وقد اتَّضح أنَّ موقع البَداء إنَّما هو في القضاء والقدر غير الحتميين ، ثمَّ تناول الفصل جواب ما قد يرد من اعتراض وإنكار لمثل هذا النوع من القضاء والقدر ، وذلك من جهتين ، وهما :

الالتباس في فهم القضاء والقدر :

وبعد تبيين هذا الالتباس لدى المعترض علىٰ وجود القضاء والقدر غير الحتميين، أثبت البحث وجود هذا النوع من القضاء والقدر، وذلك اهتداءً بكلمات أهل البيت عليهم السلام المؤيّدة بأحاديث البخاري ، ثمَّ بحثنا ما يدلُّ علىٰ نوعي القضاء والقدر ، وذلك عبر تقسيم الموجودات الدالّ عليه ، إذ أنَّ منها ما يكون فيه القضاء والقدر علىٰ نحو الحتم ، ومنها ما لا يكون كذلك تبعاً لوحدة العلّة في أحدهما وتكثُّرها في الثاني ، مع تأييد هذا الكلام بما نُقل عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، وعن عمر بن الخطاب .

الخلط بين التقدير والعلم :

بيَّن البحث أنَّ أساس هذا الخلط يرتبط بشبهة الأشاعرة في مسألة الجبر والاختيار مع التأكيد علىٰ تظافر الأخبار من طرق الطرفين علىٰ إمكان تغيُّر المُقدَّر ، مع اتّفاقهم علىٰ عدم تغيُّر العلم .

وبعد أن انتهى البحث من البرهنة علىٰ وجود نوعي القضاء والقدر ، وموقع البَداء منهما ، وكون التغيير في المعلوم لا علاقة له بتغيير العلم انتقل البحث إلىٰ بيان :

معنى البَداء عند الشيعة الإمامية :

اهتمَّ البحث أوّلاً بمخاطبة ضمير الباحث المسلم ووجدانه ، بما يبعد عن ذهنه

جميع ما نسب إلى الشيعة من افتراءات وأكاذيب من خلال مقولة البَداء ، ثمَّ بيَّن بعد هذا الخطاب المشفوع بالدليل ، معنى البَداء عند الشيعة الإمامية وهو نسخ في التكوين كما صرَّح به علماء الشيعة كالشيخ الصدوق ، والشيخ المفيد ، والشيخ الطوسي ، وغيرهم .

ثمَّ بيّنا أنَّ القرآن الكريم قد تناول ظاهرة النسخ في التكوين في جملة من الآيات الكريمة التي أطلق عليها مفسرو أهل السُنّة اسم النسخ صراحة ، ثمَّ أوضح البحث بعض موارد هذا النسخ كأن يزيد الله تعالىٰ في رزق الإنسان أو ينقص منه ، أو يمرض عبداً ويشفيه ، أو يسعده ويشقيه ، أو يفقره ويغنيه ونحو ذلك .

ثمَّ اهتمَّ البحث ـ بعد ذلك ـ بتأويل إضافة البَداء لله تعالىٰ بما يخدم معنى البَداء الذي لا محذور فيه ، وذلك علىٰ نحوين وهما :

الأول: الإطلاق المجازي المؤيَّد بجملة وافرة من آيات القرآن الكريم التي أثبتت بظاهرها ما يستحيل إطلاقه بحقّه تعالىٰ مما يدلّ علىٰ أنَّ استعمال اللفظ فيما يخالف ظاهره ـ مع القرينة ـ أمر شائع في خطابات الشّارع المقدَّس ، بل وعند الناس جميعاً ، وعليه فإطلاق لفظ البَداء في قول الأئمة عليهم السلام «بَدا للهِ تعالىٰ» يكون من هذا الوجه، لاقتران هذا الاستعمال بنفيهم الجهل عنه سبحانه كما هو صريح أقوالهم عليهم السلام.

والثاني: تأويل (اللام) في قولهم عليهم السلام : «بَدا للهِ تعالىٰ» .

ثمَّ بيَّن البحث أنَّ إسناد البَداء إلى الله تعالىٰ بأيّ نحو كان لا يستلزم منه نسبة الجهل إليه عزّ وجل .

الفصل الرابع : أضواء على أحاديث البَداء

في هذا الفصل دراسة وافية لجميع أحاديث البَداء في كتاب الكافي ، سواء التي

شُهِّر بها على الكليني والشيعة ، أوْ لا .

وقد شرع الفصل بتقسيم أحاديث البَداء في كتاب الكافي علىٰ أربعةأقسام وهي:

القسم الأوّل ـ الأحاديث الواردة في أهمية البَداء ، وهي خمسة أحاديث لا أكثر .

القسم الثاني ـ في تفسير بعض الآيات الدالة على المحو والإثبات وتغيير الآجال ونحو ذلك ، وقد ضمَّ هذا القسم ثلاثة أحاديث فقط .

القسم الثالث ـ في أنواع القضاء ، وقد انحصرت أحاديث هذا القسم بأربعة أحاديث فقط .

القسم الرابع ـ في نفي الجهل عن الله تبارك وتعالىٰ . وقد بلغت أحاديث هذا القسم أربعة لا غير .

ثمَّ بيّنا أحاديث أُخرىٰ في البَداء خارجة عن هذه الأقسام وهي ثلاثة أحاديث فقط ، الأوَّل منها في الإمامة ، والثاني والثالث في بيان منزلة عبدالمطلب جدّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد تناول البحث بالدراسة والنقد أحاديث كلّ قسم على انفراد ، بما يوضِّح للعيان حقيقة هذه الأحاديث ، وما تعنيه ، مع تشخيص أسباب الاعتقاد بالبَداء ، وحصيلة هذا الاعتقاد ، كما تبيَّن نفاق بعض الكتَّاب وتحايلهم في اقتباس بعض هذه الأحاديث للتشنيع بها على الشيعة الإماميّة ، وتركهم ـ عن عمد وخبث ـ لما يوضِّح ما اقتبسوه من أحاديث أُخرىٰ في الكافي نفسه ، حيث تجنبها المشنِّعون تماماً ، ولم نجد لها في كتابتهم عيناً ولا أثراً !!

الباب الرابع : « شبهة تحريف القرآن الكريم »

ضمَّ الباب الرابع والأخير من هذه الدراسة ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : الطعون المثارة من خلال شبهة التحريف

ابتدأ الفصل ببيان معنى التحريف وأقسامه ، ثمَّ اعتنىٰ عناية فائقة بدراسة ما نجم عن شبهة التحريف في روايات الكافي من مزاعم باطلة أطلقتها فئة من الكتّاب على الشيعة الإمامية وأعلامهم ، بل وأئمتهم عليهم‌السلام ، وهي :

دعوى استدلال الشيعة بروايات التحريف على الإمامة :

وخلاصتها : إنَّ عدم وجود آية في القرآن الكريم بشأن ما تدَّعيه الشيعة الإمامية بمسألة الإمامة هو الذي حملهم ـ وعلىٰ رأسهم ثقة الإسلام الكليني ـ علىٰ تحريف القرآن الكريم لكي يحتجّوا علىٰ غيرهم بتلك الآيات المحرَّفة علىٰ إثبات إمامة أمير المؤمنين عليّ والأئمة من بعده عليهم‌السلام .

لقد بيَّن البحث أوّلاً طريقة علماء الشيعة في احتجاجاتهم على الخصم بما عرفه وألِفَهُ وتسالم علىٰ صحَّته ، ثمَّ أوضح زيف هذه الدعوىٰ وكذبها بما احتجَّ به علماء الشيعة الإمامية ـ كما طفحت به كتبهم الاستدلالية ، ومرَّ قسط وافر منه في البحوث التمهيدية ـ كاحتجاجهم بالآيات القرآنية الكريمة التي رسمت المسار الصحيح للأُمّة الإسلامية بعد وفاة نبيّها العظيم صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، زيادة علىٰ ما بيّنه جواب هذه الشبهة من استدلالهم بالآيات المبيّنة للقدوة التي يجب التمسّك به بعد انتقال الرسول الأعظم صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم إلى الرفيق الأعلىٰ ، وعلىٰ ضوء ما فسَّرته السُنّة النبويّة المطهّرة المنقولة بكتب أهل السُنّة لا الشيعة الإمامية .

ثمَّ استدلالهم بالأحاديث المتواترة لدى الطرفين ، كحديث الغدير ، والثقلين والمنزلة ، وسفينة نوح ، وباب حطة وغيرها من الأحاديث والأحداث التي شهدت بكلّ وضوح علىٰ صدق مدّعى الشيعة الإمامية في منسألة الإمامة ، وهي مسجَّلة في دواوين أهل السُنّة ومراجعهم الأساسية .

كرزية يوم الخميس التي أبكت عيون المؤمنين دماً ، ونحوها مما لا يجرأ أحد

علىٰ ادِّعاء أنَّها من صنع الشيعة . هذا فضلاً عما اعتمده الشيعة في الاستدلال بأقوال أهل السُنّة أنفسهم وأحاديثهم المروية من طرقهم هم وحدهم كما برهن عليه البحث .

حيث اعترف الخصم بأنَّ علياً عليه السلام هو الذائد عن الحوض يوم القيامة ، وهو قسيم النّار والجنّة ، وأنّه لا يجوز أحد الصراط إلَّا من كتب له عليٌّ الجَواز ، وأنَّ النظر إلىٰ وجهه الكريم عبادة ، وأنّه أقضىٰ هذه الأُمّة بعد نبيّها صلى الله عليه وآله وسلم ، وأحفظهم لسُنّته ، وأشدّهم تطبيقاً لشريعته ، وأعلمهم على الإطلاق بما أنزله الله علىٰ رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو الأُذن الواعية ، وباب مدينة العلم ، وأنّه الملجأ لكلِّ نازلة نزلت بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، والملاذ لكلِّ معضلة حلَّت ، ولولاه لهلك من هلك باعتراف مَن قبله مَلك ، وأنّه شرب العلم شرباً ونهله نهلاً ، وغيره لم يعِ معنى الكلالة والأبّ جهلاً ، وأنّه لم يسجد لغير الله تعالىٰ ، وسجد غيره سفاهة للّات والعزىٰ ونحر لمناة الثالثة الأُخرىٰ ، وأنّه واسى النبيّ حيّاً وميتاً ولم يترك الجسد الطاهر المطهّر مسجّىً ، وغيره راح إلى السقيفة يسعىٰ ، ولم يقل : أقيلوني ، بل أطلقها مدوّية : سلوني ، إلىٰ غير ذلك من فضائله ومناقبه وسوابقه التي ضرب الجواب عنها صفحاً ، والتي لو قُسّمت واحدة منها بين جميع الخلائق لوسعتهم خيراً ، وأنّه نزلت فيه ثمانون آية صفواً لم يشركه أحد فيها من هذه الأُمّة ، ذلك هو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه في كتب أهل السُنّة ، أفهل تراهم حرّفوا كتاب الله تعالىٰ ، وبدّلوا السُنّة ؟!!

اتّهام الأئمة عليهم السلام بشبهة التحريف !!

كشف البحث في جواب هذا الاتّهام جحود أربابه للقرآن الكريم الذي يدّعون الحرص عليه لما أوجبه عليهم من مودّة من اتّهموهم بتحريف القرآن ، وولائهم ، والصلاة عليهم في خاتمة التشهد بإجماع المسلمين مع تكذيبهم للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الذي أوصاهم بما أوصاهم بأهل بيته عليهم السلام ، فكان الجواب ملخّصاً بما ورد عن

عظيم منزلتهم في القرآن الكريم أوّلاً ، وقد ذكرنا في كلِّ آية ما قاله مفسّرو أهل السُنّة ، وما أخرجه محدِّثوهم بشأنهم عليهم السلام ، وكفىٰ دليلاً بما أخرجوه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال : « **من مات علىٰ حبّ آل محمد مات شهيداً ـ إلىٰ أن قال صلى الله عليه وآله وسلم ـ ألا ومن مات علىٰ بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب على عينيه : آيس من رحمة الله ، ألا ومن مات علىٰ بغض آل محمد مات كافراً ، ألا ومن مات علىٰ بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة** ».

لقد توسّع جوابنا في ردّ هذا الاتّهام وذلك بإيراد الكثير من النصوص التي رواها أهل السُنّة في بيان مكانة أهل البيت عليهم السلام وعظيم منزلتهم عند الله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، والمؤمنين ، بما يفضح أهل هذا الاتّهام السخيف ويلقمهم حجراً ، وكيف لا ومن جُعلوا أعدالاً للكتاب بالتواتر ، يُتّهمون بتبديله ؟! ومن هو مع القرآن والقرآن معه ولن يفترقا حتىٰ يردا على النبيّ الحوض ، يُتّهم بتحريفه ؟!

وكفىٰ بأُولئك خزياً وعاراً أن لا يخرجوا ـ كما تبيَّن في محلِّه ـ من إحدىٰ ثلاث خصال ـ كلّ واحدة أقبح من أُختها ـ ببغضهم أمير المؤمنين وأهل بيته عليهم السلام .

دعوىٰ بطلان احتجاج الشيعة بعدم التحريف :

إنَّ من يتّهم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بتحريف القرآن الكريم ، ويزعم أنَّ تصريح علماء الشيعة الأوائل بنفي التحريف قد صدر تقية ، ويسخر من كون مدار مذهب الشيعة علىٰ أقوال الأئمة عليهم السلام المروية بكتب الحديث ، لا يُستبعد منه تبنّي مثل هذه الدعوىٰ.

وبما أنَّ قسطاً من جوابها قد مرَّ في الأبواب المتقدِّمة ، لا سيّما في البحوث التمهيدية ، ومناقشة الطعون في مباحث التقية ، مع ما في جواب الاتّهام السابق أيضاً من صلة وثيقة في تزييف هذه الدعوىٰ ؛ لذا ركّز البحث في جوابها ، علىٰ ثلاثة أُمور وهي :

الأوّل: كون الشيعة محقّين في اتّباع الآل عليهم السلام في دينهم ودنياهم واتّخاذ ما صحّ نقله من أقوالهم عليهم السلام حجّة بينهم وبين الله تعالىٰ لما سبق من حجّية أقوالهم عليهم السلام .

الثاني: ليس كلّ ما روي ـ في كتب الحديث عند الشيعة الإمامية ـ من أقوال أهل البيت عليهم السلام قد ثبت صدوره عنهم حتىٰ يقال : إنَّ مدار مذهب الشيعة علىٰ روايات الكافي وغيره علىٰ علّاتها .

الثالث: أنَّ للتقية مجالاً لا يسع معه القول بنفي التحريف ؛ لكون دليل علماء الشيعة الأوائل على القول بنفي التحريف هو القرآن الكريم نفسه ، مع ادّعاء الإجماع عليه أيضاً .

تهمة الدس والتزوير في أحاديث الكافي:

اتّضح من جواب هذه التهمة أنَّ الكليني رحمه الله قد أفرد أبواباً في كتاب الكافي أراد من أحاديثها القول : بأنَّه علىٰ يقين من وجود الأكاذيب والافتراءات على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلىٰ أهل بيته عليهم السلام . وأنَّه لم يجمع كلَّ ما قرأه أو سمعه أو حُدِّث به مطلقاً من غير روية ، وإلّا لجاء الكافي الذي جُمع في عشرين سنة علىٰ أقلّ التقادير في عشرين مجلداً .

واتّضح منه أيضاً اهتمام رواة الشيعة الأوائل بالحديث الشريف رواية ودراية وحيطتهم البالغة في التأكّد من سلامة ما بأيديهم من عبث الوضّاعين وخبث المغالين ، فتشدّدوا في قبول الرواية ، وقاموا بعرض ما كتبوه من أحاديث على الأئمة أنفسهم ، كما راسلوا ـ من بعدت بهم الديار ـ أئمتهم ، لغرض التثبّت من صحّة ما وصلهم من فتاواهم وأقوالهم عليهم السلام ، وقد بلغ حرصهم أن لا يهملوا الكتب التي ألّفها المنحرفون والمغالون أيام استقامتهم والتأكّد من صحّة ما رووه في تلك الحال وتمييزه عن غيره من المكذوب على الأئمة عليهم السلام .

واتّضح منه أيضاً دور الأئمة عليهم السلام في تنبيه شيعتهم وتحذيرهم من الغُلاة وغيرهم من أصناف الكذّابين ، بحيث لم يبق أحد من المغالين إلّا وقد لُعن وافتُضح أمره بين الملأ الشيعي في ذلك الزمان حتىٰ عُرِف عن القميين ـ ومعظم شيوخ الكليني منهم ـ مواقفهم المشهورة في إبعاد كلّ من اتُّهم بالغلو والانحراف عن أرضهم كلّها .

هذا مع توافر أربعمائة كتاب معتمد لدىٰ جميع الشيعة في عصر الكليني ، وهي المسماة بالأُصول الأربعمائة المؤلفة في زمان الأئمة لا سيّما الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام ، كلّ هذا يقطع بأنَّ الكليني رحمه الله لم يعتمد في روايات الكافي علىٰ كتاب مدسوس أو مزوّر .

وأمّا ما رواه عن المجاهيل فقد بيّن البحث علّته البعيدة عن تهمة الدسّ والتزوير، وما رواه عمّن اتُّهم بالغلو فهو محمول علىٰ أيام استقامته ، ومع هذا فإنَّ أعلام الشيعة ومحقّقيهم لم يصحّحوا جميع أخبار الكافي ولم يدّعوا قطعية صدورها عنهم عليهم السلام ، لا لكون الكافي مشحوناً بالدسّ والتزوير كما هو المدَّعىٰ في هذه التهمة، بل لعدم انطباق الشروط الواجب توفّرها في بعض أخباره ، وليس كلّ ما رُدَّ من الأحاديث يكون مدسوساً ومزوّراً .

ولما كان أصحاب هذا الادّعاء قد تناسوا تماماً داء الوضع الوخيم في كتب السُنّة الذي استشرىٰ خطره فشمل ما يدّعون أنّه أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ، فقد اضطرّ البحث لتناول :

الوضع في الحديث عند أهل السُنّة :

برهن البحث علىٰ أنَّ ما أُحصي من الأحاديث الموضوعة في كتب الحديث عند أهل السُنّة قد بلغ أكثر من ستة أضعاف ما في كتاب الكافي بأجزائه الثمانية ، وكيف أنَّ الوضّاعين من أهل السُنّة قد تفنّنوا في الكذب والدجل والنفاق على الله ورسوله

باعتراف أئمة أهل السُنّة أنفسهم كالقرطبي المالكي وغيره . وقد كانت حصّة الخوارج ـ الذين إذا هووا أمراً صيَّروه حديثاً ـ في صحيح البخاري وحده تثير الريبة وتبعث الدهشة ، إذ أخرج البخاري عن ثلاثين خارجياً ، هذا فضلاً عما رواه عن ستين ناصبياً أعلنوا العداء لمحمد ﷺ ببغضهم لذريته وأهل بيته عليهم السلام .

ثمَّ بيَّن البحث أصناف الوضّاعين عند أهل السُنّة حسبما صنَّفتهم كتب أهل السُنّة، فهم بين قوم وضعوا الحديث هوىً يدعون الناس إليه ، وبين آخرين من الحمقىٰ والمغفَّلين الذين وضعوا الحديث للتقرُّب إلى الله تعالىٰ !! حيث عدّوه حسبة، وبين صنف آخر كان يضع لأجل السؤال وطلب الأموال .

ثمَّ استنطق البحث بعض النصوص الشاهدة علىٰ كثرة الوضع عند أهل السُنّة ، واستماتة الطغاة في ترسيخ الأحاديث الموضوعة في أذهان الناس جميعاً إلَّا مَن عصمه الله عزَّ وجلَّ ، وذلك بحركة منتظمة سخَّروا لها زمرة من الصحابة لتثبيت أركان عرش الطاغوت ، ثمَّ أخذنا بعض العينات من تلفيقات أبي هريرة وغيره في أهم كتب القوم إطلاقاً وهو ما يسمّىٰ عندهم بالجامع الصحيح ، حتىٰ لكأنَّ معيار الحديث الصحيح عند شيخ المحدِّثين من أهل السُنّة أن لا يكون في سنده علوي !!

ثمَّ خُتم البحث أخيراً بأطرف ما وقع لقوم من رواة أهل السُنّة يطلبون الحديث من كلّ وجه ولا يبالون ممّن أخذوا الحديث .

ادّعاء اعتقاد الشيعة بصحَّة جميع ما في الكافي :

لقد بيَّن البحث أوّلاً موقف الآلوسي من هذا الادِّعاء حيث زعم أنَّ علماء الشيعة صرَّحوا أنَّ العلم بأخبار الكافي واجب مع أنَّ الكافي مملوء من روايات ابن عيّاش وهو بإجماع الشيعة كان كذّاباً وضّاعاً !!

وقد رأينا تقديم الجواب علىٰ ادِّعاء الآلوسي قبل بيان الادِّعاءات المماثلة الأُخرىٰ .

أحصى البحث في جواب ادّعائه من ادُّعي بابن عيّاش في تاريخ رواة الشيعة فكانوا سبعة لا غير في جميع كتب رجال الشيعة الإمامية ، والطريف في الأمر أنّا لم نجد لأيٍّ منهم عيناً ولا أثراً في أسانيد الكافي ، مما احتملنا معه أنّه يريد بابن عيّاش: أبان بن أبي عيّاش الذي روىٰ كتاب سُليم بن قيس الهلالي ، ولهذا تناول البحث مَن ضعّف أبان ، وتبيَّن أنّه لم يُتَّهم بالوضع إلّا من ابن الغضائري الذي نسب له وضع كتاب سليم ، وقد بيَّنا عدم الاعتداد بقول الغضائري ؛ لأنَّ كتاب سُليم بن قيس ﷺ قد روي من طرق صحيحة أُخرىٰ لم يقع فيها أبان ، مع اهتمام علماء الشيعة بكتاب سُليم قبل أن يخلق ابن الغضائري ، وتقريضهم له ، وإعجابهم به ، وعدِّهم له من أكبر الأُصول التابتة التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت عليهم السلام ، إلىٰ غير ذلك من الوجوه الأُخرى التي تبطل طعن الغضائري .

وهكذا اتَّضح افتراء الآلوسي علىٰ علماء الشيعة بعد أن بيَّن البحث موقفهم من أبان ومن كتاب سُليم أيضاً .

كما تأكَّد لنا افتراؤه على الكافي إذ زعم أنَّه مليء بروايات ابن عيّاش ولا وجود لابن عيّاش في أسانيد الكافي ، أمَّا لو كان قصده : أبان بن أبي عيّاش ، فهو قد كذب وافترىٰ أيضاً ، إذ لا تزيد أحاديث أبان بن أبي عيّاش في كتاب الكافي علىٰ ثمانية أحاديث ، بيَّنها البحث جميعاً وبرهن على انسجامها مع ضرورات الشرع الحنيف ، ومعطيات العقل السليم .

ثمَّ بيَّن البحث بقية الأقوال التي ادَّعت الادِّعاء المذكور مع إضافة : أنَّ الكافي لثقة الإسلام الكليني (ت/ ٣٢٩ هـ) قد رُويت أخباره عن الإمام الصادق عليه السلام (ت/١٤٨ هـ) وبلا واسطة !! وهو ـ كما ترىٰ ـ غير جدير بالجواب .

أمَّا من صحَّح زعمه ونسبه إلى الإمام الحجّة عجَّل الله تعالىٰ فرجه الشريف فقد أجاب البحث عليه بمنطق الأخباريين ﷺ الرافض لهذا الزعم جملة وتفصيلاً .

أمّا ما رافق الادّعاء المذكور من كون الكافي أوثق كتاب عند الشيعة وأنّه كصحيح البخاري عند أهل السُنّة ، وأنّ أخباره كلّها حجّة عندهم ، فقد اضطرّ البحث إلى التوسّع في الجواب ، بدراسة موقف كلّ فريق من كتابه لكي يتّضح صدق ما سلف من أقوال بحق أيٍّ منهما ، وابتدأ البحث أوّلاً بموضوع :

الكافي بنظر علماء الشيعة :

امتاز موقف علماء الشيعة من المحقّقين والأُصوليين إزاء كتبهم الحديثية ـ ومنها الكافي ـ بالاعتدال والإنصاف ، فلم يبخسوها حقّها ولم يرفعوها فوق قدرها، وقد أثبت البحث هذه الحقيقة بشهادة أُولئك الأعلام أنفسهم الذين اهتموا بدراسة كتاب الكافي فشرحوا سائر أحاديثه ، وناقشوا في متونها وأسانيدها ، وصنّفوها إلىٰ صحيحة وغيرها ، وهذا الموقف لم يكن مستجدّاً عند علماء الشيعة إزاء أحاديث الكافي بل عرف نظيره منذ زمن انتشار الكافي بين الملأ الشيعي أيضاً ، كما هو الحال في موقف الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨٠ ﻫ) منه ، وموقف الشيخ المفيد (ت/٤١٣ ﻫ) والسيد المرتضىٰ علم الهدىٰ (ت/ ٤٣٦ ﻫ) ، وشيخ الطائفة علىٰ الإطلاق (ت/ ٤٦٠ ﻫ) .

أمّا عن موقف الأخباريين من كتاب الكافي فهو أشبه بموقف أهل السُنّة من صحيح البخاري ، علىٰ أنّهم قلّة وقد ردَّ عليهم علماء الشيعة بأقوى الأدلّة وأسطع البراهين، وأثبتوا أنّه ليس عند الشيعة ما يسمّىٰ بالصحيح البتة سوىٰ كتاب الله تعالىٰ .

صحيح البخاري بنظر أهل السُنّة :

برهن البحث علىٰ أنّ موقف علماء أهل السُنّة إزاء صحيح البخاري يختلف اختلافاً جوهرياً عن موقف الشيعة الإمامية إزاء كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني، حيث جعلوه في مقامٍ عالٍ جداً ورتبة لا يرقىٰ إليها أيّ كتاب آخر سوىٰ كتاب الله

تعالىٰ ، هذا في الوقت الذي اعترف فيه قلّة قليلة من علمائهم بأنَّ في الجامع الصحيح ما لا يمكن وصفه بالصحّة . كالأحاديث المرسلة والمقطوعة والمجهولة فضلاً عن وجود طائفة من الأحاديث التي وقع في أسانيدها حثالة الرواة كعمران بن حطان وعكرمة الخارجيين ونظائرهما من الذين ضعّفهم علماء أهل السُنّة أنفسهم ، كما طعنوا بقسم من رواة البخاري ووصفوهم بالكذب وطعنوهم بوضع الحديث .

وعلى الرغم من ذلك كلّه فقد صرَّح بعضهم بأنَّ من روىٰ عنه البخاري فقد جاز القنطرة ، كما اتّفق جمهور العلماء منهم علىٰ أنَّ صحيح البخاري هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالىٰ على الإطلاق ، وأنَّ أحاديثه كلّها تفيد القطع ، فهي حجّة مطلقاً ، وقد بلغ الإسراف في الإطراء حدّاً غير معقول بحيث ادُّعي بأنَّ صحيح البخاري ما قُرئ في شدَّة إلّا فرجت ، ولا في مركب فغرقت ، وأنّه يُستسقىٰ بأحاديثه الغمام ، كما بالغ الشعراء في وصف أحاديث البخاري بأنّها كالأحاديث المنقولة عن النبيّ ﷺ بلا واسطة ، وأمّا عن المنامات ، فحدِّث ولا حرج .

وبعد أن أسفر الصبح لكلِّ ذي عينين ، وبان الفرق بين الموقفين ، عدل البحث إلىٰ مناقشة :

دعوىٰ أنَّ مذهب ثقة الإسلام هو التحريف :

ومن الأُمور الأُخرى التي رافقت شبهة التحريف هو ما أطلقه بعض الكتّاب من أهل السُنّة من أنَّ الكليني كان يعتقد التحريف في القرآن الكريم وأنَّ التحريف مذهبه !!

لقد كشف البحث عن جذور هذه الدعوىٰ وأسبابها ، وما احتجَّ به مروّجوها ، وأثبت بالدليل القاطع ـ ومن الكافي نفسه ـ بأنَّ الكليني ﵀ كان لا يرى التحريف مطلقاً ، والأكثر من هذا أنّه قد حدَّد ضابطة كلّية لمعرفة صحيح الأخبار من

سقيمها وذلك في أكثر من باب واحد من أبواب الكافي ، هذا مع تصريحه بجملة من القواعد الدرائية المعمول بها عند جميع المسلمين في تقييم ما يُروىٰ من الأخبار ، بما يكشف عن عدم اعتقاده بصدور جميع ما رواه عن الأئمة عليهم السلام ، لعدم انطباق تلكم القواعد ـ التي نصَّ عليها الكليني في أوّل الكافي ـ علىٰ بعض ما رواه من أخبار .

أمّا عن التذرّع ببعض أبواب الكافي المدَّعىٰ إفادتها التحريف ، لتقرير صحَّة الدعوى المذكورة ، بتقريب أنَّ مذاهب القدماء تُعلم غالباً من عناوين أبوابهم ، فقد أثبت البحث أوّلاً : إنَّ مثل هذا التذرّع لو صحَّ لكان للكليني لا عليه ، إذ عنون باباً في الكافي يكاد أن يكون صريحاً بعدم الاعتقاد بالتحريف ، هذا فضلاً عن كون أحاديثه أوضح في الدلالة على استهجان مقولة التحريف .

وثانياً : إنَّه ليس في جميع أبواب الكافي ما يصحّ لأن يكون مبرِّراً لدعوىٰ أنَّ مذهب الكليني رحمه الله هو التحريف ، مع إثبات أنَّ ما احتجّوا به في المقام لا يدلّ على المدّعىٰ .

الفصل الثاني : مناقشة روايات التحريف سنداً ودلالة

في هذا الفصل تمت مناقشة إحدىٰ وستين رواية من روايات الكافي (أُصولاً وفروعاً وروضة) وهي تمثّل كامل العدد الذي رواه ثقة الإسلام الكليني وتردَّد ذكره في عشرات الكتب المؤلّفة للتشهير على الشيعة الإمامية بهذه الشبهة .

أمّا التسع الأُولىٰ منها فقد ناقش البحث في دلالتها دون أسنادها لعدم وجود الضعيف فيها ، وإن ورد في بعضها ما هو مسكوت عنه في كتب الرجال جميعاً .

وأمّا الروايات الأُخرىٰ من العدد المذكور فهي ضعيفة بأجمعها ، وقد نوقشت سنداً ودلالة ، ولم تثبت دلالة أيَّة واحدة منها على التحريف المزعوم .

ويمكن إعطاء صورة ملخّصة عن هذه الروايات فنقول :

انحصرت دلالة الروايات المذكورة بجملة من الأُمور :

منها ما تعلّق باختلاف القراءات القرآنية .

ومنها ما ارتبط بتفسير الآيات ، أو تأويلها .

ومنها ما اتّصل ببيان سبب النزول .

ومنها ما ورد لإظهار وجه المناسبة بين آية وأُخرىٰ من القرآن الكريم.

ومنها ما هو صريح بعدم التحريف .

ومنها ما هو كاشف عن تفسير أمير المؤمنين عليه السلام وما سجّل فيه من زيادات توضيحية للآيات الكريمة ، إلىٰ غير ذلك من الأُمور الأُخرى التي كشفها البحث .

وقد ظهرت من مناقشة دلالة هذه الروايات جملة وافرة من الأُمور يمكن إجمالها اختصاراً بما يأتي :

١ ـ إنَّ لفظة (التنزيل) الواردة في تلك الروايات ، لا يُراد بها المعنى المتبادر منه اليوم ، وإنَّما المراد هو نزول المعنىٰ ، وقد برهن البحث علىٰ صحَّة هذا الاستنتاج.

٢ ـ إنَّ جملة وافرة من هذه الروايات ـ قد تزيد على النصف ـ ذكرها أهل السُنّة في كتبهم بشكل أو بآخر مما يجعلها تلتقي بدلالتها مع دلالة تلك الروايات بالمطابقة تارة ، أو التضمّن أُخرىٰ ، أو الالتزام ثالثة ، ولم يقل أحدٌ منهم بدلالتها على التحريف .

٣ ـ إنَّ عدداً من الآيات الكريمة التي اشتملت علىٰ بعض الزيادات التفسيرية أو التوضيحية وادُّعي دلالتها على التحريف قد تُليت في مكان آخر من الكافي كاملة وبلا هذه الزيادة التفسيرية ، وقد يصدف أنَّ من تُروىٰ عنه تلاوة الآية كما هي في المصحف هو الإمام نفسه عليه السلام الذي رويت عنه تلك الزيادة ـ التوضيحية فيها ـ

المدَّعىٰ دلالتها على التحريف ، وهذا بطبيعته قد تطلّب استقصاء جميع الآيات التي ورد ذكرها في كتاب الكافي ، ومع الأسف أنّه لم يُلتفت إلىٰ هذه الناحية البالغة الأهمية في دراسة هذه الشبهة في كتاب الكافي .

٤ ـ إنَّ كثيراً من الآيات المتضمّنة للإيضاحات التفسيرية والتي ظُنَّ بها التحريف مؤيّدة بالأحاديث المتواترة أو المقطوع بصحّتها لدى الفريقين .

٥ ـ أكثر هذه الزيادات قد انحصرت بذكر اسم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في المصحف الشريف ، مع تصريح الكافي بأنَّ اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يرد في النظم القرآني ولا بآية واحدة ، وهذا ما يكشف بوضوح عن معنىٰ ورود مثل تلك الزيادات .

٦ ـ بعض الزيادات التي رافقت النظم القرآني قد وردت في مكان آخر لتوضيح ذلك النظم بعينه ولكن بألفاظ أُخرىٰ مع وحدة معاني الألفاظ في الموضعين ، مما يكشف بوضوح تام عن المعنى المراد بهذه الزيادات .

٧ ـ مواقع هذه الزيادات تكون بين كلمات النظم القرآني عادة ، وهذه طريقة مألوفة عند مفسّري أهل السُنّة كما برهن عليها البحث .

الفصل الثالث : التحريف عند أهل السُنّة

كان الدافع الحقيقي وراء كتابة هذا الفصل هو ادّعاء من اتّهم الكليني بتحريف القرآن الكريم بأنَّ القول بالتحريف موقوف على الشيعة ، مع إنكاره وجود رواية واحدة تدلّ على التحريف في كتب أهل السُنّة كما دلّت عليه روايات الكافي بزعمه ، زيادة علىٰ تحدّيه الشيعة الإمامية بعدم استطاعتهم إثبات ورود هذه الشبهة ولو عند واحد من أهل السُنّة ، هذا فضلاً عن المزاعم المتكرّرة التي يجدها القارئ تحت

عنوان **إنكار روايات التحريف في كتب أهل السُنّة** .

وإجابة منّا للتحدّي المذكور فقد اعتمدنا علىٰ ستة وأربعين مصدراً مهماً من مصادرهم بما فيها الصحاح الستة ، وكشفنا عن تلبّس ما يزيد علىٰ ستين شخصاً منهم بهذه الشبهة وجلّهم من الصحابة ، وذلك في مائة مثال قد أخذت خطّاً بيانياً في الصعود والارتقاء من الأقلّ الذي قد يُحمل علىٰ أيّ محمل إلى الأعلى الذي يأباه كلّ حلّ ، وينفر عنه كلّ محمل ، حيث ابتدأنا بحروف القرآن الكريم ثمَّ كلماته ، ثمّ آياته ثمَّ سُوَره ، وأخيراً ما يمسّ قداسة القرآن العظيم كلّه ، ثمَّ خُتم الفصل بكلمة في غاية الاختصار عن موقف المحقّقين وشيوخ الإسلام إزاء شبهة ـ بل خرافة ـ تحريف الكتاب العزيز الذي ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلاته وسلامه علىٰ محمد وآله .

﴿ **قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ** ﴾

ثامر العميدي

١٨ ربيع الأول ١٤١٥ هـ

قم المشرفة

الفَهارِسُ ٱلفَنيَّةُ

(١) فهرس الآيات القرآنية

[سورة آل عمران ـ ٣]

[سورة الأعراف ـ ٧]

[سورة يونس ـ ١٠]

[سورة هود ـ ١١]

[سورة إبراهيم ـ ١٤]

[سورة الحجر ـ ١٥]

[سورة الأنبياء ـ ٢١]

[سورة الحج ـ ٢٢]

[سورة سبأ ـ ٣٤]

[سورة فاطر ـ ٣٥]

[سورة يس ـ ٣٦]

[سورة فصّلت ـ ٤١]

[سورة الشورى ـ ٤٢]

الآية	رقمها	الصحيفة
[سورة الإنسان ـ ٧٦]		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْآنَ تَنزِيلاً﴾	٢٣	ج٢/ ٣٥٢، ٤١٢.
﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ...﴾	٢٩	ج٢/ ٢٣١.
﴿وَمَا تَشَآؤُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ...﴾	٣٠	ج١/ ٥٦.
[سورة النازعات ـ ٧٩]		
﴿فَقَالَ أَنَاْ رَبُّكُمُ ٱلأَعْلَىٰ﴾	٢٤	ج١/ ٣٤٢.
[سورة التكوير ـ ٨١]		
﴿وَإِذَا ٱلْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾	٨ ـ ٩	ج٢/ ٣٨٥.
﴿وَمَا تَشَآؤُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	٢٩	ج١/ ٥٦.
[سورة المطففين ـ ٨٣]		
﴿ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا ٱلَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾	١٧	ج٢/ ٣٥٢.
[سورة الطارق ـ ٨٦]		
﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ ... ٱلْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾	١٥ـ١٧	ج٢/ ١٦٦.
[سورة الأعلى ـ ٨٧]		
﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾	٦	ج٢/ ٤٦٨.

(٢) فهرس الأحاديث

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
إنّ مع الدجّال إذا خرج ماءً	النبي ﷺ	ج١/ ٢٥٠.
إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتىٰ يمضي فيهم ...	النبي ﷺ	ج١/ ٥٣٦.
أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٤١.
أنا سيد النبيين، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر	النبي ﷺ	ج٢/٢٠٦.
أنا سيد النبيين، وعليّ بن أبي طالب ...	النبي ﷺ	ج١/ ٥٤٤.
أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ... فمن أراد العلم	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٤٢.
أنا مدينة العلم ... فمن أراد العلم فليأتها من بابها	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٤٢.
أنا مدينة العلم وعليّ بابها فمن أراد المدينة	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١.
أنا المنذر، وعليّ الهادي، وبك يا عليّ يهتدي ...	النبي ﷺ	ج١/ ٦٠٩. ج٢/ ٢٢٧.
أنا، وعليّ، والحسن، والحسين ...	النبي ﷺ	ج١/ ٦٣.
أنت الذائد عن حوضي يوم القيامة	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٣٥.
أنت سيد، ابن سيد، أخو سيد. وأنت إمام ...	النبي ﷺ	ج٢/٢٠٦.
أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ	النبي ﷺ	ج١/ ١٥٣، ١٥٥.
إنّكِ إلىٰ خير ... إنّكِ إلىٰ خير	النبي ﷺ	ج١/ ٧٨.
إنّما الأعمال بالنيّات، ولكلّ امرئٍ ما نوى	النبي ﷺ	ج١/ ١١١، ٦٣٢.
إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح ...	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٦٣.
إنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة ...	النبي ﷺ	ج٢/٢٦٣.
إنّما الولاء لمن أعتق	النبي ﷺ	ج١/ ١١١.
أنّه أجلى الجبهة	النبي ﷺ	ج١/ ٣٥٤.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
مَنْ قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه أُسامة بن زيد	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٨٦.
مَنْ قرأ أربع آيات من أول البقرة، وآية الكرسي	النبي ﷺ	ج٢/ ٣٦٧.
مَنْ كذّب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار	النبي ﷺ	ج١/ ١٦.
مَنْ كنت أولى به من نفسه	النبي ﷺ	ج١/ ١١٥.
مَنْ كنت مولاه فعلي مولاه	النبي ﷺ	ج١/ ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٧٧.
من لم يعرف عترتي والأنصار والعرب فهو	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٥٧.
من مات علىٰ حب آل محمد مات شهيداً	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٥٥، ٥٣٨.
مَنْ مات ولا يعرف إمام زمانه...	النبي ﷺ	ج١/ ٩٨.
مَنْ مات ولم يعرف إمام زمانه...	النبي ﷺ	ج١/ ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٤١.
مَنْ مات ولم يعرف إمامه ...	النبي ﷺ	ج١/ ٩٨
من مات وهو يبغضك يا عليّ مات ميتة جاهلية	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٥٨.
من مات يبغضك مات ميتة جاهلية	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٥٨.
منا الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه	النبي ﷺ	ج١/ ٢٥٨.
منهومان لا يشبعان: طالب دنياً، وطالب...	النبي ﷺ	ج٢/ ٣٠١.
المهديّ حقّ، وهو من ولد فاطمة	النبي ﷺ	ج١/٢٤٩، ٣٠٨، ٥١٠
المهديّ رجل من ولدي وجهه كالقمر الدريّ	النبي ﷺ	ج١/ ٢٧٠، ٣٦٧.
المهديّ من عترتي من ولد فاطمة	النبي ﷺ	ج١/ ٣٥٣، ٣٦٧، ٣٧٧.

الحديث	أسند إلىٰ	الصحيفة
المهديّ من ولد العباس عمي	النبي ﷺ	ج١/٣٠١، ٣٠٢، ٣٣٣.
المهدىّ منّا أهل البيت	النبي ﷺ	ج١/ ٣٣٣، ٣٥٠.
المهديّ منّي أجلى الجبهة	النبي ﷺ	ج١/٢٣١، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٧.
المهديّ يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي	النبي ﷺ	ج١/ ٣١٢.
المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر ...	النبي ﷺ	ج١/ ٧١٥.
نزلت هذه الآية في خمسة ...	النبي ﷺ	ج١/ ٧٨.
نضّر الله وجه عبد سمع مقالتي فوعاها وحفظها	النبي ﷺ	ج١/ ١١.
النظر إلىٰ وجه عليّ عبادة	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٣٦.
هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم	النبي ﷺ	ج١/ ١٥٧.
هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي	النبي ﷺ	ج١/ ١٤٥.
هذا عمّي أبو الخلفاء الأربعين أجود	النبي ﷺ	ج١/ ٣٠٥.
هذا عمّي فمن شاء فليباهِ بعمه	النبي ﷺ	ج١/ ٣٠٥.
هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٢٩.
هل كنت تدعو بشيء، أو تسأله إياه ؟	النبي ﷺ	ج٢/٤٦.
هم أنت وشيعتك، تأتي انت وشيعتك يوم القيامة	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٢٨.
هم يومئذ قليل ببيت المقدس، وإمامهم ...	النبي ﷺ	ج١/ ٢٦٤.
هي خبر بناتي، أُصيبت فيّ	النبي ﷺ	ج٢/ ٢٨٦.
والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل البيت أحد ...	النبي ﷺ	ج٢/ ٣٦١.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
والذي نفسي بيده ليوشكنَّ أن ينزل ...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ٢٥٤.
والله الذي لا إله إلّا هو إنّه من الله	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ١١٩.
وإنَّ اللطيف الخبير أخبرني أنَّهما لم يفترقا ...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٢٦٠.
وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٢٨٥.
وإنَّهما لن يفترقا حتىٰ يردا عَليَّ الحوض	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ٥٤٥، ٥٦٨.
وإني أُوشك أن أُدعىٰ فأُجيب	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ١١٥.
وددت أنَّ ذلك كان وأنا حيٌّ فأُصلّي عليك...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٢٨٥.
وددت أنَّ ذلك كان وأنا حيٌّ فهيّأتك ودفنتك...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٢٨٥.
وصيّي عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/٥٤٦. ج٢/٢٠٥.
وقفوهم إنّهم مسؤولون عن ولاية عليّ ...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٣٦١.
وقني شر ما قضيت	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٥٩.
ولا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنّهما	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ١٤٥.
ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨.
الولد للفراش وللعاهر الحجر	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/٤٧٥.
ومن اصطنع صنيعة إلى أحد من ولد عبد المطلب	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج٢/ ٢٥٨.
ويخرج رجل من أهل بيتي فيبلغ السفياني	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ٢٧١.
يا أيُّها الناس إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم ...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ١٤٥.
يابني عبدالمطلب ! إنّي بُعثت اليكم ...	النبي صلى الله عليه وآله وسلم	ج١/ ١١١.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
عن ولايتنا	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٣٦٢.
كذلك يموت العلم بموت حامليه	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٣٦٥.
لا أُوتي برجل يقول: إنّ داود ارتكب الفاحشة ...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٥١٥.
لئن رأيت المغيرة لأرجمنّه بأحجاره	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٢٨٦.
لعظيم ما ارتكب وجليل ما احتقب، يرمي ...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٥١٥.
مه يا شيخ! فوالله لقد عظّم الله الأجر في مسيركم	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ١٤٨.
المهديّ من أهل البيت يصلحه الله في ليلة	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٣٦٧.
نحن والله الذين عنى الله بذي القربى الذين قرنهم	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٣٠١.
نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوّنا، وثلث	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٣٤٢.
وتظن أنّه كان قضاء حتماً وقدراً لازماً	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ١٤٨.
وإنّما ينبغي لأهل العصمة والمصنوع إليهم ...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٦٤.
ولا يعزب عنه عود قطر الماء، ولا نجوم السماء ...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٩٦.
يا عمرو إني مفارقكم	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ١٩٦.
يا كميل بن زياد، إنّ هذه القلوب أوعية ...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج١/ ٣٦٤.
يحبّ الصالحين ولا يعمل عملهم، ويبغض...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٢٦٥.
يعلم عجيج الوحوش في الفلوات، ومعاصي...	أمير المؤمنين عليه السلام	ج٢/ ٩٦.
ربنا اللطيف بلطف ربوبيته، وبعلم خبره فتق...	الحسن عليه السلام	ج٢/ ٩٨.
يا حاضر كلّ غيب، وعالم كلّ سر...	الحسن عليه السلام	ج٢/ ٩٨.
اللّهمّ منك البداء ولك المشيّة، ولك الحول	الحسين عليه السلام	ج٢/ ١٧١.
دخلت علىٰ جدي رسول الله صلى الله عليه وآله ...	الحسين عليه السلام	ج١/ ٢٩٤.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
إنّما جعلت التقيّة ليحقن بها الدم، فاذا بلغ ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٦٢٠، ٦٩٩.
إنّما شيعتنا الخُرْس	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧٣١.
أنّه كُرِه صيد البازي، إلاّ ما أُدركت ذكاته	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧٢٩.
إيّـانا عنىٰ، أن يؤدي الأول إلى الإمام ...	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٤١٣.
التقيّة في كلّ شيء يضطر إليه ابن آدم ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧١٣.
التقيّة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٦٣١، ٧١٣.
التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧٠٧.
ثمّ أخذ الميثاق على النبيين، فقال: ألست بربكم	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٤٩.
خالطوهم بالبرّانية وخالقوهم بالجوّانية	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧١٥.
خمس صلوات في الليل والنهار	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٣٧.
سأله بحق محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٤٠١.
العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم يُطلع ...	الباقر عليه السلام	ج٢/١٤٢، ١٩٢، ٢٠٤.
فاذا اجتمعت له هذه العِدّة من أهل ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٦٠٣.
قال علي عليه السلام: ما أخذ البازي والصقر	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧٢٩.
قال: لا إله إلّا أنت، سبحانك اللّهمّ وبحمدك...	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٤٠١.
كان الله عزّ وجلّ ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً	الباقر عليه السلام	ج٢/ ١٠٠.
لا، اقرأ: التائبين العابدين	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٩٥.
لم يزل عالماً وسامعاً وبصيراً، وهو الفعال ...	الباقر عليه السلام	ج٢/ ١٠٠.
لو كانت إذا نزلت آية علىٰ رجل ثمّ	الباقر عليه السلام	ج١/٦٠٨.
ما ادّعىٰ أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه ...	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٢٨.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به في عليٍّ لكـان ...	الباقر عليه السلام	ج٢/٣٥٠.
يا جابر بلغني أنَّ قوماً بالعراق يزعمون أنّهـم...	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٢٨٩.
يا زرارة، إنَّ هذا خير لنا ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٦٨١.
يحشر العبد يوم القيامة، وما نَدِي دماً ...	الباقر عليه السلام	ج١/ ٧٣٧.
يعنون بولاية عليّ عليه السلام	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٩٧.
يعني قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن قتل في جهاد	الباقر عليه السلام	ج٢/ ٣٨٦.
أترىٰ هٰؤلاء مثل هذا ؟	الصادق عليه السلام	ج٢/٢٧٣.
أحصيت عدد الرمال، ووزن الجبال ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٠٤.
إذاً أَصَبتَ الجواب، قل الكلام ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ٤٢٥.
أسـالكم عـن المودّة التي أنزلتُ عليكم ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٨٥.
إذا قام قائم آل محمد عليه وعليهم السلام ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ٥١٧.
أصبت والله يا أبا حنيفة	الصادق عليه السلام	ج١/ ٧٢٠.
اعرفوا منازل الناس علىٰ قدر روايتهم ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ٢٢٧.
إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام الى ...	الصادق عليه السلام	ج٢/٣٤٤.
إنّ القرآن نزل أربعة أرباع : ربع حلال ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٤٣.
إنَّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق، ولكن رسول الله	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٨٢.
إنَّ الله تبارك وتعالىٰ أنزل في القرآن تبيان ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٤٣.
إنَّ الله عزَّ وجلَّ أخبر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بما كان ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٤٣، ١٩٣، ١٩٤.
إنَّ الله عزَّ وجلَّ خلق الدنيا في ستة أيام	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣١٢.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه‌السلام	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٤٢٣.
بحكم الله، وحكم آل داود، وحكم محمد	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٤٩٥.
بظلمه وسوء سيرته	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٣٧٨، ٣٧٩.
بلىٰ، قبل أن يخلق السموات والأرض	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ١٠١.
بني الإسلام علىٰ خمسة أشياء: علىٰ الصلاة	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٩٤.
بني الإسلام على خمس: الصلاة ...	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٩٤.
تجري الكلام على الأثر فتصيب	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٧٣٤.
تتكلم وأقرب ما تكون من الخبر	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٧٣٤.
التقيّة من دين الله	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٧٠٠.
تريد الأثر ولا تعرفه	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٧٣٤.
ثلاثة لا أتّقي فيهن أحداً: شرب المسكر ...	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٦٩٩.
ذو عدل منكم، هذا ممّا ...	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٣٣٩.
سأله بحق محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٤٠١.
سمعت أبي يقول: لا والله ما علىٰ وجه الأرض	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٧٠٣.
شهادة أن لا إله إلّا الله، والإيمان بأنّ ...	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٦٥، ٩٦.
شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٣١٢.
عشر خصال في صفات الإمام	الصادق عليه‌السلام	ج١/ ٦٦.
علىٰ لسانك يا رسول الله، يعني به من ...	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ٣٩٣.
فكلّ أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ١٠٠.
فكلّ هذا وشبهه علىٰ ما ذكرت لك ...	الصادق عليه‌السلام	ج٢/ ١٦٧.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
لا والله .. فينظر فينادي روحه منادٍ من قبل	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٨٤.
لا ينسىٰ، ولا يلهو ولا يغلط، ولا يلعب ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٠١.
لم يناد بشيء ما نودي بالولاية	الصادق عليه السلام	ج١/ ٩٨.
لمّا مات عبدالله بن أُبي بن سلول حضر ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ٧٢١.
لما نزلت ولاية عليّ بن أبي طالب عليه السلام وكان	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٦٧.
لن تنالوا البر حتىٰ تنفقوا مما تحبّون هكذا فاقرأها	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٩٨.
لو علم الناس ما في الفول بالبداء من الأجر	الصادق عليه السلام	ج٢/١٧٨.
لو لَم يبقَ في الأرض إلّا اثنان لكان أحدهما ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ٤٨٤.
ليس فيها ليلة القدر	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٧٧.
ليس هكذا تنزيلها، إنّما هي: فاغسلوا وجوهكم	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٧٤، ٣٧٦.
ليس هكذا هي، إنّما هي: والمأمونون...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ٣٥٦.
ما أجد أحداً أحيا ذكرنا وأحاديث أبي ...	الصادق عليه السلام	ج١/ ١٩.
ما أجد أجهل منهم، إنّ في المرجئة	الصادق عليه السلام	ج١/ ٤٢٥.
ما أمرتهم بهذا،	الصادق عليه السلام	ج١/ ٧١٨، ٧١٩.
ما بدا لله في شيءٍ إلّا كان في علمه قبل أن ...	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٠١.
ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل	الصادق عليه السلام	ج٢/٧٨، ٢٠٣، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
ما بعث الله نبياً حتىٰ يأخذ عليه ثلاث خصال	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٧٩.
ما بلغت تقيّة أحد تقيّة أصحاب الكهف	الصادق عليه السلام	ج١/ ٧٠٤، ٧٠٧.
ما تنبّأ نبيٌّ قطّ حتىٰ يقرّ لله بخمس خصال	الصادق عليه السلام	ج٢/ ١٧٩، ١٨٦.

الحديث	أسند إلىٰ	الصحيفة
وأنزل بذلك قرآناً فقال : إذا جاءك المنافقون	الكاظم عليه السلام	ج٢/ ٤٠٩.
يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواهم	الكاظم عليه السلام	ج٢/ ٤٠٧.
يا يونس ! لا تكونن مبتدعاً ...	الكاظم عليه السلام	ج١/ ٥٢٥.
يظهره علىٰ جميع الأديان عند قيام القائم	الكاظم عليه السلام	ج٢/ ٤٠٧.
أمّا أنَّ يونس مع أبي الخطاب في أشدِّ ...	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٣٩٨.
الإمام المطهّر من الذنوب، والمبرّأ ...	الرضا عليه السلام	ج١/ ٦٦.
إنَّ أبا الخطاب كذب علىٰ أبي عبد الله عليه السلام ...	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٢٧٢.
إنَّ السبعين لما صاروا معه إلى الجبل ...	الرضا عليه السلام	ج١/ ١٠١.
إنَّ الله تعالىٰ هو العالم بالأشياء قبل كون الأشياء	الرضا عليه السلام	ج٢/ ١٠٥.
إنَّكَ قد عرفتَ من حقوقنا ما لم يعرفه آباؤك	الرضا عليه السلام	ج١/ ٤٢٠.
شيعتنا المسَلِّمون لأمرنا، والآخذون بقولنا...	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٢٦٥.
قال أبو عبدالله ... والله ولولا آية في كتاب الله ...	الرضا عليه السلام	ج٢/ ١٩٦.
قال علي بن الحسين وعلي بن أبي طالب قبله ...	الرضا عليه السلام	ج٢/١٩٧.
كبر على المشركين ما تدعوهم إليه يا محمد ...	الرضا عليه السلام	ج٢/٤١٦.
كلّ من قرأ قل هو الله أحد وآمن بها فقد	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٤٣٧.
كما أنّا لو رأينا علماء الخلق إنّما سمّوا بالعلم ...	الرضا عليه السلام	ج٢/ ١٠٥.
ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر	الرضا عليه السلام	ج٢/ ١٧٩.
نعم إلّا أنَّ الجفر والجامعة يدلان علىٰ ...	الرضا عليه السلام	ج١/ ٤٢١.
هكذا نقرؤها، وهكذا تنزيلها	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٣٣٨.
هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام	الرضا عليه السلام	ج٢/ ٣٥٧.

الحديث	أُسند إلىٰ	الصحيفة
سألتَ عن القائم، وإذا قام قضىٰ بين الناس	العسكري عليه السلام	ج١/ ٥١٧.
العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا عني ...	العسكري عليه السلام	ج١/ ٤٥٥.
لا ينبغي لهما أن يخالفا الميّت ويعملان علىٰ حسب	العسكري عليه السلام	ج٢/ ٣٠٩.
هذا صاحبكم من بعدي وخليفتي عليكم ...	العسكري عليه السلام	ج١/ ٥٥١.
واعْلَمْ أنَّ المدبِّر لك أعلمُ بالوقت الذي ...	العسكري عليه السلام	ج٢/١٠٧.
يا عالم الضماير المستخفيات، وسعتَ كلّ ...	العسكري عليه السلام	ج٢/١٠٧.
إن دللتم على الاسم أذاعوه، وإن عرفوا المكان	المهدي عليه السلام	ج١/ ٤٥٦.
فإن أبطأ عني، عتبت بجهلي عليك، ولعلَّ الذي	المهدي عليه السلام	ج٢/١٠٨.
قد دعونا الله لك بذلك	المهدي عليه السلام	ج١/ ٤٤٤.
يا جعفر أدارك هي ؟	المهدي عليه السلام	ج١/ ٥٥٢.
يا من أظهر الجميل وستر القبيح	المهدي عليه السلام	ج١/ ٥٥٣.
يا من لا ينعت بتمثيل، ولا يمثل بنظير، ولا	المهدي عليه السلام	ج٢/١٠٧.
اعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/ ٤١١.
إنَّ الله تعالىٰ لا يبدو له من جهل	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/١٧٠.
بأنَّ اليهود كانوا يعنون: أنَّ الله تعالىٰ قد فرغ من	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/ ١٦٢.
بدا لله تعالى	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/ ٥٣٤.
بسم الله الرحمن الرحيم أُعيذ نفسي بالله الذي...	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/ ٤٣٩.
لم يبد له من جهل	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/١٦٨.
مهما بدا لله في شيء فإنه لا يبدو له في نقل ...	عن الأئمة عليهم السلام	ج٢/ ٢٠٩.

(٣) فهرس الأعلام

ـ أ ـ

فهرس الأعلام

- ب -

ب

ت

ث

ج

ح

﴿ خ ﴾

﴿ د ﴾

﴾ ذ ﴿

﴾ ر ﴿

ش

ص

ظ

ع

غ

ك

ل

فِهْرِسُ ٱلمصَادِرِ وَٱلمَرَاجِعِ

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ نهج البلاغة : أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

أ ـ ترتيب الدكتور صبحي الصالح ، ط ٢ ، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٨٢ م .

ب ـ شرح الشيخ محمد عبده ، مطبعة الاستقامه مصر .

٣ ـ الصحيفة السجادية : الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام ، مطبعه نمونه ـ قم ١٤١١ هـ .

أولاً : المصادر والمراجع المخطوطة

٤ ـ البداء عند الشيعة الإمامية : السيد علي العلّامه الفاني الأصفهاني (ت/ ١٤٠٩هـ) فرغ من تأليفه سنة ١٣٩٤ هـ ، مخطوطة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي في قم برقم ٣٧٥٩٤ .

٥ ـ بُلغة المحدّثين : الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي ، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، برقم / ٦٠٠٣ مصوّرة عن نسخة مكتبة آية الله السيد المرعشي في قم .

٦ ـ تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للأسترابادي : مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم / ٧٠١ .

٧ ـ تلخيص المقال في تحقيق الرجال : الميرزا محمد الأسترآبادي (ت/ ١٠٣٦ هـ) مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، برقم / ٥٧٦٩ ـ قم .

٨ ـ **حاشية الشهيد الثاني على رجال العلّامة الحلّي**: زين الدين بن علي الجبعي العاملي الشهيد الثاني (استشهد سنة ٩٦٦ هـ)، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم / ٥٣٦٦ ـ قم (مصورة عن نسخة كتابخانه شهرداري كركان).

٩ ـ **حاوي الأقوال**: الشيخ عبدالنبي الجزائري (ت/ ١٠٢٧ هـ)، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم / ٥٧٦٧ ـ قم ـ مصورة عن نسخة مكتبة الحاج حسين ملك العامة في طهران

١٠ ـ **السنن الواردة في الفتن**: أبو عمرو عثمان بن سعيد المقري الداني (ت/ ٤٤٤ هـ) مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، مجلد من القطع المتوسط في ١٩٧ صحيفة «نقلنا عنها بواسطة معجم أحاديث المهدي».

١١ ـ **عدّة الرجال**: السيد محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي الكاظمي (ت/ ١٢٢٧ هـ)، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، مصورة عن نسخة السيد محمد مشكاة، دانشكاه طهران برقم ٩٨٨ سنة ١٣٢٨ هـ. ش.

١٢ ـ **الفتن**: أبو عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت/ ٢٢٨ هـ)، نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني في ٢٠١ صحيفة «نقلنا عنها بواسطة معجم أحاديث المهدي عليه السلام».

١٣ ـ **الملاحم والفتن**: ابن المنادي أبو الحسن أحمد بن جعفر بن عبيدالله البغدادي (ت/ ٣٣٦ هـ)، صورة عن مخطوطة مكتبة المسجد الأعظم ـ قم، مجلد واحد من القطع الصغير في ٢٢٤ صحيفة (نقلنا عنها بواسطة معجم أحاديث المهدي عليه السلام).

١٤ ـ **منهج المقال (كتاب الرجال الكبير)**: ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم / ٦٨١٩ مصورة عن نسخة جامعة طهران.

١٥ ـ **الوجيزة**: محمد باقر المجلسي، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم / ٥٣٦٣، مصورة عن نسخة مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

ثانياً: المصادر المطبوعة

﴿ أ ﴾

١٦ ـ **الأئمة الاثنا عشر**: شمس الدين محمد بن طولون (ت/ ٩٥٣ ﻫ)، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، منشورات الرضي ـ قم.

١٧ ـ **الإبانة عن معاني القراءات**: مكي بن أبي طالب القيسي (ت/ ٤٣٧ ﻫ)، تحقيق الدكتور محمد الدين رمضان ط ١ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٣٩٩ﻫ/ ١٩٧٩م.

١٨ ـ **إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون**: أبو الفيض الغماري الشافعي المغربي (ت/١٣٨٠ﻫ)، مطبعة الترقي ـ دمشق ١٣٤٧ ﻫ.

١٩ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج**: «علىٰ منهاج الوصول إلىٰ علم الأُصول للقاضي البيضاوي (ت/٦٨٥ ﻫ)»: علي بن عبدالكافي السبكي (ت/ ٧٥٦ ﻫ) وولده عبد الوهاب بن علي السبكي (ت/ ٧٧١ ﻫ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٤ ﻫ/ ١٩٨٤ م.

٢٠ ـ **الإتحاف بحب الأشراف**: عبدالله بن محمد الشبراوي الشافعي (ت/ ١١٧١ ﻫ)، المطبعة الأدبية ـ مصر ١٣١٦ ﻫ.

٢١ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمدأبو الفضل إبراهيم، ط ٢ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٥ ﻫ.

٢٢ ـ **إتقان المقال في أُصول الرجال**: محمد طه نجف (ت/ ١٣٢٣ ﻫ)، طبعة مصوّرة عن الطبعة الأُولىٰ في المطبعة العلوية ـ النجف الأشرف ١٣٤٠ ﻫ.

٢٣ ـ **أجوبة المسائل المهنائية**: العلّامة الحلّي (ت/ ٧٢٦ ﻫ) مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١ ﻫ.

٢٤ ـ **الاحتجاج**: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس الهجري)، ط ٢ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٣ ﻫ/ ١٩٨٣ م.

٢٥ ـ **الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهدي المنتظر**: الشيخ حمود بن عبدالله بن حمود التويجري، ط ٢ مكتبة دار العليان الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بريدة ـ الرياض ١٤٠٦ ﻫ/ ١٩٨٦ م.

٢٦ ـ **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان (ت/ ٣٥٤هـ)**: ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت/ ٧٣٩ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٢٧ ـ **إحقاق الحق وإزهاق الباطل**: الشهيد القاضي نور الله الحسيني المرعشي التستري استشهد سنة(١٠١٩ هـ)، مع تعليقات آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ المطبعة الإسلامية ـ طهران.

٢٨ ـ **الأحكام السلطانية**: للقاضي أبي يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ط ٢ ـ ١٤٠٦ هـ.

٢٩ ـ **الإحكام في أُصول الأحكام**: أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت/ ٤٥٦ هـ)، ط ٢ ـ دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٣٠ ـ **الإحكام في أُصول الأحكام**: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت/٦٦٣ هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣١ ـ **أحكام القرآن**: للإمام الشافعي (ت/ ٢٠٤ هـ) جمعه البيهقي النيسابوري (ت/ ٤٥٨ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٣٢ ـ **أحكام القرآن**: عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيّا الهرّاسي الشافعي (ت/ ٥٠٤ هـ)، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣٣ ـ **أحكام القرآن**: لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي (ت/ ٥٤٣ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت.

٣٤ ـ **أحوال أهل السُنّة في إيران**: عبد الحق الأصفهاني، ط ١ ـ دار الكتب الأثرية ـ الأُردن ١٤٠٩ هـ /١٩٨٩ م.

٣٥ ـ **إحياء علوم الدين**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥ هـ)، دار الندوة الجديدة ـ بيروت.

٣٦ ـ **إحياء الميت في الأحاديث الواردة في آل البيت**: السيوطي (ت/ ٩١١ هـ)، المطبعة الأدبية ـ مصر ١٣١٦ هـ (مطبوع في آخر كتاب الإتحاف بحب الأشراف).

٣٧ ـ **أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ**: أحمد بن يوسف القرماني (ت/ ١٠١٩ هـ)، تحقيق الدكتور فهمي سعد والدكتورأحمد خطيط، ط ١ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م.

٣٨ ـ **اختلاف العلماء**: أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت/ ٢٩٤ هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، ط ٢ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣٩ ـ **اختيار معرفة الرجال** (المعروف برجال الكشي): الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، تصحيح وتعليق المعلم الثالث مير داماد الأسترابادي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة بعثت ـ قم ١٤٠٤ هـ.

٤٠ ـ **كتاب الأذكياء**: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي الحنبلي (ت/ ٥٩٧ هـ)، ط ١ ـ دارالكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤١ ـ **آراء علماء المسلمين في التقية والصحابة وصيانة القرآن الكريم**: السيد المرتضى الرضوي ط ٢ ـ الإرشاد للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.

٤٢ ـ **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**: الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٣ هـ.

٤٣ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت/ ٩٢٣ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٤٤ ـ **إرشاد الطالبين إلىٰ نهج المسترشدين**: جمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري الحلّي (ت/ ٨٢٦ هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٤٥ ـ **إرواء الغليل**: الألباني، المكتب الإسلامي.

٤٦ ـ **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، ط ٣ ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٩٠ هـ.

٤٧ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: القرطبي المالكي (ت/ ٤٦٣ هـ) (مطبوع بهامش كتاب الإصابه لابن حجر)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٤٨ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث :** الدكتور محمد حسين الذهبي ، ط ٢ ـ دار الإيمان ـ دمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٤٩ ـ **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير :** د . رمزي نعناعة ، ط ١ ـ بيروت ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٥٠ ـ **إسعاف الراغبين :** محمد بن علي الصبّان (ت / ١٢٠٦ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت (مطبوع بهامش نور الأبصار للشبلنجي) .

٥١ ـ **الإسلام الصحيح بحث وتحقيق :** محمد إسعاف النشاشيبي (ت / ١٣٦٧ هـ) ، ط ١ ـ مطبعة العرب ـ القدس ١٣٥٤ هـ .

٥٢ ـ **أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليه السلام : محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي (ت / ٨٣٣ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، (مكان الطبع لم يذكر) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٥٣ ـ **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب :** محمد درويش الحوت ، ط ٢ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٥٤ ـ **أسنى المطالب في مناقب سيدنا عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه :** للحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي (ت / ٨٣٣ هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور محمد هادي الأميني ، الناشر : مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة ـ أصفهان .

٥٥ ـ **الإشارات والتنبيهات :** أبو علي حسين بن عبدالله بن سينا (ت / ٤٢٨ هـ) (الشيخ الرئيس) الجزء الثالث في علم ما قبل الطبيعة ، ط ٢ ـ مطبعة ارمان ـ إيران ١٤٠٣ هـ .

٥٦ ـ **الإشاعة لأشراط الساعة :** محمد بن رسول الحسيني البرزنجي (ت / ١١٠٣ هـ) ، ط ١ ـ ملتزم الطبع عبدالحميد أحمد حنفي ـ مصر .

٥٧ ـ **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان :** زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت / ٧٩٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٥٨ ـ **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية** : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت/ ٩١١ هـ) ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

٥٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٦٠ ـ **أصل الشيعة وأُصولها** : محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت/ ١٣٥٤ هـ) ، ط ١٠ ـ المطبعة العربية ـ القاهرة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٦١ ـ **أُصول الحديث المقارن** : الدكتور محمود المظفر (محاضرات أُلقيت علىٰ طلبة السنة الثانية في كلية الفقه في النجف الأشرف) ، طبعت علىٰ نفقة الجامعة المستنصرية في مكتب الرواد للطباعة ـ بغداد ١٩٨٣ م .

٦٢ ـ **أُصول الدين** : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط ١ ـ نشر مؤسسة قائم آل محمد (عج) ، مطبعة مهر ـ نمونه ـ قم ١٤١٣ هـ .

٦٣ ـ **الأصول العامة للفقه المقارن** : السيد محمد تقي الحكيم ، طبع مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ـ إيران ـ طبعة مصورة عن الطبعة الثانية لسنة ١٩٧٩ م .

٦٤ ـ **أُصول الكافي** : الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩ هـ) منشورات المكتبة الإسلامية ـ طهران ١٣٨٨ هـ .

٦٥ ـ **كتاب الأضداد** : محمد بن القاسم الأنباري (ت/ ٣٢٧ هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، إصدار سلسلة التراث العربي في الكويت برقم (٢) سنة ١٩٦٠ م .

٦٦ ـ **أضواء على السُنّة المحمدية أو دفاع عن الحديث** : محمود أبو ريّة ، ط ٥ ـ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت .

٦٧ ـ **الاعتصام** : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي (ت/ ٧٩٠ هـ) دار الفكر ـ بيروت .

٦٨ ـ **الاعتقاد علىٰ مذهب السلف (أهل السُنّة والجماعة)** : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت/٤٥٨ هـ) ، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٦ / ١٩٨٦ .

٦٩ ـ **إعراب القرآن**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت/ ٣٣٨ هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط ٢ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٧٠ ـ **الأعلام**: خير الدين الزركلي (ت/ ١٩٧٦م)، ط ٧ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٦.

٧١ ـ **إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ**: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (من أعلام القرن السادس)، ط ٣ ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

٧٢ ـ **أعيان الشيعة**: محسن الأمين الحسيني العاملي (ت/ ١٣٧٣ هـ)، ط ٣ ـ مطبعة الإنصاف ـ بيروت ١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م.

٧٣ ـ **الأغاني**: أبو الفرج الأصبهاني (ت/ ٣٥٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي (مصوّرة عن طبعة دار الكتب).

٧٤ ـ **إقبال الأعمال**: السيد رضي الدين بن طاووس (ت/ ٦٦٤ هـ)، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، (طبع حجر).

٧٥ ـ **الاقتصاد الهادي إلىٰ طريق الرشاد**: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، منشورات مكتبة جامع جهل ستون ـ طهران ـ مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠٠ هـ.

٧٦ ـ **أقطاب الدوائر في تفسير آية التطهير**: للشيخ عبدالحسين بن مصطفىٰ من أعلام القرن الثاني عشر الهجري، تحقيق علي الفاضل القائيني النجفي، ط ١ ـ المطبعة العلمية ـ قم ١٤٠٣ هـ.

٧٧ ـ **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**: محمد جواد البلاغي النجفي (ت/ ١٣٥٢ هـ)، ط ٢ ـ نشر مكتبة الوجداني ـ قم.

٧٨ ـ **الإلهيات على هدى الكتاب والسُنّة والعقل**: محاضرات الأُستاذ الشيخ جعفر السبحاني بقلم الشيخ حسن محمد مكي العاملي، ط ١ ـ إيران ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٧٩ ـ **إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب (عج)**: الشيخ علي اليزدي الحائري (ت/ ١٣٣٣ هـ)، ط ٢ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٤ هـ.

٨٠ ـ **الإلزامات والتتبع**: علي بن عمر الدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ)، تحقيق أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٨١ ـ **الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام**: العلّامة الحلّي (ت/ ٧٢٦هـ)، ط ٣ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

٨٢ ـ **الأُم**: محمد بن إدريس الشافعي (ت/ ٢٠٤ هـ)، ط ٣ ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.

٨٣ ـ **أمالي الصدوق**: الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ)، ط ٥ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

٨٤ ـ **الأمالي**: الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ)، المطبعة الإسلامية ـ طهران ١٤٠٣ هـ.

٨٥ ـ **الإمام الحسن العسكري عليه السلام من المهد إلى اللحد**: السيد محمد كاظم القزويني، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤١٣ هـ.

٨٦ ـ **الإمام زيد**: محمد أبو زهرة (ت/ ١٣٩٤ هـ)، دار الفكر العربي ـ بيروت ـ (تاريخ مقدّمة المؤلف ١٣٧٨/ هـ ١٩٥٩ م).

٨٧ ـ **الإمام الصادق حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه**: محمد أبو زهرة (ت/ ١٣٩٤ هـ) طبع ونشر دار الفكر العربي ـ بيروت.

٨٨ ـ **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**: أسد حيدر، ط ٤ ـ طبع بالأُفسِت في مكتبة الصدر بطهران ـ ١٤١٣ هـ.

٨٩ ـ **الإمام المنتظر**: السيد أمير محمد الكاظمي القزويني، ط ٢ ـ طبع علىٰ نفقة السيد حسين السيد هاشم البهبهاني.

٩٠ ـ **الإمام المهدي الثاني عشر**: السيد محمد سعيد الموسوي ـ صاحب عبقات الأنوار، تقديم وتعليق السيد علي الحسيني الميلاني، مطبعة القضاء ـ النجف الأشرف ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣م.

٩١ ـ **الإمام المهدي عليه السلام**: علي محمد علي دخيل، ط ٢ ـ دار المرتضىٰ ـ بيروت ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م.

٩٢ ـ **الإمام المهدي عليه السلام أمل الشعوب**: حسن موسى الصفار، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٩٣ ـ **الإمام المهدي عليه السلام وظهوره**: السيد جواد السيد حسين الحسيني آل علي الشاهرودي، ط ١ ـ الكويت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٩٤ ـ **الإمام المهدي عند أهل السُنّة** (مجموعة رسائل وفصول وأبحاث لأهل السُنّة في الإمام المهدي خلال اثني عشر قرناً مصورة في هذا الكتاب): الشيخ مهدي فقيه إيماني، ط ٢ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٢ هـ.

تنبيه: كان هذا الكتاب واسطتنا إلى المصادر المرقمة: (١٤، ٢٤٩، ٢٩٦، ٣٩٥، ٤١٤، ٤٨٥، ٦٣٩، ٦٤٣، ٦٧٣).

٩٥ ـ **الإمام الهادي عليه السلام من المهد إلى اللحد**: السيد محمد كاظم القزويني، ط ١ ـ مطبعة الصدر ـ قم ١٤١٣ هـ.

٩٦ ـ **الإمامة والسياسة** (أو تاريخ الخلفاء): ابن قتيبة الدينوري (ت / ٢٧٦ هـ).

أ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٦٧ م.

ب ـ ط ٣ ـ مؤسسة الوفاء ـ بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

٩٧ ـ **الإمامة وقائم القيامة**: الدكتور مصطفىٰ غالب، مكتبة الهلال ـ بيروت ١٩٨١ م.

٩٨ ـ **الانتصار**: السيد المرتضىٰ علم الهدىٰ (ت / ٤٣٦ هـ) المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.

٩٩ ـ **الإنسان والقضاء والقدر** الشهيد مرتضىٰ مطهري «استشهد سنة ١٤٠٠ هـ»، ط ٢ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م.

١٠٠ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: عبدالله بن عمر البيضاوي (ت / ٧٩١ هـ)، ط ٣ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.

١٠١ ـ **أوائل المقالات في المذاهب والمختارات**: الشيخ المفيد (ت / ٤١٣ هـ) ط ٢ ـ تبريز ـ إيران ١٣٧١ هـ.

١٠٢ ـ **آية التطهير في أحاديث الفريقين**: السيد علي الموحد الأبطحي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

١٠٣ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أُصول التوحيد**: أبو عبدالله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (ت/ ٨٤٠ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٠٤ ـ **الإيضاح**: الفضل بن شاذان النيسابوري (ت/ ٢٦٠هـ)، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المُحدِّث، ط ١ ـ نشر جامعة طهران ١٤٠٥ هـ.

١٠٥ ـ **إيضاح الاشتباه**: العلّامة الحلّي (ت/ ٧٢٦هـ)، تحقيق الشيخ محمد الحسون، ط ١ ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١١ هـ.

١٠٦ ـ **الإيقاد (في وفيات النبي والزهراء والأئمة اجمعين عليهم السلام وتفصيل واقعة الطف تماماً)**: السيد محمد علي الشاه عبدالعظيم (ت/١٣٣٤ هـ)، تحقيق محمد جواد الرضوي الكشميري، ط ١ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤١١هـ.

١٠٧ ـ **الإيمان الصحيح**: محمد الموسوي الكاظمي القزويني، دار التراث الإسلامي ـ بيروت ١٩٧٤ م.

ب

١٠٨ ـ **الباب الحادي عشر للعلّامة الحلّي**: تحقيق الدكتور مهدي مُحقِّق، ط ١ ـ مؤسسة چاب وانتشارات اسنان قدس رضوي ـ مشهد ١٣٦٨ هـ. ش / ١٤١٠ هـ.

١٠٩ ـ **بحار الأنوار**: الشيخ محمد باقر المجلسي (ت/ ١١١١ هـ)، ط ١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١١٠ ـ **بحث حول المهدي (عج)**: آية الله الشهيد السيد محمد باقر الصدر، ط ١ ـ مطبعة سپهر ـ طهران ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١١١ ـ **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**: ابن نجيم الحنفي (ت/ ٧٩٠ هـ)، المطبعة العربية ـ لاهور ـ باكستان.

١١٢ ـ كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن يحيى بن المرتضىٰ (ت / ٨٤٠هـ)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م.

١١٣ ـ بحوث مع أهل السُنّة والسلفية: مهدي الحسيني الروحاني، ط ١ ـ نشر المكتبة الإسلامية ـ قم (تاريخ المقدمة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م).

١١٤ ـ كتاب البدء والتاريخ: لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (ت / ٣٢٢ أو ٣٤٠ هـ) اعتنىٰ بنشره وترجمه من العربية إلى الفرنسية مكمان هوار قنصل الدولة الفرنسية، طبع عند الخواجة ارنست لرو الصحاف في باريس ١٨٩٩ م.

١١٥ ـ البداء عند الشيعة الإمامية: السيد محمد كلانتر، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف ١٩٧٥م.

١١٦ ـ البداء في التكوين: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت / ١٤١٤ هـ) ضمن: (رسالتان في البداء) إعداد السيد محمد علي الحكيم، ط ١ ـ مطبعة ياران ـ قم ١٤١٤ هـ.

١١٧ ـ البداء في ضوء الكتاب والسُنّة: محاضرات الشيخ جعفر السبحاني بقلم جعفر الهادي، ط ١ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم ١٤٠٧ هـ.

١١٨ ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين الكاساني الحنفي (ت / ٥٨٧ هـ)، ط ٢ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١١٩ ـ بداية الحكمة: السيد محمد حسين الطباطبائي (ت / ١٤٠٢هـ)، ط ١٠ ـ تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم إيران ١٤١٤ هـ.

١٢٠ ـ البداية والنهاية: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير (ت / ٧٧٤هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١٢١ ـ البرهان علىٰ وجود صاحب الزمان (في جواب قصيدة وردت من بغداد في شأن الإمام المهدي عليه‌السلام): السيد محسن الأمين العاملي (ت / ١٣٧٣ هـ) إصدار مكتبة نينوى الحديثة ـ طهران.

١٢٢ ـ البرهان في علامات مهدي آخر الزمان: علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي (ت / ٩٧٥ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، مطبعة الخيام ـ قم ١٣٩٩ هـ.

١٢٣ ـ **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن عبدالله الزَرْكشي (ت/ ٧٩٤هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلميه ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٢٤ ـ **بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدّسين**: د. عبدالله الغفاري ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.

١٢٥ ـ **بستان العارفين**: أبو الليث مضر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الفقيه السمرقندي الحنفي (ت/٣٧٣هـ)، مطبوع بذيل (تنبيه الغافلين في الموعظة بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين) للمؤلف أيضاً، دار الرائد العربي ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١٢٦ ـ **بصائر الدرجات الكبرىٰ في فضائل آل محمد** عليهم السلام: أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت/ ٢٩٠ هـ)، تقديم وتعليق الحاج ميرزا محسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي ـ الناشر مؤسسة الأعلمي ـ طهران ١٤٠٤ هـ.

١٢٧ ـ **بطلان عقائد الشيعة وبيان زيغ معتنقيها ومفترياتهم على الإسلام من مراجعهم الإسلامية**: محمد عبد الستار التونسي رئيس منظمة أهل السُنّة بباكستان، الناشر: المكتبة الإمدادية ـ مكة المكرمة، ودار النشر الإسلامية العالمية كجهري بازار فيصل آباد ـ الباكستان، طبعة دار العلوم للطباعة ـ القاهرة ١٩٨٣م

١٢٨ ـ **البلد الأمين**: الشيخ إبراهيم الكفعمي من أعيان القرن التاسع، مكتبة الصدوق ـ طهران ١٣٨٣ هـ.

١٢٩ ـ **بُلغة المحدّثين**: الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤١٢ هـ.

١٣٠ ـ **بهجة الآمال في شرح زبدة المقال**: ملا علي العلياري التبريزي (ت/ ١٣٢٧ هـ) تصحيح السيد هداية الله المسترحمي الجرقوئي الأصبهاني، الناشر بنياد فرهنك إسلامي ـ حاج محمد حسين كوشان پور ـ طهران ١٤٠١ هـ.

١٣١ ـ **بيان السعادة في مقامات العبادة**: سلطان محمد جنابذي (سلطان عليشاه) (ت/١٣٢٧ هـ)، طبعة انتشارات دانشكاه طهران.

١٣٢ ـ **البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام**: أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي (المقتول سنة / ٦٥٨ هـ) (مطبوع في آخر كتاب كفاية الطالب للكنجي أيضاً)، تحقيق محمد هادي الأميني، ط ٣ ـ مطبعة الفارابي ـ طهران ١٤٠٤ هـ.

١٣٣ ـ **البيان في تفسير القرآن**: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط ٥ ـ المطبعة العلمية ـ قم ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

ت

١٣٤ ـ **التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول**: تأليف الشيخ منصور علي ناصف (توفي بعد سنة / ١٣٧١ هـ)، ط ٤ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

١٣٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزبيدي الحنفي (ت / ١٢٠٥ هـ)، ط ١ ـ المطبعة الخيرية ـ مصر ١٣٠٦ هـ.

١٣٦ ـ **تاريخ دول الإسلام**: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت / ٧٤٨هـ)، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٣٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت / ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، ط ١ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٣٨ ـ **تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ هـ**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت / ٤٦٣ هـ)، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

١٣٩ ـ **تاريخ جرجان أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان**: لأبي حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي (ت / ٤٧٢ هـ)، ط ٢ ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.

١٤٠ ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)**: محمد بن جرير الطبري (ت / ٣١٠ هـ).

أ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث ـ بيروت.

ب ـ الطبعة الثانية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٤١ ـ **تاريخ ابن خلدون**: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (ت/ ٨٠٨ هـ)، دار الكتاب اللبناني ـ مكتبة المدرسة ـ بيروت ـ الشركة العالمية للكتاب ـ الدار الإفريقية العربية.

١٤٢ ـ **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت/ ٢٥٦ هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٤٣ ـ **تاريخ مدينة دمشق (تاريخ ابن عساكر)**: علي بن حسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت/ ٥٧١ هـ) مجمع اللغة العربية ودار الفكر ـ دمشق.

١٤٤ ـ **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**: محمد أبو زهرة (ت/ ١٣٩٤ هـ) دار الفكر العربي ـ بيروت ١٩٨٩ م.

١٤٥ ـ **تاريخ اليعقوبي**: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي (ت/ ٢٨٤ هـ) ـ دار صادر بيروت.

١٤٦ ـ **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام**: السيد حسن الصدر (ت/ ١٣٥٤ هـ)، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥١ م.

١٤٧ ـ **تأملات في الصحيحين** (دراسة وتحليل لصحيحي البخاري ومسلم): محمد صادق نجمي، تعريف وتعليق مرتضى القزويني، ط ١ ـ دار العلوم ـ بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

١٤٨ ـ **تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة**: السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترآبادي الغروي من علماء النصف الثاني من القرن العاشر، ط ١ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم ١٤٠٩ هـ.

١٤٩ ـ **تأويل مختلف الحديث**: ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦ هـ) صحّحه محمد زهري النجار، دار الجيل ـ بيروت.

١٥٠ ـ **تبديد الظلام وتنبيه النيام إلى خطر التشيع على المسلمين والإسلام**: إبراهيم سليمان الجبهان، ط ٣ ـ طبع بإذن من رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد [في السعودية] ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

١٥١ ـ **تبصرة الولي فيمن رأى القائم المهدي** عليه السلام: السيد هاشم البحراني (ت/ ١١٠٧ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية، ط ١ ـ مطبعة بهمن ـ قم ١٤١١ هـ.

١٥٢ ـ **التبيان في تفسير القرآن**: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي.

١٥٣ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**: ابن عساكر الدمشقي (ت/٥٧١ هـ)، ط ٣ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

١٥٤ ـ **تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة**: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت/ ٤٣٠ هـ)، تحقيق إبراهيم علي التهامي، ط ١ ـ بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م.

١٥٥ ـ **تجريد الاعتقاد**: أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي (ت/ ٦٧٢ هـ) تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي، ط ١ ـ مركز النشر ـ مكتب الإعلام الإسلامي ١٤٠٧هـ.

١٥٦ ـ **التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حل الإشكال للسيد أحمد بن موسى آل طاووس (ت/٦٧٣هـ)**: تأليف الشيخ حسن بن زين الدين صاحب المعالم (ت/ ١٠١١ هـ)، تحقيق فاضل الجواهري، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤١١ هـ.

١٥٧ ـ **التحصيل من المحصول**: سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت/ ٦٨٢ هـ)، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

١٥٨ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: أبو يعلى محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت/ ١٣٥٣ هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت.

١٥٩ ـ **تحفة الفقهاء**: علاء الدين السمرقندي (ت/ ٥٣٩ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

١٦٠ ـ **تدوين السُّنة الشريفة**: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، ط ١ ـ مركز النشر ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٣ هـ.

١٦١ ـ **تذكرة خواص الأُمة في خصائص الأئمة** عليهم السلام المعروف بـ(**تذكرة الخواص**): للعلّامة سبط ابن الجوزي (ت/ ٦٥٤ هـ)، ط ٢ ـ تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم، إصدار مكتبة نينوىٰ الحديثة ـ طهران.

١٦٢ ـ **تذكرة الفقهاء**: العلّامة الحلّي (ت/ ٧٢٦ هـ)، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية (طبع حجر).

١٦٣ ـ **التذكرة في أحوال الموتىٰ وأُمور الآخرة**: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرج الأنصاري القرطبي، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١٦٤ ـ **تذكرة المتبحرين** (وهو القسم الثاني من كتاب أمل الآمل): الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت/ ١١٠٤ هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة نمونه ـ قم ١٤٠٤ هـ.

١٦٥ ـ **ترتيب مسند الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي** (ت/ ٢٠٤ هـ): دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

١٦٦ ـ **ترجمة الإمام علي بن أبي طالب** عليه السلام **من تاريخ مدينة دمشق**: ابن عساكر (ت/ ٥٧١ هـ)، تحقيق محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر ـ بيروت.

١٦٧ ـ **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**: عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت/٦٥٦هـ)، ط ٢ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨م.

١٦٨ ـ **التشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي**: محمد البنداري، ط ١ ـ دار عمار للنشر والتوزيع ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

١٦٩ ـ **تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا [الباغي] معاوية بن أبي سفيان**: أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت/ ٩٧٤ هـ)، ط ٢ ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م (مطبوع بنهاية الصواعق المحرقة له أيضاً).

١٧٠ ـ **تعليقات آية الله العظمى المرعشي النجفي علىٰ إحقاق الحق**: المطبعة الإسلامية ـ طهران.

١٧١ ـ **تفسير أبي السعود المسمىٰ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت/ ٩٥١ هـ)، دار إحياء التراث العربي.

١٧٢ ـ **تفسير البحر المحيط**: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي (ت / ٧٥٤ هـ)، ط ٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م .

١٧٣ ـ **تفسير البرهان**: السيد هاشم البحراني التوبلي (ت / ١١٠٧ أو ١١٠٩ هـ) ، ط ٢ ـ مطبعة آفتاب ، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان ـ طهران ١٣٧٥ هـ .

١٧٤ ـ **تفسير البصائر**: يعسوب الدين رستكار الجيوباري ـ قم ١٤٠٣ هـ .

١٧٥ ـ **تفسير الحِبَري**: أبو عبدالله الكوفي الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري (ت / ٢٨٦ هـ) ، تحقيق السيد محمد رضا الجلالي ، ط ١ ـ مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م .

١٧٦ ـ **تفسير الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: السيوطي (ت / ٩١١ هـ) .

أ ـ الطبعة الأُولىٰ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

ب ـ طبعة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي ـ قم ١٤٠٤ هـ .

١٧٧ ـ **تفسير روح البيان**: الشيخ إسماعيل حقي البروسوي (ت / ١١٣٧ هـ) ، ط ٧ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٧٨ ـ **تفسير الصافي**: المولىٰ محسن الملقب بـ(الفيض الكاشاني) (ت / ١٠٩١ هـ) ، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٧٩ ـ **تفسير العياشي**: أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (ت / ٣٢٠ هـ) ، تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران .

١٨٠ ـ **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان** (تفسير النيسابوري) : العلّامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، ط ٢ ـ دار المعرفة بيروت ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ، أُعيد طبعه بالأُوفست عن الطبعة الأُولىٰ ببولاق مصر ١٣٢٣ هـ ، مطبوع بهامش تفسير الطبري .

١٨١ ـ **تفسير فرات الكوفي**: تأليف فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي ، أحد علماء الحديث في القرن الثالث الهجري ، المطبعة الحيدرية بالنجف الأشرف .

١٨٢ ـ **تفسير القاسمي المسمىٰ محاسن التأويل :** محمد جمال الدين القاسمي (ت/ ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م) ، ط ٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

١٨٣ ـ **تفسير القرآن العظيم :** عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت/ ٧٧٤هـ) ، ط ١ ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٨٤ ـ **تفسير القرآن الكريم :** السيد عبدالله شبّر (ت/ ١٢٤٢ هـ) ، ط ٣ ـ مطبوعات النجاح بالقاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

١٨٥ ـ **تفسير القمي :** أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت بعد سنة / ٣٠٧هـ) ، ط ٣ ـ مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ـ قم ١٤٠٤ هـ .

١٨٦ ـ **تفسير الكاشف :** محمد جواد مغنية (ت/ ١٤٠١ هـ) ـ دار العلم للملايين ـ بيروت .

١٨٧ ـ **التفسير الكبير :** للإمام الفخر الرازي (ت/ ٦٠٦ هـ) ، ط ٣ . (بقية المعلومات لم تذكر) .

١٨٨ ـ **تفسير كنز الدقائق :** الميرزا محمد المشهدي ، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعه المدرسين بقم المشرفة ١٤٠٧ هـ .

١٨٩ ـ **تفسير المراغي :** أحمد مصطفى المراغي ، ط ٢ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٥ م .

١٩٠ ـ **تفسير المنار :** محمد رشيد رضا (ت/ ١٣٥٤ هـ) ، ط ٢ معادة بالأُفست ، دار المعرفة ـ بيروت .

١٩١ ـ **التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري** عليه السلام **:** تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤٠٩ هـ .

١٩٢ ـ **تفسير نور الثقلين :** الشيخ عبدعلي بن جمعة العروسي الحويزي (ت/ ١١١٢ هـ) ، ط ٢ ـ المطبعة العلمية ـ قم ١٣٨٣ هـ

١٩٣ ـ **تقريب التهذيب :** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ) تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، ط ٢ ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

١٩٤ ـ **تقريب القرآن إلى الأذهان :** السيد محمد الشيرازي ، مؤسسة الوفاء ـ بيروت .

١٩٥ ـ **تقريب المعارف في الكلام**: تقي الدين أبو الصلاح الحلبي (ت/ ٤٤٧ هـ)، تحقيق رضا الأستاذي ـ قم ١٤٠٤ هـ.

١٩٦ ـ **تقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين**: عبدالقادر بن مصطفى الرافعي الحنفي (ت/ ١٩٠٥ م)، ط ٣ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

١٩٧ ـ **التقرير والتحبير**: شرح العلّامة ابن أمير الحاج (ت/ ٨٧٩ هـ) على تحرير الكمال بن الهمام (ت/ ٨٦١ هـ) في علم الأُصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، وبهامشه شرح جمال الدين الأسنوي (ت/ ٧٧٢ هـ) المسمى نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأُصول للقاضي البيضاوي (ت/ ٦٨٥ هـ)، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٩٨ ـ **التقية**: الشيخ مرتضى الأنصاري (ت/ ١٢٨٢ هـ)، تحقيق فارس الحسون، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

١٩٩ ـ **التقية في إطارها الفقهي** (دراسة مقارنة لواقع التقية): علي الشملاوي، ط ١ ـ شركة شمس المشرق ـ الخدمات الثقافية ـ بيروت ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٢٠٠ ـ **تكملة الرجال**: الشيخ عبدالنبي الكاظمي (ت/ ١٢٥٦ هـ)، تحقيق وتقديم السيد محمد صادق بحر العلوم [وهو شرح لنقد الرجال للفاضل التفريشي] من مطبوعات مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم / ٢ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف.

٢٠١ ـ **تكملة منهاج البراعة** [للقطب الراوندي (ت/ ٥٧٣ هـ)] **في شرح نهج البلاغة**: العلّامة ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، المطبعة الإسلامية ـ طهران ١٤٠٦ هـ.

٢٠٢ ـ **تلخيص الحبير**: ابن حجر، المطبعة الفنية ـ القاهرة.

٢٠٣ ـ **تلخيص المستدرك**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م (مطبوع في حاشية المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري).

٢٠٤ ـ **التمهيد في تخريج الفروع على الأُصول**: جمال الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي (ت/ ٧٧٢ هـ) تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط ٣ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٠٥ ـ **تنزيه الأنبياء**: السيد علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ)، منشورات الشريف الرضي ـ قم.

٢٠٦ ـ **تنزيه القرآن عن المطاعن**: لقاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبدالجبار بن أحمد الهمذاني الأسدآبادي (ت/ ٤١٥ هـ)، دار النهضة الحديثة ـ بيروت.

٢٠٧ ـ **تنقيح المقال**: الشيخ عبدالله المامقاني (ت/ ١٣٥١ هـ)، طبع حجر، المكتبة المرتضوية ـ النجف الأشرف ١٣٥٠ هـ

٢٠٨ ـ **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار** (مسند علي بن أبي طالب ﷺ): الطبري (ت/ ٣١٠ هـ)، مطبعة المدني ـ القاهرة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٢٠٩ ـ **تهذيب الأحكام**: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، ط ٣ ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٩٠ هـ.

٢١٠ ـ **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**: ابن عساكر الشافعي (ت/ ٥٧١ هـ)، ط ٣ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٢١١ ـ **تهذيب التهذيب**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، ط ١ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

٢١٢ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت/ ٧٤٢ هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.

٢١٣ ـ **تهذيب اللغة**: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت/ ٣٧٠ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة ـ مصر ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م.

٢١٤ ـ **التوحيد**: الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ)، منشورات جماعة المدرسين ـ قم ١٣٩٨ هـ.

٢١٥ ـ **توضيح الاشتباه والإشكال** (رسالة في علم الرجال): للمولىٰ محمد علي الساروي المازندراني من أعلام القرن الثاني عشر الهجري مطبوعة مع رسالتين في علم الرجال بعنوان (سه رساله در علم رجال)، نشر جامعة طهران ١٣٨٧ هـ.

٢١٦ ـ **توضيح المقال في علم الرجال**: الشيخ علي الكني الطهراني النجفي (ولد سنة ١٢٢٠ هـ)، مطبوع في مقدمة منتهى المقال لأبي علي الحائري ـ طبعة حجرية.

ث

٢١٧ ـ **ثقات الرواة**: السيد محمد علي هبة الدين الحسيني الشهرستاني (ت/ ١٩٦٧ م)، طبع حجر ـ طهران ١٣٦٣ هـ.

٢١٨ ـ **ثم اهتديت**: الدكتور محمد التيجاني السماوي، منشورات مدينة العلم آية الله العظمى السيد الخوئي ـ قم ـ إيران.

٢١٩ ـ **ثواب الأعمال**: الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨٠ هـ)، صحّحه وعلّق عليه الشيخ علي أكبر الغفاري، نشر كتبي نجفي ـ قم، ومكتبة الصدوق ـ طهران ١٣٩١ هـ.

٢٢٠ ـ **الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام**: الشيخ محمد منظور نعماني كبير علماء الهند، ترجمة الدكتور محمد البنداري ـ تقديم أبوالحسن علي الحسني الندوي ومحمد إبراهيم شقرة، ط ١ ـ دار عمار للنشر والتوزيع ـ الأردن ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

ج

٢٢١ ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول**: أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت/٦٠٦ هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، ط ٢ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

٢٢٢ ـ **جامع البيان في تأويل آي القرآن**: الطبري (ت/ ٣١٠ هـ).

أ ـ ط ٢ ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م، المعادة بالأُفست عن الطبعة الأولى ببولاق ـ مصر ١٣٢٣ هـ.

ب ـ طبعة دار المعارف مصر بتحقيق محمود محمد شاكر.

٢٢٣ ـ **جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**: محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري (ت/ ١١٠٠ هـ)، مطبعة الأضواء ـ بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٢٢٤ ـ **جامع الشمل في حديث خاتم الرسل** : محمد بن يوسف بن عيسى اطْفيش المغربي الاباضي ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٢٢٥ ـ **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)** : لأبي عيسىٰ محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ ـ ٢٩٧ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٢٢٦ ـ **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير** : السيوطي (ت / ٩١١ هـ) ، ط ١ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٢٧ ـ **الجامع في الرجال** : الشيخ موسى الزنجاني ، مطبعة پيروز ـ قم ١٣٩٤ هـ .

٢٢٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن** : لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٧٣ م .

٢٢٩ ـ **جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال** : الشيخ فخر الدين الطريحي (ت / ١٠٨٥ هـ) ، تحقيق محمد كاظم الطريحي ، مطبعة الحيدري ـ طهران .

٢٣٠ ـ **الجدول في إعراب القرآن وصرفه** : تصنيف محمود الصابوني ، مراجعة لينه الحمصي ، ط ٢ ـ مؤسسة الايمان ـ بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٢٣١ ـ **الجديد في تفسير القرآن المجيد** : الشيخ محمد بن حبيب الله السبزواري النجفي ، ط ١ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢٣٢ ـ **كتاب الجرح والتعديل** : أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت / ٣٢٧ هـ) ـ بيروت ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م (طبعة مصورة عن الطبعة الأُولىٰ في مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ الهند) .

٢٣٣ ـ **جمهرة اللغة** : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت / ٣٢١ هـ) ، تحقيق د . رمزي منير بعلبكي ، ط ١ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٧م .

٢٣٤ ـ **جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية** : الشيخ المفيد (ت / ٤١٣ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد مهدي نجف ، مطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد ، طبع المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرىٰ ألفية الشيخ المفيد ، المجلد التاسع ، ط ١ ـ قم ١٤١٣ هـ.

٢٣٥ ـ **جوابات المسائل التبانيات** : الشريف المرتضىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ) ، مطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى المجموعة الأُولىٰ ، تقديم السيد أحمد الحسيني ، إعداد السيد مهدي رجائي ، الناشر : دار القرآن الكريم ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٢٣٦ ـ **جوابات المسائل الرسية** : الشريف المرتضىٰ ، مطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثانية ، تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني ، إعداد السيد مهدي رجائي ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٢٣٧ ـ **جوابات المسائل الطرابلسيات** : الشريف المرتضىٰ ، مطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى المجموعة الأُولىٰ ، تقديم السيد أحمد الحسيني ، إعداد السيد مهدي رجائي ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٢٣٨ ـ **جوابات المسائل الموصليات** : الشريف المرتضىٰ ، مطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى المجموعة الأُولىٰ ، تقديم السيد أحمد الحسيني ، إعداد السيد مهدي رجائي ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٢٣٩ ـ **جوامع الجامع في تفسير القرآن الكريم** : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت/ ٥٤٨ هـ) ، ط ٣ ـ مطبعة بهرام ـ طهران ١٤٠٤ هـ.

٢٤٠ ـ **الجواهر السنية في الأحاديث القدسية** : محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي (ت/ ١١٠٤ هـ) انتشارات طوس ـ مشهد .

٢٤١ ـ **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام** : الشيخ محمد حسن النجفي (ت/ ١٢٦٦ هـ) ، ط ٧ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ١٩٨١ م .

٢٤٢ ـ **الجوهر الثمين في تفسير الكتاب المبين** : العلّامة السيد عبدالله شبر (ت/ ١٢٤٢ هـ) ، ط ١ ـ الناشر مكتبة الألفين ـ الكويت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

٢٤٣ ـ **الجوهر النقي** : للعلّامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت/ ٧٤٥ هـ) ، دار المعرفة ـ بيروت [مطبوع في ذيل السنن الكبرىٰ للبيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)].

ح

٢٤٤ ـ حاشية البدر الساري إلىٰ فيض الباري : محمد بدر عالم الميرتهي ، «من أساتذة الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل» ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

٢٤٥ ـ حاشية السيالكوتي علىٰ شرح المواقف : عبدالحكيم السيالكوتي (ت/ ١٠٦٧ هـ) ، منشورات الشريف الرضي ـ قم ، طبعة مصوّرة عن الطبعة الأُولىٰ بمطبعة السعادة ـ بمصر ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م .

٢٤٦ ـ حاشية كشف الأستار على أحاديث شمس الأخبار : السيد العلّامة محمد بن حسين الجلال الزيدي ، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، (مطبوع بهامش شمس الأخبار للقرشي) .

٢٤٧ ـ الحاوي للفتاوىٰ [الجزء الثاني : رسالة العرف الوردي في أخبار المهدي برقم / ٥٢] : السيوطي (ت/ ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٤٨ ـ حديث الثقلين تواتره ـ فقهه (كما في كتب السُنّة نقد لما كتبه الدكتور السالوس) : السيد علي الحسيني الميلاني ، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٣ هـ .

٢٤٩ ـ حق اليقين في معرفة أُصول الدين : السيد عبدالله شبّر (ت/ ١٢٤٢ هـ) ، مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٥٢ هـ .

٢٥٠ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت/ ٤٣٠هـ) ، ط ٥ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٢٥١ ـ حياة الحيوان الكبرىٰ : كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت/ ٨٠٨ هـ) ، ط ٣ ـ مطبعة آرمان ـ طهران ١٤١٠ هـ .

خ

٢٥٢ ـ خاتمة تفصيل وسائل الشيعة «خاتمة الوسائل» : الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/ ١١٠٤ هـ) تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي ، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٢ هـ .

٢٥٣ ـ **خاتمة مستدرك الوسائل** : الميرزا حسين النوري (ت/ ١٣٢٠ هـ) ، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر ـ قم ـ إيران (طبع حجر) .
٢٥٤ ـ **خريدة العجائب وفريدة الغرائب** : سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي (ت/ ٧٤٩هـ) ، المكتبة الشعبية ـ بيروت
٢٥٥ ـ **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليه السلام : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت/٣٠٣هـ) ، تحقيق أحمد ميرين البلوشي ، ط ١ ـ الكويت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٢٥٦ ـ **خصائص الوحي المبين** : يحيى بن الحسن الحلي المعروف بابن البطريق (ت/ ٦٠٠ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، ط ١ ـ مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي ـ إيران ١٤٠٦ هـ
٢٥٧ ـ **كتاب الخصال** : الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨٠ هـ) ، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم ١٤٠٣ هـ .
٢٥٨ ـ **الخطوط العريضة للأُسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية** : محب الدين الخطيب (ت/ ١٣٨٩ هـ) ، ط ٩ ـ والظاهر أنّها مصورة عن الطبعة الثانية في جدّة ـ السعودية لسنة ١٣٨٠ هـ كما يظهر من مقدِّمة الكتاب .
٢٥٩ ـ **خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار** : السيد علي الحسيني الميلاني ، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ، الناشر مؤسسة البعثة ـ قسم الدراسات الإسلامة ١٤٠٨ هـ .
٢٦٠ ـ **الخميني وتفضيل الأئمة على الأنبياء** : محمد مال الله البحريني ، ط ٤ ـ مكتبة ابن تيمية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

د

٢٦١ ـ **دائرة المعارف الإسلامية** : أصدرها بالعربية أحمد الشنيناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبدالحميد يونس ، مراجعة د . مهدي علّام ، دار المعرفة ـ بيروت .
٢٦٢ ـ **دائرة معارف القرن العشرين** : محمد فريد وجدي (ت/ ١٣٧٣ هـ) ، ط ٣ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

٢٦٣ ـ **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت/٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط ١ ـ دار القلم ـ دمشق ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٢٦٤ ـ **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، الخوارج والشيعة**: د. أحمد محمد أحمد جلي، ط ٢ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٢٦٥ ـ **دراسة في عقائد الشيعة، مختصراً من كتاب «وجاء دور المجوس»**: د. عبدالله محمد الغريب [أفرد لاقتباسه هذا ما سماه: الخميني بين التطرف والاعتدال]، ط ١ ـ دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

٢٦٦ ـ **دراسات في الحديث والمحدِّثين**: السيد هاشم معروف الحسني، ط ٢ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٢٦٧ ـ **دراسات في الفرق الإسلامية**: د. عرفان عبدالحميد، ط ١ ـ مطبعة سعد ـ بغداد ١٩٧٧ م

٢٦٨ ـ **الدراية في علم مصطلح الحديث**: الشهيد زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) (ت/ ٩٦٦هـ)، مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف.

٢٦٩ ـ **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: السيوطي (ت/ ٩١١ هـ)، ط ١ ـ مطبعة مصطفىٰ بابي الحلبي ـ مصر.

٢٧٠ ـ **دروس في العقيدة الإسلامية**: تأليف محمد تقي مصباح اليزدي، ط ١ ـ مطبعة شمشاد، الناشر معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي ـ طهران ١٤١٢ هـ/١٩٩١م.

٢٧١ ـ **دروس في علم الأُصول الحلقة الثانية**: الشهيد السيد محمد باقر الصدر، تحقيق وتعليق مجمع الفكر الإسلامي، ط ١ ـ مؤسسة إسماعيليان ـ قم ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.

٢٧٢ ـ **دلائل الصدق**: الشيخ محمد الحسن المظفر (ت/ ١٣٧٥ هـ)، ط ٢ ـ دار المعلم للطباعة ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.

٢٧٣ ـ **دلائل النبوة**: أبو نعيم الأصبهاني (ت/ ٤٣٠ هـ)، تحقيق محمد رواس قلعجي، ط ١ ـ المكتبة العربية ـ حلب ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

٢٧٤ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت/٣٨٤ ـ ٤٥٨ هـ) ، تعليق د . عبدالمعطي قلعجي ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٧٥ ـ الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية : محمد الحسين آل كاشف الغطاء النجفي (ت/١٩٥٤م) ، مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٣٠ هـ .

٢٧٦ ـ ديوان أبي تمام (ت/ ٢٢٨ هـ) : شرح وتعليق د . شاهين عطية دار صعب ـ بيروت .

٢٧٧ ـ ديوان دِعْبِل بن علي الخزاعي (ت/ ٢٤٦ هـ) : تحقيق عبدالصاحب عمران الدجيلي ، ط ٢ ـ عالم الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٨٩ م .

٢٧٨ ـ ديوان لبيد بن ربيعه العامري (ت/ ٦٦١ م) : دار صادر ـ بيروت .

ذ

٢٧٩ ـ ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ : الحافظ محب الدين أحمد بن عبدالله الطبري (ت/٦٩٤ هـ) ، نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .

٢٨٠ ـ الذخيرة في علم الكلام : السيد الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، ط ١ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ١٤١١ هـ .

٢٨١ ـ الذريعة إلى أُصول الشريعة : السيد الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ) ، ط ٢ ، مؤسسة الطباعة والنشر بجامعة طهران ١٤٠٥ هـ .

٢٨٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة : آقا بزرك الطهراني (ت/ ١٣٨٩ هـ) ، ط ٣ ـ دار الأضواء ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٨٣ ـ ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة : الشهيد السيد أبو عبدالله محمد بن مكي العاملي المستشهد سنة ٧٨٦ هـ ، منشورات مكتبة بصيرتي ـ قم (طبع حجر) .

٢٨٤ ـ ذكر أخبار أصبهان : أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت/ ٤٣٠ هـ) ، مطبعة بريل ـ ليدن ـ هولندا ١٩٣١ م ، انتشارات جهان ـ طهران .

ر

٢٨٥ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: محمود بن عمر الزمخشري (ت/ ٥٣٨ هـ)، تحقيق د. سليم النعيمي، ط١ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤١٠ هـ.

٢٨٦ ـ كتاب الرجال: أبو جعفر احمد بن أبي عبدالله البرقي (ت/ ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ)، مطبعة دانشكاه ـ طهران ١٣٨٤.

٢٨٧ ـ كتاب الرجال: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي (ت/ ٧٠٧ هـ)، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م.

٢٨٨ ـ رجال الخاقاني: الشيخ علي الخاقاني (ت/ ١٣٣٤ هـ)، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، ط١ ـ مطبعة الآداب، النجف الأشرف ١٣٨٨ هـ.

٢٨٩ ـ رجال السُنّة في الميزان: الشيخ محمد حسن المظفر (ت/ ١٣٧٥ هـ)، ط١ ـ دار العلم للطباعة ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م (والكتاب مستل من «دلائل الصدق» للمظفر نفسه، وطبع مستقلاً عنه كردٍّ على «رجال الشيعة في الميزان» لعبدالرحمن بن عبدالله الزرعي).

٢٩٠ ـ رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية: السيد محمد بن مهدي بحر العلوم الطباطبائي (ت/ ١٢١٢ هـ)، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، ط١ ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف.

٢٩١ ـ رجال الشيعة في الميزان: عبدالرحمن بن عبدالله الزرعي، ط١ ـ دار الأرقم ـ الكويت ١٤٠٣ هـ.

٢٩٢ ـ رجال الطوسي: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، ط١ ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨١ هـ/ ١٩٦١ م.

٢٩٣ ـ رجال العلّامة الحلّي: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر الحلّي (ت/ ٧٢٦ هـ)، ط٢ ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨١ هـ/ ١٩٦١ م.

٢٩٤ ـ رجال النجاشي : أبو العباس أحمد بن علي النجاشي (ت/ ٤٥٠ هـ) ، تحقيق السيد موسى الشبيري الزنجاني ط ٤ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم ١٤١٣ هـ.

٢٩٥ ـ الرد على المتعصب العنيد : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الشهير بابن الجوزي (ت/ ٥٩٧ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد كاظم المحمودي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٩٦ ـ رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) : محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الحنفي (ت/١٢٥٢ هـ) ، ط ٢ ـ دار إحياء التراث العربي ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٢٩٧ ـ الرسائل الاعتقادية : العلّامة محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني الخاجوئي (ت/١١٧٣ هـ) ، تحقيق السيد مهدي الرجائي ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤١١ هـ.

٢٩٨ ـ رسائل الجاحظ ـ الرسائل الأدبية : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت/٢٥٥هـ) ، ط ٢ ـ دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ١٩٩١ م

٢٩٩ ـ رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثالثة : إعداد السيد مهدي الرجائي ـ تقديم السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الخيام ـ نشر دار القرآن الكريم ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٣٠٠ ـ رسائل الشريف المرتضى المجموعة الرابعة : إعداد السيد أحمد الحسيني ، ط ٢ ـ منشورات دار القرآن الكريم ، مطبعة الخيام ـ قم ١٤١٠ هـ.

٣٠١ ـ الرسائل العشر : الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم.

٣٠٢ ـ رسالة الجاحظ في بني أُمية : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت/ ٢٥٥ هـ) مطبوعة في آخر كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بني أُمية وبني هاشم ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي الشافعي (ت/ ٨٤٥ هـ) ، طبعة معادة بالأُفست عن الطبعة الأُولىٰ بالمطبعة الإبراهيمية بمصر سنة ١٩٣٧ م.

٣٠٣ ـ رسالة في تحقيق لفظ (المولىٰ) : مطبوعة ضمن عدة رسائل للشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ) ، منشورات مكتبة المفيد ـ قم.

٣٠٤ـ **رسالة في الرد على الرافضة**: الشيخ محمد بن عبدالوهاب (ت/ ١٢٠٦ هـ)، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الرياض.

٣٠٥ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت/ ٧٣٢ هـ)، تحقيق د. حسن محمد مقبولي الأهدل (دراسة لنيل درجة الدكتوراه)، ط ١ ـ مؤسسة الكتب الثقافية، صنعاء ـ اليمن ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

٣٠٦ـ **الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية**: المير محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد (ت/١٠٤١هـ)، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٣٠٧ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت/ ١٢٧٠ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٠٨ـ **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (ت/ ١٣١٣ هـ) نشر مكتبة إسماعيليان ـ طهران، طبعة مصورة عن الطبعة الأُولىٰ فى المطبعة الحيدرية ـ طهران سنة ١٣٩٠ هـ.

٣٠٩ـ **الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**: الشهيد زين الدين الجبعي العاملي الشهيد الثاني(ت/ ٩٦٦ هـ)، تحقيق السيد محمد علي كلانتر، ط ٢ ـ جامعة النجف الدينية ١٣٩٨هـ

٣١٠ـ **روضة الكافي**: الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩هـ)، تعليق وتصحيح الشيخ علي أكبر الغفاري، ط ٢ ـ مطبعة الحيدري ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٨٩ هـ.

٣١١ـ **روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه**: المولىٰ محمد تقي المجلسي (ت/ ١٠٠٣ هـ)، المطبعة العلمية ـ قم ١٣٩٩ هـ

٣١٢ـ **رياض العلماء وحياض الفضلاء**: الميرزا عبدالله أفندي من أعلام القرن الثاني عشر، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١ هـ.

٣١٣ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرين بالجنة**: أبو جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبري، ط ١ ـ دار الندوة الجديدة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

﴿ ز ﴾

٣١٤ ـ زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي (٥٠٨ ـ ٥٩٧ هـ)، ط ٤ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٣١٥ ـ زاد المعاد: محمد باقر المجلسي (ت/ ١١١١ هـ) طبعة حجرية.

﴿ س ﴾

٣١٦ ـ سبائك الذهب في معرفة أنساب وقبائل العرب: محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي (ت/١٢٤٦ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣١٧ ـ كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي: لأبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت/ ٥٩٨) ط ٢ ـ تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم ١٤١٠ هـ.

٣١٨ ـ سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار: الشيخ عباس القمي (ت/ ١٣٥٩ هـ)، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت.

٣١٩ ـ السقيفة والخلافة: عبدالفتاح عبدالمقصود، دار غريب للطباعة ـ القاهرة ١٩٧٧ م.

٣٢٠ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٤ ـ المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣٢١ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت/ ٨٤٥ هـ)، تحقيق د. سعد عبدالفتاح عاشور، ط ٣ ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٣م.

٣٢٢ ـ سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ)، دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة، الناشر: عبدالله هاشم يماني المدني، المدينة المنورة ـ السعودية.

٣٢٣ ـ سنن الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي السمرقندي (ت/١٥٥هـ) دار الفكر ـ بيروت.

٣٢٤ ـ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني الأزدي (ت/ ٢٧٥ هـ)، مراجعة وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد، نشر دار إحياء السُنّة النبوية.
٣٢٥ ـ السنن الكبرىٰ: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.
٣٢٦ ـ سنن ابن ماجة: أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت/ ٢٧٥ هـ)، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر.
٣٢٧ ـ سنن النسائي: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت/ ٩١١ هـ) وحاشية الإمام السندي (ت/ ١١٣٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٢٨ ـ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أُمية: فان فلوتن
La Domination Arabe , Le Chitismeet Les Croyances Messianiques Sous Le Khalifat des Dmayades / Van Vloten .
ترجمة حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، مطبعة السعادة ـ مصر ١٩٣٤ م.
٣٢٩ ـ سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ)، ط ٣ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م.
٣٣٠ ـ السيرة الحلبية من إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون: علي بن برهان الدين الشافعي (ت/ ١٠٤٤ هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ـ بيروت.
٣٣١ ـ السيرة النبوية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ)، تحقيق مصطفىٰ عبدالواحد، دار إحياء التراث ـ بيروت.
٣٣٢ ـ السيرة النبوية: ابن هشام (ت/ ٢١٣ أو ٢١٨ هـ)، تحقيق مصطفىٰ السقا وجماعته، دار إحياء التراث ـ بيروت.

٣٣٣ ـ **السيرة النبوية والآثار المحمدية** : أحمد زيني دحلان الشافعي (ت/ ١٣٠٤ هـ)
أ ـ نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ـ بيروت (بهامش السيرة الحلبية) .
ب ـ الطبعة المستقلة ، دار المعرفة ـ بيروت .

٣٣٤ ـ **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار** : شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت/ ١٢٥٠ هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم زايد ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

ش

٣٣٥ ـ **الشافي في الإمامة** : السيد الشريف المرتضىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ) ، تحقيق السيد عبدالزهراء الحسيني الخطيب ، ط ٢ ـ مؤسسة إسماعيليان ـ قم ١٤١٠ هـ .

٣٣٦ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : أبو الفرج عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت/ ١٠٨٩ هـ) ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

٣٣٧ ـ **شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام** : المحقق الحلّي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت/ ٦٧٦ هـ) ، ط ٣ ـ مؤسسة إسماعيليان ـ قم ١٤٠٩ هـ .

٣٣٨ ـ **شرح أُصول الكافي** : صدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي (ت/ ١٠٥٠ هـ) ، ط ١ ـ مطبعة خواندنيها ، مؤسسة الأبحاث والتحقيقات الثقافية ـ طهران ١٤٠٨ هـ .

٣٣٩ ـ **شرح أُصول الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني** : الشيخ عبدالحسين عبدالله المظفر (معاصر) ، ط ١ ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

٣٤٠ ـ **شرح البدخشي لمنهاج الوصول للقاضي البيضاوي ، المسمىٰ بمنهاج العقول** : محمد بن الحسن البدخشي ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٣٤١ ـ **شرح الحافظ ابن قيم الجوزية (ت/ ٧٥١ هـ) على سنن أبي داود (ت/ ٢٧٥ هـ) (مطبوع مع عون المعبود شرح سنن أبي داود)** : تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، الناشر المكتبة السلفية ـ السعودية .

٣٤٢ ـ **شرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت/ ٧٩٣ هـ) على متن العقائد النسفية لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت/ ٥٣٧ هـ)**: شركت صحافية عثمانية مطبعة سي ـ جنبرلي طاش جوارنده ١٣٢٦ هـ.

٣٤٣ ـ **شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد**: الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ)، ط ٢ ـ تبريز ـ طهران ١٣٧١ هـ.

٣٤٤ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت/ ٧٢٢ هـ)، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي وشعيب الارناؤوط، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٣٤٥ ـ **شرح العلّامة الزرقاني (ت/ ١١٢٢ هـ) على المواهب اللدنية للقسطلاني، وبهامشه زاد المعاد لابن القيم**: دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

٣٤٦ ـ **شرح فتح القدير للعاجز الفقير**: الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام الحنفي (ت/ ٦٨١ هـ)، دار احياء التراث العربي.

٣٤٧ ـ **شرح القاضي عضد الملّة والدين على مختصر المنتهىٰ**: لابن الحاجب، صحّحه أحمد رامز الشهير بشهري المدرس بدار الخلافة، طبعة حسن حلمي الرويزي ١٣٠٧ هـ.

٣٤٨ ـ **شرح الكافي (الأُصول والروضة)**: للمولىٰ محمد صالح المازندراني (ت/ ١٠٨١ أو ١٠٨٦ هـ)، تحقيق الحاج الميرزا أبي الحسن الشعراني ـ تصحيح وتخريج علي أكبر الغفاري، الناشر: المكتبة الإسلامية ـ طهران ١٣٨٢ هـ.

٣٤٩ ـ **الشرح الكبير علىٰ متن المقنع**: ط ١ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م «مطبوع بهامش المغني لابن قدامة الحنبلي».

٣٥٠ ـ **شرح المقاصد**: مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت/ ٧٩٣ هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عمارة، ط ١ ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٣٥١ ـ **شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي (ت/٧٥٦هـ)**: المحقق علي بن محمد الجرجاني (ت/ ٨١٦ هـ)، ط١ ـ مطبعة أمير، قم ١٤١٢ هـ (مصورة عن الطبعة الأولىٰ بمطبعة السعادة بمصر لسنة ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م).

٣٥٢ ـ **شرح نهج البلاغة**: ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي (ت/ ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١ ـ دار إحياء الكتب العربية ـ مصر ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م.

٣٥٣ ـ **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي**: بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت/٣٣٩ هـ)، تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي، ط٢ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

٣٥٤ ـ **شعب الإيمان**: للبيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

٣٥٥ ـ **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم**: الحافظ عبيدالله بن عبدالله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحنفي من أعلام القرن الخامس الهجري، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، ط١ ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٤ م.

٣٥٦ ـ **الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع**: ثامر هاشم حبيب العميدي (المؤلف)، ط١ ـ مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ـ إيران ١٤١٤ هـ.

٣٥٧ ـ **شيخ المضيرة أبو هريرة**: محمود أبو رية.

أ ـ الطبعة الثالثة ـ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

ب ـ طبعة دار المعارف بمصر.

٣٥٨ ـ **الشيعة بين الاشاعرة والمعتزلة**: هاشم معروف الحسني، ط١ ـ دار القلم ـ بيروت ١٩٧٨ م.

٣٥٩ ـ **الشيعة في التصور الإسلامي**: علي عمر فريج، ط١ ـ دار عمار للنشر والتوزيع ـ الأُردن ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٣٦٠ ـ الشيعة في عقائدهم وأحكامهم: السيد أمير محمد الكاظمي القزويني، ط ٣ ـ دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

٣٦١ ـ الشيعة في الميزان: محمد جواد مغنية، ط ٤ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

٣٦٢ ـ الشيعة في الميزان: د. محمد يوسف النجرامي، ط ١ ـ مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٣٦٣ ـ الشيعة معتقداً ومذهباً: الدكتور صابر بن عبدالرحمن طعيمة، ط ١ ـ الناشر: المكتبة الثقافية ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٣٦٤ ـ الشيعة وتحريف القرآن: محمد مال الله، ط ٢ ـ شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ عمّان ـ الأُردن ١٤٠٥ هـ.

٣٦٥ ـ الشيعة والتشيّع (فرق وتاريخ): إحسان إلهي ظهير، ط ٤ ـ الناشر: إدارة ترجمان السُنّة ـ لاهور ـ باكستان ١٤٠٥ هـ.

٣٦٦ ـ الشيعة والسُنّة: إحسان إلهي ظهير، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ السعودية ١٣٩٣ هـ.

٣٦٧ ـ الشيعة والقرآن: إحسان إلهي ظهير، ط ٦ ـ إدارة ترجمان السُنّة ـ لاهور ـ باكستان ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

ص

٣٦٨ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت/ ٣٩٣ هـ)، ط ٣ ـ دار العلم للملايين ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٣٦٩ ـ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت/ ٢٥٦ هـ).

أ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ب ـ الطبعة المرقمة بتحقيق الدكتور مصطفىٰ ديب البغا، مطبعة الهندي، تاريخ التقديم ١٩٧٦ م.

٣٧٠ـ **صحيح أبي عبدالله البخاري بشرح الكرماني**: محمد يوسف الكرماني (ت/ ٧٨٦هـ)، ط ٢ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

٣٧١ ـ **صحيح مسلم**: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط ٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٣٧٢ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**: النووي الشافعي (ت/ ٦٧٦ هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٣٧٣ ـ **الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم**: زين الدين أبو محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي (ت/ ٨٧٧ هـ)، تحقيق محمد باقر البهبودي، نشر المكتبة الرضوية، ط ١ ـ مطبعة الحيدري ـ طهران ١٣٨٤ هـ.

٣٧٤ ـ **الصراع بين الإسلام والوثنية**: عبدالله علي القصيمي، نسخة مصورة في مكتبة السيد علي نجل آية الله السيد إبراهيم الخراساني في قم (مكان الطبع وزمانه ـ بلا).

٣٧٥ ـ **صفات الشيعة**: الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨٠ هـ).

أ ـ مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام ـ ١٤١٠ هـ، «مطبوع مع فضائل الشيعة، ومصادقة الإخوان للصدوق أيضاً».

ب ـ طبعة مستقلة قديمة (مكان الطبع وزمانه ـ بلا).

٣٧٦ ـ **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة**: أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت/ ٩٧٤ هـ)، ط ٢ ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

٣٧٧ ـ **صورتان متضادتان لنتائج جهود الرسول الأعظم بين السُنّة والشيعة الإمامية**: أبو الحسن علي الحسني الندوي، ترجمة سعيد الأعظمي الندوي، المجمع الإسلامي العلمي لكهنو ـ الهند ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣٧٨ ـ **صيانة القرآن من التحريف**: محمد هادي معرفة، ط ١ ـ دار القرآن الكريم ـ قم ١٤١٠ هـ.

ض

٣٧٩ ـ **ضحى الإسلام**: أحمد أمين (ت / ١٣٧٣ هـ)، ط ٧ ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٤ م.

٣٨٠ ـ **كتاب الضعفاء الكبير**: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت/٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ ببروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٣٨١ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي الحنبلي (ت/ ٥٩٧ هـ)، تحقيق أبي الفداء عبدالله الفاضي، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣٨٢ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ)، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، ط ٢ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

ط

٣٨٣ ـ **طبقات أعلام الشيعة، القرن الرابع**: الشيخ محمد حسن المشهور بـ(اغا بزرك الطهراني) (ت/ ١٣٨٩ هـ)، ط ١ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١م.

٣٨٤ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: محمد بن سعد (ت/ ٢٣٠ هـ)، دار صادر ـ بيروت.

٣٨٥ ـ **طبقات المفسرين**: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت/ ٩٤٥ هـ)، تحقيق علي محمد عمر، ط ١ ـ مطبعة الاستقلال الكبرىٰ ـ مصر ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

٣٨٦ ـ **طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال**: السيد علي اصغر ابن السيد محمد شفيع الجابلقي البروجردي (ت/ ١٣١٣ هـ)، تقديم آية الله السيد المرعشي النجفي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ط ١ ـ مطبعة بهمن ـ قم ١٤١٠ هـ.

﴾ ظ ﴿

٣٨٧ ـ **ظلمات أبي رية أمام أضواء السُنّة المحمدية** : محمد عبدالرزاق حمزة الوهابي (ت/١٣٩٢هـ) ، المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٧٨ هـ .

٣٨٨ ـ **ظهر الإسلام** : أحمد أمين (ت/ ١٣٧٣ هـ) ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

﴾ ع ﴿

٣٨٩ ـ **العبر في خبر من غبر** : الحافظ الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ) ، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ .

٣٩٠ ـ **عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار** : مير سيد حامد حسين الموسوي النيشابوري الهندي (ت/ ١٣٠٦ هـ) مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٦ هـ .

٣٩١ ـ **عقائد الإمامية** : الشيخ محمد رضا المظفر (ت/ ١٣٨٤ هـ) منشورات القسم العربي بدار التبليغ الإسلامي ـ قم .

٣٩٢ ـ **عِقد الدرر في أخبار المنتظر** : يوسف بن يحيى بن علي المقدسي السلمي الشافعي من علماء القرن السابع ، مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة .

٣٩٣ ـ **عقيدة الشيعة** : دونالدسن داويت . م . ، تعريب : ع . م ، مكتبة الخانجي ومطبعتها ، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .

٣٩٤ ـ **عقيدة المسيح الدجال في الأديان قراءة في المستقبل** : سعيد أيوب ، مطبعة مهر ، الناشر : دار البيان ، ط ٣ ـ قم ١٤١٣ هـ .

٣٩٥ ـ **العقيدة والشريعة في الإسلام** : جولدزيهر

Vorlesungen Uber Islam \ Goldziher .

ترجمة محمد يوسف موسىٰ وعبدالعزيز عبدالحق وعلي حسن عبدالقادر ، طبع دار الكتاب المصرية ـ القاهرة ١٩٤٦ م .

٣٩٦ ـ **علل الشرائع** : الصدوق ، تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

٣٩٧ ـ **علم الحديث**: تقي الدين ابن تيمية (ت/ ٧٢٨ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٣٩٨ ـ **علم رجال الحديث**: د. تقي الدين الندوي المظاهري، ط ١ ـ مكتبة الإيمان ـ مكة المكرمة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

٣٩٩ ـ **علوم الحديث لابن الصلاح**: أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت/ ٦٤٣ هـ)، تحقيق نور الدين عتر، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، مطبعة الأصيل ـ حلب ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م.

٤٠٠ ـ **عليّ لا سواه**: محمد الرضي الرضوي، ط ٢ ـ دار المعلم للطباعة ـ القاهرة ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

٤٠١ ـ **عليّ والوصية**: الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد العسكري، ط ٢ ـ دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

٤٠٢ ـ **عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب**: النسابة جمال الدين أحمد بن علي بن الحسين بن علي ابن مهنا بن عنبة الأصغر الداودي الحسيني (ت/ ٨٢٨ هـ)، ط ٢ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٤هـ، أُفست عن الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية في النجف ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م.

٤٠٣ ـ **عمدة القاري**: شرح صحيح البخاري العلّامة بدر الدين العيني (ت/ ٨٥٥هـ)، دار الفكر ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

٤٠٤ ـ **العواصم من القواصم**: القاضي أبو بكر بن العربي المالكي (ت/ ٤٥٣ هـ) تحقيق محب الدين الخطيب (ت/ ١٣٨٩ هـ)، ط ٢ ـ دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٤٠٥ ـ **عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية**: الشيخ محمد بن علي بن إبراهيم الاحسائي، تحقيق آقا مجتبى العراقي، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٤٠٦ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت/ ١٣٢٩ هـ)، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية ـ السعودية.

٤٠٧ ـ **كتاب عيون الأخبار**: ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م.

٤٠٨ ـ **عيون أخبار الرضا**: الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ) تصحيح وتذييل السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، انتشارات جهان ـ طهران ١٣٧٨ هـ.

٤٠٩ ـ **عيون الرجال**: السيد حسن الصدر ابن السيد هادي الكاظمي (ت/ ١٣٥٤ هـ)، مطبعة تصوير عالم بريس ديوري آغا مير، لكهنو ـ الهند.

٤١٠ ـ **كتاب العين**: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت/ ١٧٥ هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، ط ١ ـ منشورات دار الهجرة ـ قم ١٤٠٥ هـ.

غ

٤١١ ـ **غالية المواعظ ومصباح المتعظ وقبس الواعظ**: خير الدين أبو البركات نعمان بن محمود الآلوسي (ت/ ١٣١٧ هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٤١٢ ـ **غاية المأمول شرح التاج الجامع للأُصول**: الشيخ منصور علي ناصف (توفي بعد سنة/ ١٣٧١ هـ)، ط ٤ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، (مطبوع بهامش التاج الجامع للأُصول له أيضاً).

٤١٣ ـ **الغدير في الكتاب والسُنّة والأدب**: الشيخ عبدالحسين أحمد الأميني النجفي، ط ٥ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٤١٤ ـ **الغدير والمعارضون عواصف على ضفاف الغدير**: السيد جعفر مرتضى العاملي، ط ١ ـ دار الأمير ـ بيروت ١٩٩٣ م.

٤١٥ ـ **غريب الحديث**: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت/ ٢٢٤ هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م (طبعة مصورة عن الطبعة الأُولىٰ بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ـ الهند لسنة ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م)

٤١٦ ـ **غريب الحديث**: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي (ت/ ٥٩٧ هـ)، تعليق د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م.

٤١٧ ـ **غمز عيون البصائر (شرح كتاب الاشباه والنظائر لابن نجم)**: أحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت/ ١٠٩٨ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م

٤١٨ ـ كتاب الغيبة : الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ) ، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح ، ط ١ ـ مطبعة بهمن ـ قم ١٤١١ هـ.

ف

٤١٩ ـ الفائق في غريب الحديث : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، ط ٢ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

٤٢٠ ـ الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية ، ط ٤ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

٤٢١ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني (ت / ٨٥٢ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٤٢٢ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي الشوكاني (ت / ١٢٥٠ هـ) دار المعرفة ـ بيروت .

٤٢٣ ـ الفتوحات الإسلامية : أحمد زيني دحلان (ت / ١٣٠٤ هـ) ، ط ١ ـ مصر ١٣٢٣ هـ.

٤٢٤ ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت / ١٢٠٤ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٤٢٥ ـ فجر الإسلام : أحمد أمين (ت / ١٣٧٣ هـ) ، ط ٧ ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ.

٤٢٦ ـ فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم عليهم السلام : المحدِّث الشيخ إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن عبدالله بن علي بن محمد الجويني الخراساني (ت / ٧٣٠ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، ط ١ ـ مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

٤٢٧ ـ كتاب فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب : الحافظ شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي ، تحقيق فؤاد أحمد الزمرلي ، ط ١ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

٤٢٨ ـ **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم**: الفرد بل، ترجمه عن الفرنسية عبدالرحمن بدوي، ط ٣ ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٨٧ م.

٤٢٩ ـ **الفُرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان**: أبو سعيد محمد بن سعيد الأزدي القلهاني، تحقيق محمد بن عبدالجليل، إصدار مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة التونسية (سلسلة دراسات إسلامية، برقم / ٨) ـ تونس ١٩٨٤ م.

٤٣٠ ـ **الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن والسُنّة**: محمد صادقي، طبع فرهنك إسلامي ـ طهران.

٤٣١ ـ **فروع الكافي**: الكليني (ت / ٣٢٩ هـ)، تعليق وتصحيح الشيخ علي أكبر الغفاري، ط ٢ ـ مطبعة الحيدري، دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٩١ هـ.

٤٣٢ ـ **الفروق للكرابيسي**: أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الحنفي (ت / ٥٧٠ هـ)، تحقيق الدكتور محمد طموم، ط ١ ـ المطبعة العصرية ـ الكويت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٤٣٣ ـ **الفروق**: شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي (ت / ٦٤٨ هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٤٣٤ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت / ٤٥٦ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

٤٣٥ ـ **الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام**: الشيخ علي بن محمد بن أحمد المالكي الشهير بابن الصباغ (ت / ٨٥٥ هـ)، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

٤٣٦ ـ **فضل آل البيت أو معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق على من عَدَاهم**: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت / ٨٥٤ هـ)، تحقيق د. محمد أحمدي عاشور، دار الاعتصام ـ القاهرة ١٩٨٠ م

٤٣٧ ـ **فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال**: محمد جواد مغنية، انشارات قدس ـ محمدي ـ قم.

٤٣٨ ـ فلسفتنا: الشهيد محمد باقر الصدر، ط ١٠ ـ دار الكتاب الإسلامي ـ قم ١٤٠١ هـ/١٩٨١م.

٤٣٩ ـ الفهرست: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ).

أ ـ منشورات مكتبة الرضي ـ قم، (معادة بالأُفست) عن طبعة النجف الأشرف.

ب ـ طبعة جامعة مشهد ١٣٩٣ هـ.

٤٤٠ ـ الفهرست: ابن النديم محمد بن إسحاق (ت/ ٣٨٥ هـ)، المطبعة الرحمانية ـ مصر ١٣٤٨ هـ.

٤٤١ ـ الفوائد المدنية: المولىٰ محمد أمين الأُسترآبادي (ت/ ١٠٣٦ هـ)، مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٥ هـ، (مصورة عن الطبعة الحجرية).

٤٤٢ ـ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: محب الدبن عبدالشكور (ت/ ١٣٢٣ هـ)، ط ٢ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٦ هـ (مطبوع بذيل المستصفىٰ من علم الأُصول للغزالي).

٤٤٣ ـ في انتظار الإمام (يعالج قضية الإمام المنتظر عليه السلام ومسألة الحكم الإسلامي اليوم): عبدالهادي الفضلي، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٩٧٩ م.

٤٤٤ ـ فيض الباري على صحيح البخاري: محمد أنور الكشميري الديوبندي (ت/ ١٣٥٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

٤٤٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي: عبدالرؤوف المناوي الشافعي (ت/ ١٠٣١ هـ).

ق

٤٤٦ ـ قاموس الرجال: الشيخ محمد تقي التستري، ط ٢ ـ مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٠ هـ.

٤٤٧ ـ القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت/ ١٤١٤ م)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

٤٤٨ ـ كتاب القبسات: محمد بن محمد باقر الداماد الحسيني (مير داماد) (ت/ ١٠٤١ هـ)، مؤسسة الطباعة والنشر جامعة طهران ١٤٠٩ هـ.

٤٤٩ ـ القرامطة بين المد والجزر: الدكتور مصطفىٰ غالب، ط ٢ ـ دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٣ م.

٤٥٠ ـ قرب الاسناد: أبو العباس عبدالله بن جعفر الحِميَري من أعلام القرن الثالث الهجري، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، سلسلة مصادر البحار (١١)، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٣ هـ.

٤٥١ ـ قصة التقريب بين المذاهب وبحوث أُخرىٰ: محمد تقي الحكيم، ط ٢، ـ طهران ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٤٥٢ ـ قصص الأنبياء المسمىٰ (عرائس المجالس): أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت/ ٤٢٧ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م.

٤٥٣ ـ القطر الشهدي في أوصاف المهدي (منظومة شعرية من خمسة وخمسين بيتاً حول أوصاف المهدي عليه السلام): شهاب الدين أحمد بن محمد إسماعيل الحلواني الشافعي (ت/١٣٠٨ هـ)، طبع مع شرحه سنة ١٣٠٨ هـ ثم ملحقاً بكتاب فتح رب الأرباب بمصر سنة ١٣٤٥ هـ بمطبعة المعاهد.

٤٥٤ ـ كتاب قواعد الأحكام: العلّامة الحلّي (ت/ ٧٢٦ هـ)، طبع حجر، منشورات الرّضي ـ قم.

٤٥٥ ـ قواعد الحديث: محي الدين الموسوي الغريفي، ط ١ ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف، تاريخ تقريض الكتاب ١٣٨٨ هـ.

٤٥٦ ـ القول المختصر في علامات المهدي المنتظر: أحمد بن حجر الهيتمي (ت/ ٩٧٤ هـ)، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف (نقلنا عنها بواسطة معجم أحاديث المهدي عليه السلام).

ك

٤٥٧ ـ الكامل في التاريخ: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني المعروف بابن الأثير (ت/ ٦٣٠ هـ)، دار صادر ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٤٥٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت/ ٣٦٥ هـ)، ط ٢ ـ دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٥٩ ـ **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي (ت / ٤٦٣ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م

٤٦٠ ـ **الكتاب المقدس تحت المجهر**: عودة مهاوش أبو محمد الأُردني، ط ١ ـ مطبعة الصدر ـ قم ١٤١٢ هـ.

٤٦١ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت / ٥٣٨ هـ)، دار المعرفة ـ بيروت

٤٦٢ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت / ٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٤٦٣ ـ **كشف الخفاء**: العجلوني، مكتبة دار التراث.

٤٦٤ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: المولىٰ مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة (ت / ١٠٦١ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

٤٦٥ ـ **كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء**: الشيخ جعفر كاشف الغطاء، طبع حجر، انتشارات مهدوي ـ أصفهان ـ إيران.

٤٦٦ ـ **كشف الغمة في معرفة الأئمة**: أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي ـ تبريز ١٣٨٠ هـ.

٤٦٧ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**: تصنيف نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ت/٦٧٢ هـ)، شرح العلّامة الحلّي (ت / ٧٢٦ هـ) مع حواشي وتعليقات للسيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٤٦٨ ـ **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي من علماء القرن الرابع، تحقيق عبداللطيف الحسيني الكُوه كمرى الخوئي، مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١ هـ

٤٦٩ ـ **كفاية الأُصول**: الآخوند محمد كاظم الخراساني مع حواشي المحقق الميرزا أبي الحسن المشكيني، تحقيق الشيخ سامي الخفاجي، ط ١ ـ الناشر دار الحكمة، مطبعة أمير ـ قم ١٤١٣ هـ.

٤٧٠ ـ **كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب** عليه السلام: أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي المقتول سنة ٦٥٨ هـ، تحقيق محمد هادي الأميني، ط ٣ ـ مطبعة الفارابي ـ طهران ١٤٠٤هـ.

٤٧١ ـ **الكفاية في علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت / ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م

٤٧٢ ـ **الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء** عليها السلام: عبدالحسين شرف الدين الموسوي، منشورات مكتبة الداوري ـ قم (مطبوع نهاية الفصول المهمة له أيضاً).

٤٧٣ ـ **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت / ١٠٩٤ هـ)، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٤٧٤ ـ **كمال الدين وتمام النعمة**: الصدوق (ت / ٣٨٠ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ـ إيران ١٤٠٥ هـ.

٤٧٥ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت / ٩٧٥ هـ)، ط ٥ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

ل

٤٧٦ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت/ ٩١١هـ)، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٤٧٧ ـ **اللباب في شرح الكتاب**: عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (ت/ ١٢٩٨ هـ) [والكتاب هو المختصر لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت/ ٤٢٨هـ)]، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط ٤ ـ دارالحديث ـ بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م.

٤٧٨ ـ **لزوم ما لا يلزم**: أبو العلاء المعري (ت/ ٤٤٩ هـ)، شرح نديم عدي، ط ٢ ـ دمشق ١٩٨٨م.

٤٧٩ ـ **لسان العرب**: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت/ ٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٤٨٠ ـ **لسان الميزان**: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢هـ)، ط ٢ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م.

٤٨١ ـ **لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ـ لشرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية**: الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت/ ١١٨٨ هـ)، مطبعة المنار ـ مصر ١٣٢٤ هـ.

٤٨٢ ـ **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (البخاري ومسلم)**: محمد فؤاد عبدالباقي (ت/ ١٣٨٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

م

٤٨٣ ـ **مباحث في علوم القرآن**: د. صبحي الصالح، ط ٥ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٦٨ م.

٤٨٤ ـ **المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم**: د. محمد حسين علي الصغير، ط ١ ـ بيروت ١٩٨٣م.

٤٨٥ ـ **المبسوط**: شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي الحنفي (ت/ ٤٨٣ هـ)، ط ٣ ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م (طبعة معادة بالأُفست).

٤٨٦ ـ المبسوط في فقه الإمامية: الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ)، تصحيح وتعليق السيد محمد تقي الكشفي، ط ٢ ـ المطبعة الحيدرية ـ طهران ١٣٨٧ هـ.

٤٨٧ ـ متابعات ثقافية (مراجعات وقراءات نقدية في الثقافة الإسلامية): عبدالجبار الرفاعي، ط ١ ـ مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ هـ.

٤٨٨ ـ متشابه القرآن ومختلفه: ابن شهر اشوب (ت / ٥٨٨ هـ)، انتشارات بيدار ـ إيران، تاريخ تقديم الكتاب ١٣٦٧ هـ.

٤٨٩ ـ كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت / ٣٥٤ هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة ـ بيروت.

٤٩٠ ـ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبدالله بن محمد بن سليمان المعروف بداماد افندي (ت / ١٠٧٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٤٩١ ـ مجمع البحرين: الشيخ فخر الدين الطريحي (ت / ١٠٨٥ هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، ط ٢ ـ منشورات المكتبة المرتضوية ـ طهران ١٣٩٥ هـ.

٤٩٢ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت / ٥٤٨ هـ).

أ ـ منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي في قم (مصورة عن طبعة مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م).

ب ـ الطبعة الأُولىٰ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٤٩٣ ـ مجمع الرجال: المولىٰ عناية الله علي القهبائي (ت بعد سنة / ١٠١٦ هـ)، تصحيح السيد ضياء الدين النبهير بالعلّامة الأصفهاني، مؤسسة إسماعيليان.

٤٩٤ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين عليّ بن أبي بكر الهيتمي (ت / ٨٠٧ هـ)، بتحرير الحافظ العراقي وابن حجر، ط ٣ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٤٩٥ ـ كتاب مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: محمد بن غانم بن محمد البغدادي (ت بعد سنة / ١٠٢٠ هـ)، ط ١ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٤٩٦ ـ **مجمل اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت/ ٣٩٥ هـ)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

٤٩٧ ـ **المجموع، شرح المهذب**: أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦ هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

٤٩٨ ـ **محاضرات في أصول الفقه**: تقريراً لبحث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، بقلم الشيخ محمد إسحاق الفياض، الناشر: دار الهادي للمطبوعات، مطبعة الصدر ـ قم ١٤١٠ هـ.

٤٩٩ ـ **المحبّر**: للعلّامة النسّابة أبي جعفر محمد بن حبيب (ت/ ٢٤٥ هـ)، تصحيح د. ايلزه ليختن شتيتر، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت

٥٠٠ ـ **محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**: فخر الدين الرازي (ت/ ٦٠٦ هـ) وبذيله تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسي (ت/ ٦٧٢ هـ)، ط ١ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م.

٥٠١ ـ **المحصول في علم أصول الفقه**: فخر الدين الرازي (ت/ ٦٠٦ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٠٢ ـ **المحلّى**: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت/ ٤٥٦ هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٥٠٣ ـ **مختصر التحفة الاثني عشرية**: شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية سنة ١٢٢٧ هـ غلام محمد بن محي الدين عمر الأسلمي، اختصره وهذّبه سنة ١٣٠١ هـ محمود شكري الآلوسي، تقديم محب الدين الخطيب (ت/ ١٣٨٩ هـ)، طبع بالأفست ـ تركيا ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.

٥٠٤ ـ **مختصر سنن أبي داود**: للحافظ المنذري الشافعي عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت/ ٦٥٦ هـ) ومعه: معالم السنن لأبي سليمان الخطابي الشافعي (ت/ ٣٨٨ هـ)، تهذيب ابن قيم الجوزية

الحنبلي (ت/ ٥٩٧ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

٥٠٥ ـ **مدارك الأحكام في شرح شرايع الإسلام**: السيد محمد علي الموسوي العاملي (ت/ ١٠٠٩ هـ) طبع حجر .

٥٠٦ ـ **المدونة الكبرىٰ**: أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت/ ١٧٩ هـ) ، مطبعة السعادة مصر .

٥٠٧ ـ **مذاهب التفسير الإسلامي** : المستشرق الهنغاري جولدزيهر (ت/ ١٩٢١ م) ، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار ، ط ٣ ـ دار أقرأ ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٥٠٨ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**: أبو محمد عبدالله بن سعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت/ ٧٦٨هـ) ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٥٠٩ ـ **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**: المولى محمد باقر المجلسي (ت/ ١١١١ هـ) ، ط ٢ ـ مطبعة خورشيد حيدري ـ طهران ١٤٠٤ هـ .

٥١٠ ـ **المراجعات** : عبدالحسين شرف الدين الموسوي ، طبع علىٰ نفقة المرحوم الحاج علي عبدالعزيز حسين ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت .

٥١١ ـ **المراصد على شرح المقاصد**: السيد علي الحسيني الميلاني ، منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٢ هـ.

٥١٢ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** : علي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (ت/١٠١٤ هـ) ، طبع مصر .

٥١٣ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت/ ٣٤٦هـ) ، ط ٢ ـ مطبعة الصدر ـ قم ١٤٠٩ هـ.

٥١٤ ـ **المسائل العكبرية (المسائل الحاجبية)**: للشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ) ، تحقيق علي أكبر الإلهي الخراساني ، مطبوعات المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد (المجلد السادس) ، مطبعة مهر ـ قم ١٤١٣ هـ.

٥١٥ ـ **المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير** : ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦ هـ) ، تحقيق مروان العطيه ومحسن خرابة ، ط ١ ـ دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

٥١٦ ـ **مسألة في البداء** : الشيخ محمد جواد البلاغي (ت/ ١٣٥٢ هـ) ، ضمن «رسالتان في البداء» ، إعداد السيد محمد علي الحكيم ، ط ١ ـ مطبعة ياران ـ قم ١٤١٤ هـ.

٥١٧ ـ **المستدرك على الصحيحين** : الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ) .

أ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

ب ـ الطبعة المرقمة بتحقيق مصطفىٰ عبد القادر ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

٥١٨ ـ **المستصفىٰ من علم الأُصول** : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥ هـ) ، ط ٢ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٦ هـ (مصورة عن الطبعة الأُولىٰ بالمطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر ١٣٢٢هـ) .

٥١٩ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت/ ٢٤٠ هـ) : دار الفكر ـ بيروت .

٥٢٠ ـ **مسند الربيع بن حبيب** : من إباضية القرن الثاني الهجري ، الناشر : مكتبة الثقافة ، نسخة مصورة عن الأصل .

٥٢١ ـ **مسند شمس الأخبار المنتقىٰ من كلام النبي المختار** صلى الله عليه وآله وسلم : الشيخ علي بن حميد القرشي (ت/ ٦٣٥ هـ) ، ط ١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٥٢٢ ـ **مسند الشهاب** : القاضي أبو عبدالله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٥٢٣ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي** : أحمد بن علي بن المثنى التيمي (ت/ ٣٠٧ هـ) تحقيق حسين سليم ، ط ١ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٢٤ ـ **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين الملقب بمجمع النورين ومطلع النيّرين** : الشيخ البهائي (ت/ ١٠٣١ هـ) ، مطبوع ضمن كتاب رسائل الشيخ البهائي ، انتشارات بصيرتي ، مطبعة مهر ـ قم ١٣٩٠ هـ.

٥٢٥ ـ مشكاة المصابيح : محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي (ت بعد سنة/ ٧٤١ هـ) ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ـ بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٥٢٦ ـ مشكل الآثار : أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الحنفي (ت/ ٣٢١هـ) ، ط ١ ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند ـ حيدر آباد الدكن ١٣٣٣ هـ .

٥٢٧ ـ كتاب مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت/ ٤٣٧ هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، انتشارات نور ـ إيران ١٤٠٤ هـ .

٥٢٨ ـ مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار : السيد عبدالله شبّر (ت/ ١٢٤٢ هـ) ، تحقيق السيد علي سيد محمد شبّر ، مطبعة الزهراء ـ بغداد .

٥٢٩ ـ مصابيح السُنّة : أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (ت/ ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) .

أ ـ طبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٣١٨ هـ .

ب ـ الطبعة الأُولىٰ ـ المحققة بتحقيق د . يوسف عبدالرحمن المرعشي ، ومحمد سليم سمارة ، وجمال حمدي الذهبي ، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٥٣٠ ـ كتاب المصاحف : لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت/٢٧٥هـ) ، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٥٣١ ـ المصباح ، أو جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية : تقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسن ابن محمد بن صالح العاملي الكفعمي (ت/ ٩٠٥ هـ) ، ط ٣ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٥٣٢ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة : للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت/ ٨٤٠ هـ) ، تحقيق موسىٰ محمد علي والدكتور عزت علي عطية ، ط ١ ـ دار التوفيق النموذجية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٥٣٣ ـ مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني الغروي.
أ ـ كتاب الطهارة، طبع حجر، منشورات مكتبة الصدر ـ طهران.
ب ـ كتاب الصلاة ـ طبع حجر، منشورات مكتبة الداوري ـ قم.
ج ـ في الزكاة والخمس والصوم والرهن، طبع حجر ـ قم ١٣٦٤ هـ. ش.
٥٣٤ ـ مصباح المتهجد: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، ط ١ ـ مؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٥٣٥ ـ المصنَّف: للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت/ ٢١١ هـ)، تحقيق وتعليق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.
٥٣٦ ـ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (ت/ ٢٣٥ هـ)، تحقيق عامر الأعظمي، سلسلة مطبوعات الدار السلفية بومباي ـ الهند.
٥٣٧ ـ مطارق النور تبدد أوهام الشيعة !!: (المؤلف مجهول) المطبعة الفنية ـ القاهرة ١٩٧٩ م.
٥٣٨ ـ مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: للعلّامة أبي سالم كمال الدين محمد بن طلحة بن محمد ابن الحسن القرشي العدوي النصيبي الشافعي (ت/ ٦٥٢ هـ)، منشورات دار الكتب التجارية ومطبعتها في النجف الأشرف.
٥٣٩ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: الحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت/٨٥٢ هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة ـ بيروت.
٥٤٠ ـ مع الدكتور أحمد أمين في حديث المهدي والمهدوية: محمد أمين زين الدين، مطبعة دار النشر والتأليف ـ النجف الأشرف ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.
٥٤١ ـ مع الخطيب في خطوطه العريضة: لطف الله الصافي، ط ٤ ـ منشورات دار القرآن الكريم ـ قم.
٥٤٢ ـ معارج الأُصول: المحقق الحلي نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي صاحب الشرائع (ت/ ٦٧٦ هـ)، ط ١ ـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٣ هـ.

٥٤٣ ـ **معالم التنزيل في التفسير والتأويل**: لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت / ٥١٠ أو ٥١٦ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٥٤٤ ـ **معالم العلماء**: محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت / ٥٨٨ هـ)، المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.

٥٤٥ ـ **معالم الفلسفة الإسلامية**: محمد جواد مغنية، ط ٢ ـ دار القلم ـ بيروت ١٩٧٣ م.

٥٤٦ ـ **معالم المدرستين** (بحوث ممهدة لتوحيد كلمة المسلمين): السيد مرتضى العسكري، ط ٢ ـ مؤسسة البعثة ـ طهران ١٤٠٦ هـ.

٥٤٧ ـ **معاني الأخبار**: الشيخ الصدوق (ت / ٣٨٠ هـ)، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٥٤٨ ـ **معاني القرآن وإعرابه**: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت / ٣١١ هـ)، ط ١ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٤٩ ـ **معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره**: علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، ط ٢ ـ دار العودة ـ بيروت ١٩٨١ م.

٥٥٠ ـ **كتاب المعرفة والرجال**: أبو يوسف بن يعقوب بن سفيان البسيوي (ت / ٢٧٧ هـ)، مطبعة الإرشاد ـ بغداد.

٥٥١ ـ **معجم أحاديث الإمام المهدي** ﷺ: تأليف الهيئة العلمية في مؤسسة المعارف الإسلامية، إشراف الشيخ علي الكوراني، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، ط ١ ـ مطبعة بهمن ـ قم ١٤١١ هـ.

٥٥٢ ـ **معجم الأسماء المستعارة وأصحابها**: يوسف السعد داغر، ط ١ ـ لبنان ١٩٨٢ م.

٥٥٣ ـ **معجم البلدان**: ياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٥٥٤ ـ **معجم الثقات وترتيب الطبقات**: أبو طالب التجليل التبريزي، ط ٢ ـ نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ١٤٠٤ هـ.

٥٥٥ ـ **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة** : السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت/١٤١٣ هـ) ، ط ٣ ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٥٥٦ ـ **المعجم الكبير** : الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر : مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٥٥٧ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ أحاديث الكتب الأربعة** (الكافي ، من لا يحضره الفقيه ، التهذيب ، الاستبصار) : إشراف علي رضا برازش ، نشر (شركت انتشارات إحياء كتاب) ، ط ١ ـ طهران ١٤١٤ هـ.

٥٥٨ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الأُصول في الكافي** : إعداد علي رضا برازش ، الناشر : منظمة الإعلام الإسلامي ، معاونية الثقافة والنشر ، ط ١ ـ مطبعة سپهر ـ طهران ١٤٠٨ هـ.

٥٥٩ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة** : كاظم محمدي ومحمد دشتي ، ط ٣ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٥٦٠ ـ **معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال** : سليمان بن عبدالله الماحوزي المعروف بالمحقق البحراني ، تحقيق السيد مهدي الرجائي ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤١٢ هـ.

٥٦١ ـ **كتاب معرفة علوم الحديث** : أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ) ، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

٥٦٢ ـ **المعيار والموازنة** (في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ، وبيان أفضليته على جميع العالمين بعد الأنبياء والمرسلين) : أبو جعفر الإسكافي محمد بن عبدالله المعتزلي (ت/ ٢٤٠ هـ) تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، ط ١ ـ بيروت ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨١ م .

٥٦٣ ـ **المغني على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالحسين بن عبدالله بن أحمد الخرقي** (ت/ ٣٣٤ هـ) : موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (ت/ ٦٢٠ هـ) ، ط ١ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .

٥٦٤ ـ **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**: شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني (ت/٩٧٧هـ) على متن منهاج الطالبين لأبي زكريا بن شرف النووي الشافعي (ت/٦٧٦هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

٥٦٥ ـ **مفاتيح الجنّان المعرب**: الشيخ عباس القمي (ت/ ١٣٥٩ هـ)، تعريب السيد محمد رضا النوري النجفي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٦٦ ـ **مفاهيم القرآن**: محاضرات الشيخ جعفر السبحاني بقلم جعفر الهادي، ط ٢ ـ انتشارات توحيد ـ قم ١٤٠٤ هـ.

٥٦٧ ـ **مفتاح الكتب الأربعة**: محمود بن المهدي الموسوي الدهسرخي الأصفهاني، ط ١ ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م.

٥٦٨ ـ **مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة**: السيد محمد جواد الحسيني العاملي (ت حدود/ ١٢٢٦ هـ)، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام للطباعة والنشر.

٥٦٩ ـ **المفردات في غريب القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت/٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط ٢ ـ مطبعة خورشيد، الناشر: كتابفروشي مرتضوي ١٤٠٤ هـ.

٥٧٠ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت/٣٢٤هـ)، تصحيح هلموت ريتر، ط ٣ ـ إصدار جمعية المستشرقين الألمانية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٥٧١ ـ **مقباس الهداية في علم الدراية**: الشيخ عبدالله المامقاني (ت/ ١٣٥١ هـ)، تحقيق الشيخ محمد رضا المامقاني، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١١ هـ.

٥٧٢ ـ **مقتل الحسين عليه السلام**: الخوارزمي أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكي أخطب خوارزم (ت/٥٦٨هـ)، تحقيق الشيخ محمد السماوي، منشورات مكتبة المفيد ـ قم طبعة معادة بالأُفست عن طبعة النجف الأشرف ١٣٦٧ هـ.

٥٧٣ ـ **مقتل الحسين عليه السلام أو واقعة الطف** : السيد محمد تقي آل بحر العلوم ، ط ٢ ـ دار الزهراء للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٥٧٤ ـ **مقتل الحسين عليه السلام** : عبدالرزاق الموسوي المقرّم ، منشورات قسم الدراسات الإسلامية ـ طهران ١٣٩١ هـ.

٥٧٥ ـ **مقتل الحسين عليه السلام** : لوط بن يحيى بن سعيد بن مخنف بن سليم الأزدي الغامدي (من مؤرخي القرن الثاني الهجري) ، ط ٢ ـ چاپخانه علميه ـ قم ١٤٠٦ هـ.

٥٧٦ ـ **مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر** : مير سيد علي الحائري الطهراني ، طبعة دار الكتب الإسلامية ـ طهران .

٥٧٧ ـ **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح** : تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٤ م .

٥٧٨ ـ **المُقنِعَة** : الشيخ المفيد (ت / ٤١٣ هـ) ، ط ٢ ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ١٤١٠ هـ.

٥٧٩ ـ **الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر** : السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي ـ بيروت .

٥٨٠ ـ **ملحقات إحقاق الحق** : آية الله المرعشي ، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٥٨١ ـ **ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال** : إبراهيم بن الحسين بن علي بن الغفار الخوئي الدنبلي (ت / ١٣٢٥ هـ) ، طبعة حجرية .

٥٨٢ ـ **الملل والنحل** : أبو الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت / ٥٤٨ هـ)، ط ٣ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤٠٩ هـ.

٥٨٣ ـ **من لا يحضره الفقيه** : الشيخ الصدوق (ت / ٣٨١ هـ) ، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان ، دار صعب ودار التعارف ـ بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

٥٨٤ ـ **من هو المهدي** عليه السلام: الشيخ أبو طالب التجليل التبريزي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ٢ ـ مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي ١٤٠٩ هـ.

٥٨٥ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: ابن قيم الجوزية (ت/ ٧٥١ هـ).

أ ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غده ـ سوريا.

ب ـ مراجعة أحمد عبدالشافي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٨٦ ـ **المناقب للخوارزمي**: الحافظ أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد البكري المكي الحنفي المعروف بـ(أخطب خوارزم) (ت/ ٥٦٨ هـ)، قدم له السيد محمد رضا الموسوي الخرسان، اصدار مكتبة نينوى الحديثة ـ طهران ١٩٦٥ م.

٥٨٧ ـ **المناقب**: لأبي جعفر رشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني (ت/٥٨٨ هـ)، المطبعة العلمية ـ قم.

٥٨٨ ـ **مناقب علي بن أبي طالب** عليه السلام **اثنان وثلاثون حديثاً من كتاب (مسند دمشق)**: لأبي الحسين عبدالوهاب بن الحسن بن الوليد الكلابي المعروف بابن أخي بتول (ت/ ٣٩٦ هـ)، تحقيق محمد باقر البهبودي، مطبوع في آخر كتاب المناقب لابن المغازلي، المطبعة الإسلامية ـ طهران ١٣٩٤ هـ.

٥٨٩ ـ **مناقب علي بن أبي طالب** عليه السلام: الخطيب أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الواسطي الشافعي الشهير بابن المغازلي (ت/ ٤٨٣ هـ)، تحقيق محمد باقر البهبودي، المطبعة الإسلامية ـ طهران ١٣٩٤ هـ.

٥٩٠ ـ **منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر**: لطف الله الصافي الكلبايكاني، مكتبة الصدر ـ طهران.

٥٩١ ـ **منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: المتقي الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ)، مطبوع بهامش مسند أحمد، دار الفكر ـ بيروت.

٥٩٢ ـ **منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان**: جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت/ ١٠١١ هـ)، تصحيح وتعليق الشيخ علي أكبر الغفاري، ط ١ ـ

المطبعة الإسلامية من منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم المشرفة ١٤٠٤ هـ.

٥٩٣ ـ **منتهى الدراية في توضيح الكفاية**: السيد محمد جعفر الجزائري المروّج، مطبعة النجف ١٣٨٨ هـ.

٥٩٤ ـ **منتهى المقال**: محمد بن إسماعيل أبو علي الحائري، فرغ المؤلف من تأليفه يوم الأحد سادس شهر جمادى الأُولىٰ من سنة ١٢٦٧ هـ كما في آخر الكتاب، طبع حجر.

٥٩٥ ـ **منتهى الوصول والأمل في علمي الأُصول والجدل**: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب (ت/ ٦٤٦ هـ)، ط ١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

٥٩٦ ـ **المنخول من تعليقات الأُصول**: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥ هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط ٢ ـ دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٥٩٧ ـ **منهاج السّنُة النبوية**: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت/ ٧٢٨ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٩٨ ـ **منهاج الطالبين**: أبو زكريا بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦ هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

٥٩٩ ـ **منهج المقال (كتاب الرجال الكبير)**: ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآباذي (ت ١٠٢٨/هـ)، الطبعة الحجرية ومعها تعليقة الوحيد البهبهاني (مصورة عن الطبعة الأُولىٰ لسنة ١٣٠٦ هـ).

٦٠٠ ـ **مهج الدعوات في منهج العبادات**: السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن طاووس الحسني الحسيني (ت/ ٦٦٤ هـ)، ط ٣ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.

٦٠١ ـ **المهدي**: السيد صدر الدين الصدر، مطبعة (عالي) ـ طهران، فرغ من تأليفه سنة ١٣٥٨ هـ في قم كما جاء في آخر الكتاب ص ٢٤٠.

٦٠٢ ـ **مهدي أهل البيت**: إصدار (كتابخانه مدرسة جهل ستون تأسيس شيخ حسن سعيد ـ مسجد جامع طهران).

٦٠٣ ـ المهدي المنتظر: أبوالفضل عبدالله بن محمد بن الصديق الحسني الإدريسي [أبو الفيض الغماري الشافعي المغربي] (ت/ ١٣٨٠ هـ)، راجعه وفهرس أحاديثه الشيخ عبدالعزيز عز الدين السيروان، عالم الكتب، ط ١ ـ بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م.

٦٠٤ ـ المهدي المنتظر بين التصور والتصديق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط ٢ ـ دار ومكتبة الحياة ـ بيروت ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م

٦٠٥ ـ المهدي المنتظر في نهج البلاغة: الشيخ مهدي فقيه إيماني، ترجمة باسم الهاشمي، دار الكتاب الإسلامي ـ بيروت ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٦٠٦ ـ المهدي المنتظر والعقل: (أُسلوب جديد في فلسفة الفكرة) محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين.

٦٠٧ ـ المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السُنّة والإمامية: الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد العسكري، مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام ـ طهران ١٤٠٢ هـ.

٦٠٨ ـ المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: السيد عبدالرضا الشهرستاني ـ مشهد، سلسلة من هدىٰ أهل البيت عليهم السلام رقم / ١ السنة ١٣٩٨ هـ.

٦٠٩ ـ المهدي وأحمد أمين: محمد علي الزهيري النجفي، ط ١ ـ المطبعة العلمية في النجف الأشرف ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥٠ م.

٦١٠ ـ المهدي والمهدوية: أحمد أمين المصري، ط ١ ـ دار المعارف بمصر ١٣٥١ هـ، نشرته دار المعارف بمصر في سلسلة اقرأ رقم (١٠٣).

٦١١ ـ المهدية في الإسلام منذ أقدم العصور حتى اليوم: دراسة وافية لتاريخها العقيدي والسياسي والأدبي، سعد محمد حسن الأزهري، المدرس بوزارة المعارف المصرية، ط ١ ـ مطابع دار الكتاب العربي لمحمد حلمي الميناوي ـ مصر ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣ م.

٦١٢ ـ المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت/٤٧٦ هـ)، ط ٢ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩م.

٦١٣ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت/٨٠٧هـ)، تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦١٤ ـ الموافقات في أُصول الشريعة: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي أبو إسحاق الشاطبي (ت/ ٧٩٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٦١٥ ـ كتاب المواقف: عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت/ ٧٥٦هـ) بشرح المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت/ ٨١٦هـ)، ط ١ ـ مطبعة أمير ـ قم ١٤١٢ هـ (طبعة مصورة عن الطبعة الأُولىٰ بمطبعة السعادة ـ مصر ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م).

٦١٦ ـ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط ٢ ـ السعودية ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٦١٧ ـ موطّأ الإمام مالك: أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت/ ١٧٩ هـ)، ط ١ ـ دار القلم ـ بيروت ١٩٨٤ م.

٦١٨ ـ موقف الخلفاء العباسيين من أئمة أهل السُنّة الأربعة ومذاهبهم وأثره في الحياة السياسية في الدول العباسية: عبدالحسين علي أحمد، دارقطري بن الفجاءة ـ الدوحة ـ قطر ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٦١٩ ـ موقف الشيعة من أهل السُنّة: محمد مال الله البحريني، سلسلة دراسات في الفكر الشيعي رقم (١) (مكان الطبع وزمانه ـ بلا)

٦٢٠ ـ مؤلفو الشيعة في صدر الإسلام: عبدالحسين شرف الدين الموسوي، الناشر: مكتبة الأندلس ـ بغداد ومطبعة النعمان ـ النجف الأشرف.

٦٢١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/ ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر ـ بيروت ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٣ م.

٦٢٢ ـ الميزان في تفسير القرآن: العلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، ط ٢ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.

ن

٦٢٣ ـ النافع يوم الحشر: مقداد بن عبدالله السيوري (ت / ٨٢٦هـ)، تحقيق الدكتور مهدي مُحقق، ط ١ ـ مؤسسه چاپ وانتشارات استان قدس رضوي ـ مشهد ١٣٦٨ هـ. ش (مطبوع بهامش الباب الحادى عشر).

٦٢٤ ـ نتائج التنقيح: عبدالله بن محمد حسن المامقاني (ت / ١٣٥١ هـ)، مطبوع في مقدمة الجزء الأول من تنقيح المقال للمامقاني، المكتبة المرتضوية ـ النجف الأشرف ١٣٥٠ هـ.

٦٢٥ ـ النتف في الفتاوى: قاضي القضاة أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي الحنفي (ت / ٤٦١ هـ ـ ١٠٦٨ م)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧٥ م.

٦٢٦ ـ نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض: أحمد شهاب الدين الخفاجي المصري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

٦٢٧ ـ النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت / ٨٣٣ هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٢٨ ـ النصائح الكافية لمن يتولى معاوية ويليه تقوية الإيمان وفضل الحاكم في النزاع والتخاصم: السيد محمد بن عقيل بن عبدالله بن عمر بن يحيى العلوي الزيدي (ت / ١٣٥٠ هـ)، ط ١ ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ـ قم ١٤١٢ هـ.

٦٢٩ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت/٧٦٢هـ).

أ ـ طبعة المكتبة الإسلامية ـ بيروت.

ب ـ الطبعة الثالثة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٦٣٠ ـ النص والاجتهاد: السيد عبدالحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق أبي مجتبىٰ، ط ١ ـ مطبعه سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٤ هـ.

٦٣١ ـ نضد الإيضاح: ملا محمد بن ملا محسن الفيض الكاشاني (ت / ١١١٢ أو ١١٢٣ هـ)، مطبوع بهامش فهرست الشيخ الطوسي، مطبعه رشيد، طبع جامعة مشهد ـ إيران ١٣٩٣ هـ.

٦٣٢ ـ نظام الخلافة بين أهل السُنّة والشيعة : د . مصطفىٰ محمد حلمي ، ط ١ ـ دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ـ الإسكندرية ـ مصر ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٦٣٣ ـ النظام السياسي في الإسلام (رأي السُنّة ، رأي الشيعة ، حكم الشرع) : المحامي أحمد حسين يعقوب ، ط ٢ ـ مطبعة الصدر ـ قم ١٤١٢ هـ .

٦٣٤ ـ نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية : د أحمد محمود صبحي ، نشر دار المعارف بمصر ـ القاهرة ١٩٦٩ م .

٦٣٥ ـ النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية (رسالة ماجستير في الفلسفة مقدمة إلى كلية الآداب في الجامعة الأُردنية) : محمد عبدالكريم عتوم ، ط ١ ـ مؤسسة الرسالة ـ عمان ـ الأُردن ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م

٦٣٦ ـ نظم درر السمطين في فضائل المصطفىٰ والمرتضىٰ والبتول والسبطين : جمال الدين محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد الزرندي الحنفي المدني (ت / ٧٥٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد هادي الأميني ، إصدار مكتبة نينوى الحديثة ـ طهران .

٦٣٧ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر : أبو عبدالله محمد بن جعفر الكتاني (ت / ١٣٤٥ هـ) ، ط ٣ ـ دار الكتب السلفية للطباعة والنشر ، سلسلة من هدي الحديث النبوي رقم ١ ـ مصر .

٦٣٨ ـ نقد الرجال : مصطفىٰ الحسيني التفريشي من أعلام القرن العاشر الهجري ، انتشارات الرسول المصطفىٰ صلى الله عليه وآله ـ قم ، (طبعة مصورة عن طبعة طهران لسنة ١٣١٨ هـ) .

٦٣٩ ـ نقض الوشيعة في نقد عقائد الشيعة لموسىٰ جار الله بن فاطمة التركساني : السيد محسن الأمين العاملي (ت / ١٣٧٣ هـ) ، ط ١ ـ مطبعة الإنصاف ـ بيروت ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

٦٤٠ ـ النكت الاعتقادية : الشيخ المفيد (ت / ٤١٣ هـ) ، من مطبوعات المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد (المجلد العاشر) ، ط ١ ـ قم ١٤١٣ هـ .

٦٤١ ـ نَكْتِ الهميان في نُكَتِ العُميان : صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (ت / ٧٦٤ هـ) ، المطبعة الجمالية ـ مصر ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م .

٦٤٢ ـ **نهاية الدراية في شرح الكفاية**: الشيخ محمد حسن الغروي الأصفهاني، انتشارات مهدوي ـ أصفهان.

٦٤٣ ـ **نهاية السّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأُصول للقاضي البيضاوي (ت/ ٦٨٥ هـ)**: جمال الدين الأسنوي (ت/ ٧٧٢ هـ)، ط ٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م (مطبوع بهامش التقرير والتحبير لابن أمير الحاج).

٦٤٤ ـ **النهاية في غريب الحديث**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٣/ ١٩٦٣ م

٦٤٥ ـ **النهاية في الفتن والملاحم**: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت/ ٧٧٤ هـ) ـ تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، الأزهر ـ القاهرة، تاريخ مقدمة التحقيق ١٩٨٠ م.

٦٤٦ ـ **النهاية في مجرد الفقه والفتاوى**: الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)، ط ١ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

٦٤٧ ـ **نهج الحق وكشف الصدق**: العلّامة الحلّي (ت/ ٦٢٧ هـ)، تعليق الشيخ عين الله الحسيني الأرموني، قدم له الحجة السيد رضا الصدر، ط ١ ـ منشورات دار الهجرة، مطبعة الصدر ـ قم ١٤٠٧ هـ.

٦٤٨ ـ **نور الأبصار في مناقب آل النبي الأطهار**: مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجي (ت/ ١٢٩١ هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

٦٤٩ ـ **النور المُشْتَعَل من كتاب ما نزل من القرآن في علي** عليه السلام: أبو نعيم الأصبهاني (ت/ ٤٣٠ هـ)، تقديم وتعليق الشيخ محمد باقر المحمودي، ط ١ ـ منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي ـ إيران ١٤٠٦ هـ.

ه

٦٥٠ ـ الهداية شرح بداية المبتدي: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الرشداني المرغيناني (ت/ ٥٩٣ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٦٥١ ـ الهداية الكبرىٰ: أبو عبدالله الحسين بن حمدان الخصيبي (ت/ ٣٣٤ هـ)، ط ١ ـ مؤسسة البلاغ ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٦٥٢ ـ هداية المحدّثين إلىٰ طريقة المحمدين المعروف بـ(مشتركات الكاظمي): محمد أمين بن محمد علي الكاظمي من أعلام القرن الحادي عشر، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر: مكتبة المرعشي النجفي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٦٥٣ ـ هويّة التشيع: الدكتور الشيخ أحمد الوائلي، ط ٢ ـ دار الكتاب الإسلامي ـ مطبعة نمونه ـ قم ١٤٠٤ هـ.

و

٦٥٤ ـ كتاب الوافي: محمد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني (ت/ ١٠٩١ هـ)، منشورات مكتبة أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ـ أصفهان چاپ أُفست نشاط ط ١ ـ ١٤٠٦ هـ، وطبعة قم الحجرية ١٤٠٤، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٦٥٥ ـ الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (ت/ ٧٦٤ هـ) إصدار جمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

٦٥٦ ـ الوافية في أُصول الفقه: الفاضل التوني المولىٰ عبدالله بن محمد البشروي الخراساني (ت/١٠٧١ هـ)، تحقيق السيد محمد حسين الرضوي الكشميري، ط ١ ـ مؤسسة إسماعيليان ـ قم ١٤١٢ هـ.

٦٥٧ ـ الوجيز في تفسير القرآن العزيز: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت/ ٤٦٨ هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبوع بهامش تفسير النووي المعروف بـ(مراح لبيد).

٦٥٨ ـ **الوجيز في تفسير القرآن العزيز**: الشيخ علي بن الحسين بن أبي جامع العاملي (١٠٧٠ ـ ١١٣٥ هـ)، تحقيق الشيخ مالك المحمودي، ط ١ ـ الناشر دار القرآن الكريم، مطبعة حميد ـ قم ١٤١٣ هـ.

٦٥٩ ـ **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**: محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/ ١١٠٤هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤٠٩ هـ.

٦٦٠ ـ **الوشيعة في نقد عقائد الشيعة**: موسىٰ جار الله التركستاني (ت/ ١٣٦٩ هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي، ط ١ ـ مطبعة الشرق ـ مصر ١٣٥٥ هـ.

٦٦١ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن ملكان (ت/ ٦٨١ هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨م.

٦٦٢ ـ **وقعة صفين**: نصر بن مزاحم المنقري (ت/ ٢١٢ هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط ٢ ـ قم ١٤٠٤ هـ.

ي

٦٦٣ ـ **ينابيع المودّة**: سليمان بن إبراهيم بن محمد القندوزي الحنفي (ت/ ١٢٧٠ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، طبعة معادة بالأُفست عن الطبعة الأُولىٰ في استنبول.

٦٦٤ ـ **اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر**: عبدالوهاب الشعراني (ت/ ٩٧٣ هـ).

١ ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

٢ ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت.

ثالثاً: البحوث والمقالات

٦٦٥ ـ **أهل البيت في القرآن الكريم**: السيد جعفر مرتضى العاملي، بحث منشور في مجلة رسالة الثقلين إصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام العدد الأول / السنة الأولىٰ محرم ـ ربيع الأول ـ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

٦٦٦ ـ **تراثنا وموازين النقد**: بحث للأُستاذ علي حسين السائح، منشور في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، العدد العاشر، السنة / ١٩٩٣ م ـ بيروت.

٦٦٧ ـ **التقية عند أهل السُّنة نظرياً وتطبيقياً**: الأُستاذ علي حسن رستم ـ الباكستان، بحث منشور في مجلة الثقافة الإسلامية، تصدرها المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، العددان ٥١ و ٥٢ السنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

٦٦٨ ـ **حول المهدي**: مقال للشيخ ناصر الدين الألباني مطبوع في مجله التمدن الإسلامي السنة ٢٢ دمشق ذي القعدة ـ ١٣٧١ هـ.

٦٦٩ ـ **الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي**: مقال للشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد عضو هيئة التدرس في الجامعه الإسلاميه بالمدينة المنورة منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ـ السعودية ـ العدد/١ ـ السنة/١٢، عدد خاص برقم/٤٦ لسنة ١٤٠٠ هـ.

٦٧٠ ـ **عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهدي المنتظر**: محاضرة ألقاها الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، منشورة في مجلة الجامعة العدد ٣ / السنة الأُولىٰ ـ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ

٦٧١ ـ **كتاب في مقال «آية التطهير»**: الشيخ محمد مهدي الآصفي، بحث منشور في مجلة رسالة الثقلين إصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام العدد الأول السنة الأُولىٰ محرم ـ ربيع الأول ـ قم ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

٦٧٢ ـ **نظرة الشيخ المفيد رحمه الله حول العصمة**: جعفر أنواري، علي محمد قاسمي، من بحوث المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرىٰ الألفية لوفاة الشيخ المفيد (المقالات والرسالات ـ ٢٠)، ط١ ـ مطبعة مهر ـ قم ١٤١٣ هـ.

٦٧٣ ـ **نظرة في أحاديث المهدي**: مقال الشيخ محمد الخضر حسين المصري (ت/ ١٣٧٧ هـ)، منشور في مجلة التمدن الإسلامي الدمشقية سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م.

٦٧٤ ـ **نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد، ونظرة جديدة إلىٰ أحاديث عقيدة «المهدي المنتظر»**: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، مقال منشور في مجلة (تراثنا) إصدار مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، العددان ٣ و ٤ السنة الثامنة ـ رجب ـ ذي الحجة ـ قم ١٤١٣ هـ.

محتويات الكتاب إجمالاً

محتويات الكتاب تفصيلاً

الباب الثالث

البداء وما أُثير حوله من تهم وافتراءات

٧ـ٢١٣

الفصل الأول:

الفصل الثاني :

الفصل الثالث :

الفصل الرابع :

الباب الرابع

شبهة تحريف القرآن الكريم

٢١٥ ـ ٥٠٤

الفصل الأول:

الفصل الثاني :

الفصل الثالث:

«قائمة تصويبات الجزء الأول»

الصفحة	السطر	الغلط	الصواب
٣٢	٢	الحسين	الحسن
٣٢	٦	الفطحية	الواقفة
٣٣	١٥	والعُدّة (جاءت بعد محمد بن عيسىٰ)	بعد محمد بن يحيىٰ
٣٣	١٦	عن أيوب	عن الرزاز عن أيوب
٤٠	٥	إبراهيم بن مهزيار	يحذف لزيادته
٤١	٧	الحسن	الحسين
٤٢	٧	أُساتذته	أَساتذته
٤٥	٦	الكفَر	الكفْر
٩١	١٤	يراعَ	يراعِ
١١٩	آخرسطر	١/٧٠	١/٧٠ ـ ٢
١٤٣	١٨	به	زائدة تحذف
١٤٦	٤	فيها	فيهما
١٤٧	١	واثنَىٰ	واثني
١٤٩	١	(وعتري)	(وعترتي)
١٥٥	هامش(١)	ص: ١٠٢	ص: ١٠٣
١٦٠	٢	ابن الأثير	زائدة تحذف
١٧٣	٨	متعدَّدة	متعدِّدة
١٩٢	آخرسطر	أقتانها	أقناءها
١٩٤	هامش(٥)	ص٣٨٦	ص٣٨٥
٢٠٦	٦	يقوله	يقُله
٢١١	١٢	مناقشتة	مناقشته
٢١٢وغيرها	١٣	البزاز	البزار
٢١٩	٦	سوف	، وسوف
٢٢٢	٤	الأعظم ـ النعمان	اللغوي ـ الدينوري
٢٢٣	١٢	في الفقرة السادسة من فقرات جواب هذا الاحتجاج	في الفصل الثالث من هذا الباب ص ٣٥١
٢٢٨	١١	أباضياً	إباضياً
٢٣٢	هامش(٦)	ص ٢٦٠	ص٢٦٦
٢٣٤	١	طلحة بن عبدالله	طلحة بن عبيدالله
٢٣٧	١٦	اللامهديين	اللامهدويين
٢٤٥	هامش(٢)	ص١١٨	ص ١٢٤
٢٤٨	٩	توضَّحه	توضِّحه
٢٥٢	١٧	فتوضَّحها	فتوضِّحها
٢٥٧	١٢	مصرَّحة	مصرِّحة
٢٦١	هامش(١)	فـ ـسخيص	في تشخيص
٢٩٠	٨	إسحاق كلّاً	إسحاق ويعقوب كلّاً
٣١٢	١٢	أبو عمر	أبو عمرو
٣١٨	١٠	الذي	فالذي
٣٢٥	١١	اللامهديون	اللامهدويون
٣٢٨	آخرسطر	أحا أ ساؤهم	أحاديث المهدي وابتدأت أسماؤهم

الصفحة	السطر	الغلط	الصواب
٣٢٩	٩	الصحح	الصحيح
٣٥٤	٢	الجبة	الجبهة
٣٥٨	١٥	وسيأتي	وقد مرَّ في ص ٣٠١
٣٦٠	١٦	الناس بين	الناس من بيته بين
٣٦٠	هامش(٢)	١١٥	٣١٥
٢٦١	٣	يحثوا	يحثو
٣٦١	هامش١ و٢	١١٦، ٣١٧	٣١٦، ٣١٦
٣٦٣	١٥	من ـ والله العالم	عن ـ والله أعلم
٣٧٣	١٧	عقد الدر	عقد الدرر
٣٧٩	٢	يحثوا	يحثو
٣٨٤	٧	الملوكَّ	الملوكَ
٤١٢	٩	النقلي	العقلي
٤١٨	١٥	الدعويين	المرتين
٤٣٢	آخرسطر	أي (محدِّثين)	أي: (كانوا محدِّثين)
٤٣٥	٣	عليهم عز وجل	عزوجل عليهم
٤٤٨	١٨	أُمّةٌ واحِدَةٌ	أُمّةً واحِدَةً
٤٥٩	هامش(٣)	للسيوطي	للطوسي
٤٦٤	٥	عند	عن
٤٧٥	١٠	الحسن	الحسين
٤٧٧	١ وهامش١	المقال	الآمال
٥١٧	٢	واسع	سميع
٥٢١	٢	ما يجعل	بما يجعل
٥٢٢	٦	واليود	واليهود

الصفحة	السطر	الغلط	الصواب
٥٢٧	١٠	وليس	وليست
٥٣٢	١٠	منهم أوصل	منهم من أوصل
٥٣٤	٨	يعقوب (ع)	يعقوب من أبيهم(ع)
٥٣٩	٢	رأسه	رأس
٥٦٣	١٥	بن موسىٰ	ابن موسىٰ
٥٧٩	٣	لكنهو	لكهنو
٥٩٤	هامش(١)	الخرساني	الخراساني
٥٩٢	٣	عقد الدر	عقد الدرر
٥٩٨	٥	ابنَ	ابنَ
٦٣٧	هامش(٢)	المبسوط ٢٤: ٤٧،	زائدة تحذف
٦٤٧	٤	القواري	القواريري
٦٦٢	١١	يبق	يبقىٰ
٦٨٣	١	حماً	حمأٍ
٦٨٣	١٣	شيئاً	شيءٌ
٦٩٥	٥	عشرة	اثنا عشر
٦٩٥	٧	عشار	أعشار
٧١٢	٥	عليه	علىٰ صحّة
٧٢٨	آخرسطر	وأبو	وأبي
٧٢٩	١	وأبو	وأبي
٧٣٠	٧ و ٨	يوصىٰ	يوصي
٧٤٥	٢	آية المهدي	آية في المهدي
٧٤٥	١٠	من التقية	في التقية
٧٦٥	١٦	والقواري	والقواريري

this Shubheh in the books of more than sixty persons from the Sunnis. Most of them are from Al - Sahabeh and the followers. That is by depending on their books in the tradition, jurisprudence, explication, fundamentalists and others. We related in the course of establishing this Shubheh in the books of the Sunnis by giving 100 examples!! And repeatedly assured the agreement of the Islamic scholars and researchers from the Shia Imamiya and the Sunnis that the holy Quran is preserved from distortion and it has neither one letter increased nor one letter decreased. Then, stating the traditions in the Sunnis and the Shia books about this Shubheh is just weak or interpreted in another meaning as a way of clarification and interpretation but not as a side of great Quranic organization. Thus, whoever thinks it is part of the Quran, then he is mistaken. The men of tradition exceeded the proper limits in relating it without examining its truth. Although the Islamic consensus based on the preservatin of the holy Quran from distortion. It is the holy Quran which certifies that itself. (Sura: 15: 9).

" Verily we have sent down the Reminder (the Quran), and verily we (ourself) unto it will certainly by the Guardian.

The text of the holy ayeh is quite enough as a just witness.

Thamir Al - A' midi

AD. 1995 - AH. 1415'

In the second section, we delved into the truth of the traditions mentioned in the book in the book of Al - Kafi by which the opponents of the Shia claimed the truth of this charge against the Shia's belief. Whereas we discussed all the traditions mentioned in this concern, authority and connotation in the book of Al - Kafi. Then it has come quite clear that non of the alleged traditions proved the claimed distortion, and whatsoever of Al - Kafi traditions in this respect is as a form of difference in the Quranic readings as it is known to all Muslims and in spite of the fact that these traditions have been presented to interpret some of the holy Quran verses, some of the ignorants thought that this interpretation is among the Quranic course and its unique organization.

Towards that of the affairs which have no connection with the superstition of distortion. The Shia scholars agreed on counteracting and proving the holy Quran preservation from all defect of increase or decrease.

With regard to the denial of those writers from the Sunnis to the mentioning of this Shubheh[1] in their books and challenge the scholars and writers of the Shia to prove that in the books of the Sunnis with their claims that the alleged distortion is just mentioned in the books of the Shia, especially in the book of Al - Koleini the author of the book Al - Kafi who is completely exonerated from this Shubheh as mentioned in the two previous sections. So, we allocated the third section to answer this contest and verified the existence of

---

1 .Shubheh : It means acussing the integrity and soundness of a view ideologically .

supported by the holy Quran and the fixed prophtic Sunna, and also the sayings of the Sunnis scholars and narrators as Al - Bukhari, Muslim and others with the declaration of their scholars, jurisprudents, and jurists to what correspond with the subject of Beda mentioned by the Shia Imamiya scholars in complete conformation.

We stated in the sections of this shapter the attitude of the Shia Imamiya and their Imams (A.S) towards the cognizance of Allah (S.W) and assuring their agreements on the congnizance of him which surrounds every thing and he is not ignorant of any thing definitely. They ùnanimously attribute infidelity to whoever ascribes the Almighty Allah (S.W) with ignorance and also declared the necessity of renouncing him.

The last section of this chapter handled the study of the traditions mentioned in Al - Kafi about the term Al - Beda in conformity wih what has come in the study of Al - Taqiya traditions in the previous chapter.

The fourth chapter consists of three sections specified for the discussion of the slanders raised through the clain of distorting the holy Quran by a way of decreasing or increasing it.

The first section, paid high consideration for the study of what arise from this slander of false allegations uttered by a group of ignorants and malignants against the Shia Imamiya and their distinguished scholars by trumping up lies against Al - Lilrasool (the household of the prophet) "A.S" , in the capacity of their being as an example for the Shia and also followed the same procedure in perverting the truth in the subject of Al - Taqiya.

the secrete traditions mentioned in the book of Al - Kafi. The research also displayed through the commentary and the comparative study the ignorance of those who protested against the traditions of Al - Mehdi in different objections and showed a lack of the required Islamic culture to comment on the holy traditions.

The third chapter is specified to study the term " BEDA " which is a comprehensive study to all the views, ideas, confutations and discussions associated with this term and also the traditions which have arelation to this term mentioned in the book of Al - Kafi. We mean by the term " BEDA " as follows; the appearance of a thing to us from the Almighty Allah (S.W) after it was hiding for us not for Allah(1) . Not like that proclaimed by the slanderers against Al - Kafi and its author.

This chapter is organized in four sections. It took up the discussion of all suspicions and refuted all the fabrications and lies uttered bu some writers of the sunnis against the scholars of the Shia, at the top of them Al-Sheikh AL - Koleini because of his saying Al - Beda, as we have detailed the statement on the occasion of the reftation and the discussion about all of that related to the term Beda. By that means, we uncover the truth of Beda and its meaning in the shia view

---

1 .The auther of ALMIZAN explains the word BEDA as follows; Al - Beda is a terminology of shiite theology. It means that Allah makes known his plan to his chosen servents only of that extent which is necessary to make a test meaningful when the time comes when the angel, prophet or Imam concerned thinks that the plan of work is coming to its end, a new development extends the plan or brings it to an unexpected end. The saving of the prophet of YUNUS and the intended sacrifice of ISMAIL are among its examples.

The first section, deals with the meaning of TAQIYA , its judgement and the reasons induced for it , and the difference between it and hypocrisy .

The second section, is assigned to refute the lies uttered by some superficial writers of the sunnis against the Imams from the grandsons of messenger (A.S). The ignorance and folly of those writers led them to imagine that the greatest affront to the Shia might be through this way, unknowing that the affront to the Al - Lilrasool (A.S)[1] is an affront to Islam and a harm to the prophet in his sons (A.S) . Hence , to be fair , we record that some of those ignorant group is from the propagandists , of a sect known in its dogmatic deviation and sectarian fanaticism. They are not supported by all the Sunnis scholars on their lies, whereas some (Sunni scholars) declared , as the research proved that , they renounce from any one who degrades the Muslim masters and Imams like the commander of the faithful Imam Ali Bin Abi Talib and his infallible sons by means of lies and fabrication. The research demonstrated the reasons of these lies which is the ignorance of these propagandists in the meaning of TAQIYA which is mentioned on the tongue of the Imams (A.S) in the book of Al - Kafi. Their hatred and fanaticism against the Shia Imamiya blocked their hearts and made them see nothing of the right.

The third section, tackled the study of TAQIYA and hiding

---

1 . Al - Lilrasool is an Islamic term, it means; Ali Bin Abi Talib, Fatima Al - Zahra, Al - Hassan Bin Ali Bin Abi Talib, Al - Hussein Bin Ali Bin Abi Talib and the nine Imams from the sons of Al - Hussein, the first of them Imam Ali Bin Alhussein and the last of them Imam Al - Mehdi, "Mohammad Bin Al-Hassan Al - Askeri (A . S).

indictments and the doubts which have been put forward by some writers about the traditions in the book of Al-kafi in the matter of Imam Al-Mehdi (A.S).

The research also demonstrated the collapse of the indictments and slanders inferring on what has been mentioned in the holy Qur'an and the prophetic Sunna , in addition to the unanimous expostulation and the mental proof . As the Research established the true TOWATOR [1] of these traditions which are claimed to be weak and showed the evidences which give the decisive judgement on the truth what has not been mentioned in TOWATOR . Through this section, it has come clear who is Imam Al-Mehdi , his ancestry and kinship in a way that can not be refuted or discussed .

The second chapter is assigned to study the concept of "TAQIYA" in Islam and what has encompassed this concept from doubts and illusions , besides the false accusations resulting from the superficial writings which have not an interest in the destiny of Islam as much as care for defaming the bright aspect of Ahlul Bait school of thought , the school of right . It is the school of the Shia Imamiya . Then , the trial of degrading the eminent personalities of this school , at the top of them Al-Sheikh Al-Koleini (may Allah's mercy be upon him) . In a word , he is the Islamic authority and the reformer of the AH-four century .

The research of this chapter is divided into 3 sections .

---

1 . TOWATOR : This term is used in the prophetic tradition science . It means the abundence of the narrators in a way that they can not collude with each other to give a lie . Here , it saves a complete attestation .

Al-Bokhari did not narrate any of these traditions in their books , or protesting that these traditions are different and incompstible or unreasonable or putting the appearance idea in comparison with Al-Mehdawiya claims in the Islamic history which have been proved false and untrue .

The research explained in discussing these weak allegations by the strongest proots and evidences that these pleas are not fit to take them as an evidence to reject what has been established of this religion , and also demonstrated (the research) that the adherence to any of these pleas means the adherence to the denial of what all Muslims scholars in their different schools and sects agreed on . Besides that , thesa allegations disagree with the reality completely . There by , the way is clear for the discernment of Al-kafi traditions related to this important issue .

As to the third section , it is specified for the sayings of the scholars and relators of the Sunnis about the issue of Al-Mehdi appearance in the ultimate age . The research approximately questioned sixty scholars specialized in the holy tradition affairs . Then , we saw their consensus on the truth of the traditions of appearance with the declaration of the many specialized scholars' at the truth of the narrations . Some of their jurisprudents delivered a legal opinion that whoever denies the idea of Al-Mehdi appearance in the ultimate age should be killed on the grounds that , in their view , he is a denier to the fixed truth which is narrated by the holy prophet Mohammad and his household (A.S) .

Yet , the fourth section took up all the malign , the

and Caliphate due to the correlation in the matter of Imamate and Caliphate with the other irresponsible provocations which have been released by a group of writers against Al-kafi and his book . That group is known in its doctrinal deviation and sectarian fanaticism, as the research proved that in its chapters and sections .

The first chapter took up the research in 4 sections with a comparative study , commenting and analyzing all the matters related to the issues of Imam Al-Mehdi (A.S) appearance in the ultimate age.

The first section, is about discussing some of the orientalists and the writers affected by them to their analysis to the evolution of the believing idea of Imam Al-Mehdi appearance in the ultimate age . Once they are trying to belittle or at other times , they ascribe it to non-Islamic origins . Then , accusing Shia Imamiya that that are behind the spread of the appearance idea .

The research proved the annulment of these allegations by the strongest evidences and the clearest proofs , and also established that the appearance idea has been mentioned in more than one thousand traditions in the Shia and Sunnis books . These trditions have been narrated in more than four thousand ways .

As for the second section , it is assigned to discuss what the deniers alleged the traditions of Imam Al-Mehdi appearance in the ultimate age untrue , which are narrated in the sunnis books. As an example of their allegations , the Moroccan historian Ibn khaldoon , died in AH.808 , rejected these traditions and judged them weak , or claiming that Al-Bokhari , died in AH.262 , and Muslim , died in AH. 261 , who are known by their books sahih muslim and sahih

SUMMARY

This book is specified to discuss the significant slanders and doubts which have been posed to belittle the book of Alkafi and to the author and narrator of the Shia Imamiya in his age , Al-Sheikh Abi Ja'fer Mohammad Bin Ya'koob Bin Is-haq Al-koleini Al-Razi Al-Baghdadi , died in Baghdad on Sunday the fifth of Sha'ban AH.329 corresponding to the twenty eigth of March AD.941 .

The book proved that the scientific defence on the book of Al-kafi is not counted a defence for a Shia book but it is also pleading for the Islamic concepts and the fixed issues . Although some biased from the ignorants and fanatics try to black out the clear truths which are mantioned in the traditions of Ahlul Bait (A.S) in the book of Al-kafi whereas they have not observed that these traditions have been mentioned by the prominent narrators of the Sunnis as the authors of the six Sihah (the Sunnis authentic tradition books) and others . So, the book adopted handling the propounded provocations subjectively and studying them comparatively, securing the dear reader to uncover the hidden aims and intentions behind these provocations of which the most harmful on the unity of Muslims and revive the sectarian conflict in an age that Muslims are in dire need of unity and brotherhood and strengthening the relations of the Islamic bonds .

The research in this book comprises (4 CHAPTERS) including (14 SECTIONS) preceded by preliminary researches about Imamate

Al Ghadir Center

First Edition

1995

Jumada AL - Ula 1416 (A. H.)

OCTOBER 1995 (A. D.)

AL - GHADIR CENTER FOR
ISLAMIC STUDIES

DEFAA′ A′N ALKAFI

COMPARISON CRITICAL STUDY TO THE MAIN CRITICISMES AND LIBELES WHICH EXCITES ABOUT "ALKAFI'S BOOK" BY AL _ SHEIKH AL _ KULEINI

BY
THAMER HASHEM HABIB
AL _ AMEEDI

VOLUME 2